

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة — نحو وصرف

اختيارات ابنه عادل النحوية

في كتابه: (اللُّبَاب في علوم الكتاب)
من أول الفاتحة إلى آخر النساء.

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في النحو

إعداد الباحث

عبدالله بن عمير بن عبدالله الحصين

إشراف الدكتور: رياض بن حسن الخوام
الأستاذ في كلية اللغة العربية / جامعة أم القرى / مكة المكرمة
١٤٣٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

وتشتمل على:

أسباب اختيار الموضوع.

الخطة العامة للبحث.

منهج العمل.

ترجمة ابن عادل.

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خير عباد الله الصالحين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث مقدم إلى كلية اللغة العربية - فرع اللغة؛ في جامعة أم القرى، للحصول على درجة الدكتوراه في النحو، بعنوان: (اختيارات ابن عادل النحوية في كتابه: اللباب في علوم الكتاب).

وكانت النية أن يتناول البحث، كامل التفسير، ولكن لطوله، وكثرة اختياراته فقد تقدم الدارس - بعد التشاور مع المشرف حفظه الله - بطلب لتحديد مجال الدراسة من أول التفسير إلى آخر سورة النساء، وقد شفعت الطلب بأدلة تثبت كثرة الاختيارات، ولن يسمح الوقت المحدد لكثرتها من الانتهاء منها في الوقت المحدد، وأن الاختيارات بعد المجلد السابع - غالباً - تتكرر، فوافق المختصون - وفقهم الله على الطلب - فقمت بجمع المادة وترتيبها - كما سيأتي إن شاء الله.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص هذه الأسباب في الأمور الآتية:

- ١ - كان أول ظهور لهذا التفسير الكبير - في طبعته الأولى عام ١٤١٩ هـ ، وهذا يعني أنه في أغلب الأحوال هو تاريخ ميلاد هذا السفر العظيم، مما يعني أيضاً أنه أرض بكر للبحوث والرسائل الجامعية. وقد سارعت إليه.
- ٢ - أن كتب التفسير في رأي كثير من أهل اللغة والنحو، هي الميدان الذي يظهر فيه النحو حياً بعد أن كان نظريات متشورة هنا وهناك. ففي كتب التفاسير، ومعاني القرآن يظهر النحو على حقيقته، ففيها تظهر الصورة التطبيقية له. ومن إعرابات الآيات المختلفة في السياقات القرآنية يتبدى لنا النحو في صورة مغايرة أحياناً عما ألفناه في الكتب المنظرة. ونلمس في هذه الكتب ثمرة الخلافات النحوية بين ما قرره بعض النحويين في كتبهم النحوية (الخالصة) ، وما نجده في كتب

التفاسير وفي إعرابات الآيات القرآنية المختلفة - كما نرى عند الزمخشري بين كتابيه: (الكشاف) ، و (المفصل) .

٣- وجدت المؤلف قد تناول قضايا النحو وغيرها، في كتب مشهورة سبقتة قليلاً مثل: البحر المحيط، والدر المكنون، والكشاف، والتبيان. . . . وغيرها وقال المؤلف رأيه فيها أو أبانها ووضحها أو نقدها. ففي دراسة تفسير ابن عادل في الواقع فهم للكتب المؤلفة قبله، فهو ينقل عنهم كثيراً كما سنرى إن شاء الله.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطة البحث على النحو الآتي:
المقدمة: وتشمل: معلومات عن البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، والخطة، وترجمة للمؤلف. . . . إلخ.

القسم الأول: اختياراته النحوية:

درست فيه بعض المسائل الخلافية في التفسير، واختيار ابن عادل فيها، ثم رتبها حسب: الأسماء، والأفعال، والحروف.

القسم الثاني: الدراسة:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن عبارات ابن عادل في اختياراته: عباراته الصريحة مثل: الصحيح، خلافاً، المختار، الأصح. . . إلخ. وعبارات غير الصريحة مثل: الظاهر، المشهور، مردود، فيه نظر. . . إلخ.

الفصل الثاني: تناولت فيه الأسس التي قامت عليها اختياراته، وهي:

أولاً: الاعتداد بالقراءات القرآنية والدفاع عنها وعن القراء.

ثانياً: الاعتداد بالأحاديث النبوية الصحيحة.

ثالثاً: مراعاة القواعد النحوية وما أجمع عليه النحويون.

رابعاً: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل أو إضمار.

خامساً: الأصل في الكلام الحقيقة.

سادساً: الأخذ بظاهر القرآن والأحاديث ما لم يصرف عن ذلك صارف قوي.

الفصل الثالث: منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية.

تحدثت فيه عن:

أولاً: اعتماده على السماع:

(أ) القرآن الكريم وقراءاته المختلفة.

(ب) الأحاديث النبوية الشريفة.

(ج) كلام العرب؛ شعراً ونثراً.

ثانياً: اعتماده على العلة.

ثالثاً: اعتماده على القياس.

رابعاً: أخذه باستصحاب الحال.

خامساً: اختياره دون ذكر الدليل.

الفصل الرابع: منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية.

وتحدثت فيه عن:

أولاً: اعتماده على السماع.

ثانياً: مراعاة المعنى.

ثالثاً: اعتماده على الصنعة النحوية.

رابعاً: عدم الأخذ بالأعاريب المؤدية إلى حمل القرآن الكريم على غير الصحيح.

الفصل الخامس: موقفه من المذاهب النحوية.

وتحدثت فيه عن:

أولاً: موقفه من النحاة البصريين.

ثانياً: موقفه من النحاة الكوفيين.

ثالثاً: موقفه من نحاة الأندلس.

رابعاً: موقفه من نحويين آخرين.

ثم زودت البحث ببعض الفهارس المهمة.

ثم ختمت البحث بـ: (خاتمة) ذكرت فيها ملخصاً لنتائج البحث.

منهج العمل:

١- بدأت بجمع الاختيارات النحوية في تفسير ابن عادل، حتى تجمع لدي عدد كبير منها. ثم تبين لي بعد التحقيق والتمحيص والدراسة؛ أن كثيراً منها ليست لابن عادل نفسه، بل لمفسرين آخرين؛ قد نقل عنهم دون ذكر، أو هو ينقل عنهم بالصفحات الكثيرة دون وضع نهاية لما ينقل (وكان هذا أسلوباً مسموحاً به في وقته). وبعد المقارنة بين الكتب المطبوعة لهؤلاء، عرفت ما لهم؛ وإن كان بعض الباحثين قد يعد ذلك من التقارير التي تُعد اختياراً، ولكنني فضلت أن يكون الاختيار خالصاً لابن عادل.

٢- من مجموع هذه الاختيارات، اخترت ما وضع له ابن عادل تعليلاً أو احتج له.

٣- أخذت من مجموع هذه الاختيارات، من المسائل ما كثر حولها الخلاف النحوي بين العلماء دون غيرها.

٤- حرصت على تنويع الاختيارات بحيث ترسم صورة صادقة أو قريية، من حيث التنوع في المسائل (مفردات، تراكيب، أسماء، أفعال... إلخ).

٥- بعد دراسة هذه المسائل، أخذت بترتيب (المفصل - للزمخشري) لشهرته وحسن ترتيبه، فبدأت بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف (دون استقصاء). والسبب في هذا اختلاف المسائل الخلافية عن كتاب ألف لشمس كل أبواب النحو. ولا أدعي، بل أجزم أنها لم تغط كل مسائل النحو، لأسباب منها:

(أ) أن ابن عادل ينقل كثيراً، اختيارات غيره في كثير من المسائل، فيكتفي بذلك.

(ب) أنه ينقل ردود العلماء على بعض، فهو يرد على أبي حيان بلسان تلميذه السمين الحلبي، ويرد على الزمخشري برد أبي حيان. وهكذا.

(ج) أن ابن عادل يختار كثيراً دون تعليل وهذا ما حاولت تحاشيه إلا في بعض المسائل الكبيرة التي دار حولها خلاف كثير غالباً.

(د) في أحيان كثيرة يذكر ابن عادل أقالماً كثيرة وحجج أهلها ورد بعضهم على بعض دون أن يرجح قولاً منها.

٦- ثم بعد أن درست هذه المسائل ورتبتها عملت الآتي:

- (أ) وضعت عنواناً لكل مسألة.
 (ب) نقلت نص ابن عادل في المسألة واختياره.
 (ج) وتحت عنوان: الأدلة والمناقشة (في كل مسألة تقريباً) عرضت أدلة كل فريق وحججه. وردود بعضهم على بعض. ثم حاولت في النهاية بيان ترجيح ابن عادل، وإلى أي فريق مال أو اختار ثم أدلي برأيي إن تبين لي شيء.

٧- لم أترجم لكل أحد فقد اكتفيت غالباً بالتراجم المذكورة في التفسير، ومنعاً للتكرار، ولأنها غالباً معروفة للمتخصصين لشهرتها، وتخفيفاً من ضخامة الرسالة.

وفي ختام هذا الجهد البشري الذي لا أشك أنه يكتفه كثير من العيوب والنقص والكمال لله وحده. أشكر جزيل الشكر كل من أعان على إكمال هذا العمل وأخص إدارة جامعة أم القرى، وكلية اللغة العربية، وقسم الدراسات العليا، وأخص عميد الكلية السابق سعادة الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن ناصر القرني، وعميد الكلية الحالي سعادة الأستاذ الدكتور/ صالح بن سعيد الزهراني، ومشرفي العزيزين سعادة الأستاذ الدكتور/ عياد الثبيتي الذي بدأت معه مشوار البحث ومعاناته ثم استلمه سعادة الأستاذ الدكتور / رياض الخوام الذي أعطى من جهده ونصحه وخبرته الشيء الكثير الذي أدعو الله سبحانه أن يجازيه عنه خير الجزاء. ولا أنسى أن أشكر سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد الدغيري. ولا أنسى أن أشكر - أيضاً - أهل بيتي زوجتي وبناتي وأولادي على كل لحظة منحوها لي وعلى صبرهم ودعائهم لي. وأشكر كل من ساعدني في عملي من زملائي وغيرهم، بطريق مباشر أو غير مباشر، للجميع شكري ودعائي. والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ترجمة ابن عادل

اسمه: عمر، وكنيته أبو حفص، في كل المراجع التي ترجمت له مثل: كشف الظنون^(١)، وهدية العارفين^(٢)، والأعلام^(٣)، ومعجم المؤلفين^(٤). أما في كتاب: السحب الوابلة، فقد كناه بأبي الحسن^(٥). وأما لقبه، فقد اتفق الجميع على تلقيبه بـ(سراج الدين).
ونسبه: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي، هذا في أكثر المصادر السابقة، وزاد في نسبه صاحب هدية العارفين (النعمانى)، وكذلك ذكر هذه الزيادة صاحب معجم المؤلفين.

مولده ووفاته:

لم تذكر كل المصادر التي ترجمت له، تاريخاً (ولو مقرّباً) لمولده ولا لوفاته.

شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر كذلك الكتب التي ترجمت له، ولو شيخاً، أو تلميذاً واحداً له. ولكن وجدت نصوصاً لترجمة له (في كتب الحديث) ولغيره، ذكر فيها (في تراجم القضاة).
من شيوخه: (من أهل الحديث)^(٦).

١ - محمد بن علي بن مساعد ولد سنة ٦٣٧ وتوفي سنة ٧١٤ هـ في القاهرة.

٢ - المسندة وزيرة بنت عمر بن المنجا ولدت سنة ٦٢٤ هـ وتوفيت سنة ٧١٦ هـ في دمشق.

٣ - أحمد بن أبي طالب المعروف بابن الشحنة النجار المتوفى سنة ٧٣٠ هـ.

ومن تلاميذه:

١ - علي بن أبي بكر الهيثمي ولد ٧٣٥ هـ، وتوفي سنة ٨٠٧ هـ.

(١) كشف الظنون ١٥٤٣/٢

(٢) هدية العارفين ٧٩٤/١

(٣) الأعلام ٥٨/٥

(٤) معجم المؤلفين ٥٦٨/٢

(٥) السحب الوابلة ٧٩٣/٢

(٦) ذيل التقييد ٢٤٨/٢

٢- القاضي جمال الدين البساطي المالكي، ولد في حدود سنة (٧٤٠هـ) ، أخذ عن ابن عادل العربية والحساب، ومات سنة (٨٢٨هـ)^(١).

ومن المقارنة بين شيوخه وتلاميذه يمكن أن نقول: إنه عاش بين (٧٠٠- ٨٠٠) ، ولا يمكن أن يكون حيًّا في سنة ٨٨٠هـ أو فرغ من كتابة تفسيره في هذا التاريخ كما ذكرت بعض المراجع التي ترجمت له، لأنه على هذا يكون ابن عادل عاش بعد وفاة أكبر تلاميذه سنًا (جمال الدين البساطي) أكثر من خمسين سنة، علمًا أن البساطي عاش ٨٨ سنة، وإذا افترضنا أن ابن عادل لما درسه كان عمره خمسين سنة (والبساطي ١٠ سنوات) فيكون ابن عادل عاش على ما ذكر حوالي ١٣٠ سنة، ولو كان معمرًا إلى هذا الحد لاشتهر. ثم إن المترجم (ابن حجر) توفي سنة ٨٠١، فيكون ابن عادل عاش بعده ٨٧ عامًا، علمًا أن ابن حجر ترجم له معلمًا، وليس تلميذًا.

مؤلفاته:

أشهر مؤلفاته تفسيره (اللباب في علوم الكتاب) ، الذي اشتهر بـ(تفسير ابن عادل) ، وذكر أن له حاشية على كتاب: المحرر (في فقه الإمام أحمد) لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية (ت ٦٥٢) ^(٢).

شهرته وشهرة تفسيره:

نص بعض من ترجم له على أن تفسير ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، تفسير مشهور^(٣). وأكبر دليل على هذه الشهرة أن ابن عادل أصبح مضرب المثل في جودة التفسير. ذكر الحبي قصيدة له يمدح فيها أبا الوفاء بن عمير بن عبد الوهاب العرضي الشافعي الحلبي المتوفى سنة ١٠١٧ هـ، قال منها^(٤):

إمام وأعينه المسمّى أبا الوفا على أنه في العلم بحر يشعب

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر ٤٧٥، هو القاضي: يوسف بن خالد بن نعيم بن مقدم بن محمد بن حسن

عليم بن محمد بن علي، والضوء اللامع ٣١٢/١٠

(٢) السحب الوابلة ٧٩٣/٢

(٣) ينظر: كشف الظنون ١٥٤٣/٢

(٤) نفع الريحانة ١٠/٥، هكذا في الأصل ولعل فيها أخطاء إملائية.

فقيه أصولي منطقي متكلمٌ بيان عروضي وصرفي معرب
له الباع في التفسير ضاهي ابن عادل
وذكر المحي أيضاً قصيدة لعبد الله الحلبي الشهير بابن شهاب، المتوفى سنة ١١٨٦ هـ،
مدحه بها، وفيها يضرب المثل في التفسير بابن عادل، قال منها^(١):

إذا فسروا والتفت الساق بينهم ودارت رحاهم في دقيق التشاعب
فما عدلوا منه بمثل ابن عادل ولا فخرُوا بالفخر عند الثعالي
ويبدو أن هذه الشهرة كانت في حلب، وربما في الشام، ولكنها احتاجت سنوات
وسنوات لتصل إلى القاهرة، لأننا لم نجد لابن عادل ذكراً - مثلاً - عند عالم مؤرخ
موسوعي كالسيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، ثم نجده فجأة عند الخطيب الشربيني (المتوفى
سنة ٩٧٧ هـ) في تفسيره: السراج المنير، الذي يتردد فيه اسم ابن عادل عشرات المرات^(٢).
وخلاصة الأمر أن ابن عادل من المشهورين المغمورين، أي من العلماء المشهورين، فإذا
حاولت التقصي عن أخبار حياتهم لم تسعفك المراجع بشيء، إلا بالنادر القليل.

معتقد ابن عادل، ومذهبه الفقهي:

عندما قرأت صفحات ليست بالكثيرة جداً من تفسير ابن عادل، أحسست بأن الرجل
الذي أقرأ له، ليس حنبلياً، ولا سلفياً. ثم إني اطلعت بعد ذلك على رسالة علمية حول منهج
ابن عادل في تفسيره، يثبت فيها الباحث^(٣)، أنه خاب ظنه^(٤) حيث اكتشف بما لا يدع مجالاً
للسك أن ابن عادل ليس حنبلياً (بل هو شافعي^(٥))، وليس سلفياً (بل هو أشعري^(٦))،

(١) نصح الريحانة ٣٤٧/٦

(٢) ورد اسم ابن عادل في (السراج المنير) ١٣٢ مرة.

(٣) الرسالة بعنوان: منهج ابن عادل في تفسيره (اللباب في علوم الكتاب)، وتحقيق: تفسير سورة الفاتحة، وهي مقدمة
لنيل درجة الدكتوراه في التفسير إلى كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه - جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، للباحث: مناع بن محمد القرني.

(٤) لأنه ذكر من أسباب اختياره كون المؤلف حنبلياً سلفياً. ينظر: ص ٨٠

(٥) ينظر: منهج ابن عادل في تفسيره ١٠١

(٦) ينظر: منهج ابن عادل في تفسيره ٨٠

ولكنه قرّر مع ذلك المضي في عمله لإعجابه الشديد بالتفسير ونهجه، وغناه العلمي. ويعدّه الكثيرون - إلى الآن^(١) - حنبلياً، بسبب اسمه، وقد يكون اسم العائلة ثم شدّ عنهم، أو أنه كان حنبلياً ثم تحول عنه، ولم يكن هذا مستغرباً في عصره، فأبو حيان كان ظاهرياً ثم تحول مالكيّاً، ثم تحول للمذهب الشافعي. وابن هشام كان شافعيّاً ثم تحول للمذهب الحنبلي قبل وفاته بخمس سنوات. وابن الحنبلي المتوفى ٩٧١ هـ، صاحب سهم الألفاظ في وهم الألفاظ، كان حنفيّاً^(٢).

(١) بسبب تأخر طبع تفسيره، وعدم انتشاره بعد طبعه.

(٢) ينظر: ريجانة الألبا ١/١٦٩

القسم الأول
اختياراته النحوية

أولاً: الأسماء

هل يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف؟

قال ابن عادل عند إعرابه (مصدقاً) في قوله تَعَالَى:

﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي

فَأَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١]

«و(مصدقاً) نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، وَصَاحِبِهَا الْعَائِدُ الْمَحذُوفُ.

وقيل: صاحبها (ما) والفاعل فيها (آمنوا) ، وأجاز بعضهم أن تكون (ما) مصدرية من غير جعله المصدر واقعاً موقع الفعل به، وجعل (لما معكم) من تمامه، أي: بإنزالي لما معكم، وجعل (مصدقاً) حالاً من (ما) المجرورة باللام قدمت عليها، وإن كان صاحبها مجروراً؛ لأنَّ الصَّحِيحَ جَوَازَ تَقْدِيمِ حَالِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ:

فَإِنَّ يَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَئِنْ تَذَهَبُوا فِرْعَانًا بِقَتْلِ حِبَالٍ^(١).

يعمل في الحال الفعل أو شبهه أو معناه. والمقصود بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر. وقصد بمعنى الفعل ما يُسْتَنْبَطُ مِنْهُ مَعْنَى الْفِعْلِ، كَالظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَحَرْفِ التَّنْبِيهِ، عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ (هَا) التَّنْبِيهِ مِنْ دُونِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَحَرْفِ النِّدَاءِ^(٢).

والذي يعنينا هنا - موضوع الاختيار - من العامل المعنوي؛ هو الجار والمجرور^(٣)، مثل:

زيدٌ فيها قائماً. فهل يجوز أن يتقدم الحال عليه بأن يُقال: قائماً زيدٌ فيها أو زيدٌ قائماً فيها.

لقد تباينت آراء النحويين حول هذه المسألة ونتج عنها أربعة مذاهب:

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٣/٢

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٥٣/٢-٥٤

(٣) نص النحاة على أن المقصود بحرف الجر، غير الزائد، ذكر المرادي في توضيح المقاصد ٣٢٥/١، أن الخلاف في غير الزائد، وقال خالد الأزهرى مفسراً كلام ابن هشام في (أوضح المسالك) ٦٣٩/٢، واحتترز بقوله أولاً: بحرف غير زائد، عن الزائد، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به انفاً، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول، نحو: ما جاءني راكباً من أحد، وما رأيت راكباً من أحد. وينظر: شرح الأشموني ٤٢٢/١

المذهب الأول: المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه^(١)، والبصريين^(٢)، وقيل أكثر البصريين^(٣)، وقيل أكثر النحويين^(٤).

المذهب الثاني: الجواز مطلقاً؛ وهو مذهب بعض النحويين، كالقراء، وابن كيسان، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن برهان، وابن ملكون، وبعض الكوفيين، ووافقهم ابن مالك، وابنه، وابن عقيل^(٥).

المذهب الثالث: التفصيل؛ وهو مذهب الكوفيين^(٦)؛ قالوا: إن كان انحرور ضميراً نحو: مررت ضاحكاً بك، أو كانت الحال فعلاً نحو: مررت تضحكُ بهندٍ، أو اسمين أحدهما انحرور بحرف نحو: مررت مُسرِعَيْنِ بزیدٍ وعمرو؛ جاز، وإلا امتنع^(٧).

المذهب الرابع: اشتراط الجواز بتقدم المبتدأ على الحال مثل: زيدٌ قائماً في الدار. وهو مذهب الأخفش^(٨).

(١) الكتاب ١٢٤/٢

(٢) الأصول في النحو ٢١٥/١

(٣) أمالي ابن الحاجب ٣٩٩/١

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢، وتوضيح المقاصد ٣٢٤/١، وشرح ألفية ابن الناظم ١٢٧ وشرح الأشموني ٤١٩/١

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١، ٢٤٥/٢، وتوضيح المقاصد ٣٢٥/١، وشرح التسهيل ٣٣٦/٢، وارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، والمساعد ٢١/٢، التصريح ٦٣٦/٢، ٦٥٥

(٦) المساعد ٢١/٢

(٧) توضيح المقاصد ٣٢٤/١، التصريح ٦٣٨/٢

(٨) ينظر: توجيه اللمع ٢٠٦، شرح كافية ابن الحاجب ٦٣/٢

الأدلة والمناقشة:

احتجاج أصحاب المذهب الأول (المانعين):

١ - ضعف العامل الظرفي^(١)، وهو هنا الجار والمجرور، لأنّ الظرف ليس بقوة الفعل، ولا يتصرف تصرفه، قال سيبويه: «واعلم أنه لا يُقال: قائماً فيها رجلٌ. فإن قال قائل: أجعله بمتزلة ركباً مرّ زيداً، وراكباً مرّ الرجل، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأنّ فيها بمتزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما يكن من الفعل، لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن متزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنن. ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل»^(٢).

ووافق المبرد في أنّ العامل إن كان فعلاً جاز تقديم الحال وتأخيرها، وإن كان شبه جملة امتنع التقديم، لتصرف الفعل وعدم تصرف الظرف والجار والمجرور، قال: «فإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها؛ لتصرف العامل فيها، فقلت: جاء زيدٌ ركباً، وراكباً جاء زيداً، وجاء ركباً زيداً. . . إلى أن قال: وإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده، وذلك قولك: زيدٌ في الدار قائماً، وفي الدار قائماً زيد، وفي الدار زيد قائماً»^(٣).

ووافقهما ابن جني في عدم جواز التقديم، لعدم تصرف الظرف والجار والمجرور^(٤).

٢ - ونسب أبو البركات الأنباري إلى الفراء أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل، لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمرة على المظهر، فإنه

(١) يعبر النحويون عن الجار والمجرور والظرف بشبه الجملة، ثم إن كثيراً منهم تسمي الجار والمجرور والظرف جميعاً ظرفاً.

(٢) الكتاب ١٢٤/٢

(٣) المقتضب ٤/٣٠٠

(٤) توجيه اللمع ٢٠٥

إذا قال: ركباً جاء زيدٌ، ففي (راكب) ضمير (زيد) ، وقد تقدم عليه، وتقدم المضمرة على المظهر لا يجوز^(١). وهذا عكس ما في كتابه معاني القرآن. فهل هو رأي آخر، أم أن كلام الأنباري استنتاج من عموم رأي الكوفيين والفراء واحدٌ منهم؟ . لأن الفراء رآه قياساً على الرغم من قلته، قال: «...والنصب في هذا الموضوع قليل؛ لا يكادون يقولون: عبد الله قائماً فيها، ولكنه قياس»^(٢). ورآه مرة أخرى هو الأجود، قال: «وقوله: (والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه) ترفع السماوات بمطويات إذا رفعت المطويات. ومن قال: (مطوياتٍ) رفع السماوات بالباء التي في يمينه، كأنه قال: والسماوات في يمينه. وينصب المطويات على الحال أو على القطع. والحال أجود»^(٣).

وردّ الأنباري عليه بأن ذلك ليس بشيء لأن (راكباً) وإن كان متقدماً في اللفظ، إلا أنه مؤخرٌ في المعنى والتقدير. وإذا كان كذلك جاز تقديمه، كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [طه: ٦٧]، فالهاء في (نفسه) عائدة إلى (موسى) إلا إنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير، جاز التقديم، وهذا كثير في كلام العرب^(٤).

٣- ونسب ابن الحاجب منعه، إلى أكثر البصريين، وذكر أن حجة من منعه أنه لم يوجد في كلام العرب، وأنه لا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب وإن لم يسمع لظهور الفرق بينهما^(٥). ولكنه أجاز الوجهين، ورجح المنع في الإيضاح^(٦). ونسب ابن عقيل مثل هذا القول إلى ابن هشام^(٧). ولما ساق ابن عصفور بعض الشواهد،

(١) أسرار العربية ١٩٢

(٢) معاني القرآن ٣٥٨/١

(٣) معاني القرآن ٤٢٥/٢

(٤) أسرار العربية ١٩٢

(٥) أمالي ابن الحاجب ٤٠٠/١

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/١

(٧) المساعد ٢١/٢

اعترض على قول الأخص، قائلاً: «لأنه لا يُحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لقلته فلا ينبغي أن يُجاز ذلك قياساً على هذا القليل»^(١).

٤- وعلل ابن عصفور عدم جواز تقديم الحال على عاملها المجرور في مثل: زيدٌ ضاحكاً في الدار، لأنَّ العامل في (ضاحكاً) معنى الفعل، فكأنك قلت: زيدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار، ولم يجز ذلك في الحال؛ لأنَّ الباب في المعنى ألا تعمل إلا في المجرورات والظروف، لأنَّ الظروف مجرورات في التقدير بنية (في) وأما الحال فليست كذلك، لأنَّ التقدير ليس: زيدٌ في الدار في ضاحكٍ، ولما أعملت المعاني في الأحوال فعلى التشبيه بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى (في) لا على تقديرها، لأنَّ معنى الجملة السابقة: زيدٌ في الدار في حال أنه ضاحك. فلما كانت الحال مشبهة للظروف بما تقدم، لم يتصرفوا فيها بالتقديم على العامل كما يعملون مع الفعل، لأنَّ المشبه لا يقوى قوة ما شبه به^(٢).

٥- أن من جَوَّز مثل: مررتُ ركباً بزيدٍ، حملاً على المرفوع والمنصوب قد غفل عن الفرق بينهما؛ وهو أن الحال في المعنى معمولة لما عمل في صاحبها، والعامل في صاحبها هو الفعل والجار جميعاً. إلا أنَّ عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي، فينبغي أن يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظ والمعنى، إلا أنَّهما هاهنا بالعكس والعرب لا تقدم معمول الجار عليه. فكما لا يجوز تقدم زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقدم فرعه الذي هو حاله ومعمول عامله على الباء^(٣).

٦- أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنَّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير^(٤).

(١) شرح جمل الزجاجي ٣٤٣/١

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣٤٢/١

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٠٠/١

(٤) شرح التسهيل ٣٣٦/٢

- ٧- وعَلَّل بعضهم المنع حملاً على حال المجرور بالإضافة^(١).
- ٨- وعَلَّل بعضهم المنع حملاً على حال عمل فيه حرف جر متضمن استقراراً نحو: زيدٌ في الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه في مثل: مررتُ بهندٍ جالسةً^(٢).
- ٩- وحكى الأنباري الاتفاق على أن هذا التقديم خطأ^(٣). وفي الخلاف الذي سقناه ردُّ عليه.
- ١٠- وحاول المرادي أن يوفق بين النحويين وابن مالك بقوله: «فإن قلت: قوله (فقد ورد) دعوى لم يقم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك، لأن الآية التي استدلت بها والأبيات محتمة للتأويل. قلت: ظاهرها يدل على دعواه، والاحتمال في بعضها بعيد جداً، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس»^(٤).
- ١١- أن الذين قالوا بالجواز - كابن مالك - أقرّوا أن تقديمه ضعيف مع جوازه^(٥).
- ١٢- أن (كافةً) في الآية التي استدلتوا بها قد أعربها الزجاج على أنها حال من الكاف في (أرسلناك) ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث. وأعربها الزمخشري صفة لإرساله فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه^(٦). فالآية مختلف في إعرابها فلا تصح حجة.
- ١٣- يمكن تأويل كثير من الشواهد المذكورة^(٧):
- (أ) ما جاء في الأشعار فهو ضرورة، والشعر محل الضرورات، أو مؤولة.
- (ب) وأما القراءات فإنها شاذة ومع هذا، فإن (مطويات) حال من السموات، و (خالصة) حال من المستتر في صلة (ما) فهو العامل في الحال، وتأنيث خالصة باعتبار معنى (ما) لأنها واقعة على الأجنة.

(١) شرح التسهيل ٣٣٦/٢

(٢) شرح التسهيل ٣٣٦/٢

(٣) المساعد ٢١/٢

(٤) توضيح المقاصد ٣٢٥/١

(٥) المساعد ٢١/٢

(٦) شرح التسهيل ٣٣٧/٢

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢، والتصريح ٦٣٧/٢

واستدل أصحاب المذهب الثاني (المجيزون مطلقاً) بأمر منها^(١):

- ١ - قال ابن مالك: «وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع»^(٢).
- ٢ - وقال ابن عقيل: «وليس لمن منع حجة فيها روح، وما يُذكر من تأويل ما سُمع من ذلك متكلف جداً، فالحق ما ذهب إليه المصنف (ابن مالك) من الضعف لقلة السماع»^(٣).

٣ - أجازته ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة^(٤).

٤ - وبقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

بنصب (مطويات) على الحال، وقد تقدمت على عاملها وهو الجار والجرور. وفضل الفراء إعرابها حالاً، قال: «وينصب (مطويات) على الحال، وعلى القطع، والحال أجوده»^(٥). وأعربها الزمخشري حالاً كذلك، قال: «وقرئ (مطويات) على نظم السموات في حكم الأرض ودخولها تحت القبضة، ونصب (مطويات) على الحال»^(٦).

٥ - وبقراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ

لذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] نصب (خالصة) على الحال، وقد

تقدمت على عاملها الظرفي. وراه الفراء مقيساً مع قلته، قال: «النصب في هذا الموضوع قليل، لا يكادون يقولون: عبد الله قائماً فيها، ولكنه قياس»^(٧).

(١) أمالي ابن الشجري ١٥/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٢٧

(٢) وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢

(٣) ديوان النابغة الذبياني ١٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٢/١، والمساعد ٢٢/٢

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢

(٥) معاني القرآن ٤٢٥/٢

(٦) الكشف ١٠٩/٤

(٧) معاني القرآن ٣٥٨/١

٦ - وبقوله تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، حيث أعربت (كافة) حالاً من (للناس)^(١).

٧ - وبقول النابغة الذبياني:

رهط ابن كوز محقي أدراعهم فيهم ورهط ربيعة ابن حذار^(٢)

٨ - وبقول طليحة بن خويلد:

فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال^(٣)

٩ - وبقول الشاعر الآخر:

تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي^(٤)

١٠ - وبقول الآخر:

غافلاً تعرض المنية للمرء فيُدعى ولات حين إباء^(٥)

١١ - وبقول الآخر:

مشغوفةً بك قد شُغفتُ وإنما حُمَّ الفراقُ فما إليك سبيل^(٦)

١٢ - وبقول الآخر:

بنا عاذ عوفٌ وهو بادي ذلةٍ لديكم فلم يعدم ولاءٌ ولا نصراً^(٧)

١٣ - وبقول الآخر:

إذا المرء أعمته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد^(٨)

١٤ - وبقول كثير عزة:

لئن كان برد الماء هيمان صادقاً إليّ حبيباً إنهم لحبيب^(٩)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢

(٢) ديوان النابغة الذبياني ١٠٣

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢، وشرح الأشموني ٤٢١/١

(٤) المساعد ٢١/٢، وشرح الأشموني ٤٢٠/١

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/٢، وشرح الأشموني ٤٢٢/١

(٧) التصريح ٦٥٣/٢، وشرح الأشموني ٤٢٦/١

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٦٨/٢

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٦٧/٢

١٥- أن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به.

وقد ردّ بعض المجيزين على اعتراضات المانعين بما يأتي:

قال ابن مالك: «وهذه شبهة وتخييلات لا تستميل إلا من لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً، وإنما حكمتُ بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع»^(١). ثم عدّد بعض الشبه:

- ١- (كافة) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، أعربها الزجاج حال من الكاف، وأعربها الزمخشري صفةً لإرساله فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامها. وصحّح ابن مالك إعراب (كافة) حالاً من الناس، لأنّ الأصل للناس كافة؛ أي جميعاً، بدليل أنّ العرب لم تستعمل كافة قط، إلاّ حالاً^(٢).
- ٢- أنّ قول الزجاج بينّ البطلان، لأنه جعل (كافة) حالاً مفرداً ولا يُعرف ذلك من غير محلّ النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً، ولا يتأتى ذلك إلاّ بجعل تائه للمبالغة وباب هذا مقصور على السماع، وهو لا يأتي غالباً إلاّ مع أمثلة المبالغة مثل: نسابة، وعلامة، وفروقة ومهدارة^(٣)، و (كافة) ليست منها لكونها على فاعلة، فاعلة، وإنّ حملت على (راوية) حملت على شاذ الشاذ؛ لأنّ لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشد، فيقال: إنه شاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف الحمل على شاذ الشاذ^(٤).

وردّ عليه ابن هشام، بأنه يلزمه تقديم الحال المحصورة بـ (إلا)، على صاحبها، وتعدي (أرسل) باللام والأكثر تعديه بـ (إلى)، والأول ممتنع، والثاني

(١) شرح التسهيل ٣٣٦/٢، أمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢

(٣) في أمالي ابن الشجري ٢٥٦/٢، أن مذهب ثعلب والفراء أن الهاء في علامة وأمثالها للتأنيث لا للمبالغة في الوصف الوصف

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢

خلاف الأكثر^(١). وتعقبه خالد الأزهرى؛ بأنّ تقديم المحصور بـ (إلا) ليس ممتنعاً عند الجميع، بل كيف يكون كذلك وقد ذكر ابن هشام نفسه في باب الفاعل^(٢)، في المفعول المحصور بـ (إلا) تجويز البصريين والكسائي، والفراء، وابن الأنباري تقديمه على الفاعل^(٣).

ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر؛ فإنّ تعدي (أرسل) باللام كثير فصيح

واقع في التثنية، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

٣- وأما قول الزمخشري، فقول لا يُلتفت له، لأنه جعل (كافة) صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالاً، وخالف القياس إذ جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة (إرساله)، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يُعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألاً تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه^(٤).

وأما أصحاب المذهب الثالث مذهب التفصيل (جمهور الكوفيين):

يجوز الكوفيون تقديم الحال على صاحبها، إذا كان مضمراً، مثل: مررت ضاحكاً بك، ويمنعونه إذا كان ظاهراً مرفوعاً كان، أو منصوباً، أو مجروراً، إلا في صورة واحدة، هي: إذا كان صاحب الحال مرفوعاً والحال مؤخر عن العامل، فيجوزون: جاء راكباً زيداً، ولا يجوزون: راكباً جاء زيداً، وبعضهم يجوز أيضاً تقديم الحال على صاحبها المنصوب المظهر، إذا كان الحال فعلاً، مثل: ضربت وقد جرد زيداً^(٥).

وعلّلوا ذلك أنه إذا كان صاحب الحال مظهرًا وقدمت الحال عليه، أدّى إلى الإضرار قبل الذكر، لأنّ في الحال ضميراً يعود على صاحب الحال المتأخر، وأما تجويزهم لتلك الصورة الوحيدة وهي: جاء راكباً زيداً، فعلّلوها لشدة طلب الفعل للفاعل، فكأنّ الفاعل

(١) التصريح ٦٣٨/٢

(٢) التصريح ٢٩٠/٢

(٣) التصريح ٦٣٨/٢

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٦٦/٢، والمساعد ٢١/٢

ولي الفعل، والحال ولي الفاعل، فلا يكون إضمار قبل الذكر^(١). وقد رُدَّ عليهم بأن الدليل على بطلان ما قالوه، إجماعهم على جواز: في داره زيد، فلو كان ارتفاع زيدٍ بالظرف - كما يقولون - لم تجز المسألة لأنَّ فيها إضماراً قبل الذكر إذ الظرف قد وقع في مرتبته فلم يجوز أن ينوى به التأخير"^(٢).

وأما مذهب الأخصف (المذهب الرابع) :

فقد أجازة الأخصف بشرط تقدم المبتدأ على الحال في مثل: زيدٌ قائماً في الدار، لسببين:

١ - أن ذلك مبني على رأيه في قوة الظرف حتى جاز أن يعمل في الظاهر بلا اعتماد؛ في مثل: في الدار زيد^(٣).

٢ - ولأنَّ الحال وقعت بين جزأين، أحدهما محتاج إلى الآخر، فتقديمها كلا تقديم، ويؤيد رأيه قول الفرزدق^(٤):

أبنو كليب مثل آل مجاشع أم هل أبوك مُدَعِدًا كعقال^(٥)

وأقرَّ ابن الناظم أن ما ذهب إليه الأخصف قد وجد في كلام العرب ولكنه لا يجذب القياس عليه لعدم تصرف العامل، قال: «ولا شك أن مثل هذا قد وجد في كلامهم ولكن لا ينبغي أن يُقاس عليه لأنَّ الظروف المضمَّنة استقراراً بمتزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي كذا لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي. وما جاء منه مسموعاً يُحفظ ولا يُقاس عليه. ومن شواهد قول الشاعر:

رهط ابن كوز محقي أذراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار^(٦).

والفرق بين مذهبي سيبويه والأخصف، هو أن سيبويه يمنع مثل: قائماً زيدٌ فيها أو زيدٌ قائماً فيها، لأنَّ العامل غير متصرف. بينما يمنع الأخصف الأولى، ويجيز الثانية؛ لأنَّ الحال وقعت بين جزأين، أحدهما محتاج إلى الآخر، فتقديمها كلا تقديم^(١).

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٦٦ - ٦٧

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٢

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٦٣/٢

(٤) ديوان الفرزدق ٥٥٦

(٥) ينظر: توجيه اللمع ٢٠٦

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٣٠

أما ابن عادل فقد رأينا - في صدر الموضوع - أنه يصحح جواز تقديم حال المجرور بحرف الجر عليه مطلقاً، واكتفى بالاستدلال بقول الشاعر:

فإن يك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

وهو بهذا ينضم إلى مذهب الأقلية؛ مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان، وأبي علي الفارسي، وابن برهان، وابن ملكون، وابن مالك. وهو اختيار له ما يسوغه كما سنرى. إن شاء الله.

الترجيح:

قد تبين للباحث رجحان مذهب المجيزين للأسباب التالية:

- ١ - أن قول بعض المانعين أنه لا يوجد في كلام العرب، يدحضه الواقع من كثرة الشواهد، وإنما الخلاف في تعليقه.
- ٢ - أن القول بأن كل تلك الشواهد الكثيرة ضرورة مما لا يُقبل، وقد جوز النحاة أو منعوا بالبيت والبيتين.
- ٣ - من الصعب قبول القول أن (مشغوفة) في قول الشاعر:
مشغوفة بك قد شُغفتُ وإنما حُمّ الفراقُ فما إليك سبيلُ
ليس أصلها: بك مشغوفة، وفي نحو: مررتُ ضاحكاً بزید، أنه ليس أصلها: مررتُ بزیدٍ ضاحكاً. وإنما تقدم العرب وتؤخر لأسباب بلاغية.
- ٤ - إذا ثبت حقيقة وجود هذه الصورة وثبت أن الاختلاف في تعليقه فحسب، وإن هذه التعليقات في الواقع بسبب القواعد العامة التي وضعها النحاة وجرّت إلى مثل هذه المنع، فينبغي ألا يلتفت لها عند ثبوتها في كلام العرب.
- ٥ - إذا لم تُعرب مثل (كافة) في الآية الكريمة حالاً فقد رأينا التخبط في إعرابها هروياً من بعض الإلزامات لبعض القواعد، ثم إنهم يقعون في محظورات أخرى لم ينتبهوا لها (كما مرّ). والله أعلم.

الأقوال في إعراب (إيائي)

قال ابن عادل عند إعرابه (إيائي) في قوله تعالى:

﴿يَبْنَئِ إِسْرَائِيلَ أذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾

[البقرة: ٤٠]

«(إيائي) ضمير منصوب منفصل، وقد عرف ما فيه في الفاتحة، ونصبه بفعل محذوف يفسره الظاهر بعده، والتقدير: وإيائي ارهبوا فارهبون، وإنما قدرته متأخراً فيه، لأن تقديره متقدماً عليه لا يحسن لانفصاله، وإن كان بعضهم قدره كذلك»^(١).

في (إيأ) عدة لغات^(٢) أشهرها كسر الهمزة وتشديد الياء ومنها فتح الهمزة وإبدالها هاء، مع تشديد الياء (هيأك) وتخفيفها. وفيها بعض القراءات الشاذة^(٣)، وذكر السيوطي أن فيها سبع لغات قرئ بها^(٤).

وتباينت آراء النحاة^(٥) حول (إيأ)، وأحوالها^(٦) إلى عدة مذاهب:

مذهب الخليل: (إيأ) ضمير، ولو احقه؛ الياء، والكاف، والهاء، ضمائر أيضاً وهو مضاف إليهما، ولا يعلم ضمير أضيف غيره، وقال به الأخفش^(٧)، واختاره المبرد^(٨)، والمازني^(٩)، وابن كيسان، واحتج له ابن مالك^(١٠).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٢/٢

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٦/١، والدر المصون ٧٤/١، وتفسير ابن كثير ٢٦/١

(٣) المحتسب ٣٩، وتفسير القرطبي ١٤٦/١، وارتشاف الضرب ٩٣١/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٩/١

(٤) همع الهوامع ٢١٣/١

(٥) الجني الداني ٤٩٢

(٦) ألفاظه ضمير المنفصل اثنا عشر، وهي إيائي وإيانا وإياك وفروعه وإياه وفروعه.

(٧) سر صناعة الإعراب ٣١٣/١، وشرح التسهيل ١٤٤/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٣/١

(٨) مشكل إعراب القرآن ١٠/١، والإنصاف ٦٩٥/٢

(٩) سر صناعة الإعراب ٣١٣/١

(١٠) شرح التسهيل ١٤٤/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٣/١

مذهب سيويه^(١): (إيأ) ضمير، ولواحقه حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب، وغيبة. واختاره ابن السراج^(٢)، والأخفش^(٣)، والفارسي^(٤)، وابن جني^(٥)، والزمخشري^(٦)، والزمخشري^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وابن هشام^(٨)، والأنباري^(٩)، والسيوطي^(١٠).

مذهب الفراء: (إيأ) دعامة، تعتمد عليها اللواحق، وهذه اللواحق هي الضمائر، لتفصل عن المتصل. أي في مثل قولك: أكرمك، عندما تريد أن تقدم المفعول به، لا تقول: ك أكرم، بل الكاف وأمثاله من الضمائر يحتاج إلى دعامة وهذه الدعامة، هي (إيأ) ، فتقول: إياك أكرم. ووافقه ابن كيسان من البصريين^(١١)، واختاره الرضي^(١٢).

مذهب الزجاج: (إيأ) اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها. ووافقه السيرافي^(١٣).

مذهب أكثر الكوفيين: (إيأ) بكماله اسم واحد مضمّر، ونسبه إليهم مكي^(١٤)، وكذلك العكبري^(١٥)، والسيوطي^(١٦).

(١) الكتاب ٣٥٥/٢، والجني الداوي ١٤٠، ٤٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣

(٢) الأصول في النحو ١١٧/٢

(٣) الخصائص ١٨٩/٢، سر صناعة الإعراب ٣١٤/١، وارتشاف الضرب ٩٣٠/٢، وجمع الهوامع ٢١٢/١

(٤) المسائل العضديات ٣٠، سر صناعة الإعراب ٣١٧/١، جمع الهوامع ٢١٢/١

(٥) سر صناعة الإعراب ٣١٧/١

(٦) الكشف ٦٠/١، وشرح المفصل ٩٨/٣

(٧) جمع الهوامع ٢١٢/١، لم يرجح أبو حيان أي رأي في تفسيره ١٣٩/١، أو ارتشاف الضرب ٩٣٠/٢

(٨) مغني اللبيب ٢٤٠

(٩) الإنصاف ٧٠٢/٢، البيان في إعراب غريب القرآن ٤٣

(١٠) جمع الهوامع ٢١١/١

(١١) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٠/١

(١٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨/٣

(١٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨/٣

(١٤) مشكل إعراب القرآن ١١/١

(١٥) التبيان في إعراب القرآن ١٠/١

(١٦) جمع الهوامع ٢١٢/١

الأدلة والمناقشة:

عند الخليل، (إيأ) ضمير، ولو احقه؛ الياء، والكاف، والهاء، ضمائر أيضاً وهو مضاف إليهما، ولا يعلم ضمير أضيف غيره، قال سيبويه بعد شرح رأي الخليل: «هذا قول الخليل، وهو في هذا غير حسن في الكلام، لأنه يريد إنه إيأ لكيت، فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر»^(١). وقال سيبويه أيضاً وفي كلامه توضيح لمذهب الخليل: «وقال الخليل: لو أن رجلاً رجلاً قال: إيأك نفسك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة. وحدثني من لا أتهم عن الخليل: أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فيأيه وإيا الشواب»^(٢).

وانتقد ابن جني هذا المذهب قائلاً: «هذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه من قولهم: فيأيه وإيا الشواب، ولو كان ذلك قوياً في نفسه، وسائغاً في رأيه، لما قال: لم أعنفه، كما لا يُقال: في قول من قال: قام زيد، فرفع زيداً بفعله: إنك في هذا عندي غير معنف، وإنما يُقال له: أصبت ووافقت صحيح كلام العرب الذي لا معدل عنه، أو كلام هذا نحوه». . وليس هذا النقد بمستغرب من رجل أغرق في القياس وربما فضله في بعض الأحيان على السماع. وأما موقف الخليل فإنه موقف تردد بين احترام السماع، والأخذ بالقياس.

واحتج لهذا المذهب ابن مالك، وذكر أنه اختيار الأخفش^(٣). وقد وُصف هذا المذهب بالضعف، والشذوذ^(٤)، لأن الضمائر لا تضاف^(٥)، ولأن الغرض من الإضافة إنما هو التعريف والتعريف والتخصيص والضمير أعرف المعارف فلا يحتاج إلى ذلك، ولأن استدلالهم بقول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فيأيه وإيا الشواب، هو من الشاذ^(٦).

وأما عند سيبويه: فـ (إيأ) ضمير، ولو احقه حروف تبين أحوال الضمير من تكلم

(١) الكتاب ٣٥٧/٢

(٢) الكتاب ٢٧٩/١

(٣) شرح التسهيل ١/١٤٤، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٧٣

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/١٠

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٨، التبيان في إعراب القرآن ١/١٠، الإنصاف ٢/٦٩٦

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٣١٤

وخطاب، وغيبة. قال: «و لم تستحکم علامات الإضمار التي لا تقع إيّا مواقعها كما استحکمت في الفعل، لا يقال عجبت من ضربكني إن بدأت به قبل المتكلم، ولا من ضربيك إن بدأت بالبعيد قبل القريب. فلما قُبِح هذا عندهم ولم تستحکم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إيّا عندهم في هذا الموضع لذلك. بمتزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف»^(١). واختاره ابن السراج^(٢)، والأخفش^(٣)، والفارسي^(٤)، وابن جني^(٥)، والزمخشري^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وابن هشام^(٨)، والأنباري^(٩)، والسيوطي^(١٠). والسيوطي^(١٠). وهو جارٍ على مذهب البصريين في مثل: (أنت) ، فإنّ الضمير عندهم (أنّ) فقط وما بعده حرف دال على التكلم أو الخطاب^(١١). ولذا يقال إن هذا مذهب أكثر البصريين. ورآه ابن السراج هو القياس، قال: «والقياس أن يكون (إيّا) مثل الألف والنون في (أنت) ، فيكون (إيّا) الاسم، وما بعدها للخطاب، ويقوّي ذلك أنّ الأسماء المبهمّة وسائر المكنيات لا تضاف، و (إيّا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو: أنت، فأما الجرور فليست له علامة منفصلة، لأنه لا يفارق الجار ولا يتقدم عليه، وجميع المواضع التي يقع فيها المنفصل لا يقع المتصل، والموضع الذي يقع فيه لا يقع المنفصل، لأنّ المنفصل كالظاهر»^(١٢). واحتج له ابن جني، ورجحه^(١٣).

ورجّح ابن جني - بعد أن استعرض وانتقد مختلف الأقوال - هذا المذهب ولكنه نسبه

(١) الكتاب ٣٥٨/٢

(٢) الأصول في النحو ١١٧/٢

(٣) الخصائص ١٨٩/٢، سر صناعة الإعراب ٣١٤/١، ارتشاف الضرب ٩٣٠/٢، وجمع الهوامع ٢١٢/١

(٤) المسائل العضديات ٣٠، سر صناعة الإعراب ٣١٧/١، جمع الهوامع ٢١٢/١

(٥) سر صناعة الإعراب ٣١٧/١

(٦) الكشف ٦٠/١، شرح المفصل ٩٨/٣

(٧) جمع الهوامع ٢١٢/١، لم يرجح أبو حيان أي رأي في تفسيره ١٣٩/١، أو ارتشاف الضرب ٩٣٠/٢

(٨) معني اللبيب ٢٤٠

(٩) الإنصاف ٧٠٢/٢، البيان في إعراب غريب القرآن ٤٣

(١٠) جمع الهوامع ٢١١/١

(١١) الإنصاف ٦٩٦/٢

(١٢) الأصول في النحو ١١٧/٢

(١٣) سر صناعة الإعراب ٣١٧/١

للأخفش، ولم يجر ذكر لسيبويه، قال: «فقد صحّ إذن بما أوردناه سقوط هذه الأقوال، ولم يبق هنا قول يجب اعتقاده، ويلزم الدخول تحته غير قول أبي الحسن: إنّ (إياه) اسم مضمّر، وإنّ الكاف بعده ليست باسم، وإنما هي للخطاب بمتزلة كاف ذلك، وأرأيتك، وأبصرك زيدياً، وليسك عمراً، والنّجاءك»^(١). ونسب ابن يعيش هذا الرأي لسيبويه - بالأصالة وبالشك للأخفش - ثم قال: «ويُعزى هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيّا) فقال مبهمة بين الظاهر والمضمّر وقد قامت الدلالة على أنه اسم مضمّر بما فيه مقنع وشبهها بالتثوين وتاء التأنيث وياء النسبة من حيث كانت حروفاً دالةً على أحوال في الاسم كما دلت الحروف الواقعة بعد (إيا) على أعداد المضمّرين والحضور والغيبة والمتكلم فيه مثلها من هذه الجهة وخلوها من معنى الاسم فاعرفه»^(٢).

وأما عند الفراء، فإنّ (إيّا) دعامة، تعتمد عليها اللواحق، وهذه اللواحق هي الضمائر، لتفصل عن المتصل. أي في مثل قولك: أكرمك، عندما تريد أن تقدم المفعول به، لا تقول: ك أكرم، بل الكاف وأمثاله من الضمائر يحتاج إلى دعامة وهذه الدعامة، هي (إيّا)، فتقول: إياك أكرم. ووافق ابن كيسان من البصريين^(٣)، واختاره الرضي^(٤)، وانتقد هذا المذهب بأنّ الاسم لا يسوغ أن يكون دعامة^(٥). ونسب الأنباري هذا المذهب إلى الكوفيين^(٦)، ويبدو أنه خاص بالفراء.

وعند الزجاج، (إيّا) اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها^(٧). ووافقته ووافق السيرافي^(٨)، وانتقد هذا المذهب، فقال ابن جني: «وأما قول أبي إسحاق: إنّ (إيّا)

(١) سر صناعة الإعراب ٣١٧/١

(٢) شرح المفصل ١٠١/٣

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٠/١

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨/٣

(٥) الجني الداني ٤٩٣

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٥/٢

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١٠/١ - ١١، وينظر: سر صناعة الإعراب ٣١٤/١

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨/٣

اسم مظهر خص الإضافة إلى المضمر، ففسد أيضاً، وليس (إيا) بمظهرٍ كما زعم^(١). ثم استدل على فساده بأنه لو كان اسماً ظاهراً ما خص بنوع واحد من الإعراب وهو النصب كما اقتصروا بـ (أنا) و (أنت) ونحوهما على نوع من الإعراب وهو الرفع^(٢). قالوا ولا يعلم يعلم اسم مظهر اقتصر به على النصب البتة، إلا ما كان ظرفاً مثل: ذات مرة، وذا صباح، ونحوها، وبعض المصادر مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وليك، وليس (إيأ) ظرفاً ولا مصدرًا فيلحق بها^(٣).

وأما عند أكثر الكوفيين، فإن (إيأك) بكماله اسم واحد مضمر، ونسبه إليهم مكّي^(٤)، مكّي^(٤)، وكذلك العكبري^(٥)، والسيوطي^(٦)، وانتقد ابن جني هذا المذهب، وقال: إنه ليس ليس بقوي^(٧). وقال مكّي: ولا يعرف اسم مضمر يتغير آخره، فتقول فيه: (إياه)، و (إياها) (إياها)، و (إياكم)، غير هذا^(٨). وقال العكبري: وهذا بعيد لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب. ونسبه الأنباري إلى بعض الكوفيين^(٩).

وهناك رأي وهو أن (إيأك) بكماله اسم ظاهر مبهم، نقل ابن يعيش أنه حكى عن ابن كيسان^(١٠)، وذكره العكبري^(١١)، والمرادي^(١٢)، ولم ينسبها لأحد، قال عنه العكبري: وهو بعيد، إذ ليس في الأسماء ما يتغير الحرف منه لتغير المعاني، وقال عنه المرادي: حكاها بعضهم

(١) سر صناعة الإعراب ٣١٦/١

(٢) سر صناعة الإعراب ٣١٧/١

(٣) الكتاب ٢٢٦-٢٢٧، والإيضاح العضدي ٢٠٤/١

(٤) مشكل إعراب القرآن ١١/١

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٠/١

(٦) همع الهوامع ٢١٢/١

(٧) سر صناعة الإعراب ٣١٥/١

(٨) مشكل إعراب القرآن ١١/١

(٩) الإنصاف ٦٩٥/٢

(١٠) شرح المفصل ١٠٠/٣

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٠/٢

(١٢) الجني الداني ٤٩٣

وهو غريب، وذكر السيوطي أنّ ابن درستويه قال: إنه (يعني إياك) بين الظاهر والمضمر. وهذا أغرب من الذي قبله^(١).

وعلى كل حال فقد رأينا تضارباً في نسبة بعض هذه الآراء إلى أصحابها، وفي تحريرها، وهذا قد يكون راجعاً إلى أنّ أحد العلماء له رأيان في المسألة، أو أنه رجع عن رأيه الأول أو الثاني، أو أنّ الناقل قد توهم أو أخطأ في النسبة.

و(إيأ) على اختلاف المذاهب ليست مشتقة^(٢)، وذهب أبو عبيدة إلى أنها مشتقة، وقد عارضه بعض النحاة وأتممه لذلك، بالضعف في النحو وإن كان إماماً في اللغة^(٣). وذكر المرادي أنه على القول بأنها مشتقة فيها أقوال لم يرها تستحق الذكر^(٤).

وإذا قدرت على الضمير المتصل، لم تأت بالمنفصل. تقول: قمت. ولا تقول: قام أنا، لأنك تقدر على التاء^(٥).

وحيث إنّ (إيأ) وأخواتها ضمائر نصب منفصلة فلا يصار إليها إلا عند عدم إمكانية استعمال ضمائر النصب المتصلة، فلا تقول: رأيت إياك، وأنت تقدر أن تقول: رأيتك، ولا يجيء إلا في ضرورة الشعر، قال الراجز^(٦):

أنتك عنسٌ تقطع الأراكا

إليك حتى بلغت إياكا^(٧)

يريد، حتى بلغتك، وقال أمية بن أبي الصلت:

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير^(٨)

أي قد ضمنتهم. وفي مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أصلها نعبدك فلما قدم المفعول للاختصاص أبدل بضمير النصب المنفصل (إياك)، وجوباً.

(١) همع الهوامع ٢١٢/١

(٢) ارتشاف الضرب ٩٣١/٢

(٣) الجنى الداني ٤٩٣، البحر المحيط ١٤٠/١

(٤) الجنى الداني ٤٩٤

(٥) ينظر: الكتاب ٣٥٥/٢، والمقتضب ٣٩٦/١، واللمع في العربية ١٦٢

(٦) نسب في كتاب سيبويه لحميد الأرقط.

(٧) الكتاب ٣٦٢/٢، والخصائص ٣٠٧/١، وأمالي ابن الشجري ٥٨/١، والإنصاف ٦٩٩/٢

(٨) هذا البيت في ديوان الفرزدق ٢٣٢، من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك، ويهجو يزيد بن المهلب.

وأما آية البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وإيائي فارهبون﴾^(١)، فقد قدّر النحاة (إيائي) ضمير نصب منفصل مفعولاً به مقدماً لفعل محذوف مقدر، والتقدير: وإيائي ارهبوا فارهبون، وقدّر متأخراً وجوباً لأنه لو تقدم لوجب اتصاله، ولقيل في غير القرآن ارهبوني^(٢)، وحذف لدلالة ما بعده عليه. وقد أوجب أبو حيان هذا الإعراب، واتهم ابن عطية بالذهول عن القاعدة النحوية، حينما قدره في آية النحل ٥١، وهي قوله تعالى: ﴿وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فيأيي فارهبون﴾^(٣)، قال: «منصوب بفعل مضمر تقديره: فارهبوا إيائي فارهبوا^(٤)». وربما قال أبو حيان ذلك لأن ابن عطية قدره في آية البقرة السابقة بعكس بعكس ذلك، قال: «وهو منصوب بإضمار فعل مؤخر تقديره: وإيائي ارهبوا فارهبون، وامتنع أن يقدر مقدماً لأن الفعل إذا تقدم لم يحسن أن يتصل به إلا ضمير خفيف فكان يجيء، وارهبون^(٥)». وقد قال بهذا التقدير الذي أنكره أبو حيان بعض المعريين كالعكبري^(٦).

وهذه الآية تختلف عن آية الفاتحة: ﴿إياك نعبد﴾، لوجود الواو، والفاء فيها، وقد قال الزمخشري: وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إياك نعبد﴾ [الفاتحة: ٥]، بسبب الإضمار والتفسير، وآية البقرة السابقة تشبه مثال النحاة: زيداً فاضرب، وذكر ابن السراج في مثل: زيداً اضرب، أن زيداً منصوب بـ (اضرب) ، وذكر أن قوماً قالوا: تنصب زيداً بفعل مضمر، ودليلهم على ذلك أنك تدخل فيه الفاء، فتقول: زيداً فاضرب، وقالوا: إن الأمر والنهي لا يتقدمهما منصوبهما، لأنّ لهما الاستصدار، والذين يجيزون التقدم يحتجون بقول العرب، بزيدٍ امرراً، ويقولون: إنّ الباء متعلقة بـ (امرر) ، ولأنه لا يكون الفعل فارغاً وقد تقدمه مفعوله^(٦).

واختلف النحاة في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي نحو: زيداً

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٢/١

(٢) المحرر الوجيز ١٠٩٩

(٣) البحر المحيط ٤٨٥/٥

(٤) المحرر الوجيز ٨١

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٤٩

(٦) الأصول في النحو ١٧٢/٢

فاضرب، و﴿ثيابك فطهر﴾، و﴿إياي فارهبون﴾، إلى رأيين.

الأول: ذهب قوم إلى أنها زائدة^(١)، ومن هؤلاء، الفارسي^(٢)، وابن جني^(٣).

الثاني: ذهب آخرون إلى أنها عاطفة، كأبي حيان^(٤)، وأن الأصل: تنبه فاضرب زيداً، ثم حذفت تنبه فصار فاضرب زيداً، فلما وقعت الفاء صدرًا قدموا الاسم إصلاحًا للفظ، وإنما دخلت الفاء لتربط هاتين الجملتين، واختار مكّي انتصاب (إياي) بإضمار فعل، لأنه أمر، وجوز و (أنا فارهبون)؛ أي على الابتداء والخبر، وقال إنه بمنزلة قولك: زيدٌ فاضربه؛ لأنّ الياء المحذوفة من (فارهبون) كالهاء في (اضربه)^(٥).

واختار ابن عادل أن (إياي) في الآية الكريمة ضمير منصوب بفعل محذوف يفسره الظاهر بعده، وقدره: إياي ارهبوا فارهبون، ولم يتشدد في ذلك كأبي حيان، بل رأى أن تقديره متقدماً لا يحسن، لانفصاله، وذكر أن بعضهم قدره كذلك، وربما كان يقصد بقوله: بعضهم، العكبري. والدليل على عدم تشدده في هذه المسألة دفاعه عن ابن عطية، بعد عرض كلام أبي حيان، كما هو في نصه (أول الموضوع) .

والحق مع ابن عادل - فيما أحسب - في عدم التشدد، لأنّ (إياي) في آيتي البقرة، والنحل، ليست مثل آية الفاتحة: ﴿إياك نعبد﴾، لوجود حرفي العطف فيها أي الواو، والفاء: (وإياي فارهبون)، وللنحاة والمفسرين كلام كثير وتقديرات متعددة، فالجزم بواحد دون إبداء أدلة واضحة مقنعة؛ فيه نظر. وقد ذكر أبو حيان نفسه احتمالاً ارتضاه، يتفق مع تقدير ابن عطية، قال بعد أن ذكره: «وعلى هذا التقدير الأخير لا يكون (إياي) معمولاً لفعل محذوف بل معمولاً لهذا الفعل الملفوظ به. . . إلخ»^(٦). والله أعلم.

(١) معاني القرآن للأخفش ١/١٢٤

(٢) الجني الداني ١٢٨

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٦٠

(٤) البحر المحيط ١/٣٣١

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/٤٢

(٦) البحر المحيط ١/٣٣١

علة منع (سليمان) ونحوه من الصرف (١)

قال ابن عادل عند إعرابه (سليمان) في قوله تعالى:

﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢]

«و (سليمان) علم أعجمي، فلذلك لم ينصرف. وقال أبو البقاء رحمه الله تعالى: «وفيه ثلاثة أسباب: العُجْمَة والتَّعْرِيف والألف والنون»، وهذا إنما يثبت بعد دخول الاشتقاق فيه، والتصريف حتى تعرف زيادتها، وقد تقدّم أنهما لا يَدْخُلَانِ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ...» (٢).

الاسم الذي لا ينصرف هو ما امتنع تنوينه، لسببين (أو علتين) : كأحمد وإبراهيم وعمران. . إلخ أو لسبب بمتزلة سببين، كصحراء ومساجد. فالأول: العلمية ومعها شيء آخر كوزن الفعل أو العجمة أو زيادة الألف والنون وغيرها، وأما السبب الذي بمتزلة سببين فهو انتهاء الاسم بألف التأنيث الممدودة ومثلها المقصورة، وصيغة منتهى الجموع. وزاد ابن خروف (٣) علة ثالثة؛ وهي الألف والنون في (فعالان - فعلى) ؛ نحو: سكران سكرى، وانتقد في ذلك لضعفها (٤). وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف، إلا أن يضاف أو يصحب الألف واللام أو بدلها (٥). وقد عدّد ابن السراج تسع علل للمنع من الصرف (٦)، وقيل: إنه رأي الجمهور وعدها بعضهم (٧) عشراً، قال: متى كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع من الصرف (٨). وذكر من ذلك الأعلام الأعجمية، نحو

(١) ينظر في هذا: الكتاب / ٣٦٨، ٣٦٩-٣٧٠/٣٧١، والمقتضب ٣/٣٠٩، ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٢،

أسرار العربية ٣٠٧، وجمع الهوامع ١/٧٦، وشرح الكافية للرضي ١/٨٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٣٢٤

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/١٧٨

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١/١٣٨-١٣٩

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤١

(٦) الخصائص ١/١٠٩

(٧) جمع الهوامع ١/٧٨

(٨) الأصول في النحو ٢/٨٠، وينظر: المفصل ٣٥

إسحاق، وإبراهيم، ويعقوب، فإنها تمتع من الصرف للعلمية والعجمة، لأنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة، إلا ما كان منها ثلاثياً فقد صرفته العرب لخفته^(١)، نحو: نوح، وهود، ولوط. ونُسب^(٢) إلى عيسى بن عمر الثقفي، وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري^(٣)؛ جواز الوجهين، الصرف لخفته، والمنع لوجود علتين العجمة والعلمية. وقد غلظ كثير من النحاة ابن قتيبة، والزمخشري في هذا وعلى رأسهم ابن مالك، حيث عاب قياس العجمي على المؤنث، وقال: هو قياس خاطئ لأن في التأنيث ثقل وأما العجمة فهي خفيفة^(٤). وفي نسبة ذلك لابن قتيبة نظر، لأنه اختار الصرف على كل حال (كالمجهور) ، ثم ذكر الرأي الآخر على أنه رأي بعضهم، قال: «والأسماء الأعجمية لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، نحو: نوح، ولوط، فإنه ينصرف في كل حال، وترك بعضهم صرفه كما فعل بما كان في وزنه من أسماء المؤنث»^(٥). واتهم صدر الأفاضل النحاة بالتخبط في باب ما لا ينصرف، ثم قال: «مدار الأمر في باب ما لا ينصرف على حرفين، على الحكاية، وعلى التركيب»^(٦).

أما ما آخره ألف ونون، نحو: عثمان اسم رجل فقد قالوا بمنعه من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، فأوجبوا زيادة الألف والنون ولا يعرف ذلك إلا بالاشتقاق والتصريف فإذا قال: أحد إنَّ سليمان وهو علم أعجمي أنه ممنوع من الصرف للعجمة والتعريف والألف والنون، فكأنه يحكم بالزيادة دون دليل، ثم إنَّ ذلك يجري في الألفاظ العربية لا الأعجمية.

والنبي سليمان ✕ لا شك أنه نبي من أنبياء بني إسرائيل، فهو اسم أعجمي، ولذا جاء ممنوعاً من الصرف، واختلف النحاة والمفسرون في سبب منعه من الصرف، فبعضهم قال: إنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وبعضهم زاد على ذلك الألف والنون.

(١) الكتاب ٢٣٥/٣، والمقتضب ٣٥٣/٣، والأصول في النحو ٩٢/٢

(٢) التصريح ٢٤٦/٤

(٣) المفصل ٣٦

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٥/٢

(٥) أدب الكاتب ١٩٤

(٦) التخمير ٢٠٩/١

وأكثر العلماء على أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، ولكن العكبري ذهب إلى أنه منع من الصرف للتعريف والعجمة والألف والنون، قال: «(سليمان) لا ينصرف، وفيه ثلاثة أسباب، العجمة، والألف والنون، والتعريف»^(١).

ويلحظ على كلام العكبري السابق عدم الدقة، لأن العلماء نصّوا على زيادة الألف والنون، لأن مجرد وجودهما في الأعلام العربية لا يعد مانعاً للصرف إلا إذا حُكم بزيادتهما. وكأنه لا يشترط الزيادة في الأعلام الأعجمية حتى لا يسأل عن كيفية معرفة الزيادة.

وقال أبو حيان، - كأنه يرد على العكبري - : «(سليمان) اسم أعجمي، وامتنع من الصرف للعلمية. والعجمة، ونظيره من الأعجمية، في أن في آخره ألفاً ونوناً: هامان، وماهان، وسامان، وليس امتناعه من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون: كعثمان، لأنّ زيادة الألف والنون موقوفة على الاشتقاق والتصريف. والاشتقاق والتصريف العربيان لا يدخلان الأسماء العجمية»^(٢). وقد رأينا حيرة وتردداً عند علماء العربية في الأسماء الأجنبية من الاشتقاق والتصريف^(٣) فنجدهم أحياناً يتعاملون معها كما يتعاملون مع الألفاظ العربية، قال القرطبي: «(إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً) اصطفى اختار، وقد تقدم في البقرة. وتقدم فيها اشتقاق آدم وكنيته»^(٤). وأحياناً أخرى يقولون: إنها من الألفاظ الأعجمية التي وافقت اللفظ اللفظ العربي، قال الزمخشري: «(طالوت) اسم أعجمي كجالوت وداود. وإنما امتنع من الصرف لتعريفه وعجمته، وزعموا أنه من الطوال لما وصف به من البسطة في الجسم. ووزنه إن كان من الطول (فعلوت) منه، أصله طولوت، إلا أن امتناع صرفه يدفع أن يكون منه، إلا أن يقال: هو اسم عبراني وافق عربياً، كما وافق حنطاء حنطة»^(٥). ونقل القرطبي عن الكسائي جواز الصرف، قال: «قال الكسائي: وإن شئت صرفت (إسحاق) وجعلته من السحق، وصرفت (يعقوب) وجعلته من الطير»^(٦). أو قاربتة^(٧). وأحياناً يقولون، كما قال

(١) التبيان في إعراب القرآن ٨٠/١

(٢) البحر المحيط البقرة ٤٨٧/١

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ٣٩٠/٢، التبيان في إعراب القرآن ٨٠/١، ١٨٧/١

(٤) تفسير القرطبي ٤١/٤

(٥) الكشف ٢٢٤/١

(٦) تفسير القرطبي ٩٤/٢

أبو حيان آنفاً: إنها أعجمية لا يدخلها الاشتقاق^(٢)، وقد ذكر السيوطي ست لغات في (يوسف) ، ثم عقب على ذلك بقوله: «والصواب أنه أعجمي لا اشتقاق له»^(٣). وذكروا في إسرائيل عدة لغات^(٤)، وذكروا في جبريل كذلك عدة لغات^(٥)، قال أبو حيان: «وأبعد من ذهب إلى أنه (جبريل) مشتق من جبروت الله، ومن ذهب إلى أنه مركب تركيب الإضافة. . . إلى أن قال: لأنّ الأعجمي لا يدخله الاشتقاق العربي»^(٦). وهذا التشدد لا نراه منه حين يتعرض لـ (يحيى) ، قال: «يحيى: اسم أعجمي امتنع الصرف للعجمة والعلمية وقيل: هو عربي، وهل هو فعل مضارع من: حيي، سمي به فامتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل، وعلى القولين يجمع على: يحيون، بحذف الألف وفتح ما قبلها على مذهب الخليل وسيبويه»^(٧).

وإذا ما أخذنا بالرأي الذي يقول بوجود فصائل ومجموعات لغوية^(٨)، فإننا سوف نحل كثيراً من إشكالات هذا النوع من الاشتقاق، فالعربية والعبرية والسريانية، والحبشية ولغات كثيرة أخرى تجتمع تحت مسمى اللغات السامية، نسبة إلى سام بن نوح، وكل هذه اللغات ترجع إلى لغة واحدة بعضهم سماها (السامية القديمة) ، وبعضهم قال: إنها ترجع إلى العربية القديمة. وقد يظن بعض الباحثين أنّ هذا من إنجازات علماء اللغة المحدثين، أو ينسب ابتكاره إلى لغوي أجنبي، وفي الواقع أنّ علماء المسلمين قد فطنوا إلى هذا الأمر قديماً، فهذا الإمام ابن حزم يشير بوضوح إلى تلك الصلات والوشائج بين هذه اللغات المتجاورة، قال: «إلا أنّ الذي وقفنا عليه وعلمناه يقيناً أنّ السريانية والعبرانية والعربية (هي لغة مضر وربيعة لا لغة حمير) لغة واحدة تبدلت بتبدل مساكن أهلها فحدث فيها جرش»^(٩). . . إلى أن قال: فمن تدبّر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أنّ اختلافها إنما هو من نحو ما ذكرنا من تبديل ألفاظ

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٨

(٢) البحر المحيط ١/٤٨٧

(٣) الإتيان في علوم القرآن ٢/٣٦٥

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٨

(٥) المحرر الوجيز البقرة ١١٤

(٦) البحر المحيط البقرة ٩٧

(٧) البحر المحيط ٢/٤٥١

(٨) علم اللغة العربية ١١٩، ١٩٢

(٩) العين ١/٢٣١: الجرش حك شيء خشن بشيء مثله

الناس على طول الأزمان. واختلاف البلدان ومجاورة الأمم. وأنها لغة واحدة في الأصل»^(١). ومن النحاة الذين فطنوا إلى ذلك وأشاروا إلى تأثيره السهيلي، قال: «كثيراً ما يقع الاتفاق أو التقارب بين السرياني والعربي، ألا ترى أن إبراهيم تفسيره أب راحم، ولذلك جعل هو وزوجته سارة كافلين لأطفال المؤمنين الذين يموتون صغاراً يوم القيامة»^(٢). وهذا يفسر أيضاً أيضاً وجود بعض الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم التي يُقال: إنها دخيلة، وما هي بدخيلة بل من العربية القديمة التي أخذت منها اللغات السامية الأخرى.

واختار ابن عادل مذهب جمهور النحاة أن (سليمان) وما شابهه من الأعلام الأعجمية لا ينصرف للعلمية والعجمة، وأن الأسماء الأعجمية لا يدخلها الاشتقاق والتصريف.
وهذا رأيه في كل هذه الأعلام الأعجمية، مثل: طالوت^(٣)، وموسى^(٤)، وجبريل^(٥)، وهارون^(٦)، ويحيى^(٧)، واليسع^(٨)، إلخ. والله أعلم.

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٣٦/١

(٢) تفسير أبي السعود ١٥٤/١-١٥٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٦٨/٤

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٦٩/٢

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٣١٠/٢

(٦) اللباب في علوم الكتاب ٢٧٦/٤

(٧) اللباب في علوم الكتاب ١٩٤/٥

(٨) اللباب في علوم الكتاب ٢٦٧/٨

هل يجوز تقديم الفاعل على فعله؟

قال ابن عادل عند إعرابه (وهو) في قوله تعالى:

﴿وَأِنْ يَأْتُوكُمْ أَكْرَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

ومعلقاً على تعليق أبي حيان، ومنكراً على ابن عطية^(١):

«التاسع: نقله ابن عطية أيضاً عن بعضهم أن (هو) الضمير المقدر في (محرم) قدم وأظهر. قال الشيخ (يعني أبا حيان): وهذا ضعيف جداً؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى انفصال هذا الضمير بعد استتاره وتقديره، وأيضاً فإنه يلزم خلو اسم المفعول من ضمير؛ إذ على هذا القول يكون (محرم) خبراً مقدماً، و (إخراجهم) مبتدأ مؤخرًا ولا يوجد اسم فاعل، ولا مفعول خالياً من الضمير إلا إذا رفع الظاهر، ثم يبقى هذا الضمير لا ندري ما إعرابه، إذ لا يجوز مبتدأ، ولا فاعلاً مقدماً^(٢). وفي قول الشيخ: (يلزم خلوه من ضمير) نظر؛ إذ هو ضمير ضمير مرفوع به، فلم يخل منه غاية ما في الباب أنه انفصل للتقديم. وقوله: (لا ندري ما إعرابه)؟ قد دُرِي، وهو الرفع بالفاعلية. وقوله: والفاعل لا يقدم (ممنوع) فإن الكوفي يميز تقديم الفاعل، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى ذلك، ولا شك أن هذا قول رديء منكر لا ينبغي أن يجوز مثله في الكلام، فكيف في القرآن فالشيخ معذور، والعجب من ابن عطية كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ولم يُعقبها بنكير؟»^(٣).

هذه من المسائل الخلافية المشهورة بين الكوفيين والبصريين، فقد أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل ومنعه البصريون. وقد يبدو لأول وهلة أنه لا فرق بين: نجح محمد ومحمد

(١) المحرر الوجيز ١٠٨ - ١٠٩

(٢) البحر المحيط ٤٦١/١، نقله ابن عادل بتصرف.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٥٥/٢

نجح، فالذي نجح في الحالين هو محمد، ولكن يظهر الاختلاف فيما إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً. فهل يتساوى: نجح الطالبان مع الطالبان نجح. وعليه فقد نتج عنه ثلاثة مذاهب^(١):
المذهب الأول: جواز تقديم الفاعل على الفعل مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم بعض البصريين كقطرب^(٢)، وبعض النحويين المتأخرين^(٣)، كابن مضاء^(٤).
المذهب الثاني: عدم الجواز، في نثر ولا شعر، وهو مذهب البصريين، وأكثر النحويين^(٥).
المذهب الثالث: جواز ذلك في الضرورة، وهو مذهب سيبويه^(٦)، والمبرد^(٧)، وابن عصفور^(٨)، والأعلم^(٩)، وخالد الأزهري^(١٠).

الأدلة والمناقشة:

المشهور أن الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على الفعل مطلقاً^(١١)، فيقولون: زيد قام، على أن (زيد) فاعل (قام)، مقدم. وذكر الزجاجي أن بينهم اختلافاً قال: «أجمع النحويون^(١٢) على أن الفاعل إذا قُدّم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون يرتفع بالابتداء، ويصير الفعل خبراً عنه، وضميره في الفعل يرتفع به. وللكوفيين فيه ثلاثة أقوال: قال بعضهم: زيد يُرفع

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٦/٦

(٢) إصلاح الخلل ١١٢

(٣) تذكرة النحاة ٦٩٤

(٤) الرد على النحاة ٢٦

(٥) مغني اللبيب ٤٠٤، والاقتضاب ١٧٢/٣

(٦) الكتاب ١١٥/٣، الأصول في النحو ٢٣٤/٢، وحاشية الخصري على شرح ابن عقيل ٣٦٣/١

(٧) المقتضب ٢٢٢/١

(٨) شرح جمل الزجاجي ١٦٢/١

(٩) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٥١/١، وتحصيل عين الذهب ٦٢، والتصريح ٢٣٩/٢

(١٠) التصريح ٢٣٩/٢

(١١) شرح ابن عقيل ٦٤/٢

(١٢) واضح أنه يقصد جماعته البصريين بدليل ما يقوله بعد ذلك، ولذا فالواجب توخي الحذر من قول بعض النحويين

بالمضمر الذي في قام. وقال آخرون: هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمر. وقال آخرون: هو رفع بموضع قام؛ لأنّ الموضع موضع خبر، وبه كان يقول ثعلب، ويختاره^(١). ونفى أبو حيان الإجماع الذي ذكره الزجاجي، قال: «وما قاله أبو القاسم من الإجماع على أنّ الفاعل إذا قُدّم على فعله لم يرتفع به، مخالفٌ لما نقله بعض الناس، وبعض أصحابنا أجاز تقديم الفاعل على فعله»^(٢).

واستدل الكوفيون على مذهبهم ببعض النصوص منها:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]

على أن (أحد) فاعل (استجار)، وهو مقدم.

٢ - وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاصًا﴾ [النساء: ١٢٨].

على أن (امرأة) فاعل (خافت) وهو مقدم.

٣ - وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

على أن (السماء) فاعل (انفطرت) وهو مقدم.

٤ - قول امرئ القيس:

فضل لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقلّ في مقيلٍ نحسُه متغيّب^(٣)

التقدير: فقل في مقيلٍ متغيّبٍ نحسُه، فنحسُه مرفوع — (متغيّب).

٥ - قول المرار بن سعيد الفقعسي:

صددت فأطولت الصدود، وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم^(٤)

على تقدير: قلّما يدوم وصالٌ، ووصالٌ فاعل يدوم.

(١) تذكرة النحاة ٦٩٤، والتذيل والتكميل ١٧٩/٦ - ١٧٩

(٢) تذكرة النحاة ٦٩٤

(٣) مجالس العلماء ٣١٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٨، والدر المصون ٥٣٥، وليس موجودًا في ديوانه المطبوع.

(٤) الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، الأصول ٢/٢٣٤، والخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢٠٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٩٢، ٢/٥٦٧، والمغني ٤٠٣، ٧٥٨، وخزانة الأدب

٦- قول الزبء:

ما للجمال مشيها وثيدا أجنذلاً يحملن أم حديدا^(١)

التقدير: وثيداً مشيها. فمشيها فاعل لاسم الفاعل (وثيدا) ، كالكوي والسمين والمريض.

٧- وقول النابغة الذبياني:

ولا بدّ من عوجاء تهوي براكبٍ إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصد^(٢)

التقدير: قاصد سيرها، إذ لو لم يكن التقدير كذلك لقال: قاصده.

وردّ البصريون على الكوفيين بطريقتين^(٣):الأول: بتأويل النصوص التي احتجوا بها^(٤).

الثاني: بذكر جملة من الأدلة على صحة مذهبهم وفساد المذهب الآخر.

فمما تأولوا:

١- أمّا الآيات المذكورة، فأدوات الشرط عندهم لا يليها إلاّ الفعل، ولذا قدّروا لها

أفعالاً محذوفة مفسّرة بالمذكور بعده، واجبة الحذف لأنه لا يُجمع بين المفسّر

والمفسّر: وهي على التوالي: وإن استجار أحدٌ من المشركين. . . . الآية، وإن

خافت امرأة. . . الآية، إذا انفطرت السماء. . الآية^(٥).

٢- قول امرئ القيس: فقل في مقيل نحسه متغيب:

تأولوه على أنّ (نحسه) مرفوع بـ (مقيل) ، ومقيل مصدر وُضع موضع اسم

الفاعل، كأنه قال: قائل نحسه، ويكون معناه ومعنى متغيب واحداً.

(١) أدب الكاتب ١٥٠، والكامل للمبرد ٦٠٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٦٢، وقد نسبه سيويه لعمر بن أبي ربيعة،

ونسبه الأعلام وغيره للمرار الفقعسي، المقاصد النحوية ١٩٩/٢

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٦٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦١/١

(٣) ينظر: المقتضب ١٢٨/٤، وأسرار العربية ٧٩، وشرح الأشموني ٣٠٢/١

(٤) مجالس العلماء ٣١٨، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦١/١، والتذليل

والتكميل ١٧٧/٦

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٢

وقيل: نحسُّه: مبتدأ، ومتغيبي: خبر على أن الياء ياء النسب، دخلت في الصفة للمبالغة، كما قالوا في أحمر: أحمرِّي، وفي دَوَّار: دوارِّي وخفف الياء في الوقف، كما قال النابغة (في رواية):

زعم البوارحُ أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغدافُ الأسودي^(١)

وقيل: مقيل اسم مفعول من قِلته بمعنى أقلته، أي: فسخت عقد مبايعته، فاستعمله موضع متروك مجازاً، ونسب ابن مالك هذا القول لابن كيسان^(٢).

٣- قول المرار: صددت. . وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم

أراد: وقل ما يدوم وصالٌ، فقدّم الفاعل على الفعل، لأن قلماً من الحروف التي لا يليها إلا الأفعال ظاهرة^(٣).

أجاز سيويوه، والأعلم^(٤)، وابن عصفور رفع وصال — (يدوم) لا بفعل مضمّر على أن ذلك من الضرورات. وأجاز الأخفش^(٥) رفع الاسم المتقدم بعد (إن) بالابتداء، ولكنه قال: «وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمّر أقيس الوجهين»^(٦). وقدّر المبرد (ما) زائدة^(٧)، فيكون وصال فاعل (قل)، ووافقه أبو علي علي الفارسي. وأولها ابن السراج^(٨) على إضمار (يكون)، كأنه قال: قل ما يكون وصالٌ يدوم على طول الصدود. قال البغدادي: ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع

(١) ديوان النابغة ٦٨، في الديوان المطبوع: وبذاك خبرنا الغداف الأسود، وفيه إقواء لأن القافية مجرورة.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٢.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيويوه ١/١٥١، وتحصيل عين الذهب ٦٢.

(٥) الأصل في أدوات الشرط أن يليها الأفعال، ولكنهم استثنوا (إن) وخصوصها ببعض الأحكام هذا منها قالوا: لأنها أم

أم الباب، لكن الأخفش اشترط، ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٣٢٧.

(٦) معاني القرآن ٢/٣٢٧.

(٧) مغني اللبيب ٤٠٤، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٩ - ٢٣٠.

(٨) الأصول في النحو ٣/٤٦٦.

حذف كان^(١). وقال ابن هشام: «الصواب أنه فاعل بـ (يدوم) محذوفاً مفسراً بالمذكور»^(٢).

٤ - قول الزباء: ما للجمال. البيت. رُوي مثلثاً: الرفع على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير مشيها يكون أو يوجد وثيداً. والنصب على المصدر أي تمشي مشيها، والخفض بدل اشتمال من الجمال. وقيل: ضرورة^(٣).

٥ - قول النابغة:

سيرها الليلَ قاصدٌ

قالوا: قاصد صفة عوجاء وحذفت منه التاء كما حذفت في قولهم: ناقة ضامر. قال ابن عصفور: «فإنه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر»^(٤). وذكر أبو حيان حيان احتمالاً آخر، قال: «ويحتمل أن يكون (قاصد) صفة لراكب، و (سيرها الليل) جملة اعتراضية، لا في موضع الصفة لعوجاء»^(٥).

وأما الأدلة فذكروا منها^(٦):

١ - أن الفاعل يتزل متزلة الجزء من الكلمة مع فعله، قال ابن جني: «فكما لا يقدمون الدال على الزاي من (زيد) ، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل»^(٧). وقد استدلل أبو علي الفارسي على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، زاد عليها ابن جني خمسة أخرى^(٨). وذكر الباقولي عشرة أدلة^(٩)، والأنباري سبعة^(١٠)، والعكبري والعكبري اثني عشر^(١١).

(١) خزانة الأدب ٢٢٨/١٩

(٢) مغني اللبيب ٧٥٨

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، ومغني اللبيب ٧٥٨

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٦١/١

(٥) التذييل والتكميل ١٧٨/٦

(٦) تنظر هذه الأدلة في: المقتضب ١٢٨/٤، والأصول في النحو ٢٢٨/٢، وعلل النحو ٣٧٩، والفوائد والقواعد

١٨٠، وأسرار العربية ٨٣-٨٤

(٧) سر صناعة الإعراب ٢٢١/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/١، وشرح الأشموني ٣٠٢/١

(٨) سر صناعة الإعراب ٢٢٠/١

(٩) شرح اللمع ١٢٩

- ٢ - أن القياس كان يقتضي أن يتقدم الفاعل على الفعل، لأن وجوده قبل وجود فعله لكن عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجوده ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قُدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتزل منزلة الجزء منه^(٣).
- ٣ - في مثل: زيدٌ قام أبوه، لو أجزنا تقديم الفاعل على فعله، لأدى ذلك إلى أن يرفع الفعل فاعلين، وهذا لا يجوز في النحو بلا عطف.
- ٤ - في مثل: زيدٌ قام، رُفع (زيد) بـ (قام) ، فإذا أدخلت رأيت، وقلت: رأيت زيداً قام، فهل (زيد) فاعل لـ (قام) أم مفعولاً لـ (رأيت) ، ولا يمكن أن يكون فاعلاً ومفعولاً معاً^(٤).
- ٥ - ربما وقع بين الفاعل وفعله ما يمنع العمل فيما قبله، كالاتهام والنفي والشرط، وأن والفعل؛ في مثل قولنا: زيدٌ هل قام؟ ، وزيدٌ ما قام، وزيدٌ إن يحضر نحضر معه، وزيدٌ أن يستغفرَ خيرٌ له، فكل ذلك يمنع إعراب زيد فاعلاً، لو قلنا بجواز تقديم الفاعل^(٥).
- ٦ - تقول: قام أخواك، وتقول إن قدمت الفاعل: أخواك قاما، فلو كان الفعل يعمل مؤخرًا كعمله مقدماً، ما اختلف التعبيران^(٦).
- ٧ - ليس قولنا: زيدٌ قام، كقولنا: قامَ زيدٌ؛ لأن (زيد) في المثال الأول رُفع بالابتداء، وفاعل الفعل ضمير مستتر، و (زيد) في الثاني رفعه الفعل، فإن قيل لِمَ استتر ضمير الواحد في مثل: زيدٌ قام، وظهر ضمير الاثنين، والجماعة، في مثل: الزيدان قاما، والزيدون قاموا؟ ، قيل: لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من الاثنين

(١) أسرار العربية ٧٩

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٠

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٥

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٧

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٦/١٨٣

(٦) ينظر: أسرار العربية ٨٤

ومن الجماعة، ففي: زيدٌ قامَ، لأنَّ الفاعل معلوم أنه واحد - ضمير يعود إلى زيد - لم يحتج معه إلى إظهاره، لوضوح المقصود وهو الأصل فإذا كان الضمير للاثنين أو الجماعة وجب إظهاره، لاحتمال التباسه فلم يعرف هل هو لاثنين أو جماعة^(١).

٨- عندما شبّه البصريون ملازمة الفعل للفاعل بملازمة المبتدأ للخبر، قيل لهم فإنَّ المبتدأ يُقدّم أحياناً على الخبر فلم لا يجوز أن يقدم الفاعل على فعله؟، ردّوا على ذلك بأنه عندما يُقدّم الخبر على المبتدأ، فهو لم يُقدّم على مرفوعه، لأنَّ رفع المبتدأ عند البصريين - ما عدا الأخفش - بالمبتدأ والابتداء معاً ولم يتقدم عليهما قال ابن جني موضعاً: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما الرفع له المبتدأ والابتداء جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا لا ينتقض. لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ»^(٢).

وأما أصحاب المذهب الثالث فقد احتجوا بأمور:

- ١- بقول سيبويه: «وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال: صددت فأطولت الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم»^(٣).
- وقال: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قول: عمر بن أبي ربيعة:
- صددت فأطولت الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم
وإنما الكلام: وقلّ ما يدوم وصالٌ»^(٤).

(١) ينظر: المقتصد ٣٢٧/١، وأسرار العربية ٨٤، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي (للعلوي) ٢٠٣/١

(٢) الخصائص ٣٨٥/٢

(٣) الكتاب ١١٥/٣

(٤) الكتاب ٣١/١

٢- ولو وجد سبويه تأويلاً سائغاً - هنا - لذكره^(١). وقد عدّ ابن هشام القول بهذا الرأي وهم^(٢).

٣- أنّ الشعر محل الضرورات.

وقال ابن مالك: «وأجاز الأعلام وابن عصفور رفع وصال بـ (يدوم) في قول الشاعر، وقلما. . . لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات»^(٣).

ونسب ابن السيد القول بالضرورة إلى الكوفيين، قال: «وروى الكوفيون مشيها بالرفع والنصب والخفض، قالوا: فمن رفع أراد ما للجمال وئيداً مشيها، فقدم الفاعل ضرورة. ومن نصب فعلى المصدر لفعل مضمر، أراد تمشي مشيها، ومن خفض فعلى البدل، من الجمال. والبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل قبل الفعل في اضطرار ولا غيره»^(٤).

وهذا - بلا شك - سهو منه لأن سبويه (كبير البصريين) ذكر كما مرّ آنفاً أنه ضرورة، وقطرب قال بالجواز، ونُسب ذلك للأخفش^(٥)، وقال به؛ من أتباع البصريين: الأعلام، وابن عصفور.

وجاء في مجالس العلماء للزجاجي: «قال أبو الحسن - يعني ابن كيسان - فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى فقال: هذا شيء خطر لي فخالفت النحويين؛ لأنهم زعموا أنه مما أتى به امرؤ القيس ضرورة. ثم رأيت بعد ذلك قد أملاه»^(٦).

فهل كان المبرد يقصد بقوله: «فخالفت النحويين»، الكوفيين أم بعض البصريين كسبويه؟ المشهور عن الكوفيين أنهم يقولون بجواز ذلك مطلقاً، كما مرّ.

واختلف النحويون في تفسير الضرورة عند سبويه، قال ابن هشام: «فقال سبويه: ضرورة. فقيل: وجه الضرورة أنّ حقها أن يليها (يعني قلماً) الفعل صريحاً، والشاعر أولها

(١) ينظر: التذيل والتكميل ١٧٨/٦

(٢) مغني اللبيب ٧٦٨، قال: «ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الوصال يدوم، إن (وصال) فاعل بـ (يدوم)».

(٣) شرح التسهيل ١٠٩/٢

(٤) الاقتضاب ١٧٢/٣

(٥) ينظر: المقتضب ١٢٨/٤، حاشية رقم: ٢

(٦) مجالس العلماء ٣١٨، المجلس، المجلس رقم: (١٤٤) بين ثعلب وابن كيسان.

فعلًا مقدّرًا، فإنّ وصال مرتفع بـ (يدوم) محذوفًا مفسرًا بالمذكور. وقيل وجهها أنه قدم الفاعل. وردّه ابن السيد بأن البصريين لا يُجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر. وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله:

..... فهلاً نفس ليلي شفيعتها

وزعم المبرد أنّ (ما) زائدة، ووصل فاعل لا مبتدأ. وزعم بعضهم أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة^(١).

قال البغدادي: «وأورد على ابن السيد بأن نص سيبويه ظاهر بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه. وإليه ذهب ابن عصفور. وليس هذا معنى كلام سيبويه، فإنّ معناه لما اضطر الشاعر قدّم الاسم بعد (قلّما) وأضمر الفعل، لأنّ (قلّما) من أدوات الفعل، فإنها بمنزلة حرف النفي. كذا قرّره ابن خلف وغيره»^(٢).

وبعض النحويين المتأخرين كان يحاول ردّ مذهب الكوفيين بذكر احتمالات إعرابية أخرى (كما مرّ) ، وكأنّ الكوفيين يوجبون ذلك الرأي بينما هم يجيزونه وقد يفضلون إعراب البصريين ويرونه هو الاختيار الأول، فكان الأجدر بمؤلاء إن أرادوا أن يخالفوا الكوفيين أن يثبتوا عدم جواز ما أجازته الكوفيون كما فعل المبرد في البراهين التي ساقها.

وقد درج بعض النحويين ممن يؤرخ للخلافات النحوية على ذكر ابن مضاء على أنه مع ذلك الفريق أو ضد ذلك الفريق، والواقع أنّه ليس مع البصريين ولا الكوفيين، فهو ضد القول بالعامل لفظيًا كان أو معنويًا، قال: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»^(٣). وقد أجمع النحويون من البصرة والكوفة على القول بالعوامل اللفظية والمعنوية، ودارت حولها خلافاتهم، ومن قرأ كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) عرف أنه كان يؤسس لنحو جديد غير قائم على العوامل فهو ليس بصريًا ولا كوفيًا بل ضدّهما، فهو يرى أن اللغة إلهام من الله تعالى والفاعل الحقيقي لها هو الله سبحانه، ويسفه رأي من يقول بصد ذلك، قال: «وأما مذهب أهل الحق فإنّ هذه

(١) مغني اللبيب ٤٠٣

(٢) خزنة الأدب ٢٢٩/١٠

(٣) ينظر: الرد على النحاة ١٣، ١٤

الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحدٌ من العقلاء^(١).

وابن عادل كما هو واضح من النص المذكور لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، ويراه قولاً رديئاً منكرًا، لا ينبغي أن يجوز مثله في الكلام فكيف في القرآن، ثم يستنكر على ابن عطية كيف يحكيه ثم لم ينكر على قائله. ونرى ابن عادل هنا مستنكرًا غاضبًا متحمسًا أكثر من البصريين أنفسهم، وكان يكفيه أن يثبت صواب هذا الرأي بالحجج والبراهين لأن الإقناع لا ينتزع بالانفعال والاستنكار فقط.

الترجيح:

اتضح لنا مما سبق؛ رجحان رأي البصريين في منع تقديم الفاعل على الفعل، فقد استطاع البصريون أن يؤولوا معظم النصوص التي احتج بها الكوفيون حيث صرفوها عن مرادهم، ثم ساقوا حججاً قوية تؤيد سداد مذهبهم، وفساد المذهب الآخر، علماً أن الكوفيين كانوا يميزون ولا يوجبون تقديم الفاعل على الفعل، ولذا فاختيار ابن عادل لمذهب البصريين في هذه المسألة اختيار - كما أرى - صائب موفق، والله أعلم.

الوصف المشتق إذا وُصِفَ لم يعمل.

قال ابن عادل، عند إعرابه (مريئاً) في قوله تَعَالَى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

«وأما نصب (مريئاً) ففيه خمسة أوجه:

أحدها: أنه صِفَةٌ لـ (هنيئاً) وإليه ذهبَ الحوفي. والثاني: أنه انتصب انتصاب (هنيئاً) وقد تقدّم ما فيه من الأوجه، ومنع الفارسي كونه صفة لـ (هنيئاً) قال: لأن هنيئاً قام مقام الفعل، والفعل لا يوصف، فكذا ما قام مقامه، ويؤيد ما قاله الفارسي أن اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر إذا وُصِفَتْ لم تَعْمَلْ عمل الفعل، ولم تستعمل (مريئاً) إلا تابعاً لـ (هنيئاً)، ونقل بعضهم أنه قد يجيء غير تابع وهو مردود؛ لأنّ العرب لم تَسْتَعْمِلْهُ إِلَّا تَابِعًا^(١).

وقال في موضع آخر: «لأنّ اسمَ الفاعِلِ مَتَى وُصِفَ بَطَلَّ عَمَلُهُ عَلَى الصَّحِيحِ. وَخَالَفَ الكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ»^(٢).

وقال في موضع آخر: «واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وُصِفَ قَبْلَ مَعْمُولِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ - إِذْ ذَاكَ - أَنْ يَعْمَلَ، عَلَى خِلَافِ لِبَعْضِ الكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ»^(٣).

ذهب النحويون في إعمال اسم الفاعل الموصوف إلى مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقاً، وهذا مذهب الكسائي، ونسبه ابن عصفور وأبو حيان والأشثوني^(٤) للكوفيين. واستثنى ابن عقيل الفراء من الكوفيين في الموصوف والمصغر^(٥).
المذهب الثاني: المنع مطلقاً، وهو مذهب الجمهور.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦/١٧٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧/١٧٨

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥/١٦٨

(٤) شرح الأشثوني ١/٥٥٥

(٥) المساعد ٢/١٩١

المذهب الثالث: التفصيل؛ إن وصف قبل المعمول جاز، وإن وصف بعده امتنع، وهو مذهب بعض النحويين مثل: ابن عصفور^(١)، وابن أبي ربيع، ونسب بعضهم هذا التفصيل للجمهور^(٢). وذكر السيوطي الإجماع على جواز تأخير الوصف^(٣).

الأدلة والمناقشة:

لا خلاف في عمل اسم الفاعل المقترن بـ (أل) ، وإنما الخلاف في المجرد، إذا وصف أو صغر، والتصغير في الحقيقة نوع من الوصف، لأنك إذا قلت: رُجِل فكَأَنَّكَ قلت رجل صغير. قال أبو علي الفارسي: «تصغير الاسم بمتزلة وصفه بالصغر فقولنا: حُجِرٌ، كقولنا حجر صغير. ويدل على ذلك أن من أعمل اسم الفاعل نحو: هذا ضاربٌ زيداً، إذا صغر فقال: ضويربٌ، لم يستحسن إعماله في المفعول به، كما لا يستحسن إذا وصفه فقال: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً»^(٤). وساوى بينهما ابن أبي ربيع، قال: «وإنما استوى التصغير مع الصفة في منع العمل، لأن التصغير بمتزلة وصفه بالصغر»^(٥). ولكن غالب من تكلم في هذه المسألة، فرّق بينهما، وعدهما شرطين منفصلين^(٦).

ومن إطلاق الكسائي في عمل اسم الفاعل، تجويزه عمله موصوفاً واستدل على تجويز الموصوف بقول الشاعر:

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجعتُ ذكرتُ سليماً في الخليط المزابل

فإن خطباءً عنده صفة لـ (فاقد) ، وفرخين مفعول به لاسم الفاعل.

وقول ذي الرمة:

وقائلةٌ تخشى علياً: أظنه سيُودي به ترحاله ومذاهبه^(٧)

(١) شرح جمل الزجاجي ٥٦٥/١

(٢) شرح الأشموني ٥٥٥/١

(٣) همع الهوامع ٨٥/٥

(٤) التكملة ٤٨٦

(٥) الملخص ٢٩٥/١

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٥٥٤/١، التصريح ٢٧١/٣

(٧) ديوان ذي الرمة ٨٥٨/٢

فجملة (تخشى) صفة لـ (قائلة) وقد وقعت قبل المفعول الذي هو (أظنه) . ونسبه أبو حيان للكوفيين^(١).

وأما الجمهور؛ أصحاب المذهب الثاني، فقد ردّوا على الكسائي ومن تابعه في تجويز الموصوف بأن الوصف من خواص الأسماء، فإذا دخل اسم الفاعل خاصية من خواص الأسماء بُعداً شبيهه بالفعل لفظاً ومعنى، فضعف عن العمل^(٢).

وردّوا على استشهاد الكسائي بقول بشر بن أبي حازم:

إذا فاقدُ خطبَاءُ فرخين رجعتُ ذكرتُ سليمان في الخليط المزابل^(٣)

لإمكان تخريجه على جعل (فرخين) منصوباً بفعل مضمر يفسره فاقد، والتقدير: فقدت فرخين لأنّ فاقدًا ليس جارياً على فعله في التأنيث فلا يعمل، إذ لا يُقال: هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب^(٤). أو على جعل (فرخين) منصوباً بـ (رجعت) على إسقاط حرف الجر، والأصل رجعت على فرخين، فحذف (على) وتعدّى الفعل بنفسه فنصب^(٥). ولا حجة له - أيضاً - بقول ذي الرمة:

وقائلةٍ تخشى عليّ أظنه سيّودي به ترحاله ومذاهبه

حيث خُرجَ على أنّ (تخشى) حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل، أو على أنّ (أظنه) معمول محذوف، أي قالت أو تقول: أظنه^(٦).

ومن أصحاب المذهب الثالث؛ ابن عصفور فقد فرّق بين وصفه قبل ذكر المعمول وبين تأخيره عنه، فأجاز: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ، ولم يجز: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً، أي إذا تقدمت الصفة على المعمول^(٧). ويبدو أنه رأى أنّ تأثير اسم الفاعل يضعف عن العمل بالفواصل.

(١) النكت الحسان ٩٢، توضيح المقاصد ١٤/٢، شرح الأشموني ٥٥٥/١

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣

(٣) شرح الأشموني ٥٥٥/١

(٤) شرح الأشموني ٥٥٥/١

(٥) شرح التسهيل ٧٤/٣

(٦) المساعد ١٩٢/٢، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣

(٧) شرح جمل الزجاجي ٥٦٥/١

وقال ابن مالك: ووافق بعض أصحابنا - ربما قصد ابن عصفور - الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها^(١). وممن جوّز ذلك ابن أبي الربيع^(٢). ونُقل أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل، ومذهب الكسائي وباقي الكوفيين جواز ذلك مطلقاً. وكلام ابن مالك يدلّ على أن المنع مطلقاً هو مذهب الجمهور، بدليل أنه ذكر أن بعض أصحابه وافق الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لا بعدها، فلو كان هذا رأي الجمهور أو البصريين لذكره^(٣).

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَمِينَ أَلْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَعُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً﴾ [المائدة: ٢]، لا يكون (ينتعون) نعتاً لـ (أمين) لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من (أمين)^(٤). وضعفه ابن هشام، قال: «وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل»^(٥).

أما ابن عادل فقد بان جلياً من النصوص المذكورة - صدر الموضوع - بما لا يدع مجالاً للشك، أنه يؤيد رأي البصريين في منع إعمال اسم الفاعل الموصوف. ودل على ذلك في النص الأول، بقوله: «ويؤيد ما قاله الفارسي»، وفي النص الثاني، بقوله: «على الصحيح»، وصرّح بمخالفة الكوفيين مرة، وبعض الكوفيين مرة أخرى. ولكنه في النص الأخير، أيد مذهب التفصيل، حيث قال: «إن اسم الفاعل إذا وُصف قبل معموله، لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل، ومفهومه أنه إذا وصف بعده جاز».

الترجيح:

يرى الباحث أنه يصعب الترجيح في أمثال هذه المسائل، حيث إنّ حجة المانعين لعمل اسم الفاعل الموصوف حجة منطقية حيث قالوا: إن الوصف يقرب اسم الفاعل من الاسمية

(١) شرح الأشموي ١/٥٥٥، نقلاً عن شرح التسهيل ولم أجدّه في موضعه.

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٢٩٥، والكافي في الإفصاح ٣/٩٨٨.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٤، وشرح الأشموي ١/٥٥٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٨٤.

(٥) مغني اللبيب ٧٦٦.

ويباعده عن الفعلية، لأنّه من خواص الأسماء، واسم الفاعل - أصلاً - قائم عندهم على مشابته للفعل، ولحظنا في هذه المسألة أنّ النصوص التي يسوقها المميزون سهلة التأويل حيث ما قيل أنه صفة يمكن أن يعرب حالاً أو منصوباً بفعل مقدّر دلّ عليه اسم الفاعل والأدلة لعمل اسم الفاعل الموصوف قليلة بشكل عام، فيصعب الترجيح، والله أعلم.

هل يحذف الفاعل وحده؟

قال ابن عادل عند إعرابه (حَذَرَ الموتِ) في قوله تَعَالَى:

﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْدِعُهمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ
وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩].

«و (حَذَرَ الموتِ) مصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف، وهو أحد المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل وحده. والثاني: فعل ما لم يسم فاعله. والثالث: فاعل (أفعل) في التعجب على الصحيح، وما عدا هذه لا يجوز فيه حذف الفاعل وحده خلافًا للكوفيين»^(١).

لا خلاف - فيما يظهر - بين النحويين في جواز حذف الفاعل مع فعله^(٢)، مثاله قولك: زيداً، جواباً لمن قال: مَنْ أَكْرَمُ؟ والتقدير أَكْرَمُ زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل. وقال ابن مالك: إنَّ ذلك كثير^(٣). ولا خلاف أيضاً في منع حذفه وحده، إذا لم يدل عليه دليل. وإنما الخلاف في حذفه وحده إذا دلَّ عليه دليل. وأكثر من ناقش هذه المسألة في باب التنازع. وأوجب الرضي، القرينة في حالي الجواز والمنع لكل ما يحذف^(٤).

ونتج عن ذلك مذاهب:

المذهب الأول: تجويز الحذف مطلقاً^(٥)، إذا دلَّ عليه دليل، وهو مذهب الكسائي^(٦)،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٩٣/١

(٢) التذليل والتكميل ٢١٦/٦

(٣) شرح التسهيل ١٢١/٢

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٢/١

(٥) البرهان في علوم القرآن ٩٤/٣

(٦) المسائل الحلييات ٢٣٧، أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١، ١١٧/٣، شرح كافية ابن الحاجب ٥٢/٣، الكافي في

الإفصاح ٦٠٨/٢، وارتشاف الضرب ١٣٢٤/٣، التذليل والتكميل ٢١٧/٦، توضيح المقاصد ٢٤٠/١، وشرح

الأشموني ٣٠١/١

وهشام^(١)، وينسب أيضاً للكوفيين، ما عدا الفراء^(٢)، ورجّحه^(٣) السهيلي^(٤)، وابن مضاء^(٥).
مضاء^(٥).

المذهب الثاني: المنع مطلقاً وهو مذهب سيبويه^(٦)، ووافقه المبرد^(٧)، وينسب للبصريين أيضاً^(٨). ووافقهم كثير من النحويين، كأبي سعيد السيرافي^(٩)، وأبي علي الفارسي، والرضي^(١٠)، وابن مالك^(١١)، وابن هشام في قول^(١٢)، والزرکشي^(١٣)، والأشموني^(١٤).
المذهب الثالث: المنع إلا في بعض المواضع المخصوصة، ومن هؤلاء أبو حيان^(١٥)، وابن هشام في قوله الثاني^(١٦)، والسيوطي^(١٧).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكسائي ومن وافقه ببعض النصوص منها:

-
- (١) همع الهوامع ١٤٠/٥
 - (٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١
 - (٣) شرح شذور الذهب ١٦٦، وهمع الهوامع ٢٥٥/٢
 - (٤) همع الهوامع ١٤٠/٥
 - (٥) الرد على النحاة ٣١
 - (٦) الكتاب ٧٩/١، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٥٧
 - (٧) المقتضب ٦٠/٢، ٧٢/٣
 - (٨) المسائل الحليبات ٢٣٨، والصفوة الصفية: الجزء الأول / القسم الثاني ٦٠٢
 - (٩) شرح كتاب سيبويه ٣٦٢/١
 - (١٠) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٦/١، ١٨١/١
 - (١١) شرح التسهيل ١٢١/٢
 - (١٢) شرح شذور الذهب ١٦٥
 - (١٣) البرهان في علوم القرآن ٩٤/٣
 - (١٤) شرح الأشموني ٣٠١/١
 - (١٥) ارتشاف الضرب ١٣٢٣/٣
 - (١٦) شرح قطر الندى ١٨٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٥٣/٢
 - (١٧) همع الهوامع ٢٥٥/٢

- ١ - قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: ٣٨].
- ٢ - وقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ﴾ [ص: ٣٢].
- ٣ - وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١].
- ٤ - وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَافِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، يعني الروح.
- ٥ - وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْفُؤَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَهَا﴾ [النور: ٤٠]، ففاعل أخرج محذوف دل عليه سياق الآية.
- ٦ - قول الرسول <: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»، ففاعل (يشرب) ، محذوف^(١).
- ٧ - وقول العرب: إذا كان غداً فأتني. ففاعل (كان) التامة محذوف دلت عليه الحال.
- ٨ - قول الشاعر:

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذتْ نبلهم وكليب^(٢)

٩ - حيث حذف الفاعل ولو ذكره لقال: تعفّقوا.

١٠ - قول الآخر:

فأين إلى أين النجاة ببغلي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

عدّه ابن الشجري من حذف الفاعل. ومما يرجح رأي الكسائي، لأنه قدّره بـ: أنك اللاحقوك، أتاك اللاحقوك، احبس البغلة، احبس البغلة، فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الأولين، وحذف الفاعل من أحد اللفظين الثانيين، وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين، ثم قال: وحذف أحد اللفظين من قوله: (أتاك أتاك اللاحقوك) ، يقوّي ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل، واحتج له بقوله: ألا تراه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال: أتوك أتاك اللاحقوك، أو أتاك أتوك اللاحقوك^(٣). وردّ عليه البغدادي بأن أتاك أتاك، من توكيد

(١) رواه البخاري في صحيحه/كتاب المظالم/باب النهي بغير إذن صاحبه، ورواه مسلم في صحيحه/كتاب الإيمان/باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.

(٢) الرد على النحاة ٣٢

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١

المفردات^(١). وما قاله البغدادي هو الأرجح.

١١ - قول امرئ القيس:

وإنك لم يفخر عليك كفأخرٍ ضعيفٍ ولم يغلبك مثل مغلب^(٢)
قالوا: إنَّ الكاف هي الفاعل حتى لا يخلو الفعل (يفخر) من الفاعل،
واحتجوا بأنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، وأنه لا بد للفعل من
فاعل، وقدروه: لم يفخر عليك مثلُ فأخر، وخصَّ سيبويه ذلك بالشعر، أي
عدّه من الضرورة^(٣).

١٢ - قول الأعشى:

هذا النهار بدا لها من همّها ما بالها بالليل زال زوالها^(٤)
ذكر أبو علي الفارسي أنّ (من همّها) - على رأي الكسائي - صفة للفاعل
المحذوف، كأنه قال: بدا لها بدوّ من همّها، فحذف الفاعل وأقام صفته مقامه، ولم
يضمّره في الفعل^(٥).

١٣ - قول الشاعر:

وكمّمتا مدمّمةً كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهب^(٦)
فـ (جرى) فعل لا فاعل له ظاهراً.

١٤ - قول سوار بن المضرب:

فإنّ كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً^(٧)

(١) خزنة الأدب ١٥٨/٥

(٢) ديوان امرئ القيس ٦٦

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠١، وخزنة الأدب ١٧٠/١٠

(٤) شرح ديوان الأعشى ١٥١

(٥) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ٢٥٧

(٦) المقتضب ٧٥/٤، والإيضاح ١٠٩، والرد على النحاة ٣١، الكافي في الإفصاح ٦١٣/٢

(٧) نوادر أبي زيد ٢٣٣، والكامل للمبرد ٦٢٨/٢، الخصائص ٤٣٣/٢

واحتجوا أيضاً ببعض الحجج، منها:

- ١ - أن المانعين احتجوا على عدم جواز حذف الفاعل، لأنه عمدة، ولأنه مع فعله كالشيء الواحد، ثم هم بعد ذلك يجوزون حذف الفعل وحده^(١).
- ٢ - أن أكثر النحويين يذهبون إلى أن (كان) الزائدة فاعلها محذوف^(٢).
- ٣ - حمل الفاعل على المبتدأ في تجويز حذف كل منهما، والجامع بين الفاعل والمبتدأ أن كل واحد منهما مُتحدّثٌ عنه، وكما جاز حذف المبتدأ لدليل، فإنه ينبغي كذلك حذف الفاعل لدليل كذلك^(٣).
- ٤ - أدخل بعض النحويين في حذف الفاعل ما أسموه أفعال الاستعارة، مثل: مات زيدٌ، ورخص السعرُ، وسقط الحائطُ، فـ (زيد) ، فاعل حسب التعريف لأن الفعل أسند إليه، ولأن المقصود معلوم، إذ الفاعل على الحقيقة هو الله سبحانه وتعالى، وكذلك السعر والحائط^(٤)، قال الوراق: «وعلم هذا غير خفي على أحد من الأمم، فلما أمن أمن اللبس في هذه الأفعال لم يحتج إلى فاعل»^(٥).
- ٥ - أن تأويل المانعين لحذف الفاعل في بعض المواضع يؤدي بهم إلى ارتكاب ما هو ممنوع عندهم، مثل تجويز جحي الفاعل جملة في مثل قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]، فبعضهم اضطر إلى إعراب جملة: (ما لم يكونوا) فاعلاً للفعل (بدا) ، أو اللجوء إلى الإضمار قبل الذكر وهذا ممنوع عند كثير من النحويين، في نحو: أكرمني وأكرمت الزيدين^(٦)، قال الرضي: «قال والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر. . . . وذلك

(١) ينظر: الرد على النحاة ٣١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٧

(٣) ينظر: المسائل الحلييات ٢٣٩

(٤) ينظر: المتقضب ١٨٨/٣، والأصول في النحو ٧٤/١

(٥) علل النحو ٣٨٤

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١

لأنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر^(١). وقال نحواً منه البغدادي:
«على أنّ الكسائي وقع في أشنع مما فر منه من حذف الفاعل مضمراً، لئلا يلزم
الإضمار قبل الذكر في نحو: ضرباني وضربت الزيدين، مع أنّ الإضمار قبل الذكر
قد ورد، وحذف الفاعل في غير المسائل المحصورة لم يرد»^(٢).

وخالف الفراء؛ الكسائي، وسيبويه في باب التنازع - عند إعمال الثاني - في مثل: قام
وقعد أخواك، قال إذا كان العاملان مشتركين في طلب المرفوع عملاً فيه معاً، وإن اختلفا في
الطلب أضمر الفاعل مؤخراً، مثل: ضربني وضربت أخويك هما^(٣). والكسائي يحذف هما،
واحتم الفراء بأنّ الفاعل لا يليق به الحذف كما يقول الكسائي لأنه عمدة، وأنّ الإضمار لا
يليق، كما يقول البصريون لأنه إضمار قبل الذكر.

وخصّ ابن أبي الربيع حذف الفاعل في باب التنازع فقط، قال: «وذهب الكسائي إلى
حذف الفاعل، ولم يُدّع حذفه في غير هذا الموضع. وأجرى العمدة هنا مجرى الفضلة، ولا
خلاف في حذف الفضلة»^(٤). وهذا مخالف لما نصّ عليه النحاة من تجويزه لحذف الفاعل
مطلقاً، في باب التنازع وغيره^(٥).

واحتم المانعون ببعض الحجج الآتية:

- ١ - منع المبرد حذف الفاعل بحجة أنّ الفعل لا يوجد بدون فاعل، ومعللاً لحذفه
المفعول لا الفاعل، قال: «ولم يجوز حذف الفاعل؛ لأنّ الفعل لا يكون إلا بفاعل،
فحذفت المفعول من اللفظ، لأنّ الفعل قد يقع ولا مفعول فيه»^(٦).
- ٢ - وفرّق أبو علي الفارسي بين حذف الفاعل، وحذف المبتدأ، قال: «ولا يجوز أن
يُحذف الفاعل ويفرغ الفعل منه، كما يحذف المبتدأ»^(٧).

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١٨٠/١ - ١٨١

(٢) خزانة الأدب ٣٢٢/١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، التبيين ٢٥٢، ٢٥٨، وشرح اللوحة البدرية ١٢٥/٢، توضيح المقاصد ٢٧٦/١

(٤) الكافي في الإفصاح ٦٠٨/٢

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٩٤/٣

(٦) المقتضب ١٥٧/١

(٧) المسائل الحلييات ٢٣٧

- ٣- أن حذف الفاعل غير معروف في كلام العرب وغير مسموع منهم، قال العكبري منتقداً قول الكسائي: «وأما مذهب الكسائي فبعيد، لأنه يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعلٍ وهذا بعيد في الاستعمال والقياس»^(١). وقال ابن يعيش: «وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه، فغير معروف في شيء من كلامهم»^(٢).
- ٤- أن الفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر فلا يُحذف أحدهما بلا دليل، ويحذف بدليل، هذا هو الأصل، ولكن حصل للفاعل ما يمنع موافقته للخبر في جواز الحذف، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان بخلاف الخبر فإنه مبين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه، لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر ويتأثر بعامل متلوه وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان^(٣).
- ٥- أن من الفاعل ما يستتر، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار، والخبر لا يستتر، وإذا حُذف لدليل أمن اللبس كونه مستتراً^(٤).
- ٦- كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأَي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر^(٥).
- ٧- أنه إذ وُجد في الكلام فعل فلا بد له من فاعل، قال ابن مالك: «وإذا تُوهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى»^(٦).

(١) التبيين ٢٥٨

(٢) شرح المفصل ٧٧/١

(٣) ينظر: المسائل الحلييات ٢٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٢

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٢

(٥) اللوحة البدرية ١٢٦/٢

(٦) شرح التسهيل ١٢١/٢

وأما أصحاب المذهب الثالث فاحتجوا بأمور منها:

قال أبو علي الفارسي: «و لم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل»، قال البغدادي: «يرد عليه زيادة (كان) في ما أحسن زيداً، وفيه أيضاً دخول فعل على فعل، فقوله (غير موجود) ممنوع»^(١). فهم يمتنعون حذف الفاعل ولكنهم يستثنون من ذلك بعض المواضع التي تختلف من نحوي لآخر، فهم وسط بين البصريين والكوفيين^(٢):
ويطرد ذلك عند ابن هشام في أربعة مواضع^(٣):

(أ) الموضع الأول: في الاستثناء المنفي، مثل: ما قام إلا هنداً، لأن ما بعد (إلا) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا) وذلك المقدر هو المستثنى منه، والتقدير: ما قام أحدٌ إلا هنداً، فالفاعل أحدٌ وهو مذكر، ولذا لم تلحق تاء التانيث الفعل.

(ب) الموضع الثاني: فاعل المصدر، مثاله قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]، التقدير: أو إطعمه يتيمًا.

(ج) الموضع الثالث: في باب النائب عن الفاعل، فإن الفاعل يُحذف وينوب عنه المفعول به أو غيره، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَى الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، التقدير - والله أعلم - وقضى الله الأمر.

(د) الموضع الرابع: فاعل (أفعل) التعجب إذا دلّ عليه مقدّم مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: ٣٨]، أي وأبصر بهم، فحذف (بهم) من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

ويردد كثير من النحويين في هذا المجال بعض المصطلحات، مثل: محذوف، ومضمر، ومستتر، ومقدر، وقد لا يتوخون الدقة في دلالتها ولذا اختلفوا في نسبة الآراء إلى بعض

(١) خزانة الأدب ٢٣٠/١٠

(٢) عند أبي حيان موضعان، ارتشاف الضرب ١٣٢٣/٣، وعند الزركشي ثلاثة، البرهان ٩٤/٣، وعند السيوطي

ثلاثة، همع الهوامع ٢٥٥/٢، وعند الصبان في خمسة أبواب، وزاد (يس) سادسا، حاشية الصبان ٦٣/٢

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ١٨٥، واختار في شرح شذور الذهب منع حذف الفاعل مطلقا، ١٦٥

النحويين بسببها. قال السهيلي: «أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة، لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين». ثم فرق بين الإضمار وبين الحذف بقوله: «وتحقيق القول أن الفاعل مضمّر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمّر - ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمّر المفعول العائد على الاسم الموصول - لأنّ المضمّر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفاً، نحو قولك: الذي رأيت، والذي رأيت. ويجوز حذفه في الشنية والجمع، فلما كان ملفوظاً به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً، عبّر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف. ولكنه مضمّر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه»^(١). فخص الحذف للمفعول به لأنه ذكر ثم حذف، وخص الإضمار بالفاعل لأنه لم يُذكر أصلاً.

وقال ابن مضاء عن مصطلحي الإضمار والحذف: «والنحويون يفرّقون بين الإضمار والحذف، ويقولون - أعني حدّاقهم - : إنّ الفاعل يضمّر ولا يحذف»^(٢). ويبدو أنّ ذلك الوضوح الذي تحدّث عنه السهيلي ليس كذلك عند كثير من النحويين فقد كان الفراء يسمي الحذف إضماراً، قال في قوله تعالى: (أوهم قائلون) أن الأصل: أوهم قائلون بواو مضمرة لأنهم استثقلوا نسقاً على نسق، ولو قيل لكان جائزاً^(٣). وعندما تحدّث الزجاجي عن (لولا) وخبرها محذوف وجوباً عند البصريين، قال: «فالمرتفع بعدها بالابتداء والخبر مضمّر»^(٤). يقصد (محذوف). ولو كان كذلك لما تردد فيه الرضي - وهو من حدّاقهم - حيث قال: «أقول: إن أراد بحذف الفاعل إضماره، كما هو الظاهر في (ليس) فهو الأول، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح، فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز

(١) نتائج الفكر ١٦٥، واضح من هذا النص أنّ السهيلي موافق للبصريين لا للكسائي في هذه المسألة، أي عكس ما نقل ابن هشام والسيوطي، وانظر كذلك كتابه الآخر، وأمالي السهيلي ٥٠، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه

النحوي ٣٨٠

(٢) الرد على النحاة ٢٨

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٢

(٤) اللامات ١٣٩، وأمثله تدل على أن قصده الحذف.

حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب^(١). فالحذف عند الرضي صريح وغير صريح.

ولما قال أبو حيان: «وهو قول المرّد، وليس بجيد إذ فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينه أن يقال: الفاعل مضمّر تقديره^(٢): يَهْدِي هُوَ أَي: الهُدَى»^(٣). علق عليه السمين الحلبي بقوله: «ليس في هذا القول أن الفاعل محذوف بل فيه أنه مقدر، ولفظ مقدرٌ كثيراً ما يستعمل في المضمّر»^(٤).

نستخلص من هذا أننا لا نستطيع أن نتبين آراء النحويين في هذه المسألة إلا بعد جهد جهيد بسبب عدم تحرير الفروق بين هذه المصطلحات والاتفاق عليها، والالتزام بها، ولقد رأينا من يشكك في أن الكسائي نفسه يرى حذف الفاعل - مع اشتها ذلك عنه -، قال الشيخ يس: «وفي شرح الإيضاح ما حُكي عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو: ضربني وضربتُ الزيدين؛ باطلٌ بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد الأحوال كلها»^(٥).

أما ابن عادل فمن خلال نصه المذكور أعلاه، من الذين يمنعون حذف الفاعل ولكنهم يستثنون من هذا المنع بعض المواضع، وقد حصرها في ثلاثة، ومرّ علينا قريباً، أن بعض النحويين أوصلها لستة أو أكثر. ولا بأس بذلك فهو موضع اجتهاد ورأي، إلا أنه ضيق المجال بقوله: وما عدا هذه لا يجوز حذف الفاعل وحده خلافاً للكوفيين، وفي هذا الحصر نظر، لوجاهة المواضع التي ذكرها غيره، وفيه نظر في قوله: خلافاً للكوفيين حيث نص كثير من النحويين على أن ذلك رأي للكسائي وحده^(٦)، بدليل مخالفة الفراء المشهورة له - وهو

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٥٢/٣

(٢) الحديث حول فاعل(يهد) في قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ) الذي ظاهره أنه جملة (كم أهلكتنا)، والذين يمنعون مجيء الفاعل جملة يقدرّون ضميراً.

(٣) البحر المحيط ٢٦٧/٦

(٤) الدر المصون ٦٤/٥

(٥) حاشية الصبان ١٥٠/٢

(٦) ينظر: الصفوة الصفية: الجزء الأول/القسم الثاني ٦٠٤

من كبارهم - في عدم جواز حذف الفاعل وحده.

الترجيح:

إنَّ حجج المانعين لحذف الفاعل في التفريق بين الإضمار والحذف، ليست مقنعة، فإصرارهم أنَّ الفاعل عمدة، وأنَّه لا بد لكل فعل من فاعل، رأينا كيف أنَّ إصرارهم على ذلك جرَّهم - اضطراراً - إلى أشياء ممنوعة عندهم مثل مجيء الفاعل جملةً، والإضمار قبل الذكر. . . إلخ. وإذا لم يكن الفاعل مرثياً فما الفرق بين أن نقول إنه مضمَّر أو محذوف وهو لا يُرى، وإنه لمن الصعب في مجال تعليم النحو أنَّ تفرُّق للمتعلمين بين الحذف والإضمار، إضافة إلى عدم التزام كثير من النحويين والمفسرين قديماً وحديثاً - كما مرَّ - بالتفريق بينهما، فأحياناً يقولون محذوف وهم يقصدون مضمَّر أو العكس، ومرَّ بنا قريباً أمثلة من ذلك. وفي باب النائب عن الفاعل لا بد أنَّ تقول بحذف الفاعل حتى تبرر وجود النائب عنه، وإذا كان موجوداً ولكنه مضمَّر أو مستتر أو مقدَّر، فما الذي رفع المفعول به وكان في وجود الفاعل منصوباً. هذا بالنسبة للذين ينكرون حذفه بالكلية، أما الذين يستثنون بعض الصورة أو المواطن فقد فتحوا الباب لهم ولغيرهم، ولقد رأينا تفاوتاً كبيراً بينهم في عدد هذه المواضع وفي معايير جواز الحذف.

لذا فإنَّ الباحث يرجِّح رأي الكسائي في تجويز حذف الفاعل للدليل، لأنه إذا دلَّ عليه دليل فكأنه موجود، والنحويون جميعاً يحتجون بهذا في مواضع كثيرة من النحو، فلم يستثنى هذا الموضع؟ لأنه عمدة؟ فالمبتدأ والخبر قيل عنهما عمدة وجوزوا حذفهما للدليل، وقيل إنهما كجزأي الكلمة في تلازمهما، وأجازوا حذف أحدهما للدليل، ولم يقولوا مضمَّر، لعل هذا هو الحق، والله أعلم.

هل تكون الجملة فاعلاً أو نائبة عنه؟

قال ابن عادل، عند إعرابه (في الأرض) في قوله تَعَالَى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]

«و (في الأرض) متعلق به، والقائم مقام الفاعل هو الجملة من قوله: (لا تفسدوا) لأنه هو القول في المعنى، واختاره الزمخشري^(١). والتقدير: وإذا قيل لهم هذا الكلام، أو هذا اللفظ، فهو من باب الإسناد اللفظي. وقيل: القائم مقام الفاعل مضمَر، تقديره: وإذا قيل لهم هو، ويفسّر هذا المضمَر سياق الكلام كما فسّره في قوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢].

والمعنى: (وإذا قيل لهم قول سديد) فأضمر هذا القول الموصوف، وجاءت الجملة بعده مفسّرة، فلا موضع لها من الإعراب، فإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل إلى اللفظي، وقد أمكن ذلك بما تقدّم. وهذا القول سبقه^(٢) إليه أبو البقاء، فإنه قال: «والمفعول القائم مقام الفاعل مصدر، وهو القول، وأضمر لأن الجملة بعد تفسّره، ولا يجوز أن يكون (لا تفسدوا) قائماً مقام الفاعل؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً، فلا تقوم مقام الفاعل»^(٣). وقد تقدم جواب ذلك من أن المعنى: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، ولا يجوز أن يكون (لهم) قائماً مقام الفاعل إلا في رأي الكوفيين والأخفش، إذ يجوز عندهم إقامة غير المفعول به مع وجوده^(٤).

مما اختلف فيه النحويون جواز أن يكون الفاعل جملة، وانقسموا في ذلك إلى مذاهب^(٥):

(١) الكشف ٦٠/١

(٢) كلام غريب كيف يكون أبو البقاء سبق الزمخشري وولادة أبي البقاء سنة ٥٨٣ التي هي سنة وفاة الزمخشري، الأكيد أن في الكلام سقطاً من الكتاب المطبوع، لأن الرأيين مختلفان والسياق يقول باتفاقهما، وسبق أحدهما.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢٦، نقله ابن عادل بتصرف.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٣٤٩/١، وينظر: ١٨٧/١٣، و٥٤١/١٦.

(٥) ينظر: معني اللبيب ٢٤٤، ٥٢٤.

المذهب الأول: المنع مطلقاً، وهو المشهور^(١)، وهذا مذهب البصريين وكثير من النحويين المتأخرين.

المذهب الثاني: الجواز مطلقاً^(٢)، وهو مذهب جمهور الكوفيين، كهشام و ثعلب وجماعة، وجوزوا ذلك في كل جملة نحو: يعجبني تقوم. قال السمين الحلبي: «والرابع: أن نفس الجملة من (ليسجننه) هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين»^(٣). ووافقهم من المتأخرين؛ الزمخشري^(٤).

المذهب الثالث: الجواز بشروط، وهذا مذهب الفراء، وجماعة^(٥). ونسبوه لسيبويه^(٦).

الأدلة والمناقشة:

واستدل المجيزون بالسماع؛ من الكتاب وشعر العرب:

فقد استدلوا من القرآن:

١ - بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنْتَهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥]،

فجملة: (ليسجننه) في محل رفع فاعل لـ: (بدا).

٢ - وبقوله تعالى: ﴿ وَبَيَّنَّا لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، جملة: (كيف

فعلنا بهم) في محل رفع فاعل: لـ (تبين).

٣ - وبقوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [السجدة: ٢٦]، جملة: (كم أهلكنا)،

في محل رفع فاعل: لـ (يهدي).

٤ - وبقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١]، جملة: (لا تفسدوا)

في محل رفع: نائب فاعل: لـ (قيل).

(١) مغني اللبيب ٥٥٩

(٢) مغني اللبيب ٥٥٩

(٣) الدر المصون ١٨١/٤

(٤) الكشاف ٣/٣٩١، مغني اللبيب ٧٦٨

(٥) مغني اللبيب ٥٢٤

(٦) مغني اللبيب ٥٥٩

٥ - وبقوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧]، جملة: (هذا الذي كنتم به تكذبون) في محل رفع نائب فاعل: لـ (يُقَالُ) .

وبقوله قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ [الجنائفة: ٣٢]، جملة: (إنَّ وَعْدَ اللَّهِ) في محل رفع نائب فاعل: لـ (قِيلَ) .

واستدلوا من شعر العرب:

بقول الشاعر:

وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قيناً يسير بكير^(١)

فجملة: (يسير بشرطة) في محل رفع فاعل: لـ (راعي) .

واحتج المانعون بما يأتي:

١ - أنَّ عدم جواز أن يكون الفاعل جملة لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يكون مفرداً، بخلاف الأحكام فإنه يُعبّر عنها تارة بالمفرد وتارة بالجملة، والسبب في ذلك لاتساعهم في الأحكام، بعكس المحكوم عليه، لكونه مبنياً على الاختصار^(٢) .

٢ - أنَّ المبتدأ مثل الفاعل لا يقع جملة لأنه محكوم عليه إلا إذا قصد به نفس اللفظ فيكون حينئذٍ كالمفرد في الحكم كما تقول: زيدٌ قائمٌ، جملة اسمية، ولا إله إلا الله كلمة الإخلاص، وقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، المعنى: أن تسمع. وقال الرضي: إنَّ الجمل إذا كانت بمعنى المفرد، إن كانت علماً فهي محكية مطلقاً، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، ومثّل لها بقوله تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) يوسف ٣٥، أي بدا لهم سجنهم إياه؛ وإن كانت اسمية أعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما، واستثنى الجمل التي هي خير المبتدأ أو أصله المبتدأ، والحال والصفة فهذه عنده لا يجوز أن تقدر بمفرد إذ لا دليل على كونها كذلك^(٣) .

(١) مغني اللبيب ٥٥٩

(٢) أمالي ابن الحاجب ٨٨٢/٢

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٢/٤-٢٤٣

- ٣- أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجاء لاستقلالها^(١).
- ٤- أن الفاعل قد يكون ضميراً أو معرفاً بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصح، والألف واللام لا تدخل عليها^(٢).
- ٥- أن الجملة قد عمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل فيها الفعل، لا في جملتها، ولا في أبعاضها إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا^(٣).
- ٦- ردوا على من قال إن فاعل (بدا) هو (ليسجننه) ، أنه لا حجة فيها لاحتمال أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير: ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قول الشاعر:
- لعلك والموعود حقُّ لقاءه بدا لي من تلك القلوص بداء^(٤)
- أو أن جملة (ليسجننه) جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البدو^(٥).
- ٧- وفي (تسمع) ، و (يسير) على إضمار (أن)^(٦).
- ٨- وفي الآية الثالثة، الصحيح أن الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل^(٧).
- ٩- والآية الثانية وما شابهها، ليست من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف، وإنما هو من الإسناد اللفظي، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ^(٨).
- والذين لم يجوزوا كون الجملة فاعلاً، فريقان: فريق حاول أن يجد بديلاً عن الجملة، لأنه لا بد لكل فعل من فاعل، وفريق أعرب الجملة فاعلاً لا على أنها جملة بل على أنها بمعنى المفرد فتعامل كمفرد.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٢/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٣/١

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٣/١

(٤) أمالي القالي ٧١/٢، والخصائص ٣٤٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٨٩/٤، شرح شذور الذهب ١٦٧

(٥) شرح شذور الذهب ١٦٧

(٦) مغني اللبيب ٥٥٩

(٧) مغني اللبيب ٧٦٨

(٨) شرح شذور الذهب ١٦٨، مغني اللبيب ٥٥٩

وتعددت وجوه الإعراب في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]، فأعرب ابن عصفور (كم) فاعلاً وخطأه ابن هشام لأنه هو نفسه قد اعترف برداءتها فلا يليق أن يعرب كلام الله بلغة رديئة^(١). وصوب ابن هشام رأي العكبري بأن يكون الفاعل مستتراً راجعاً إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يبين الله لهم، وكذلك قول الزجاج بأن يكون راجعاً إلى الهدى، واعترض على إعراب الزمخشري الجملة، فاعلاً لأنّ الفاعل لا يكون جملة على الصحيح. إلا إذا كان بمعنى المفرد^(٢).

وجوز أبو علي الفارسي، أن يكون فاعل (بدا) البدؤ الذي هو المصدر، أضمّر لدلالة الفعل عليه، وأن تكون جملة (ليسجننه) في موضع نصب، لأنّ (بدا) في الآية بمعنى العلم^(٣).

أما أصحاب المذهب الثالث، الفراء ومن تبعه فجوزوا مجيء الفاعل جملة بشرطين^(٤):

- ١- كون الجملة مقترنة بما يعلّق عن العمل.
 - ٢- كون الفعل قلبياً مثل: ظهر لي أقام زيد، وعلم هل قعد عمرو.
- قال الفراء: «وقوله: والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام. فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومن. وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْدَهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، وهو في القرآن كثير؛ ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه كان صواباً^(٥). وقال: «ولو أدخلت العرب (أن) قبل (ما) فقليل: علمت أن ما فيك خير وظننت أن ما فيك خير كان صواباً. ولكنهم إذا لقي شيئاً من هذه الحروف أداة مثل (إن) التي معها اللام أو استفهام كقولك: اعلم لي أقام عبد الله أم زيد (أو لئن) ولو اكتفوا بتلك الأداة فلم

(١) مغني اللبيب ٢٤٤، ٧٦٨

(٢) مغني اللبيب ٧٦٨

(٣) المسائل العضديات ١٣٠

(٤) مغني اللبيب ٢٤٤

(٥) معاني القرآن ٣٢٨/١

يُدخلوا عَلَيْهَا (أَنْ) أَلَا تَرَى قَوْلَهُ (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَنَهُ) لَوْ
قِيلَ: أَنْ لَيْسَجْنَنَهُ كَانَ صَوَابًا^(١).

ورُدَّ عليهم ذلك، قال ابن هشام بقوله: «وفيه نظر، لأنَّ أداة التعليق بأنَّ تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عمّا هو منه كالجزء؟». إلا أنه صحَّح قولهم مع الاستفهام خاصةً دون سائر المعلقات، وعلى أنَّ الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جوابُ أقام زيد؟، أي جواب قول القائل ذلك. ثم قال: فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل. قلت: قد مضى عن قريب أنَّ الجملة التي يراد بها اللفظ يُحكم لها بحكم المفردات^(٢). وأقول: كل ذلك تطويل بلا فائدة، لأنَّ المانع قد أجازوا مجيء الجملة فاعلاً بهذه العلة، أي بكونها بمعنى المفرد. وقد ذكر ابن هشام نفسه، خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه، منها ألا يكونا جملةً وصحَّحه، وأوّل أدلة المجيزين، وأجاز الإسناد اللفظي في جميع الألفاظ دون المعنوي، ومثّل له بقول العرب: زعموا مطيئة الكذب^(٣).

واختلف كثير من النحويين في بيان رأي سيبويه في هذه المسألة، فبعضهم نسب إليه تجويز كون الجملة فاعلاً، ونسب بعضهم إليه منع ذلك، وبعضهم عدّه ممن يفصل، قال ابن هشام: «وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه»^(٤). وسبب الاختلاف؛ اختلافهم في تأويل كلامه، قال: «وقال لبيد:

ولقد علمت لتأتين مني . . . إن المنايا لا تطيش سهامها

كأنه قال: والله لتأتين، كما قال: قد علمت لعبد الله خير منك، وقال: أظنُّ لتسبقني،

وأظنُّ ليقومن، لأنه بمتزلة علمت. وقال عز وجل: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ

(١) معاني القرآن ٢٠٧/٢

(٢) مغني اللبيب ٥٢٤

(٣) شرح شذور الذهب ١٦٧، المغني اللبيب ٧٦٨

(٤) مغني اللبيب ٥٥٩، همع الهوامع ٢٧٢/٢

لَيْسَجُنَّهُ» [يوسف: ٣٥]؛ لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيهم أفضل، لحسن كحسنة في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا»^(١).

والمبرد من أوائل من اعترض على كلام سيبويه، قال: «وتفسيره خطأ، لأنه لم يجعل في (بدا) فاعلاً، فقد أحال وناقض في قوله.»^(٢).

وردّ ابن ولاد على المبرد بقوله: «أما قوله: لم يجعل في (بدا) فاعلاً وأنه أحال وناقض فليس الأمر كذلك، لأنّ (ليسجنه) جملة في موضع الفاعل، وذلك أفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا، ألا ترى أنك تقول: قد بان لي أيهما أفضل، وقد بان لي أزيدُ أفضل أم عمرو. فتجعل هذه الجملة في موضع المفعول به، وإن شئت جعلتها في موضع الاسم الذي يقوم مقام الفاعل، فتقول: قد علمَ أزيدُ أفضل أم عمرو. . .»^(٣).
ومن نسب التجويز لسيبويه النحاس، قال: «فيه ثلاثة أقوال: فمذهب سيبويه أنّ (ليسجنه) في موضع الفاعل أي ظهر لهم أن يسجنوه»^(٤).

ونسبه إليه القرطبي كذلك، قال: «(يسجنه) في موضع الفاعل، أي ظهر لهم أن يسجنوه؛ هذا قول سيبويه»^(٥).

وكذلك مكي، قال: «فاعل (بدا) عند سيبويه محذوف، قام مقامه (ليسجنه)»^(٦).
ومن الذين نسبوا المنع لسيبويه ابن عطية، قال: «ولا يجوز أن يكون الفاعل بـ (بدا) لـ (ليسجنه) لأنّ الفاعل لا يكون جملة بوجه، هذا صريح مذهب سيبويه، وقيل الفاعل (ليسجنه) وهو خطأ، وإنما هو مفسر للفاعل»^(٧). ولا يخفى ما في قوله: (صريح) من نظر.

(١) الكتاب ١١٠/٣، باب الأفعال في القسم

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٨٧، ولم أجدها في المقتضب أو الكامل، ولم يذكرها الشيخ عزيمة في المسائل التي رد فيها ابن ولاد على المبرد، في المقتضب، ولا في المسائل المنسوبة للمبرد وفي المقتضب ما يعارضها. ينظر:

المقتضب ٤ / ٢٢٠-٢٢٦ (ملحق الفهارس)

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٨٦، المسألة رقم (٧٩)، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥١، تفسير القرطبي ١٢٣/٩

(٤) إعراب القرآن ٤٥١

(٥) تفسير القرطبي ١٢٣/٩

(٦) مشكل إعراب القرآن ٤٣٠/١

(٧) المحرر الوجيز ٩٩٣

أما ابن عادل فواضح من نصّه (أول الموضوع) أنه مع رأي البصريين المانعين مجيء الجملة فاعلاً أو نائباً له، ولكنه أيضاً مع المجيزين لذلك إذا كان الإسناد لفظياً، أي إذا كانت الجملة بمعنى المفرد كابن هشام وغيره، أي إذا قيل لهم ذلك اللفظ الذي هو: (لا تفسدوا في الأرض). وأمّا قوله أنّ الزمخشري اختار أن تكون الجملة نائبة عن الفاعل، فشيء استنتجه هو لأنّ الزمخشري لم يقل إنّ الجملة فاعل أو نائب فاعل ولم يصّرّح بالاختيار هنا. ولكنه صرّح بذلك في موضع آخر عند إعرابه قول الله تعالى: (أو لم يهد لهم كم أهلكنا). فقد صرّح بأنّ الفاعل ما دلّ عليه (كم أهلكنا)^(١). ولم يفسره بمفرد، وقد فهم منه ابن هشام اختياره أنّ الجملة فاعل.

الترجيح:

لو كان الترجيح بين تجويز أن يكون الفاعل جملة أو لا يكون، لكانت المسألة واضحة قد يسهل الترجيح فيها، ولكنّ بعض الذين منعوا كون الجملة فاعلاً أو نائب فاعل أجازوا ذلك إذا كانت الجملة مؤولة بالمفرد، وهذا مما تتشابك فيه التأويلات وتختلف حوله الآراء، وليست ببساطة ووضوح: (زعموا؛ مطية الكذب). ومع ذلك فإنّ القول بمنع إعراب الجملة فاعلاً أو نائباً للفاعل، أقوى لأنّ أدلة المجيزين - كما رأينا - ليست قوية بل محتملة لتأويلات كثيرة تبعاً للمعنى والسياق، وأدلة المانعين مقنعة واضحة، والله أعلم.

(١) الكشاف ٣/٣٩١، ومغني اللبيب ٧٦٨

حذف خبر (لا) النافية للجنس

قال ابن عادل عند إعرابه (لا) في قوله تَعَالَى:

﴿الْم ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ [البقرة: ١-٢]

«و (رَيْبَ) اسمها، وخبرها يجوز أن يكون الجار والمجرور وهو (فيه) إلا أن بني تميم لا تكاد تذكر خبرها، فالأولى أن يكون محذوفاً تقديره: لا ريب كائن، ويكون الوقف على (ريب) حينئذ تاماً، وقد يحذف اسمها ويبقى خبرها، قالوا: (لا عليك) أي: لا بأس عليك»^(١).

لا النافية للجنس مثل: لا رجل في البيت، وبقوله تَعَالَى: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ [يوسف: ٩٢]، وهي تعمل عمل (إِنَّ)، ولا تعمل إلا في نكرة. وكان المفترض ألا تعمل لأنها غير مختصة إذ تدخل على الاسم وتدخل على الفعل، ولكن لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (مِنْ) لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات^(٢). وأما عملها عمل (إِنَّ)، فلمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر^(٣)، ولمشابهتها كذلك في التوكيد، لأن (إِنَّ) لتوكيد الإثبات، و (لا) لتوكيد النفي^(٤). ويسمى هذا حملاً للنقيض على النقيض^(٥). ولها شروط وأحكام كثيرة يعيننا هنا - موضوع الاختيار - أحكام حذف خبرها^(٦).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٦٦/١

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١، شرح الأشموني ٢٥٤/١

(٣) همع الهوامع ١٩٤/٢

(٤) الجنى الداوي ٣٠٠

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٧/١، والنكت الحسان ١٠٨، شرح الكافية الشافية ٢٣٧/١

(٦) ذكر الأشموني ٢٥٥/١، لعمل (لا) عمل (إِنَّ) سبعة شروط.

وللنحويين في حذف الخبر عند الحجازيين والتميميين؛ مذاهب^(١):

المذهب الأول: أن بني تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً، أما أهل الحجاز فيحذفونه في أكثر كلامهم، وهذا قول الزمخشري، قال: «ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل، ولا مال، ولا بأس ولا فتى إلاّ عليّ ولا سيف إلاّ ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلاّ الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً»^(٢). وتابعه ابن يعيش^(٣)، وابن الحاجب^(٤).

المذهب الثاني: أن بني تميم يحذفونه إذا لم يكن ظرفاً، قال به الجزولي، قال: «ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلاّ أن يكون ظرفاً»^(٥). ووافقه ابن عصفور^(٦)، والمالقي^(٧).

المذهب الثالث: أنه يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم، وهذا قول جماعة من النحويين منهم: الشلوبين^(٨)، والأندلسي^(٩)، وابن مالك^(١٠)، والرضي^(١١)، وابن هشام^(١٢)، وابن عقيل^(١٣)، والأشموني^(١٤).

(١) المفصل ٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٥٩/١، والنكت الحسان ١٠٩
(٢) المفصل ٣٠، وذكر في كتابه المختصر (الأمودج) ص ١٧، أن خبر (لا) النافية للجنس قد يحذف، كقولهم: لا بأس، وهذا التمثيل يدل على جواز الحذف إذا دلّ عليه دليل، لأن الجميع يعرف أن التقدير: لا بأس عليك.

(٣) شرح المفصل ١٠٧/١

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢ / ٣٨٤

(٥) المقدمة الجزولية ٢٢٠-٢٢١

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٧٩

(٧) رصف المباني ٢٦٥

(٨) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٨

(٩) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٥٩

(١٠) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٣٧

(١١) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٥٩

(١٢) مغني اللبيب ٣١٥، وشرح شذور الذهب ٢١١

(١٣) المساعد ١ / ٣٤١

(١٤) شرح الأشموني ١ / ٢٦٨

الأدلة والمناقشة:

لم يقع خبر (لا) النافية للجنس اسماً صريحاً في القرآن، وإنما جاء خبرها جاراً ومجروراً أو ظرفاً^(١)، والكثير هو الجار والمجرور، وجاء ظرفاً في مواضع منها:

○ - قوله تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]

○ - وقوله تعالى: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٥].

- وقوله تعالى: ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

وحذف في مواضع منها:

○ - في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧].

○ - وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ لَنَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠].

○ - وفي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١].

○ - وأما في الحديث فكما في قوله <: ((لا ضررَ ولا ضرارَ))^(٢)، و ((لا طيرةَ ولا عدوى))^(٣). وجاء خبر (لا) النافية للجنس اسماً مرفوعاً كما في قوله <: ((لا أحدَ أُغِيرُ من الله.))^(٤)

○ - وورد كذلك في نثر العرب وشعرهم، قال قيس بن عاصم لما حضرته الوفاة لبيته: «يا بني، احفظوا عني ثلاثاً، فلا أحدَ أنصحُ لكم مني. . . .»^(٥).

○ - ومن الشعر في مثل قول الشاعر:

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول /الجزء الثاني/ ٥٣٢

(٢) المستدرک للحاکم رقم: ٢٣٠٥، المعجم الكبير للطبراني رقم: ١٣٧٠

(٣) البخاري: باب الطيرة، رقم: ٥٧٥٤، وفي باب الفأل، رقمه: ٥٧٥٥، وفي مسلم: باب الطيرة والفأل رقم:

٢٢٢٣-١١٠

(٤) رقمه في صحيح البخاري ٤٦٦٤، كتاب النكاح باب: الغيرة، وفي صحيح مسلم ٧١٦٨ كتاب التوبة: باب غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش.

(٥) الكامل للمبرد ٢٧٣/١

فيا رب إن أهلك ولم ترو هامتي بليلى أمت لا قبرٍ أعطشُ من قبيري^(١)

ولم يذكر سيبويه في كتابه أن بني تميم أو أهل الحجاز يحذفون الخبر، وإنما قال بجواز حذف الخبر إذا كان ظرفاً، قال: «واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمتزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان»^(٢). وقال أبو حيان: «وقال أصحابنا في قول سيبويه: (ولكنك تضره) يعني في جميع اللغات وقوله: (وإن شئت أظهرته) يعني في لغة الحجاز»^(٣). ولا أدري كيف احتمل كلامه هذا التفسير، ولم يبينه.

وقال الباقولي: «فإضمار الخبر في باب (لا) فاشٍ جداً، أكثر من أن أحصيه لك»^(٤). وفي تناول هذه المسألة من قبل النحويين اضطراب كبير في نسبة حذف الخبر^(٥) إلى الحجازيين والتميميين، وإلى الطائيين^(٦)، وفي نسبة الأقوال النحوية إلى أصحابها أيضاً، فقد ذكر الرضي الرضي أن الزمخشري يقول إن بني تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفاً، ونجد في المفصل أنه يقول إن بني تميم لا يثبتونه أصلاً^(٧). وينسب ابن مالك هذا الرأي للجزولي. وبعض النحويين الذين الذين تحدثوا عن حذف خبر (لا) النافية للجنس لم يذكروا بني تميم أو أهل الحجاز، ومن هؤلاء^(٨): سيبويه، والمبرد، والزجاجي، والصيمري، والفارسي، والهروي، وابن الشجري،

(١) الزهرة ١/٤٥٤

(٢) الكتاب ٢/٢٧٥-٢٧٩

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٣٠٠

(٤) شرح اللمع ١٧٠

(٥) ينظر: المساعد ١/٣٤١، وشرح الأشموي ١/٢٦٨

(٦) لم ينسب هذه اللغة للطائيين إلا قلة من النحويين المتأخرين، وربما استتجوه من نسبة الزمخشري قول الشاعر: وردّ

وردّ جازرهم حرفاً مصرّمة ولا كريمٍ من الولدان مصبوحٌ

لحاتم الطائي ويشكك كثير من النحويين - منهم ابن الخباز - بهذه النسبة، ونسبه الشنتمري في تحصيل عين

الذهب ٣٤٧، إلى رجل من النبيت بن قاصد. ومن فصل فيه العيني في: المقاصد النحوية ٢/١٢٤، رقم الشاهد:

٣٢٤

(٧) المفصل ٣٠، وينظر: الكشف ١/٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٧

(٨) الكتاب ٢/٢٧٥، المقتضب ٤/٢٥٧، والجمل ٢٣٧، وتبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٢٤٢، والإيضاح ٢٥٤،

والحيدرة اليميني، والمرادي، وغيرهم. وعدم نسبة سيبويه وكبار النحويين هذا الحذف لبني تميم، والحجازيين، والطائيين؛ يشكك في كونه لغة لقبيلة معينة.

ولم يرتض كثير من النحويين ما ذهب إليه الزمخشري فقد علق على كلامه صاحب التخمير، بقوله^(١): «إنما يحذفونه إذا دلّ الدليل عليه»، ولم يزد.

ويبدو أن الرضي قد وقع في السهو فزاد على نص ابن الحاجب لأنه قال: «قوله: «وبنو تميم لا يثبتونه»^(٢)، زاد عليه الرضي، «إلا إذا كان ظرفاً»^(٣)، والدليل على هذا السهو أنه قال بعد ذلك: «اقتدى فيه بجار الله»، يقصد الزمخشري الذي نصّ على أن بني تميم لا يثبتونه أصلاً.

وذكر الشلوين: أنه ينبغي أن يكون الخلاف بين الحجازيين والتميميين فيما كان جواباً لقول قائل. كقولك لمن سأل: هل من رجل أفضل من زيد؟ لا رجل. وأما إذا لم يكن جواباً فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً؛ لأنه لا دليل عليه^(٤).

وعلق ابن مالك على رأيي الزمخشري والجزولي بأنهما ليسا بصحيحين لأنّ حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه^(٥). وذكر ابن هشام سبعة أوجه مما تخالف فيه (إنّ)، (لا) النافية للجنس، وذكر منها، أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، ومثّل له بقوله تعالى: (قالوا لا ضير)، و (فلا فوت). وذكر أن بني تميم لا تذكر خبرها^(٦). وقال: «وبنو تميم يوجبون حذفه إذا كان معلوماً، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد، فضلاً عن أن يجب»^(٧). وقال نحواً من هذا السيوطي^(٨).

والأزهية ١٥٠، وأمالى ابن السجري ٦٥/٢-٦٦، وكشف المشكل ٣٦٢، والجنى الداني ٣٠٠

(١) شرح المفصل (التخمير) ٢٩٤/١

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٨٤ (لابن الحاجب- المؤلف)

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٨/١

(٤) شرح الكافية الشافية ٢٣٨/١

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٣٨/١

(٦) مغني اللبيب ٣١٥

(٧) شرح شذور الذهب ٢١١

(٨) همع الهوامع ٢٠٣/٢

والذين نقلوا عن تميم وجوب حذف الخبر، عللوا لذلك أن (لا) وما دخلت عليه، جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولذا يكتبون فيها بـ (لا) و (نعم) ويحذفون الجملة بعدهما رأساً^(١). وجملة: لا رجل، هي في الواقع جواب عن سؤال عام: هل من رجل في البيت؟ . وعلل ابن الحاجب لحذف الخبر عند بني تميم بعد أن وافق الزمخشري في أنهم لا يثبتونه أصلاً؛ بعلتين، إما للعلم به وهو مراد، وإما لأن النفي أغنى عنه كما أغنى عن قولك: انتفى القيام، عن تقدير خبر له^(٢). وذكر عبد القاهر الجرجاني أن حذف الخبر يكثر في النفي وذلك أنه يكون مبنياً على كلام سابق قد جرى فيه ذكر الخبر، كأن يقول قائل: هل من طعام عندك، فتقول: لا طعام، ولا تذكر عندي، لأنه تقدم في السؤال فأغنى ذلك عن إعادة ذكره. ومثله: لا إله إلا الله، لأنه في الأصل ردُّ على منكر قال: هل لنا من إله غير الله؟ فتقول: لا إله إلا الله، أي لا إله لنا^(٣).

وأما قول الجزولي فقد انتقده الأندلسي حيث قال: لا أدري من أين نقله، ولعله قاسه، ثم قال: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً، إذا كان جواباً، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم توجد قرينة فلا يجوز حذفه رأساً، لأنه لا دليل عليه، ويتساوى في هذا بنو تميم وأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به^(٤).

وقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، عند كثير من المفسرين، كأبي علي الفارسي^(٥)، والزمخشري^(٦)، والأنباري^(٧) والعكبري^(٨)، وأبي حيان^(٩)، محتملة أن تكون محذوفة الخبر، ويقدر عندئذ بـ (كائن) أو ما شابه، ويوقف على (ريب) ، ويحتمل أن يكون الخبر (فيه) ،

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٠٢-٢٠٣

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢/٣٨٤

(٣) المقتصد ٢/٨٠٠

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٥٩

(٥) الحجة ١/١٣٢

(٦) الكشف ١/٤١

(٧) البيان ١/٥٢

(٨) التبيان ١/١٦-١٧

(٩) البحر المحيط ١/١٦٠

وذكر الزمخشري أنّ المشهور هو الوقف على (فيه) ، وعن نافع وعاصم أنّهما وقفا على (لا ريب) ، وشبهها بـ (لا ضير) ويقول العرب: لا بأس، وقال: إنها كثيرة في لسان أهل الحجاز، وقال: إنه لا بد للواقف من أن ينوي خبراً^(١). وأوجب ابن مالك ذكر الخبر هنا (فيه) ، لعدم العلم به لو حُذف^(٢). واختار حذفه أبو حيان لأنّ الخبر في باب (لا) العاملة عمل (إنّ) إذا عُلِمَ لم تُلْفِظ به بنو تميم، وكثر حذفه عند الحجازيين، وهو هنا معلوم، فحمله على ذلك هو أحسن الوجوه في الإعراب^(٣).

وذكر ابن عادل أولاً جواز أن يكون (فيه) خبر (لا ريب) ، إلا أنّ بني تميم لا تكاد تذكر خبرها، ثم قال: فالأولى أن يحذف خبرها. ووضح من عباراته أن رجّح حذف خبر (لا) هنا بسبب كثرة حذف بني تميم له، وهذا الترجيح - في رأي الباحث - غير سديد لأنّ القرآن لم يتزل بلغة تميم حتى يكون نطقهم مرجّحاً، ولو أخذ بقول الزمخشري، وابن مالك وغيرهما - المذكور آنفاً - حيث قالوا: إنّ حذف الخبر في هذه الحال كثير في لسان أهل الحجاز، لكان لترجيحه وجاهة ومحل، ومرّبنا حالات رجّح بها ابن عادل رأياً في مسألة نحوية في القرآن لموافقها للغة الحجازيين، لأنّ القرآن نزل بها. والأحسن لو علل ترجيحه بما علل به أبو حيان ذلك وهو أنّ الخبر معلوم فأحسن الوجوه حذفه لأنّ بني تميم يوجبون حذفه، ويكثر حذفه عند أهل الحجاز.

الترجيح:

يبدو للباحث أنّ كلام الشلوين، وابن مالك الآنف الذكر هو الأولى بالقبول والأقرب إلى طبيعة العربي، وهو أنه لا بنو تميم ولا غيرهم من العرب يميل إلى حذف شيء من كلامهم لا دليل عليه، لأنّ ذلك لا يتفق مع ما عُرف عنهم من البيان والفصاحة والبلاغة، وإذا دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه، ولا مانع ألاّ تذكره بنو تميم عندئذٍ، والله أعلم.

(١) الكشاف ٤١/١

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣٧/١

(٣) البحر المحيط ١٦٠/١

الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ

قال ابن عادل: عند إعرابه (لولا) في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٤].

«و (لولا) هذه تختص بالمبتدأ، ولا يجوز أن يليها الأفعال، فإن ورد ما ظاهره ذلك أول؛ كقوله:

وَلَوْلَا يَحْسِبُونَ الْحِلْمَ عَجْزًا لَمَا عَدِمَ الْمُسِيئُونَ احْتِمَالِي

وتأويله أن الأصل: ولولا أن تحسبوا، فلما حذفت أن ارتفع الفعل؛ كقوله:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرُ الْوَعَى

أي: أن أحضر. والمرفوع بعدها مبتدأ خلافاً للكسائي حيث رفعه بفعل مضمر، وللغراء حيث قال: (مرفوع بنفس لولا). وخبره واجب الحذف للدلالة عليه وسد شيء مسده وهو جوابها والتقدير: ولولا فضل الله كائن أو حاصل، ولا يجوز أن يثبت إلا في ضرورة شعر، ولذلك لحن المعري في قوله:

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

حيث أثبت خبرها بعدها، هكذا أطلقوا. وبعضهم فصل فقال: إن كان خبر ما بعدها

كوناً مطلقاً، فالحذف واجب، وعليه جاء التتريل وأكثر الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يخلو إما أن يدل عليه دليل أولاً، فإن لم يدل عليه دليل، وجب ذكره؛ نحو قوله عليه الصلاة والسلام: ((لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ))، وقول الآخر:

فَلَوْلَا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا

وإن دل عليه دليل جاز الذكر والحذف^(١).

هذه من مسائل الإنصاف القليلة التي أيد فيها الأنباري الكوفيين في خلافهم مع البصريين^(٢). وخصوصاً هذه المسألة — (لولا) الامتناعية التي خبرها — عند جمهور النحويين — محذوف

(١) الباب في علوم الكتاب ١٤٣/٢، وينظر: ١٤٢/٢

(٢) الإنصاف ٧٠/١

وجوباً^(١)، ولا يكون إلا كوناً مطلقاً. فإذا قلت: لولا زيدٌ لأكرمته، فالتقدير: لولا زيدٌ موجود.

أما الاسم الواقع بعد (لولا) ، مثل: لولا زيدٌ لأكرمته، ومثل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ففيه ثلاثة أقوال^(٢):

القول الأول: قول الكوفيين^(٣)، ونسب إلى الكسائي^(٤) أنه فاعل لفعل مضمرة. ووافقهم الأنباري^(٥)، والرضي^(٦)، والمالقي^(٧).

القول الثاني: قول الفراء^(٨)، وابن كيسان^(٩)؛ أنه مرفوع بنفس (لولا). قال الفراء: «وقوله: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٥]، رفعهم بـ (لولا)»،^(١٠).

القول الثالث: قول سيبويه^(١١)، والمبرد^(١٢)، وقيل للبصريين^(١٣)، وقيل عند أكثر النحويين^(١٤)؛ أنه مبتدأ، وحذف الخبر واجب عند الجمهور مطلقاً. قال سيبويه: «قولك: لولا عبد الله كان كذا وكذا. . . عبد الله ارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك»^(١٥).

(١) اللامات للزجاجي ١٣٩، وارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣

(٢) عدها الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، رقم المسألة (١٠)، ٧٠/١، وكذلك أبو البقاء العكبري في التبيين ٢٣٩

(٣) التبيين ٢٣٩

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٤/٤٣٢، الجني الداني ٥٤٤

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٧٥

(٦) شرح كافية ابن الأنباري ١/٢٤٣

(٧) رصف المباني ٣٦٢

(٨) معاني القرآن ١/٤٠٤

(٩) ارتشاف الضرب ٣/١٩٠٤

(١٠) معاني القرآن ١/٤٠٤

(١١) الكتاب ٢/١٢٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/٤٣٢

(١٢) المقتضب ٣/٧٦

(١٣) رصف المباني ٣٦٢، البحر المحيط ١/٤٠٨

(١٤) الجني الداني ٥٤٢

(١٥) الكتاب ٢/١٢٩

الأدلة والمناقشة:

جمع السيرافي رأي الكوفيين والفراء بقوله: «وقال الفراء والكوفيون: لولا ترفع ما بعدها إذا قلت: لولا زيد لعاقبتك، زيدٌ ترفعه لولا لانعقاد الفائدة به ومعه، واللام جواب لولا»^(١). وجعل الأنباري للكوفيين رأياً واحداً بإزاء رأي البصريين، ولكن ذكر غيره من النحويين ثلاثة آراء لهم، قال ابن هشام: «وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك»^(٢). وقد نصّوا على أنّ الرأي الأخير للفراء^(٣). وذكر المالقي أنّ (لا) نابت عن الفعل، قال: «ويرتفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت (لا) منابه»^(٤). وفصّل المرادي قال: «وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المرفوع بعد (لولا) ليس بمبتدأ. ثم اختلفوا. فقال الكسائي: مرفوع بفعل مقدّر، تقديره: لولا وجد زيد، وقال بعضهم^(٥): هو مرفوع بـ (لولا) لنيابتها مناب (لو لم يوجد). حكاها الفراء عن بعضهم، وردّه بأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتك. ولا يعطف بـ (لا) بعد النفي. وقال الفراء: هو مرفوع بـ (لولا) نفسها^(٦) لا لنيابتها مناب (لو لم يوجد)»^(٧). وعليه كان الأسلم بالنسبة للأنباري أن يقول كما قال المرادي: وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الواقع المرفوع بعد (لولا) ليس بمبتدأ، حتى يشمل كل آرائهم ثم يحتج لكل رأي على حده أو يصرح بالرأي الذي يؤيده ويحتج له.

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٦٠/٢، وينظر: التذليل والتكميل ٣٠٠/٣

(٢) مغني اللبيب ٣٥٩، والتصريح ٤٣٢/٤

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٠٤/٤

(٤) رصف المباني ٣٦٢

(٥) نسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٩٠٤/٤، إلى بعض متقدمي النحاة، ولم يسمهم.

(٦) معاني القرآن ٤٠٤/١

(٧) الجني الداني ٥٤٤

واحتج الكوفيون أو احتج لهم^(١) على صحة مذهبيهم بأمر أهمها^(٢):

١- أن (لا) في (لولا) نابت عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، لأن التقدير في قولك:

لولا زيدٌ لأكرمتك، لو انعدم زيدٌ، وفي قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾

[سبأ: ٣١]، تقديرها: لو انعدمتم، لأنه إذا زالت (لا) ولي (لو) الفعل ظاهراً أو

مقدراً، وإذا دخلت (لولا) كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة مناب

الفعل، وقد اتفق الكوفيون والبصريون على أن (لولا) مركبة من (لو) التي هي

حرف امتناع لامتناع، و (لا) النافية، وكل واحد منهما باقية على بابها من المعنى

الموضوعة له قبل التركيب.

٢- أن مما يدل على أن ما بعد (لولا) من الظاهر والضمير المنفصل، ليس مبتدأ أن (أن)

المفتوحة تقع في موضعه في مثل: لولا أنك منطلقاً لأحسنت إليك، وقوله تعالى:

﴿لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣]، ولا يقع في موضع المبتدأ إلا

المكسورة.

- ٣

واحتج البصريون بما يأتي^(٣):

١- أن (لولا) لا تعمل، لأن الحرف إذا لم يكن مختصاً فلا يعمل، و (لولا) تدخل على

الاسم، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة:

٦٤]، وقول تميم بن مقبل:

لولا الحياءُ وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري^(٤)

(١) كالأنباري في الإنصاف ٧٥/١، وافق الكوفيين واحتج لهم، وكذلك المألقي في رصف المباني ٣٦٢

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠/١، التبيين ٢٤٠، ورصف المباني ٣٦٢، الجني الداني ٥٤٢، وارتشاف الضرب

١٩٠٤/٤، ١٠٧٩/٣

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠/١، شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٣/١،

٢٤٣/١، شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٣/١

(٤) في مجاز القرآن ١٣٤، لوما الحياء. إلخ، والشعر والشعراء ٤٥٦/١، وتذكرة النحاة ٢٨٤، قال أبو حيان في

ارتشاف الضرب ١٩٠٤/٤، (لولا) ويُقال (لوما) حرف امتناع لوجود، فهما حرفٌ واحدٌ عنده.

وتدخل كذلك على الفعل كما في حديث إسلام أبي طالب: ((لولا تعيرني قريش لأقررت بها عينك))^(١). وقول الجموح أخو بني ظافر بن سليم بن منصور:

قالت أمامة لما جئت زائرها هلاً رميت ببعض الأسهم السود^(٢)
لا درّ دركٍ إني قد رميتهم لولا حُدِدْتُ ولا عُذِرِي لمحدود
وقول أبي ذؤيب الهذلي:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلتُ بلى لولا ينازعني شغلي^(٣)

فقال: لولا تعيرني، ولولا حددت، ولولا ينازعني، فأدخلها على الفعل، فدل ذلك على أنها لا تختص فوجب ألا تعمل. وإذا لم تكن عاملة، صار ما بعدها مرفوعاً بالابتداء. وقد رأى ابن الشجري أن احتجاج السيرافي لصحة قول سيبويه بدخول (لولا) على الاسم والفعل ضعيف لأنه لم يسمع إلا في البيت المذكور، قال: «والوجه في الاحتجاج لسبويه: أننا لم نر حرفاً يرفع اسماً إلا وهو ينصب آخر، كإن وأخواتها، و (لا) في نحو: لا رجل أفضل منه. . .»^(٤).

٢- قول بعض الكوفيين إن (لولا) هنا، مركبة من (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني، دخلت عليها (لا) النافية، وكل من الحرفين بقي على معناه^(٥)، والتقدير عندهم في مثل: لولا عليٌّ هلك عمر: لو لم يوجد عليٌّ هلك عمر، ونفي النفي إثبات. وهذا غير صحيح لأن (لولا) هنا كلمة بنفسها، ويمنع من قولهم، أمور منها: (أ) أن الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوباً، فلا بدّ من الإتيان بمفسر، وليس بعد (لولا) مفسر.

(ب) لفظة (لا) لا يدخل عليها الماضي في غير الدعاء، وجواب القسم، إلاً مكرراً

(١) صحيح مسلم: ١٤٤ باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١، التبيين

٢٤٢

(٣) شرح أشعار الهذليين ٦٧/١، والتبيين ٢٤٢، وتوضيح المقاصد ٣٦٤/٢

(٤) أمالي ابن الشجري ٥١١/٢

(٥) ذكر المألقي في رصف المباني ٣٦٣، اتفاق البصريين والكوفيين على تركيب (لولا) وبقاء معنى كل من (لو) و(لا) على حالهما.

في الأغلب، ولا تكرر بعد (لولا) .

(ج) أنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتك، ولا يعطف بـ (لا) بعد النفي.

(د) لو صح تقديرهم؛ لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ (ولا) ؛ لأن الجحد

يعطف عليه بـ (ولا) ، قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا

الْظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴿٢١﴾ [فاطر: ١٩-٢١]، وقول

الشاعر:

فما الدنيا بباقةٍ لحيٍ ولا حيٍّ على الدنيا بباقةٍ^(١)

وقول الشاعر الآخر:

وما الدنيا بباقيةٍ بجزنٍ أجل، لا، لا، ولا برحاءٍ بالٍ^(٢)

فلما لم يجوز أن تقول: لولا أخوك ولا أبوك، دلّ على فساد هذا التقدير.

(هـ) أنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتك، ولا يجوز العطف بـ (لا) بعد النفي، لو

كانت (لولا) مركبة من (لو) ، و (لا) النافية.

(و) أنّ (لو) و (لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب،

لأن الأصل عدم التغير والتغيير.

٣- أنّ الأصل في العمل للأفعال، وإنما يُقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو

شبهه، و (لولا) ليست كذلك.

٤- لا يكون للجملة معنى لو وضعت مكانه فعلاً في معناه، ألا ترى أنك لو قلت: امتنع

زيداً أو وجد زيدٌ فهلك عمرو، كان كلاماً فاسداً وضد المعنى، لأن المعنى يصير:

وجد زيد هلاك عمرو، وإذا لم يصح أن يُوضع مكانه فعلٌ يعمل لم يعمل هو نيابة

عنه.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٥/١

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٥/١

ولم تسلم هذه الحجج البصرية والكوفية من الردود عند المتأخرين^(١) منها ما يأتي:

١- أن حجة البصريين في عدم عمل (لولا) لعدم اختصاصها مردود لأمرين:

(أ) التسليم بأن الحرف إذا لم يكن مختصاً لا يعمل، ولكن (لولا) فيما استشهدوا

به من مثل: لولا حدثت. . . ليست (لولا) التي في مثل: لولا زيد

لأكرمك، وإنما هي لو وحدها ثم جاء بعدها (لا) التي بمعنى (لم)، أي لو لا

حدثت، و (لا) مع الماضي مثل (لم) مع المضارع، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا

صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] أي: لم يصدق ولم يصل، وهذا كثير في القرآن وغيره،

وإذا كان الأمر كذلك فإن (لولا) تبقى مختصة بالأسماء دون الأفعال.

(ب) التسليم بأنها مختصة، ولكن ليس كل مختص عاملاً، فـ (أل) مختصة بالاسم

ولا تعمل، لأن العمل يقتضي شيئاً آخر غير الاختصاص وهو قوة شبهه

بالفعل، و (لولا) ليست كذلك، لأن معناها يرتبط بالجواب، فهي كـ (لو)

تختص بالأفعال ولا تعمل فيها وكذلك السين وسوف.

(ت) أن (لولا) حرف، والحروف لو عملت بمعناها لعملت (ما) النافية للنصب،

لأن معناها أنفي وكذلك حروف الاستفهام معناها أستفهم، والسبب في

ذلك أن الحروف وضعت للاختصار، فلو عملت عمل الأفعال لبطل هذا

المعنى، إضافة إلى الاتفاق أن الفعل معناه في نفسه بينما الحرف معناه في

غيرها، وما كان معناه في نفسه كان أقوى مما معناه في غيره.

٢- أن كل ما بنوه على أن (لولا) مركبة من (لو) و (لا)، وعدم جواز العطف عليها،

غير لازم لأن (لولا) بعد التركيب صارت شيئاً آخر، وأن القول باتفاق الطائفتين

على بقاء معنيهما بعد التركيب^(٢)؛ غير صحيح. قال ابن جني: «فهذا يدل على أن

الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا ألا ترى أن

(١) ينظر: الإنصاف ٧٥/١، حيث أيد الكوفيين وردّ على البصريين، وهي من المسائل القليلة التي أيد فيها الكوفيين.

وينظر كذلك التبيين ٢٤٤، فقد أيد أبو البقاء العكبري البصريين واحتج لهم.

(٢) رصف المباني ٣٦٣

لولا مركبة من لو ولا ومعنى لو امتناع الشيء لامتناع غيره ومعنى لا النفي أو النهي فلما ركبا معا حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره^(١).

٣- أن كل ما ساقه البصريون من دخول (لولا) على الأفعال مؤول، فقوله: لولا حددت، أي لولا أن حددت فيكون ما بعد لولا مصدر (اسم) ، والدليل على ذلك أن ما استشهدوا به من حديث مسلم، من قول أبي طالب للرسول < لما دعاه إلى الإسلام عند احتضاره، قال: ((لولا تعيرني قريش . . .)) ، فقد ورد الحديث عند أحمد^(٢) بلفظ: (لولا أن تعيرني) ، ومعلوم تجويز أهل الحديث روايته بالمعنى ومن ثم منع بعضهم الاحتجاج به في التقييد النحوي، بسبب أن معظم رواته من الأعاجم.

٤- أن احتجاج الكوفيين بوقوع أن المفتوحة بعد (لولا) لمنع الابتداء غير صحيح لأن ذلك لا يمنع من كونها مبتدأ، لأن (إن) وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها، وكل ما صح الإخبار عنه بما قبله وجب أن يصح الإخبار عنه بما بعده، لأن صحة الإخبار لا تختلف بالتقديم والتأخير، وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول (إن) المكسورة عليها كقولك: أن زيداً منطلقاً يعجبني. فإِنَّكَ لو أدخلت إنَّ عليها ها هنا صحَّ، فامتنع من ذلك لثلا يتوالى حرفاً توكيداً، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجْمَعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِىٰ﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴿١١٣﴾

﴿ [طه: ١١٨-١١٩]، فأجازوا في (أن) الثانية الفتح والكسر بلا خلاف. وإنما جاز الفتح، لأن (إن) المكسورة لا تدخل عليها ها هنا، وهي في موضع الابتداء لأن (إن) الأولى قد وليها الجار.

٥- أن كثيراً من النحويين المتأخرين ممن يوافق البصريين^(٣)، عندما قسموا (لولا) إلى أنواع؛ خصوا (لولا) التحضيضية بالفعل، وخصوا (لولا) الامتناعية بالاسم، مع أنهم يقول: إنَّ الاسم المرفوع بعدها؛ مبتدأ. وهذا يعارض قول البصريين بعدم اختصاصها.

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٦

(٢) مسند الإمام أحمد: رقم الحديث: ٩٩٣٨ / ٢٩: مسند أبي هريرة.

(٣) ينظر مثلاً: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٧

وقد اختلفوا في الخبر فقال الجمهور: إنه محذوف وجوباً، ولا يكون إلاً كونهً عاماً، وعلل سيبويه حذفه لكثرة استعمال العرب له، كما حذف من (إمّا لا) (١). وعلل الميرد حذفه لوجود ما يدل عليه، قال: «وخبره محذوف لما يدل عليه» (٢). وعلل ابن عصفور حذفه بأن الكلام قد طال بالجواب فالترمز حذفه تخفيفاً (٣). وأنكر المالقي وجوده، قال: «هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يسمع إظهاره في موضع من المواضع، فحكم به مع صحة تقدير الفعل في موضع (لا) والنطق به دونها» (٤). ونُسب ذلك لابن طلحة (٥). وذهب ابن الطراوة إلى أن الخبر هو الجواب (٦)، وقال المرادي وهو ضعيف (٧). والذين أوجبوا أوجبوا حذفه، لحنوا المعري حين قال:

يذيب الرعب منه كل غضبٍ فلولا الغمد يمسكه لسالا (٨)

حيث ذكر الخبر، جملة: يمسكه. وقال المالقي: إن جملة يمسكه حال، وخص التلحين بمذهب البصريين (٩). وحجج بأن الأخفش حكى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، وتأوله بعضهم على تقدير (أن) أي: فلولا الغمد أن يمسكه، ويعرب بدلاً؛ أي: لولا إمساكه (١٠).

وذكر ابن الشجري أن خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٨٣]، وكذلك ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ

وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣] (١١). وقد ردّ عليه ذلك. قال أبو

(١) الكتاب ١٢٩/٢

(٢) المقتضب ٧٦/٣

(٣) شرح جمل الزجاجي ٣٥٨/١، ٤٥٥/٢

(٤) رصف المباني ٣٦٣

(٥) ابن طلحة النحوي ٨٩

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٥/٢، وارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣

(٧) الجنى الداني ٥٤٣

(٨) الجنى الداني ٥٤٢، ارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣، رصف المباني ٣٦٣، التصريح ٥٧١/١

(٩) رصف المباني ٣٦٣

(١٠) الجنى الداني ٥٤٣

(١١) أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢

حيان: «(عليكم) متعلق بفضل، أو معمول له، فلا يكون في موضع الخبر، والتقدير: ولولا فضل الله عليكم ورحمته موجودان»^(١).

وقد جاء جواب (لولا) الامتناعية في القرآن الكريم ماضياً مقترناً باللام^(٢) - كما مثل - في جميع مواضعه، وماضياً منفياً بـ (ما) في موضع. ومقترناً باللام وقد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبَنَّاتِكُ لَقَدْ كِدْتَ تَرَكْنِ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، وتعجب الشيخ عزيمة ممن يقول بشذوذ شيء قد ورد في القرآن، قال: «وابن هشام يجعل اقتران جواب (لو) و (لولا) بـ (قد) شاذاً»^(٣)، مع وروده في القرآن والحديث وكلام العرب. ثم قال: فكيف يجعله ابن هشام شاذاً؟»^(٤).

وذهب الرماني^(٥)، وابن الشجري^(٦)، والشلوبين إلى التفصيل، واختاره ابن مالك، بعد أن ذكر حديث الرسول < لعائشة: ((لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بايين))، ثم قال: «قلت: تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا)، أعني قوله: لولا قومك حديثو عهد بكفر، وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني والشجري. وقد يسرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكرناه. فأقول وبالله أستعين: إن المبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب: مخبر عنه بكونٍ غير مقيّد. ومخبر عنه بكونٍ مقيّد لا يدرك معناه عند حذفه. ومخبر عنه بكونٍ مقيّد يدرك معناه عند حذفه». ثم مثل لكل ضرب، وعدّ بيت المعري السابق من الضرب الثالث، الذي قال إنه يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه، ثم قال: «وقد خطأه بعض النحويين. وهو بالخطأ أولى»^(٧). وقال مثل ذلك العيني^(٨).

(١) البحر المحيط ٤٠٨/١

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول/الجزء الثاني ٦٧٨

(٣) مغني اللبيب ٣٥٩

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم/القسم الأول/الجزء الثاني/ ٦٨٤

(٥) ارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣، الجنى الداني ٥٤٣

(٦) أمالي ابن الشجري ٦٢/٢، ٥١٠/٢، ٥١٣/٢، وشواهد التوضيح ٦٥، مغني اللبيب ٣٦٠

(٧) شرح التسهيل ٢٧٦/١، وشواهد التوضيح ٦٥، الباب السابع عشر/ في ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا).

(٨) المقاصد النحوية ٣٥٢/١

أمّا ابن عادل فاختار في هذه المسألة قول البصريين، ونصه المتقدم - صدر الموضوع - يشهد بهذا، لأنه قرر في البداية أنّ (لولا) مختصة بالمبتدأ، ولا يجوز أن يليها الأفعال، وإن ورد ما ظاهره ذلك أوّل. ثم ذكر أنّ الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ خلافًا للكوفيين - الكسائي والفراء -، ثم ذكر أنّ الخبر محذوف وجوبًا متابعًا لجمهور البصريين، وعلّل هذا الوجوب؛ للدلالة عليه، وسد الجواب مسده، ثم ذكر أنّ الخبر لا يثبت إلا في ضرورة الشعر، ولذلك لحن المعري في قوله: فلولا الغمد يمسكه لسالا. . ، إلاّ أنّه استدرك ومال إلى رأي المفصلين الذين لم يذكرهم، ويقصد الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك، الذين قالوا: إن كان الخبر كونهًا عامًّا؛ وجب حذفه، وإن كان كونهًا خاصًّا مدلولًا عليه جاز حذفه وذكره، وإن لم يكن مدلولًا عليه وجب ذكره، لأنه قال: هكذا أطلقوا، وبعضهم فصل. ولم يعقب هذا التفصيل بالنقد.

هل يجوز تسكين عين (مَع) في غير الشعر؟

قال ابن عادل، عند إعرابه (مَعَكُمْ) في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ البقرة:

١٤

«واعلم أن (مَع) لا يجوز تسكين عينها إلا في شعر كقوله:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وهي حينئذ على ظرفيتها خلافاً لمن زعم أنها حينئذ حرف جرّ، وإن كان النحاس ادعى

الإجماع في ذلك»^(١).

(مَع) عند الخليل وسيبويه ظرف، دائماً، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن مَعَكُمْ ومع،

لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة وذلك

قولك: جاء معاً، وذهبا معاً وقد ذهب مَعَهُ، ومِن مَعَهُ، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام

وقدام. قال الشاعر فجعلها كـ (هل) حين اضطر، وهو الراعي^(٢):

وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما»^(٣).

فـ (مَع) عند الخليل وسيبويه لها حالتان، الأولى تكون بها منصوبة، (مَع) ، والثانية

(مَع) بسكون العين في حال الاضطرار، وفي كلتا الحالتين لا تخرج عن الظرفية. واختلف

النحاة بعد ذلك في حالة سكون العين (مَع) ، أحرف هي أم اسم؛ إلى ثلاثة مذاهب^(٤):

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٦١/١

(٢) شرح ديوان جرير ٥٠٦، ونسب في كتاب سيبويه للراعي، وليس في ديوانه. ولكنه في ديوان جرير المطبوع:

وريشي منكم وهواي فيكم وإن كانت زيارتكم لماما

وهو هكذا ليس موضعاً للاستشهاد.

(٣) الكتاب ٢٨٦/٣

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤١، رصف المباني ٣٩٤، والجنى الداني ٣١١

المذهب الأول: أن (مَع) باقية على اسميتها. وهو ظاهر كلام الخليل وسيبويه^(١)، وجمهور البصريين، وابن جني^(٢)، وقول ابن الشجري^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن مالك^(٥)، وابن الناظم^(٦)، وأبي حيان^(٧)، والمرادي^(٨)، وابن هشام^(٩).

المذهب الثاني: أن (مَع) ، بعد تسكين عينها؛ صارت حرف جر، وهو قول أبي علي الفارسي^(١٠)، والرماني^(١١)، والمجاشعي^(١٢)، والمالقي^(١٣).

المذهب الثالث: أن (مَع) في حالة الفتح تحمل الاسمية والحرفية، أما إذا سكنت العين، فهي حرفٌ لا غير. وذهب إلى هذا النحاس^(١٤)، وأبو البركات الأنباري^(١٥).

الأدلة والمناقشة:

جاء في كتاب العين: «وأما (مَع) فهو حرف يضم الشيء إلى الشيء، تقول: هذا مع ذلك»^(١٦). فكيف نجتمع بين هذا النصّ، ونصّ سيبويه السالف الذكر^(١٧) (أول الموضوع).

(١) الكتاب ٢٨٦/٣

(٢) المحتسب ٦١/٢

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٧٤/١

(٤) شرح المفصل ١٢٨/٢

(٥) شرح التسهيل ٢٤١/٢

(٦) شرح ألفية ابن مالك ١٥٣

(٧) ارتشاف الضرب ١٤٥٨/٣

(٨) الجني الداني ٣١١

(٩) مغني اللبيب ٤٣٩

(١٠) أمالي ابن الشجري ٣٧٤/١، ٥٨٣/٢، والبيان في إعراب غريب القرآن ١٨٥/٢

(١١) المصباح المنير ٢٩٧

(١٢) شرح عيون الإعراب ١٩٨

(١٣) رصف المباني ٣٩٤

(١٤) إعراب القرآن للنحاس ٧٠١، وتفسير القرطبي ١٤١/١٣

(١٥) البيان في إعراب غريب القرآن ١٨٥/٢

(١٦) العين ١٥٥/٤

(١٧) الكتاب ٢٨٦/٣

ربما أمكن الجمع بين النصين بالقول: إنَّ الخليل يقصد بالحرف، الكلمة وكان القدماء يطلقون الحرف، ولا يقصدون به قسيم الفعل والاسم، وإنما معناه اللغوي أي (الكلمة) ، ولكن يفسد هذا الجمع التساؤل حول تشبيه سيبويه لها بـ (أمام) ، و (قدام) في حالة فتح عينها، وبـ (هَلْ) عند التسكين، وعند اضطرار الشاعر، ألا يُفهم هذا التشبيه أن (مع) عند تسكين عينها تصحح حرفاً مثل: (هَلْ) ، وكان يمكنه أن يشبهها في حال السكون بـ (مَنْ) ، إذا كان القصد المشابهة الشكلية. ولقد وجدنا من النحويين من قال: إنها حرف. قال ابن الشجري معلّقاً على بيت سيبويه: «وإنما حكم (يعني الفارسي) عليها بالحرفية؛ لأنها على حرفين، وانضم إلى ذلك فيها السكون، فترلها مترلة هل وبل وقد»^(١).

وقد أنكر كثير من النحويين على النحاس دعوى الإجماع على حرفية (مَع) ، حيث قال: «إذا سكنت (مع) فهي حرف جاء لمعنى بلا اختلاف بين النحويين في ذلك، وإذا فتحها ففيها قولان: أحدهما أنها بمعنى الظرف اسم، والآخر أنها حرف خافض مبني على الفتح»^(٢). قال ابن مالك: «وزعم النحاس أن النحويين مجمعون على أن الساكن العين حرف. وهذا منه عجب؛ لأنّ كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال، وأنّ الشاعر إنما سكّنها اضطراراً»^(٣). وقال ابن هشام: «وقول النحاس إنها حينئذ حرف بالإجماع مردود»^(٤).

وأما من قال: إنَّ (مَع) في حالة الفتح تحمل الاسمية والحرفية، أما إذا سكنت العين،

فهي حرف لا غير. فقد ذهب إليه النحاس^(٥)، وأبو البركات الأنباري؛ قال^(٦) عند إعرابه

لقوله تعالى: (وأسلمت مع سليمان) : «مع فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون ظرفاً.

(١) أمالي ابن الشجري ٥٨٤/٢

(٢) إعراب القرآن ٧٠١

(٣) شرح التسهيل ٢٤١/٢

(٤) مغني اللبيب ٤٣٩

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٧٠١، وتفسير القرطبي ١٤١/١٣

(٦) البيان في إعراب غريب القرآن ١٨٥/٢

الثاني: أن تكون حرفاً، وبنيت على الفتح؛ لأنها قد تكون ظرفاً في بعض أحواله، فقوي بالتمكين في بعض الأحوال، فبني على الحركة، وكانت فتحة؛ لأنها أخف الحركات، فإن سكنت العين فهو حرف لا غير . وقال به كذلك القرطبي^(١).

وذكر مكي (مَع) عند تعرضه لإعراب قوله تعالى: (مع سليمان) ٤٤: النمل، فقال: «قيل: حرف بينى على الفتح، لأنه قد يكون اسماً ظرفاً، فقوي بالتمكين في بعض أحواله فبني، وهو حرف مبني على الفتح لكونه اسماً في بعض أحواله، وحقه السكون. وقيل هو اسم ظرف فلذلك فتح كالظروف. فإن أسكنت العين فهو حرف لا غير»^(٢). ونلاحظ هنا أنه صدر الرأيين بصيغة التمريض (قيل)، ثم هو لم يختار واحداً منهما ولم يحل إشكالا، وهو في معرض ذكر مشكل إعراب القرآن، إلا إن كان الهدف، إبراز المشكل فحسب.

السابق، عند الجميع - ما عدا الزجاج^(٣) - ، ليس ضرورة، بل هي لغة لقبيلة (ربيعة وغنم) ، بينونها على السكون قبل متحرك. ويكسرون قبل ساكن. قال ابن مالك: «وقد خفي على سيبويه أن السكون لغة لأنه قال: وسألت الخليل. . . إلخ. . ثم قال ابن مالك: فذكر سبب إعرابها وتضمن كلاماً أنها اسم على كل حال»^(٤).

وقال المرادي: «و لم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر»^(٥). وقال ابن هشام: «وتسكين عينه لغة غنم وربيعة، لا ضرورة خلافاً لسيبويه»^(٦). وقال خالد الأزهري: «الرواية بتسكين (معكم) ، و لم يُثبت سيبويه ذلك لغة، بل حكم عليه بالضرورة، وخالفه المتأخرون، محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، نُقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: (ذهبت مع أخيك، و جئت مع أبيك) بالسكون، و من حفظ حجة على من لم يحفظ»^(٧).

(١) تفسير القرطبي ١٤١/١٣

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٤٩/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٨٨/١، وافق الزجاج سيبويه في أن التسكين في البيت ضرورة و لم يجوز أن يقرأ بها في القرآن الكريم، حيث ذكر إجماع القراء على الفتح.

(٤) شرح التسهيل ٢٤١/٢

(٥) الجنى الداني ٣١١

(٦) مغني اللبيب ٤٣٩

(٧) التصريح ١٨٣/٣

والحق أنها في البيت المذكور ضرورة، كما قال سيبويه – إن كان البيت لجرير حقاً – كما هو مثبت في ديوانه^(١)، أو صحَّ أنه من شعر الراعي النميري – كما هو منسوب في كتاب سيبويه^(٢) – لأنهما تميميان وتسكين العين ليست من لغة قبيلتهما تميم، إلا إن ثبت أنه لشاعر من ربيعة أو غنم. ولا يُلزم الشاعر بغير لغة قومه.

واحتج من قال ببقاء اسمية (مع) بأمور:

١ – لحاق التنوين لـ (مع) ، في نحو: ذهبوا معاً، وبعضهم أعربه حالاً أو ظرفاً منصوباً كانتصابه في قولك: معهم، وإنما فُكَّت إضافته وبقيت علة نصبه على ما كانت عليه، وصحح ابن الشجري إعرابه حالاً، لأنه نُقل من ذلك الموضع، وصار معناه معنى جميعاً^(٣).

٢ – دخول (مِنْ) عليها في قولهم: كان معها فانتزعته مِنْ مَعَهَا، وقولهم: ذهبت مِنْ مَعِهِ، وقراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف: (هذا ذكْرٌ مِنْ مَعِي) الأنبياء ٢١، ٢٤، كما تقول: كان عندها فانتزعته مِنْ عِنْدِهَا، فتغير آخره لتغير العامل فيه، يدل على أنه اسم. قال ابن جني معلقاً على هذه القراءة: «هذا أحد ما يدل على أن (مع) اسم، وهو دخول (مِنْ) عليها»^(٤).

٣ – سكونها (مَع) ، إنما لحقها للضرورة، لأن جرير أو الراعي ليسا من غنم ولا ربيعة^(٥).

٤ – أن العرب قد استعملوا (عن) اسماً بمعنى ناحية، إذا أدخلوا عليها (مِنْ) ، كقول الشاعر:

جرت عليها كل ريح سيهوجٌ مِنْ عَن يمين الخط أو سماهيجٌ

أراد: من ناحية يمين الخط. وقول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماح دريئةً مِنْ عَن يميني مرةً وأمامي

(١) شرح ديوان جرير ٥٠٦، وليس موجوداً في ديوان الراعي

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣

(٣) أمالي ابن الشجري ٥٨٤/٢

(٤) المختص ٦١/٢، وينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٢/٢

(٥) مغني اللبيب ٤٣٩

أي من ناحية يميني. وهم عند استعمالهم لـ (عَنْ) اسماً؛ على حرفين ساكنة الآخر^(١).

٥- يدلّ على اسمية (مَع) أنها متحركة، ولو كانت حرفاً لما جاز أن تحرك العين، لأن الحروف لا تحرك إذا كان قبلها متحرك^(٢).

٦- أن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية^(٣).

واحتج من قال بحرفية (مَع) بحجتين:

١- أن (مَع) في حالة السكون صارت بمتزلة الأدوات الثنائية، نحو: هَلْ، و بَلْ، و قَدْ، وهذه حروف^(٤).

٢- أن (مَع) على حرفين ولا يُعلم لها أصل في بنات الثلاثة^(٥).

أما عن اختيار ابن عادل فقد قرّر أولاً أنه لا يجوز تسكين عين (مع) إلا في ضرورة شعرية، ومرّبنا عدم صحة ذلك بثبوت أنّ التسكين لغة، لكن لا يُقال إنّ الشاعر قد ارتكب ضرورة إلا إذا كان ذلك ليس من لغة قومه. ثم قرّر بعد ذلك بقاء (مع) على ظرفيتها مع التسكين مخالفاً لمن زعم أنها في تلك الحال حرف جر، وأنكر على النحاس دعوى الإجماع على ذلك، وبذلك يتبين أن ابن عادل في هذه المسألة كان متابعاً للخليل وسيبويه، وأكثر النحويين أنّ (مع) ظرف دائماً. ولا أدري أبلغه أنّ سكون العين لغة أم لا؟ .

الترجيح:

يظهر للباحث أنه حيث ثبت أنّ سكون عينها لغة لقبيلة عربية، وأهل تلك القبيلة يستعملونها كما يستعمله بقية العرب، أي أنهم يسكنون العين في كل أحوالهم، فلا وجه للقول بحرفيتها عندئذٍ، ولا حجة لإخراجها عن ظرفيتها (وضعها الأول)، والله أعلم.

(١) أمالي ابن الشجري ٥٨٤/٢، ٣٧٤/١

(٢) الأصول في النحو ٢١٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢

(٤) أمالي ابن الشجري ٥٨٤/٢

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١

دلالة (مع) على المعية

قال ابن عادل عند إعرابه (مَعَهُ) في قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلتَقُوا اللَّهَ كَم مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَت فِئَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

«قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ) . ليس المراد منه المعية في الإيمان، لأن إيمانهم لم يكن مع إيمان طألوت، بل المراد: أنهم جاوزوا النَّهر معه لأن لفظ (مع) لا تقتضي المعية لقوله تعالى: (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا) ، الشرح: ٥، واليسر لا يكون مع العسر»^(١).

الأدلة والمناقشة:

(مَع) حرف عند الخليل، قال: «وأما (مَع) فهو حرف يضم الشيء إلى الشيء، تقول: هذا مع ذلك»^(٢). ولكن سيوييه، نقل هذا الحوار بينه وبين الخليل، الذي ظاهره أنها ظرف دائماً، قال: «وسألت الخليل عن معكم ومع، لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة أسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً وذهب معاً وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمتزلة: أمام وقدام. قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر، وهو الراعي:

وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما»^(٣)

وربما أمكن الجمع بين النصين بالقول: إنَّ الخليل يقصد بالحرف، الكلمة وكان القدماء يطلقون الحرف، ولا يقصدون به قسيم الفعل والاسم، وإنما معناه اللغوي أي (الكلمة) ، ولكن يفسد هذا الجمع التساؤل حول تشبيه سيوييه لها بـ (أمام) ، و (قدام) في حالة فتح

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤/ ٢٨٦

(٢) العين ٤/ ١٥٥

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٦

عينها، وبـ (هل) عند التسكين، وعند اضطرار الشاعر، ألا يُفهم هذا التشبيه أن (مع) عند تسكين عينها تصبح حرفاً مثل: (هل) ، ولقد وجدنا من النحويين من قال: إنها حرف. وقال سيويوه في موضع آخر: «(مَع) وهي للصحة»^(١). وأما عند ابن الشجري، فأصلها ظرف للصحة، قال: «وقولها: (فبادوا معاً) انتصاب (معاً) على الحال، بمتزلة جميعاً، وهو في الأصل ظرف موضوع للصحة»^(٢). وفرّق المالقي بين حالين من حالاتها. فإذا كانت ساكنة العين، فهي حرف جر معناه المصاحبة، وإذا انفتحت عينها، فهي اسم مضاف منصوب على الظرفية، قال: «اعلم أن (مع) تكون ساكنة العين وتكون متحركة، فإذا كانت متحركة كانت مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية. . . . ثم قال: وإذا سكنت عينها فهي إذ ذاك حرف جر معناه المصاحبة»^(٣). وذكر ابن مالك أنها تجيء ظرف مكان أو زمان حسب الجملة، قال: «ومن الظروف العادمة التصرف (مع) وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب. . . ودالاً على حضور وعلى قرب، فالحضور كـ (نجني ومن معي) والقرب (فإن مع العسر يسراً)»^(٤). وهي عند ابنه، اسم مكان ملازم للظرفية والإضافة وقد تفرد، قال: «وأما (مع) فاسم لموضع الاجتماع ملازم للظرفية والإضافة وقد تفرد مردودة اللام بمعنى جميع»^(٥).

وفصّل ابن هشام، فذكر لـ (مع) عندما تستعمل مضافة، فتكون ظرفاً ثلاثة معان^(٦):
١- أن تعني مكان الاجتماع، ولهذا يجزى بها عن الذوات، مثاله قوله تعالى: (والله معكم)

٢- أن تعني زمان الاجتماع، مثاله قولك: جئتك مع العصر.

٣- أن تكون مرادفة (عند) ، وعليه قراءة يحيى بن يعمر^(١): (هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي) .

(١) الكتاب ٢٢٨/٤

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١

(٣) رصف المباني ٣٩٤

(٤) شرح التسهيل ٢٣٩/٢

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ١٥٣

(٦) مغني اللبيب ٤٣٩

وهي عند ثعلب في حال الإفراد بمعنى جميعاً^(٢)، جاء في المجالس: «وقال أبو العباس: قلت لابن قادم: قام عبد الله وزيدٌ معاً. وقام عبد الله وزيد جميعاً، ما بينهما من الفرق؟ فبقي يركض فيها إلى الليل، فلما أصبح قلت له: إنما هاهنا ابن يحيى أحمد. وفسر ذلك فقال: قام زيد وعمرو معاً، لا يكون القيام وقع لهما إلا في حالة، وإذا قلت قاما جميعاً فيكون في وقتين وفي واحد؛ لأنك تقول: مات زيد ومحمد جميعاً، فيكون الوقت مختلفاً، وإذا قلت: قام ذا مع ذا، لم يكن القيام إلا في وقت واحد»^(٣). وعارضه ابن مالك في ذلك، قال: «فقد فاق هو بوجه من التمكن وهو الإفراد وتضمن معنى جميع في نحو: جاء الزيدان معاً، ورأيت العمرين معاً» .

ولما كانت (مع) ملازمة للظرفية على رأي الجمهور فقد أشكلت على بعض المعربين في بعض الآيات مثل، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥]، فقد قالوا: إن (مع) هنا بمعنى بعد لأن العسر لا يكون مع اليسر - ومنهم ابن عادل -، والصحيح ما قاله آنفاً ابن مالك إنها دالة على المعية بالقرب، وليس بالحضور. لأن اليسر جلبه العسر، لو لم يوجد هذا لم يوجد الآخر، لكنهما ليسا في نفس اللحظة بل هما قريبان. قال الزمخشري: «(فإن قلت: (إنَّ مَعَ) للصحبة، فما معنى اصطحاب اليسر والعسر؟ قلت: أراد أن الله يصيبهم بيسر بعد العسر الذي كانوا فيه بزمان قريب، فقرَّب اليسر المترقب حتى جعله كالمقارن للعسر، زيادة في التسلية وتقوية القلوب»^(٤). وقال الفخر الرازي: «السؤال الثاني: اليسر لا يكون مع العسر، لأنهما ضدان فلا يجتمعان، الجواب: لما كان وقوع اليسر بعد العسر بزمان قليل، كان مقطوعاً به فجعل كالمقارن له»^(٥).

وهناك آية واضحة ولكنها قد يشكل ظاهرها على البعض، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فقد يظن ظان أن قوله (معه) يدل على أن

(١) من قراء الكوفة، منجد المقرئين ٩٨، وهي من القراءات الشاذة. ينظر المحتسب لابن جني ٦١/٢، ومشكل إعراب

القرآن لمكي ٨٢/٢

(٢) ارتشاف الضرب ١٤٥٨/٣

(٣) مجالس ثعلب ٣٨٦/٢

(٤) الكشف ٥٨٢/٤

(٥) تفسير الرازي ٧/٣٢

إيمان طالوت وهؤلاء الذين كانوا معه حصل في وقت واحد، وإنما المعنى أنّ أولئك القوم الذين جاوزوا معه النهر موصوفون بالإيمان، أي أنه عبر النهر مع الذين صدّقوا رسالته، وأطاعوه بعدم الشرب من النهر أو شرب غرفة واحدة، والله أعلم.

أما ابن عادل فقد استنتج من الآيتين السابقتين^(١)، أنّ (مع) قد تأتي لغير المعية، وهذا فيه نظر، لأنّ حديثه عن الآية الأولى (آية البقرة المذكورة، أول الموضوع) يدلّ على إثبات المعية، ولكنّ هذه المعية احتاجت إلى تبين، وقد بينها، واستدلّاه بآية الشرح لا يتناسب مع آية البقرة، لأنّ آية البقرة، المعية فيها ممكنة، أما في الآية الأخرى (آية الشرح) ، فتحتاج إلى شيء من التلطف لإدخالها في المعية، ولكن لا يُقال إنّها لا تقتضي المعية. ورأينا كيف تلطف لها كل من الزمخشري، والفخر الرازي فأدخلاها في المعية. والله أعلم.

(١) الباب في علوم الكتاب ٢٨٦/٤

هل يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذا استويا تعريفاً وتنكيراً؟

قال ابن عادل عند إعرابه (أنتم) في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ البقرة: ٨٥

«الثالث: ونقله ابن عطية عن شيخه؛ ابن الباذش: أن (أنتم) خبر متقدم، و (هؤلاء) مبتدأ مؤخر. وهذا فاسد؛ لأن المبتدأ أو الخبر متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يَجُزْ تقدم الخبر، وإن ورد منه ما يوهم فمتأول»^(١).

وقال في موضع آخر: «ولكن ذلك يشكل من قاعدة أخرى ذكرها الثحاة، وهو أن الاسم والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابُهُمَا؛ وَجَبَ تَقْدِيمُ الاسم، وتأخير الخبر نحو: كان موسى صاحبي، وما كان دعائي إلا أن استَغْفَرْتُ، قالوا: لأنهما كالمفعول والفاعلِ فمتى خَفِيَ الإِعْرَابُ التزم كل في مَرْتَبَتِهِ»، إلى أن قال: «وأيضاً فَإِنَّ ثَمَّ قَرِينَةً أُخْرَى، وهي كَوْنُ الأَعْرَفِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ اسماً من غير الأعراف»^(٢).

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة^(٣)، والخبر أن يكون نكرةً، مثل: زيدٌ قائمٌ، وعليٌّ عاقلٌ. وقال بعضهم: إنَّ حقَّ المبتدأ أن يكون معرفةً، وحقَّ الخبر أن يكون نكرةً^(٤). هذا هو الأصل، وقد يخالف هذا الأصل^(٥)، مثل: كم مالك؟ (كم) مبتدأ - عند سيبويه^(٦) - مع أنه نكرة، والخبر (مالك) مع أنه معرفة. وقد يجيئان معرفتين، مثل: الله ربنا، ومحمد نبينا، وزيد

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٤٧/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٨/٩

(٣) الأصول في النحو ٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٨/١، التذيل والتكميل ٣٢٢/٣

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١

(٦) الكتاب ٢٥/٢، ١٦٠

المنطلق، ومحمود أخوك، أو يجيئان نكرتين^(١)، مثل: أرجل قائم، فيكونان متساويين؛ فأيهما يكون المبتدأ، وأيها يكون الخبر؟ .

اختلف النحاة في ذلك وانقسموا إلى عدة مذاهب أهمها:

المذهب الأول: أن الأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر^(٢). وذهب إليه كل من: الزمخشري^(٣)، وابن خروف^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن مالك^(٦)، أبو حيان^(٧)، والجزولي^(٨)، وابن عقيل^(٩)، عقيل^(٩)، وابن هشام^(١٠)، والسيوطي^(١١)، والأشثوني^(١٢).

المذهب الثاني: التخيير؛ أي: أنت محيّر فيهما؛ أيهما شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر، ففي مثل: زيد أخوك، يجوز أن تقول: أخوك زيد، وهو مذهب أبي علي الفارسي^(١٣)، وابن جني^(١٤)، وعبد القاهر الجرجاني^(١٥)، وابن طاهر^(١٦)، وابن مضاء^(١٧)، وابن

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٦١/١

(٢) أغلب النحاة نص هنا على الوجوب إذا لم تكن قرينة دفعاً للبس

(٣) المفصل ٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣٩٩/١

(٥) المقرب ٨٥/١، شرح جمل الزجاجي ٣٦٠/١

(٦) شرح التسهيل ٢٩٨/١

(٧) التذليل والتكميل ٣٣٨/٣

(٨) المقدمة الجزولية ٩٦

(٩) شرح ابن عقيل ٢١٠/١

(١٠) أوضح المسالك ١٠٦

(١١) همع الهوامع ٣٢/٢

(١٢) شرح الأشثوني على ألفية ابن مالك ١٦٣/١

(١٣) الإيضاح العضدي ١٣٧، همع الهوامع ٩٣/٢

(١٤) اللمع في العربية ٧٢

(١٥) المقتصد ٤٠٥/١

(١٦) همع الهوامع ٩٣/٢

(١٧) ارتشاف الضرب ١١٧٥/٣، وهمع الهوامع ٩٣/٢

عصفور^(١)، وهو ظاهر كلام سيويه^(٢).

المذهب الثالث^(٣): أن تنظر في حال المخاطب، فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر، جعل المعلوم الاسم، والمجهول الآخر مثل: أخو بكر عمرو، إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أختا، ويجهل كونه عمرا. وعمرو أخو بكر، إذا قدرت أن المخاطب يعلم عمراً، ويجهل كونه أختا بكر. وقال بهذا، ابن السراج^(٤)، السيرافي^(٥)، وابن الباذش، وابن الضائع، وابن يعيش^(٦)، والشلوين^(٧)، وابن هشام^(٨)، قال السيوطي^(٩) وحملوا كلام سيويه سيويه السابق على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه.

المذهب الرابع: أن الذي يصح أن يقدر جواباً لمن يسأل عنه، هو الخبر، فإذا قلت: زيدٌ القائم؛ فإن جعلته جواباً لمن قال: مَنْ زيد، فالخبر القائم؛ وإن جعلته جواباً لمن قال: مَنْ القائم؟، فالخبر زيد، على ذلك القصد. ونسب أبو حيان^(١٠) هذا القول لابن أبي العافية.

الأدلة والمناقشة:

ذهب أصحاب المذهب الأول إلى أن الأول هو المبتدأ والثاني هو الخبر^(١١).

قال أبو حيان: «أطلق أصحابنا القول بوجوب تأخير الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين، أو كان الخبر مشبهاً به المبتدأ من غير لحظ لما يدل على التمييز مما لا يدل. ولا يُعنى بكونهما

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٣٦٠، عد ابن عصفور في هذه الصفحة كون المبتدأ والخبر معرفتين مما يلزم فيه تقديم المبتدأ، ثم في الصفحة المقابلة ١/٣٦١، جعل مرد ذلك إلى معرفتك بحال المخاطب ومعرفته فالمعلوم له مبتدأ والمجهول خبر، وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/١١٧٥، أن ابن عصفور ممن قال بالخيار. وعلى هذا فقد اختار كل هذه المذاهب فأياً نسبتها إليه صح.

(٢) الكتاب ١/٤٩

(٣) ينظر: همع الهوامع ٢/٩٤

(٤) الأصول في النحو ١/٦٥

(٥) همع الهوامع ٢/٩٤

(٦) شرح المفصل ١/٩٨

(٧) ارتشاف الضرب ٣/١١٧٥

(٨) مغني اللبيب ٥٨٨

(٩) همع الهوامع ٢/٩٤

(١٠) ارتشاف الضرب ٣/١١٧٧

(١١) أغلب النحاة نص هنا على الوجوب إذا لم تكن قرينة دفعاً للبس

معرفتين تساويهما في رتبة التعريف، ولا يعنى أيضا بكونهما نكرتين تساويهما في رتبة المسوِّغ لكل واحد منهما في جواز الابتداء بالنكرة، بل مطلق التعريف ومطلق المسوِّغ^(١). وذكر ابن مالك لهذا علتين^(٢):

الأولى: أن المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها.

الثانية: أنه أجزى تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسنداً، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه، إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس، فعند مجيئهما معرفتين أو نكرتين يجب تقديم المبتدأ، لأنه لا يتميز إلا بذلك، إلا إذا كان هناك قرينة فلا يجب التقديم، ومثل له بقول حسان:

قبيلة الأم الأحياء أكرمها وأعذر الناس بالجيران وافيها

فـ (الأم الأحياء) خير مقدم، مع التساوي في التعريف، لأن المعنى إنما يصح بذلك، وأشهر منه قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

ومراد الشاعر أن يقول: إن بني أبنائهم كبنيتهم؛ فبنونا خير مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر. وسهل هذا وضوح المعنى، ومثله في الوضوح قوله <: ((مسكين مسكين رجل لا زوج له))، وقولهم: (أبو يوسف أبو حنيفة)، لأنهم إنما يريدون تشبيهه بأبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس. وقد يقال عن هذا المذهب إنه جار على الأصل، فلا يحتاج إلى تعليل، ولا يصار إلى غيره إلا بقرينة.

وقال السيوطي: «الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق»^(٣).

وأما أصحاب المذهب الثاني، أصحاب التخيير؛ أي: أنت محيّر فيهما؛ أيهما شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر، ففي مثل: زيدٌ أخوك، يجوز أن تقول: أخوك زيدٌ، وهو

(١) التذييل والتكميل ٣/٣٣٨

(٢) شرح التسهيل ١/٢٩٨

(٣) همع الهوامع ٢/٣٢

مذهب أبي علي الفارسي^(١)، وابن جني^(٢)، وعبد القاهر الجرجاني^(٣)، وابن طاهر^(٤)، وابن مضاء^(٥)، وابن عصفور^(٦)، وهو ظاهر كلام سيبويه في اسم كان حيث قال: «وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلاً رفعتَه ونصبت الآخر»^(٧).

وأما أصحاب المذهب الثالث فقالوا: تنظر في حال المخاطب، فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر، جُعل المعلوم الاسم، والمجهول الآخر مثل: أخو بكر عمرو، إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكرٍ أخاً، ويجهل كونه عمراً. وعمرو أخو بكر، إذا قدرت أن المخاطب يعلم عمراً، ويجهل كونه أخا بكر^(٨). وقال بهذا، ابن السراج^(٩)، والسيرافي^(١٠)، وابن البادش، وابن الضائع، وابن يعيش^(١١)، والشلوين^(١٢)، وابن هشام^(١٣)، قال السيوطي وحملوا كلام سيبويه السابق على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه^(١٤).

وأما أصحاب المذهب الرابع، فقالوا: إن الذي يصح أن يقدر جواباً لمن يسأل عنه، هو الخبر، فإذا قلت: زيدٌ القائم؛ فإن جعلته جواباً لمن قال: مَنْ زيدٌ؟، فالخبر القائم؛ وإن جعلته

(١) الإيضاح العضدي ١٣٧، همع الهوامع ٩٣/٢

(٢) اللع في العربية ٧٢

(٣) المقتصد ٤٠٥/١

(٤) همع الهوامع ٩٣/٢

(٥) ارتشاف الضرب ١١٧٥/٣، وهمع الهوامع ٩٣/٢

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٦٠/١، عد ابن عصفور في هذه الصفحة كون المبتدأ والخبر معرفتين مما يلزم فيه تقديم

المبتدأ، ثم في الصفحة المقابلة ٣٦١/١، جعل مرد ذلك إلى معرفتك بحال المخاطب ومعرفته فالمعلوم له مبتدأ

والمجهول خبر، وذكر أبوحيان في ارتشاف الضرب ١١٧٥/٣، أن ابن عصفور ممن قال بالخيار. وعلى هذا فقد

اختار كل هذه المذاهب فأیها نسبته إليه صح.

(٧) الكتاب ٤٩/١

(٨) ينظر: همع الهوامع ٩٤/٢

(٩) الأصول في النحو ٦٥/١

(١٠) همع الهوامع ٩٤/٢

(١١) شرح المفصل ٩٨/١

(١٢) ارتشاف الضرب ١١٧٥/٣

(١٣) مغني اللبيب ٥٨٨

(١٤) همع الهوامع ٩٤/٢

جواباً لمن قال: مَنْ القائم؟ ، فالخبر زيد على ذلك القصد. ونسب أبو حيان هذا القول لابن أبي العافية^(١).

واختيار ابن عادل في نصه الأول^(٢) - أول الموضوع - الرأي الأول أي أنّ المبتدأ والخبر إذا استويا تعريفاً أو تنكيراً، وجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، مطلقاً - كما ذكر أبو حيان - أي دون اعتبار للتفاوت في درجة التعريف أو التنكير أو القرائن؛ وحكم بفساد من يقول بضد ذلك، وذكر أنه إذا ورد ما يوهم فيؤول.

ولكنه تراجع عن رأيه الأول فنراه في موضع آخر، يربط ذلك بوجود اللبس، أو وجود القرينة على أنّ أحدهما أعرف من الآخر - كما في نصه الثاني^(٣) - . والله أعلم.

(١) ارتشاف الضرب ١١٧٧/٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٤٧/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٨/٩

هل يتعدد الخبر؟

قال ابن عادل عند إعرابه (رحيمًا) في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا
اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

«و (وَجَدَ) هنا يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْعِلْمِيَّةَ، فَتَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ وَالثَّانِي: (تَوَّابًا) ، وَأَنْ تَكُونَ
غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ، فَتَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، وَيَكُونُ (تَوَّابًا) حَالًا، وَأَمَّا (رَحِيمًا) فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ
ضَمِيرِ (تَوَّابًا) وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ (تَوَّابًا) ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ثَانِيًا فِي الْأَصْلِ، بِنَاءٍ عَلَى
تَعَدُّدِ الْخَبْرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَلَمَّا دَخَلَ النَّاسِخُ، نَصَبَ الْخَبْرَ الْمُتَعَدِّدَ، تَقُولُ: زَيْدٌ فَاضِلٌ شَاعِرٌ
فَقِيهٌ عَالِمٌ، ثُمَّ تَقُولُ: عَلِمْتَ زَيْدًا فَاضِلًا شَاعِرًا فَاقِيهًا عَالِمًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ هُنَا:
شَاعِرًا: مَفْعُولٌ ثَالِثٌ، وَفَقِيهًا مَفْعُولٌ رَابِعٌ، وَعَالِمًا خَامِسًا»^(١).
وقال: «الظاهر جواز تعدد الخبر إذا كان أحدها جملة»^(٢).

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وفيما يعتبر من تعدد الخبر، وهل هو
بالعطف أو بدونه، ولهم فيه أربعة مذاهب^(٣):
المذهب الأول: الجواز مطلقا، كما تتعدد النعوت، سواء عطف بعضها على بعض أم لم
يعطف، وسواء كانت مفردة أو جملة^(٤)، وهو رأي الخليل، وسيبويه، والمبرد والجمهور.
المذهب الثاني: المنع مطلقا إلا إذا كان الخبران يجمعهما معنى واحد، مثل: الرمان: حلوة
حامض، وإلا لزم العطف. وهذا مذهب ابن عصفور؛ وكثير من المغاربة^(٥).
المذهب الثالث: منع تعدد الخبر إذا كان مختلفا بالإفراد والجملة، وتجويزه إذا اتحدا، ونسب

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦/٤٦٥، ٥/٢٧٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/٢٦٠

(٣) عددها السيوطي في همع الهوامع ٢/٥٣، أربعة مذاهب ولم يذكر للمذهبيين الثالث والرابع أصحابا.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/١١٣٧

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١١٣٧، وهمع الهوامع ٢/٥٣

ابن هشام هذا المذهب لأبي علي الفارسي^(١).

المذهب الرابع: أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له، حقيقة أو حكماً؛ مثل: بنوك كاتبٌ وصائعٌ وفاقيةٌ. وقال به ابن الناظم^(٢).

الأدلة والمناقشة:

جوز أصحاب المذهب الأول تعدد الخبر لمبتدأ واحد، مطلقاً، كما تتعدد النعوت، سواء عطف بعضها على بعض أم لم يعطف، وسواء كانت مفردة أو جملة^(٣). وعللوا جواز التعدد أيضاً بأن الخبر حكمٌ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر^(٤). فمثال الأول: محمدٌ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتبٌ. ومثال الثاني: محمدٌ فقيهٌ شاعرٌ كاتبٌ، وجعلوا منه قوله **تَعَالَى:**

﴿وَهُوَ الْعَفْوَ وَالْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦].

وقول الشاعر^(٥):

من يك ذا بت فهذا بيتي مقيظٌ، مصيفٌ، مشتي

وقول الآخر^(٦):

ينام بإحدى مقلتيه، ويتقي بأخرى المنايا؛ فهو يقضان نائمٌ

قال سيبويه: «وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمّن يوثق به من العرب. وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوة حامض، لا تريد أن

(١) مغني اللبيب ٥٦٢

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٥٢

(٣) ارتشاف الضرب ١١٣٧/٣

(٤) شرح الأشموني ١٧٤/١

(٥) من شواهد سيبويه المجهول قائلها ٨٤/٢، وورد أيضاً في أمالي ابن الشجري ٥٨٦/٢، والإنصاف ٧٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١، وسمع الهوامع ٥٣/٢، ٣٥٥/٤، وهو في ديوان رؤبة بن العجاج، (الزيادات)

(٦) البيت لحميد بن ثور وهو في ديوانه ١٥٢، ولكن آخره (هاجع)، ورد في العقد الفريد ٢٣٥/٧، وفي ديوان المعاني المعاني لأبي هلال العسكري ١٣٤/٢، هاجع بدل نائم وفي بعض الكتب الأدبية الأخرى، حاشية الخصري

تنقض الحلاوة، لكنك تزعم أنه جمع الطعمين»^(١).

وللمبرد كلام قريب من ذلك ولكنه ذكر أربعة احتمالات، قال: «فإن قلت: هذا زيد قائمٌ، صلح من أربعة أوجه:

منها أنك لما قلت: هذا زيد؛ استغنى الكلام بالابتداء وخبره، فجعلت قولك (قائم) خبر ابتداء محذوف. كأنك قلت: هو قائم، أو هذا قائم، فهذا وجه. ويجوز أن تجعل (زيد) بدلاً من هذا، أو تبييناً له، فيصير المعنى: زيد قائم. ويجوز أن تجعل (زيد) ، و (قائم) كليهما الخبر، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا، كما تقول: هذا حلوة حامض. تخبر أنه قد جمع الطعمين، لا تريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة»^(٢). وعدوا من تعدد الخبر؛ الرمان: حلوة حامض، أي: مُزٌّ، وهذا أعسر أيسر، أي: أضبط مما يكون الخبر من مجموع كلمتين أو أكثر، ولا يجيزون في مثل هذا العطف بعكس الأول، خلافاً لأبي علي، ولا التقديم على المبتدأ أو تقديم أحدهما^(٣).

وأما أصحاب المذهب الثاني، فمنعوا هذا التعدد مطلقاً، إلا إذا كان الخبران يجمعهما معنى واحد، مثل: الرمان: حلوة حامض، وإلا لزم العطف؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّر له مبتدأ آخر^(٤)، أو جعل الأول خبراً، والباقي صفة للخبر، كالمثالين السابقين من سورة البروج، وبيتي الشعر؛ أي هو ذو العرش المجيد، وهو مقيض. . إلخ، وجعلوا له ضابطاً هو أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ فلا يصلح أن نقول: الرمان حلوة؛ ولا الرمان حامض، لأنه ليس كذلك بل يجب الإخبار بالاثنتين معاً؛ ويمتنع العطف لأنهما شيء واحد في المعنى، وأجازه أبو علي الفارسي^(٥)، ولا يتوسط المبتدأ بينهما، ولا يتقدمان عليه على الأصح فيهما. قال ابن عصفور: «واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف، نحو قولك: زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحدٍ منهما على انفراده فيكون معنى قولك: زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ، جامعٌ للضحك

(١) الكتاب ٨٣/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٩/٦، وارتشاف الضرب ١١٣٧/٣

(٢) المقتضب ٣٠٧/٤

(٣) شرح الأشموني ١٧٥/١

(٤) همع الهوامع ٥٣/٢، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢٤٠/١

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/١، همع الهوامع ٥٤/٢

والركوب في حين واحدٍ، فلا تحتاج إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر إلى المعنى خبرٌ واحد، فمن ذلك قول العرب: حلّو حاميضٌ، ألا ترى أنّ قولك حلّو حاميضٌ، نائب مناب مُزٌّ، حتى كأنك قلت: هذا مُزٌّ. ومن ذلك قوله:

ينام بإحدى مُقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع

كأنه قال: فهو خبيث متحرز، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حين واحد، ، إلى أن قال: «فهذا النوع (يعني مثل: الرمان حلّو حاميض) لا يحتاج فيه إلى حرف العطف وما عدا ذلك فلا بد من حرف العطف»^(١).

وحكى أبو حيان عن الأخفش، أنه قال: «قولهم: هذا حلّو حاميضٌ، وهذا أبيضٌ أسودٌ، إنما أرادوا هذا حلّو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم: إنهم جميعاً خبر واحد بشيء»^(٢). وهذا يخالف ما قاله الأخفش نفسه في أشهر كتبه: «وقد يكون (هذا ما لديّ عتيد) ، على وجه آخر، أخبر عنهما خبراً واحداً، كما تقول: هذا أحمرٌ أخضرٌ. وذلك أنّ قوماً من العرب يقولون: هذا عبد الله مقبلٌ. وفي قراءة ابن مسعود: (هذا بعلي شيخٌ) ، كأنه أخبر عنهما خبراً واحداً، أو يكون كأنه رفعه على التفسير، كأنه إذ قال: (هذا ما لديّ) ، قيل: ما هو؟ أو علم أنه يراد ذلك منه، فقال: (عتيد) ، أي: ما عندي عتيدٌ. وكذلك (هذا بعلي شيخ) . وقال الراجز:

من يك ذا بت فهذا بيتي مقيض مصيف مشتي»^(٣).

إلا إذا كان اعتراض الأخفش على جعل النحاة قول العرب: الرمان: حلّو حاميض، مما تعدد فيه الخبر، وهو ليس كذلك عنده، أي على هذا المثال فقط.

وأما أصحاب المذهب الثالث، فقد منعوا تعدد الخبر إذا كان مختلفاً بالإفراد والجملة، وتجويزه إذا اتحدا، ونسب ابن هشام هذا المذهب لأبي علي الفارسي، قال ابن هشام: «ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور،

(١) شرح جمل الزجاجي ٣٦٦/١

(٢) ارتشاف الضرب ١١٣٧/٣

(٣) معاني القرآن ٣٧/١

وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي^(١). ومثال الجواز: محمد كاتب شاعر، وزيدٌ أبوه قائمٌ أخوه خارج. ومثال المنع: محمد كاتب أبوه شاعر. وأما أصحاب المذهب الرابع، فرأيهم أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له، حقيقةً؛ مثل: بنوك كاتب وصائغ وفقيه. وقول الشاعر^(٢):

يداك يدٌ خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة

وإما حكماً كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهَوٌّ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠]، قال به ابن الناظم^(٣) واعترض عليه ابن هشام، بأن هذا ليس من تعدد الخبر لأن (يداك) في قوة مبتدأين لكل منهما خبر^(٤). وانتصر الأشموني لابن الناظم، بأن كون (يداك) ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأً واحداً، إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه^(٥).

واختار ابن عادل في نصح الأول - المذكور في صدر الموضوع - مذهب الجمهور وهو جواز تعدد الخبر مطلقاً؛ وهو الصحيح عنده، ولكنه تردد في رفض المذهب الثالث (مذهب أبي الفارسي) ، بقوله إن الظاهر جواز تعدد الأخبار إذا كان أحدها جملة^(٦).

(١) مغني اللبيب ٥٦٢

(٢) المقاصد النحوية ٣٨٤/١

(٣) شرح ألفية ابن مالك ٥٢

(٤) أوضح المسالك ١١٧

(٥) شرح الأشموني ١٧٥/١

(٦) اللباب في علوم الكتاب ٢٦٠/١

حكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

قال ابن عادل عند إعرابه (وكفر به والمسجد) في قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

«أحدها - وهو مذهب البصريين - : وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة.

الثاني: أنه يجوز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوين.

والثالث: التفصيل، وهو إن أكد الضمير؛ جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو: (مررت بك نفسك، وزيد)، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة، وهو قول الجرمي، والذي ينبغي جوازه مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانع واعتضاده بالقياس»^(١).

ولكنه قال في موضع سابق: «قوله: (وإله آبائك) أعاد ذكر الإله، لتلا يعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار»^(٢). فهل يتفق ذلك مع قوله بالجواز مطلقاً؟!.

لا خلاف بين النحويين في جواز العطف في مثل: مررت بك وبزيد؛ لأنه عطف على الضمير المجرور، مع إعادة حرف الجر (الخافض)، بل هو الأولى والمختار عند الجميع^(٣). أما العطف على الضمير المجرور مثل: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو^(٤)، وعليه قراءة حمزة الزيات^(٥) (أحد القراء السبعة)، وقراءة إبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش، وهي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) اللباب في علوم الكتاب ١١/٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٠٨/٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣، المساعد لابن عقيل ٤٧٠/٢

(٤) الكتاب ٣٨١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢

(٥) الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٠٨

وَالْأَرْحَامُ ﴿١﴾ [النساء: ١]، بجر الأرحام، فللنحاة حول هذه المسألة، ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب البصريين ومن تابعهم ^(٢): وهو عدم جواز العطف على الضمير المجرور؛ من غير إعادة الجار، وذكر ابن الناظم أنه رأي الأكثرين ^(٣)، وذكر ابن عقيل أنه مذهب الجمهور ^(٤)، وقال المرادي ^(٥)، والسيوطي ^(٦): إنه رأي جمهور البصريين، وممن ذهب إليه: سيبويه ^(٧)، والفراء ^(٨) (من الكوفيين) والأخفش في أحد قوليه ^(٩)، والمازني ^(١٠)، والمبرد ^(١١)، والزجاج ^(١٢)، وابن السراج ^(١٣)، والزجاجي ^(١٤)، والسيرافي، والفارسي ^(١٥)، والرماني ^(١٦)، وابن جني ^(١٧)، وغيرهم كثير ^(١٨).

(١) في كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٦، ((والأرحام) فقرأ حمزة وحده: (والأرحام) خفصاً والباقون: (والأرحام) نصباً)) وفي تقريب النشر لابن الجزري ١٠٤ ((قرأ حمزة (والأرحام) بالخفض والباقون بالنصب))، وفي البحر المحيط ١٦٥/٣، ((قرأ السبعة بنصب الميم، وقرأ حمزة بجرها، وهي قراءة النخعي وقناة والأعمش)).

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٦٩، والإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٥٩/٢

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٠٨

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٦/٣، يقصد جمهور البصريين لأنه قال بعد ذلك مباشرة وأجاز الكوفيون.

(٥) توضيح المقاصد ١٤٤/٢

(٦) همع الهوامع ٢٦٨/٥

(٧) الكتاب ٢٤٨/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٦٨/١

(٨) معاني القرآن ٢٥٢-٢٥٣، ٨٦/٢، ذكر ابن الناظم في شرح الألفية ٢٠٨ أن الفراء من المجيزين ولكن الأقرب الأقرب أنه ممن يميل إلى المنع، للنصوص التي سقناها من كتابه؛ لأنه حصر جوازه في الشعر لضيقه؛ انظر:

٢٥٣/١

(٩) معاني القرآن ٢٢٤/١

(١٠) معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٦/٢، وشرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ١٢٩، والمحرر الوجيز ٣٩٨،

وتفسير الرازي ١٣٣/٩، وتفسير القرطبي ٤/٥، والبحر المحيط ١٦٦/٣

(١١) المقتضب ١٥٢/٤، والكامل ٩٣١/٢، تفسير القرطبي ٤/٥

(١٢) معاني القرآن وإعراجه ٦/٢

(١٣) الأصول في النحو ٧٩/٢، ١١٩/٢

(١٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٤٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١

(١٥) الحجة ١٢١-١٢٢، وشرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ١٢٩

(١٦) تفسير الرازي ١٣٣/٩

(١٧) اللمع في العربية ١٥٧

(١٨) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٦١، ومشكل إعراب القرآن ١٧٧/١، والفوائد والقواعد ٣٩٠، والمقتصد

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين ومن تابعهم: وهو جواز العطف على الضمير المجرور؛ دون إعادة الجار، مثل: مررت بك وزيدٍ. وقال به كل من: الكوفيون^(١)، ويونس^(٢)، وقطرب^(٣)، والأخفش^(٤) في قوله الآخر، والفخر الرازي^(٥)، والشلوبين^(٦)، والقرطبي^(٧)، وابن مالك^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والسمين الحلبي^(١٠)، وابن عقيل^(١١)، والزبيدي^(١٢)، والسيوطي^(١٣)، وغيرهم.

المذهب الثالث: مذهب الجرمي والزيادي^(١٤): وهو مذهب وسط أي تجويز عطف

-
- ٩٥٩/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٦٨/١، وشرح اللمع في النحو ١٢٩، والكشاف ٣٥٤/١، والحرر الوجيز ٣٩٨، وتفسير القرطبي ٥/٥، والبحر المحيط ١٦٦/٣، وكشف المشكلات ١٥٩/١، وتفسير الراغب الأصفهاني ١٠٧٩/٢، والفصول في العربية ٣٨، تفسير القرطبي ٥/٥، الإنصاف ٤٦٣/٢، والبيان في إعراب غريب القرآن ٢١١/١، والمقدمة الجزولية ٧٢، وكشف المشكل ٦٣٨/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٣٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٣/١، وتوجيه اللمع ٢٩٤، وشرح المفصل ٧٧/٣-٧٨، وشرح جمل الزجاجي ٢٤٦/١، وضرائر الشعر ١٤٧، وشرح جمل الزجاجة ابن مالك لابن الناظم ٢٠٩، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٥٨/٢-٣٦٠، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٤٤/١، الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٨٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٥/٢
- (١) إعراب القرآن للنحاس ١٦٩، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٨-١١٩، والإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٥٩/٢
- (٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٠٨
- (٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٠٨، وائتلاف النصر ٦٢
- (٤) شرح التسهيل ٣٧٥/٣
- (٥) تفسير الرازي ١٣٣/٩
- (٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، شرح الكافية الشافية ٥٦١/١، المساعد ٤٧٠/٢، والبحر المحيط ١٥٦/٢
- (٧) تفسير القرطبي ٤/٥
- (٨) شرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ٥٣، شرح الكافية الشافية ٥٦١
- (٩) تفسير البحر المحيط ١٥٦/٢، ١٦٧/٣
- (١٠) الدر المصون ٢٩٧/٢
- (١١) المساعد ٤٧٠/٢
- (١٢) ائتلاف النصر ٦٣
- (١٣) همع الهوامع ٢٦٨/٥
- (١٤) المسائل البصريات ٨٧٤/٢، توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥/٢، همع الهوامع ٢٦٩/٥

الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار إذا أُكِّد الضمير، مثل: مررت بك أنت وزيدٍ.

الأدلة والمناقشة:

العجيب الغريب أن الأعلام ذكر أنه لا خلاف فيه بين النحويين، وإذا لم يعتد بخلاف الكوفيين فما بال خلاف يونس، وقطرب والأخفش في أحد قوليه، وهم بصريون^(١). ويبدو ويبدو أنه تأثر بقول: الزجاج أن ذلك إجماع النحويين^(٢). وسوف نرى أنه ليس إجماعاً حتى لو قلنا إنه يقصد البصريين.

واحتج أصحاب المذهب الأول بعدة أمور^(٣):

- ١- أن الجار والمجرور بمتثلة شيء واحد^(٤)، وإذا عطفت على الضمير المجرور - والضمير المجرور إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. وقال بعضهم: إنَّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار^(٥).
- ٢- أن الضمير مشبه بالتنوين؛ فكما لا يجوز العطف على التنوين، لا يجوز كذلك العطف على الضمير إلا بإعادة الجار^(٦).
- ٣- أنه قد وقع الإجماع بين البصريين والكوفيين على أنه لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور^(١). فلا يجوز أن تقول: مررت بزیدٍ وك، فكذلك ينبغي أن لا

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٦٨/١

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢

(٣) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني ١٠٧٩/٢، والإنصاف ٤٦٦/٢، وائتلاف النصرة ٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣

(٤) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٦١

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢

يجوز عكسه، فلا تقول: مررت بك وزيدٍ، لأنَّ الأسماء مشتركة في العطف، فكما أنه لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه كذلك^(٢).

وقد صرح بعضهم بأنَّ الأولى إعادة الجار^(٣). وذكر النحاس: أنَّ البصريين قالوا: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قبحه^(٤).

واستدل أصحاب المذهب الثاني؛ بأمر:

استدلوا بالسماع والقياس، فأما السماع فبما ورد منه في القراءات القرآنية المتواترة، والأحاديث، وأشعار العرب، فمن هذه الشواهد:

- ١- قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧].
- ٢- وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].
- ٣- وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧].
- ٤- وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠].
- ٥- ومن حديث رسول الله ﷺ قوله: ((إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: . . . (الحديث))^(٥)، بجر كلمة اليهود عطفاً على الضمير (كم) الواقع في محل جر مضاف إليه.
- ٦- ومن منشور كلام العرب ما رواه قطرب وهو قولهم: (ما فيها غيره وفرسه). بجر (فرسه) عطفاً على الضمير في (غيره) الواقع في محل جر مضاف إليه^(٦).

(١) الإنصاف ٤٦٧/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٦٩، يروى ذلك عن المازني؛ انظر: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٦١

(٣) ينظر مثلاً: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣

(٤) إعراب القرآن ١٦٩، وتفسير القرطبي ٤/٥

(٥) صحيح البخاري ٣/١٩٢ (كتاب الإجارة - باب الإجارة إلى صلاة العصر)

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٦، شرح ألفية ابن الناظم ٢٠٨، المساعد ٤٧١/٢، والتصريح ٦١٦/٣

٧- ومن أشعار العرب:

أ- قول العباس بن مرداس:

أكر على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها^(١)

حيث عطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) من غير إعادة الجار (في).

ب- وقول الشاعر:

فاليوم قربت تهجوناً وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٢)

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجار (الباء).

ت- وقول مسكين الدارمي:

تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفائف^(٣)

حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) من غير إعادة المضاف (بين).

ث- وقال آخر:

إذا أوقدوا ناراً للحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها^(٤)

حيث عطف (سعيرها) على الضمير المجرور في (بها) من غير إعادة الجار (الباء).

ج- وقال آخر:

هلاً سألت بذي الجماحم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق^(٥)

حيث عطف (أبي نعيم) على الضمير المجرور في (عنهم) من غير إعادة الجار (عن).

ح- وقال آخر:

بنا أبداً لا غيرنا تدرك المنى وتكشف غمماً الخطوب الفوادح^(٦)

حيث عطف (غيرنا) على الضمير المجرور في (بنا) من غير إعادة الجار (الباء).

(١) الإنصاف ٤٦٤/٢

(٢) مجهول القائل ورد بلا نسبة في: الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول في النحو ١١٩/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، شرح

الجميل لابن عصفور ٢٤٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٣، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، وضرائر الشعر ١٤٨، والمقاصد النحوية ١٨٧/٣

(٤) شواهد التوضيح ٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣

(٥) الإنصاف ٤٦٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٨

(٦) شواهد التوضيح ٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣

خ- وقال آخر:

أريحوا البلاد منكم وديبيكم بأعراضكم مثل الإماء الولائد^(١)
حيث عطف (ديبيكم) على الضمير المجرور في (منكم) من غير إعادة الجار (من) .

وأما القياس فمن وجهين:

١- أنه كما جاز أن يبدل من الضمير المجرور ويؤكد بغير إعادة الجار؛ كذلك يعطف عليه بدونه^(٢).

٢- أنه لما كان الضمير المجرور فضلة كالضمير المنصوب، جاز العطف عليه من غير إعادة العامل، كما يعطف على الضمير المنصوب.

وقد ردّ البصريون على أدلة الكوفيين بما يأتي:

١- تجرأ بعض النحاة من البصريين على هذه القراءة المتواترة، قال النحاس: «وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤسائهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قبحه بما علمته»^(٣).
ومن هؤلاء: سيبويه إذ وصفها (ضمناً) بالقبح^(٤). والفراء الذي قال: إنَّ فيها قبحاً^(٥). وقال عنها المبرد (وبالغ): لحن لا تحل القراءة بها^(٦). وقال الزجاج: خطأ

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٨

(٢) البحر المحيط ١٥٧/٢

(٣) إعراب القرآن ١٦٩

(٤) الكتاب ٣٨١/٢، وانظر كذلك المحرر الوجيز ٣٩٨، قال ابن عطية: ((وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر))، والصحيح أن سيبويه لم ينص على القراءة صراحة بل تكلم عن العطف على الضمير المجرور. فمن عابه، قال إنه هو من وضع القاعدة وفتح الطريق أمام النحاة لدم هذه القراءة ومن هؤلاء بعض المحدثين مثل د/أحمد مكي الأنصاري في كتابه (الدفاع عن القرآن ص ٤) ومن أراد الدفاع عنه ذكر أنه قد قال: القراءة لا تخالف لأنها سنة، الكتاب ١/١٤٨، قلت: وأضيف أن توثيق هذه القراءات وتقسيمها إلى متواترة وغير متواترها وتسيبها تم على يدي ابن مجاهد الذي جاء بعد سيبويه وأستاذه الخليل بسنوات، وإنما يقع اللوم على النحاة الذين أتوا بعدهما، بعدما اتضحت الأمور.

(٥) معاني القرآن ٢٥٢/١

(٦) المقتضب ٤/١٥٢، تفسير القرطبي ٤/٥

خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم^(١).
 ووصفها ابن جني (ضمناً) باللحن^(٢). ووصف الزمخشري هذا العطف بأنه غير
 سديد^(٣). وذكر الجرجاني أن هذه القراءة قد رُدت وأجمعوا على أنها غير
 متوجهة^(٤). وقال الجزولي (من المتأخرين): لا يجوز إلا في اضطرار الشعر^(٥). بل إن
 إن بعض النحاة قد تجرأ - أيضاً - فاتهم حمزة الزيات بكسر (الأرحام) بناء على
 مذهب الكوفيين لأنه كوفي، من هؤلاء: العكبري^(٦) والرضي الذي ذكر كذلك
 صراحة أنه لا يسلم بتواتر القراءات^(٧). وقد رد ابن يعيش على هؤلاء - وخاصة
 المبرد الذي قال لا تحل القراءة بها - بأن راوي هذه القراءة (حمزة) إمام ثقة، ولا
 سبيل إلى ردّ نقل الثقة، وبأنه رواها أئمة ثقة آخرون كابن مسعود وابن عباس
 وغيرهم، وبأن هذه القراءة تحتمل وجهين آخرين غير العطف على الضمير
 المجرور^(٨). وفعل مثل ذلك أبو حيان^(٩).

٢- أنه لا حجة للكوفيين في الآيات التي استدلوها بها لأنها يمكن أن تقول على غير
 العطف على الضمير المجرور كالتالي:

٣- أما قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، - بكسر الميم -
 فإنها تحتمل أن تكون الواو للقسم - والله أن يقسم بما شاء - وجوابه (إن الله
 كان عليكم رقيباً)^(١٠). أو أن الأرحام مجرورة بباء مقدرة أي وبالأرحام

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢

(٢) اللع في العربية ١٥٧

(٣) الكشف ٣٥٤/١

(٤) المقتصد ٩٦٠/٢

(٥) المقدمة الجزولية ٧٢

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٣/١، وقال عنها: إنها ضعيفة.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٣٦٠/٢

(٨) شرح المفصل ٧٨/٣

(٩) البحر المحيط ١٦٧/٣

(١٠) الإنصاف ٤٦٧/٢

وحذفت لدلالة الأولى عليها^(١). ويؤيد هذا قراءة ابن مسعود (تسألون به وبالأرحام)^(٢). واعترض على ذلك الرضي بأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو: الله لأفعلن، وبأن الواو لا يجوز أن تكون للقسم لأن قسم السؤال لا يكون إلا مع الباء^(٣).

(أ) وأما قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فإن (المسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله)، وليس على (به). لأن الصد عن المسجد أكثر استعمالاً في لسان العرب من الكفر بالمسجد^(٤).

(ب) وأما قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، فإن (ما) ليست معطوفة على (فيهن) ، بل هي في محل رفع معطوفة على (الله)، والتقدير: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم أي القرآن، أو أن (ما) في محل جر ولكنها معطوفة على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء)، لا على الضمير المجرور في (فيهن)^(٥).

(ج) وأما قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠]، فإن (من) في موضع نصب بالعطف على (معايش) أي: جعلنا لكم فيها المعاش والعبيد والإماء^(٦).

وأما الأشعار؛ فمن السهل أن يقال إنها ضرورة أو لها روايات أخرى، أو تؤول بحيث لا تتعارض مع القاعدة النحوية، أو يشكك في صحتها^(٧).

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١١٣/١

(٢) تفسير الكشاف ٣٥٤/١

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٣٥٩/٢

(٤) الإنصاف ٤٧١/٢

(٥) الإنصاف ٤٦٨/٢

(٦) الإنصاف ٤٧٢/٢

(٧) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب ٤٣٣/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٥٩/٢

ومن الذين تردّدوا في هذه المسألة؛ ابن هشام، فقد قال في مغني اللبيب عن هذا العطف إنه وهمٌ وخطأ^(١)، ولكنه خالف ذلك في أوضح المسالك، فقال: إن إعادة الخافض ليس بلازم^(٢).

وأما المذهب الثالث:

فهو مذهب وسط بين المذهبين؛ فقد جوّزوا عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار إذا أكد الضمير، مثل: مررت بك أنت وزيد.

واستنتج المرادي من كلام الفراء أنه يقول بهذا المذهب، قال: «قلت: وهو حاصل كلام الفراء، فإنه أجاز: مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد. قال: وكذا القول في أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم، إذا خفضت»^(٣).

وقد رأينا اضطراباً وتردداً في أقوال الفراء، فمن رأى قوله بقبح العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وقوله: إن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه، وحصر جواز ذلك في الشعر، حكم بأنه مع البصريين في المنع. ومن رأى تجويزه ذلك في بعض الآيات^(٤). قال: إن رأيه موافق لأصحابه الكوفيين^(٥). وأحياناً كما استنتج المرادي يمكن أن يُقال إنه من أنصار المذهب الثالث، مذهب الجرمي.

والذي أرجّحه أن الفراء مع رأي المانعين لذلك. وهل هناك أقوى من قوله: إنه قبيح، وأن العرب لا تفعله، وحصره إياه في الشعر. لأنه محل الضرورات، فيتزه القرآن عنه كما قال المانعون.

وقد ردّ مذهب الجرمي والزيادي، لسببين^(٦):

الأول: أن ذلك لم يُسمع عن العرب.

(١) مغني اللبيب ٧٥٣، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١١٧

(٢) التصريح ٦١٥/٣

(٣) توضيح المقاصد ١٤٥/٢

(٤) ينظر: معاني القراء ٢٩٠/١

(٥) معاني القرآن ٢٥٢/١، ٨٦/٢

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٦٠/٢، وقد ذكر الرضي أن هذا مذهب الجرمي وحده والصحيح أن الزيادي يشاركه يشاركه في هذا.

الثاني: أنه فاسد في القياس، حيث قاسا الضمير المجرور على الضمير المتصل المرفوع، ولا يخفى ما بينهما من تباين؛ وإعادة الجار أقرب وأخف من هذا التأكيد.

واختار ابن عادل مذهب الكوفيين ومن تابعهم، وهو جواز العطف على الضمير المجرور مطلقاً؛ لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين واعتضاده بالقياس. وهو اختيار موفق، إن شاء الله.

الترجيح:

والراجح (الذي ينبغي) هو جواز العطف على الضمير المجرور مطلقاً للأسباب

التالية:

١- أن حمزة لم ينفرد بهذه القراءة بل قرأ بها أئمة عدول آخرون لا يمكن الطعن بهم، ولو انفرد بها حمزة لقبلت منه لأنه ثبت ثقة. والذين رووها لو لم تكن قراءة لوجب الأخذ عنهم لأنهم ممن يحتج بكلامهم.

٢- كثرة ما يؤيدها من السماع من القرآن والحديث وأشعار العرب ونثرهم.

٣- موافقتها للقياس الصحيح، وضعف حجج المانعين.

٤- أنه كان ينبغي أن يقدم القرآن الكريم وقراءاته المتواترة الثابتة على غيره مما يحتج به النحاة، وأن يقدم على المنطق، وقد رأينا في هذه المسألة أن كثيراً من النحويين قد قدموا الحجج المنطقية والقياسات العقلية - التي فيها نظر - على العديد من الآيات القرآنية مع كثرتها وكذلك على الشواهد الشعرية، وهذا عكس ما كان ينبغي لأن هذه العلم (النحو) وغيره، إنما هو لخدمة الكتاب العزيز. والله أعلم.

(إذا) الفجائية بين الظرفية: الزمانية والمكانية، والحرفية

قال ابن عادل عند إعرابه (إذا) في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

وتكون للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذ باقية على زمانيتها، أو صارت ظرف مكان أو حرفاً؟ ثلاثة أقوال: أصحابها الأول استصحاباً للحال^(١).

تكون (إذا) اسماً، وتكون حرفاً ولها استعمالات عديدة، ودار حولها كلام كثير بين النحاة. ومن بين هذه الاستعمالات مجيؤها فجائية، واختلفوا حولها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها ظرف زمان وقال به الزجاج^(٢)، والشلوبين، والزمخشري^(٣)، والرياشي^(٤)، وابن خروف^(٥). وهو ظاهر كلام سيويه^(٦).

المذهب الثاني: أنها ظرف مكان وقال بذلك المبرد^(٧)، والسيرافي^(٨)، والفارسي^(٩)، وابن جني^(١٠)، والصيمري^(١١)، وابن عصفور^(١٢)، وابن الشجري^(١٣)، والعكبري^(١)، وابن

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٤٧/١

(٢) النكت في تفسير كتاب سيويه ١١٣٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب

٢٤٢/١، ومغني اللبيب ١٢٠

(٣) الكشاف ٣٥٧/٣، وهمع الهوامع ١٨٢/٣، الإتيقان في علوم القرآن ٣٦٢

(٤) الجني الداني ٣٦٥، وهمع الهوامع ١٨٢/٣

(٥) الجني الداني ٣٦٥، وهمع الهوامع ١٨٢/٣

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢

(٧) المقتضب ١٧٨/٣

(٨) النكت في تفسير كتاب سيويه ١١٣٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب

٢٤٢/١، ومغني اللبيب ١٢٠

(٩) همع الهوامع ١٨٢/٣

(١٠) سر صناعة الإعراب ٢٥٦/١

(١١) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ١٨٨

(١٢) الإتيقان في علوم القرآن ٣٦٢

(١٣) أمالي ابن الشجري ٣٤٩/١

يعيش^(٢)، وأبو حيان، ونُسب إلى سيويه. ونسبه الرضي للكوفيين^(٣).

المذهب الثالث: أنها حرف قاله الأخفش^(٤)، ونسبه أبو حيان، والمرادي^(٥)، للكوفيين، أما الأنباري^(٦) فنسب إليهم القول بالظرفية. وهو أحد قولي الشلوين وقول ابن مالك^(٧)، والرضي^(٨)، والمالقي^(٩)، والمرادي^(١٠)، وابن بري^(١١).

الأدلة والمناقشة:

ظاهر كلام سيويه أن (إذا) الفجائية، ظرف زمان، لأنه قال: «وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقاً في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم»^(١٢). لأنه خصها بالمستقبل دون استثناء، ومثل لـ (إذا) الفجائية. ولم يحتجوا لهذا إلا أن ابن خروف قال: استصحاباً للأصل^(١٣). أي هي باقية على ما كان لها دون تغيير.

وأما أصحاب المذهب الثاني، فاحتجوا لظرفيتها المكانية بوقوعها خبراً عن جثة في نحو: خرجت فإذا زيد. وردّ على ذلك بأنه على حذف مضاف، أي حضور زيد^(١٤).

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٤٢٠

(٢) شرح المفصل ٤/٩٨

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٧٩، الإتيان في علوم القرآن ٣٦٢

(٤) مغني اللبيب ١٢٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤، والجنى الداني ٣٦٦، همع الهوامع ٣/١٨٢

(٥) الجنى الداني ٣٦٦

(٦) الإنصاف ٢/٧٠٤

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤، ومغني اللبيب ١٢٠، الإتيان في علوم القرآن ٣٦٢

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٧٩

(٩) رصف المباني ١٤٩

(١٠) الجنى الداني ٣٦٤

(١١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٤٢

(١٢) الكتاب ٤/٢٣٢

(١٣) همع الهوامع ٣/١٨٢

(١٤) الجنى الداني ٣٦٦

وصرّح المبرد أنّ (إذا) الفجائية، حرف، قال: «ولـ (إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها: حرف المفاجأة. وذلك قولك: خرجت فإذا زيدٌ، وبيننا أسير فإذا الأسد»^(١). وعلّق الشيخ عضيمة على هذا بأنّ المبرد ما كان يقصد بـ (حرف) قسيم الاسم والفعل، وإنما كان يقصد الكلمة وهذا كان استعمالاً شائعاً عند سيبويه وغيره، بدليل أنّ كلامه بعد ذلك^(٢) يدل على أنه كان يقصد أنّ (إذا) الفجائية ظرف.

وجوّز الزركشي اعتبار (إذا) الفجائية اسماً (ظرف مكان) ، أو حرفاً حسب التقدير، فإن قدرتها حرفاً كان الخبر محذوفاً، والتقدير: (موجود) ، وإن قدرتها ظرفاً كان الخبر، وقد تقدم، ومنع تقديرها ظرف زمان لامتناع وقوع الزمان خبراً عن الجنة^(٣).

ودلل ابن مالك على صحة القول بحرفية (إذا) الفجائية بثمانية أوجه^(٤):

١- أنّها كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

٢- أنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كلكن وحتى الابتدائية.

٣- أنّها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

٤- أنّها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

٥- أنّها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً.

٦- أنّها لو كانت ظرفاً فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو: إن تقم فحينئذ أقوم، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم.

(١) المقتضب ٥٦/٢

(٢) المقتضب ١٧٨/٣

(٣) البرهان في علوم القرآن ١٢١/٤

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢-٢١٥

٧- أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيد مقيماً، وهناك بشر جالساً، والاستعمال في نحو: مررت فإذا زيد قائمٌ بخلاف ذلك.

٨- أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك فاضل، وأمر إن بعد إذا الفجائية بخلاف ذلك كقوله:

و كنت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا إنه عبد القفا واللهازم^(١)

واختار ابن عادل القول الأول أي أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، ورأى أنه أصح الأقوال لأنه ينبغي أن تبقى على زمانيتها استصحاباً للحال، كما قال ابن خروف آنفاً. ونلاحظ في هذا الموضوع أن (إذا) في الآية الكريمة ليست للمفاجأة بل شرطية^(٢)، وكان ينبغي ألا يأتي على ذكر (إذا) الفجائية هنا لأنها ستأتي في آيات قادمة. ولكنه أحياناً يذكر أشياء يقول عنها: بالمناسبة.

(١) غير معروف القائل، ينظر: الكتاب ٣/١٤٤، والمقتضب ٢/٣٥٠، والخصائص ٢/٣٩٩، وشرح المفصل ٤/٩٧، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٥٨، والجنى الداني ٣٦٨، وتخليص الشواهد ٣٤٨، والخزانة ١٠/٢٦٥، واللهازم جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهما عظامان ناتمتان في اللحين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حولهما.

(٢) ذكر المرادي خمسة أوجه للفرق بين (إذا) الفجائية، و(إذا) الشرطية: الجنى الداني ٣٦٤

هل يجوز أن يكون (العالمين)؛ جمعاً لـ(عالم)؟

قال ابن عادل عند إعرابه (العالمين) في قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

و(العالمين) خفض بالإضافة، علامة خفضه الياء؛ لجريانه مجرى جمع المذكر السالم، وهو اسم جمع؛ لأن واحده من غير لفظه، ولا يجوز أن يكون جمعاً لـ (عالم) ، لأن الصحيح في (عالم) أن يطلق على كل موجود سوى الباري تعالى، لاشتقاقه من العلامة، بمعنى أنه دال على صانعه.

و(عالمون) بصيغة الجمع لا يطلق إلا على العقلاء دون غيرهم، فاستحال أن يكون (عالمون) جمع (عالم) ؛ لأن الجمع لا يكون أخص من المفرد^(١).

الأدلة والمناقشة:

لم يرد في العربية على وزن (فَاعِلٌ) إلا ألفاظ قليلة: عالم، وخاتم، وطابع، ودائق^(٢). وقال ابن سيده: إنه لم يجمع شيء على (فاعِل) بالواو والنون إلا هذا^(٣). وزاد غيره (ياسم) جمع على (ياسمين) ، و (ياسمون)^(٤). قال الأعشى:

وقابلنا الجل واليا سمون والمسمعات وقصاها^(٥)

واختلف في دلالة (عالم) ، على أقوال:

١ - اختلفت الروايات عن ابن عباس ب، فقيل إنه قال: إن المقصود بـ (العالمين) ، الخلق كله: السماوات والأرضون، ومن فيهن وما بينهن، مما نعلم، ومما لا نعلم^(٦). وروي عنه أيضاً أن المقصود: الجن والأنس. واستدل على صحة رأي ابن عباس

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٨١/١

(٢) المزهر ١١٥/٢

(٣) المحكم (العين واللام والميم)

(٤) لسان العرب ٦٤٦/١٢ (يسم)

(٥) في الديوان المطبوع ٢٨، «و شاهدنا الورد والياسميين... . ن، والمسمعات بقصاها»

(٦) تفسير ابن كثير ١٣١/١

- أنهم الجن والإنس، بقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، ولم يكن للبهائم نذيراً^(١).
- ٢- وقال قتادة: العالمون جمع عالم، وهو كل موجود سوى الله ولا واحد له من لفظه، مثل: رهط وقوم. وهو قول مجاهد والحسن، ودليلهم قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤]^(٢).
- ٣- واختار جعفر الصادق / أنهم الإنس، لقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]^(٣).
- ٤- وقال أبو عمرو بن العلاء: هم الروحانيون^(٤).
- ٥- وقال الخليل: العالم الخلق كله، والجمع عالمون^(٥).
- ٦- وقال الفراء، وأبو عبيدة: العالم عبارة عن يعقل، وهم أربعة أمم: الإنس والجن والملائكة والشياطين^(٦).
- ٧- وقال الطبري: «والعالمون جمع عالم، والعالم جمع لا واحد له من لفظه كالأنام والرهط والجيش ونحو ذلك من الأسماء التي هي موضوعات على جماع لا واحد له من لفظه. والعالم اسم لأصناف الأمم، وكل صنف منها عالم، وأهل كل قرن عالم من كل صنف منها عالم ذلك القرن وذلك الزمان. فالأنس عالم، وكل أهل زمان منهم عالم ذلك الزمان. والجن عالم، وكذلك سائر أجناس الخلق، كل جنس منها عالم زمانه. ولذلك جمع فقيلاً: عالمون، وواحد جمع لكل عالم كل زمان من ذلك عالم ذلك الزمان. ومن ذلك قول العجاج:

(١) تهذيب اللغة ٣٠١/١

(٢) تفسير القرطبي ١٣٨/١

(٣) روح المعاني ٧٩/١

(٤) تفسير القرطبي ١٣٨/١

(٥) العين ٢٢٢/٣

(٦) تفسير القرطبي ١٣٨/١

فخندف هامة هذا العالم

فجعلهم عالم زمانه. ثم قال: وهذا القول الذي قلناه؛ قول ابن عباس وسعيد بن جبير، وهو معنى قول عامة المفسرين»^(١).

٨- وقال الزجاج: معناه: كل ما خلق الله كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]^(٢).

٩- وقال ابن كثير: قال الزجاج: العالم كل ما خلق الله في الدنيا والآخرة^(٣). قال

القرطبي: وهذا هو الصحيح أنه شامل لكل العالمين؛ كقوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ

الْعَالَمِينَ﴾^(٤) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ^(٥) [الشعراء: ٢٣ - ٢٤]. ورجح النحاس أن العالمين الجن والإنس^(٦).

١٠- وقال الراغب: «(العالم) اسم الفلك وما يحويه من الجواهر والأعراض وهو في الأصل

اسم لما يعلم به كالتابع والخاتم لما يطبع به ويختتم به وجعل بناؤه على هذه الصيغة لكونه كالألة والعالم آلة في الدلالة على صانعه»^(٧).

١١- وقال ابن عطية^(٨)، والقرطبي^(٩)، وابن كثير^(١٠): (العالمون) جمع عالم وهو كل موجود سوى الله.

١٢- وقال الرازي: (العالم) الخلق والجمع (العوالم)، و (العالمون) أصناف الخلق^(١١).

١٣- وقال المحلي: جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم^(١٢).

(١) تفسير الطبري ٨٨/١

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٦/١، وتهذيب اللغة ٣٠١/١

(٣) تفسير ابن كثير ذ/١٣٣

(٤) معاني القرآن ٦٠/١

(٥) المفردات في غريب القرآن ٣٤٤

(٦) المحرر الوجيز ٣/١

(٧) تفسر القرطبي ١٣٨/١

(٨) تفسير ابن كثير ١٣١/١

(٩) مختار الصحاح ٤٥٢

(١٠) تفسير الجلالين ٣١٠/٢

١٤ - واختار محمد بن عبد الوهاب؛ أنه اسم لكل ما سوى الله^(١).

١٥ - ورجح الألويسي أن المقصود بالعالمين الإنس فقط^(٢).

١٦ - واختار ابن سعدي أنه من سوى الله^(٣).

ومما سبق نستطيع أن نخلص إلى أن (عالم) جمع لا مفرد له، كالقوم والرهط والجيش، وأن لدينا رأيين حول دلالة:

الرأي الأول: أنها تعني جميع ما خلق الله، وهؤلاء أنكروا أن يكون (العالمون) جمعاً لـ (عالم) بسبب الواو والنون التي لا تكون إلا بجمع العقلاء، ومّر بنا قول ابن سيده: إنه لا يجمع شيء على (فاعل) بالواو والنون إلا هذا^(٤). والذين أجازوا ذلك منهم قالوا بتغليب العقلاء وله سند لغوي، كتغليب الذكور على الإناث في خطاب المسلمين، و بعض العقلاء على بعض كالعمرين (أبو بكر وعمر) ، وتغليب بعض الجمادات على بعض كالأسودين الماء والتمر^(٥).

الرأي الثاني: أنها تعني العقلاء من الإنس والجن والملائكة والشياطين، وبعضهم خصّها بالثقلين: الإنس والجن المقصودين بالتكليف، وبعضهم خصّها بالإنس فقط، والكل يدلّ لرأيه - كما مرّ - بآية من كتاب الله، وأصحاب هذا الرأي يجيزون جمع (عالم) على (عالمون) ، لأنّ هذا الجمع خاص بالعقلاء في العربية.

وأما اشتقاقه فالذين قالوا: إنه ما سوى الله، قالوا: إنه مشتق من العلامة والذين قالوا: إنه خلق الله؛ العقلاء من الإنس والجن وغيرهم، قالوا: إنه مشتق من العلم وبعضهم يمنع أن يكون مشتقاً من العلامة^(٦). وبعضهم قال: إنه مأخوذ من العلم والعلامة لأنه يدلّ على موجد^(٧). وإذا جاز جمع (عالم) على (عالمون) ، يكون (عالمون) جمع الجمع، وقيل يجمع

(١) تفسير سورة الفاتحة والإخلاص والموعدتين ٤/١

(٢) روح المعاني ٧٩/١

(٣) تفسير ابن سعدي ٣٩/١

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ٢٦٣/١

(٥) المفردات في غريب القرآن ٣٤٤، وتفسير الجلالين ٣١٠/٢

(٦) تاج العروس ٧٨٢٧/١

(٧) المحرر الوجيز ٤٠

يجمع على (عوالم)^(١).

وبعض الذين اعترضوا على مجيء (عالمون) جمعاً لـ (عالم) ، اعترضوا لأنّ (عالمون) تختص بالعقلاء الذكور، و (عالم) عامة لجميع الخلق، ولا يكون الجمع أخصّ من المفرد، وشبهوا هذا باعتراض سيبويه أن يكون (أعراب) جمعاً لـ (عرب) ، لنفس السبب، لأنّ (أعراب) أخصّ فهي تدل على البدوي دون القروي، ولا يجوز أن يكون الجمع أخصّ من المفرد^(٢). ووضّح ذلك السيوطي بقوله: «ومنها عالمون وهي اسم جمع لا جمع لأنّ العالم لما سوى الله، والعالمين خاص بالعقلاء، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلّ دلالة من مفرده، ولذلك أبي سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب، لأنّ العرب يعم الحاضرين والباديين، والأعراب خاصّ بالباديين.». ^(٣) وقال الراغب: «العرب ولد إسماعيل والأعراب جمعه في الأصل، وصار ذلك اسماً لسكان البادية»^(٤). وقال: «وأما جمعه جمع السلامة فلكون الناس من جملتهم، والإنسان إذا شارك غيره في اللفظ غلب حكمه»^(٥). وذكر السيوطي رأياً لم ينسبه لأحد وهو أنّ (العالمين) مبني على فتح النون لا معرب. لأنه لم يقع إلا ملازم الياء^(٦)، وقد يؤيد ذلك أنها وردت في القرآن الكريم ستين مرة، ولم ترد إلا مرة واحدة (العالمون) ، ولكن بكسر اللام، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وينقض هذا قول جرير:

تنصفه البرية وهو سامٍ وتلقى العالمون له عيالا^(٧).

واختار ابن عادل: أنّ (العالمين) ليست جمعاً لـ (عالم) ، وأنه ليس خاصاً بالعقلاء.
ولابن عادل أن يختار ما يقتنع به من الآراء، ولكن لحظنا في أسلوبه شيئاً من الحدة والجزم

(١) مختار الصحاح ٤٥٢، تفسير ابن كثير ١٣١/١

(٢) الكتاب ٣٧٩/٣، وانظر: المخصص ٢٦٠/٣، وتفسير الرازي ١٢٤/٨، والبحر المحيط ٢١٣/٦، وشرح الأشموني

٤٧٥/١، وجمع الهوامع ١١٨/١، ولسان العرب ٥٨٦/١، وتاج العروس ٧٤٠/١، وروح المعاني ٣٣٨/٧

(٣) جمع الهوامع ١٥٧/١، وانظر: تفسير أبي السعود ٢٠٢/٣

(٤) المفردات في غريب القرآن ٣٢٨

(٥) المفردات في غريب القرآن ٣٤٤

(٦) جمع الهوامع ١٥٧/١

(٧) شرح ديوان جرير ٤١٣، القرطبي ٩٧/١

الذي لا ينبغي مثله في الأمور الخلافية التي لا يمكن القطع بصحتها، وبطلان ما يضادها مثل هذه المسألة التي تداخلت فيها الأدلة، وتشعبت فيها آراء علماء ذوي مكانة وقدر في العلم، وهو لم يأت بشيء مقنع يقابل تلك الحدة والشدة، ففي كلامه السابق كلمات مثل: لا يجوز لأن الصحيح، وفاستحال، وهذه الألفاظ؛ لا يمكن أن تقنع كما تقنع الأدلة العلمية الموثقة. والله أعلم.

هل جمع (حَجَر) على (حِجَارَة) نادر؟

قال ابن عادل عند إعرابه (الحَجَر) في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

«و (الحَجَر) مفعول. و (أل) فيه للعهد. وقيل للجنس، وهو معروف، وقياس جمعه في أدنى العدد (أَحْجَار) وفي التكثر: (حِجَارٌ وَحِجَارَةٌ) نادر، وهو كقولنا: (جَمَلٌ وَجَمَالَةٌ) ، و (ذَكَرٌ وَذِكَارَةٌ) قاله ابن فارس والجوهري.

وكيف يكون نادراً، وفي القرآن: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِن مِّنَ الْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٢٧] ، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠] ، ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الفيل: ٤] ، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً﴾ [هود: ٨٢]»^(١).

الأدلة والمناقشة:

يُجمع (حَجَر) ، على (أَحْجَار) ، و (حِجَارَة) ، مثل: جمل وجمالة، وجاء في العين^(٢) أن (أَحْجَار) جمع قياسي، أما (حِجَارَة) فهو جائز في العربية عن طريق الاستحسان لا القياس كما يجوز مثل ذلك في الفقه، كما قال الأعشى:

لا ناقصي حَسَبٍ ولا أيدٍ إذا مُدَّتْ قِصَارُهُ^(٣)

ومثّل له أيضاً بـ: المِهَارَة والبِكَارَة التي مفردهما مُهْرٌ وَبَكْرٌ.

وعند الجوهري: الحَجَرُ جمعه في القلة (أَحْجَارٌ) ، وفي الكثرة (حِجَارٌ) و (حِجَارَةٌ) ، كقولك: جمل و (جَمَالَةٌ) ، و ذَكَرٌ، و (ذِكَارَةٌ) ، وهو نادر^(٤). وعند ابن دريد يجمع في أدنى

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٠٧/٢

(٢) العين ٢٨٧/١ (حجر)

(٣) شرح ديوان الأعشى ٧٩

(٤) الصحاح ٦٢٣/٢ (حجر)

أدنى العدد أحجاراً و حِجَارَة، وهو قليل^(١). وعند ابن فارس: أن قياس الجمع في القلة (أحجار) و (الحِجَارَة) أيضاً له قياس. ومثّل له بـ: جمل وجمالة، وقال عنه: إنه قليل^(٢).

وانتقد الأزهري ما جاء في العين: وجاء في اللسان عن ابن الهيثم أنه قال: العرب تدخل الهاء في كل جمع على فِعَالٍ أو فُعُولٍ، وإنما زادوا هذه الهاء فيها، لأنه إذا سكت عليه اجتمع فيه عند السكت ساكنان: أحدهما الألف التي تنحر آخر حرف في فِعَالٍ، والثاني آخر فِعَالٍ المسكوت عليه، فقالوا: عِظَامٍ وعِظَامَة ونِقَارٍ ونِقَارَة، وقالوا: فِحَالَة و حِبَالَة و ذِكَارَة و ذُكُورَة و فُحُولَة و حُمُولَة، وبين الأزهري التعليل المقبول عنده، بقوله: «وهذا هو العلة التي علّلها النحويون، فأما الاستحسان الذي شبهه بالاستحسان في الفقه فإنه باطل»^(٣). ونسب إلى

الفراء أيضاً أن العرب تجمع الحَجَر على الأَحْجَر، وأنشد:

يرميني الضعيف بالأَحْجَر^(٤).

وانتقد ابن عادل، قول ابن فارس والجوهري أن جمع (الحجارة) نادر، واحتجّ عليهما بكثرة ورود كلمة (حِجَارَة) في القرآن الكريم. وأعتقد أنه لم يوفق في هذا الانتقاد لعدة أسباب:

١- أن ابن فارس كما مرّ لم يقل إنه نادر، بل قال: إنه قليل؛ ولا يخفى ما بين التعبيرين من فرق

٢- أنا لو افترضنا جدلاً أن هذا الجمع قليل أو نادر، فلا يحتج عليه بكثرة ورود كلمة معينة منه في القرآن؛ لأنّ الكلمة النادرة؛ استعملها مئات المرات بل آلاف المرات لا يخرجها عن كونها نادرة، مثال ذلك كلمة: (عَالَم) فهذا الوزن لا يحفظ منه في اللغة إلا ألفاظ قليلة جداً^(٥)؛ ونرى هذه الكلمة - في عصرنا الحاضر - تتردد عشرات المرات، بل مئات المرات في الكتب، والمجلات، والصحف، والإذاعات، ولم يخرجها

(١) جمهرة اللغة ٤٨٥/١ (ج ح ر)

(٢) مقاييس اللغة ١٣٨/٢ (ح ج ر)

(٣) تهذيب اللغة ١٣٠/٤ (ح ج ر)

(٤) لسان العرب ١٦٥/٤ (ح ج ر)

(٥) المزهر ١١٥/٢

هذا من كون وزنها نادر. ولو احتجّ عليهما بسرد كلمات كثيرة على نفس وزن حجارة (إنْ وُجد) لكان موفقاً في ذلك.

٣- أن كلمة (قليل) و (نادر) من الكلمات الغامضة التي لا تكاد تدخل تحت معيار؛ فلم يقل النحاة متى يحكم بالقلة أو الندرة، وكان يمكن أن يصطلحوا على ذلك كما اصطلمحوا على كثير من قواعد النحو والصرف واللغة وغيرها. وقد اجتهد ابن هشام في ترتيبها، وأمثالها بقوله: «اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرّداً؛ فالمتّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر؛ فعلم بهذا مراتب ما يُقال فيه ذلك»^(١). والجيد في كلامه إشارته إلى النسبة لا إلى رقم معيّن، وهذا الذي ينبغي أن يكون، ومع وجود الأجهزة الحديثة، يمكن أن نحصل على الأعداد بدقة كبيرة، ثم نستخرج النسب ثم نحكم بالقلة والكثرة، في وجودها في المعاجم أو في الاستعمال.

٤- أنه ردّ عليهما بذكر أربع آيات، ورد فيها ذكر (الحجارة) خمس مرات؛ فهل خمس مرات يمكن أن يُقال عنها إنها أكثر من النادرة أو القليلة؛ إن ما استشهد به لو كان صحيحاً لكان حجة لهما بالقلة أو الندرة. وتفسير ابن عادل يحتوي على إحصاءات كثيرة^(٢) عن عدد الآيات والكلمات والحروف، فكان من الممكن أن يذكر عدد ورود هذه الكلمة أو ما ماثلها في القرآن كله أو في جزء معين. ومسألة القلة والكثرة نسبية ولا يمكن أن تضبط إلاّ بالاصطلاح على نسب معينة، للكثير، والقليل، والنادر. إلخ.

٥- لو كانوا قالوا: إنه لا يوجد في القرآن الكريم لفظة (حجارة) أو أنه لم يرد إلا مرة واحدة مثلاً، لكان لردّه وجهاً.

(١) المزهر ١/٢٣٤

(٢) يبدو أنه مغرم بذكر هذه الإحصاءات، فهو يذكرها في بداية كل سورة تقريباً، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

١/٢٥٠، ٥/٣، ٦/١٣٨، ٨/٣، ٩/٣ ٢٠/٣، وذكر في ترجمته أنه مدرس لغة وحساب.

وخلاصة القول: إنّ هذا الوزن (الْفِعَالَة) اعتماداً على ما نقله الأزهرى: أنّ من عادة العرب أن تدخل عليه الهاء، وتعليل النحاة ذلك بأنه نوع من التخلص من التقاء الساكنين، يمكن أن نقول إنه قياسي وليس بالقليل ولا النادر كما ذهب إليه ابن فارس والجوهري.

واختار ابن عادل أنّ (الحِجَارَة) وما مثلها من الكلمات ليست نادرة، واستشهد لذلك بعدة آيات من القرآن الكريم. وكلامه صحيح في أنّها غير قليلة ولا نادرة، ولكن الاعتراض كان على طريقة اعتراضه. والله أعلم بالصواب.

هل تجزم (حيث) الشرطية بدون (ما)؟

قال ابن عادل عند إعرابه (حيث ما) في قوله تعالى:

﴿ قَدْ زَيَّ تَقَلَّبَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

«وقوله تعالى: (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ) هنا وجهان: أظهرهما: أنها شرطية، وشرط كونها كذلك زيادة (ما) بعدها خلافاً للفراء — (كنتم) في محلّ جزم بها، و (فولُّوا) جوابها، وتكون هي منصوبة على الظرفية — (كنتم) فتكون هي عاملة فيه الجزم، وهو عامل فيها النصب نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، واعلم أن (حيثُ) من الأسماء الملازمة للإضافة فالجملة التي بعدها كان القياس يقتضي أن تكون في محلّ خفض بها، ولكن منع من ذلك مانع، وهو كونها صارت من عوامل الأفعال. والثاني: أنها ظرف غير مضمن معنى الشرط، والناصب له قوله: (فولُّوا) قاله أبو البقاء، وليس بشيء، لأنه متى زيدت عليها (ما) وجب تضمّنها معنى الشرط»^(١).

(حيثُ) عند الجمهور ظرف مكان^(٢)، وخالف في ذلك الأخفش^(٣) حيث قال: إنها ظرف زمان بمعنى حين، مستدلاً بقول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه^(٤)

وذكر ابن الشجري^(١)، كذلك أنّ العرب قد استعملوها للزمان، وهو قليل، واستدل

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٨/٣

(٢) الكتاب ٢٣٣/٤، والمقتضب ١٧٥/٣

(٣) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ٢٠٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٩٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك

٢٣٣/٢، ومغني اللبيب ١٧٦، والبحر المحيظ ٣٠٥/١، والإتقان في علوم القرآن ٣٩١، العوامل المائة النحوية

للجرجاني ٢٦٣

(٤) ديوان طرفة بن العبد ٨٦

بالبيت السابق، ولكنهم ردّوا عليه بأنه ليس فيه حجة، لإمكان إرادة المكان^(٢).

وهي مبنية على الضم وقد تفتح أو تكسر، وقد يقال حوث، وسبب بنائها لزوم اقترانها إلى جملة يضاف إليها، وإعرابها لغة فقعس، ويندر إضافتها إلى مفرد، وعدم إضافتها لفظاً أندر^(٣).

واختلف النحويون في مجيء (حيث) شرطية، بدون (ما) ، إلى مذهبين:

المذهب الأول: جواز مجيئها شرطاً بدون (ما) ، وهذا قول الفراء^(٤)، والرضي^(٥).

المذهب الثاني: اشترط اقتران (ما) بها، وهو مذهب الجمهور، وقال به: سيبويه^(٦)، والمبرد^(٧)، وابن السراج^(٨)، وأبو علي الفارسي^(٩)، وأكثر المعريين^(١٠).

الأدلة والمناقشة:

أجاز الفراء مجيء (حيث) شرطية بدون (ما) ، ثم مثل لها، قال: «(ألا ترى أنك تقول:

حيثما تكن أكن، ومهما تقل أقل. ومن ذلك: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وصل الجزاء بـ (ما) ، فإذا كان استفهاماً لم يصلوها بـ (ما) ؛ يقولون: كيف تصنع؟ وأين تذهب؟ إذا كان استفهاماً لم يوصل بـ (ما) ، وإذا كان جزاء وُصل

(١) أمالي ابن الشجري ٥٩٩/٢

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٩١/٢، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢

(٣) شرح التسهيل ٢٢٩/٢

(٤) معاني القرآن للفراء ١٨٩/٣-١٩٠، والبحر المحيط ٣٠٥ /١، والدر المصون ٣٩٩/١

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤٢١/١

(٦) الكتاب ٥٩/٣، ومغني اللبيب ١٧٦

(٧) المقتضب ٤٦/٢

(٨) الأصول في النحو ١٥٩/٢

(٩) الإيضاح العضدي ٣٣٢

(١٠) ينظر: علل النحو ٥٩٠، شرح ملحّة الإعراب ١٢٠، المفصل ٢١٢، المقرب ٢٧٤/١، شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور ٨٩٠/٢، ترشيح العلل ٢٥٤، إصلاح الخلل ٢٣٦، شرح التسهيل ٧٢/٢، مغني اللبيب ١٧٨،

الجنى الداوي ٣٣٤، البحر المحيط ٣٠٥/١، الدر المصون ٣٩٩/١.

وترك الوصل»^(١).

وجوّز ذلك الرضي أيضاً، ولكنه رأى عملها بدون (ما) أقل، قال: «(حيث) دالة على المجازاة في المكان، كـ (إذا) في الزمان، نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال (إذا) . . إلى أن قال: أما إذا كُسعت بـ (ما) نحو: (حيثما) ، فهي وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط، نحو: (متى) ، و (أينما)»^(٢).

و(حيثما) عند الجمهور اسم شرط مضمّنة معنى (إن) وألزموها (ما) ، قال سيبويه: «ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذا) حتى يُضم إلى كل واحدٍ منهما (ما)»^(٣). وألزموها (ما) ، تنبيهاً على إبطال مذهبها الأول حين كانت ظرف مكان خالياً من معنى الشرط مضافاً إلى الجملة والإضافة موضحة مخصصة، والجزاء يقتضي الإبهام، فيتنافى معنى الإضافة والجزاء، فلم يجمع بينهما. فإذا أريد الجزم بها، أتى معها بما يقطعها عن الإضافة، ويصير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجروراً بالموضع. ولو كانت جازمةً دون (ما) ، لكانت جارةً وجازمةً في آن^(٤)، ومثّلوا لها بقول الشاعر:

حيثما تستقمّ يقدرُ لك اللـه هُ نجاحًا في غابر الأزمان^(٥)

وقول الشاعر الآخر:

جاز لك الله ما أعطاك من حسنٍ وحيثما يقضٍ أمراً صالحاً تكن^(٦)

و(ما) عادةً إذا دخلت على أداة عاملة كفتها عن العمل، مثل: إنّما وكأنا إله، أمّا (ما) هذه فأعملت (حيث) لما اتصلت بها، وجعلتها جازمة، ولذا سماها الرماني، مسلّطة لأنها تجعلها جازمةً بعد أن لم تكن كذلك عند الجمهور فكأنها سلّطتها، قال: «ومسلّطة نحو:

(١) معاني القرآن ١٨٩/٣ - ١٩٠، والبحر المحيط ٣٠٥/١، والدر المصون ٣٩٩/١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤٢١/١

(٣) الكتاب ٥٦/٣، ٥٧

(٤) الكتاب ٥٨/٣، ٥٩، والمقتصد ١١١٣/٢، وإصلاح الخلل ٢٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤، وشرح

التسهيل ٧٢/٢

(٥) مغني اللبيب ١٧٨، وقال ابن هشام: «وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان».

(٦) معاني القرآن للفراء ١٠٣/٢، والمقتصد ١١١٣/٢، ولكن الجرجاني أورده هكذا: وحيثما يك أمر صالح تكن.

حيثما تكنْ أكنْ، ولولا (ما) لم يجز الجواب بـ (حيث))^(١). وهي عند ابن السيد في مقابل (ما) الكافة، قال: «إنَّ (ما) مع حيث وإذ، ضدَّ الكافة. وهي التي تلحق (حيث) وإذ، فيجب لهما بما العمل». وهي عند سيوييه، غير زائدة، قال: «وليست (ما) فيهما بلغو، ولكنَّ كل واحد منهما مع (ما) بمتزلة حرف واحد»^(٢). وهي كذلك عند الرضي؛ غير زائدة، قال: «وأما (حيث) ، فنقول: (ما) فيها كافة لـ (حيث) عن الإضافة، لا زائدة، كما في (متى ما) ، و (إمّا) . وذلك أنَّ (حيث) كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه، فكفتها (ما) عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط»^(٣). وأما المرادي فعدها مع أقسام (ما) الزائدة، وذكر أنَّ (ما) في (حيثما) عوضٌ من الإضافة، لأنه قصد الجزم بهما قطعاً عن الإضافة، وجيء بـ (ما) عوض منها^(٤). وسماها الصبان مهية، قال: «ومهية كما في (حيثما) فإنَّ (ما) هيأت حيث للشرطية»^(٥).

واختار ابن عادل أنَّ (حيث) لا تكون شرطية إلا إذا زيدت (ما) خلافاً للفراء ووفقاً لأبي حيان وللجمهور، معللاً ذلك بأنَّ (ما) ضرورية لقطعها عن الإضافة وتهيتها للدخول على الأفعال وتضمينها معنى الشرط.

(١) منازل الحروف ٣٨

(٢) الكتاب ٥٧/٣

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٩٥/٤

(٤) الجنى الداني ٣٣٣

(٥) حاشية الصبان ٢٢٣/١

هل المنصوب بعد (دَخَلَ) يكون على الظرفية أو المفعولية؟

قال ابن عادل عند إعرابه (الحراب) في قوله تعالى:

﴿فَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].

«(الحراب) فيه وجهان: أحدهما: وهو مذهب سيبويه أنه منصوب على الظرف، وشذ عن سائر أخواته بعد (دَخَلَ) خاصةً، يعني أن كل ظرف مكان مختص لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة (في) نحو صليت في الحراب، ولا تقول: صليت الحراب، ونمت في السوق، ولا تقول السوق، إلا مع دخل خاصة، نحو دخلت السوق والبيت. . الخ. وإلا ألفاظاً آخر مذكورة في كتب النحو.

والثاني مذهب الأخفش وهو نصب ما بعد (دَخَلَ) على المفعول به لا على الظرف فقولك: دخلت البيت، كقولك: هدمت البيت، في نصب كل منهما على المفعول به، وهو قول مرجوح؛ بدليل أن (دَخَلَ) لو سُلِّطَ على غير الظرفِ المختص وجب وصوله بواسطة (في) تقول: دخلت في الأمر، ولا تقول: دخلت الأمر، فدل ذلك على عدم تعدّيه للمفعول به بنفسه»^(١).

لـ (دَخَلَ) عند العرب خصوصية فهم ينصبون ما بعده مع أنه فعل لازم، فهم يقولون: دخلت السوق، ولا يقولون: في السوق. فقد شذ (دخل) عن أمثاله من الأفعال، فهم يقولون: صليت في الحراب، ونمت في السوق، ويقولون: دخلت السوق والبيت. الخ. والقاعدة فيه وأمثاله من الظروف المختصة كالدار، والمسجد، والحانوت، ألا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) إذا أريد معنى الظرفية^(٢).

واختلف النحويون في (دَخَلَ) إلى ثلاثة مذاهب:

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٨٢/٥

(٢) همع الهوامع ١٥٣/٣

المذهب الأول: أن ما بعده منصوب على الظرفية وهو مذهب سيبويه^(١) والمحققين^(٢).
المذهب الثاني: أن ما بعده منصوب على المفعولية، وهو مذهب المبرد^(٣)، ونسبه الأنباري^(٤)،
 والعكبري^(٥)، والرضي^(٦)، إلى الجرمي^(٧)، ونسبه أبو حيان إلى الأخفش، والجرمي^(٨). بينما
 نسبه السيوطي إلى الأخفش^(٩).
المذهب الثالث: مذهب الفارسي، وهو أنه مما حذف منه (في) اتساعاً، فانتصب على
 المفعول به، قال: «واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتنصب نصب المفعول
 به»^(١٠). وهو اختيار ابن مالك^(١١).

الأدلة والمناقشة:

(دَخَلَ) عند سيبويه؛ فعل لازم، وإنما حذف (في) تخفيفاً لكثرة الاستعمال. فهو عنده
 منصوب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص^(١٢). ولم يجوز ابن جني: سرت البصرة
 أو جلست الكوفة لأنهما مخصصتان وليس في الفعل دليل عليهما^(١٣). وعدّه الأنباري
 مذهب الأكثرين، وحكى الرضي الاتفاق على أن (الشام) في، (ذهبت الشام) ، منصوبة

(١) الكتاب ٣٥/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٣/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٥/٢

(٢) همع الهوامع ١٥٣/٣

(٣) المقتضب ٣٣٧/٤

(٤) أسرار العربية ١٨١

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٣/١

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ١٥/٢

(٧) ينظر: الكتاب ١٦٠/١ الحاشية (٢)

(٨) البحر المحيط ٣٨٢/١

(٩) همع الهوامع ١٥٣/٣

(١٠) الإيضاح العضدي ٢٠٩، همع الهوامع ١٥٣/٣

(١١) شرح ابن عقيل ١٦٧/٢

(١٢) همع الهوامع ١٥٣/٣

(١٣) اللمع في العربية ١١٣

على الظرفية^(١). وفي هذا نظر لوجود الخلافات بين البصريين والكوفيين.

وقد ردّوا على من قال بنصبه على المفعولية بعدة بأمور^(٢):

١- أن (دَخَلَ) لو كان متعدّياً لكان كذلك في كل استعمالاته، وفي كل موضع ولكنهم قالوا: دخلت في الأمر، ولو قلت: دخلت الأمر لم يستقم ذلك، مع أن معناه: لا بست الأمر ووليته.

٢- وأنت تقول: دخلت في شهر كذا، و (في) هنا غير زائدة، لأنهم لم يستعملوه بغير (في) ، ولأن الأصل ألاّ يزداد حرف الجر.

٣- وأن مصدر دخلت (الدخول) ، وكل مصدر كان على (فُعُول) ففعله لازم كالجلوس والقعود.

٤- وأن نظيره: (غرت، وغصت، وغبت) وكلها لازم، ونقيضه (خرجت) وهو لازم أيضاً، وذلك يؤنس بكون (دخلت) لازماً^(٣).

وأما المذهب الثاني فهو أن (دَخَلَ) فعل متعدٍ مثل: بنيت، وهدمت وعمرت، ونحو ذلك، أي أنه يتعدى بنفسه، فهو مفعول به على الأصل لا على الاتساع. وشبهه المبرد بـ (نصح) ، فأنت تقول: نصحتة ونصحت له، فتعديه إن شئت بحرف، وإن شئت أوصلت الفعل، وحقته أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته، وأوصلته إلى الدار، وذكر أن هذه الأفعال مثل: دخل، ونصح، ونبا؛ تجري في المخصوص والمبهم.

وأما المذهب الثالث: فهو أنه مما حُذِف منه (في) اتساعاً؛ فانتصب على المفعول به. وزاد الفراء على (دَخَلَ) ذهب، وانطلقت، حكى عن العرب أنهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت الشام^(٤). وعلق أبو حيان على هذا بأنه شيء لم يحفظه سيبويه ولا ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله.

وردّ ابن ولاد على المبرد أن معنى كلام سيبويه: أن ذهب الشام مثل دخلت البيت أي

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١٥/٢

(٢) ينظر: أسرار العربية ١٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٣/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٥/٢

(٣) ينظر: شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ٦٧

(٤) همع الهوامع ١٥٣/٣

أنَّ حرف الجر حذف مع ذهب كما حذف مع دخل لا فرق بينهما إلا أنَّ العرب تحذف عند كثرة الاستخدام فيتوهم البعض أن ذلك الذي استعمل معه الحذف أكثر، أصله التعدي، وليس الأمر كذلك^(١). وتوسط الواسطي الضرير، ففسر وجهتي النظر في: ذهبت الشام، فذكر أنه من أراد به الجهة فنصبه عنده على الظرف، ومن أراد به بلاد الشام جعله على حذف حرف الجر^(٢).

واختار ابن عادل مذهب سيبويه، كما هو واضح في نصه - أول الموضوع - وهو أن ما بعد (دَخَلَ) منصوب على الظرفية، وشدَّ عن سائر أخواته بعد (دخل) خاصة، لأنَّ كل ظرف مكان مختص لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة (في) ، وردَّ مذهب الأخفش وقال إنه مرجوح، وعلل لذلك بدليل أن (دخل) لو سلط على غير الظرف المختص لوجب وصوله بواسطة (في) ، فدلَّ على أنه لا يتعدى للمفعول بنفسه.

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد ٤٦، وينظر: المقتضب ٣٣٧/٤، تعليق الشيخ عزيمة في الهامش

(٢) شرح اللمع في النحو ٦٧

إعراب المخصوص بالمدح والذم

قال ابن عادل عند إعرابه (بئس المهاد) في قوله تعالى:

﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتَابُونَ وَهُمْ حَشْرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۖ وَيَبْسُ إِلَيْهِمْ أَلْسُنُهُمْ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٢].

«قوله: (بئس المهاد) المخصوص بالذم محذوف، أي بئس المهاد جهنم، والحذف للمخصوص يدل على صحة مذهب سيبويه من أنه مبتدأ. والجملة قبله خبره، ولو كان - كما قال غيره - مبتدأ محذوف الخبر، أو بالعكس، لما حذف ثانيًا؛ للإجحاف بحذف سائر الجملة»^(١).

اختلفت آراء النحويين في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم - إذا كان الفعل متقدما - في مثل: نعم الرجل زيد، على أربعة مذاهب^(٢):

المذهب الأول: أن المخصوص بالمدح أو الذم، مرفوع بالابتداء، والجملة الفعلية - قبله - خبر عنه، وقال بهذا سيبويه^(٣)، والأخفش^(٤)، وابن خروف^(٥)، وابن الباذش^(٦)، وابن مالك^(٧)، والرضي^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والأندلسي^(١٠)، والأشموني^(١)، والسيوطي^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٧/٥

(٢) بعض النحاة كالزجاجي (الجمال ١٠٨)، والزمخشري (المفصل ٣٦٣)، وابن الحاجب (الإيضاح ١٠١/٢) جعلوها مذهبين فقط. وعدها ابن عصفور ثلاثة (شرح الجمال ٦١٨/١).

(٣) الكتاب ١٧٦/١، وكلام سيبويه فيه غموض كما قال ابن خروف فهو يحتمل هذا المذهب والمذهب الثاني، ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٩٤/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣٢٠-٣٢١، وارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤

(٥) شرح جمل الزجاجي ٥٩٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٥٥/٤

(٦) شرح الأشموني ٢٨٩/٢، التصريح ٩٧/٢

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣، وجمع الهوامع ٤١/٥

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٥/٤

(٩) ارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤

(١٠) شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٥/٤

المذهب الثاني: أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: نعم الرجل هو زيد. وهذا المبتدأ محذوف وجوباً^(٣). ونسب هذا - أيضاً - لسيبويه^(٤)، وقال به أيضاً جماعة منهم الجرمي^(٥)، والمبرد^(٦)، والزجاج^(٧)، وابن السراج^(٨)، والسيرافي^(٩)، والفارسي^(١٠)، وابن جني^(١١)، والصيمري^(١٢)، وابن الحاجب^(١٣)، وابن عصفور^(١٤).

المذهب الثالث: أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف وجوباً، تقديره: نعم الرجل زيد الممدوح أو زيد هو، وممن أجازوه ابن عصفور^(١٥).

المذهب الرابع: أن المخصوص بدلٌ من الفاعل، وهو بمنزلة جاعني الرجل عبد الله، وقال به ابن كيسان^(١٦).

(١) شرح الأشموني ٤٢/٢

(٢) همع الهوامع ٤١/٥

(٣) الأصول في النحو ١١٢/١

(٤) الكتاب ١٧٦/١، وكما ذكر ابن خروف فكلام سيبويه غامض ولذا اختلفوا في تفسيره. فهو يحتمل هذا أيضاً.

ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٩٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣، شرح الأشموني ٤٢/٢

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤

(٦) المقتضب ١٣٩/٢

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/١

(٨) الأصول في النحو ١١٢/١

(٩) شرح الأشموني ٤٢/٢

(١٠) ارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤، والمذكور في الإيضاح ١٢٦، والمقتصد ٣٦٦/١ تجويزه للمذهبيين الأولين دون

ترجيح.

(١١) اللمع في العربية ٢٠١/٢٠٠

(١٢) ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٥٤/٤ أن الصيمري ممن قال بهذا الرأي وما هو موجود في كتابه تبصرة

المبتدي وتذكرة المنتهي ١٦١ تجويزه للمذهبيين، الأول والثاني.

(١٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢

(١٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٧/٣

(١٥) شرح جمل الزجاجي ٦١٨/١

(١٦) شرح الأشموني ٤٢/٢

الأدلة والمناقشة:

أصل الجملة عند أصحاب المذهب الأول: زيدٌ نعمَ الرجل^(١). ويوجب ابن خروف هذا المذهب ولا يجوز - مع التأخير - أن يكون المخصوص خبراً مبتدأً محذوفاً لأنه مبتدأٌ تقدم أو تأخر والدليل على ذلك أن نواسخ الابتداء تدخل فتنصبه وترفعه، كقولهم: نعم الرجل كنت، ونعم الرجل وجدت، ونعم الرجل ظننتك، ولا يجوز حذف هذا المخصوص إلا إن تقدم له ذكر^(٢). ويرى ابن مالك أن هذا المذهب هو المتعين؛ لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف الوجه الثاني وهو كون المخصوص خبراً؛ فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان إذا قيل: نعم الرجل كان زيد؛ لأنَّ خبر المبتدأ بعد دخول كان يلزمه النصب، ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع، فعلم أنه قبل دخول كان لم يكن خبراً وإنما كان مبتدأً. ولا يرى ابن مالك بأساً في خلو الجملة المتقدمة من رابط يعود على المبتدأ؛ لأن الفاعل هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتج إلى رابط، كما لم يحتج إليه إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى في مثل: كلامي اللهُ ربُّنا^(٣).

أما المذهب الثاني فإن ابن الحاجب ينتصر له ويرجِّحه على غيره ويحتج له، لأنه يعتقد أن العرب أرادت بهذه التركيب التفسير بعد الإبهام مبالغة في المدح والذم فهذا الترتيب مقصود عندهم وينتقد بشدة قول النحاة إنَّ مثل (الرجل) مقصود به الجنس وعدّه خطأ، ورأى أن هذا المذهب أولى من الأول من وجهين؛ لفظاً ومعنى. قال: «أما اللفظ فلأنَّ المبتدأ إذا كان خبره فعلاً فالوجه ألا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد، والآخر أنه إذا وقع خبر المبتدأ جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير، وما توهموه من أن الرجل للجنس فقد تقدم فساده، ولو جوّز لكان وقوع الجنس موقع الضمير شاذاً قليلاً أيضاً، ومن حيث المعنى هو أن الإبهام يناسب التفسير، وإذا جعل زيد خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققاً وهو المفهوم منه وإذا جعل مبتدأً لم يكن ذلك محققاً، فظهر أن الوجه هو الثاني

(١) الإيضاح العضدي ١٢٦، والمقتصد ١/٣٦٦، والمفصل ٣٦٣

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٩٤/٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٦/٣

وأما ما يلزم من أن فيه حذفاً للمبتدأ فذلك كثير شائع لا شذوذ فيه ولا بعد، فلم يقابله أمر مما تقدم»^(١).

وأما المذهب الثالث القائم على أن المخصوص مبتدأ خبره محذوف وجوباً، تقديره: نعم الرجل زيد الممدوح أو زيد هو. وقد ردّه ابن مالك وقال بأنّ هذا الحذف لازم، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده^(٢).

وأجاز ابن عصفور المذاهب الثلاثة السابقة دون ترجيح أحدها^(٣).

أما المذهب الرابع وهو أن المخصوص بدل من الفاعل، فقد ردّه كل من: المبرد^(٤)، وابن السراج^(٥)؛ بحجة أننا إذا حذفنا الرجل في جاءني الرجل عبد الله، وقلنا جاءني عبد الله جاز ذلك أما إذا حذفنا الرجل في نعم الرجل زيد، وقلنا نعم زيد لم يجوز لأنه لم يُقصد بـ (رجل)؛ واحد بعينه. ورُدّ - أيضاً - بأنّ هذا البدل لازم ولا يكون البدل لازماً، وبأنه كذلك لا يصلح لمباشرة نعم.

ونسب أبو حيان إلى أبي سعد صاحب المستوفي أنه قال: «ولا يلزم أن يقال نعم زيد، لأنه قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلاً مالا يجوز فيه إذا ولي العامل، فإنهم قد حملوا: إنك أنت قائم على البدل، وإن كان لا يجوز إن أنت، وإن كان الرجل كلياً، وزيد خاص، فيكون من بدل الاشتمال»^(٦).

واختار ابن عادل المذهب الأول، وجزم بأنه مذهب سيبويه، والصحيح أنه كما أشار ابن خروف أن نص سيبويه فيه غموض، فهو يحتمل المذهب الأول، ويحتمل كذلك المذهب الثاني^(٧). ولذا كلُّ فسّره على مراده، واحتج به، وعلى كل حال فابن عادل قد اختار المذهب الأول، وهو أن المخصوص بالمدح أو الذم المتأخر مبتدأ خبره الجملة المتقدمة عليه،

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢

(٢) شرح التسهيل ١٦/٣-١٧، شرح الأشموني ٤٢/٢

(٣) المقرب ٦٩/١

(٤) المقتضب ١٤٠/٢

(٥) الأصول في النحو ١١٣/١

(٦) ارتشاف الضرب ٢٠٥٥/٤

(٧) شرح جمل الزجاجي ٥٩٤/٢، وانظر تفسير أبي علي الفارسي لنص سيبويه في التعليقة ٣٢٠/١

ودلّ على صحة هذا المذهب بجواز حذفه كما ورد ذلك في بعض الآيات القرآنية؛ فلو كان الأمر - كما قال غير سيبويه - مبتدأً محذوف الخبر أو بالعكس، لما حذف ثانياً لثلاً يحصل إجحافٌ بحذف الجملة كلها.

هل يُجزم بـ(كيف)؟

قال ابن عادل عند إعرابه (كيف) في قوله تعالى:

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨].

«وكونها شرطاً قليلاً، ولا يجزم بها خلافاً للكوفيين»^(١). وقال في موضع آخر: «ولم يجزم بـ (كيف) إلا بعضهم قياساً لا سماعاً»^(٢). وقال: «قوله: (كَيْفَ يَشَاءُ) فيه أوجه: أظهرها: أن (كَيْفَ) للجزاء، وقد جُوزِي بها في لسانهم في قولهم: كيف تَصْنَعُ أصنع، وكيف تكون أكون، إلا أنه لا يُجزمُ بهما، وجاها محذوف؛ لدلالة ما قبلها عليه»^(٣).

(كيف) أداة استفهام يسأل بها عن الأحوال^(٤). وهي اسم عند أكثر النحاة^(٥). وظرف وظرف عند سيبويه^(٦)، وابن جني^(٧)، وحرف عند الزجاجي^(٨)، والأزهري^(٩)، وذكر العكبري أنها اسم بلا خلاف^(١٠). والصحيح ما أثبتنا إلا أن يكون غير معتد بهذا الخلاف، وعلل ابن مالك قول بعضهم إنها ظرف بأن معناها على أي حال، لأنها في تأويل جار

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٨١/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧٩/٤

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٦/٥

(٤) توجيه اللمع ٥٨١، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٤

(٥) لأدلة اسمية (كيف)، ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٣/٢، والتبيين ١٢٩، شرح التسهيل لابن مالك

١٠٤/٤

(٦) مغني اللبيب ٢٧٢

(٧) اللمع في العربية ٢٩٥

(٨) الجمل في النحو ٢٠٧، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٥٩، وحاول ابن السيد أن يعتذر للزجاجي ويعلل له في ص

ص ٢٣٤

(٩) تهذيب اللغة ٣٩٢/١٠

(١٠) التبيين ١٢٩

ومجرور، كما أن الظرف في تأويل جار ومجرور، ولكنه يعدّ هذا التصور إبعاداً لها عن حقيقتها أي الاسمية^(١). وهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة، وإذا كانت شرطية لتضمنها معنى حروف الشرط^(٢)، وبنيت على أخف الحركات، وكان سبيلها أن تكون ساكنة، لأنّ فيها معنى الاستفهام الذي معناه التعجب (كما في الآية أعلاه) ، وذكر ابن مالك أن ذلك تخلصاً من التقاء الساكنين^(٣). وشذ دخول حرف الجر عليها في قولهم: (على كيف تبيع الأحمرين) ، وقولهم: (أنظر إلى كيف يصنع؟) ، ومع إقرار العكبري على شذوذ هذا إلا أنه عدّه دليلاً على اسمية (كيف) ، وتأتي شرطية بقلة^(٤).

وللنحاة في الجزم بـ (كيف) ؛ ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب البصريين^(٥) – ماعداً قطرباً^(٦)، وابن كيسان^(٧)، والزجاجي^(٨)؛ أنه أنه يُجازى بـ (كيف) في المعنى لا العمل.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين^(٩) – وتابعهم قطرب^(١٠)، وابن كيسان^(١١)، والزجاجي^(١٢)، والزجاجي^(١٢)، أنه يجوز الجزم بها مطلقاً.

المذهب الثالث: مذهب الجرمي^(١٣) والزجاجي^(١٤)، وابن آجروم^(١)، والهرمي^(٢)، وطائفة من

(١) حروف المعاني والصفات ٦٤، وشرح التسهيل ١٠٥/٤

(٢) ينظر: المقتضب ١٧٢/٣، والأصول في النحو ١٣٥/٢، وأسرار العربية ٣٣٦

(٣) شرح التسهيل ١٠٥/٤

(٤) التبيين ١٣١

(٥) إصلاح الخلل ٢٣٦

(٦) البحر المحيط ٢٦٣/١، ومغني اللبيب ٢٧٠

(٧) التخمير ٢٨٩/٢

(٨) الجمل ٢١١

(٩) الأصول في النحو ١٩٧/٢، والإنصاف ٦٤٣/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦٨/٤، همع الهوامع ٣٢١/٤

(١٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٩/٢، والمغني ٢٠٩، والدر المصون ٢٣٧/١

(١١) التخمير ٢٨٩/٢

(١٢) الجمل ٢١١

(١٣) المسائل البصريات ٣٤٦/١

(١٤) الجمل ٢١١

من النحويين، جواز أن تكون (كيف) جازمة إذا اتصلت بـ (ما) .

الأدلة والمناقشة:

لا يجوز الجزم بـ (كيف) عند البصريين، أي أنها اسم شرط غير جازم، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قولهم: (كيف تصنع أصنع) ، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها: (على أي حال تكن أكن)»^(٣). ومعنى ذلك أنها أشبهت أدوات الشرط في المعنى، ولكنها لم تعمل عملها، وأيده أبو حيان، وقال: إنه رأي الجمهور؛ يعني جمهور البصريين^(٤).

واحتجوا لذلك بأمور^(٥):

- ١- أن (كيف) خالفت سائر أدوات الشرط، لأنّ جواها لا يكون إلا نكرة؛ والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تجاب بالمعرفة تارة وبالنكرة تارة أخرى، فلما قصرت عن أخواتها ضعفت عن عمل الجزاء، فلم تجزم.
- ٢- أنه لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير كما في (مَنْ) ، و (ما) ، و (أي) ، و (مهما) ، فلما قصرت عن ذلك لم يجزم بها.
- ٣- أن الأصل في الشرط أن يكون بالحروف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا اضطرار في استعمال (كيف) ؛ لأنّ (أي) أغنت عنها.
- ٤- أن الجزم - وهو المهم - لم يُسمع عن العرب في السعة، قال ابن السراج: «ولو جازت العرب بما لا تبعناهم»^(٦). وقال الرضي: «لم يُسمع الجزم بما في السعة»^(٧).

(١) مجموع مهمات المتون ٢٩٢

(٢) المحرر في النحو ٤٧٣/١

(٣) الكتاب ٦٠/٣

(٤) ارتشاف الضرب ١٨٦٨/٤

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦١/٣، والإنصاف ٦٤٤/٢، التبيين ١٣١، واللباب في علل البناء والإعراب

٦٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤

(٦) الأصول في النحو ١٩٧/٢

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٢٩٢/٣

٥ - أن من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار، فلا يصح أن يعلق عليها حال، كما لو قال شخص لآخر: كيف تذهبُ أذهبُ، فذهب مكرهاً أو مغموماً لم يصح تكلف ذلك في جواب الشرط، مثل فعل لا تصح المجازاة به كما لو قال: إن متَّ متُّ.

أما المذهب الثاني (قول الكوفيين) :

أجاز الكوفيون وبعض البصريين، الجزم بـ (كيف) قياساً لا سماعاً، قال ابن عصفور مستنكراً ذلك على قطرب - ربما لأنه شدَّ عن البصريين وهو بصري - : «وكيف، وفيها خلاف، فزعم قطرب أنه يجوز الجزاء بها بالقياس لا بالسماع من العرب، وذلك أنه قال: في (كيف) معنى الشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: كيف يكنْ أكنْ، فمعناه على أي حال يكون أكون عليه. وهذا باطل، لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله وهذا يستحيل إلا أن يقترب بالكلام قرينة تخلص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل: كيفما يكنْ من قام أكنْ»^(١).

واحتجوا بما يأتي:

١ - أن (كيف) أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام والمعنى، ولذا قال الخليل إنَّ مخرجها على الجزاء، لأنَّ معناها: على أي حال تكنْ أكنْ^(٢). وهو وإن لم يعدّها من حروف الجزاء إلا أنه يكفي أنه ذكر أن مخرجها على الجزاء، أي المشابهة معها. فـ (كيف) سؤال عن الحال كما أن (أين) سؤال عن المكان، و (متى) سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، وأما المعنى، فمعناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أن معنى: كيف تكنْ أكنْ، في أي حال تكنْ أكنْ، وكما أن معنى: أينما تكنْ أكنْ: في أي مكان تكنْ أكنْ، ومعنى: متى تكنْ أكنْ: في أي وقتٍ تكنْ أكنْ. فلما شابهت (كيف) ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة؛ وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة^(٣).

(١) شرح جهل الزجاجي ١٩٩/٢ - ٢٠٠

(٢) الكتاب ٦٠/٣

(٣) الإنصاف ٦٤٣

٢ - أنكم أجزتم أن يُقال: كيف تصنعُ أصنعُ (بالرفع) ، فجوزوه في الجزم^(١). ولا يجوز أن يقال: إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها؛ لأنك إذا قلت: كيف تكن أكن؛ فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذر، وهذا يلزمكم عندما أجزتم، كيف تكون أكون. وهذا يدل على فساد اعتراضكم^(٢).

وردّ البصريون على اعتراض الكوفيين بما يأتي:

- ١ - أن قولهم إنَّ (كيف) أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام، وأنَّ معناها كمعنى كلمات المجازاة غير مسلم به، لأنَّ بينها وبين هذه الكلمات فروقاً كثيرة ذكرناها آنفاً، ولذا فإنه لا تتحقق المجازاة بها، لأنك إذا قلت: كيف تكن أكن، كان معناها: على أي حال تكون أكون، فقد ضمنت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازي عليها؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان في جميع أحوالهما. وأما (متى) و (ما) و (أينما) فإنه تتحقق المجازاة بها، فإنك إذا قلت: أينما تكن أكن، فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن أن يكون أيضاً في ذلك المكان، ولا يتعذر، وكذلك إذا قلت: متى تذهب أذهب، ضمنت له في أي زمان ذهب أن تذهب معه، وهذا أيضاً غير متعذر، بخلاف كيف؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازي على جميع الأحوال وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها، فبان الفرق^(٣).
- ٢ - أن استعمال مثل: كيف تصنعُ أصنعُ (بالرفع) ، بعيد، ولو ورد عن ثقة فوجهه أنه قصد حالاً معلومة بقرينة تميزها عنده، وهذا يصح مع الرفع لا مع الجزم. لأنَّ أسماء الجزم حكمها العموم إذا جزمت^(٤).
- ٣ - مساواتهم بين: كيف تكن أكن، وكيف تكون أكون، غير صحيحة، لأنَّ الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر أنه هذا الكلام قد خرج على حال

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٣/٢

(٢) الإنصاف ٦٤٤/٢

(٣) الإنصاف ٦٤٥/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٩/٢

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٣/٢

عَلِمَهَا المجازي؛ فانصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صح الكلام، ولم يكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بـ (إن) ، وأنت إذا قلت: إن قمتُ قمتَ، فوقت القيام غير معلوم، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر (كيف) في الجزاء واقعةً على حال معلومة لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء؛ فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة^(١).

أما المذهب الثالث:

قال به بعض العلماء - كما ذكرنا مطلع المسألة - ولم أطلع على احتجاج له، إلا أن بعض العلماء ربط بين (كيف) وصحة الجزاء بها باتصالها بـ (ما) ، قال الزجاجي: «ويضم إليها (ما) فيُجازى بها كقولك: كيفما تصنعُ أصنعُ»^(٢). وقال الجوهري موافقاً: «وإذا ضمنت إليه (ما) صحَّ أن يجازى به تقول كيفما تفعلُ أفعلُ»^(٣). وعلق ابن بري على قول الجوهري، قائلاً: «في هذا المكان لا يجازى بـ (كيف) ولا بـ (كيفما) عند البصريين ومن الكوفيين من يُجازى بـ (كيفما)»^(٤). وقال ابن هشام: «وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ (ما)»^(٥).

واختار ابن عادل رأي البصريين لأن مجيئها شرطية عنده قليل، ولا يميز الجزم بها، لأن الذين أجازوا ذلك قياساً لا سماعاً، لكنه يجوز أن يجازى بها دون جزم.

(١) الإنصاف ٢/٦٤٥

(٢) حروف المعاني والصفات ٦٤

(٣) الصحاح مادة (ك ي ف)

(٤) لسان العرب ٩/٣١٣ (ك ي ف)

(٥) معني اللبيب ٢٧١

هل يجيء الحال من المنادى؟

قال ابن عادل عند إعرابه (توتّي) في قوله تعالى:

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُوتِي الْمَلِكَ مِنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

«قوله: (توتّي) هذه الجملة، وما عُطِفَ عليها يجوز أن تكون مستأنفةً، مبيّنة لقوله: (مَلِكُ الْمَلِكِ) ويجوز أن تكون حالاً من المنادى.

وفي انتصاب الحال من المنادى خلاف، الصحيح جواز؛ لأنه مفعول به، والحال - كما يكون لبيان هيئة الفاعل - يكون لبيان هيئة المفعول، ولذلك أعربَ الحُذَّاقُ قولَ النابغة:

يَا دَارَ مِيَّةٍ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ
(بالعلياء) حالاً من (دار مية)، وكذلك (أقوت)»^(١).

تباينت آراء النحاة في جواز مجيء الحال من المنادى إلى ثلاثة مذاهب^(٢):

المذهب الأول: الجواز مطلقاً ومن القائلين به المبرد^(٣)، وابن طاهر^(٤)، والواسطي الضرير^(٥)، الضرير^(٥)، وابن طلحة^(٦)، وهو ظاهر كلام ابن مالك^(٧).
المذهب الثاني: المنع مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وابن الأنباري^(٨)،

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٢٦/٥

(٢) ارتشاف الضرب ٢١٨١/٤، ابن طلحة النحوي ١١١

(٣) الإنصاف ٣٢٩/١، والمساعد ٤٨٨/٢

(٤) ارتشاف الضرب ٢١٨١/٤، وابن طلحة النحوي ١١١

(٥) شرح اللمع في النحو ١٤٠

(٦) ابن طلحة النحوي ١١١

(٧) شرح التسهيل ٣٩٠/٣

(٨) الإنصاف ٣٢٩/١

والرضي^(١).

المذهب الثالث: التفصيل في أمر الحال؛ لأنها تكون مبيّنة أو مؤكدة، فإن كانت مبيّنة امتنع عند الأخفش، والمازني، وأبي علي الفارسي، وإن كانت مؤكدة جاز ذلك عندهم^(٢).

الأدلة والمناقشة:

أشار أبو حيان أن لا رأي لسيبويه في هذه المسألة، قال: «لا نصّ عن سيبويه في إجازة أو منع»^(٣).

واحتج أصحاب المذهب الأول بأمور:

١ - قال المبرد: أناديه قائماً، ولا أناديه قاعداً وأنشد^(٤):

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام^(٥)

٢ - وقول الشاعر:

يا أيُّها الربعُ مبكياً بساحته كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا^(٦)

فـ (ضراراً) حال من البؤس المنادى، وكذلك (مبكياً) حال من (الربع) المنادى.

وأما أصحاب المذهب الثاني:

فيلحظ أن المنع عند الكوفيين بسبب العامل حيث استدلوا على أن المفرد ليس منصوباً،

بأمور:

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣١٤/١

(٢) الأصول في النحو ٣٧٠/١، والإنصاف ٣٢٩/١، والمساعد ٤٨٨/٢، ابن طلحة النحوي ١١١

(٣) ارتشاف الضرب ٢١٨١/٤

(٤) المساعد ٤٨٨/٢

(٥) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ١٧٩، ومن شواهد سيبويه ٢٧٨/٢، والإنصاف ٣٣٠/١، وغيرها.

(٦) مجهول القائل: ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٠/٣، المساعد ٤٨٨/٢، ارتشاف الضرب ٢١٨٢/٤

١ - امتناع الحال أن تقع معه^(١)، فلا يجوز عند الكوفيين يا زيدُ ركبًا، لأنَّ زيدًا ليس منصوبًا عندهم بفعل، وأما عند بعض البصريين كالمأزني^(٢)، فالمنع بسبب تناقض الكلام لأنك إذا قلت يا زيدُ ركبًا، على معنى الحال لكان التقدير: أنَّ النداء في حال الركوب، وإن لم يكن ركبًا فلا نداء، وهذا مستحيل؛ لأنَّ النداء قد وقع بقوله: يا زيد، فإن لم يكن ركبًا لم يخرج ذلك عن أن يكون قد نادى زيدًا بقوله: (يا زيدُ) وليس ذلك في سائر الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: (اضرب زيدًا ركبًا) فلم تجده ركبًا لم يجز أن تضربه^(٣).

٢ - أن قوله: يا بؤسَ للجهل، ذكر سيبويه أنه ضرورة، وأن اللام مقحمة وأنَّ الأصل، يا بؤسَ الجهل^(٤). وعليه فـ (ضرارًا) ليست حالاً من المنادى، وعدَّ الأعلام الشتمري، (ضرارًا) حالاً من الجهل، وزيادة اللام قياسًا، وتوكيدًا للإضافة، وزيادة اللام شاذة، ولا تزداد إلا في (لا) في مثل: لا أبا لك، وفي النداء^(٥). ورجَّح الرضي أنَّ عامل (ضرارًا) بؤس، الذي بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال (الجهل)، واللام زائدة^(٦). وعدَّ إقحام اللام بين المضافين في المنادى شاذًا حتى في الشعر^(٧). ورجَّح البغدادي أن يكون حالاً من المضاف لسبب بلاغي، لأنَّ فيه مناسبة جيدة فإنَّ الجهل ضارٌّ وبؤسه ضرارٌ^(٨).

(١) نسب أبو حيان هذا للفراء في تذكرة النحاة ٦٦٤، وينظر: الإنصاف ٣٢٣/١

(٢) المساعد ٤٨٨/٢، قال ابن عقيل: ((واستقبح قوم، منهم المأزني، الحال من المنادى، وأجازوه قوم منهم المبرد)).

(٣) الإنصاف ٣٢٩/١، المسألة رقم (٤٥)

(٤) الكتاب ٢٧٨/٢، قال سيبويه: ((حملوه على أنَّ اللام لو لم تجيء لقلت: يا بؤسَ الجهل)).

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٩٨/١، وتحصيل عين الذهب ٣٣٩

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣١٤/١

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٢١١/٢

(٨) حزانة الأدب ١٣٠/٢

وأما أصحاب المذهب الثالث (أهل التفصيل) :

فأجازوا عندما تكون الحال مؤكدة ومنعوا عندما تكون الحال مبينة (مؤسسة)^(١)،
والمازني من الذين يفصلون ويدل على ذلك ما رواه ابن السراج عن المبرد عن المازني، بقوله:
«وقال (المبرد) : قلت لأبي عثمان: ما أنكرت من الحال للمدعو قال: لم أنكر منه إلا أن
العرب لم تدع على شريطة لا يقولون يا زيدُ ركباً أي ندعوك في هذه الحال ونمسك عن
دعائك ماشياً لأنه إذا قال: يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال. قال: قلت: فإنه إن
احتاج إليه ركباً ولم يحتج إليه في غير هذه الحال فقال: يا زيدُ ركباً أي أريدك في هذه
الحال قال: ألسنت قد تقول: يا زيد دعاءً حقاً قلت: بلى قال: علام تحمل المصدر قلت لأن
قولي: يا زيد كقولي: أدعو زيداً فكأني قلت: أدعو دعاءً حقاً قال: فلا أرى بأساً بأن تقول
على هذا: يا زيد قائماً وألزم القياس»^(٢).

ومما احتجوا به:

١ - قول الشاعر:

يا بشرُ أَعورَ إنَّ القومَ قد ذهبوا وخلفوا نفرًا جمًّا صياصيه
حيث قالوا: إنَّ (أعورَ) يجوز أن تكون حالاً من بشر، لأنها حال مؤكدة.
وقال المانعون إنَّ الأظهر في (أعورَ) أن يكون منصوباً على الذم^(٣).

٢ - وقول الراجز:

يا دارَ سَلَمَى بين داراتِ العُوجِ
جَرَّتْ عليها كلُّ رِيحٍ سَيَّهُوجِ
هُوجاءَ جاءتُ من جِبَالِ يا جوجِ
من عن يمينِ الخَطِّ أو سَمَاهِيجِ^(٤)

(١) ارتشاف الضرب ٢١٨١/٤

(٢) الأصول في النحو ٣٧٠/١ - ٣٧١

(٣) ابن طلحة النحوي ١١٢ - ١١٣

(٤) الأمالي لأبي علي القالي ١٤٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/١، ولسان العرب ٣٠١/٢ (سمهج)، والرجز

والرجز لبعض السعديين.

فيحوز عندهم أن تكون (بين دارات العوج) حالاً من (دار) ، لأنها مؤكدة.
 وذكر المرادي أن الفراء، والمبرد، والسهيلي، قد أنكروا وجود الحال المؤكدة^(١).
 وخالفهم في ذلك أكثر النحويين. وفي كلامه نظر لأن الحال المؤكدة أنواع؛ المؤكدة
 لعاملها، والمؤكدة لصاحبها، والمؤكدة لمضمون الجملة، ولا أحسبه يقصدها كلها، لأن
 بعضها لم يذكرها القدماء. والسهيلي، لم ينكر الحال المؤكدة، وإنما ردّ المثال الذي ذكره
 النحويون لها، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وردّه له وجاهة
 وقوة، قال: «وأما قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فقد حكوا أنها حال مؤكدة، ومعنى
 الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل، لأنّ التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو:
 قم قائماً، مشيت ماشياً، وأنا زيدٌ معروفًا؛ هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة. وأما ﴿وَهُوَ
 الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فليست بحال مؤكدة، لأنه قال: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾، وتصديقه لما معهم
 ليس في معنى الحق؛ إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا يكون مكذباً له،
 بل الحق في نفسه حق وإن لم يكن مصدقاً لغيره»^(٢).

والأظهر أن مردّ الجواز والمنع يرجع إلى النظر إلى المنادى، حيث اختلف النحويون
 فيه^(٣)؛ فهو عند الكوفيين، وابن كيسان، والسيرافي، وابن الطراوة^(٤)، والحيدرة اليميني^(٥)،
 وابن مالك^(٦)، والنيلي^(٧)، مفعول من جهة المعنى فقط، وعند سيبويه^(٨)، وجمهور البصريين^(٩)
 البصريين^(٩) مفعول صحيح من جهة المعنى واللفظ معاً. وأصل هذا الخلاف؛ اختلافهم حول
 حول (يا) حيث عدها بعضهم حرفاً للتنبيه؛ فينبه بها المنادى، وقال آخرون: إنها وأخواتها

(١) توضيح المقاصد ٣٣١/١

(٢) نتائج الفكر ٣٩٧، ولولا ضيق المقام لأوردت كل رده لأبرز قوته ووجاهته ودليل فهمه للقضية.

(٣) ينظر: التبيين ٤٤٢

(٤) التذيل والتكميل ٥٢/١

(٥) كشف المشكل ٥٢٨/١

(٦) شرح التسهيل ٣٨٥/٣

(٧) الصفوة الصفية الجزء الأول / القسم الثاني ٤٨٩

(٨) الكتاب ٢٩١/١، ١٨٢/٢

(٩) المقتضب ٢٠٢/٤، والأصول في النحو ٣٣٣/١، والمسائل العسكرية ١٠٩، والمقتصد ٧٥٣/٢ - ٧٥٤

أسماء أفعال تتحمل ضميراً مستكناً، ونقل هذا عن الكوفيين، وقيل إنها مجرد التنبيه، لأنهم رأوا أنها يليها الاسم نحو: يا زيد، ويليهما الفعل نحو: ألا يا اسجدوا، والحرف نحو: يا رب^(١). وتوسط ابن ملك فقال: إن وليها أمر أو دعاء فهي حرف نداء والمنادى محذوف، وإن وليها (ليت) أو (رب) أو (حبذا) فهي مجرد التنبيه^(٢). وقيل إن المنادى منصوب بفعل تقديره: أدعو أو أنادي، وقيل ناصبه القصد، وقيل: الحروف نيابةً، وقيل اسم فعل، وقيل فعل^(٣).

وعلى كل حال فالذين يرون أن المنادى مفعولاً حقيقياً، ويرون أنه يمكن أن ينادى على حال معينة دون غيرها، فإنهم يجيزون انتصاب الحال من المنادى، فكما أن الحال تبين هيئة الفاعل في نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، كذلك تبين هيئته مفعولاً في نحو: رأيت زيداً جالساً، وكذلك المنادى؛ لأنه مفعول حقيقي.

وأما ابن عادل فقد ذكر أن هناك اختلافاً في انتصاب الحال من المنادى واختار الجواز مطلقاً (المذهب الأول)، معللاً هذا الاختيار بأن المنادى مفعول به، والحال كما تجيء لبيان هيئة الفاعل، تجيء كذلك لبيان هيئة المفعول واستدل بإعراب الخذاق - الذين لم يسمهم - لبیت النابغة: يا دار مية. . إلخ، حيث أعربوا (بالعلاء) حالاً من (دار مية)، ولم يذكر الخلاف في كون المنادى مفعولاً حقيقياً (في اللفظ والمعنى)، أو في المعنى فقط، وخلاف المجيزين مطلقاً أو حصر الجواز في كون الحال مؤكدة.

الترجيح:

يبدو للمتأمل في النقاشات السالفة، وأدلة كل فريق أن الأظهر أن مذهب المانعين مطلقاً هو المتوجه لعدة أسباب:

١ - قلة الشواهد التي ساقها المجيزون، وهي من القلة بمكان يجعل القول بالقياس عليها ضعيفاً.

(١) الجنى الداني ٣٤٩

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٥، الجنى الداني ٣٤٩

(٣) ينظر: أسرار العربية ٢٢٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٤، ارتشاف الضرب ٤/٢١٧٩

- ٢ - أنه يمكن - كما مرّ - أن تؤول بحيث لا تكون أحوالاً من المنادى.
- ٣ - وأما الذين أجازوا ذلك بالتفصيل فقد اختلفوا كذلك في تعريف الحال المبينة والحال المؤكدة. وبعض النحويين أنكر وجود المؤكدة، كما مرّ.
- ٤ - أن المنع جاء من الكوفيين، وبعض البصريين لسببين مختلفين، مما يقوي المنع. والله أعلم بالصواب.

ما الفصيح في (شياطين) وبابه؟

قال ابن عادل عند إعرابه (شياطينهم) في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

«والفصيح في (شياطين) وبابه أن يعرب بالحركات؛ لأنه جمع تكسير، وهي لغة رديئة، وهي إجراؤه إجراء الجمع المذكور السالم، سمع منهم: (لغلان البستان حوله البُستائون)^(١)، وقرئ شاذاً: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠]»^(٢).

الأدلة والمناقشة:

أجمع القراء^(٣) على قراءة: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠]، إلا أن هناك قراءة شاذة (وما تنزلت به الشياطين)^(٤). وقد نسبها أكثر النحويين والمفسرين للحسن البصري / وحده^(٥)، وبعضهم مع ابن السميع أو الضحاك أو الأعمش أو جميعهم. وقد لاقت هذه القراءة معارضة شديدة من العلماء، لأنها مخالفة لرسم المصحف، وقواعد العربية، وبعضهم شكك بنسبتها إلى الحسن، كالطبري^(٦). ورمأها بعضهم باللحن والوهم، وحاول بعضهم الآخر أن يدافع ويحسن الظن به وبصاحبيه أو يعلل، أو يوجه، فقال يونس بن حبيب:

(١) هكذا في الكتاب المطبوع، والصحيح كما في النصوص الأخرى التي سقت،: (البساتون)، في مقابل (البساتين)،

وقد ذكرها ابن عادل في مواضع أخرى على الصحيح، انظر: ٣٢٤/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٦٠/١

(٣) تفسير الطبري ١٢٥/١٩

(٤) المحتسب ١٣٣/٢

(٥) أغلب المفسرين نسبوا هذه القراءة للحسن، أما السمين الحلبي فصرح باسم (الحسن البصري)، ينظر: الدر المصون

٩٤/٣

(٦) تفسير الطبري ١٢٥/١١

«سمعت أعرابياً يقول دخلنا بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن»^(١). وينسب بعضهم هذا السماع إلى الأصمعي^(٢)، وقال مؤرج السدوسي: «إن كان الشيطان من شاط يشيط كان لقراءتهما وجه»^(٣). وقال الفراء: «وجاء عن الحسن (الشياطين) وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمتزلة المسلمين والمسلمون»^(٤). وردّ عليه النضر بن شميل: «إن جاز أن يحتج بقول رؤبة والعجاج وذويهما، جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه، مع أنا نعلم أنهما لم يقرأ بذلك إلا وقد سمعا في ذلك شيئاً»^(٥) ونسب الأخصف لفظة (الشياطين) إلى العرب، قال: «وقد قال ناس من العرب (الشياطين) ، لأنهم شبهوا هذه الياء التي كانت في (شياطين) إذا كانت بعدها نون وكانت في جمع وقبلها كسرة، بياء الإعراب التي في الجمع. فلما صاروا إلى الرفع أدخلوا الواو، وهذا يشبه: (هذا جحر ضبّ حَرَبٍ)»^(٦). أي التأثر بالمجاورة. وقال أبو حاتم: هي غلط منه أو عليه^(٧). وأما المبرد فقد قال: «هذا غلط عند العلماء إنما يكون بدخول شبهة، لما رأى الحسن في آخره ياء ونونا وهو في موضع رفع اشتبه عليه بالجمع المسلم فغلط وفي الحديث: احذروا زلة العالم، وقد قرأ هو مع الناس (وإذا حلوا إلى شياطينهم) ، ولو كان هذا بالواو في موضع رفع لوجب حذف النون للإضافة»^(٨). وقال الطبري مشككاً بصحة هذه النسبة للحسن، وموجهاً للقراءة لو ثبتت: «وذكر عن الحسن أنه كان يقرأ ذلك: (وما تنزلت به الشياطين) بالواو وذلك لحن، وينبغي أن يكون ذلك إن كان صحيحاً عنه، أن يكون توهم أن ذلك نظير المسلمين والمؤمنين، وذلك بعيد من هذا»^(٩). وقال النحاس: وهذا غلط عند جميع النحويين^(١٠). وأما

(١) المحرر الوجيز ١٤١٠

(٢) البحر المحيط ٤٩٤/١

(٣) تفسير القرطبي ٩٥/١٣

(٤) معاني القرآن ٢٨٥/٢

(٥) تفسير القرطبي ٩٥/١٣

(٦) معاني القرآن ١٤/١

(٧) المحرر الوجيز ١٤١٠

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٦٨٩، وتفسير القرطبي ٩٥/١٣

(٩) تفسير الطبري ١٢٥/١٩

(١٠) إعراب القرآن ٦٨٩، وينظر: تفسير القرطبي ١٤٢/١٣

ابن جني الذي كان يحاول أن يحتج لكل قراءة شاذة، قال بعد المحاولة: «وعلى كل حال فـ (الشياطين) غلط. لكن يشبهه، كما أن من همز مصائب كذلك عنهم»^(١). وقال المهدي: وهو غير جائز في العربية ومخالف للخط^(٢). وذكر الزمخشري هذه القراءة وحاول أن يوجهها بالتحير أي الوهم أو عن طريق اللغة^(٣). وأما ابن عطية فنفي أن يكون ذلك لحناً بل هو شاذ قبيح^(٤). وقال عنها في موضع آخر إنها قراءة مردودة^(٥). وقال العكبري: هو كالغلط شبه فيه الياء قبل النون بياء جمع التصحيح^(٦). وتردد أبو حيان في الحكم على هذه القراءة، فحكم عليها أولاً بالشذوذ، والشذوذ القبيح، واللحن الفاحش^(٧). وبعد محاولة التوجيه قال: «وقرأ الأعمش: الشياطين، كما قرأه الحسن وابن السمين. فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن، قرؤوا ذلك، ولا يمكن أن يقال غلطوا، لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان»^(٨). وقال عنها السمين الحلبي: «وقرأ الحسن البصري: (الشياطين) وجعلوها لحناً ولا تصل إلى اللحن، إلا أنها لغية رديئة»^(٩).

ومن الاستعراض السابق يتبين لنا، أن كثيراً من العلماء اكتفوا بنعت القراءة باللحن أو الغلط أو الشذوذ أو اهتموا الحسن / بالوهم والجهل بالعربية مع أنه لم ينفرد بها وكان موصوفاً بالفصاحة حتى قال فيه الشافعي: «لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته»^(١٠). ولا شك أن هذه القراءة مخالفة للقواعد التي وضعها النحاة، فـ (الشياطين)

(١) المحتسب ١٣٣/٢

(٢) تفسير القرطبي ٩٥/١٣

(٣) الكشاف ١٣١/٣، في الكتاب المطبوع فتحير. . . كما تحيرت العرب، ولعل الصواب تحير، لأنه الأقرب للسياق. للسياق.

(٤) المحرر الوجيز ٦٣٣

(٥) المحرر الوجيز ١٤١٠

(٦) التبيان في إغراب القرآن ٨٠/١

(٧) البحر المحيط ٤٩٤/١

(٨) البحر المحيط ٤٣/٧

(٩) الدر المصون ٩٤/٣

(١٠) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ١٥

جمع تكسير لـ (شيطان) ، وكذلك (بساتين) جمع تكسير لـ (بستان) ، ووصف هذه القراءة بالشذوذ متفق مع ما اصطلاح عليه علماء القراءات، فهي مخالفة لرسم المصحف، ومخالفة للنحو^(١)، لما أسلفنا، ولكن كونها لحنًا فيه نظر لما ورد عن العرب مما رواه يونس بن حبيب والأصمعي - كما تقدم - من أنهما سمعا أعرابياً يقول: «دخلنا بساتين من ورائها بساتون»، وقولهم في يبرين وفلسطين يبرون وفلسطين^(٢). وفي حديث فضالة: ((كان يخر رجال من قامتهم في الصلاة من الخصاصة حتى يقول الأعراب: مجانين أو مجانون))^(٣).

وأما أقوى التوجيهات لتلك القراءة فهي تلك التي بدأها المؤرّج حينما قال - كما سبق - : إن كان الشيطان من شاط يشيط كان لقراءتهما وجه، لأن المبالغة منه شيطان، وجمعه شياطين، بتخفيف الياء وقد روي عنهما (يعني الحسن وابن السميفع) التشديد، ولم يجزم الخليل، وسيبويه^(٤)، وابن السراج^(٥) بالنسبة لـ (شيطان) ، أمأخوذ هو من التشيطن أو من شيط، وذكر الألوسي أن شيطان وزنه (فَيْعَال) عند البصريين أي نونه أصلية، من شطن، أي بُعِدَ^(٦). وعند الكوفيين وزنه (فَعْلَان)^(٧)، أي نونه زائدة من شاط إذا هلك أو احترق، وعلى وعلى رأي الكوفيين فالقراءة موافقة للعربية، وهذا التوجيه يتفق مع التوجيه الثاني للزمخشري حينما قال: وحقه أن تشتقه من الشيطوطة وهي الهلاك^(٨). وهو التوجيه الثاني أيضاً لأبي حيان^(٩). وهذا أولى من القول بالتوهم أو التحير بمشابهة (الشياطين) ، بـ (يبرين) و (فلسطين) ، أو التوهم أنها مثل جمع السلامة كـ (المسلمين) ، كما قال به بعضهم كما مرّ.

(١) منجد المقرئين ٨٢

(٢) الكشاف ١٣١/٣، والبحر المحيط ٤٣/٧

(٣) النهاية في غريب الحديث ١٦٩، ولسان العرب ٩٧/١٣

(٤) الكتاب ٢١٧/٣-٢١٨

(٥) الأصول في النحو ٨٦/٢

(٦) تفسير الألوسي ١٦٦/١

(٧) المحيط في اللغة ١٧٥/٢

(٨) الكشاف ١٣١/٣

(٩) البحر المحيط ٤٣/٧

واختار ابن عادل أن الفصيح في (شياطين) وبابه أن يعرب بالحركات؛ وعلل ذلك بأنه

جمع تكسير، وجمع التكسير يعرب بالحركات كما هو مقرر في النحو، ، أما رأيه في (شياطين) ، فهو أنها لغة رديئة، وحكم على قراءة الحسن / بأنها شاذة، ولم يحاول أن يوجهها أو يدافع عنها.

ويظهر لي أن ذكر ابن عادل هذه القراءة في هذا الموضع بالذات غير مناسب^(١) لأنه قد قد يظن معه أن الحسن كان يقرأ (الشياطين) ، (الشياطين) ، في كل القرآن وهذا غير صحيح، (ولكن قد يُقال إنه ذكرها للمناسبة عندما مرّ به لفظ (شياطين) لأول مرة) ، لأنه قد نصّ المبرد كما أسلفنا أن الحسن قرأ مع الناس (وإذا خلوا إلى شياطينهم) ، ونص الثعلبي أن الحسن كان يقرأ (الشياطين) بالواو في موضع الرفع في كل القرآن^(٢). وهذه تشمل أربع آيات فقط. (البقرة ١٠٢) ، و (الأنعام ٧١) ، و (الشعراء ٢١٠ ، و ٢٢١) ، وقد وردت (شياطين) ، في الأنعام (آية ١١٢) ، مرة واحدة، بينما وردت (الشياطين) اثنتي عشرة مرة، أربع مرات مرفوعة، ومثلها منصوبه، ومثلها مجرورة. ، وهذا يثبت أن القراءة عنده لغة وليست وهماً كما حاول أن يصفها بعضهم. والله أعلم.

(١) الموضع المناسب هو عند قوله تعالى: (وما تنزلت به الشياطين)، لأنها في حالة رفع.

(٢) الكشف والبيان ١/١٩٤ (البقرة آية ١٠٢)

هل تخرج (إِذْ) عن الظرفية، وهل تكون ظرف مكان أوزائدة أو حرفاً للتعليل، أو للمفاجأة؟

قال ابن عادل عند إعرابه (إِذْ) في قوله تَعَالَى:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

«(إِذْ) ظرفُ زمانٍ ماضٍ، يخلص المضارع للمضي، وبيني لشبهة بالحرفِ في الوضع والافتقار، وتليه الجمل مطلقاً. ثم قال: «ولا يتصرف إلا بإضافة الزمن إليه، نحو: (يومئذ) ، ولا يكون مفعولاً به، وإن قال به أكثر المعريين، فإنهم يقدرُون: اذكر وقت كذا، ولا ظرف مكان، ولا زائداً، ولا حرفاً للتعليل، ولا للمفاجأة خلافاً لمن زعم ذلك.»، ثم قال: «. . . واعلم أن (إِذْ) فيه تسعة أوجه، أحسنها أنه منصوب بـ (قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا) أي: قالوا ذلك القول وقت قول الله عز وجل إني جاعل في الأرض خليفة، وهذا أسهل الأوجه»^(١).

الأدلة والمناقشة:

(إِذْ) عند جمهور النحويين ظرف لما مضى من الزمان، قال سيبويه: «و إذ وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمرتلة مع»^(٢). بل إنه يحكم على مضي الزمان بمشابهته لـ (إِذْ) قال: «جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ، وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال»^(٣). فـ (إِذْ) عند سيبويه تدل على الماضي بينما تدل (إذا) على المستقبل، وتبعه الجمهور في هذا، إلا أن ذلك لم يرض عنه بعض

(١) اللباب ١/٤٩٤

(٢) الكتاب ٤/٢٢٩

(٣) الكتاب ٣/١١٩

النحويين كابن هشام، حيث قال: «وزعم الجمهور أن (إذ) لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها»^(١).

وهي ملازمة للإضافة إلى جملة إما اسمية نحو ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، و﴿إِذْ هُمْ فِي﴾ [التوبة: ٤٠]، أو فعلية نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، و﴿وَأذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، والفرق بينها وبين أختها (إذا) — كما ذكر سيوييه — أنها تضاف إلى الجملتين الاسمية، نحو: جئت إذ زيد قائم وإذ زيد يقوم، وقد استقبحوا إذ زيد قام، قال السيوطي موضعاً هذا القبح: «ووجه قبحه أن (إذ) لما كانت لما مضى وكان الفعل مناسباً لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إذ زيد يقوم فإنه حسن»^(٢). بينما (إذا) لا تضاف إلا إلى الفعلية قال تعالى: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل: ١ - ٢]. وتشعبت الآراء حول (إذ) وخاصةً عند متأخري النحويين، فقد قسمها ابن هشام إلى أربعة أوجه^(٣). والمرادي إلى ستة أقسام، وذكر أنها لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية، وأنه لا خلاف في اسمية هذا القسم^(٤). وكيف يكون لا خلاف وهي عند سيوييه والجمهور قسماً واحداً؛ ظرف وعند غيرهم عدة أقسام، ومشاركة بين الاسمية والحرفية. واحتجوا على اسميتها بعدة أمور:

١ - قبول التنوين - في غير ترنم - نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، والتنوين من علامات الاسم^(٥).

٢ - وقوعها خبراً مع مباشرة الفعل، في نحو: مجيئك إذ جاء زيدٌ، فـ (إذ) في هذا المثال ظرف تعرب خبراً للمبتدأ: مجيئك^(٦).

(١) مغني اللبيب ١١٢

(٢) همع الهوامع ١٧٤/٣

(٣) مغني اللبيب ١١١

(٤) الجنى الداني ٢١١

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٢، والجنى الداني ٢١١

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٢، وهمع الهوامع ١٧٢/٣

٣ - الإضافة إليها بلا تأويل كقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، فـ (إذ)

هنا مضافة إلى الجملة الفعلية: (هديتنا)، وفي قوله تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، (إذ) مضافة إلى جملة: تحدث أخبارها، والإضافة من خصائص الأسماء^(١).

٤ - إبدالها من الاسم، نحو: رأيتك أمس إذ جئت، فإذا في هذا بدل من أمس، والبدل يتبع المبدل منه^(٢).

٥ - ألها تدلّ على الزمان دلالةً لا تعرض فيها للحدث^(٣).

وقالوا بلزوم بنائها، واستدلوا على ذلك بأمور^(٤):

- ١ - وضعها على حرفين فأشبهت الحروف من، وعن، وكم.
- ٢ - افتقارها إلى الجملة التي بعدها، والافتقار من موجبات البناء.
- ٣ - افتقارها - كذلك - إلى التنوين المسمى تنوين العوض الذي يقوم مقام الجملة، نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ.

٤ - كونها مبهمه لا اختصاص لها بزمن معين فاحتاجت إلى ما يوضحها ويكشف معناها، فأشبهت بذلك (الذي) والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات.

و(إذ) مبنية على السكون، ولكن في نحو: يومئذٍ أي عندما يتصل بها تنوين العوض أي العوض عن الجملة المحذوفة، لماذا كسرت الذال في (يومئذٍ) وأمثالها؟، رأي الجمهور أنها كسرت لالتقاء الساكنين، أي الذال الساكنة ونون التنوين الساكنة، فكان التخلص بكسر الذال^(٥). وخالف في ذلك الأخفش حيث ذهب إلى أن هذه الكسرة ليست للتخلص من التقاء الساكنين وإنما هي كسرة إعراب، وبنا رأيه على أن سبب بنائها إنما هو إضافتها إلى

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٧، والجني الداني ٢١١

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٧، والجني الداني ٢١١

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٦

(٤) ينظر: اشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٧، والجني الداني ٢١١، البحر المحيط ١/٢٨٤، وجمع الهوامع ٣/١٧٢،

وشرح المفصل ٤/٩٥

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٥٠٥، والجني الداني ٢١١

الجملة فلما حُذفت، عاد إليها إعرابها فجرت بإضافة^(١). والمجرور بإضافة معرب.

وقد ردّوا على الأخفش بالآتي:

١ - أن سبب بناء (إذ) ليس إضافتها إلى جملة، بل الافتقار إليها، والافتقار إلى الجملة عند حذفها أبلغ من وجودها، فحينئذ يكون البناء أولى من الإعراب. وقد وُجدت ظروف مضافة معربة غير مبنية نحو: زرتَه يومَ الجمعة، فيوم ظرف زمان معرب على الرغم من إضافته إلى الجمعة، فالإضافة وحدها لا تصلح لكي تكون سبباً للبناء^(٢).

٢ - وورود (إذ) مجرورة دون إضافتها إلى جملة، كقول أبي ذؤيب الهذلي:

نميتك من طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح^(٣)

فهنا (إذ) مكسورة مع تنوين ولا موجب لهذا إلا التقاء الساكنين وليس في البيت ما تضاف إليه. وقد ذكر الأخفش أن الشاعر أراد: وأنت حينئذٍ صحيح، فحذف المضاف وأبقى الجر، وهذا غير مرضي عند النحويين، ولا يجوز إلا إذا كان المحذوف معطوفاً على مثله، كقولهم: ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء ثمرة، فحذف (كل) من الثانية لدلالة الأولى عليها. ولا يشبه ما في البيت ما ذكر، فيمنع^(٤).

٣ - وذكروا أنه وُجد للأخفش في بعض تعاليقه على حاشية الكتاب: «بَعَدَ (كم) ، و (إذ) من التمكن أن الإعراب لم يدخلها قط»^(٥). فهذا تصريح منه ببناء إذ، والرأي السابق بإعرابها أورده في (معاني القرآن)^(٦)، وقد علّق ابن جني بأنه شبيه بالسهو منه^(٧).

(١) الجني الداني ٢١١

(٢) الجني الداني ٢١١

(٣) الأصول في النحو ١٤٤/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢١/١

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٢ - ٢٠٨

(٥) خزنة الأدب ٥٤٤/٦

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٧١/٢

(٧) سر صناعة الإعراب ٥٠٥/٢

٤ - وأنه على فرض صحة رأيه فإن الإضافة ليست السبب الأوحد لبنائها، بل ذكروا أسباباً عدة _ كل واحد منها كافٍ لو انفرد: منها؛ وضعها على حرفين، وإبامها. . . إلخ^(١). فتبقى لذلك على بنائها.

٥ - وذكروا أنه ورد عن العرب قولهم: حينئذاً بفتح الذال تخفيفاً، فلو كانت معربة بالإضافة كما يقول لما فتحت ذالها لأنها في موضع المضاف إليه، وهو مجرور دائماً^(٢).

٦ - تجوز بعض النحويين، كابن السراج بناء وإعراب أسماء الزمان إذا أضيف إلى مبني^(٣)، نحو: يومئذٍ (بالرفع) ، ويومئذٍ (بالفتح) ، والفتح بناء، اعتماداً على نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ [المعارج: ١١]، ومثل لها ابن السراج بنحو: سيرَ عليه يومئذٍ، ويومئذٍ، قال: التنوين ها هنا مقتطع ليعلم أنه ليس يراد به الإضافة، والكسر في الذال من أجل سكون النون، فتقرأ هذا إن شئت: من عذابٍ يومئذٍ، ومن عذابٍ يومئذٍ^(٤). وقال الفخر الرازي مبيناً القراءتين ومعللاً لقراءة الفتح: «قُرئ (يومئذٍ) بالجر والفتح على البناء لسبب الإضافة إلى غير متمكن»^(٥). وما ذاك إلا لقوة (إذ) في البناء.

وكما ذكرنا آنفاً فـ (إذ) تدل على الزمن الماضي، و (إذا) تدل على الزمن المستقبل قال به سيبويه، وتابعه فيه الجمهور إلا أن بعض النحويين المتأخرين كابن مالك^(٦)، وابن هشام^(٧)، هشام^(٧)، أوجبا دلالتها على المستقبل في بعض النصوص، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٧٠ - ٧١]، فـ (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى لأن سوف تخلص المضارع للمستقبل، ونحو قوله تعالى: ﴿يَوْمِئِذٍ تُحَدِّثُ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٢

(٢) الجنى الداني ٢١١

(٣) الأصول في النحو ١٤٠/٢

(٤) الأصول في النحو ١٤٠/٢ - ١٤١

(٥) مفاتيح الغيب ١١٢/٣٠

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢، وينظر: شواهد التوضيح ٩

(٧) معني اللبيب ١١٣

أَخْبَارَهَا ﴿الزلزلة: ٤﴾، أي في يوم القيامة، وهو مستقبل، فتكون إذ هنا - على رأيهم - بمعنى (إذا)، وردّ الجمهور بأن الأمور المستقبلية المتحققة الوقوع لأن الله تعالى أخبر بها، يجوز أن يعبر عنها بلفظ الماضي، لتحققها فهي من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَمَجَمَعْتُهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩]^(١).

وكما مرّ آنفاً فـ (إذ) عند الجمهور لا تخرج عن الظرفية ولا تتصرف إلا بإضافة الزمن إليها، ولم يرض بذلك ابن هشام، قال: «... وزعم الجمهور أن (إذ) لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها»^(٢). وإن كان أجاز إعرابها في بعض المواضع على غير الظرفية إلا أنه صرح بأن غالب أحوالها أن تكون ظرفاً. وبعض القدماء وأكثر المتأخرين من النحويين يخرجون (إذ) من الظرفية فيعربونها بصور شتى حسب معنى النص الذي يتصدون لإعرابه، من ذلك:

١ - أن تكون (إذ) مفعولاً به، وممن جوز ذلك^(٣): الأخفش^(٤)، والزجاج^(٥)، والعكبري^(٦)، وابن مالك^(٧)، وابن هشام^(٨)، وعليه أكثر المفسرين وذلك في كثير كثير من الآيات القرآنية التي صدرت قصصها بـ (إذ) فيقدر هؤلاء قبلها (اذكر)^(٩)، قال ابن هشام: «والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التثنية أن تكون مفعولاً به، بتقدير: (اذكر)»^(١٠)، ثم مثل لها بنحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ

(١) ينظر: الجني الداني ٢١٢، ومغني اللبيب ١١٣، وجمع الهوامع ١٧٢/٣

(٢) مغني اللبيب ١١٢

(٣) جمع الهوامع ١٧٣/٣

(٤) معاني القرآن ١٠٢/١، ١٤٦

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٣٠/١

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٣١٩/١

(٧) شرح التسهيل ٢٠٦/٢

(٨) مغني اللبيب ١١١

(٩) يوجب الدماميني في مثل هذا أن تقلب همزة الوصل لهمزة قطع لأن (اذكر) أصبحت علماً، وذكر لها قاعدة، قال:

قال: «(متى سمي بفعل فيه همزة وصل كـ(انطلق) فإنها تقطع في حال العلمية، فتنبه لمثله فيما يرد عليك)». شرح

مغني اللبيب ٤٤٢، وقد سبق إلى ذلك: ينظر: الكتاب ١٩٨/٣، والمسائل المنشورة للفارسي ٢٨٠، وأمالي ابن

الحاجب ٨١٥/٢

(١٠) مغني اللبيب ١١١

رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴿البقرة: ٣٠﴾، و﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]، ويوجب ابن هشام هنا، وفي أمثاله أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (اذكر) ، وحجته أن هذا الفعل يذكر أحياناً في مثل قوله تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، مما يدل على صحة ذلك التقدير والقرآن يفسر بعضه بعضاً. واتهم الذين يعربون (إذ) هنا ظرفاً بالوهم الفاحش، قال ((لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما أراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه))^(١). وهذا الإعراب - برأيهم - لا يحتاج إلى تأويلات تكون معقدة أحياناً، ومن القواعد الراسخة في النحو أن مالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه. وقد نص أبو البقاء الكفوي على أن إعراب (إذ) في هذه الآيات وأمثالها مفعولاً به وليس ظرفاً اتفاق أهل التفسير، ولكنه عدّ ذلك تجاوزاً مع ملازمة الظرفية حيث عدلوا عن الحقيقة إلى المجاز لعدم إمكان مظرافية المضاف إليه^(٢).

٢ - أن تكون (إذ) بدلاً من المفعول به: الذي يميز أن تتصرف (إذ) بأن تكون مفعولاً

به يميز كذلك أن تكون بدلاً منه، وذلك مثل قوله تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ أَنْتَبَذْتَ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦]، فـ (إذ) بدل اشتمال من مريم، شابهت ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وكثيراً ما تقع إشكالات إعرابية في هذا، فقد أشكل على ابن جني إبدال (إذ) من (اليوم) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، لاختلاف الزمانين، وقد راجع في هذا شيخه أبا علي مراراً فأخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان وأنهما في حكم الله تعالى سواء؛ فكأن اليوم ماضٍ أو كأن إذ مستقبلة.

(١) مغني اللبيب ١١١

(٢) الكليات (فصل الألف والذال)

وأما مجرد البدل من (إذ)، فلا يعني الخروج عن الظرفية فقد تبدل (إذ) من (إذ) كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنِّي بَعْدِي﴾ [البقرة: ١٣٣]، وغيرها وقد تبدل من (يوم) ولا يعد ذلك تصرفاً في (إذ) لأنها بدل من ظرف، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ﴾ [المائدة: ١١٠]، بدل من ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ [المائدة: ١٠٩]^(١).

٣- أن تكون (إذ) زائدة للتأكيد، وذهب إليه أبو عبيدة^(٢)، وابن قتيبة^(٣) في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وفي مواضع أخرى، وقد أستنكر هذا واستهجنه كثير من العلماء، كالزجاج^(٤)، والطبري^(٥)، حتى إن أبا حيان قال إنه ليس بشيء، و أرجع ذلك إلى أنهما ضعيفان في علم النحو^(٦). ولكن زيادتهما قال به أيضاً، ابن الشجري في نحو: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، قال: «وصواب هذا الكلام عندي الحكم بزيادة (إذ) لأنك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكوراً أو مقدراً، وهي مضافة إلى الجملة الفعلية، التي هي (جاء) وفاعله، وهذا الفعل هو الناصب لبينما، فإذا قدرت (إذ) مضافة إليه وهي على باهما غير زائدة، بطل إعماله في (بينما) لأن المضاف إليه لا يصح إعماله في المضاف، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف»^(٧).

(١) الكشف ١ / ٥٣٠، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٣١٨، البحر المحيط ٤ / ٥٢

(٢) مجاز القرآن ٣٧

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٥٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٠٨

(٥) تفسير الطبري ١ / ٢٥٨

(٦) البحر المحيط ١ / ٢٨٧

(٧) أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٠٥، ومغني اللبيب ١١٦

٤ - أن تكون (إذ) للتعليل: مثل لها بعض النحويين^(١) بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ

أَيُّومَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]؛ أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا، واختلف في التعليلية هل هي حرف بمتزلة لام العلة، وينسب هذا الري لسيبويه^(٢)؛ أو ظرف بمعنى وقت، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ، وعلى القول بالظرفية إشكالات. لأن (إذ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ (ينفع) لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا (مشتركون)؛ لأن معمول خبر أن وأحواتها لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم^(٣). وجعلوا منه قول الفرزدق^(٤):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
وممن قال بحرفية التعليلية أيضاً، ابن جني^(٥)، والسهيلي^(٦)، وابن بري^(٧)، وقد
وقد قال السيوطي إنها في هذه الحال مزيدة وحرف بمتزلة لام العلة، ثم صرح بأن
القول بذلك فيه مخالفة لرأي الجمهور^(٨).

٥ - أن تكون (إذ) للتحقيق: أي تكون بمعنى (قد) ومثلوا لها بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ

رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، بمعنى قد قال ربك. وقال
المرادي^(٩) وابن هشام^(١٠) عن هذا الرأي بأنه ليس بشيء.

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن ٤٧/٢

(٢) نتائج الفكر ١٣٤، ومعترك الأقران ٤٧/٢

(٣) الخصائص ٢٢٤/٣، وينظر: مغني اللبيب ١١٤

(٤) ينظر: الجني الداني ٢١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٢

(٥) الخصائص ٢٢٢/٣

(٦) نتائج الفكر ١٣٤-١٣٥ يرى السهيلي أن التعليلية حرف بمعنى (أن) ونسب ذلك لسيبويه.

(٧) جواب المسائل العشر ١٦

(٨) همع الهوامع ١٧٥/٣

(٩) الجني الداني ٢١٥

(١٠) مغني اللبيب ١١٦

٦- أن تكون (إذ) للحال: ذكر بعضهم أنها تأتي للحال كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]^(١).

٧- أن تكون (إذ) للمفاجأة: ولا تكون كذلك إلا بعد (بيناً) و (بينما)؛ وقد ذكرها سيبويه ولم يصرح بلفظ المفاجأة ولكنه مفهوم من كلامه؛ قال: «و أما (إذا) فلما يُستقبل من الدهر، و فيها مجازاة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، و ذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم. وتكون (إذ) مثلها، ولا يليها إلا الفعل الواجب، و ذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إذ انتفح عليّ فلان. فهذا لما توافقه وتمجّم عليه من حال أنت فيها.»^(٢) و يلحظ على كلام سيبويه السابق أنه نص على ظرفية (إذا) الفجائية، ولكنه سكت عن (إذ)، لذا اختلف النحويون حولها^(٣). فقليل إنها ظرف زمان وقيل إنها ظرف مكان، فالمراد رأى بقاءها على ظرفيتها، وكذلك ابن جني والشلوبين على اختلاف بينهم في العامل فيها، ومن الذين يرون أنها حرف ابن بري، وأبو حيان، والرضي^(٤)، وابن مالك ولكنه يرى القياس في تركها لأن معنى المفاجأة موجود بها وبدونها، وبكلاهما مروى عن العرب نثرًا ونظمًا، وكان الأصمعي يؤثر تركها، وقد عدوا من ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ((بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طلع علينا رجل))، ومثله قول الشاعر:

بينما هن بالأراك معاً إذ أتى راكب على جملة

ومثال تركها قول الآخر:

بينما نحن نرقبه أتانا معلق وفضه وزناد راعي^(٥).

ومن هؤلاء أيضاً، ابن الشجري ولكنه يرى أنها حرف زائد^(٦).

(١) معترك الأقران ٤٦/٢

(٢) الكتاب ٢٣٢/٤

(٣) الجنى الداني ٢١٣

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨٦/٣

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٢-٢١٠، والجنى الداني ٢١٤

(٦) أمالي ابن الشجري ٥٠٥/٢، ومغني اللبيب ١١٦

٨- أن تكون (إذ) مبتدأ: عندما تعرض الزمخشري في تفسيره، لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ

عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، ذكر أنه قرئ، (لمن مَنَّ الله)، وجوز أن تكون (إذ) في محل الرفع كيذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى لمن مَنَّ الله على المؤمنين وقت بعثته^(١). وقد علق ابن هشام على هذا الرأي - مستغرباً - بقوله: «فمقتضى هذا الوجه أن (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً.»، ورفض ابن هشام لرأي الزمخشري قام على عدة أمور: انفراده بهذا الرأي ثم تنظيره بـ (إذا) والكلام حول (إذ)، والنحاة كانوا يمثلون تارة بـ (إذ)، وتارة بـ (إذا) حسب المعنى إن كان ماضياً أو مستقبلاً، وإيهامه بأن المثال الذي ذكره مما يُتكلم به على النحو الذي ذكره، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب^(٢).

٩- أن تكون (إذ) شرطية: ولا تكون كذلك إلا إذا اقترنت بـ (ما)، فيجزم بها،

«لأنها إذا تجردت لزمها الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء، وكانت منافية للجزم، فلما قصد جعلها جازمة ركبت مع (ما) لتكفها عن الإضافة، وهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل»^(٣). واستشهدوا لها بقول الشاعر العباس بن مرداس^(٤):

إذما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

والدليل على شرطيتها إتيانه بالفاء جواباً لها^(٥). وهي عند سيبويه حرف كـ (إن)

، وكذلك عند المبرد^(٦)، وابن مالك، وظرف عند ابن السراج^(٧)، والفارسي. وقد

(١) الكشاف ١/٣٣٣

(٢) مغني اللبيب ١١٢-١١٣

(٣) الجني الداني ٢١٤، وينظر: المقتضب ٤٦/٢

(٤) الكتاب ٥٧/٣، المقتضب ٤٦/٢

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٢٨/١

(٦) المقتضب ٤٥/٢

(٧) الأصول في النحو ١٥٦/٢

وقد ذكر المرادي^(١)، وابن هشام^(٢) أن المبرد ممن يرى بقاءها على ظرفيتها، وكلام المبرد صريح في أنها أصبحت حرفاً بعد تركيبها، قال: «... ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذما»^(٣).

واختار ابن عادل رأي الجمهور، فقال إنه ظرف زمان ماضٍ، وإنه مبني، وإنه تليه الجمل مطلقاً، ولا يتصرف إلا بإضافة الزمن إليه. واعترض على إعرابه مفعولاً به أو ظرف مكان أو زائداً أو حرف تعليل أو للمفاجأة. وذكر أن في إعرابه تسعة أوجه، اختار أحسنها أي كونها ظرف زمان للماضي، وعلل هذه الاختيار أنه أسهل تلك الأوجه لأن فيه المحافظة على أصل وضع (إذ) وهو الظرفية، وهناك سبب قوي آخر - وإن لم يذكره - وهو موافقته لرأي الجمهور. وأحسب أنه وفق في هذا الاختيار كثيراً. والله أعلم.

الترجيح:

من النقاشات السابقة وردود بعض النحويين على بعض يترجح للباحث أن مذهب الجمهور هو الأولى والأقرب للصواب - إن شاء الله - فلقد كانت حجة الذين رأوا تصرف (إذ) أن ذلك سيخلصهم من التأويلات، و لكننا رأينا أننا آنفاً أن ذلك لم يحصل، بل رأينا أن فتح الباب في ذلك قد أفضى إلى إعرابات أنكرها جلهم مثل القول بزيادتها ووقوعها مبتدأ. . . إلخ، ورأينا كذلك الاختلافات الكثيرة - كما مرّ - في الآية الواحدة، وفي المثال الواحد مما يرجح رأي الجمهور، وأنه إذا كان لابد من التأويلات في بعض الأمثلة فالقول بأنها ظرف أولى لأنه قول واحد، ولأنه الأصل فيها، أما الآراء الأخرى فإنها سوف لا تنضبط وستؤدي لا محالة إلى التخبط في الإعراب. وقد بين أبو حيان هذا التوجه واستغرب من عدم توفيق أكثر الناس إلى التأويل الذي ذكره في آية البقرة وأمثالها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، قال: «والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: (قالوا أئجعل)، أي وقت قول الله للملائكة: (إني جاعل

(١) الجنى الداني ٢١٤

(٢) مغني اللبيب ١٢٠

(٣) المقتضب ٤٥/٢

في الأرض)، (قالوا أتجعل)، كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمك، أي وقت مجيئك أكرمك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا. فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به، وارتبكوا في دهياء، وخبطوا خبط عشواء^(١). وهذا التأويل الذي ذكره قديم قد سبق إليه الزجاج^(٢)، وربما غيره.

متى يجوز في الوصف؛ الإتيان أو القطع؟

قال ابن عادل عند إعرابه (ربّ) في قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

«وقرأ الجمهور: (ربّ) مجروراً على النعت (لله)، أو البدل منه. وقرئ منصوباً، وفيه ثلاثة أوجه: إما بما دلّ عليه الحمد، تقديره: (أحمد ربّ العالمين). أو على القطع من التبعية، أو على النداء وهذا أضعفها، لأنه يؤدّي إلى الفصل بين الصفة والموصوف. وقرئ مرفوعاً على القطع من التبعية، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: (هو ربّ). وإذ قد عرض ذكر القطع في التبعية، فلنستطرد ذكره، لعموم فائدته فنقول: اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفته، وكان الوصف مدحاً، أو ذمّاً، أو ترحماً - جاز في الوصف الإتيان والقطع. والقطع: إما على النصب بإضمار فعل لائق، وإما على الرفع على خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز إظهار هذا الناصب، ولا هذا المبتدأ، نحو قولهم: (الحمد لله أهل الحمد). روي بنصب (أهل) ورفع، أي: أعني أهل، أو هو أهل الحمد. وإذا تكررت التبعات، والحالة هذه، كنت مُمَيَّزاً بين ثلاثة أوجه: إما إتيان الجميع، أو قطع الجميع، أو قطع البعض، وإتيان البعض. إلا أنك إذا أتبتت البعض، وقطعت البعض وجب أن تبدأ بالإتيان، ثم تأتي بالقطع من غير عكس، نحو: (مررت بزيد الفاضل الكريم)؛ لئلا يلزم الفصل بين

(١) البحر المحيط ٢٨٧/١

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/١

الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة^(١). وقال: «كل ما جاز قطعه رفعاً جاز قطعه نصباً»^(٢).

في هذه المسألة (موضوع الاختيار) إذا كان الموصوف مفرداً معلوماً بدون صفته، ففي جواز قطع وصفه أو إتيانه؛ عدة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيويه وهو أنه إذا كان الموصوف معروفاً بدون تلك الصفة؛ جاز الإتيان وجاز القطع ولا يُشترط كونه مدحاً أو ذمّاً أو ترهما^(٣). وتابع سيويه في هذا كل من: الصيمري^(٤)، وأبو البقاء العكبري^(٥)، وابن مالك^(٦)، وابن أبي الربيع^(٧)، وابن الناظم^(٨)، الناظم^(٨)، والمرادي^(٩)، وابن هشام^(١٠)، وابن عقيل^(١١)، والأشثوني^(١٢)، والسيوطي^(١٣).

المذهب الثاني: اشتراط الجواز بأن يكون المقطوع دالاً على مدح أو ذم أو ترحم، وهو مذهب كثير من النحاة مثل: الخليل^(١٤)، والفراء^(١٥)، والمبرد^(١٦)، وابن السراج^(١٧)،

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٨٠-١٨١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥/٢٣٣

(٣) الكتاب ٢/٧٤، ارتشاف الضرب ٤/١٩٢٧

(٤) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٩٠

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٠٧

(٦) شرح التسهيل ٣/٣١٩

(٧) الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٥٤٩

(٨) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٩١

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٠-١٠١

(١٠) شرح شذور الذهب ٤٣٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٤٩٠

(١١) شرح ابن عقيل ٣/١٦٨

(١٢) شرح الأشثوني ٢/٧٢

(١٣) همع الهوامع ٥/١٨٣

(١٤) الكتاب ٢/٧٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٤٥

(١٥) معاني القرآن ١/١٠٥-١٠٨

(١٦) الكامل ٢/٩٣٠-٩٣٣

(١٧) الأصول في النحو ٢/٤٠

والواسطي الضرير^(١)، وابن السيد^(٢)، والباقولي^(٣)، والحيدرة اليميني^(٤)، وابن عصفور^(٥)، عصفور^(٥)، والرضي^(٦)، وأبو حيان^(٧).

المذهب الثالث: مذهب يونس^(٨) جواز القطع في المدح والذم ومنعه في الترحم، وربما انفرد بهذا. قال سيبويه: «وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكين، يحمله على الفعل. وإن قال ضرباني قال المسكينان، حملة أيضاً على الفعل. وكذلك مررت به المسكين، يحمل الرفع على الرفع، والجر على الجر، والنصب على النصب»^(٩).

الأدلة والمناقشة:

مثل النحاة للنعى المقطوع المستغني عنه صاحبه، للمدح والذم والترحم. يمثل:

١ - قوله تعالى في الذم: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، على قراءة النصب (السبعية).

٢ - قوله تعالى في المدح: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]. فانتصب (المقيمون) على القطع.

٣ - قول عروة الصعاليك العبسي في الذم:

(١) شرح اللمع في النحو ١١٤

(٢) إصلاح الخلل ٨٣

(٣) شرح اللمع ٢٤٨

(٤) كشف المشكل ٦١٧/١-٦١٨

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٠٩/١-٢١٠

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٤٥

(٧) ارتشاف الضرب ١٩٢٦/٤

(٨) الكتاب ٧٠/٢، ٧٧/٢، وارتشاف الضرب ١٩٢٦/٤، وتوضيح المقاصد ١٠١

(٩) الكتاب ٧٧/٢

سقوي الخمر ثم تكتفوني عُدَاةَ الله من كذبٍ وزورٍ^(١)

٤ - قول الخرنق بنت بدر بن هفان القيسية - أخت طرفة لأمه - في المدح:

لا يبعدن قومي الذين همُّ سُمُّ العداة وآفة الجُرِّ
النازِلين بكلِّ معتركٍ والطيبون معاقد الأزرِّ^(٢)

والمخالفون يستدلون ببعض النصوص التي ورد فيها القطع من غير مدح ولا ذم ولا

ترحم، استدلوها بمثل:

١ - قول حسان بن ثابت يهجو بني عبد المدان:

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ جسم البغال وأحلام العصافير^(٣)
واستشهد سيويوه ببيت حسان على أن القطع قد يأتي لا يُراد به المدح أو الذم، قال:
«فلم يرد أن يجعله شتمًا، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها»^(٤). وأقول: هذا
مستبعد لأنه كان يهجوهم وكانوا يفخرون بطولهم وعظم أجسامهم وبها هجاهم، ثم
عاد ومدحهم بالأجسام والبيان لما استرضوه، وذلك قوله^(٥):

وقد كنا نقول إذا رأينا لذي جسم يعد وذوي بيان
كأنك أيها المعطى بيانا وجسما من بني عبد المدان

٢ - أن (المقيمين) في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ

إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]، قيل: بل انتصب بالعطف على قوله: (بما أنزل

إليك) وهو مجرور، كأنه قال: (يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين) أي بإجابة

(١) الكتاب ٧٠/٢، وفي مجالس ثعلب ٣٤٩/٢، سقوي النساء أي الخمر.

(٢) ديوان الخرنق ٢٩، والكتاب ٢٠٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٤٤/٢

(٣) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ٢٧٠، الكتاب ٧٤/٢

(٤) الكتاب ٧٤/٢

(٥) ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ٢٧٠

المقيمين^(١).

وجوز سيبويه قطع الصفة لموصوف مفرد معروف لا يحتاج إلى الصفة، ولم يشترط كونه مدحاً أو ذمّاً أو ترحمّاً، قال: «وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك. ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الأخطل:

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يومٌ باسلٌ ذكرُ
الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرهُ خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً، فيتبعونه الأول فيقولون: أهل الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله أهله: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت^(٢).

وقال في موضع آخر: «وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شيئاً مما ذكرت لك. وقال:

وما غرّني حوز الرزامي محصناً عواشيتها بالجو وهو خصيب

ومحصن اسم الرزامي، فنصبه على أعني، وهو فعل يظهر، لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّاً، وكذلك سُمع هذا البيت من أفواه العرب^(٣). فسيبويه لا يشترط في الوصف المقطوع أن يدل على مدح أو غيره، وقد مثل لكل من الحالين، وهو يرى جواز إظهار العامل في الوصف المقطوع إذا لم يكن للمدح أو للذم أو الترحم، وعدم إظهاره فيما عداها.

ولا يُجيز الرضي^(٤)، وكذلك أبو حيان^(٥)، وابن هشام^(٦)، وغيرهم، القطع إذا كان الوصف لمجرد التوكيد مثل قوله تعالى: (نفخة واحدة)، وقول العرب (أمس الدابر) أو ملتزم

(١) البرهان ٢/٢٧٥

(٢) الكتاب ٢/٦٢

(٣) الكتاب ٢/٧٤

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٤٣

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٩٢٦

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٤٩٠

الذكر مثل قولهم: (الجماء الغفير) أو جارياً على مشار إليه مثل: (هذا الرجل) . وزاد أبو حيان نعت المبهم، مثل: مررت بهذا العالم.

واشترط الزجاجي في تجويز القطع أن تتكرر الصفات^(١). قال ابن عصفور مشيراً منتقداً ذلك: «ومن الناس من لم يُجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة وذلك فاسد لأنه قد حُكي من كلامهم: الحمد لله أهل الحمد، والحمد لله الحميد بنصب الحميد وأهل الحمد وحكى ذلك سيويوه»^(٢).

ونسبه الرضي صراحة إلى الزجاجي ثم ردّ عليه بقوله: «والآية ردُّ عليه»^(٣). يقصد قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:٤]، على قراءة نصب حمالة (قراءة السبع)^(٤). وعلل ذلك بأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى، لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دالّ عليه، فلهذا لم يُقطع التأكيد في: (جاءني القوم أجمعون أكتعون) .

وعبارة الزجاجي لا تدلّ صراحةً على اشتراط تعدد الصفات^(٥). قال ابن السيد: «يبين أبو القاسم الصفات التي يجوز فيها القطع من الصفات التي لا يجوز فيها، بل ظاهر كلامه أنّ ذلك جائز في كل صفة وجعل أيضاً العلة الموجبة لقطعها التكرير، فصار ظاهر كلامه يوهم أنّ القطع لا يجوز في الصفة المفردة»^(٦). وقال المرادي في شرح كلام ابن مالك في الألفية: «قد يوهم كلام الناظم أنّ القطع مشروط بتكرار النعوت، كما أوهمه كلام غيره، وليس ذلك بشرط»^(٧). وعللوا وجوب الإتيان ومنع القطع في النعوت التي يفتقر إليها المنعوت بحيث لا يُعرف إلا بها؛ لتترها منه منزلة الشيء الواحد^(٨).

وأما الغرض من قطع النعوت التي لا يحتاجها المنعوت فذكروا أنّ القطع يفيد المبالغة، أو

(١) الجمل ١٥

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٠٩/١، وما حكاه عن سيويوه في الكتاب ٦٢/٢

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٣٤٤/٢

(٤) شرح شذور الذهب ٤٣٤

(٥) الجمل ١٥، قال: «وإذا تكررت النعوت، فإن شئت أتبعتهما الأول، وإن شئت قطعتهما منه. . . .»

(٦) إصلاح الخلل ٨٠-٨١

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/٢

(٨) ينظر: شرح الأشموني ٧٢/٢

الدلالة على أهمية المقطوع، وعند الفراء يفيد التجدد في المدح^(١). وذكر أبو علي الفارسي أنه إذا ذكر صفات في معرض المدح والذم، فالأحسن أن يخالف في إعرابها، لأنَّ المقام يقتضي الإطناب، فإذا حُوِّل في الإعراب كان المقصود أكمل، لأنَّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً^(٢).

وردوا على من فضّل القطع في معرض المدح أو الذم، بإجماع القراء السبعة على الإتيان في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة: ٢-٤]، فضعّفوا قراءة النصب على القطع مع أنّ الموصوف غير محتاج للصفة، وكونها للتعظيم. وردّ بعضهم على هذا الاعتراض بأنّ القطع مطّرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه؛ لا يليق ولا يتصف بها سواه، وهذا متحقق في سورة الفاتحة، فالأحسن هنا الإتيان، وقالوا إنّ هذا الضرب قليل جداً. ونُقِض هذا بمثل قوله تعالى في المدح ﴿يُبَدِّلُهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ مَسَامِلَةٍ مِّمَّنَّ مَثَلٍ﴾ [التحریم: ٥]، وفي الذم، مثل قوله: تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]، فقد جرت كلها على ما قبلها بالإتيان، ولم يجيء فيها القطع^(٣).

وقالوا: إن تعيّن مسمى المنعوت بدونها جميعاً، جاز إتيانها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع. وإن لم يُعرف إلا بمجموعها وجب إتيانها كلها للمنعوت. وإن تعيّن بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الإتيان، والقطع، إلى الرفع أو النصب، أو الجمع بينها بشرط تقديم المتبع على الأصح^(٤).
والخلاصة فيما يخص مسألة الاختيار: أنّ المعرفة إذا نُعتت بنعت أو أكثر والمنعوت لا يحتاجها، فبعض النحويين يجيز فيها القطع والإتيان. قطع نعتها (أو نعوتها) إلى النصب على تقدير أعني، وعلى الرفع على تقدير هو، ولا يجوز عندهم إظهار هذا العامل.

(١) ينظر: الكامل للمبرد ٣٩٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١، والتصريح ٤٩٣/٣

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٧٥/٢

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢٧٦/٢

(٤) التصريح ٤٩١/٣

وبعضهم يشترط لجواز القطع في مثل هذا أن يكون النعت دالاً على مدح أو ذم أو ترحم، فيكون التقدير: أمدح أو أذم، أو الممدوح أو المذموم. ويُوجب الإتيان فيما عداه، ويجوز في هذه الحال عندهم أن يظهر العامل.

وابن عادل كما هو واضح من النص المذكور في أول الموضوع، لم يتحدث عن القطع بتوسع ولم يذكر كل مباحته، بل تحدث في حالة من حالاته؛ أعني عندما يكون المنعوت مفرداً، لا يحتاج إلى نعته أو نعوته المتعددة. وذكر حال تعدد النعوت مع الاستغناء عنها وأنه محيّر بين إتيان الجميع أو قطع الجميع أو قطع البعض وإتيان البعض، إلا إنك إذا أتبعك البعض وقطعت البعض وجب أن تبدأ بالإتيان ثم تأتي بالقطع من غير عكس وعلل ذلك؛ لئلاً يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة؛ وعلله الرضي بالقبح^(١). وابن أبي الربيع بأنه الصحيح، والثابت من كلام العرب^(٢).

وواضح أن ابن عادل من مؤيدي المذهب الثاني، الذين ربما مثلوا الأغلبية. وأرى أنه ووفق في هذا الاختيار كثيراً.

الترجيح:

يترجح للباحث صحة المذهب الثاني؛ للأسباب التالية:

- ١- أن القطع خلاف الأصل، ومخالفة الأصل ينبغي أن تكون لسبب وجيه كالمدح أو الذم أو الترحم أو غيره.
- ٢- أن الغرض من القطع كما أشار إليه كثير من النحويين هو للمبالغة في المدح أو الذم أو الإشارة إلى أهمية المنعوت أو لتجديد المدح أو الذم، فإذا لم يكن لغرض من هذه الأغراض انتفت فائدته، وصار عبثاً.
- ٣- إذا نحن لم نأخذ بهذا فإننا لن نستطيع أن نحكم بخطأ أحد بدعوى أنه ذهب إلى القطع، وربما هو لم يقصده قط.
- ٤- ما روي من النصوص القليلة التي ظاهرها القطع بدون سبب، ولم تقبل

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٤٥/٢

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٤٩/١

التأويل تحفظ ولا يُقاس عليها.

- ٥ - أن غالب النصوص التي وردت هي على القطع على المدح أو الذم أو الترحم.
٦ - أن التسامح في هذا وأمثاله بدعوى التسهيل على الناس سوف يتسبب عنه فوضى لغوية. والله أعلم.

هل يسوغ مجيء صاحب الحال نكرة؟

قال ابن عادل عند إعرابه جملة (تشير الأرض) في قوله تعالى:

﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ ﴾ [البقرة: ٧١]، وراداً على ابن عطية^(١):

«وأما قوله: لا يجوز أن تكون حالاً يعني من (بقرة) ؛ لأنها نكرة. فالجواب: أننا لا نسلم أنها حال من (بقرة) ، بل من الضمير في (ذلول) كما تقدم، أو تقول: بل هي حال من النكرة؛ لأن النكرة قد وصفت وتخصصت بقوله: (لا ذلول) ، وإذا وصفت النكرة ساغ إتيان الحال منها اتفاقاً»^(٢).

هذه المسألة - موضوع الاختلاف بين ابن عطية وابن عادل - تحدث عنها النحويون تحت موضوعين: مجيء الحال إذا كان صاحب الحال نكرة، وتقديم الحال على صاحبها. وليس هناك في الواقع خلاف قوي في جواز مجيء الحال من النكرة إذا وُجد المسوغ، ولكن ربما ظن ابن عطية ألا مسوغ في الآية فحكم بعدم جواز كون جملة: (تشير الأرض) حالاً من

(١) المحرر الوجيز ١٠٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٦٩/٢

(بقرة) ؛ النكرة، والخلاف الحقيقي هنا؛ ليس في الجواز بل بتجويزه بدون مسوغ أو بمسوغ؛ وهناك في هذا مذهبان:

المذهب الأول: جواز مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ بكثرة، وبدون مسوغ بقلة. وهذا مذهب سيبويه، وأغلب النحويين. قال ابن الحاجب عن الحال: «وشرطها أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالبا، وأرسلها العراك، ومررت به وحده، ونحوه متأول»^(١).

المذهب الثاني: عدم جواز مجيء صاحب الحال نكرة (بتقبيح أو بدون تقبيح) ومن هؤلاء الوراق^(٢)، وابن عطية^(٣).

الأدلة والمناقشة:

اشترط النحاة في الحال أن تكون نكرة؛ لأن النكرة أصل^(٤). والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، قالوا لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا^(٥). وقيل لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم، بخلاف النكرة^(٦). وقد يجيء نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة^(٧).

واستدل أصحاب المذهب الأول بما يأتي^(٨):

تُشبه الحال بالخبر وصاحبها بالمتبدأ في المعنى فحقه أن يكون معرفة، ويجوز أن يجيء نكرة بمسوغ كالمتبدأ؛ وعلل الرضي لفائدة المسوغات أنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا، فلا يبقى فيه إبهام^(٩). ومن هذه المسوغات^(١٠):

(١) شرح المقدمة الكافية ٥٠٣/٢ - ٥٠٦، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٥٤/٢

(٢) علل النحو ٥١١

(٣) المحرر الوجيز ١٠٠

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٥٥/٢

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٦٢٤/٢

(٦) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٠٤/٢

(٧) أمالي ابن الشجري ٨/٣

(٨) شرح الكافية الشافية ٣٣٠/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤١٦/١، والتصريح ٦٢٤/٢

(٩) شرح كافية ابن الحاجب ٦١/٢

(١٠) الكتاب ٨١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٦١/٢، وشرح شذور الذهب

- ١ - ما ورد في الحديث: ((سابق رسول الله < بين الخيل، فأتى فرسٌ له سابقاً))^(١). فـ (سابقاً) حالٌ؛ صاحبها (فرس) وهو نكرة. وعدّه ابن النحاس مما جاء بمسوخ، لأن الفرس خُصّص به (له)^(٢).
- ٢ - إذا تقدم عليه الحال كقول الشاعر^(٣):
لمية موحشاً طللٌ يلوح كأنه خجلٌ^(٤)
فموحشاً حالٌ من طللٍ وسوخٌ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها. وعدّه ابن هشام قياسياً في هذا الموضع وشبهه بالابتداء بالنكرة في قياسيته^(٥). وذكروا أن الحال في هذا وشبهه كانت صفة في الأصل؛ فأصل البيت السابق: لمية طللٌ موحشٌ، فلما قُدِّمت الصفة صارت حالاً^(٦). بل جعلها ابن النحاس الحلبي قاعدة عامة؛ قال: «كل صفة لنكرة إذا قُدِّمتها عليها انتصب على الحال»^(٧).
- ٣ - بالتخصيص بالوصف كقراءة: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾ [البقرة: ٨٩] ، بنصب (مصدق) ، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [٤] ﴿أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤ - ٥] وكقول الشاعر:
- نجيت يا ربُّ نوحاً، واستجبت له في فلكٍ ماخرٍ في اليمِّ مشحوناً^(٨)
- ٤ - بالتخصيص بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّالِينَ﴾ [فصلت: ١٠].
- ٥ - أو جاء بعد نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]
- ٦ - أو بعد نهي كقول قطري بن الفجاءة:

٢٥٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٢/١، وشرح الأشموني ٤١٦/١، والتصريح ٦٢٤/٢

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٦١/٢، وشرح شذور الذهب ٢٣٥

(٢) شرح المقرب ٥٤٠/١

(٣) نسب في الكتاب ١٢٣/٢ إلى كثير، قال الشنمري: ويروى (لعزة)، تحصيل عين الذهب ٢٧٩

(٤) من شواهد سيبويه ١٢٣/٢

(٥) شرح شذور الذهب ٢٥٤

(٦) ينظر: أسرار العربية ١٤٦

(٧) شرح المقرب ٥٤٨/١

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢

- لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام^(١)
- ٧- أو بعد استفهام، كقول رجل من طي:
يا صاح هل حمّ عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأمل^(٢)
- ٨- أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ قيل: لأنّ الواو ترفع توهم النعتية^(٣).
- ٩- أن يكون الوصف بما على خلاف الأصل، كقولهم: هذا خاتمٌ حديدًا. أو مثل قولهم: جاءني رجالٌ مثنى وثلاث، لأنّ المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء، والوصف لا يفيد هذه الفائدة^(٤).
- ١٠- أن تشترك النكرة مع المعرفة في الحال، كقولك: هؤلاء ناسٌ وعبد الله منطلقين. فـ (ناس) نكرة، وعبد الله معرفة ومنطلقين حال منهما، وهي من أمثلة سيبويه. ويرى الزمخشري أنّ مجيء صاحب الحال نكرة قبيح إلا إذا تقدم، حيث قال: «وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه كقوله:
لعزة موحشًا طلل قديم عفاه كل أسحم مستديم»^(٥).
- وواضح أنّه يميز ذلك بمسوغ واحد وهو تقدم الحال على صاحبها.
- ١١- ويرى ابن الشجري وجوب نصب الصفة إذا قُدمت، قال: «فإنّ قُدمت صفة النكرة عليها صار ما كان ضعيفاً في التأخير لا يجوز غيره، تقول: في الدار قائماً رجل، كما قال:
- لعزة موحشًا طلل
- بطل كونه صفة لما تقدم؛ لأنّ الصفة لا تكون إلا تابعة، والتابع لا يقع قبل المتبوع»^(٦).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٢

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٦٢/٢

(٥) المفصل ٦٣، وينظر: الكشف ٨٦/٣

(٦) أمالي ابن الشجري ٩/٣

ورأى الرضي ووافقه ابن هشام وغيره؛ أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسوية الحال منها، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة، حال كون صاحبها منصوباً، ثم طرد المنع رفعاً وجرّاً^(١). ويوجب ابن الحاجب تقديمها لأنها لو أتت متأخرة لالتبست بالصفة، فقدمت لتمييز^(٢). ولالتباس الصفة بالحال أعرب سيبويه (منطلقين) في قوله: هذان رجلان وعبد الله منطلقين، على الحال، وقال: إنه لا يصلح أن يكون صفة لـ (هذان)، ولا صفة لعبد الله، وجاز الحال لأنه يجوز أن يجمع بينهما^(٣). ولولا هذا المانع الذي ذكره سيبويه لالتبست الصفة بالحال عند التأخير. ويتضح هذا جلياً في اشتباه ذي الحال المنصوب، بالوصف في مثل: رأيت رجلاً راكباً. وقال الرضي معلقاً على هذا: «فطرد المنع رفعاً وجرّاً»^(٤).

أما ابن عصفور فقد سوى بين كون الحال من معرفة أو نكرة إذا تقدمت الحال على صاحبها، قال: «فإن تقدمت (أي الحال) على ذي الحال جاءت من المعرفة والنكرة على كل حال»^(٥).

وجوز كثير من النحويين مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ واحد هو تقديم الحال عليها، ومن هؤلاء: الزمخشري^(٦)، وابن جني^(٧)، وابن الخباز^(٨)، ولكن اشترط الأخير أن كون العامل متصرفاً. فيجوز عندهما: راكباً جاء زيد، ولا يجوز: قائماً هذا زيد، لأن هذا لا يتصرف.

واستدلوا على جواز مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوغ بما يأتي:

جوز بعض النحويين مجيء الحال من نكرة بلا شروط من هؤلاء سيبويه والخليل ويونس،

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٦٢/٢

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٠٧/٢

(٣) الكتاب ٨١/٢

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٦٢/٢

(٥) المقرب ١٥٣

(٦) المفصل ٦٣

(٧) اللمع في العربية ١١٧

(٨) توجيه اللمع ٢٠٥

وابن الشجري، قال ابن الشجري: «... . وإنما أجزت هذا لأمرين، أحدهما: أن كون الحال من النكرة جائز؛ يجوز أن تقول: مررت بامرأة جالسة، وهذا رجل مقبلاً...»^(١). بل ذكر المرادي أن سيويه جعله مقيساً بغير شرط، وإن كان الإتيان أقوى، ثم ذكر أن يونس والخليل يريان القياس أيضاً خلافاً لمن قال - ولم يسمهم -: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً ما لم يتقدم عليه^(٢). فأنت ترى أن تقدم الحال على صاحبها من أقوى المسوغات، ولكنه ليس رأي الجميع. وذكر مثله السمين الحلبي^(٣)؛ غير أن خالداً الأزهري ذكر الخلاف في قياسية الذي بدون مسوغ؛ قال: «وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ، هل يُقاس عليه أو لا؟ ذهب سيويه إلى الجواز، والخليل ويونس إلى المنع»^(٤). ويبدو أن قول المرادي أصح لأن سيويه روى عنهما الجواز بدون شروط، قال سيويه: «وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً. ومثل ذلك: مررت برجل قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله. ومثل ذلك: عليه مائة بيضاء؛... إلى أن قال: وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بماءٍ قعدةً رجل»^(٥).

وخصه ابن عصفور بالسماح، قال: «ولا يجيء الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخرة عنها إلا حيث سُمع، ولا يُقاس على شيء من ذلك، والذي سُمع من ذلك: وقع أمرٌ فجأةً، ومررت بماءٍ قعدةً رجل»^(٦). واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً، ونقله عن سيويه، وإن كان دون الإتيان في القوة^(٧).

وعدّ الزمخشري تنكير ذي الحال قبيحاً إلا إذا قُدِّمت عليه، كما في: لية موحشاً طلل^(٨). طلل^(٨). وعدّه ابن يعيش جائزاً مع قبحه، لأنك إذا قلت: جاء رجلٌ ضاحكاً، قبح مع

(١) أمالي ابن الشجري ٣٤٦/١-٣٤٧

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٢/١

(٣) الدر المصون ٢٩٧/١

(٤) التصريح ٦٣٣/٢

(٥) الكتاب ١١٢/٢

(٦) شرح جهل الزجاجي ٣٤٦/١

(٧) همع الهوامع ٢١/٤

(٨) المفصل ٦٣

جوازه. ورأى أن جعله وصفاً لما قبله هو الوجه، فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول. وذكر أن النحاة قالوا بجواز تقديم الحال على صاحبها النكرة مع قبحه تجنباً لما هو أقبح منه؛ وهو تقديم الصفة على الموصوف، وذكر أن ذلك يسميه النحويون: أحسن القبيحين، لأن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح منه^(١). وأقول إن في المثال الذي ذكره نظر، لأن (ضاحكاً) منصوبة و (رجلٌ) مرفوع، فكيف يكون وصفاً له، ولو أنه قال: رأيت رجلاً ضاحكاً، لكان لقوله وجه، لالتباس الوصف بالحال حينئذٍ لكونهما منصوبين.

وورد بعض الشواهد التي جاءت فيها الحال من النكرة بدون مسوغ؛ من ذلك:

١- ما ورد في الحديث المشهور: ((صلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجالٌ قياماً))

فـ (قياماً) حال من النكرة (رجال)، وليس فيه مسوغ^(٢).

٢- قول ناسٍ من العرب: عليه مائةٌ بيضاً، ومررت بماءٍ قعدةً رجلٍ^(٣).

واعترض بعضهم على الاستدلال بالحديث؛ لاحتمال كونه مروياً بالمعنى، وهو خلاف كبير منعه بعضهم مطلقاً، وأجاز به بعضهم مطلقاً، وفصل فيه المتوسطون^(٤).

٣- قول عنتره:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم^(٥)

فـ (سوداً) في بعض تخرجاتها حال؛ صاحبه نكرة محضة، وهو قوله: (حلوبة).

(١) شرح المفصل ٦٣/٢ - ٦٤

(٢) البخاري ٦٨٨، مسلم ٤١٢، موطأ مالك ٣٠٧، مسند أحمد ٢٥٨٩٢، سنن أبي داود ٦٠٥

(٣) الكتاب ١١٢/٢

(٤) ينظر في هذا بتفصيل إلى بعض الكتب مثل: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث.

(٥) ديوان عنتره بن شداد ١٣، شرح شذور الذهب ٢٥١

واستدل أصحاب المذهب الثاني بما يأتي^(١):

قَبَّحَ الوراق مجيء الحال من النكرة وأوجب عند التجويز فيها أن يكون على التشبيه بالمعرفة^(٢). فالوراق لم يستثن، ولكن عبارته في إيجابه عند جوازه أن يكون على التشبيه بالمعرفة؛ غريبة، ربما قصد بالوجوب تقدم الحال على صاحبها، وبالتشبيه بالمعرفة وجود المسوغ؛ لأنهم قالوا كما مرّ: إنّ المسوغ يقرب النكرة من المعرفة.

وقد علل الوراق لتقيحه الحال من النكرة بعقد مقارنة بين المعرفة والنكرة، قال: «وإنما قبح الحال من النكرة، إذا قلت جاءني رجل ضاحك فأجريت (ضاحكا) نعتاً لـ (رجل) ثم لو قلت: جاءني رجل ضاحكاً، فنصبت (ضاحكا) على الحال، كان معنى الحال، ومعنى الصفة واحداً، لأنك إذا قلت: جاءني رجل ضاحك، فليس يجب أن يكون في حال الخبر ضاحكاً، وكذلك إذا نصبت على الحال، فلما استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفاق اللفظ، وليس كذلك حكم نعت المعرفة، لأنك إذا قلت: جاءني زيد الظريف، وجب ألا يكون (الظريف) حالاً له وقت الخبر، لأنك ذكرته لتبين به زيداً وزيد معرفة قد كان مستغنياً بنفسه، فلما خفت اختلاطه بغيره من الزيدين بينته بالنعت. وأما النكرة فليس عيناً بائناً، فالصفة إنما تفيد فيها تخصيصاً، وليس يجب بقاء ذلك التخصيص في حال الخبر فلهذا حسن الحال من المعرفة، وقبح من النكرة، ووجب جوازه فيها على التشبيه بالمعرفة، وإنما وجب أن تقدم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً، لأن الحال مفعولة»^(٣).

ومن وجوه الإنكار؛ عدم تمييزه وتأويل النصوص الواردة بحيث لا يكون صاحبها نكرة، فقد نقل البغدادي اعتراض بعضهم على جعل موحشاً حالاً، قال: «هذا لا يصلح لمطلوبه من وجوه:

الأول: أنه محتمل غير منصوب، إذ لا نسلم أنه حال من طلل، لجواز كونه حالاً من ضمير الظرف، فلا يكون ذو الحال نكرة.

الثاني: أنه لو تأخر عن ذي الحال لا يلتبس بالصفة، لأن ذا الحال مرفوع والحال منصوب.

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤١٦/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٢٤/٢

(٢) علل النحو ٥٠٩

(٣) علل النحو ٥٠٩، كذا، والأقرب: (ووجه..)

الثالث: أنه لا يجوز أن يكون حالاً من طلل، لأنه مبتدأ، والحال لا تكون إلا من الفاعل أو المفعول أو ما في قوتهما^(١). ثم قال وفي كل من الأخيرين نظر ظاهر، ولم يبين. وقال ابن الحاجب: «يجوز أن يكون (موحشاً) حالاً من الضمير في (لعزة)^(٢) إن كان عائداً على النكرة، لأن ضمير النكرة معرفة خلافاً لبعض النحويين. وإذا كانت معرفة فجعل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدمة عليها، لأن هذا هو الكثير الشائع، وذاك قليل نادر، فكان أولى^(٣)».

وذهب ابن عطية إلى عدم جواز هذا (في تفسيره) ، قال: «ولا يجوز أن تكون هذه الجملة (تثير الأرض) في موضع الحال؛ لأنها من نكرة»^(٤). يقصد (بقرة) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]. والظاهر أنه يرى المنع مطلقاً لمجيء صاحب الحال نكرة - كالوراق - لأن ذلك تكرر كثيراً في تفسيره حيث لم يتحدث عن أي مسوغ إلا أنه لما أتى على تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القلم: ٣٩]، علل لقراءة الحسن بن أبي الحسن (بالغة) ، قال: «حال من النكرة، لأنها نكرة مخصصة بقوله: (علينا) ، فهل هذا قول آخر له أم أنه احتاج إليه لتخريج تلك القراءة، لأننا رأيناه في كل موضع فيه حال من نكرة يرد ذلك الرأي بدعوى أن الحال من نكرة؛ دون أن يتعرض لذكر مسوغ»^(٥).

والخلاصة أن خلافات النحويين في هذه المسألة سلكت طريقتين:

الأول: الخلاف حول جواز تقديم الحال على صاحبها أو منعه، ورأينا بعض المحييين لتقدم الحال يعدون من شروط ذلك أن يكون صاحب الحال نكرة.

الثاني: الخلاف حول جواز مجيء الحال من النكرة أو منعه؛ وتجويزه بمسوغات أو بدون مسوغات؛ وإذا كان بدون مسوغات فهل ينقاس أو لا؛ وهذا هو موضوع هذا الاختيار.

(١) حزانة الأدب ٢١٠/٣

(٢) لأنه روى البيت (لعزة موحشاً طلل.)

(٣) أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١

(٤) المحرر الوجيز ١٠٠

(٥) ينظر مثلاً: المحرر الوجيز ٨٧٨، ١٣٤٦، ١٧٦٤

ونستطيع أن نستنتج من اعتراض ابن عادل على ابن عطية، أنه على رأي الجمهور المجيز لمجي الحال من النكرة بمسوغ يقربها من المعرفة، ونلاحظ أنه متابع لهم أيضاً في تفضيل أن يكون صاحب الحال معرفة كلما أمكن ذلك. وحرص بعض النحويين على الهروب عن القول بمجيء الحال من النكرة إلا إذا اضطروا إلى ذلك، حتى المسوغات ذكروا أنهم قبلوها لاعتقادهم أنها تقرب النكرة من المعرفة التي هي الأصل.

ولا يخفى بعد ذلك أن قوله: «وإذا وصفت النكرة ساغ إتيان الحال منها اتفاقاً»، ليس دقيقاً؛ إلا إذا كان لم يعتد بمخالفة المخالفين الذين اشتغل النحويون بدراسة أقوالهم كالوراق وابن عطية وغيرهما.

الترجيح:

يترجح عند الباحث رأي الجمهور؛ لأن الأصل أن تكون الحال نكرة ويكون صاحبها معرفة، وإذا لم يكن الأمر كذلك ووجد مسوغ يقرب النكرة من المعرفة أخذوا به؛ وما بقي بدون مسوغ رأينا كثيراً من المواضع التي قيل فيها أن صاحب الحال نكرة قليلة؛ من الممكن أن يؤول كثير منها، ثم لا يبقى بعد ذلك إلا القليل الذي لا يكاد يذكر.

ما أعرف المعارف؟

قال ابن عادل عند إعرابه لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

«وهو - يعني لفظ الجلالة (الله) - أعرف المعارف، حكى أن سيبويه رؤي في المنام فقيل: ما فعل الله بك؟ فقال: خيراً كثيراً؛ لجعل اسمه أعرف المعارف»^(١). ولكنه في موضع آخر ذكر أن الضمير، أعرف المعارف، قال: «و (أَنْ) وما في حيزها عندهم - يعني البصريين - من قبيل أعرف المعارف؛ لأنها تُشَبِّهُ المَضْمَرَ، وقد تقدم تقرير ذلك»^(٢). ولكنه في آخر الكتاب ذكر أن أعرف المعارف ضمير المتكلم موافقاً لابن مالك (في تفصيله) في ذلك^(٣)، قال: «وضمير المتكلم أعرفُ المعارف، وأبعد عن الاشتراك»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٣٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٨/٧٣

(٣) شرح التسهيل ١/١١٦، ارتشاف الضرب ٢/٩١٠، المساعد ١/٧٧

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١٨/٥٥

عرّف المبرد النكرة بأنه الاسم الواقع على كل شيء من أمته، لا يخص واحداً من الجنس دون سائره، مثل: رجل، وفرس، وحائط. ثم قال: وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف، نحو قولك: هذا خير منك، وأفضل من زيد، وقال: كلما كان الشيء أحص فهو أعرف^(١). وقد اختلف النحاة في تعريف النكرة والمعرفة وكثرت الاعتراضات والاستثناءات، قال ابن مالك: من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه^(٢). وعرّف أبو حيان النكرة بقوله: الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس. وعرّف المعرفة بقوله: الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه، ثم قال: وزعم ابن مالك أنه لا يمكن حدّ المعرفة^(٣). وهذا الذي اعترض عليه أبو حيان قد قال نحوه منه ابن الحاجب^(٤). وكما اختلفوا في التعريف اختلفوا في أيهما أصلٌ للآخر، فالنكرة هي الأصل عند سيبويه وجمهور البصريين، والمعرفة فرع، قال: «واعلم أنّ النكرة أخف عليهم، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به. فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة»^(٥). وذكر المبرد أن أصل الأسماء النكرة^(٦). وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة، فالنكرة عندهم أصل مثل المعرفة^(٧).

وذكر السيوطي، الإجماع في أن اسم الله تعالى أعرف المعارف^(٨). وقد يؤيد هذا أن كل كل من تحدّث عن ترتيب المعارف لم يذكر اسم (الله) من بينها، ولكن هناك احتمال آخر قد يكون أجدر بالحسبان وهو أنهم نزّهوا اسم الله سبحانه من أن يفاضلوه مع غيره أو

(١) المقتضب ٢٧٦/٤

(٢) شرح التسهيل ١١٥/١

(٣) ارتشاف الضرب ٩٠٧/٢

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٧٨٦/٣

(٥) الكتاب ٢٢/١

(٦) المقتضب ٢٧٦/٤

(٧) التذيل والتكميل ١٠٥/٢

(٨) همع الهوامع ١٩١/١

يقارنونه بما سواه، وقد يدل على ذلك صنيع الزجاج عندما تحدث عن تصريف لفظ (الله) تعالى، قال: «. . . فأما اسم الله عز وجل فالألف فيه ألف وصل، وأكره أن أذكر جميع ما قال النحويون في اسم الله أعني قولنا (الله) تزيهاً لله عز وجل»^(١).

واختلفوا بعد ذلك في بقية المعارف، ومذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة، قال المبرد: «وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض، ونحن مميّز ذلك إن شاء الله، كما أن النكرة بعضها أنكر من بعض»^(٢). وخالف في ذلك ابن حزم، حيث ذهب إلى أنها كلها متساوية، لأن المعرفة لا تتفاضل، إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا، وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا: أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر^(٣). واستغرب ابن هشام أنه سمع من ينقل أنه قيل في كل المعارف الخمسة أنه أعرف المعرف^(٤).

والمعارف عند سيبويه خمسة أشياء: العَلَمُ الخاص، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار^(٥). هذا هو المشهور وزاد بعض النحويين المنادى، والموصول^(٦). وأعفل أكثر النحويين ذكر المنادى^(٧)، وعلل الرضي لذلك بأنهم كانوا يعدونه يعدونه فرع المضمرات، قال: «قوله: والنداء، نحو: يا رجل؛ ومَنْ لم يعدّه من النحويين في المعارف، فلكونه فرع المضمرات، لأنّ تعرّفه، لوقوعه موقع كاف الخطاب»^(٨). وفي النداء خلافٌ بين النحويين لأنه قد ينادى اسمٌ نكرة، فهل يتعرف؟، وإذا تعرف فبأي شيء؟،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٣/١

(٢) المقتضب ٢٨٠/٤

(٣) ارتشاف الضرب ٩٠٧/٢، همع الهوامع ١٩١/١

(٤) شرح للمحة البدرية ٢٤٢/١

(٥) الكتاب ٥/٢، ويلحظ على كلام سيبويه - إن كان مرتباً - أنه جعل الضمير آخرًا.

(٦) ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٥/٣، وهمع الهوامع ١٩٠/١

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٥/٣

نحو: يا رجل، هل بـ (أل) منوية أو بالقصد، وصحح ابن مالك تعريفه بالقصد^(١). واحتج عليه أبو حيان بنداء النكرة غير المقصودة حيث لم تتعرف بالنداء، قال: «ولو كان النداء مُعَرَّفًا كما ذهب إليه المصنف لَعَرَّفَ النكرة غير المقصودة»^(٢). ويمكن الردّ على هذا، بأنّ ابن مالك قال بتعريفها بالقصد، وأبو حيان وغيره من النحويين سمّوها نكرةً غير مقصودة في حال ندائها، فلا يُعترض عليه بهذا القول، لأنها لا تدخل ضمن ما عدّه ابن مالك معرفة^(٣). وقد تولى ابن مالك نفسه الردّ على هذا الاعتراض المتوقع بقوله: «ولا يدخل أيضًا المنادى الباقي على شياعه؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي»^(٤). وذكر أبو حيان أن ابن مالك هو من زاد المنادى في المعارف، وهذا غير صحيح، لأنّ ابن الحاجب قد ذكره قبله ونص على تعرفه بالقصد، ولا أدري هل هو أول من زاده أيضًا أم سبق إليه، قال بعد أن عدّد المعارف: «والمعرّف بالنداء كقولك: يا رجل، لأنه لما قصده بعينه وجب أن يدخل في حدّ المعرفة»^(٥)، وهذا عين ما قاله ابن مالك. والغريب أنّه لما شرح ابن هشام كتاب اللمحة البدرية لأبي حيان استدرك عليه النداء، قال ابن هشام: «وبقي عليه اسم الجنس المقبل عليه في النداء نحو: يا رجل؛ إذا أردت به معينًا»^(٦).

وجعل أبو البركات بن الأنباري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، وعنون لها بـ (مراتب المعارف)^(٧)، وليس بـ (أعرف المعارف) لأنّ الخلاف في هذه المسألة في مرتبة (المبهم) ، فهو يأتي أولاً عند الكوفيين بينما ترتيبه يجيء ثالثاً عند البصريين، ورابعاً عند سيبويه وخلافهم منحصر بين (المبهم) و (العلم) أيهما يقدّم على صاحبه، فالكوفيين لا يقولون إنّ المبهم أعرف من الضمير حتى يكون الخلاف على أعرف المعارف، هذا الخلط سبب مشكلة، ولو كانت المسألة في (المبهم والعلم) أيهما أعرف من

(١) شرح التسهيل ١١٦/١، وجمع الهوامع ١٩٠/١

(٢) التذييل والتكميل ١١١/٢

(٣) هذا الرد اجتهاد من الباحث، والله أعلم بالصواب.

(٤) شرح الكافية الشافية ٩٠/١

(٥) شرح المقدمة الكافية ٧٨٧/٣، وينظر التصريح ٣٠٥/١

(٦) شرح اللمحة البدرية ٢٣٩/١

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧/٢

الآخر، أو (الضمير والمبهم) أيهما أعرف المعارف واقتصر على ذلك لكان أحسن. وسوف يقتصر الكلام على الأقوال في أعرف المعارف دون الخوض في الخلاف في ترتيبها، لأن الاختيار هنا يخص ذلك فقط.

وأهم مذاهب النحاة حول أعرف المعارف ثلاث مذاهب:

المذهب الأول: أن الضمير أعرف المعارف، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وأكثر المتأخرين^(١).

المذهب الثاني: أن العَلَم الخاص أعرف المعارف^(٢)، ونُسب إلى الكوفيين^(٣)، وإلى سيبويه^(٤)، وإلى أبي سعيد السيرافي^(٥)، واختاره أبو حيان^(٦) ونسبه إلى الصيمري، والذي في كتابه (التبصرة) يخالف ذلك، قال: «فلما كان المضمَر أخص الأسماء وأعرفها لم يجوز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف. والاسم العلم بعد المضمَر أخص؛ فلذلك وصف بجميع ما يصح الوصف به من المعارف»^(٧). فهذا نص واضح أنه يرى أن المضمَر أعرف الأسماء ويأتي بعده العَلَم، فالصيمري إذن على مذهب جمهور البصريين، وقد ذكر محقق كتابه أنه لم يذكر له كتاب آخر ولذا تجد النحويين يشيرون إليه بصاحب التبصرة. وهذا يدل على أنه إن لم يكن كتابه التبصرة الوحيد فهو أهم كتبه بلا شك لأنه اشتهر به.

المذهب الثالث: أن المبهم (اسم الإشارة) ، أعرف المعارف، وقد نُسب إلى ابن السراج، والفراء والكوفيين^(٨).

(١) الكتاب ٦/٢، وارتشاف الضرب ٩٠٨/٢

(٢) ذكر ابن عقيل في المساعد ٧٨/١، أنه لا بد من تقييده بالخاص كزيد وعمرو، ليخرج أسامة ونحوه. قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠٦/٢، ((وما هو نكرةٌ معنى معرفة لفظاً كأسامة)). وعده معرفة على طريق المجاز ١٠٨/٢.

(٣) أسرار العربية ٣٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٩٤، ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢، وجمع الهوامع ١٩١/١، ١٩١/١، وهذا يخالف ما في الإنصاف أن الكوفيين يرون أن المبهم أعرف المعارف

(٤) ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢، وجمع الهوامع ١٩١/١

(٥) أسرار العربية ٣٤٦

(٦) التذييل والتكميل ١١٣/٢، ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢، وجمع الهوامع ١٩١/١

(٧) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٨٤

(٨) أسرار العربية ٣٤٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣، وشرح جمل

الأدلة والمناقشة:

ليس هناك نصٌ لسيبويه، وإنما هي استنتاجات من كلامه، فالذين قالوا: إنه يرى أن الضمير أعرف المعارف، استنتجوها من كلامه عن الضمير^(١)، ثم احتجّ به كل من رأى الضمير أعرف المعارف بعد ذلك. والذين قالوا: إنه يرى أن العلم أعرف المعارف ربما استنتجوا ذلك من كلامه أيضاً، لأنه حين عدّد المعارف، بدأ بالعلم الخاص، وختم بالإضمار^(٢). واستغرب ابن هشام تعدد الآراء في أعرف المعارف وخاصة هذه النسبة لسيبويه^(٣).

احتجاج أصحاب المذهب الأول:

اختلف الذين ذهبوا إلى أن الضمير أعرف المعارف في نوع الضمير، وأي الضمائر أعرف، فقال ابن مالك: «وأعرفها المتكلم ثم ضمير المخاطب، ثم العلم الخاص ثم ضمير الغائب السالم من إهام»^(٤).

واعترض أبو حيان على هذا التفصيل قائلاً: «لا أعلم أحداً ذهب إلى هذا التفصيل في المضمّر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أن أعرف المعارف هو الضمير قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم»^(٥). فإن كان قصده أنهم لم يفصلوا قط فهذا غير صحيح لأن كثيراً من النحويين فصلوا في الضمائر منهم: أبو البركات الأنباري^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، وابن عصفور^(٩)، والرضي^(١٠)، وابن عقيل^(١١).

الزجاجي لابن عصفور ١٣٦/٢، والمساعد ٧٩/١

(١) الكتاب ٦/٢

(٢) الكتاب ٥/٢، وارتشاف الضرب ٩٠٨/٢

(٣) شرح اللوحة البدرية ٢٤٢/١

(٤) شرح التسهيل ١١٥/١

(٥) التذليل والتكميل ١١٤/٢

(٦) أسرار العربية ٣٤٥

(٧) شرح المفصل ٨٨/٥

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٣٥٤/٣

عقيل^(٣). وإن كان قصده أنه لم يقل أحدٌ غيره إنَّ العَلَمَ أعرف من ضمير الغائب فهذا صحيح فيما نعلم، ويبدو أن هذا هو ما قصده لأنَّه قال في الارتشاف: «وقال أصحابنا: أعرف المعارف المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب»^(٤). غير أنَّ المبرد وضع قاعدة للمفاضلة تسمح بما ذهب إليه ابن مالك، حيث قال: «وكَلِّمَّا كان الشيء أخص فهو أعرف. فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم نحو: أنا والتاء في فعلتُ. . .»^(٥). فهذا الكلام يوحي بعدم الجمود والثبات، بل بالتغير، وهذا ما يُفهم من قوله كلما، ويبدو أن ابن مالك طبَّق قاعدة المبرد حين ذكر أنَّ أعرف المعارف ليس ثابتاً ولا مستقرّاً فقد يعرض للأدنى من المعارف أن يكون هو الأعرَف، وقد يُقدِّم العَلَمَ على ضمير المتكلم (أعرف المعارف عند أكثر النحويين) ، قال: «وكذلك يعرض للعَلَمَ ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شُهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا فلان. ومنه قوله تَعَالَى: ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، فالبيان لم يستفد بـ (أنا) بل بالعَلَمَ بعده. وقد يعرض للموصول مثل الذي عرض للعَلَمَ كقول من شُهر بفعل لا شركة فيه لمن قال: من أنت؟ أنا الذي فعل كذا»^(٦). ولو كان الأمر على ما ذهب إليه أبو حيان لقال المبرد أعرف المعارف؛ الضمير ثم العلم ثم كذا وكذا، ولم يقدِّم لكلامه بما يضبط المسألة. وقد ذكر الصبان الخلاف في ضمير الغائب، وقول بعضهم إنه ليس معرفة بالكلية^(٧). وقد وضَّح ابن مالك رأيه بقوله: فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيدٌ وعمرو كَلِمَتِهِ. لتطرق إليه إيهام ونقص تمكنه في التعريف^(٨). ومما يدل على عدم الاستقرار في تعريف الضمير أنَّ الجمهور على أنَّ الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة، لأنه

(١) شرح جمل الزجاجي ١٣٧/٢

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣٥٤/٣

(٣) المساعد ٧٧/١

(٤) ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢

(٥) المقتضب ٢٨١/٤

(٦) شرح التسهيل ١١٧/١، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٩/١

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٠/١

(٨) شرح التسهيل ١١٦/١

لا يخصّ من عاد إليه من بين أمته، ولذا جاز أن تدخل عليه (رُبّ) مثل: رَبُّهُ رجلاً. وردّ بأنه يخصّ من حيث هو مذكور. وذهب آخرون إلى أنّ الضمير العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز، نكرة، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول^(١). واستدل الجمهور على أنّ الضمير أعرف المعارف لأنه لا يوصف ولا يوصف به، ولأنّ ضمير الغائب يختلف عن ضمير المتكلم في تعيينه لصاحبه، فقد أجاز الكسائي أن يوصف كما في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦]، وهو عند الجمهور على البدل^(٢). وقال الرضي مقارناً بين ضميري المتكلم والغائب: «وكون المتكلم أعرف المعارف ظاهر، وأما الغائب، فلأنّ احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد»^(٣). أي يحتاج إلى شيء يوضّحه، ويعيّنه؛ كما تضع يدك على شيء فيُعرف أنك تقصده بالذات.

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

- ١- أنّ الضمير لا يضمّر إلا وقد عُرف، قال سيبويه: «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أنّ من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه»^(٤).
- ٢- أنّ الضمير لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه، ولذلك لا يُوصف ولا يُوصف به، وليس كذلك العلم أو المبهم^(٥). وعلل السيرافي عدم وصف المضمّر بأنّ المتكلم لم يضمّر إلا ما ظنّ أنّ المخاطب يعرفه، والوصف إنما يؤتّى به للتفرقة بين الأسماء المتشابهة، قال: «إنما لم يُوصف المضمّر لأنك إنما تُضمّر ما ترى أنّ المخاطب يعرفه، وإنما الصفة تحلية يُفرّق بها بين أسماء لوازم مشتركة اللفظ»^(٦). وردّ بأن الضمير يقبل يقبل التنكير، ولذلك تدخل عليه (رُبّ) ، مثل: رَبُّهُ رجلاً. وقد يكون المذكور قبله، والذي يعود إليه الضمير نكرة، فيكون الضمير كذلك نكرة، وهو أيضاً في

(١) همع الهوامع ١٩٣/١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٣/٢

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٥/٢

(٤) الكتاب ٦/٢، الإنصاف ٧٠٧/٢

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣٤٤/٢

حاجة إلى ما يوضحه^(١). وردّ العكبري بأن (رُبُّهُ رجلاً) شاذ، وقد جعلت النكرة بعده مفسرة له، بمتزلة تقدمها عليه^(٢). وردّ ابن يعيش كذلك بأننا لا نسلم أنه يكون نكرة لأننا نعلم قطعاً من عني بالضمير^(٣).

٣- أن الضمير باقٍ على أصل وضعه الأول بينما المعارف الأخرى دخلها الاشتراك وتحولت عن أصلها، ولذا افتقرت إلى أن توصف. وردّ بأن الضمير ينتقل فيكون للمتكلم وللمخاطب وللغائب، والضمير الواحد مثل: (أنا) ، يطلق على كل واحد من المتكلمين، وليس موضوعاً لتكلم دون غيره^(٤).

واحتج أصحاب المذهب الثاني بالآتي:

١- أن الأصل في العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره، فلا اشتراك فيه في أصل وضعه، فأشبهه ضمير المتكلم، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها^(٥). وردّ عليهم بأن هذا هو الأصل في جميع المعارف، ولكنه حصل للعلم الاشتراك بعد ذلك وحصل له ما أزاله عن الأصل الذي ذكرتموه ولهذا افتقر إلى الوصف ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف، لأن الأصل في المعارف ألا توصف^(٦).

٢- أن العلم لازم لمسماه، والضمير لا يلزم مسماه، بل ينتقل، فيكون للمتكلم والمخاطب والغائب. وردّ بأن العلم يقبل التنكير في مثل: مررت بزید الطريف وزید آخر، وإذا ثني العلم أو جمع قبل الألف واللام، مثل: زيدان والزیدان وعمران والعمران ولا تدخلان إلا على نكرة^(٧).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣، ٨٧/٥، ووصف المباني ٢٦٨، وجمع الهوامع ١٩٣/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٩٦/١

(٣) شرح المفصل ٨٧/٥

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٩٤/١ - ٤٩٦، وينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٤٣٠/٢٠ - ٤٣٠/٢٠

(٥) شرح اللمحة البدوية ٢٣٨/١

(٦) الخصائص ٢٧٠/٣، الإنصاف ٧٠٩/٢، وأسرار العربية ٣٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣، ٨٧/٥

(٧) الإنصاف ٧٠٨/٢

٣- أن العلم جزئي وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف هي كليات وضعاً جزئيات استعمالاً^(١).

٤- أن العلم يدل على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص^(٢).

أصحاب المذهب الثالث:

نسب ابن بابشاذ^(٣)، والأنباري^(٤)، وابن عقيل^(٥)، وغيرهم، القول بهذا المذهب إلى ابن السراج وقد رأيناه رتبها في أصوله - أشهر كتبه - بشكل آخر، قال: «والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى (الضمير) ، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن»^(٦). وأكد ذلك بأن (الذي) وإن كان مبهماً إلا أنه يشبه الظاهر لأنه يصح بصلته، قال: «قال أبو بكر: والذي جعله عنده رديئاً في القياس أنك تخرج المضمّر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر لأن (الذي) وإن كان مبهماً فهو كالظاهر لأنه يصح بصلته»^(٧). فهذان نسان صريحان على أن ابن السراج لا يخرج عن مذهب جمهور البصريين، إلا إن كان له رأي آخر في كتاب آخر لم نطلع عليه.

ولذا يترجح عند الباحث أن رأي ابن السراج لا يختلف عن رأي جمهور البصريين في أن الضمير أعرف المعارف، وإنما خلافه في مرتبة المبهم فهي عنده بعد الضمير مباشرة، وترتيب العلم عند جمهور البصريين في المرتبة الثانية، وعند سيبويه في المرتبة الرابعة، فابن السراج يوافق الفراء والكوفيين في تقديم المبهم على العلم فقط لا على أنه أعرف المعارف، وهذا ما أثبتته أبو حيان حينما قال: «... ومذهب سيبويه: أن العلم أعرف من المبهم، ومذهب الفراء: أن المبهم أعرف من العلم، وبه قال جماعة منهم ابن السراج، وابن كيسان،

(١) التذييل والتكميل ١١٤/٢، همع الهوامع ١٩١/١

(٢) همع الهوامع ١٩٢/١

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢٥٠/١

(٤) الإنصاف ٧٠٨/٢، وأسرار العربية ٣٤٥

(٥) المساعد ٧٩/١

(٦) الأصول في النحو ١٤٩/١

(٧) الأصول في النحو ٢ / ٣١٣

وهو مذهب المنطقيين^(١). وتظهر فائدة هذه الخلافات في باب النعوت، قال أبو حيان: «وبنوا عليه مسائل النعوت»^(٢). بل إنَّ بعض النحويين كابن يعين اتخذاً من النعت معياراً لترتيب المعرف، فالضمير عنده أعرف المعارف، لأنه لا يُوصف ولا يُوصف به، ثم يليه الأعلام الخاصة لأنها تُوصف ولا يُوصف بها، ثم أسماء الإشارة لأنها تُوصف ويوصف بها، وهكذا^(٣). ثم إنَّ هذا الترتيب له أثر عند المعريين، فإذا وصفت معرفة بما هو أقلّ تعريفاً كان ذلك صفةً أو لا فبدلاً، قال الرضي: «فإذا تقرر ذلك، فإن وجدت الأخص في مذهبٍ تابعاً لغير الأخص، فهو بدلٌ عند صاحب ذلك المذهب لا صفة؛ فاسم الإشارة في قولك: يزيدُ هذا، بدلٌ عند ابن السراج، صفةٌ عند غيره، وعليه فقس»^(٤).

ومما احتج به لهذا المذهب:

١- أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتكثير، والعلم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة. ورُدَّ بأن لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية على ما له ذلك المعنى دون لزوم. بل قد تثبت المزية لغير ذي لزوم كما ثبت لنقيضك مزية على غيرك، فتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه لها^(٥).

٢- أن تعريف اسم الإشارة حسي وعقلي، أي بالعين والقلب، وتعريف العَلَم عقلي لا غير، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة. ورُدَّ عليه بأن ذلك راجع إلى تعرفه عند المتكلم، وأما السامع فلا يعلم ما في قلب الناطق بـ (هذا)، وإنما يُعرف المشار إليه بالإقبال عليه، وهو شيء غير الاسم، ويدل عليه أن اسم الإشارة يصعَّر ويشنى ويجمع، ولا يفتقر إلى تقدم ذكر، فهو في ذلك كالمظهر المحض^(٦). ورُدَّ عليه أيضاً بأن بعض المعارف مثل: الضمير (أنا) و (نحن) تتعرّف بالعين فقط، ومنه ما

(١) ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢

(٢) التذييل والتكميل ١١٣/٢

(٣) شرح المفصل ٨٧/٥

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٦/٢

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/١، والمساعد ٧٩/١، همع الهوامع ١٩٢/١

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٩٤/١ - ٤٩٥، شرح المفصل لابن يعين ٨٧/٥

يتعرف بالعين والقلب معاً كـ (هو) وفروعه^(١). ورُدّ عليه أيضاً بأنّ المعترف في كون المعرفة الدلالة المانعة من الشيع، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين، والمعترف في ترجيح التعريف قوة منع الشيع وزيادة الوضوح، ومن المعلوم أنّ اسم الإشارة وإن عيّن المشار إليه حقيقته لا تُستحضر به على الالتزام، ولذلك لا يُستغنى غالباً عن صفة تكمل دلالته^(٢).

وقد اضطرب اختيار ابن عادل في هذه المسألة، فقرر في أول تفسيره أنّ لفظ الجلالة (الله) أعرف المعارف، ثم قرر أنّه مذهب سيبويه وقد رأينا أنّنا أنفأ أن اختيار سيبويه ومعه جمهور البصريين أنّ أعرف المعارف هو الضمير، ومنهم من نسب إليه أنّه اختار العَلَم، وما مرّ بنا من ذكر أنّ سيبويه قال: إنّ أعرف المعارف اسم (الله) تعالى، بل ذكر السيوطي إجماع النحويين على أنّ اسم (الله) أعرف المعارف، ثم اختلفوا في بقية المعارف^(٣)، وحينما عدّد الآراء في أعرف المعارف، قال: «ويُستثنى اسم الله»^(٤). وذكر الصبان أنّ الخلاف في غير غير اسم الله فهو أعرف المعارف إجماعاً^(٥). ثم ذكر ابن عادل قصةً - الله أعلم بها -، حيث لم ينسبها لأحد، أو كتاب، أنّ أحدهم - لم يسمه - رأى سيبويه في المنام وسأله عن مصيره فذكر أنه وجد خيراً بسبب جعله للفظ الجلالة أعرف المعارف^(٦)، وإذا تجاوزنا هذا المنام فإنه لم يثبت على ذلك بل ذكر في موضع آخر أنّ الضمير^(٧)، أعرف المعارف. ثم ذكر - في آخر الكتاب - أنّ أعرف المعارف ضمير المتكلم موافقاً لابن مالك^(٨)، وللجمهور على

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش

١٩٢/٣، وجمع الهوامع ١/١٩٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٣٦، وشرح التسهيل ١/١١٨، وجمع

الهوامع ١/١٩٢

(٣) جمع الهوامع ١/١٩١

(٤) جمع الهوامع ١/١٨٩

(٥) حاشية الصبان ١/١٥٩

(٦) اللباب في علوم الكتاب ١/١٣٨

(٧) اللباب في علوم الكتاب ٨/٧٣

(٨) شرح التسهيل ١/١١٦، ارتشاف الضرب ٢/٩١٠، المساعد ١/٧٧

على ما ذكر السيوطي، قال: «وضمير المتكلم أعرفُ المعارف، وأبعد عن الاشتراك»^(١).

الترجيح:

يميل الباحث كثيراً إلى ترجيح ما ذهب إليه السيوطي في أن النحويين قد أجمعوا ضمناً وإن لم يصرّحوا، في أن لفظ الجلالة (الله) أعرفُ المعارف، لأسباب منها: أنه أمر بدهي معروف لا يحتاج إلى تعريف، ولأنه لا يقارن بالله شيء من خلقه ولأن مجرد المقارنة فيها إهانة له جل جلاله، كما قال الشاعر:

ألم تر أن السيف ينزل قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا
وإذا عدنا إلى الأسماء الأخرى التي تصح المفاضلة بينها، فإن الباحث يميل إلى اعتبار أن الضمير أعرفُ المعارف، لأن أدلة وحجج من قالوا به أقوى وأكثر قبولاً. وربما أقواها أنه لا يُوصف، ولا يُوصف به.

أسم (أل) الموصولة؛ أم حرف؟

قال ابن عادل عند إعرابه (المغضوب) في قوله تعالى:

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]

«و (أل) فيه موصولة، والتقدير: (غير الذين غضب عليهم) . والصحيح في (أل) الموصولة أنها اسم لا حرف»^(٢). وقال في موضع آخر، مفضلاً قول الجمهور على قول الزمخشري، وفيه ما يشبه التناقض قال: «والوجه الثاني: أنه اعتقد كون الموصول بقيته (الذي) ، وليس كذلك، بل (أل) الموصولة اسم موصول مستقل، أي: غير مأخوذ من شيء، على أن الراجح من جهة الدليل كون (أل) الموصولة حرفاً لا اسماً»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٥/١٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٢١/١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٧٣/١

الصفة الصريحة عند النحاة يعنون بها؛ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واتفقوا على أن (أل) الداخلة على اسم التفضيل أداة تعريف أي حرف^(١)، وجرى الخلاف في الباقي^(٢) وانقسموا في ذلك إلى أربعة مذاهب^(٣):

المذهب الأول: قال به سيبويه والجمهور وهو أن (أل) معرفة موصولة (اسم) وتكون بمعنى (الذي) وفروعه^(٤). ونسبه الزجاجي للكوفيين، وللبصريين في بعض صورته^(٥).

المذهب الثاني: قال به الأخفش^(٦)، ونسب للمازني^(٧)، واختاره ابن يعيش^(٨)، والشلوين^(٩)، والشلوين^(٩)، وهو أن (أل) حرف تعريف، كهي في الرجل والفرس، وليست موصولة.

المذهب الثالث: أنها حرف موصول لا اسم موصول، أو كما عبر عنه بعضهم بالموصول الحرفي، وهو مذهب المازني المشهور عنه. وقد تعددت النقول عن المازني، فالرضي ينسب له القول أنها حرف كما في الأسماء الجامدة، نحو: الرجل والفرس، أما المرادي؛ فنسب إليه القول أنها حرف موصول لا اسم موصول، ونسب له القول بأنها اسم موصول^(١٠).

المذهب الرابع: أنها منقوصة من (الذي)، وأخواته^(١١)، وقال به الزمخشري^(١٢).

(١) معني اللبيب ٧١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣

(٣) ينظر: الجني الداني ٢٢٢، وأغلب من تكلم عن (أل) الداخلة على الصفات المشتقة ذكر فيها ثلاثة آراء.

(٤) الجني الداني ٢٢٣، وشرح الأشموني ١١٥/١

(٥) اللامات ٤٥

(٦) معاني القرآن ٨٤/١، والجني الداني ٢٢٢، المساعد ١٩٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٧٣/٥، شرح الأشموني

١١٥/١

(٧) التصريح ٤٤٢/١

(٨) شرح المفصل ١٤٤/٣

(٩) شرح الأشموني ١١٦/١

(١٠) الأصول في النحو ١٢٩/١، و٢٦٥/٢، واللامات للزجاجي ٤٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٩٣/٣، وشرح

جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٠/١، وأوضح المسالك ٨٠، وشرح الأشموني ١١٥/١، وجمع الهوامع ٢٩١/١

(١١) ينظر: الأزهية ٢٩١، باب (الأصل في (الذي) واللغات فيها)، ووصف المباني ١٦٣

(١٢) المفصل ١٤٣

الأدلة والمناقشة:

احتجاج أصحاب المذهب الأول:

معنى معرفة موصولة عندهم، أنها من قبيل الموصول المشترك الذي يُطلق على المفرد وغيره. وصلتها عندهم هي اسم الفاعل أو اسم المفعول، فإذا قلت: هذا القائم كان معناه: هذا الذي قام، قال سيبويه: «هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمترلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله»^(١). وفسر أبو سعيد السيرافي كلام سيبويه السابق بقوله: «يعني أن الألف واللام قد صارتا بمترلة الذي، وصار اسم الفاعل المتصل به بمعنى الفعل»^(٢). وقال المبرد: «فالجواب في ذلك أن تقول: القائم زيد، فتجعل الألف واللام في معنى الذي، وصلتها على معنى صلة الذي، وإن شئت قلته بـ (الذي) ، فقلت: الذي قام زيد»^(٣). وفي صلتها بالصفة المشبهة بخلاف، قال ابن هشام: «. . . قيل والصفات المشبهة، وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تقول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق»^(٤). ونسب الزجاجي هذا المذهب للكوفيين وعدّه مما انفردوا به، ولكنه أشرك البصريين في صورة منه، قال: «اعلم أن الأسماء المشتقة من الأفعال نحو: ضارب وقائم وذاهب وما أشبه ذلك، يُدخل عليها الكوفيون الألف واللام، ويجعلونها مع الألف واللام بمترلة الذي، ويصلونها بما توصل به الذي. . .» ، إلى أن قال: «فإن جعلنا القائم بمعنى الذي قام، قلنا: القائم أكرمتمُ عمرًا، فبنصب القائم بوقوع الفعل عليه، وعمرو بدل منه؛ لأن أكرمتم لا تكون صلة الألف واللام وقد جعلت القيام صلتها. وهذا الوجه الثاني يوافقهم عليه البصريون. والوجه الأول ينفرد به الكوفيون»^(٥).

واستدل الجمهور على اسمية (أل) بعدة أمور منها^(٦):

(١) الكتاب ١/١٨١

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٣٧/٢

(٣) المقتضب ٣/٨٩

(٤) مغني اللبيب ٧١

(٥) اللامات ٤٥

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤، شرح الأشموني ١/١١٥

١- عود الضمير عليها في السعة، مثل: قد أفلح المتقي ربه. والضمير لا يعود إلا على الأسماء^(١). وكذلك: الضاربُها زيدٌ هندٌ^(٢). والممرور به زيدٌ^(٣).

٢- إعمال اسم الفاعل والمفعول معها، ولو كانت حرفاً - كما يُقال - لمنعت من ذلك، لأن الحروف مختصة بالأسماء فتبعد الوصف عن شبهه بالفعل كما يبغده التصغير والوصف فلا يعمل^(٤).

٣- دخولها على الفعل كما في قول الشاعر^(٥):

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

٤- دخولها على الجملة الاسمية كما في قول الشاعر^(٦):

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معدّ

قال الزجاجي - بعد أن مثّل لدخول (أل) على الفعل والاسم -: «ومثل هذا غلط

وخطأ لا يُعبأ به، وإنما حكيناه لِيُتَجَنَّبَ، ولثلا يتوهم متوهم أنه أصلٌ يُعمل عليه، أو أننا لم نعرفه، أو أغفلناه»^(٧).

ودخول (أل) هنا عند كثير من النحويين شاذ^(٨)، ولكن ذكر ابن مالك أنه جائز في الاختيار وفقاً لبعض الكوفيين^(٩)، ولم يعبده من الضرورة لإمكان تغييره بدون عناء، قال: «وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة. . . . إلى أن قال: «فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»^(١٠). وهذا الخلاف مبني على

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤، وشرح الأشموني ١/١١٥

(٢) الجني الدايني ٢٢٣

(٣) شرح معني اللبيب

(٤) ينظر: معني اللبيب ٧١، والمساعد ٢/١٩٩

(٥) ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، شرح شذور الذهب ١٦، وشرح الأشموني ١/١١٦، وخزانة الأدب ١/٣٢

(٦) غير معروف القائل من شواهد المعني ٧٢، وفي اللامات للزجاجي ٣٦،

وبالقوم الرسول الله منهم لهم ذلّ القبائل من معدّ

(٧) اللامات للزجاجي ٣٦

(٨) الجني الدايني ٢٢٣

(٩) الجني الدايني ٢٢٣

(١٠) شرح التسهيل ١/٢٠٢

الاختلاف في معنى الضرورة^(١). وردّ البغدادي هذا ثم قال: «(الثاني) أنّ الضرورة عند النحاة النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل»^(٢). وذمها ابن هشام قائلاً: قائلاً: «قلت: هذا من الضرورات المستقبحة عند المحققين، حتى قال الإمام عبد القاهر: إنّ استعمال مثله خطأ بإجماع، وما هذه سبيله، فلا تعترض به»^(٣). ولكن ابن هشام استدل به في عمل اسم الفاعل المقترن بـ (أل) في عمله في كل الأزمنة، لأنه حلّ محلّ الفعل لا لشبهه به^(٤). وقال المالقي: «فليس من باب وصلها بالمشق، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء أجزاء (الذي) لكثرة الاستعمال، كما فعل ذلك في (إيمن الله)»^(٥).

٥- استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، مثل: جاء الكريم، يعني: الرجل الكريم، فلولا أنّها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف^(٦).

٦- إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الماضي، فلولا أنّها موصولة واسم الفاعل معها في تأويل الفعل لقبح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال^(٧).

احتجاج أصحاب المذهب الثاني:

بنى الأخفش على قوله أن (أل) حرف تعريف؛ أنّ اسم الفاعل واسم المفعول لا يعملان، لأنّهما حينئذٍ ليسا بمعنى الفعل^(٨). فإذا نصب ما بعدهما فعلى فعلى التشبيه بالمفعول به. وقال أبو سعيد السيرافي مختاراً قول سيبويه: «وحكي عن الأخفش أنه قال: (هذا الضارب زيداً) إذا كان في معنى الفعل الماضي، إنّما

(١) ينظر في الآراء في الضرورة إلى: شرح مغني اللبيب ٢٨٠

(٢) خزائن الأدب ٣٣/١

(٣) شرح اللوحة البدرية ١٧٠/١

(٤) شرح اللوحة البدرية ٩١/٢

(٥) رصف المباني ١٦٣

(٦) توضيح المقاصد ١٣٨/١

(٧) توضيح المقاصد ١٣٨/١

(٨) توضيح المقاصد ٣٩/١

يُنصب كما يُنصب (الحسنُ الوجهَ) وليس على نصب المفعول الصحيح والقول ما ذكرناه عن سيبويه؛ للحجة التي ذكرناها^(١).

واحتجوا لحرفيتها بأمر منها:

١- أن الإعراب يتخطاها^(٢)، كما يتخطاها في مثل: جاء الرجلُ، ولو كانت اسماً ما تخطاها، فإذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تشنية أو عطف الألف واللام، وإذا قلت: ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت: مررت بالضارب يكون حرف الجر مجروران وذلك محال^(٣). ورُدَّ بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرًا؛ لأن المشتق في تقدير الفعل، فيعود عليها ضمير، و (أل) المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نُقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف^(٤).

٢- أن قول من احتج لاسميتها بأنه يعود إليها الضمير من الصلة، كما في: قد أفلح المتقي ربه، فإن الضمير في الحقيقة لا يعود إلى نفس (أل) بل يعود إلى الموصوف المحذوف، لأنك إذا قلت: مررت بالضارب، فتقديره: مررت بالرجل الضارب فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف لأنه في حكم المنطوق به، وتارة يمكن القول إنه يعود إلى مدلول الألف واللام وهو (الذي)^(٥). ورآه ابن عصفور رأياً فاسداً، لأنه لا يجوز يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت الصفة خاصة، مثل: مررتُ بمهندس؛ أي: برجلٍ مهندس، لأن الهندسة من صفة من يعقل. أو يتقدم ما

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٨٠/٤، وجمع الهوامع ٨٢/٥

(٢) نسب ابن عصفور هذه الحجة للمازني في: شرح جمل الزجاجي ١٨٠/١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣

(٤) التصريح ٤٤٢/١

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣

يدلّ على الموصوف من نعته مثل: ألاماء ولو باردًا، يريد: ولو ماءً باردًا، فحذف للدلالة^(١).

ورُدّ أيضًا بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا للضرورة، وليس هذا منها^(٢). وضعّف ابن مالك القول بحرفيتها من وجهين:

الأول: أنّ ذلك لو جاء مع (أل) المعرفة لجاز مع التنكير، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا، بل كان ذلك مع التنكير أولى، لأنّ حذف المنكر أكثر من حذف المعرفة.

والثاني: أنّ (أل) لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحًا في صحة عملها مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإنّ لحاق (أل) به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى^(٣). وواضح أنّ ذلك لا يعني الأخفش لأنه لا يعمل اسم الفاعل في أي حال، ولو جاء بعده منصوب، فإنّ نصبه على التشبيه بالمفعول به.

ورده ابن هشام بقوله: «ويرده أنّ هذا الوصف يمتنع تقديم معموله، ويجوز

عطف الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٢﴾ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾ [العاديات: ٣ - ٤] فعطف (أثرن) على (المغيرات) ، لأنّ التقدير: فاللاتي أغرن فأثرن^(٤).

٣- قال الأخفش: إنّ (أل) حرف تعريف، لأنه يبعد الوصف بها عن الفعل لكونها من خواص الاسم كالتصغير والوصف، فالمنصوب بعده مشبه بالمفعول مثل: الحسن الوجه. ورُدّ بأنّ المشبه إنّما يكون سببًا، وهذا ينصب الأجنبي أيضًا في مثل: مررت بالضارب غلامه والضارب زيدًا، ورد أصحاب الأخفش: إنّما هو مشبه إن كانت (أل) للعهد لا إن كانت موصولة^(٥).

(١) شرح جمل الزجاجي ١/١٨٠، ونسب ابن عصفور هذا الرأي للمازني.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤، وتوضيح المقاصد ١/١٣٨، وشرح مغني اللبيب ٢٧٦، والتصريح ١/٤٤١

(٣) شرح التسهيل ١/٢٠٠

(٤) شرح شذور الذهب ١٤٨، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٠ - ٢٠١

(٥) المساعد ٢/١٩٩

٤- إذا كان الضمير قد عاد على (أل) في قولهم: (قد أفلح المتقي ربه) ، فعلام عاد في: (أفلح متقي ربه) ، حيث لا (أل) ، وفي مثل: مررت بالأفضل أبوه، حيث (أل) هنا مجمع على حرفيتها كما سبق^(١).

٥- إذا كانت (أل) على قولهم في مثل: المتقي؛ اسم موصول، فهل ما بعدها نكرة أم معرفة؟ ، إذا قيل نكرة قيل: فأين التنوين وهو واجب عندكم في النكرة، وإذا كان معرفة فمن أين جاء التعريف إذا كانت (أل) غير معرفة؟^(٢).

٦- اسم الموصول معرفة، واختلفوا في معرفه، فقال أبو علي الفارسي إنه تعرف بالعهد الذي في الصلة^(٣). وذهب ابن عصفور إلى أنه تعرف بالألف واللام، وما فيه ألف ولام فهو في معنى ما فيه الألف واللام^(٤). ومن أجل ذلك حكم أبو علي، على (أل) في (الألى) في قول الشاعر:

ألم ترني بعد الذين تتابعوا وكانوا الألى أعطي بهم وأمانعُ
بالزيادة، معللاً ذلك بأنك إذا لم تحكم بزيادة (أل) فيها لم يستقم، لأنه يلزم من ذلك أن يجتمع في الاسم تعريفان: أحدهما من جهة الألف واللام، والآخر من اتصال الصلة بها؛ ثم قال: ألا ترى أن اتصال الصلة بها يوجب فيها التعريف^(٥). وإذا أخذنا برأي أبي علي هنا، كان معناه أن (أل) في (الضارب) إذا إذا قلنا إنها اسم موصول قد اكتسبت التعريف من صلتها أي من (ضارب) ، ولكنهم يقولون إن (ضارب) نكرة، يتعرف بـ (أل) فأيهما تعرف بالآخر؟ . وأيهما المعرفة، وأيهما النكرة؟^(٦). وقال أبو حيان: «وأصحابنا جعلوا الموصول

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ١٠٠

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ٩٩

(٣) شرح الأبيات المشكلة ٤٥١

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٣٦/٢

(٥) شرح الأبيات المشكلة ٤٥١

(٦) ينظر: شرح المعني ٢٧٧

من قبيل ما عُرِّفَ بـأل، فصار من المعرف بـأل، وذلك على مذهب الأخفش^(١).
 ٧- وذكر الشلوبين أن الدليل على أن (أل) حرف في قولك: جاء القائم، هو أنها لو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل، لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول^(٢). ورد ابن مالك بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه كنسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل، لعدم المنع^(٣).

احتجاج أصحاب المذهب الثالث:

قال المازني: الدليل على صحة هذا التأويل أنك تقول: نعم الضارب، ونعم القائم، وغير جائز أن تقول: نعم الذي عندك؛ لأن نعم وبئس لا يدخلان على الذي وأخواتها، ودخولهما على القائم والضارب يدل على أن الألف واللام فيهما ليستا بمعنى الذي^(٤). ورد ابن هشام بقوله: «وليس بشيء»، لأنها لا تؤول بالمصدر. وربما وصلت بظرف، أو جملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف^(٥). وقال أيضاً: «ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها^(٦). ورد الدماميني بقوله: «بل يمكن التأويل بالمصدر بالمصدر على أن يكون في الكلام الواقعة فيه حذفاً للتقدير في مثل: جاء الضارب، جاء ذو الضرب^(٧). ويبدو أن المازني لما رأى تضارب أدلة كل فريق أراد أن يتوسط بينهما، ولذلك ولذلك نظائر، فإنه لما تضاربت أدلة الفعل وأدلة الاسم في نحو: صه ومه إلخ، قالوا: إنها اسم فعل.

(١) التذييل والتكميل ١١٦/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١، شرح الأشموني ١١٦/١

(٣) شرح التسهيل ٢٠٣/١، وتوضيح المقاصد ١٣٩/١

(٤) اللامات للزجاجي ٤٠-٤١

(٥) مغني اللبيب ٧١

(٦) شرح شذور الذهب ١٤٨

(٧) شرح مغني اللبيب ٢٧٨

احتجاج أصحاب المذهب الرابع:

وقد علل الزمخشري لحذف الذال والياء بأن العرب أرادت التخفيف. ودلل على رأيه بقوله تعالى: ﴿ وَخُضِّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة: ٦٩]، أي كالذين خاضوا، ويقول الأخطل:

أبني كليب، إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالاً^(١)
وبقول الأشهب بن رميلة^(٢):

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد^(٣)
أي عمي اللذان، والذين حانت.

وبأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد، فتناقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزأها جملة، فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه، قالوا: في (الذي) الذ والذ، ثم اقتصروا منه بالألف واللام.

ورد عليه ابن الحاجب بأن ذلك فيه نظر: لأن (الذي) بكماها للتعريف لا أن الألف واللام على انفرادها للتعريف، وقد صرح (يعني الزمخشري) بذلك في قوله: «و (الذي) وضع وصلة»^(٤). فكيف تكون (الذي) بكماها وصلة للتعريف، وتكون الألف واللام وحدها للتعريف، ثم ذكر ابن الحاجب أن سبب هذا الوهم أن هذا الاسم يفيد التعريف كما يفيد الألف واللام، وحكم ألفها حكم ألف لام التعريف وعند حذف الذال نسبك الجملة فتصير مفرداً فلما حُكِمَ بحذف الذال منها وياؤها ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف، والداخلة عليه اسم مفرد كالداخلة عليه حرف التعريف حكم بأنه حرف التعريف، ثم قال: «الأولى أن يُقال: الألف واللام في قولك: الضارب حرف التعريف بمعنى (الذي) ، لا أنه

(١) ديوان الأخطل ٣٨٧

(٢) الأشهب بن رميلة: شاعر إسلامي مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم ولم تعرف له صحبة ولا اجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم أورده ابن حجر مع المخضرمين من الإصابة، ورميلة اسم أمة وكانت أمة، أبوه هو ثور بن

أي حارثة من بني نهمش من تميم، وكان الأشهب يهاجي الفرزدق، الإصابة ٤٦٤

(٣) في البيان والتبيين ٥٥/٤، «إن الألى حانت. . . .»، المؤلف والمختلف للآمدي ٣٣، ضرائر الشعر لابن

عصفور ١٠٩

(٤) المفصل ١٤٣

كان (الذي) فحذف ذاله وياؤه وبقي حرف تعريفه، لأن (الذي) بكماله لا ينفصل بل بجملته للتعريف»^(١). وردّه الرضي بقوله: «والأولى أن نقول: اللام الموصولة غير لام (الذي) ، لأن لام (الذي) زائدة، بخلاف اللام الموصولة»^(٢).

وذكر الهروي أن (الذي) على مذهب سيويه وسائر البصريين، (لذي) على وزن (عسي) و (شحي) ونحوهما، إلى أن قال: وأنّ الألف واللام دخلتا عليها للتعريف. والدليل على ذلك أنك تقول: الذي قام زيد، فهذا التشديد الذي في اللام يدلّ على أن أصلها (لذي) وأنّ الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأدغمت اللام التي جاءت مع الألف في اللام التي في قولك: (لذي)^(٣).

أما ابن عادل فقد اضطرب في هذه المسألة حيث ذكر أن الصحيح في (أل) الموصولة أنّها اسم لا حرف، فهو يقرر أولاً أنّها موصول - وقد مرّ آنفاً الخلاف في كونها اسماً موصولاً (قول جمهور البصريين) أو حرف تعريف (قول الأخفش) - ثم يصحح ثانياً كونها اسماً لا حرفاً، مفضلاً مذهب سيويه وجمهور البصريين في كونها اسماً موصولاً على المذهب للمازني الذي يقول إنّها موصول حرفي. قال: «و(أل) فيه موصولة، والتقدير: غير الذين غُضِبَ عليهم، والصحيح في (أل) الموصولة أنّها اسم لا حَرْفٌ»^(٤). وقال في موضع آخر، مفضلاً قول الجمهور على قول الزمخشري، وفيه ما فيه من التناقض قال: «والوجه الثاني: أنه اعتقد كون الموصول بقيته (الذي) ، وليس كذلك، بل (أل) الموصولة اسم موصول مستقلّ، أي: غير مأخوذ من شيء، على أنّ الراجح من جهة الدليل كون (أل) الموصولة حرفاً لا اسماً»^(٥). وظاهر كلامه - هنا - أن تصحيحه السابق (كونها اسماً) ، بغير مقتضى الدليل؛ لأنه ذكر أن الراجح من جهة الدليل أن (أل) الموصولة؛ حرف. والله أعلم بالصواب.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٣/١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٩٣/٣

(٣) الأزهية في علم الحروف ٢٩١

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢٢١/١

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٣٧٣/١

هل يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي؟

قال ابن عادل عند إعرابه (مخرج) في قوله: تَعَالَى:

﴿وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢].

«الله رفع بالابتداء و (مخرج) خبره، و (ما) موصولة منصوبة المحل باسم الفاعل. فإن قيل: اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي إلا محلي بالألف واللام. فالجواب: أن هذه حكاية حال ماضية، واسم الفاعل فيها غير ماضٍ وهذا كقوله تَعَالَى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]»^(١).

وقال: «واسم الفاعل يعمل عمله مطلقاً إن كان فيه الألف واللام، ويشترط الحال

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٧٩/٢

أو الاستقبال والاعتماد إذا لم يكونا فيه، ويجوز إضافته تخفيفاً ما لم يفصل بينهما^(١).
نص بعض النحويين على الإجماع في عمل اسم الفاعل مع (أل) ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، قال ابن مالك: «المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين، وما جرى مجراها يعمل مطلقاً بإجماع»^(٢). وأما المجرد فقال ابن أبي الربيع: «وإنما الخلاف في رفع الفاعل الظاهر ونصب المفعول به»^(٣). وقال ابن هشام: «اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل»^(٤). وذكر المرادي أن مذهب بعض النحويين كابن جني، والشلوين أن اسم الفاعل بمعنى الماضي، لا يرفع الظاهر، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيوييه، واختاره ابن عصفور^(٥). وقال ابن أبي الربيع إنه لا يرفع ولا ينصب^(٦).

فالاختلاف حقيقة في اسم الفاعل المجرد. وسبب اختلافهم في عمل اسم الفاعل عمل فعله؛ هو مشابته للفعل لفظاً ومعنى^(٧)، فالجمهور يوجبونهما معاً، وبعض النحاة كالكسائي يكتفون بالمشابهة المعنوية^(٨).

واختلف النحويون حول عمل اسم الفاعل^(٩)، وانقسموا إلى مذاهب:

-
- (١) اللباب في علوم الكتاب ٥٠١/١
 - (٢) شرح الكافية الشافية ٤٦٦/١
 - (٣) الملخص ٢٩٦/١
 - (٤) مغني اللبيب ٦١٢
 - (٥) توضيح المقاصد ١٢/٢
 - (٦) البسيط ١٠١٠/١
 - (٧) همع الهوامع ٨٢/٥
 - (٨) شرح الكافية الشافية ٤٦٧/١
 - (٩) محل الخلاف في عمل اسم الفاعل في رفعه الظاهر، ونصبه المفعول به، أما رفع اسم الفاعل الدال على الماضي، الضمير المستتر فجائز اتفاقاً. التصريح ٢٧٢/٣، وذكر ابن خروف في شرح الجمل ٥٣١/١: أنه لا يُعدّ من هذا الباب إلا ما كان على وزن (فاعل) من فعل متعد.

المذهب الأول: جواز عمله مطلقاً، أي إن كان للماضي أو للحال أو للاستقبال؛ وهذا قول الكسائي، وتبعه هشام بن معاوية الضرير، وابن مضاء، وجماعة^(١)، وجوز ذلك الفخر الرازي إلا أنه وصفه بغير الأحسن^(٢).

المذهب الثاني: يعمل عمل فعله بشرط دلالته على الحال أو الاستقبال، ولا يعمل إلا معتمداً على شيء، وهذا قول البصريين^(٣).

المذهب الثالث: يعمل عمل فعله بشرط دلالته على الحال أو الاستقبال، مطلقاً بدون الاعتماد على شيء، وهو قول جمهور الكوفيين ومعهم الأخفش^(٤).

المذهب الرابع: أنه لا يعمل ماضياً إلا إذا كان مع (أل) وهذا قول الرماني وجماعة منهم: أبو علي الفارسي^(٥). ونسبه الرضي للمبرد^(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب المذهب الأول بما يأتي:

١- بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فبإسـطُ وصفٌ يدل على الماضي ونصب (ذراعيه) .

٢- وبقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، (جاعل)^(٧) حيث نصب اسم الفاعل الماضي^(٨) المفعول

(١) المقتصد ٥١٣/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٨٧/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/١، وشرح قطر

قطر الندى ٢٦٨، والتصريح ٢٧١/٣-٢٧٢

(٢) التفسير الكبير ٤٨/٢٩

(٣) توضيح المقاصد ١٤/٢

(٤) توضيح المقاصد ١٤/٢

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٨/٣

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٨/٣، خزانة الأدب ١٣٩/٨، ولم أجد أحداً نسبته إليه، وما في المقتضب يناقضه،

ينظر: المقتضب ١١٢/٢

(٧) السبعة ٢٦٣، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٦، الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٩٠/٢، وفي تقريب

تقريب النشر ١١١، «قرأ الكوفيون (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف (الليل) بالنصب والباقون (جاعل)

بألف وكسر العين ورفع اللام في (الليل) بالخفض». ويلحظ أن الكوفيين يستشهدون هنا بغير قراءاتهم. وفي

المفعول الثاني، وهذا دليل على عمله. ورأي السيرافي في مثل: هذا معطي زيدٍ درهماً؛ أنّ الأجود هاهنا أن يُقال: إنّما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه، لأنه أضيف إلى المفعول الأول، فاكتمت في الأعمال بما في اسم الفاعل. بمعنى الماضي من معنى الفعل، ولا يجوز الأعمال من دون مثل هذه الضرورة^(٢). وهذه القراءة ردٌّ عليه إذ لا ضرورة في القرآن، ورأي أبي علي الفارسي، وجماعة^(٣) أنه منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه قال: معطي زيد، قيل: وما أعطى؟ قال: درهماً أي أعطاه درهماً^(٤)، كقول الشاعر^(٥):

لُيبك يزيدُ ضارِعٌ لخصومةٍ ومحتبَطٌ مما تطيح الطوائِح^(٦)

وقال الرضي: إنّ أبا علي تخلّص بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل. بمعنى الماضي، وقال عن رأي السيرافي أنه يضعفه قولهم: هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ وعمراً، إذ لا اضطرار هاهنا إلى نصب (عمراً) لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى^(٧). ونقل ابن مالك تجويز السيرافي لهذه الصورة بأن يكون منصوباً باسم الفاعل؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام ولأن ارتباطه بما يقتضيه لا بد منه. والارتباط إما بالإضافة وإما بنصبه إياه، امتنعت الإضافة لأن شيئاً واحداً لا يُضاف إلى شيئين فيتعين الارتباط بنصبه إياه^(٨).

السبعة ٢٦٣، ((وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وجعل اليل سكتنا) بغير ألف)).

(١) استدل بعض النحويين بقراءة (جعل) على أن (جاعل) تدل على المضي.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٧/٣

(٣) منهم ابن الحاجب، انظر: شرح المقدمة الكافية ٨٣٤/٣

(٤) الإيضاح العضدي ١٧٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٨٧/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٣/١، والبسيط ١٠٠٩/١

(٥) اختلفوا في اسم الشاعر، ففي الكتاب: الحارث بن نهيك، وقيل: لبيد بن ربيعة، وقيل نهمشل بن حري، وقيل: ضرار بن نهمشل، وقيل لمزرد بن ضرار، وقيل: للمهلهل، وكثير لم ينسبه، ورجح عبد السلام هارون أنه لنهمشل بن حري ولم يذكر سبباً للترجيح، انظر هامش: الكتاب ٢٨٨/١، وهامش: شرح كافية ابن الحاجب ١٧٣/١

(٦) الكتاب ٢٨٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٧/٣

(٨) شرح التسهيل ٧٨/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ٤٦٧/١، البسيط ١٠٠٨/١

وجوزّ الوراق أن يكون الاسم منصوباً بفعل مقدّر، تقديره: أخذ درهماً أمس، وجوزّ كذلك - ورآه الأجود - أن الفعل الماضي لما كان قد بني على حركة لما بينه وبين الاسم من الشبه وجب أن يكون لهذا الشبه تأثير في الاسم، فجعل هذا في المعنى يجوز أن يتعدى إلى المفعول الثاني^(١).

ونصب المفعول الثاني عند ابن الحاجب بفعل مقدّر دلّ عليه اسم الفاعل، تقديره: أعطاه درهماً، وليس منصوباً كما قال الكسائي باسم الفاعل الذي قال عنه إنه ليس بالقوي لأنه لو كان عاملاً في لغتهم لوقع عاملاً في المفعول الأول وغيره مع كثرته، ولم يقع عاملاً في مثل ذلك، فدلّ على أنه لا يعمل. ثم قارن بين تقديره^(٢) وتقدير الكسائي بأنّ ما قاله هو محتمل وهو ثابت في لغتهم إجمالاً، وما ذكره الكسائي محتمل غير ثابت^(٣).

٣- وسُمع أعرابي يقول - بعد انقضاء رمضان - «يا ربّ صائمه لن يصومه، ويا ربّ قائمه لن يقومه»^(٤).

٤- وبقول العرب: «هذا مارٌّ بزيدٍ أمس»، فأعملوه في الجار والمجرور^(٥).

٥- وبقولهم: هذا معطي زيدٍ درهماً أمس، فمعطي اسم فاعل من غير الثلاثي، وقد عمل النصب في المفعول الثاني وهو بمعنى الماضي بدليل (أمس)، وهذا إجماع^(٦).

٦- وأنه لا يشترط أن يشبه اسم الفاعل الفعل لفظاً ومعنى بل يكفي بالمشابهة في المعنى دون اللفظ^(٧).

٧- إذا كان اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا دلّ على الحال أو الاستقبال كالمضارع، فلم جاز أن يجر وقد استقرت مشابته بالفعل وهلا امتنع من الجر، كما امتنع الفعل المضارع من البناء عند استحقاقه للإعراب لمشابهته لاسم الفاعل^(٨).

(١) علل النحو ٤١٨ - ٤١٩

(٢) في الواقع كما مرّ قريباً هذا تقدير أبي علي الفارسي.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٣٤/٣

(٤) مغني اللبيب ١٨٠

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦، البسيط ١٠١٠/١

(٦) شرح المقدمة الكافية ٨٣٤/٣

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/١

(٨) علل النحو ٤١٨

٨- وأنَّ اسم الفاعل - كما زعموا - عمل لمشابهته اللفظية للفعل المضارع^(١) في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وفي المعنى، وهذا صحيح، ولكنه أيضاً - باتفاق - يعمل إذا كان اسم المفعول من الثلاثي مثل: مضروب، ومقتول، ومكتوب، وأمثلة المبالغة مثل: كَذَّاب، وَقَتَّال، وَضَرَّاب. . إلخ، مع أنها لا تجري على الفعل المضارع. فإن قلتُم يُحمل هذا على اسم الفاعل من الثلاثي؛ قيل لكم فَلِمَ لا يُحمل في حال دلالة على الماضي كذلك^(٢)؟ . وقد قال ابن هشام: إنَّ هذه المشابهة بالحركات والسكنات وعدد الحروف باطلة بما قدمنا من عمل اسم المفعول وأمثلة المبالغة^(٣).

٩- وأنَّ (باسط) في قوله تعالى: (باسط ذراعيه) ، ليست بمعنى يبسط لأن البسط لم يتكرر من الكلب كالأكل مثلاً بل هو بسط ذراعيه ونام فهو بسطٌ واحد فاسم الفاعل هنا لوصف حال الكلب لا أنَّ ذلك تكرر منه، وعليه فباسط بمعنى الماضي وقد نصب (ذراعيه) . وقد ذكر هذا المعنى كثير من المعربين كعبد القاهر الجرجاني^(٤)، والفخر الرازي^(٥)، والزر كشي، والسيوطي^(٦)، قال الزر كشي: «الفعل (الفعل يدل على التجدد والحدوث، والاسم على الاستقرار والثبوت، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر، فمنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، لو قيل: (يبسط) لم يؤد الغرض؛ لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء، فـ (باسط) أشعر بثبوت الصفة»^(٧). ويضيف

(١) قال الزجاجي في الجمل ٨٤، «وإنما لم يجوز ذلك - يعني: هذا ضاربٌ زيداً أمس - لأن اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه، وهو المستقبل، كما أنَّ المستقبل أعرب لمضارعه اسم الفاعل، وكل واحد محمول على صاحبه» فالزمن عنده ماضٍ أو مستقبل.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٢/١

(٣) شرح الملحمة البدرية ٨٧/٢، وصحح تعليل عمله كونه في معنى فعل قد أشبه الأسماء، وهو الفعل المضارع.

(٤) دلائل الإعجاز ١٧٥

(٥) التفسير الكبير ٧٦/١٣ - ٧٧

(٦) الإتيان في علوم القرآن ٤٧٠

(٧) البرهان ٤٤/٤

الباحث أن مما يؤيد هذا أن يُقال لمن يقول أن ذلك حكاية حال ماضية؛ سلمنا، فلم عبّر عنها بالمضارع في نقلهم بالنسبة للفتية أما الكلب فقيل: (باسط) وهما في سياق واحد؟ وكلهم في الزمن الماضي، إلا لأنّ التقليل كان يتكرر في الزمن الماضي، أمّا البسط فلم يكن يتكرر، ولذا لم يحسن (يسط) في موضع (باسط)، وقد يُقال: عبّر عنه باسم الفاعل وإن دلّ على الثبوت وأنّ البسط حدث من الكلب مرة واحدة ولازمها^(١)؛ إلا أنّ الملازمة تحتاج إلى فعل، وهذا سبب عمله، والله أعلم.

واحتج أصحاب المذهب الثاني بما يأتي:

إذا كان اسم الفاعل مجرداً من (أل) عمل عمل فعله؛ بشروط^(٢):

بشرطين عدميين:

الأول: ألا يُوصف، والثاني: ألا يُصغّر، خلافاً للكسائي فيهما ووافق الفراء في المصغّر.

وشرطين وجوديين:

الأول: كونه للحال، أو الاستقبال. والثاني: اعتماده على استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه

أو موصوف، أو ذي حال.

وعلل الجمهور لمنعهم عمل الدال على الماضي، بما يأتي:

١ - أن اسم الفاعل إنما عمل لمشابهته للفعل المضارع؛ وحيث إنّ فعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال فإن اسم الفاعل إذا دلّ على الماضي فإنّ سبب إعماله ينعدم لفقده للمشابهة. قال سيبويه: «فإذا أخرج أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة، لأنه إنما أُجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه»^(٣). وقد فسّر ابن عصفور مذهب سيبويه - بعد أن اعترض على من قال إنّ عمله بسبب شبهه بالفعل في جريانه عليه

(١) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٧٧/١٣

(٢) الملخص ٢٩٥ - ٢٩٦، وشرح التسهيل ٧٢/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٧١/٣

(٣) الكتاب ١٧١/١، وينظر: المقتضب ١٤٨/٤

في حركاته وسكناته وعدد حروفه - بأن سبب عمل اسم الفاعل عند سيبويه لأنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء، وأحسب أن هذا مخالف لظاهر كلام سيبويه في مثل قوله: «وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يَضْرِبُ زيداً غداً. فإذا حدثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً الساعة. وكان زيدٌ ضارباً أباك، وإنما تحدث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه، وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً»^(١). فسيبويه هنا وفي مواضع أخرى من كتابه كان ينص على المشابهة في المعنى والعمل بين اسم الفاعل والفعل المضارع بالذات لا مجرد الفعل. وعليه فمذهب سيبويه وافقه رأي جمهور البصريين في هذه المسألة، وقد صحح ابن هشام هذا التعليل ولم ينسبه إلى أحد^(٢).

٢- أن قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، لا حجة فيه للكسائي ومن تابعه لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى يبسط ذراعيه، بدليل قوله بعده (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: وقلبناهم بالماضي^(٣). وفسر الأندلسي حكاية الحال بقوله: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك، كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على ما تُلفظ به، كما في قوله: (دعنا من تمرتان)، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ، لا الألفاظ. وشبهه بعضهم بقوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عُدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، بعد قوله تعالى:

(١) الكتاب ١٦٤/١

(٢) شرح اللوحة البدرية ٨٧/٢

(٣) الكشف ٥٢١/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٥٣٤/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١، وشرح جمل

الزجاجي لابن عصفور ٥٦٢/١، شرح اللوحة البدرية ٨٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٧٢/٣

﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص: ١٥] ، حيث جاء اسم الإشارة

وإن لم يكن هناك شيء يشار إليه، لأن القصد حكاية الحال المنقضية^(١).

٣- أن سبب عمل اسم الفاعل هو مشابهته للفعل المضارع، وهذه المشابهة لفظية ومعنوية فاللفظية هي أن ضَارِبٌ شابهت يَضْرِبُ؛ أي توافق بالحركات والسكنات وعدد الحروف^(٢)، وأما المشابهة المعنوية فإن الفعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال فينبغي أن يدل اسم الفاعل أيضاً على الحال أو الاستقبال لتكتمل المشابهة، حيث إنه لا فرق بين أن يُقال: زيدٌ ضاربٌ عَمراً، وبين زيدٌ يضربُ عَمراً^(٣).

٤- الذي يُعْمَلُ اسمُ الفاعل بمعنى الماضي، كالذي يسوي بين الفعل الماضي والمضارع، وهذا لا يصح، فلا يصح ما هو بمترلته^(٤).

٥- أن الأسماء لا أصل لها في العمل، فرجل وفرس لا يرفع ولا ينصب، وإنما العمل للفعل وما يشابهه وهو اسم الفاعل الذي يشبه الفعل في دلالاته على الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، ولكن لما كان مشبهاً للفعل المضارع في اللفظ والمعنى عمل عند دلالاته على الحال والاستقبال لا اكتمال المشابهة^(٥).

٦- أن الفعل المضارع إنما أعرب، والأصل في الأفعال أن تُبنى كان لمضارعتة (مشابهته) الاسم لأنّ المضارع يكون آخره متغيراً كالاسم المعرب، فلما كانت هذه العلاقة قوية بين الاثنين عمل في حال اكتمال المشابهة بينهما، ولا يكون ذلك إلا إذا دلّ اسم الفاعل على الحال أو الاستقبال.

٧- أن استدلالهم بمثل: هذا معطي زيدٍ أمس درهما، فإنّ (درهما) عند الجمهور؛ منصوبة بفعل مقدّر مدلول عليه باسم الفاعل، وقال عبد القاهر الجرجاني: لو كان يجوز أن

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٧/٣، وينظر: البيان في إعراب غريب القرآن ٨٤/٢

(٢) زاد أبو علي الفارسي في الإيضاح ص ١٧١، «التأنيث والتذكير والتنثية والجمع بالواو والنون وبالألف والتاء، كما تلحق الأفعال علامة التنثية والجمع».

(٣) ينظر: الكتاب ١٦٤/١، والمقتضب ١١٧/٢ - ١١٨ - ١٤٩/٤

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣

(٥) علل النحو ٤١٧، سر صناعة الإعراب ٦٤٣/٢

يعمل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، لوجب أن يُقال: مررتُ اليوم برجلٍ مُعطيٍّ أبوه زيداً درهماً أمس، فينصب به ويرفع لا أن يلزم الإضافة نحو: معطي زيدٍ درهماً^(١). وأوجب ابن عصفور أن يكون منصوباً باسم الفاعل نفسه، بحجة أنه لا يسوغ إضمار في باب ظننت، لأنَّ ظنَّ تطلب اسمين مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار فالأقتصار لا يجوز في هذا الباب، والاقتصار بمنزلة الثابت، فصحَّ إعماله في الثاني بمعنى الماضي ولكنه أشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في طلبه لاسم بعده، فقام المضاف إليه مقام التنوين^(٢).

٨- أن عمل أمثلة المبالغة ليس لجرياتها مجرى الفعل بل لأنه قوي فيها معنى الفعل لما دلَّت على المبالغة^(٣). وقال ابن خروف: لأنهما للمبالغة من فعل متعدٍ^(٤). ونقل أبو حيان عن ابن طاهر، وابن خروف تجويزهم إعمال هذه الأمثلة بمعنى الماضي وإن لم يجز ذلك في اسم الفاعل، واستدلاً بالسماح والقياس^(٥).

٩- وأما اعتراضهم على جر اسم الفاعل وأن ذلك يناقض القول بمشابهة الفعل المضارع ولماذا لم يمتنع جره^(٦) كما امتنع بناء المضارع لمشابهته لاسم الفاعل فإن الجواب هو أن اسم الفاعل - وإن أُجري مجرى الفعل - لم يخرج عن حكم الاسمية، ولأجل كونه اسماً جاز أن يجر ما بعده، ولأجل ما بينه وبين المضارع من الشبه، جاز أن ينصب. والفعل المضارع إذا اتصل بنون النسوة جاز رده إلى أصله وهو السكون وذلك في قولك: الهندات يضرِّبنَ، وهنا استوى حكم نون الفاعل والفعل المضارع^(٧).

(١) المقتصد ٥١٩/١، الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٦٣/١

(٣) شرح المقرب لابن النحاس ٤٩٠/١

(٤) شرح جمل الزجاجي ٥٥١/١

(٥) شرح اللمحة البدرية ٩٧/٢

(٦) إذا اكتملت شروط عمل اسم الفاعل عمل فعله جاز إعماله، وجاز جره لما بعده بالإضافة.

(٧) علل النحو ٤١٨، المقتصد ٥٠٦/١ - ٥٠٧

١٠- أن قول العرب: (هذا مارٌ بزيدٍ أمس)، لا حجة فيه لأن اسم الفاعل لم يُعمل في مفعولٍ صريح، وأما الجار والمجرور فإنه يجري مجرى الظرف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال^(١)، وعن أبي علي أنه يعمل فيها الوهم؛ يعني ما يتوهم من معنى الفعل^(٢).

وعللوا لاشتراط الاعتماد بما يأتي:

١- سُمي سيبويه الاعتماد: الحمل على الغير، وذكر أن الخليل كان يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، على أن قائم مبتدأ وزيدٌ خبره أو فاعله، إلا إن قدرته على نية التقديم والتأخير فيشبهه قولك: ضَرَبَ زيدًا عمرو، وبنى سيبويه عليه أن العرب إذا لم ترد التقديم والتأخير وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك: يقوم زيدٌ، وقام زيدٌ؛ فَبِحَ، لأنه اسم ولذا احتاج اسم الفاعل أن يعتمد على شيء، قال: «فإذا لم يريدوا هذا المعنى (يعني التقديم والتأخير) وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد فبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيداً وأنا ضارب زيداً ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً»^(٣). وفسر السيرافي القبح الذي عناه سيبويه بأنه فساد اللفظ لا فساد المعنى، لأنك إذا قلت: قائمٌ الزيدان، وقائمٌ الزيدون، رفعت قائم بالابتداء والزيدان فاعل من تمام قائم، فيكون مبتدأ بغير خبر. قال: ولو جاز هذا لجاز أن تُرَدَّ: يضرب زيداً إلى ضاربٌ زيداً، وزيدٌ في صلته، ولا يكون له خبر، والذي يميزه^(٤) زعم أن الفاعل يسد مسد الخبر. قال: وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادّعاه^(٥).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦

(٢) شرح للمحة البدرية ٨٨/٢

(٣) الكتاب ١٢٧/٢، وللمبرد تعليل قريب من ذلك؛ ينظر: المقتضب ١٥٥/٤

(٤) يقصد الأخفش، ينظر: اشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/١، والبسيط

والبسيط ٥٨٣/١

(٥) شرح كتاب سيبويه ٤٥٨/٢

٢- ذكر أبو علي الفارسي أنه سأل ابن السراج عن تفسير القبح في كلام سيبويه؛ فقال: لأنّ الكلام على ضربين: فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما، لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأٌ يجيء بعده خبره، فمن أجل هذا الخروج عن حد الكلام؛ قُبِحَ؛ ثم قال: فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام^(١). قلتُ هذا غريب من الناحية التطبيقية لأنه يلزمك أن تسأل القائل أولاً عن نيته ثم تقرر أنه مخطئٌ أو أن كلامه من أحسن الكلام، وكلامه هو هو^(٢).

٣- وعلل عبد القاهر الجرجاني لاشتراط الاعتماد أن أصل العمل للفعل وعمل اسم الفاعل فرع له، والفرع أضعف من الأصل فاحتاج إلى ما يقويه؛ قال: «اعلم أن اسم الفاعل فرع على الفعل، فلا يقوى قوته لأنّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول. فلا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا بعد أن يعتمد على شيء»^(٣).

٤- وتساءل ابن أبي الربيع: كيف نسوي بين اسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد؟؛ هذا لا يصح من جهة النظر؛ لأن اسم الفاعل إذا اعتمد على ما يطلب الفعل كأدوات الاستفهام قوي فيه بذلك جانب الفعل فعمل النصب، وإذا لم يعتمد فقد هذه القوة؛ قال: «لأنّ اسم الفاعل إذا اعتمد قوياً فيه جانب الفعل من حيث سيق لغيره، كما سيق الفعل لغيره، وأدوات الاستفهام طالبة بالفعل، فإذا دخلت على اسم الفاعل، أو اسم المفعول، قوياً جانب الفعل، وإذا لم يعتمد، ولا دخل عليهما ما يطلب بالفعل، فكيف يُقاس ما لم يَقوَ فيه جانب الفعل على ما قوياً؟ هذا لا يصحّ من جهة النظر»^(٤).

٥- وذكر ابن أبي الربيع أنه لم يثبت عمل اسم الفاعل في السعة إلا أن يكون قد اعتمد على شيء، فالقائل بعمله - غير معتمد - لا يؤيده سماع، ولا قياس، ولم يعتد

(١) التعليقة ٢٨١/١

(٢) واضح هنا أن الحسن والقبح متعلق بتأويل المعرب، وهذا فيه نظر لأن الذي يؤوله مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وهو الأخفش بعده وجهاً جائزاً وليس قبيحاً فقد أجاز في هذا الوجهين معاً، القول السابق والقول بالتقدم والتأخير؛ أي قول الخليل وسيبويه، فهو قبيح عند الخليل وسيبويه ومن وافقهما لا عند الأخفش.

(٣) المقتصد ١/٥٠٨، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٨

(٤) البسط ٢/١٠٠٠، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/٢٩٦، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٦٥

بالشعر لأنه عنده موضع ضرورة، قال: «فمن أعمله غير معتمد، فقد أعمله بغير سماع، ولا قياس صحيح؛ لأنه قد ألغى من الأوصاف ما هو مناسب، ولم يراعه في الفرع، وحق الفرع أن يكون فيه أوصاف الأصل المناسبة كلها، وإن لم يُحافظ في القياس على هذا، فيكون إثباتٌ بالوهم لا بالتحقيق، فإن جاء شيء منه في الشعر، فلا عبرة به، لأنّ الشعر موضع ضرورة»^(١). وذكر في البسيط، أنه لا يعلم أحدًا من النحويين: البصريين والكوفيين خالف في هذا إلاّ الأخفش، والذي حمّله على هذا الرأي ورود ذلك في الشعر الذي لا يراه ابن أبي الربيع دليلاً قوياً لأنه موضع ضرورات^(٢). وهذا مدفوع بما ذكره بعض النحويين من أنّه رأي للأخفش والكوفيين^(٣).

٦- وذكر الرضي؛ أنّ اسم الفاعل واسم المفعول في أصل وضعهما لم يوضعا ليعملا عمل الفعل لأنهما وضعا للذات المتصلة بالمصدر وهي لا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً، فاشترط لعمليهما عمل الفعل أن يقويا بالاعتماد على شيء؛ وخاصة الأدوات التي تطلب فعلاً، قال: «اعلم أنّ اسمي الفاعل والمفعول، مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى، لا يجوز أن يعمل في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل، لأنّ طلبهما لهما، والعمل فيهما، على خلاف وضعهما، لأنهما وضعا على ما ذكرنا، للذات المتصلة بالمصدر، إمّا قائماً بها كما في اسم الفاعل، أو واقعاً عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا، لا تقتضي لا فاعلاً، ولا مفعولاً، فاشترط للعمل إمّا تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصهما، كـ (رجل ضارب) أو (مضروب) وإمّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي»^(٤).

ونلاحظ على هذه التعليقات أنّها مأخوذة من كلام سيبويه فهي أشبه بالشرح له. وذكر النحويون عدة أشياء يعتمد عليها اسم الفاعل، ولكن ابن مالك عدّ النداء مثل:

(١) الكافي في الإفصاح ٩٩٥/٣

(٢) البسيط ٩٩٩/٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/١، وتوضيح المقاصد ١٤/٢، والتصريح ٥١٢/١، والمقاصد النحوية

٣٣٠/١، همع الهوامع ٦/٢

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٥/٣-٤٨٦

يا طالعاً جبلاً، مما يعتمد عليه اسم الفاعل، واعترض عليه ابنه بدر الدين بقوله: «والمسوغ لإعمال طالعاً هنا هو اعتماده على موصوف محذوف تقديره: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لأن النداء من خواص الأسماء»^(١). وعدّ ابن هشام هذا سهواً من ابن مالك لأن النداء مختص بالأسماء فكيف يُقرب من الفعل^(٢).

أما أصحاب المذهب الثالث، فاحتجوا ببعض النصوص، منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا نَذِيلًا﴾ [الإنسان: ٤٤]، في قراءة من قرأ برفع (دانية) فجعل دانية مبتدأ وعليهم متعلقاً بدانية، وظلالها فاعل وهو معمول لدانية.

٢- وقول رجل من الطائيين:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملعياً مقالة لهبي إذا الطير مرّت^(٣)

٣- وقول زهير بن مسعود الضبي:

فخبيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال: يا لا^(٤)

فجوز الأخفش مثل: ضاربٌ زيدٌ عمراً، على أن يكون ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسد الخبر.

ورُدّ عليه في الآية والبيت الأول؛ بأن هناك تقدماً وتأخيراً، فيحتمل أن تكون (دانية) خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ تقديره: ظلالها دانية عليهم، والبيت كذلك. وإذا دخل الاحتمال الدليل بطل الاستشهاد به^(٥).

وأما البيت الثاني؛ فقد أوله أبو علي وابن خروف على أن (خبير) خبر لـ (نحن) المحذوفة، أي نحن خير الناس منكم، فنحن تأكيد لما في (خبير) من ضمير المبتدأ المحذوف^(٦).

(١) شرح ألفية ابن الناظم ١٦١

(٢) التصريح ٢٧٥/٣

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١، التصريح ٥١٢/١، وهمع الموامع ٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٢٩/١

(٤) مغني اللبيب ٢٨٩، والمقاصد النحوية ٣٣٠/١

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/١، وشرح اللوحة البدرية ص ٩٠

(٦) المقاصد النحوية ٣٣٢/١

ومنع ابن مالك أن تكون على نية التقديم والتأخير، بحجة أنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعال التفضيل ومن، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وأجاز أن يجعل (نحن) مرتفعاً بـ (خير) على الفاعلية، لأنَّ فاعل الشيء كجزء منه^(١).

وأما حجة أصحاب المذهب الرابع، فقد ذكر ابن مالك: أن الذي حملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل) لم يقدره إلا بالذي فعل^(٢) ثم ذكر أن سيبويه قال: «ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله: أعبد الله أنت الضاربه، لأنك إنما تريد معنى أنت الذي ضربته. وهذا لا يجري مجرى يفعل»^(٣).

وعلل ذلك الرضي بأن اسم الفاعل المجرد لما لم يعمل بمعنى الماضي تُوسل إلى إعماله بمعناه بإدخال الألف واللام، قال: «ولعل ذلك لأنَّ المجرد من اللام، لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فتُوسل إلى إعماله بمعناه، باللام، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة^(٤)، بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره. ونقل ابن برهان الدهان ذلك أيضاً، عن سيبويه، ولم يصرِّح سيبويه بذلك»^(٥). وردَّ على هذا أن قصد سيبويه أنه إذا عمل بمعنى الماضي فالأولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال، إذ كان مع التجريد يعمل بمعنهما^(٦).

وأقول: إنَّ كان ذلك صحيحاً فإنَّ الذي حملهم على هذا الرأي ليس أقوال سيبويه فحسب بل تكراره لذلك دون أن يمثل بمضارع. قال ابن مالك: «ثم تبادى - يعني سيبويه - على مثل هذا في جميع الباب، ولم يتعرض للذي بمعنى المضارع؛ لأنه قد صح له العمل دون

(١) شرح التسهيل ٢٧٣/١

(٢) شرح التسهيل ٧٦/٣

(٣) الكتاب ١٣٠/١

(٤) واضح هنا أن الرضي يوافق الأخفش أن المنصوب بعد اسم الفاعل المقترن بأل هو على التشبيه بالمفعول به. وليس وليس مفعولاً حقيقياً.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٨/٣

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٣

الألف واللام فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذي أحق وأولى، للعلة السابق ذكرها^(١).
ورُدَّ على الرماني ومن تابعه بأن عمله حينئذ (أي حال اقترانه بأل) أولى.

ومثال وروده ماضيًا، قول امرئ القيس:

يا لهف هند إذ خطبتن كاهلا

القاتلين الملك الحلاج^(٢)

ومن وروده دالاً على الحال قوله تعالى: ﴿وَالْحَفِظَاتِ قُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾
[الأحزاب: ٣٥].

وقول جرير:

فبتُّ وهم تغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا^(٣)

وقول الشاعر:

إذا كنت معنياً بمجدٍ وسؤددٍ فلا تك إلا المحمل القول والفعلا^(٤)

ورأي الجمهور أن اسم الفاعل المقترن بـ (أل) يعمل بكل الأحوال دالاً على الماضي أو الحال أو الاستقبال. وعللوا لعمله مطلقاً بأمور منها:
١- أن عمله مطلقاً؛ لكونه في الحقيقة فعلاً^(٥).

٢- أو أن (أل) بمعنى الذي، واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلما كان في معنى الفعل عمل عمله فهو اسمٌ لفظاً وفعلٌ معنى وإنما حُوِّلَ لفظ الفعل فيه إلى الاسم لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل فكان الذي أوجب نقل لفظه حكم أوجب إصلاح اللفظ ومعنى الفعل باق على حاله^(٦).

(١) شرح التسهيل ٧٦/٣

(٢) ديوان امرئ القيس ١٥٠، ويختلف ترتيب الأبيات في كتب النحو مع ترتيبها في الديوان، ينظر: همع الهوامع

٨٢/٥

(٣) شرح ديوان جرير ١٥٨، في الديوان المطبوع: باتت همومي تغشأها طوارقها من خوف روعة بين الظاعنين غدا

(٤) همع الهوامع ٨٣/٥

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٩/٣

(٦) شرح المفصل ٧٧/٦

- ٣- أو أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل^(١).
- ٤- أو لأنّ (أل) هذه موصولة و (ضارب) حالّ محلّ (ضرب) إنّ أريد به المضي، أو (يُضرب) إنّ أريد غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات، فكذا ما حلّ محله^(٢).
- وخالف في هذا الأخفش؛ حيث قال إنّ المنصوب بعد اسم الفاعل إنما ينتصب كما ينتصب (هذا الحسن الوجه) أي على التشبيه بالمفعول وليس على المفعول الصريح. و (أل) معرفة كهي في الرجل والفرس^(٣). وخالف فيه أيضاً المازني؛ إذ نُقل عنه أنّ انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر، لأنّ (أل) عنده ليس بموصول، فلا يكون عنده فعلاً^(٤).
- ٥- إنما عمل ذو اللام مطلقاً؛ لأنّ عمله بالنيابة؛ فنابت (أل) عن الذي وفروعه، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول (أل) بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللفظي، كما قام لزوم التأنيث بالألف، وعدم النظر في الجمع مقام السبب الثاني في منع الصرف^(٥).
- ٦- وذكر ابن هشام: أنه يجب أن يقيد ذكر اقتران اسم الفاعل بـ (أل) بأن تكون موصولة، لأن القياس يقتضي عدم عمل اسم الفاعل مع (أل) المعرفة. وأوجب أن ينص على النصب لا مجرد العمل لأنه يرى أن الصحيح أنه يعمل في الفاعل ظاهراً أو مضمراً على كل حال^(٦).
- ٧- أنّ عمل اسم الفاعل بـ (أل) مطلقاً بسبب حلوله محلّ الفعل لا لشبهه به، والفعل يعمل في الأزمنة كلها. والدليل على ذلك أنه ربما صرّح به في مكانه كقول الفرزدق^(٧):

(١) شرح الأشموني ٥٥٦/١

(٢) التصريح ٢٦٩/٣، وقد مثل بـ (جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غدا).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦، وشرح الأشموني ٥٥٦/١

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٤٨٩/٣، وشرح الأشموني ٥٥٦/١

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥-٧٦، همع الهوامع ٨٢/٥

(٦) شرح اللمحة البدرية ٩٢

(٧) نسب في كثير من كتب النحو للفرزدق وليس في ديوانه المطبوع.

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(١)

٨- وذكر ابن مالك، أنه لو لم يُسمع عن العرب إعمال المحلى بـ (أل) لوجب الحكم

بجوازه للأولوية التي أشار إليها النحويون، فكيف وقد ثبت إعماله في القرآن

وغيره^(٢)، ثم ساق أمثلة من القرآن وشعر العرب، مما ذكر آنفاً، مثل قوله تعالى:

﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وانفرد ابن الطراوة؛ بالقول بأن اسم الفاعل لا يعمل إلا بمعنى الحال لأنه بمتزلة الصفات كلها؛ فالصفات ترفع كما يرفع اسم الفاعل؛ لأنها للحال، وإنما الخلاف في النصب، فاسم الفاعل ينصب بالحمل على الفعل، وما عدا اسم الفاعل من الصفات التي تثني، وتجمع، وتذكر، وتؤنث، تنصب بالتشبيه باسم الفاعل^(٣).

وابن عادل في النصين المنقولين - أعلاه - يؤيد بشكل واضح مذهب الجمهور في أن اسم الفاعل المحرد يعمل عمله إذا دلّ على الحال أو الاستقبال واعتمد على شيء ثم إنه يؤول ما ظاهره خلاف ذلك كقوله تعالى ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، بأنها حكاية حال ماضية كما أولها الجمهور، ومن تأويله نراه يقرر أن اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي إلا محلى بالألف واللام لأن هذا محل الخلاف وإلا فإنه عند الجمهور كما سبق يعمل في كل الأزمنة. وهذا ما ذكره في النص الثاني. ويلحظ أنه لم يذكر الشرطين الآخرين - هنا - وهما عدم الوصف، وعدم التصغير، وقد رأينا كثيراً من النحويين قد أهملهما. ولكنه ذكرهما في مواضع أخرى^(٤).

الترجيح:

تبين من المناقشة السابقة والحجج النقلية والعقلية التي ساقوها، أن هناك تكافؤاً بين الفريقين، ولكننا إذا رجعنا إلى المعيار الحقيقي وهو الاستعمال وجدنا - كما ذكر ابن أبي

(١) الإنصاف ٥٢١/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٢/١ - ٥٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١،

وشرح اللوحة البدرية ٩١/٢، والجنى الداني ٢٢٢، وخزانة الأدب ٣٢/١

(٢) شرح التسهيل ٧٦/٣

(٣) الكافي في الإفصاح ٩٨٩/٣، البسيط ٩٩٨/٢، الإفصاح ٥٩

(٤) ينظر: الباب في علوم الكتاب ١٦٨/٥، ١٧٧/٦، ١٧٨/٧

الربيع - أن أغلب ما احتج به الكسائي والكوفيون هو من الشعر؛ والشعر موضع الضرورات، والضرورات لا يقوم تعقيد عليها. وأما الآيات القرآنية فقد رأينا أنها سهلة التأويل بلا تعقيد.

لذا فالباحث يميل إلى ترجيح رأي الجمهور في عمل اسم الفاعل المجرد، وإلى رأي جمهور البصريين في اشتراط الاعتماد. والله أعلم.

هل يجوز إقامة غير المفعول - مع وجوده - مقام الفاعل؟

قال ابن عادل، عندما أعرب (هم) في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

«ولا يجوز أن يكون (لهم) قائماً مقام الفاعل إلا في رأي الكوفيين والأخفش، إذ يجوز عندهم إقامة غير المفعول به مع وجوده»^(١).

عندما يُحذف الفاعل لأي سبب^(٢)، ووجد في الجملة مفعول به، وظرف، وجر ومجرور، ومصدر، كلها أو بعضها، فهل يجوز إنابة غير المفعول به - مع وجوده - مقام الفاعل. اختلفت آراء النحويين في هذه المسألة، وذهبوا إلى ثلاثة مذاهب^(٣):

المذهب الأولي: مذهب الكوفيين وهو جواز إسناد فعل المفعول إلى غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه^(٤).

المذهب الثاني: مذهب البصريين - ماعدا الأخفش - أنه إذا اجتمع المصدر والظرف والجار والمجرور، في الفعل مع المفعول به؛ لم يقم مقام الفاعل غيره، ويمثلون له بنحو: ضُربَ زيدٌ بالعصا يومَ الجمعة خلفك ضرباً شديداً^(٥).

المذهب الثالث: مذهب الأخفش؛ وهو أن المفعول به إذا تقدم على المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور؛ لا يقام غيره؛ كما يقول البصريون. وإذا تأخر جاز إقامة غيره كما يقول الكوفيون. وواضح أنه مذهب وسط بين المذهبين^(٦).

الأدلة والمناقشة

احتج الكوفيون بقراءة أبي جعفر المدني: (لُجزى قومًا بما كانوا يكسبون) الجاثية ٤١^(٧). الجاثية ٤١^(٧). فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل؛ وترك قومًا منصوباً على أنه مفعول به.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٤٩/١

(٢) ينظر في الأسباب: اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٧/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٤٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٢

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١٠١/٢

(٤) ائتلاف النصره ٧٧، همع الهوامع ٢٦٥/٢

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٦/١، وائتلاف النصره ٧٧، وهمع الهوامع ٢٦٥/٢

(٦) همع الهوامع ٢٦٥/٢

(٧) تقريب النشر ١٧٣

واحتجوا كذلك بقراءة ابن عامر وأبي بكر: (و كذلك نُجِّي المؤمنين) الأنبياء ٨٨^(١).
قالوا: أراد نُجِّي النجاء المؤمنين، فأقام المصدر مقام الفاعل فرفعه.

واحتجوا أيضاً بقول جرير في هجاء الفرزدق:

ولو ولدت قَفِيرَةً جَرَوُ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكَلَابَا^(٢)

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو المفعول به.

وعليه قول الراجز^(٣):

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعَدَى نَذِيرَا

بِهِ وَقِيَّتُ الشَّرِّ مُسْتَطِيرَا

وقول الراجز الآخر^(٤):

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمَنِيْبُ رَبَّهُ

مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبُهُ

وقول رؤبة^(٥):

لَمْ يُعْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا

وَلَا شَفَى ذَا الْغِيِّ إِلَّا ذُو الْهُدَى

وقالوا: كما جاز إقامة أيها شئت عند عدم المفعول به فكذلك يجوز عند وجوده قياساً

لأحدهما على الآخر^(٦).

واحتجوا كذلك بأن الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً به على

السعة، فصارا كالمفعول به، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل فينبغي أن

تجعل هذه الأشياء كذلك^(٧).

(١) السبعة ٤٣٠

(٢) ليس في ديوانه المطبوع وليس من قصيدته الشهيرة الديوان ٦٤:

أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَا

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢، ونسبه محقق شرح شذور الذهب لـ يزيد بن القعقاع ١٦٣

(٤) شرح التسهيل لابن مالك بدون نسبة ١٢٨/٢

(٥) مجموع أشعار العرب - ديوان رؤبة بن العجاج، مما نسب إليه أو إلى أبيه ١٧٣، في الديوان: لم يغن، بالغين.

(٦) أسرار العربية ٩٥، وشرح المقرب لابن النحاس ٢٨١/١

(٧) التبيين ٢٦٩

واختار ابن مالك هذا، قال: «وأجاز (أي الأخص) والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، ويقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب»^(١). ومثّل بالقراءات المذكورة. ولم يفرّق ابن مالك بين رأي الكوفيين ورأي الأخص كما هو واضح في النقل السابق، وساوى بينهما في شرح الكافية^(٢).

وأما البصريون ومن شايعهم فقد قالوا: إنهم أقاموا المفعول به مقامه لا غير، وبعض المحققين منهم؛ أوجبه^(٣)؛ لأن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل، من أربعة وجوه:

١- أن الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه، بخلاف الظرف والجار والمجرور والمصدر^(٤).

٢- أن المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل؛ حيث إن الفاعل يُوجد الفعل، والمفعول به يحفظه؛ لأنه محل له^(٥). وإذا قلت: أعطيتُ زيدًا دينارًا، فزيدٌ هنا فاعلٌ في المعنى، لأنه آخذ، وفي مثل: ضاربٌ زيدٌ عمرًا، الفعل صادر من الاثنين معًا فكلاهما ضارب ومضروب، أي اشتركا في إيجاد الفعل^(٦). وليس هذا لغیر المفعول الصحيح. الصحيح.

٣- أن المفعول في المعنى قد جعل فاعلاً في اللفظ؛ مثل: طلعت الشمسُ ورخص السعُرُ ومات زيدٌ وهلك الزرعُ وجفّ الضرعُ، وهي في المعنى مفعول به وليس كذلك بقية الفضلات^(٧).

٤- أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل، مثل: عُنيتُ بحاجتك، ونُفست المرأة، وجُنّ الرجل، ولم يُسند إلا إلى مفعول به صحيح، وليس الأمر كذلك مع بقية الفضلات^(٨).

(١) شرح التسهيل ١٢٨/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٧٢/١

(٣) شرح شذور الذهب ١٦٠

(٤) التبيين ٢٦٨، الباب في علل البناء والإعراب ١٥٩/١

(٥) التبيين ٢٦٩، والباب في علل البناء والإعراب ١٥٩/١

(٦) شرح شذور الذهب ١٦٠

(٧) التبيين ٢٦٩، الباب في علل البناء والإعراب ١٥٩/١، شرح شذور الذهب ١٦٠

وقد يعترض الكوفي بأن ما ذكر ينقضه مثل: أعطيت زيداً درهماً، فإنه إذا لم يسم الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه، على الرغم من أن زيداً أشبه بالفاعل لأنه هو الآخذ في الحقيقة، والدرهم مفعول به على الحقيقة. والرد على هذا أنّهما في هذه الحال متساويان، والفعل واصل إليهما على حد سواء، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهة اللفظ، ومع هذا فرفع الدرهم جائز ولكنه ضعيف، قد سوّغه أمن اللبس لا غير^(٢).

وذكر بهاء الدين ابن النحاس أن أدلة البصريين كثيرة لا تسلم عند التحقيق، وامتدح حجة شيخه ابن عمرون وأنها أجود ما قيل فيها؛ حيث ذكر أن المفعول به هنا أولى من غيره بالإنباء لأن بين الفاعل والمفعول الصحيح مشاركة لا توجد بين الفاعل، وبين باقي الفضلات، فكما أنه مع وجود الفاعل لا يقوم غيره مقامه، فكذلك مع وجود ما شاركه هذه المشاركة لا يقوم غيره مقام الفاعل. وذكر لهذه المشاركة صورة يجوز فيها أن تجعل الفاعل مفعولاً ثم المفعول فاعلاً فلا يتغير المعنى، هذه الصورة هي قولك: ضارب زيدٌ عمرًا، فتجعل (زيداً) فاعلاً في اللفظ و (عمرًا) مفعولاً، ثم تعكس فتقول: ضاربٌ عمروٌ زيداً، فتجعل (عمرًا) فاعلاً و (زيداً) مفعولاً، فلا يتغير المعنى، وليس الأمر كذلك مع بقية الفضلات، بل إنما لا تنوب عن الفاعل إلا بعد جعلها مفعولاً به على السعة، وهذا مجاز والمفعول به الصحيح مستغنٍ عن ذلك^(٣).

وأما قياس الكوفيين إقامة أي من الفضلات مقام الفاعل عند عدم وجود المفعول على الحال التي يكون فيها موجوداً فهو قياس مع الفارق إذ فيه تجاهل لمكانة المفعول من الفاعل والعلاقة الوثيقة بينهما - كما مرّ - التي تؤكد أحقيته بالنيابة.

وأما قولهم: إنَّ الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما على السعة، فصارا كالمفعول به. فالردّ عليه هو أن المفعول به أكثر هذه الفضلات شبهةً بالفاعل، فإذا لم يوجد الفاعل لأي سبب، فإنَّ أحق ما ينوب عنه أكثرها شبهةً به، وهو المفعول^(٤).

(١) التبيين ٢٦٩، الباب في علل البناء والإعراب ١٥٩/١

(٢) التبيين ٢٦٩

(٣) شرح المقرب ٢٨١/١

(٤) التبيين ٢٦٩

وحاول البصريون بعد ذلك نقض أدلة الكوفيين؛ بتوجيهها بحيث لا يكون فيها حجة؛ بما يأتي:

١- أما قراءة (وكذلك نُجِّي المؤمنين) ، فإنَّ الفعل (نُجِّي) ليس مبنياً للمفعول^(١)؛ بدلالة سكون الياء، ولا يسكن إلا لضرورة وليس في القرآن ضرورة، ولو كان كما يقولون لبني على الفتح لأنه فعل ماض مبني للمفعول على رأيهم، وإنما أصل (نُجِّي) هو (نُجِّي) بنونين والجيم مشددة فحذفت النون الثانية استتقالاً لاجتماعهما، كما حذفت التاء التي بعد حرف المضارعة في قوله تعالى: (تَذَكَّرُونَ) أي تتذكرون، وقوله تعالى: (تَنَزَّلُ الملائكةُ) أي تَنَزَّلُ، فيكون الفعل مبنياً للمعلوم والفاعل مستكن فيه، و (المؤمنين) مفعوله. وقال ابن مجاهد في قراءة (نُجِّي)^(٢) مؤيداً أنها (نُجِّي) : «لا يجوز هاهنا الإدغام، لأنَّ النون الأولى متحركة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال مدغم فهو غلط». وأيد ابن الشجري^(٣) ذلك ونقل تأييد أبي علي الفارسي لما قاله ابن مجاهد. وقد ذكر هذه التخريجات وضعفها العكبري^(٤).

٢- وأما قراءة أبي جعفر: (لُجْزَى) فقد أولوها بأن التقدير: لُجْزَى الخَيْرَ، فالخير مفعول ثانٍ كأنك تقول: جزيت زيداً خيراً، وهذا إقامة مفعولٍ به صحيح مقام الفاعل^(٥).

٣- وأما بيت جرير فهو عندهم ضرورة، بل عدّه ابن جني من أقبح الضرورة^(٦).

وقال ابن مالك: «زعم ابن بابشاذ أن جرو كلب منادى والكلاب منصوب بولدت. قال ابن خروف: فقد أفسد اللفظ والمعنى»^(٧). وارتضى العكبري^(٨)، وابن

(١) أمالي ابن الشجري ٥١٩/٢

(٢) السبعة في القراءات ٤٣٠

(٣) أمالي ابن الشجري ٥١٨/٢

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٨٢/٢

(٥) التبيين ٢٧٣، وشرح المقرب لابن النحاس ٢٨٢/١

(٦) الخصائص ٣٩٧/١

(٧) شرح التسهيل ١٢٨/٢

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦١/١

وابن النحاس^(١)، والزيدي^(٢) هذا التوجيه الذي أنكره ابن مالك، وابن خروف، بديلاً عن رأي الكوفيين. وذكر ابن النحاس توجيهاً آخر، وهو أن يكون (جرو كلب) مفعولاً لـ (ولدت) ، ويكون (الكلاب) منصوباً على الذم. وقد يكون الأخير أكثر قبولاً لسلامة المعنى فيه.

٤- وأما الشواهد الأخرى فهي تدخل في الضرورة الشعرية. والضرورات محلها في الشعر.

ولا يخفى أن ثمة فرقاً بين رأي الكوفيين والبصريين، فالبصريون والكوفيون جميعاً يرون أفضلية المفعول به بالنيابة عن الفاعل في حال عدم وجوده^(٣). والفرق بينهم أن البصريين يوجبون إنابة المفعول الصحيح عن الفاعل، بينما يجيز الكوفيون إنابة غيره من الفضلات مع وجوده، وإن كان هو أولى من غيره.

وابن عادل بلا شك هو من المؤيدين لرأي البصريين في وجوب إنابة المفعول به عند وجوده، وحذف الفاعل، سواء تقدم أو تأخر على الفضلات، ويعاب عليه أنه لم يحتج أو يعلل لاختياره، وهو مثل بعض النحويين الذين ظنوا أن الأخفش قد وافق الكوفيين في هذه المسألة على كل حال، قال أبو حيان، نقلاً عن ابن برهان: «وشرط الأخفش في جواز إقامة المصدر، وظرف الزمان مع وجود المفعول به، أن يتقدما على المفعول به؛ فإن تأخر لم يجز»^(٤). وقال ابن النحاس: «واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الأخفش، فقال بعضهم: بعضهم: هو كمذهب الكوفيين. ونقل بعض المغاربة أن مذهب الأخفش: أن المفعول المسرّح مع غيره إذا اجتمعن، فإذا تقدم المفعول به المسرّح عليهن لا يُقام غيره، كما قال البصريون، وإن تأخر عنهن جاز إقامة أيهن شئت مع وجوده»^(٥). وواضح هنا أن للأخفش رأياً مستقلاً هو وسط بين الكوفيين والبصريين، ومرّب بنا آنفاً أن ابن مالك ممن ذكر أن الأخفش يرى رأي الكوفيين.

(١) شرح المقرب ٢٨٣/١

(٢) ائتلاف النصره ٧٨

(٣) شرح المقرب ٢٧٩/١

(٤) ارتشاف الضرب ١٣٣٩/٣، وينظر: همع الهوامع ٢٦٦/٢

(٥) شرح المقرب ٢٨٠/١

ولم يذكروا لمذهب الأخفش احتجاجاً وربما كان السبب اشتهار موافقته للكوفيين في كثير من المسائل النحوية فيكون احتجاجه احتجاجهم والرد على الكوفيين ردّ عليه أيضاً. وإذا اجتهدنا في التماس حجة له، فربما كان ذلك أنه في غيبة الفاعل تتساوى جميع الفضلات في النيابة عنه مع أفضلية محدودة للمفعول الصحيح تتقوى بتقدمه فيفضل جميع الفضلات وتضعف إذا تأخر فيتساوى مع بقيتها، وبعض النحويين يحتجون في الأعمال أو عدمه؛ بالقرب من العامل أو البعد منه، كما في باب الاشتغال. والله أعلم.

خروج (دون) عن الظرفية

قال ابن عادل عند إعرابه (دون) في قوله تعالى:

﴿وَلِإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ [البقرة: ٢٣].

«و (دون) من ظروف الأمكنة، ولا تتصرف على المشهور إلا بالجر بـ (مِنْ) . وزعم الأخفش أنها متصرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: (وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ) الجن: ١١ فقال: (دون) مبتدأ و (مِمَّا) خبره، وإنما بني لإضافته إلى مبني، وقد شدّ رفعه خبراً في قول الشاعر:

أَلَمْ تَرِ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتِ دُونَهَا

وهو من الأسماء الملأزمة للإضافة لفظاً ومعنى^(١).

(دون) من الظروف المبنية في بعض الأحوال^(٢)، وهو للمكان، تقول: قعد زيد دون عمرو، أي في مكان منخفض عن مكانه^(٣). وجاء في لسان العرب أن بعض النحويين قال: لـ (دُون) تسعة معانٍ: تكون بمعنى قبل وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى تحت وبمعنى فوق وبمعنى الساقط من الناس وغيرهم وبمعنى الشريف وبمعنى الأمر وبمعنى الوعيد وبمعنى الإغراء^(٤). ولكن الظرف منها ما دلّ على المكان^(٥). وهي كـ (قبل) و (بعد) تبني إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوي معناها. وتلزمها الإضافة إذا كانت ظرفاً. وإن كان بمعنى حقير ومستردل، فليست بظرف. وقال الفراء: (دون) تكون بمعنى على، وتكون بمعنى علّ، وتكون بمعنى بعد، وتكون بمعنى عند، وتكون إغراء، وتكون بمعنى أقلّ من ذا وأنقص من ذا، و (دون) تكون خسيئاً^(٦). وعدها ابن عصفور من الظروف التي لا تكون إلا مضافة لفظاً أو محكوماً لها بحكم المضاف^(٧). وهذا رأي الكوفيين^(٨). وللنحاة فيها مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين^(٩) والأخفش^(١٠)، أن (دون) يتصرف لكن بقلّة، وهو ملازم للإضافة. وتابعهم ابن مالك^(١١).

المذهب الثاني: مذهب سيبويه، وجمهور البصريين أنّها لا تخرج عن الظرفية^(١٢). واستثنى

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٣٦/١

(٢) ذلك إذا أضيفت إلى مبني كما سيأتي في رأي الأخفش

(٣) همع الهوامع ٢٠٩/٣

(٤) لسان العرب ١٦٥/١٣

(٥) الكتاب ٤٠٩/١، ٢٨٩/٣، شرح المقرب ٦٧٣/٢

(٦) لسان العرب ١٦٦/١٣

(٧) المقرب ٢١٠/١

(٨) شرح المقرب ٦٧١/٢

(٩) المساعد ٥٢٧/١

(١٠) البحر المحيط ٢٤٢/١، وهمع الهوامع ٢٠٩/٣

(١١) شرح التسهيل ٢٣٤/٢

(١٢) المساعد ٥٢٧/١، وهمع الهوامع ٢٠٩/٣

كثير من المتأخرين من أتباع البصريين تصرفها بجرها بـ (مِنْ) ، وأنّ ذلك لا يخرجها عن الظرفية.

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب المذهب الأول على تصرف (دون) بقلة؛ بما يأتي:

١- بأنها قد تقع مبتدأ، وقد أعربها الأَخفش^(١) كذلك، وخرّج عليه^(٢) قوله تعالى: (ومنا) (ومنا دون ذلك) فقال: (دون) مبتدأ وبُني لإضافته إلى مبني، وأعربها كذلك ابن هشام^(٣). وقدّرهما السمين الحلبي^(٤) - في أحد قوليهِ - بمعنى (غير) ؛ أي ومنا غير الصالحين؛ أي مبتدأ.

٢- وقد تقع خبراً مرفوعاً، كقول الحنفي^(٥):

ألم تريا أني حميت حقيقيتي وباشرتُ حد الموت والموت دونها^(٦)

٣- وتقع فاعلة، كقول ذي الرمة:

وغبراء يحمي دونها ما وراءها ولا يَحْتطِيبُها الدهرَ إلا مُحاطِرٌ^(٧)

وقال الفراء: «الاسم إذا كان في معنى صفة أو محل قوي إذا أسند إلى شيء ألا ترى أنّ العرب يقولون: هو رجل دونك وهو رجلٌ دونٌ، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا»^(٨). فالفراء هنا يثبت أنّ (دون) تأتي مرفوعة يعني متصرفة، وتأتي منصوبة مضافة أي ظرف مكان، ولم يوضّح هل التصرف قليل أو كثير. وقرر ابن مالك أولاً أنّ (دون) مثل (حيث) في ندور التجرد عن الظرفية ثم رجّح أنّ الأَخفش يرى اطراد ذلك وقال إنّ ذلك

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٤، والبحر المحيط ١/٢٤٢، وهمع الهوامع ٣/٢٠٩

(٢) غير موجودة في كتابه (معاني القرآن) المطبوع فلعله في كتاب آخر له لم يصل إلينا.

(٣) شرح شذور الذهب ٨١

(٤) الدر المصون ٦/٣٩٣

(٥) موسى بن جابر الحنفي هو أحد شعراء بني حنيفة المكثرين شاعر إسلامي أدرك بني أمية. ديوان الحماسة ١/١٣٦

١٣٦/١

(٦) ديوان الحماسة لأبي تمام ١/١٣٩

(٧) ديوان ذي الرمة ٢/١٠٢٥

(٨) معاني القرآن ١/١١٩

أولى بالصواب^(١).

وردّ عليهم أصحاب المذهب الثاني بما يلي:

١- أن (دون) ليست واحدة؛ بل هما اثنتان واحدة ظرف غير متصرفة، والأخرى اسم بمعنى حقير أو نحوه وهي متصرفة؛ قال سيبويه: «دونك لا يرتفع أبداً. وإن شئت قلت: هو دونك إذا جعلت الأول الآخر، ويقولون: هو دون في غير الإضافة أي هو دون القوم، وهذا ثوب دون، إذا كان رديئاً»^(٢). وقال أبو سعيد السيرافي موضحاً كلام سيبويه: «وذكر سيبويه (دون) في معنيين: أحدهما أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه غير ذلك، وإنما يستعمل في معنى المكان تشبيهاً، فيقال: زيد دون عمرو في العلم والشرف ونحوه. وأما الموضع الآخر لـ (دون) فأن تكون بمعنى حقير أو مسترذل، فيقال: هذا دونك، أي حقيرك ومسترذلك، كما تقول: ثوب دون، إذا كان رديئاً. وجائز أن يكون دون الذي في المرتبة والمترلة المستعمل ظرفاً محمولاً على هذا في الرفع، لأنك إذا جعلته في مكان أسفل من مكانه على التمثيل صار بمرتبة أسفل وتحت: وهما يجوز رفعهما على التنكير»^(٣). وللزجاجي كلام أوضح من كلام سيبويه في تقسيم (دون)، قال: «(دون) يكون اسماً وظرفاً. فأما كونها اسماً فإذا أردت جهة الدناءة والضعفة، كقولك: إنّه لدون من الرجال، قال ابن قيس الرقيات:

وإذا ما نسبتها لم تجدها في نضاء من المكارم دون^(٤)

وكونها ظرفاً كقولك جلست دونك فهي تقتضي التقصير عن الغاية إما في

المترلة أو في القرب والبعد»^(٥).

(١) شرح التسهيل ٢٣٤/٢

(٢) الكتاب ٤٠٩/١

(٣) الكتاب ٤١٠/١ هامش (٥)

(٤) نسبه المبرد في (الكامل) ٣٨٧/١ لـ عبد الرحمن بن حسان.

(٥) حروف المعاني والصفات ٣٦

ولبهاء الدين بن النحاس كلام يتفق مع كلام السيرافي السابق^(١). فحين يقول البصريون: إنَّ (دون) لا تتصرف مطلقاً فهم يقصدون (دون) الظرفية لا الأخرى.

وحصر بعض مؤيدي البصريين من المتأخرين تصرف (دون) الظرفية، بجواز جرّها بـ (مِنْ) ، وأنّ ذلك لا يخرجها عن الظرفية، قال ابن الناظم: «ومنه ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول حرف الجر عليه نحو (قبل وبعد ولدن) وعند حال دخول (مِنْ) عليهن فيحكم عليه بأنه غير متصرف لأنه لم يخرج عن الظرفية إلا إلى حال شبيهة بها لأن الجار والمجرور والظرف سياق في التعليق بالاستقرار. . . .»^(٢).

٢- يمكن أن تؤول الشواهد التي ساقها أصحاب المذهب الأول بحيث تبقى (دون) على ظرفيتها ففي قوله تعالى: «ومنا دون ذلك»، قال ابن جني: «(وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك) أي منا قوم دون ذلك فحذف المبتدأ وأقام الصفة التي هي الظرف مقامه»^(٣). وغيره جعل التقدير: ومنا ما دون ذلك^(٤).

٣- وبعضهم كالسمن الحلي حكم بالشدوذ في تلك الشواهد التي تتصرف فيها^(٥).

٤- أنه - كما مرّ من شرح السيرافي لكلام سيبويه أعلاه - قد تحمل (دون) الظرفية على غير الظرفية، والحمل سائغ موجود في كلام العرب.

وواضح من كلام ابن عادل - في صدر الكلام - أنه مع جمهور البصريين في كونها ظرف مكان غير متصرف إلا أنه يستثنى جرّها بـ (مِنْ) كالتأخرين، وهو يرى في شواهد تصرفها شدوذاً، ويرى أنّ (دون) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، والبصريون يجيزون أن تكون مضافة وغير مضافة، فكأنه يقف وسطاً بين الرأيين في هذا.

(١) شرح المقرب لابن النحاس الحلي ٦٧٣/٢

(٢) شرح ألفية ابن مالك ١٠٨

(٣) الخصائص ٤٣٤/٢، وينظر: مغني اللبيب ٦٧٠، والدر المصون ٣٩٣/٦

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢، وجمع الهوامع ٢٠٩/٣

(٥) الدر المصون ١٥٣/١

الترجيح:

إذا أخذنا بالرأي الذي يقول: إن لـ (دون) وجهين؛ وجه تكون فيه ظرف مكان غير متصرف، ووجه تكون فيه اسماً عادياً بمعنى رديء أو مسترذل، فقد وصلنا إلى نتيجة فيها توفيق كبير بين الرأيين، فنقول إن البصريين كانوا يقصدون - بكلامهم - (دون) الظرفية وحدها، والكوفيون كانوا يتحدثون عن (دون) بوجه عام بكل صورها. وعليه فإنّ الظرفية لا تتصرف على قول البصريين أو تتصرف بجرها بـ (من) فقط على رأي مؤيديهم من المتأخرين خاصة، وقول الكوفيين أنها تتصرف بقلة فإن ذلك يتجه إلى (دون) غير الظرفية التي بمعنى مسترذل، أقول إذا نظرنا إلى هذا الخلاف بهذا المنظار فلا يتبقى في الحقيقة خلاف كبير بين المدرستين.

نصب الاسم والخبر بعد (لعلّ)

قال ابن عادل عند إعرابه (لعلكم) في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

«وفي (لعلّ) لغات كثيرة، وقد يُجرُّ بها؛ قال:

لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا
بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيئًا

ولا تنصب الاسم على الصحيح»^(١).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٤١٣

المشهور الذي جاءت به النصوص العربية، رفع أخبار (إنّ) وأخواتها^(١)، ولكن ورد عن بعض العرب نصوص جاءت على نصب الاسمين، وقد انقسم النحويون حولها إلى مذاهب منها^(٢):

المذهب الأول: مذهب الجمهور أنّ (إنّ) وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر وما جاء خلاف ذلك مما صح عن العرب فهو مؤول.

المذهب الثاني: مذهب بعض النحويين تجويز نصب المبتدأ والخبر معاً بعد (إنّ) وأخواتها أي في الخمسة، ونسب إلى بعض أصحاب الفراء إجازته في الستة^(٣)، وذهب ابن سلام^(٤) إلى أنّها لغة لبني تميم^(٥)، وقال يونس^(٦)، وابن السيد^(٧): نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب. وتابعهم من الأندلسيين، ابن الطراوة^(٨)، وابن السيد البطليوسي، والسهيلى^(٩). وهؤلاء لا يؤولون تلك النصوص الواردة.

المذهب الثالث: مذهب بعض النحويين تجويز نصب المبتدأ والخبر ببعض أخوات (إنّ) دون غيرها، فالفراء لا يجيز ذلك إلا في (ليت)^(١٠)، وقيل^(١١): في (كأنّ) و (ليت) ، و (لعلّ) . وقيل^(١٢): أجاز الكسائي ذلك في (ليت) .

(١) ارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣

(٢) قسمها أبو حيان في التذييل والتكميل تقسيماً آخر، ينظر: ٢٧/٥

(٣) الجنى الداى ٤٥٨، والتذييل والتكميل ٢٦/٥، والمقصود بالستة اعتبار أنّ حرفين في حال كسر أو فتح همزتها.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن سلام البصري الجمحي، أديب لغوي، إخباري راوية، قدم بغداد في التسعين من عمره،

وتوفي سنة ٢٣١ هـ ببغداد وقيل بالبصرة. انظر ترجمته في: ابن النديم ١٦٥، الأنباري ٢١٦، السيوطي ٤٧

(٥) طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٢/١، مغني اللبيب ٥٥

(٦) خزنة الأدب ٢٤٣/١٠

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢، والجنى الداى ٣٧٩

(٨) التذييل والتكميل ٢٧/٥، والجنى الداى ٣٨٠، وجمع الهوامع ١٥٦/٢

(٩) نتائج الفكر ٣٤٣

(١٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٢/١، مغني اللبيب ٣٧٦

(١١) التذييل والتكميل ٢٦/٥

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣

الأدلة والمناقشة

استدل أصحاب المذهبين؛ الثاني والثالث ببعض ما وردت به الرويات من نصوص عديدة، من ذلك:

١- حديث أبي هريرة المرفوع: ((. . . إن قعر جهنم لسبعين خريفاً))^(١)، حيث نصب الاسم (قعر) والخبر (لسبعين) ، بعد (إنّ) .

٢- وحكي عن تميم نصب الجزأين جاء في أمثالهم: ليت القياسَ كلّها أرجلا^(٢)، وحكي عنهم أيضاً نصبهما بعد (لعل) ، فيقولون: لعلّ زيداً أخانا^(٣).

٣- وحكى الكسائي: ليت الدجاجَ مذبحاً^(٤).

٤- وقول الشاعر:

إنّ العجوزَ حبةً جروزا تأكل كل ليلة قفيزاً^(٥)

٥- وقول عمر بن أبي ربيعة^(٦):

إذا اسود جرح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً، إنّ حراسنا أسداً^(٧)

٦- وقول العجاج:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً^(٨)

إذ كنت في وادي العقيق راتعا

٧- وقول أبي نخيلة^(٩):

كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمةً أو قلماً محرّفاً^(١)

(١) صحيح مسلم ١/١٠٥، في الكتاب المطبوع (لسبعون).

(٢) الخزانة ١٠/٢٣٥ نقله عن أبي حنيفة الدينوري في كتابه (النبات)

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٢٤٢، التذييل والتكميل ٥/٢٧

(٤) التذييل والتكميل ٥/٣٠

(٥) همع الهوامع ٢/١٥٦، والبيت مجهول القائل.

(٦) ينسب البيت في بعض كتب النحو لعمر بن أبي ربيعة وهو قرشي، وليس في ديوانه المطبوع.

(٧) مغني اللبيب ٥٥، والجنى الداني ٣٨٠.

(٨) طبقات فحول الشعراء ١/٧٨، المفصل ٢٨، ٣٠٢

(٩) أبو نخيلة هو يعمر بن حزن الحماني (ت ١٤٥ هـ)، وقيل هو لـ محمد بن ذؤيب العماني في وصف فرس. وذكر

وذكر المبرد في الكامل ٢/١٠٤٦، أنه ليس من عمان، وإنما سمي بذلك لصفرة فيه لأن في أهل عمان صفرة.

٨- وقول آخر:

ليت هذا الليل دهرا لا نرى فيه عربيا

ورأي الفراء مبني على أنّ (ليت) بمعنى أتمنى، فقوله: ليت زيدا قائما؛ أي: أتمنى، أو تمنيت زيدا قائماً، أي يلمح معنى الفعل أو يضمنه معنى الفعل فيعمله عمله^(٢).
 وخص المألقي نصب الاسمين بـ (ليت) ، وخص به الكوفيين وذكر أنهم ينصبون بها المبتدأ والخبر كما ينصبون بـ (ظن) ، وقدّرها الفراء بـ (تمنيت) ، وقال المألقي: إنّ الصحيح هنا أن يقال: إنّ الخبر محذوف للعلم به؛ كما هو الحال في خبر (إنّ)^(٣).
 ولم يكتف السهيلي بما ورد من نصوص للتجويز؛ بل قال بأنّ إعمال (إنّ) وأخواتها في الاسمين جميعاً، قوي في القياس، لأنها دخلت لمعانٍ في الجملة فليس أحد الاسمين أولى بأن تعمل فيه من الآخر^(٤).

ورد عليهم الجمهور بما يأتي:

١- أنّ هذه النصوص وأمثالها مؤولة؛ إما على أنها أحوال أو منصوبة بأفعال مضمرة، أو محذوفة الأخبار وقد جوّزوا حذف أخبار هذه الحروف إذا دل عليه دليل، لأنها في الأصل أخبار للمبتدأ^(٥). قال سيبويه: «لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمّر بنفس المظهر. وذلك: إنّ مالاّ وإنّ ولداّ وإنّ عدداّ، أي إنّ لهم مالاّ فالذي أضمرت (لهم)»^(٦). وذكر الفراء أنّ حذف الأخبار هنا؛ إذا كررت (إنّ) لتعرف أنّ أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف. ويحكى أنّ أعرابياً قيل له: الذبابة الفارة؟ فقال: إنّ الذبابة وإنّ الفارة. قال: وتقديره: إنّ الذبابة

(١) الكامل ١٠٤٦/٢، والخصائص ٤٣٠/٢

(٢) المفصل ٣٠٢

(٣) رصف المباني ٢٩٨

(٤) نتائج الفكر ٣٤٣

(٥) المفصل ٢٨، والتذييل والتكميل ٣٢/٥، وهمع الهوامع ١٥٧/٢

(٦) الكتاب ١٤١/٢، (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة).

ذبابة والفارة فارة، ومعناها إنَّ هذه مخالفة لهذه^(١).

ومثله قول الشاعر:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت: إنَّه^(٢)

أي: إنَّه قد كان ذلك.

أما حديث؛ ((إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفاً))؛ فقد ذكر النووي في شرح صحيح مسلم أنه ورد في بعض النصوص (لسبعون)، وورد في أكثرها (لسبعين)، وهو من كلام أبي هريرة^(٣)، ثم أوَّل رواية النصب بقوله: «ووقع في معظم الأصول والروايات: (لسبعين) بالياء، وهو صحيح أيضاً، إما على مذهب من يحذف المضاف ويبقي المضاف إليه على جره فيكون التقدير: سير سبعين. وأما على أنَّ قعر جهنم مصدر، يُقال: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون سبعين ظرف زمان، وفيه خبر إنَّ، والتقدير: إنَّ بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً، والخريف السنة»^(٤). وقال القرطبي: «الأجود لسبعون على الخبر، وبعضهم يرويه لسبعين؛ يتأول فيه الظرف، وفيه بُعْد»^(٥). وعلل ابن مالك نصب (سبعين)، بقوله: «لأنَّ الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً»^(٦).

وأما قول الراجز؛ فمحمول على أنَّ (تأكل) خبر (إنَّ)، و (حبة جروزا) حالان من

(١) شرح كتاب سيويه ٤٧٠/٢

(٢) رصف المباني ١١٩، ٢٩٨

(٣) نص صاحب الخزانة على أن هذا هو كلام أبي هريرة لا من كلام النبي <، ٣٤/١٠، وهذا صحيح لأنه قال: والذي نفس أبي هريرة بيده، وقد يكون هذا مهماً في توثيق الحديث، لا في توثيق اللغة، فقد يوحى قوله (وهي زيادة من عنده)، لا من كلام النبي <، أن أبا هريرة ليس فصيحاً، لأنه في اللغة لا فرق بين كلام الرسول <، وكلام أبي هريرة، لأن أبا هريرة (إذا ثبت عنه) أولى بالاحتجاج بكلامه من رؤبة والنابعة وأصراهم، لأنه عربي فصيح.

(٤) المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢٩٨، وينظر: فتاوى في العربية (لابن مالك) ٧٤، وخزانة الأدب ٢٣٤/١٠.

(٥) خزانة الأدب ٢٤٣/١٠، القرطبي هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم ت ٦٥٦هـ بالاسكندرية، وهو المحدث.

(٦) شرح التسهيل ١٠/٢

فاعل (تأكل) ، قال ابن مالك: ولا تكلف في هذا التوجيه^(١). وأما قول الآخر فمحمول على أن (قادمة) و (قلما) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأنّ أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة. ويُقال إنّ الرشيد أمر الشاعر بأن يصلحه؛ بأن يقول: تحال أذنيه. . . إلخ^(٢) ويؤولون قوله: (إنّ حراسنا أسداً) ، كأنه قال: إنّ حراسنا يشبهون أسداً، أو كانوا أسداً أو تلقاهم أسداً^(٣). وبعضهم يؤول جميع النصوص التي جاءت مع (ليت) خاصة على حذف الخبر، وذلك المنصوب على أنه حال أو خبر (كان) مضمرة^(٤)، وإن كان معرفة لم يجز فيه إلا أن يكون خبر (كان) مضمرة، وتقديره: عادت رواجع، وعاد دهرًا، وعاد مذبحًا، وتحكيان قادمة، وتلفيهم أسداً. . . إلخ^(٥).

٢- وأما قول العجاج:

ياليت أيام الصبا رواجعا

فقد ردّ ابن يعيش على من قال إنّ رواجعًا خبر (ليت) ، بأنه وهم، إذ هو على حذف الخبر، لأنّ التقدير: ياليت أيام الصبي رواجعًا لنا أو أقبلت رواجعًا لأنّ الشاعر لم يرد معنى الخبر وإنما هو في حال تمنّ لنفسه أو لمن حلّ عنده هذا المحلّ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على (لنا)^(٦). وواضح أنّ هذه الدلالة التي يتحدث عنها أحيانًا بعض النحويين لو كانت واضحة جليّة، ما خفيت على كبار النحويين بله صغارهم. ولوا أشاروا إلى أنه ينبغي أن يُنظر في سبب قول الشعر، وسياقاته اللغوية والاجتماعية لكان هذا أجدر في النقد وأقرب إلى الموضوعية.

٣- بعض النحويين^(٧) يُعدّ الكسائي ممن يقول بأنّ هذه الحروف تنصب الاسمين، والحقيقة أنه من المؤولين لأنه يجعل الاسم الثاني خبرًا لكان مضمرة، ويخص ذلك

(١) شرح التسهيل ١٠/٢

(٢) الكامل ١٠٤٦/٢

(٣) مغني اللبيب ٥٥، والجنى الداني ٣٨٠

(٤) الجنى الداني ٣٨٠

(٥) التذييل والتكميل ٣١ / ٥

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٨

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣

بـ (ليت) لكثرة وروده^(١). وقال ابن مالك بعدما ذكر توجيه الكسائي: ويقوي ما ذهب إليه إظهار كان بعد (ليت) و (إنّ) كثيراً، كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧]، و﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ ثُرَابًا﴾ [النبأ: ٤٠]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]... إلخ. ومن الشعر، مثل قول الشاعر^(٢):

يا ليتها كانت لأهلي إبلا أو هزلت في جذب عام أوّلا

واعترض على ذلك الرضي، بأنّ هذا التقدير ضعيف لأنّ (كان) و (يكون) لا يضمران إلا فيما اشتهر في مواضعهما التي استعملت فيها فتكون تلك الشهرة دليلاً على ذلك الحذف، ومثل له بقولهم: (إنّ خيراً فخير)؛ أي: إنّ كان خيراً - أي الأمر أو الشأن - فخير^(٣). واعترض كذلك ابن هشام بأنّ تقدم (إنّ) و (لو) الشرطيتين؛ شرط لحذف كان^(٤). قال صاحب الخزانة: «ولا محذور في كون البيت من القليل»^(٥). وأقول: لا بأس في مثل هذا، إذا كان مما يحفظ من شاذ كلام العرب ولا يُقاس عليه، واعتراض ابن هشام؛ هو في اعتماد ذلك عند الباحثين المتأخرين والقياس عليه، ثمّ يحتجون عليه بأنه لغة لتميم أو غيرها.

٤- وردّ الرضي على رأي الفراء بأنّ فرّق بين عمل الفعل المضمّن في (ليت) وبين الفعل الصريح، قال: «إنّ (ليت) متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنّها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنه (ليت)»^(٦).

٥- واستشهدوا بقصة أبي نخيلة؛ عندما خطأه العلماء أمثال الأصمعي وأبي عمرو بن

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٤

(٢) قائله مجهول، من شواهد سيبويه ٣/٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٨، ٩٧، ٣٤

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٤٩

(٤) مغني اللبيب ٣٧٦، وخزانة الأدب ١٠/٢٣٤

(٥) خزانة الأدب ١٠/٢٣٤

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٥٠

العلاء بمجلس الرشيد. قال ابن عصفور: ولولا أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك^(١). وقد حاول بعض العلماء^(٢) التشكيك بهذه القصة أو إنكارها بدعوى أن أبا عمرو بن العلاء مات قبل تولي الرشيد الخلافة، ورُدّ هذا بأنه قد يحصل ذلك في مجلسه قبل الخلافة^(٣). وقال الشلوبين: لا تصح لأن فيها تلحين عربي^(٤). وهذه حجة واهية لإنكارها، فإنها إذا ثبتت^(٥) فلا مجال للإنكار ويبقى التأويل. وقد يسقط يسقط هذا الشاهد لكثرة الاضطراب في رواياته وقائله^(٦). وذكره ابن عصفور في ضرائر الشعر؛ على أنه:

كأن أذنيه إذا تشوفا

قادمتا أو قلما محرفا

قال: يريد: قادمتان أو قلمان محرفان. هكذا أنشده الكوفيون، ونظروا به^(٧).

وإذا كان من الضرورات فقد سقط الاحتجاج به.

وفي رأي الباحث أن تخطئة الشاعر فيها تفصيل: فإن كان خالف لغة قومه فهو قد أخطأ بلا شك؛ ففي هذه المسألة إذا كان أبو نخيلة من بني تميم فلا وجه لتخطئته لأن هذه لغتهم، وإن كان من غيرهم ممن لا يميز ذلك فهو مخطئ ولا حن بلا شك؛ فلا يكفي أن يخالف الشاعر عامة لغة العرب، ثم يقول قد قالت به قبيلة ما. وقد خطأ بعض العلماء من نصب (مثلهم)، على أن (ما) عملت عمل (ليس) ومثلهم خبرها مقدم؛ في قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

لأنه تميمي؛ وتميم لا تعمل (ما)، وإن ثبتت رواية النصب فعلى الحال^(٨).

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢/٥، مغني اللبيب ٢٥٥

(٣) ينظر: خزنة الأدب ٢٣٨/١٠

(٤) التذييل والتكميل ٣١/٥

(٥) الكامل ١٠٤٦/٢، قال المبرد: «فعلم القوم كلهم أنه قد لحن . . . الخ».

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٢٥٥

(٧) ضرائر الشعر ١٠٨

(٨) الكتاب ٦٠/١، وينظر: الهامش رقم (١)، والانتصار لسيبويه على المبرد ٥٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي

وصحّح ابن عادل أنّ (لعلّ) لا تنصب الاسمين، ويعني هذا أنه مع جمهور البصريين الذين يرون أنّ (إنّ) وأخواتها حروفاً تنصب المبتدأ وترفع الخبر، واتخذ أسلوب التقرير بقوله: «ولا تنصب الاسمين على الصحيح» .

الترجيح

إذا ثبت أن تجويز نصب المبتدأ والخبر بـ (إنّ) وأخواتها أو ببعضها؛ لغة لبعض العرب فعلى أي أساس يختار المتكلم أو الشاعر. أمّا الشاعر فيختار ما يناسبه كأن تكون القافية منصوبة فينصب، وهذا أشبه بالضرورة منه باللغة، وأمّا غير الشاعر (في السعة) فكيف يفضل أحدهما على الأخرى؛ ذلك لا يتصور إلا إذا قصد معنى من المعاني وهذا بلا شك يفتح باب التأويل وقد ذكر بعض العلماء أنّها لغة رؤبة، وقومه ولكن مرّ علينا بالشواهد المذكورة آنفاً أحاديث وشعر لغير قوم رؤبة من قريش وغيرها، مما يرجّح في نظري مسألة التأويل وأنّ المتكلم أو الشاعر كان يقصد معنى من المعاني عندما نصب، ولو كان نصب الاسمين لغة خالصة لقبيلة ما - أي تنصب دائماً - لكان أكثر قبولاً من مسألة تجويز الوجهين، لأنّ في التجويز اختياراً وتفضيلاً؛ والنصب غير الرفع، فإذا اختار النصب قيل: لم اختار النصب؟ وإذا اختار الرفع، قيل كذلك: لم اختار الرفع؟ وعلى فرض صحة كونها لغة لقوم من العرب؛ فليس هناك من داعٍ إلى التأويل بل يُقال إنّها أخبارٌ منصوبة على تلك اللغة.

وعلى ضوء ما سبق فإنّ الباحث يرجّح رأي الجمهور، وهو اختيار ابن عادل، لأنّه حتى لو ثبت أنّ ذلك لغة لبعض العرب فهي مما يجب ألا يقاس عليه لأنّ القاعدة إنّما تبني على الكثير والغالب من كلام العرب، لا على القليل والنادر المختلف فيه أو مما يمكن تأويله وقد غلّط بعض العلماء بعض من قال بها، كأبي نخيلة بل لحنوه. قال المبرد: «فعلم القوم كلهم أنه قد لحن، ولم يهتد أحدٌ منهم لإصلاح البيت إلاّ الرشيد، فإنه قال له: قل: نخال أذنيه إذا تشوفا». ثم عقب المبرد قائلاً: «والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه»^(١). والله أعلم بالصواب.

٣٢٩/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢١٩/٢ - ٢٢٠

(١) الكامل ١٠٤٦/٢

ما العامل في المضاف إليه؟

قال ابن عادل عند إعرابه لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

«و (الله) في (بسم الله) مضاف إليه. وهل العامل في المضاف إليه المضاف أو حرف الجر المقدر، أو معنى الإضافة؟ ثلاثة أقوال؛ خیرها أو سطها»^(١).

المضاف في نحو: بيتُ القصيدِ؛ هو كلمة: (بيت) ، أما المضاف إليه فهو: كلمة (القصيد) ، هذا قول سيبويه وقيل العكس، وقول ثالث، أنه يجوز في كل منهما كل منهما،

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٣٦

وصحح السيوطي الأول لأنه هو الذي يضاف إلى الثاني، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره^(١).
والمضاف إليه مجرور دائماً، فما العامل فيه؟ .

وللنحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهو مذهب سيويوه^(٢)، والمبرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، وعبد القاهر الجرجاني^(٥)، وأبو البركات الأنباري^(٦)، والحيدرة اليميني^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، وابن عصفور^(٩)، والرضي^(١٠)، وابن مالك^(١١)، وابن الناظم^(١٢)، وابن أبي الربيع^(١٣)، وابن هشام^(١٤)، وكثير غيرهم.

المذهب الثاني: أن العامل في المضاف إليه؛ هو الحرف المقدر، ففي نحو: غلامٌ زيدٍ، التقدير: غلامٌ لزيدٍ. فزيد هنا مجرور بهذه اللام المقدره، وهذا مذهب الزجاج^(١٥)، وابن الباذش^(١٦)، والزمخشري^(١٧)، والعكبري^(١)، وابن يعيش^(٢).

(١) همع الهوامع ٢٦٥/٤

(٢) الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠

(٣) المقتضب ١٤٣/٤

(٤) الأصول في النحو ٤٠٨/١

(٥) المقتصد ٨٧١/٢، وتوجيه اللمع ٢٥١

(٦) أسرار العربية ٢٧٩

(٧) كشف المشكل ٥٨٦/١

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٤٠١/١

(٩) شرح جمل الزجاجي ٧٣/٢

(١٠) شرح كافية ابن الحاجب ٦٦/١، و٢٣٣/٢

(١١) شرح الكافية الشافية ٤٠٥/١

(١٢) شرح ألفية ابن مالك ١٤٥

(١٣) البسيط ٨٨٦

(١٤) أوضح المسالك ٨٤/٣، الجامع الصغير في النحو ١٤٢، التصريح ٩٩/٣

(١٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ٦، همع الهوامع ٢٦٥/٤، المساعد ٣٢٩/٢ «وقال الزجاج: العامل معنى اللام»،

وارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤، والتصريح ٩٩/٣، شرح الأشموني ٤٨٨/١

(١٦) التصريح ١٠٠/٣

(١٧) المفصل ٨٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠١/١

المذهب الثالث: أن العامل فيه عامل معنوي أي الإضافة المعنوية، أي هو المعنى المستفاد من النسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مذهب الأخفش^(٣)، والسهيلي^(٤)، وأبي حيان^(٥).

الأدلة والمناقشة:

احتجاج أصحاب المذهب الأول:

جاء في كتاب سيبويه قوله: «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله، وما أنت كزيد»^(٦).

وقال أبو سعيد السيرافي شارحاً قول سيبويه وهو أساس هذا المذهب: «جعل سيبويه الجرور بحرف أو بإضافة اسم إليه كله مضافاً»^(٧). ووضح ابن الحاجب كيف يكون هذا بقوله: «والجرور بالحرف مضاف إليه أيضاً، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بواسطة حرف الجر، ولذلك تسمى: (حروف الجر) لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء»^(٨). وانتقد الرضي ابن الحاجب على إطلاق القول في هذا، لأنه خلاف ما هو مشهور في وقتها، بعدما استقرت المصطلحات أو كادت، وإن كان ذلك قد ذكره

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٨/١

(٢) شرح المفصل ١١٧/٢

(٣) همع الهوامع ٢٦٥/٤

(٤) التصريح ٩٩/٣

(٥) النكت الحسان ١١٧، والتصريح ١٠٠/٣

(٦) الكتاب ٤١٩/١

(٧) شرح كتاب سيبويه ٣٠٩/٢

(٨) شرح المقدمة الكافية ٥٨٨/٢

سيبويه، وإن كان ذلك صحيحاً من الناحية اللغوية، لأنه في وقتها إذا أُطلق لفظ (المضاف إليه) أُريد به: ما انجر بإضافة اسم إليه لا غير^(١).

وُفسّر مذهب سيبويه بتفسيرين:

أحدهما: أن الجر حصل بالمضاف نفسه، واختاره الرضي، وعلّل له بأنّ المضاف مفيد لمعنى الحرف، ولو كان مقدراً لكان (غلام زيد) نكرة، كـ (غلامٌ لزيد) ، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجار بنفسه^(٢).

الثاني: أن العامل هو الاسم لنيابته مناب حرف الجر المحذوف، وقال عنه ابن عصفور: إنه هو الصحيح، وهو يرى أن الأصل وجود (اللام) أو (من) ، وإنما حذفنا لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلو بقي العامل ل بقي حشواً بين ما هو كالكلمة الواحدة، والعامل لا يقع حشو كلمة أبداً^(٣). وذكروا أن القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر، لكنّ العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل عمله^(٤). والدليل على ذلك اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها^(٥).

وشبّه بعضهم جر المضاف للمضاف إليه برفع المبتدأ للخبر قالوا: ويكون بمثلة المبتدأ والخبر، ألا ترى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر، وهما اسمان وإنما عمل المبتدأ في الخبر لطلبه إياه. فكذلك المضاف خفض المضاف إليه لأنه يطلبه، وأصل العمل راجع إلى الطلب^(٦).

وقال عبد القاهر الجرجاني معللاً عمل الاسم وهو غير مقيس: « . . . وإنما قلنا إنّ الجر بمعنى اللام قصداً إلى أنّ الاسم إنما عمل الجر حيث كان في الكلام معنى حرف الجر، لأنّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل، وإنما العمل للأفعال والحروف، ألا ترى أن شيئا من

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٣٣

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٦٦-٦٧

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٧٣

(٤) همع الهوامع ٤/٢٦٥

(٥) المساعد ٢/٣٢٩

(٦) البسيط ٨٨٦

هذه الأسماء لا يعمل رفعاً ولا نصباً»^(١).

واستعرض ابن الحاجب هذه المذاهب والنقود الموجهة إليها محاولاً الحكم عليها، وإبراز الأفضل أو الأبعد عن المآخذ، قال: «فأما من قال: العامل الحرف المقدر، فوجهه أنه قد ثبت عمل الحرف للجر، فجعل الحرف عاملاً ليكون ذلك باباً واحداً أولى من جعله مختلفاً، والوجه الثاني: أن معنى قولك غلام زيد: غلامٌ لزيدٍ فوجب أن تكون اللام عاملة، وهذا لا يقوى؛ لأن إضمار الحرف ضعيف بعيد، ولأن ما ذكره من المعنى غير مستقيم، إذ معنى قولك: غلام زيد ليس كغلام لزيد إذ أحدهما معرفة والآخر نكرة. وأما من قال: العامل المعنى فوجهه أنه قد بطل أن يكون الحرف عاملاً، ولا وجه لعمل الاسم، لأنه على خلاف القياس. وليس بجيد، لأن المعنى في العمل إنما يُصار إليه عند عدم عامل اللفظ ولم يُعدم هاهنا، وعمل المعنى أبعد عن القياس من عمل الاسم. وأما من قال: العامل الاسم فوجهه أنه بطل المذهبان فقد تعيّن»^(٢). وقد تتساءل عن حقيقة اختياره حيث نسبة السيوطي إلى المذهب الثاني^(٣)، ولكنه في هذا النصّ كأنه يؤيد المذهب الأول، لأنه ضعّف المذهب الثاني وقال في نهاية نصه: «وأما من قال: العامل الاسم فوجهه أنه بطل المذهبان فقد تعيّن». ويؤيد هذا أيضاً أنه قال بعد توضيح كلام الزمخشري: «فلذلك قال - يعني الزمخشري -: (أو معناه) ، يعني: معنى الحرف وهو أقرب إلى الصواب»^(٤).

احتجاج أصحاب المذهب الثاني:

احتج هؤلاء على أصحاب المذهب الأول بأنّ كلاً من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر، لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من عمل الآخر فيه.

(١) المقتصد ٨٧١/٢

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٤٠١/١

(٣) همع الهوامع ٢٦٥/٤، قد يكون السبب أن السيوطي فهم من عبارة ابن الحاجب في مقدمته وهو قوله: «المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جرٍ لفظاً أو تقديراً مراداً»، أنه يرى أنّ عامل الجر هو الحرف المقدر. ولكن ابن الحاجب في شرحه لمقدمته قال: «فدخل تحت ذلك الجرور بالحرف والجرور بالإضافة. . إلى أن قال: قوله أو تقديراً، ليدخل فيه الجرور بإضافة الاسم إليه»، فابن الحاجب هنا كأنه يعرف بالإضافة ولم يكن يتكلم عن العامل. ينظر: شرح المقدمة الكافية ٥٨٨/٢

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٠١/١

وأبطل عبد القاهر الجرجاني هذا القول بأنه لو كان كذلك لجاز أن يُقال: غلامٌ زيدٍ، وثوبٌ خزٍ؛ لأنَّ التقدير: غلامٌ لزيدٍ، وثوبٌ من خزٍ، ولو ظهر الحرفان^(١)، لم يكن في إظهار التنوين منازعة^(٢).

وردّ ابن عصفور كذلك ولكن بحجة بصرية معروفة وهو أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله؛ قال: «وذلك باطل لأنه يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله وذلك لا يجوز إلا في ضرورةٍ أو نادر كلامٍ»^(٣).

واختار ابن عادل هذا المذهب، ولم يعلّل لهذا الاختيار بل ذكر ثلاثة الأقوال المذكورة آنفاً واختار خيرها لأنه أوسطها، على طريقة خير الأمور أوسطها، وهي طريقة غريبة، لأنَّ ظاهر كلامه أنه قصد الوسطية الظاهرة، أي: الشيء الواقع بين شيئين.

احتجاج أصحاب المذهب الثالث:

فرّق الزمخشري بين العامل والمقتضي، فالعامل هو حرف الجر ظاهراً أو مقدراً، والمقتضي شيء معنوي. والإضافة عنده مقتضية للجر، كما أنّ الفاعلية والمفعولية مقتضيتان للرفع والنصب، ولا يكون جرٌّ ولا رفعٌ ولا نصبٌ، إلاّ باجتماع العامل مع المقتضي، وهذا كأنه مذهب خاص به، يجمع فيه بين المذهبين الثاني والثالث، قال: «لا يكون الاسم مجروراً إلاّ بالإضافة وهي المقتضية للجر كما أنّ الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هاهنا غير المقتضي كما كان ثمةً وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة»^(٤).

(١) يقصد بالحرفين اللام ومنّ لأنّ الإضافة بمعناهما، قال السيرافي: «وإضافة تكون على معنى أحد الحرفين من

حروف الجر، وهما: من، واللام»، شرح كتاب سيبويه ٣١١/٢

(٢) توجيه اللع ٢٥١

(٣) شرح جمل الزجاجي ٧٣/٢

(٤) الفصل ٨٢، ورجّح ابن الحاجب (بعد تردد) أنّ مذهبه: جر المضاف بالحرف المقدّر، قال: «والظاهر أنه لم يرد بقوله: أو معناه إلاّ ما قدّمنا ذكره من أنّ المراد الحرف المقدّر؛ لا أن نجعل العامل معنوياً فإنه ليس مذهباً للبصريين إلاّ في المبتدأ أو الفعل المضارع»، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٠١/١، وواضح هنا أنّ ابن

وعرّف ابن الخباز الإضافة بأنها ضم اسم أول إلى اسم ثانٍ ليس بخبر ولا تابع ولا حال من غير فاصلٍ بينهما. قال فإذا وُجد الضم على هذه الصفة، فإنّ الثاني مجرور، وشبه هذه العلاقة التي تحدث الجر في المضاف إليه بالعلاقة التي تحدث الرفع في الفاعل والنصب في المفعول^(١). وخاصية الضم هذه، هي المقتضي عند الزمخشري، ومعنى الإضافة أو النسبة عند أبي حيان وغيره، وكلها عوامل معنوية.

وأبطل الرضي حجة أصحاب هذا المذهب بأنّ ما ذكروه عن العامل المعنوي ينطبق كذلك على علاقة الفاعل والمفعول مع الفعل، كما قال خلف، وهم لا يجيزونه قال: «وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة؛ وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه، فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً، النسبة التي بينها وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد، لا الفعل»^(٢).

واعترف الرضي بإشكالية كل هذه المذاهب عند التحقيق بحيث لا تسلم من طعون عند التمهيص، وكأنّ ذلك تراجع منه عن اختياره للمذهب الأول، قال: «وفي العامل في المضاف إليه اللفظي، إشكال، إن قلنا إنّ العامل هو الحرف المقدّر، إذ لا حرف فيه مقدراً، وكذا إن قلنا إنّ العامل معنى الإضافة، لأننا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال، وكل معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر، وكذا إن قلنا إنّ العامل هو المضاف، لأنّ الاسم، على ما قال أبو علي، في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف، فكيف ينوب الاسم عنه؟»^(٣). وبعد هذه الحيرة كأنه ارتضى رأياً أقرب ما يكون إلى المذهب الثالث، قال:

الحاجب إنما استبعد الاحتمال الآخر بسبب كونه ليس مذهباً للبصريين والزمخشري من المتابعين لهم، بل نراه أحياناً يقول: قال أصحابنا ويقصد بهم البصريين. ولكن هذا لا يكفي فقد يخرج المتابع عن مذهب من يتابع لسبب أو لآخر.

(١) توجيه اللمع ٢٥٠ - ٢٥١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٦٧/١

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٤/٢

«ويجوز أن يُقال: عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي، بتجرده عن التنوين أو النون، لأجل الإضافة»^(١). والتجرد أمر معنوي كما هو معلوم.

واحتج أبو حيان بأن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة نسبة تقيّد كل واحد بالآخر؛ وهذه العلاقة تُوجب جر الثاني دائماً وهذه العلاقة هي التخصيص، قال: «ورسم الإضافة: نسبة بين اسمين تقيدية تُوجب لثانيهما الجر أبداً»^(٢).

هل يجيء التمييز معرفة؟

قال ابن عادل عند إعرابه (نفسه) في قوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

«الخامس: أنه تمييز، وهو قول الكوفيين. . . إلى أن قال: وأما التمييز فلا يقع معرفة، وما ورد نادر أو متأول»^(٣).

وقال عند إعرابه (أن سخط الله) في قوله تعالى: ﴿لَيْتَسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ المائدة: ٨٠: «الوجه الرابع: أنه في محلّ نصبٍ على البدلٍ من (مَا) ، إذا قيل بأنها

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٣٥

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٧٩٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٤٩٦ - ٤٩٧

تمييزٌ، ذكر ذلك مكّي وأبو البقاء، وهذا لا يجوزُ ألبتة؛ وذلك لأنَّ شرطَ التمييز عند البصريين أن يكون نكرةً، و (أن) وما في حيزها عندهم من قبيل أعرف المعارف؛ لأنَّها تُشبهُ المضمَرَ، وقد تقدم تقريرُ ذلك، فكيف يَقَعُ تمييزاً؛ لأنَّ البَدَلَ يَحُلُّ محلَّ المبدلِ منه؟ وعند الكوفيين أيضاً لا يجوزُ ذلك؛ لأنَّهم لا يُجيزون التمييزَ بكلِّ المبدلِ منه؛ وعند الكوفيين أيضاً لا يجوزُ ذلك؛ لأنَّهم لا يجيزون التمييزَ بكلِّ معرفةٍ حُصُوصاً أن والفعل^(١).

هذه من مسائل الخلاف المعروفة بين البصريين والكوفيين؛ وفيها مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين^(٢)، وهو جواز مجيء التمييز معرفة؛ وقال به الفراء^(٣)، وغيره، وتابعهم الطبري^(٤)، وابن الطراوة^(٥).

المذهب الثاني: مذهب البصريين^(٦)، عدم جواز مجيء التمييز معرفة؛ وقال به سيبويه^(٧)، سيبويه^(٧)، والمازني^(٨)، والمبرد^(٩)، والزجاج^(١٠)، وابن السراج^(١١)، والنحاس^(١٢)، والزجاجي^(١٣)، وغيرهم كثير^(١٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٧١/٧

(٢) الإنصاف ٣١٢/١، وشرح كفاية ابن الحاجب ١٠٨/٢، والبسيط ١٠٨٣/٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٨/١

(٣) معاني القرآن ٧٩/١، ٣٣/٢، ٣٠٨، إعراب القرآن للنحاس ٧٢١، همع الهوامع ٧٢/٤

(٤) تفسير الطبري ٧١٠/١

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٨/٢، توضيح المقاصد ٣٣٨/١، والمساعد ٦٦/٢، وأبو الحسين ابن الطراوة، وأثره في النحو ٩٣

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٦٥

(٧) الكتاب ٢٠٥/١، ١١٣/٢ - ١١٤

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٧٢١

(٩) المقتضب ٣٢/٣

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٢١٠/١، ١٥٠/٤

(١١) الأصول في النحو ٢٣٠/٢

(١٢) إعراب القرآن ٦٥

(١٣) الجمل في النحو ٢٤٢

(١٤) مثل: الثمانيني (الفوائد والقواعد ٣٠٥)، والصيمري (تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ١٩١)، ومكي (مشكل إعراب القرآن ١٦٣/٢)، والأنباري (أسرار العربية ١٩٩-٢٠٠)، والحيدرة اليميني (كشف المشكل ٤٨٤/١)،

الأدلة والمناقشة:

عدّ الفراء (نفسه) ، وما مائلها نكرات جاءت بصورة المعرفة، فهي ليست معارف خالصة، لأنّ سفه نفسه أصلها عنده، سفه نفساً، قال: «العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: (بطرت معيشتها) وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسّر، والمفسّر في أكثر الكلام نكرة؛ كقولك: ضيقت به ذرعاً، وقوله: (فإن طين لكم عن شيء منه نفساً) فالفعل للذرع؛ لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلماً جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: ضيقت جاء الذرع مفسراً لأن الضيق فيه؛ كما تقول: هو أوسعكم داراً. دخلت الدار لتدلّ على أن السعة فيها لا في الرّجل؛ وكذلك قولهم: قد وجعت بطنك، ووثقت رأيتك - أو - وفقت، إنما الفعل للأمر، فلماً أسند الفعل إلى الرّجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير؛ ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيه سفه زيّد، كما لا يجوز داراً أنت أوسعهم؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصبيه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه»^(١). من هذا نعرف أن الكوفيين يوافقون البصريين في أن التمييز (التفسير) ينبغي أن يكون نكرة، ولكنهم استثنوا هذه الألفاظ لأنّ شكلها معرفة وحققتها نكرة، وليس الأمر كما يذكر البصريون أن الكوفيين يجيزون مجيء التمييز نكرة، فالأمر لا ينبغي أن يكون على هذا الإطلاق، لأنّ الفراء منع تقديمه وعلل لهذا المنع أن التمييز نكرة فلا يُقدّم.

واستدل الكوفيون بشواهد قالوا إنّ فيها تمييزاً معرفة، منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]، فـ (نفسه)

تمييز، وهي معرفة.

٢- قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبٍ بَطَرْتِ مَعِيْسَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] ، فـ

(معيشتها) ، تمييز وهي معرفة.

والعكبري (التيان في إعراب القرآن ١/١١٧)، وابن عصفور (شرح جمل الزجاجي ٢/٢٨١)، وابن مالك

(شرح التسهيل ٢/٣٧٩)، وابن أبي الربيع (البيسط ٢/١٠٨٣)، وغيرهم.

(١) معاني القرآن ١/٧٩

٣- ببعض أقوال العرب المأثورة^(١)، مثل قولهم: ما فعلت الخمسة عشر الدرهم، والعشرون الدرهم، وسَفِهَ زيدٌ نفسه، ووجع زيدٌ بطنه، وألِمَ عمرو رأسه، وغبن زيدٌ رأيه.

٤- قول راشد اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفسَ يا قيسَ عن عمرو^(٢)
بنصب (النفس) على التمييز، وهي معرفة.

٥- وقول الشاعر:

ولقد أغتدي وما صقع الديـ ك على أدهمٍ أجش الصهيل^(٣)
بنصب (الصهيل) على التمييز، وهو معرفة.

٦- وقول الشاعر:

علام ملئت الرعبَ والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسم^(٤)
فـ (الرعب) منصوب على التمييز، وهو معرفة.
٧- وقول النابغة الذبياني:

ونأخذ بعده بذناب عيشٍ أجبَّ الظهرِ ليس له سنام^(٥)
فـ (أجبَّ) منصوب على التمييز، وهو معرفة لإضافته إلى معرفة (الظهر).
٨- أمية بن أبي الصلت:

له داعٍ بمكة مشمعلٌ وآخر فوق دارته ينادي
إلى رُدْحٍ من الشيزى ملاءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلبِكُ بالشهاد^(٦)
فـ (لُبَاب) تمييز، وهو معرفة لإضافته إلى معرفة (البر).

(١) معاني القرآن للفراء ٣٣/٢، المقتضب ١٧٣/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٨/٢، وشرح كافية ابن

الحاجب للرضي ١٠٨/٢

(٢) المفضليات ٣١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢

(٣) أسرار العربية ١٩٩

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢، والمساعد ٦٥/٢، وجمع الهوامع ٧٢/٤

(٥) ديوان النابغة الذبياني ١٧٠

(٦) الاشتقاق ١٤٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٨/٢

أما البصريون فردّوا على الكوفيين، بطريقتين:

الطريق الأول: قالوا لا يجوز أن يكون التمييز معرفة للأسباب الآتية:

- ١- لم يجوز لأن الواحد الدال على النوع إذا كان معرفة كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه^(١).
- ٢- لا بد أن يكون نكرة، لأن المقصود منه بيان ما انبهم من الذوات، وهذا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة في التعريف^(٢). فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها^(٣).
- ٣- لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يبين ما قبله، ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة^(٤).
- ٤- التمييز تفسير، والتفسير لا يكون إلا نكرة لتوقع المخاطب ما لم يعرفه^(٥).

الطريق الثاني: أنهم أولوا شواهد الكوفيين، على النحو الآتي:

- ١- أما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]، فإن نصب: (نفسه) ليس على التمييز، فقال أبو عبيدة: سَفِهَ نَفْسَهُ بمعنى أهلك نفسه، وأوبقها^(٦)، وحسن الأخفش، أن تكون جرت مجرى: سَفِهَ نَفْسَهُ، لأن الفعل غير متعد^(٧). وقال الزجاج: على نزع الخافض، والأصل: في نفسه^(٨)، وكذلك مكى إلا إلا إنه زاد أن سفه قد تكون بمعنى جهل وضيع فتتعدى بنفسها^(٩). وذكر الأنباري

(١) المقتضب ٣٢/٣

(٢) البسيط ١٠٨٤/٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٦٥

(٤) أسرار العربية ١٩٩

(٥) مشكل إعراب القرآن ١٦٣/٢

(٦) مجاز القرآن ٣٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢١٠/١

(٧) معاني القرآن ١٤٩

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢١٠/١

(٩) مشكل إعراب القرآن ٧١/١

أنّ في نصب، (نفسه) ثلاثة أوجه: على نزع الخافض، وأن تكون (سفه) بمعنى (جهل) فتعدى بنفسها، وأن تكون تمييزاً ونسبه للكوفيين وضعفه جداً، لأنه معرفة والتمييز لا يكون إلا نكرة^(١). ونزع الخافض له نظائر في القرآن، وأقوال العرب، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرِضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أي: لأولادكم، وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عقدة النكاح. وقالوا: ضُرب عبد الله الظهرَ، والبطنَ، ومعناه: على الظهر والبطن، كما قالوا: دخلت البيت، أي: دخلت في البيت، وقولهم: توجه مكة، والكوفة أي: إلى مكة، وإلى الكوفة. ومنه قول الشاعر:

نغالي اللحم للأضياف نيئاً ونبذله إذا نضح القدورُ

أي: نغالي باللحم^(٢).

٢- وأما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبٍ بِطَرْتِ مَعِيْشَتِهَا﴾ [القصص: ٥٨]، فإنّ نصب (معيشتها) ليس على التمييز وإنما على نزع الخافض كما مرّ، أي: في معيشتها، فلما حُذف الجار تعدى الفعل بنفسه^(٣). أو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: جهلت شكر معيشتها. أو يكون التقدير: بطرت مدة معيشتها، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية، نحو: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَيِّحُهُ وَإِدْبَرَ النُّجُومُ﴾ [الطور: ٤٩]^(٤).

٣- وأما أقوال العرب نحو: الخمسة عشر الدرهم، أو العشرون الدرهم، فقد أولت بزيادة (أل)، كقول أبي النجم العجلي:

باعد أم العَمْرٍ من أسيرها حراس أبوابٍ على قصورها^(٥)

فـ (أل) في العمر، زائدة^(١).

(١) البيان في إعراب غريب القرآن ١١٦/١ - ١١٧

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ - ١٤٩

(٣) معاني القرآن وإعرايه ١٥٠/٤

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٦٣/٢، والبيان في إعراب القرآن ٦٤٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٨/٢

(٥) ديوان أبي النجم العجلي ١١٠

٤- وأما قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقول الآخر:

علام ملئت الرعبَ والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسمر
فهو أيضاً على زيادة (أل) ، كما زيدت في قول العرب: قبضت الأحد عشر درهماً،
وقبضت الأحد العشر الدرهم، وكما زيدت في قول القطامي:
تولي الضجيع إذا تنبه موهناً كالأقحوان من الرشاش المستقي
يقصد: من رشاش المستقي^(٢).

وأما (لباب البر) فإنه منصوب على نزع الخافض، أي بلباب البر^(٣).
وأما (الصهيل) ، و (الظهر) فإنهما منصوبان على التشبيه بالمفعول، كالضارب
الرجل^(٤).

وأما ابن عادل فيبدو من نصيه السابقين، أنه مع مذهب البصريين، ففي النص الأول
ينفي أن يقع التمييز معرفة، وما ورد نادر أو متأول. وفي النص الثاني، يستنكر على مكّي،
والعكبري إعراب المعرفة تمييزاً، ثم يعقب على ذلك بأنه لا يجوز البتة، بل ينكر أن الكوفيين
يجيزون في التمييز كل معرفة، وهذا صحيح ذكرناه في المناقشة فهم - كالبصريين - يرون
أن التمييز يجب أن يكون نكرة، وأجازوا تلك الحالات المخصوصة، لأنها كما قال الفراء
نكرات جاءت على صورة المعارف. والله أعلم.

(١) المقتضب ٤/٤٩، استشهد المبرد بهذا البيت على زيادة (أل) كزيادتها في الفضل والعباس، وشارح ديوان العجلي
ذكر أن (أم) بمعنى صاحبة، والعمر يعني قرط الأذن، ديوان أبي النجم العجلي ١١٠. وسقوط (الواو) يفتح باب
التأويل، وإن ذكر بعض المحققين أن الواو تحذف عند زيادة (أل) وهذا غير مقنع.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٩/٢

(٤) أسرار العربية ٢٠٠

نداء ما فيه (أل)

قال ابن عادل عند إعرابه (التي) في قوله تعالى:

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَٰكِن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤].

«وبعض الشعراء أدخل على (التي) حرفَ النداء، وحروف النداء لا تدخل على ما فيه الألف واللام إلا في قولنا: (يا الله) وحده، فكأنه شبهها به؛ من حيث كانت الألف واللام غير مفارقتين لها، وقال:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِحِيلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي»^(١).

هذه من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، وفيها مذهبان^(٢):

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٤١/١

(٢) الإنصاف ٣٣٥/١

المذهب الأول: جواز نداء ما فيه (أل) وهو قول الكوفيين.

المذهب الثاني: عدم الجواز وهو مذهب البصريين.

الأدلة والمناقشة:

أجاز الكوفيون، - وتبعهم البغداديون^(١) - نداء ما فيه (أل) مطلقاً، وأما البصريون فمنعوه، واستثنوا من ذلك لفظ الجلالة (الله)^(٢). قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا»^(٣). وزاد سيبويه ما سمي بعد ذلك محكي الجمل، قال: «ولو سُمِّيَ الرجل المنطلق جاز أن تناديه فتقول يا الرجل منطلق لأنك سُمِّيَ بشيئين كل واحد منهما اسم تام»^(٤). وشبه ذلك كما لو ناديت تأبط شراً، فإنك تقول: يا تأبط شرا. وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بـ (أل) نحو: يا الذي قام، لمسمى به^(٥). وصحح قياسه هذا ابن مالك، وصحح كذلك في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو: يا الأسد شدةً، ويا خليفة جوداً، ونحوه مما فيه تشبيه^(٦).

أما الكوفيون، فاحتجوا بالسماع عن العرب^(٧):

١- مثل قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان قرّاً إياكما أن تكسباني شراً

فقال: (يا الغلامان) ، فنادى ما فيه ألف ولام.

٢- وقال آخر:

فديتك يا التي تيمت قلبي و أنت بخيلة بالود عني

(١) شرح الكافية الشافية ١١/٢

(٢) هذا من مسائل (الإنصاف) للأنباري، المسألة (رقم ٤٦)، ٣٣٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٤٩/١

(٣) الكتاب ١٩٥/٢، وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٩

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣

(٥) المقتضب ٢٢٦/٤، وشرح الأشموني ١٤٧/٢

(٦) شرح التسهيل ٣٩٨/٣

(٧) الإنصاف ٣٣٦/١

فقال: (يا التي) ، ونادى ما فيه، (أل) .
فدلّ ذلك على جواز نداء ما فيه الألف واللام.

واحتجوا بالإجماع:

قالوا: قد جرى الإجماع (أي بين الكوفيين والبصريين) ، على جوازه في الدعاء: (يا الله اغفر لنا) ، والألف واللام فيه زائدتان، فاستدلوا بذلك على صحة مذهبهم.

واحتجوا كذلك بالقياس^(١):

- ١- أنّ الألف واللام للتعريف فجاز دخول (يا) عليه كقولهم: يا الله.
- ٢- أنّ (يا) تدخل على المضاف إلى معرفة، مع أنّ الاسم الأول معرفة بالإضافة، فكذلك الألف واللام.
- ٣- أنّ التعريف بحرف النداء غير حاصل به ألا ترى أنك تقول: يا رجلاً كلمني، فتناديه وهو نكرة وتنصبه، ولو كانت (يا) للتعريف لم يجز ذلك، وإنما يتعرف بالقصد، فالألف واللام تجرى مجرى القصد فكما يجتمع في قولك: يا رجل، (يا) والقصد، فكذلك يجتمع هنا (أل) و (يا) .

وأما البصريون فاحتجوا لمذهبهم بعدة أمور:

- ١- أنّ (أل) تفيد التعريف، و (يا) تفيد التعريف كذلك^(٢)، ولا يجوز أن يجتمع تعريفان في كلمة^(٣). لأجل ذلك لا يجوز الجمع بين تعريفي النداء والعلمية، في الاسم المنادى العلم مثل: يا زيد، بل لا بد أن يكتفى بتعريف النداء؛ وتعريته من تعريف العلمية لئلا يجتمع عليه تعريفان، وإذا كان وجب منع هذا الجمع، فمنعه في الجمع بين تعريفي (أل) ، و (يا) ، أولى لأنه في الأول جمع تعريف النداء وعلامته لفظية،

(١) التبيين ٤٤٦

(٢) الكتاب ١٩٧/٢

(٣) المقتضب ٢٣٩/٤، وضرورة الشعر للسيرافي ١٢٨، وسر صناعة الإعراب ٤٦٤/٢، الفصل ٦٦، شرح المفصل

لابن يعيش ٨/٢، شرح الكافية الشافية ١٠/٢

والعلمية ليست علامة لفظية، وفي الثاني جمع تعريفين علامتهما لفظية^(١). وعلل الخليل ذلك بأن الاسم المنادى المرفوع؛ معرفة، وذلك أنه إذا قال يا رجل، ويا فاسق، فمعناه: يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، لأنه أصبح كاسم الإشارة^(٢). وهذا الاستغناء يشبه - عنده - الاستغناء بـ (اضرب) عن (لتضرب)، وكما استغني بـ (رأيتك) عن (رأيت إياك)، واستدل على صحة ما ذهب إليه بما رواه يونس عن العرب، فقد سمع من يقول منهم: يا فاسق الخبيث، فالخبيث صفة لفاسق، ولو لم يكن فاسق معرفة ما جاز أن يوصف بها.

٢- وأن قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا
إياكما أن تكسباني شرّا

لا حجة فيه، قال المبرد: «إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه: فيا غلامان اللذان فرّا؛ كما تقول: يا رجل العاقل، أقبل»^(٣). وعدّه السيرافي من ضرورات الشعر، إذ يضطر الشاعر إلى الحذف أحياناً^(٤). وعدّه ابن عصفور كذلك ضرورة^(٥). وقال الأنباري: «لا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه (فيا أيها الغلامان) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه»^(٦). ووافقه ابن مالك^(٧). وأما قول الآخر:

فديتك يا التي تيمت قلبي
وأنت بخيلة بالود عني

فقد قال عنه المبرد ضرورة، وسهّل هذه الضرورة أن (أل) في (التي) لا تنفصلان منها فأشبهت (أل) في لفظ الجلالة في قولهم: (يا الله اغفر لي)^(٨)، وقال عنه السيرافي كذلك

(١) الإنصاف ١/٣٣٨

(٢) الكتاب ٢/١٩٧

(٣) المقتضب ٤/٢٤٣

(٤) ضرورة الشعر ١٢٧ - ١٢٨

(٥) ضرائر الشعر ١٦٩

(٦) الإنصاف ١/٣٣٨

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/١١

(٨) المقتضب ٤/٢٤١

ضرورة^(١). وعلّل لذلك الأنباري بأنه لما لازمت (أل) كلمة (التي) ، صارت كأنها من حروفها الأصلية فسَهّل ذلك دخول (يا) عليها^(٢). ويرى ابن مالك أنّ الشاعرين في البيتين لم يكونا مضطرين، بل أهما أرادا استعمال ذلك الشذوذ^(٣).

واعترض ابن مالك كذلك على المبرد في أنّ تعريف، يا زيد، متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، لثلا يجمع بين تعريفين^(٤). وقال إنّ الصحيح أنّ تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة، والموصول في مثل: يا إياك، ويا هذا، ويا من حضر، وقال إنه لا يلزم من نداء المعرفة اجتماع تعريفين، ولو وجد ذلك لجعل أحدهما مؤكداً للآخر^(٥).

واعترض الرضي - مع منعه لنداء ما فيه (أل) - على منع اجتماع تعريفين إذا كان في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة، وأنه لا يُستتكر كما في: (لقد) ، و (ألا إن) ، وقال إنّ الممنوع اجتماع أداتي تعريف، وليس اجتماع تعريفين متغايرين، بدليل يا هذا، ويا أنت، ويا عبد الله، وردّ على قول المبرد في الأعلام أنّها تنكر ثم تعرف بحرف النداء، قال: ولا يتم ما قال في يا الله، ويا عبد الله. وردّ على المازني أنّ اسم الإشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء، ثم تسأل عن المانع من اجتماع تعريفين^(٦).

٣- وأما استثناء لفظ الجلالة (الله) ، فقد أشار أكثر من واحد أن لهذا اللفظ الكريم مكانة خاصة، ولذا فله معاملة خاصة أيضاً، ويتمثل ذلك في:

○ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى، وخواصه في:
(اللهم) ، و (تالله) ، و (آله) ، و (ها الله ذا) ، و (الله) مجروراً بحرف مقدر في السعة، و (أفأله لتفعلن) ، بقطع الهمزة^(٧).

(١) ضرورة الشعر ١٢٨

(٢) الإنصاف ٣٣٩/١

(٣) شرح التسهيل ٣٩٩/٣

(٤) المقتضب ٢٠٥/٤

(٥) شرح التسهيل ٣٩٢/٣

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٨/١ ، ٣٣٩

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٣٤٨/١

- ذهب بعض الكوفيين^(١)، ووافقهم الأنباري، إلى أنّ (أل) في اسم (الله) ، جاءت لتتفخيم، والتعظيم^(٢).
- ذكر سيبويه أنّ سبب استثناء لفظ الجلالة (الله) ، من منع مناداة ما فيه (أل) أنه اسم يلزمه الألف واللام، لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمتزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة، و (أل) في (الذي قال ذلك) لا تفارقه كذلك، إلا أنّ (الذي) ليس علماً مثل: زيد وعمرو^(٣).
- رجّح سيبويه أنّ أصل لفظ الجلالة (الله) ، إله، فلما أدخل فيه (أل) حذفوا الألف، وصارت (أل) خلفاً منها، وهذا يقوي أنّ تكون (أل) من نفس الكلمة. وشبهها سيبويه بكلمة (أناس)، لما أدخل عليها (أل) قيل: الناس، إلا أنّ الناس قد تفارقها (أل) ، فتصبح نكرة، ولا يجوز ذلك في لفظ الجلالة^(٤).
الجلالة^(٤). واختلف النحاة في تفسير كلام سيبويه، هنا فبعضهم فهم أنّ تشبيه لفظ (الله) بلفظ (الناس) أنّ (أل) في الناس عوض من الهمزة في (أناس) ، كما هي كذلك في (إله) ، وبعضهم قال: إنّ قصد سيبويه، زوال الهمزة بعد دخول (أل) في الكلمتين فحسب، بسبب كثرة الاستعمال^(٥). ومن الذين قالوا إنّ (أل) ليست عوضاً من همزة (أناس) ، أبو علي الفارسي، حيث قال: إنّ الذين يقولون أناس، يقولون: الأناس، والذين يقولون: ناس، هم الذين يقولون: الناس^(٦).
- وذكر الفراء أنّ العرب تقول: «(يا الله اغفر لي) ، و (يا الله اغفر لي) ، فيهمزون ألفها ويحذفونها، فمن حذفها فهو على السبيل؛ لأنها ألف ولام، مثل الحارث من الأسماء. ومن همزها توهم أنّها من الحرف إذ كانت لا

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣/٣٢٥

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣

(٣) الكتاب ١٩٥/٢

(٤) الكتاب ١٩٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، والجنى الداني ٢٢١

(٦) خزنة الأدب ٢٨١/٢

تسقط منه»^(١).

○ وقالوا: (يا الله) ، و (يا الله) ، بالوصل والقطع والأكثر القطع، قال الرضي:
إيداناً من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل وصارا
كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع (يا) واللام، فلو كانا بقيا على
أصلهما لسقطت الهمزة في الدرج، لأن همزة اللام المعرفة همزة وصل^(٢).
وعلل الجوهري قطع الهمزة للزومها تفخيماً لهذا الاسم^(٣). والأكثر في نداء
الله تعالى، اللهم، ورأي الخليل أن الميم بدل من (يا) ، وفي قوله تعالى: (اللهم
فاطر السموات والأرض) ، قدر سيويه (يا) ، أي يا فاطر السموات^(٤).

٤- أن هذا الاسم علم غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرد إليه،
فيتزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء
الأعلام فكذلك ها هنا.

٥- أن (أل) ليست للتعريف في (الله) لأن اسم الله تعالى معرفة بنفسه، لانفراده سبحانه،
و (أل) زائدة^(٥).

٦- أن سبب دخولها على المضاف، أن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن
يجتمعا^(٦).

٧- أن قول الكوفيين: التعريف بالقصد لا بـ (يا) ، يرد عليه بأن (يا) ، والقصد
متلازمان في المنادى المبني، ولا يحتاج إليه إلا فيما لم يتعين بـ (أل)^(٧).

واختار ابن عادل رأي البصريين، وهو منع نداء ما فيه (أل) ، واستثنى معهم لفظ
الجلالة (الله) ، وعلل سبب هذا الاستثناء بكون الألف واللام غير مفارقتين لها، وعلل نداء

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٤٨/١

(٣) مختار الصحاح ٢٢ (أل ه)

(٤) الكتاب ١٩٦/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤

(٥) التبيين ٤٤٧

(٦) التبيين ٤٤٧

(٧) التبيين ٤٤٧

بعض الشعراء لـ (التي) ، بأنهم شبهوها بلفظ (الله) ، من هذه الناحية، وهي ملازمة (أل) للكلمتين، وبزيادتها في الاثنتين. ولكنه اقتصر في الجواز على ذلك، ومرّ بنا أنفأ أن البصريين والنعاة بعدهم استثنوا أشياء أخرى، فقد استثنى سيويوه، محكي الجمل، نحو: يا الرجل منطلق، وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بـ (أل) ، نحو: يا الذي قام، وصحّح ابن مالك قياس من قاس عليه، اسم الجنس المشبه به، نحو: يا الأسد شدةً، ويا الخليفة جوداً.

ثانياً: الأفعال

ما الرفع للفعل المضارع؟

قال ابن عادل عند إعرابه (نعبد) في قوله تَعَالَى:

﴿إِنَّا كَنَعْبُدُ وَإِنَّا كَنَسْتَعِيبُ﴾ [الفاتحة: ٥].

«و (نَعْبُدُ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرده من الناصب والجازم، وقيل: لوقوعه موقعَ

الاسم، وهذا رأيُ البصريين»^(١).

في هذه المسألة أقوال كثيرة؛ وقد ذكر أبو حيان فيها سبعة أقوال؛ ثم قال: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي^(٢). ولكن أهمها وأشهرها؛ أربعة^(٣):
القول الأول: أن رافعه التجرد من الناصب والجازم، وهذا رأي الفراء^(٤)، والأخفش، وحذاق الكوفيين، وقيل قول الكوفيين^(٥)، وتابعهم من المتأخرين: ابن خروف^(٦)، وابن الحجاز، وابن الحاجب^(٧)، وابن مالك^(٨)، وابن الناظم^(٩)، وابن هشام^(١٠)، وغيرهم. وذكر ابن ابن يعيش أن جماعة من البصريين ذهبوا إلى أن العامل في المضارع الرفع هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقاً^(١١).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٩٧

(٢) همع الهوامع ٢/٢٧٤

(٣) همع الهوامع ٢/٢٧٣، شرح اللمحة البدرية ٢/٣٣٦، توضيح المقاصد ٢/٢٩٧، المساعد ٣/٥٩

(٤) معاني القرآن ١/٥٣

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٥٥

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٣

(٧) شرح المقدمة الكافية ٣/٨٦٦

(٨) شرح التسهيل ٤/٦

(٩) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٥٥

(١٠) الجامع الصغير ١٦٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/٢٨٣

(١١) شرح المفصل ٧/١٢

القول الثاني^(١): أن رافعه وقوعه موقع الاسم، وهذا قول سيبويه^(٢)، وجمهور البصريين، وتابعهم الزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وغيرهم.

القول الثالث: أن رافعه حروف المضارعة، وهو قول الكسائي^(٣).

القول الرابع: أن رافعه مضارعه للاسم، وهذا قول ثعلب، والزجاج من البصريين^(٤).

المناقشة:

عدّ الأنباري^(٥) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والحقيقة أنها من المسائل التي اختلطت فيها الآراء وتشابكت؛ كما سنرى - إن شاء الله -، ولذا فمن الصعب تبسيطها إلى رأيين بصري وكوفي. وقد ذكر ابن هشام أن النحويين أجمعوا على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعًا، كقولك: يقوم زيدٌ، ويقعدُ عمرو، إنما اختلفوا في رافعه^(٦).

أما الكسائي فاستدل لمذهبه بأن الفعل قبل الأحرف الزوائد في أول المضارع كان مبنياً، وبها صار مرفوعًا، ولا بد لهذا الرفع من عامل، ولا عامل سوى هذه الأحرف، فوجب أن يضاف العمل إليها، فكان أولى من العامل المعنوي الخفي^(٧).

(١) الكتاب ٤٠٩/١، المقتضب ٥/٢، والأصول في النحو ١٥١/٢

(٢) الكتاب ٩/٣ - ١٠، (هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٩/٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧

(٤) التصريح ٢٨٤/٤

(٥) الإنصاف ٥٥٠/٢، المسألة رقم ٧٤

(٦) شرح قطر الندى ٧٢

(٧) الإنصاف ٥٥٢/٢، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٥/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧، اللباب في علل

البناء والإعراب ٢٥/٢

واستدل الفراء^(١) لمذهبه بأنه بدخول هذه العوامل مثل النواصب والجوازم، دخل النصب والجزم، ويسقطها عنه دخل الرفع، فعلم بذلك أن الرفع للمضارع هو تجرده من هذه العوامل، قال: «وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]. رُفِعَتْ (تَعْبُدُونَ) لَأَنَّ دَخُولَ (أَنَّ) يَصْلِحُ فِيهَا، فَلَمَّا حُذِفَ النَّاصِبُ رُفِعَتْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ بِأَعْبَادٍ﴾ [الزمر: ٦٤]، (قرأ الآية) وكما قال: ﴿وَلَا تَمَنَّؤْنَ فَتَسْتَكْبِرُوا﴾ [المدثر: ٦]، وفي قراءة عبد الله (وَلَا تَمَنَّؤْنَ أَنْ تَسْتَكْبِرُوا) فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت^(٢).

وأما ثعلب فلم يذكره - حسب اطلاعي - احتجاجاً بل إن ابن يعيش قد ذكر أن ثعلباً توهم أن مذهب سيبويه أن ارتفاع الفعل المضارع بسبب مضارعه الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه^(٣).

احتجاج البصريين:

قال سيبويه: «اعلم أنها (يعني الأفعال المضارعة) إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها. . . . وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كيونته مبتدأ^(٤). وقد فسروا الوقوع موقع الاسم بأنك تقول: إن زيداً يقوم، كما تقول: إن زيداً قائم، وتقول: مررت برجلٍ يقوم، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائم. وتقول: زيدٌ يضرب، كما تقول: زيدٌ ضاربٌ، وتقول: مررت برجلٍ يضرب، كما تقول: مررت برجلٍ يضرب، كما تقول: رأيت رجلاً يضرب، كما تقول: رأيت رجلاً ضارباً. . . إلخ^(٥).

(١) الإنصاف ٥٥١/٢

(٢) معاني القرآن ٥٣/١

(٣) شرح المفصل ١٢/٧

(٤) الكتاب ٩/٣ - ١٠

(٥) البسيط ٢٢٨، والفوائد الضيائية ٢٣٨/٢

واحتج البصريون بأمر منها^(١):

- ١- أن القول بأن عامل الرفع في المضارع؛ هو قيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، فأشبهه الابتداء لأنه كذلك، فكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه^(٢).
- ٢- أشبه الفعل المضارع الاسم في جميع أحواله؛ في حال الرفع والنصب والجر، في مثل: جاء رجل يضحك، ورأيت طفلاً يبكي، ومررت برجلٍ يصلي. وتقول: يضرب زيدٌ، فترفع الفعل، كما جاز: أخوك زيدٌ^(٣).
- ٣- أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع كذلك وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم^(٤).
- ٤- أن الاعتراض ببعض الصور التي يقولون إن الفعل لا يقع فيها موقع الاسم غير صحيحة، ففوق المضارع في الصلة، في نحو: الذي يضرب، وفي نحو: يقوم الزيدان، في الحقيقة وقع موقعه، لأنك تقول: الذي ضارب هو على أن ضارباً خبر مبتدأً مقدم، وكذا: قائمان الزيدان، ومع هذا نقول يكفي أن يقع الفعل المضارع موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسمًا؛ غير الإعراب مع تقديره فعلاً^(٥). وبين سبويه أن تلك المواضع التي قيل إن الاسم لا يرتفع بها كان في الأصل تقع فيها الأسماء، وأنه عرض فيها معانٍ اختاروا من أجلها لزوم الفعل وترك الأصل^(٦).
- ٥- نقول في نحو: سيقوم، إن (سيقوم) مع السين واقع موقع الاسم، لا (يقوم) وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة، وسوف في حكم السين.

٦- ونقول في نحو: كاد زيدٌ يقوم، أن الأصل فيه الاسم، أي: كاد زيدٌ قائماً، وقد ظهر

(١) شرح كتاب سبويه ٢٠١/٣، المسائل المنشورة ١٣٧، والإنصاف ٥٥٢/٢، وأسرار العربية ٢٨، شرح المفصل

لابن يعيش ١٢/٧، الفوائد الضيائية ٢٣٨/٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧

(٣) شرح المفصل ١٢/٧

(٤) الإنصاف ٥٥٢/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢٤/٤

(٦) شرح كتاب سبويه للسرياني ٢٠١/٣

هذا الأصل في ضرورة الشعر، كما قال تأبط شرا:

فأبت إلى فهم وما كدت آتياً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر^(١)

وإنما عدل عن الأصل، لأن (كاد) موضوعة للتقريب من الحال، واسم الفاعل ليس دلالة على الحال بأولى من دلالة على الماضي فعدل عنه إلى (يفعل) لأنه أدل على مقتضى (كاد)، ورفعوه مراعاة للأصل.

٧- أن الكوفيين في قول الفراء ناقضوا أنفسهم في احتجاجهم، ففي مسألة رفع المبتدأ والخبر؛ سبق أن اعترضوا على قول البصريين أن المبتدأ ارتفع بالابتداء، قالوا: «لأننا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً»^(٢). وهم هنا يجعلون التعري في المضارع عن الناصب والجازم عاملاً وسبباً في رفعه.

٨- أما قول الفراء أن رافع المضارع التعري من الناصب والجازم ففسد، لأسباب^(٣):

(أ) لأن التعري عدم، والعدم لا يتسبب في شيء، كما أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبه للأشياء كلها واحدة، لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملاً^(٤). وأجيب بأن التجرد أمرٌ وجودي، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم، لا عدم الناصب والجازم^(٥). وقيل: لا نسلم أن التجريد من الناصب والجازم عدمي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظٍ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفةٍ ما ليس بعمدي^(٦).

(١) الإنصاف ٥٥٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧

(٢) الإنصاف ٤٦/١، المسألة رقم (٥).

(٣) البسيط ٢٢٩-٢٣٠، وأسرار العربية ٢٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧، وشرح جمل الزجاجي لابن

عصفور ١٣١/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨٣/٤

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧

(٥) التصريح ٢٨٤/٤

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٥٥، توضيح المقاصد ٢٩٧/٢

(ب) أن التعري لو جاز أن يكون عاملاً، لم يصح أن يكون عاملاً في الفعل، لأنّ عوامل الأسماء مخالفة لعوامل الأفعال^(١).

(ت) قوله ضعيف لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، وخلاف بين النحويين في أن الرفع قبل النصب والجزم، لأنّ الرفع صفة للفاعل، والنصب صفة للمفعول، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً.

(ث) أن التعري من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

٩- وأما قول الكسائي ففاسد أيضاً، ومردود من وجوه:

(أ) أنه كان ينبغي ألاّ تدخل عليه عوامل النصب والجزم، لأنّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل^(٢).

(ب) أنه لو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان ينبغي ألاّ ينتصب بدخول النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد أبداً في أوله، فلما انتصب، وانجزم، دلّ على فساد هذا الرأي^(٣).

(ت) أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: إنها هي العاملة لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال^(٤).

(ث) وأما قول ثعلب فلا يصح لأنّ المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج إلى كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه^(٥). وأجيب بأنّ إعراب إعراب المضارع عند الكوفيين بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعه إياه^(٦).

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠١/٣

(٢) الإنصاف ٥٥٣ / ٢ ، وأسرار العربية ٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧

(٣) أسرار العربية ٢٩ ، الإنصاف ٥٥٣/٢

(٤) الإنصاف ٥٥٣/٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦/٢ ، التصريح ٢٨٥/٤

(٥) التصريح ٢٨٥/٤

(٦) التصريح ٢٨٥/٤

وقد رُدَّ على قول البصريين بردودٍ منها:

١- لا يخلو قول البصريين من أنهم يريدون به أن رافع المضارع وقوعه موقعًا هو للاسم بالأصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما في نحو: يقوم زيد، أو مُنَع منه الاستعمال كما في نحو: جعل زيدٌ يفعلُ. وإما أنهم يريدون به أن رافع المضارع وقوعه موقعًا هو للاسم مطلقًا، فإن أرادوا الأول فهو باطل برفع المضارع بعد (لو) وحروف التحضيض، لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة، وإن أرادوا الثاني فهو باطل أيضًا لعدم رفع المضارع بعد (إن) الشرطية لأنه موضع صالح للاسم بالجملة كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فلو كان الرفع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقًا لما كان بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعًا واللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك^(١).

٢- أن الفعل المضارع لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينتصب إذا كان الاسم منصوبًا، كقولك: كان زيدٌ يقومُ، لأنه قد حلَّ محل الاسم إذا كان منصوبًا وهو (قائما) ، ثم إن الاسم يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والجر، وردَّ بأن ذلك لم يكن بسبب أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال^(٢).

٣- الدليل على أن المضارع لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان كذلك لكان ينبغي ألا يرتفع في قولهم: كاد زيد يقوم، لأنه لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائمًا^(٣).

٤- لو كان المضارع مرفوعًا بوقوعه موقع الاسم، لما وقع في مواقع لا يقع فيها الاسم، كما في الصلة، في نحو: الذي يضرب، وفي نحو: سيقوم، وسوف يقوم، يقوم الزيدان^(٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٥٥

(٢) الإنصاف ٥٥١/٢

(٣) الإنصاف ٥٥٢/٢

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢٤/٤

واختار ابن عادل في هذه المسألة رأي الفراء، والحدّاق من الكوفيين (كما يقول ابن مالك) ، واحتج بحجتهم، فهو يقرّر أولاً أنّ (نعبُدُ) في الآية فعل مضارع مرفوع وسبب رفعه تجرده من الناصب والجازم، لأنّ الأصل في الفعل المضارع الرفع إلّا إذا سبق بما يغيّر هذا الأصل من أدوات النصب أو الجزم، ثم دَلّل على رفضه للرأي المخالف بقوله بصيغة التمريض، وقيل: لوقوعه موقع الاسم، وهذا رأي البصريين، وهو يعلم أنه رأي البصريين ولكن المفسرين وغيرهم قد يستعملون هذا الأسلوب للتعبير عن عدم رضاهم عن ذلك الرأي ورفضهم له، بقولهم: وقيل كأنه قولٌ مجهول لا يؤبه له. وهذا الموضع من المواضع القليلة التي وافق فيها ابن عادل الكوفيين، ويلحظ أنّه لم يقل للرأي الأول أنه رأي الكوفيين؛ ربما للإشارة إلى أنّه اختاره لاعتقاده أنّه الصواب بغض النظر عن صاحبه، وقد يكون السبب أيضاً أنّ الكوفيين لم يتفوقوا على رأي واحد فهذا رأي الفراء، وللكسائي رأيه، وكذلك ثعلب، وشاركهم بعض البصريين. وقد يكون السبب أنّ كثيراً من المعريين؛ نحويين ومفسرين وغيرهم، قد اختاروا هذا الرأي وخاصة عند المتأخرين فما عاد رأياً يخص الكوفيين وحدهم بل هو رأي الأكثرية؛ والله أعلم.

الترجيح:

يبدو لي مما سبق أنّ رأي الفراء أولى من غيره، ونقول كما قال ابن مالك: «وإما تجرده من الجازم والناصب؛ وهو قول حدّاق الكوفيين وبه أقول؛ لسلامته من النقض»^(١). والباحث يميل إلى هذا القول، ولكن بسبب أنه أقلها مآخذ لا لأنه سالم من النقض، وهو قول أكثر المتأخرين. والله أعلم بالصواب.

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٧/٢

متى تكون (كان) تامة؟

قال ابن عادل عند إعرابه (كان) في قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

«قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ) : في (كان) هذه وجهان:

أحدهما: - وهو الأظهر - أنها تامة بمعنى حدث، ووجد، أي: وإن حدث ذو عسرة، فتكتفي بفاعلها كسائر الأفعال، قيل: وأكثر ما تكون كذلك إذا كان مرفوعها نكرة، نحو: (قد كان من مطرٍ). والثاني: أنها الناقصة والخبر محذوف. قال أبو البقاء: «تقديره: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، أو نحو ذلك»، وهذا مذهب بعض الكوفيين في الآية، وقدّر الخبر: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة. وقدّره بعضهم: وإن كان ذو عسرة غريمًا. قال أبو حيّان: وَحَذَفُ خَيْرٍ كَانًا لَا يَجِيزُهُ أَصْحَابُنَا؛ لَا اخْتِصَارًا؛ وَلَا اقْتِصَارًا، لَعَلَّةَ ذَكَرُوهَا فِي كِتَابِهِمْ»^(١).

تنقسم (كان) إلى خمسة أقسام^(٢):

الأول: أن تكون ناقصة: وهذه تدل على الزمن المجرد من الحدث، ويلزمها الخبر، مثل: كان زيدًا قائمًا.

الثاني: أن تكون التامة^(٣): وهذه تدل على الزمان والحدث، كغيرها من الأفعال الحقيقية،

ولا تفتقر إلى خبر، مثل: كان زيدًا، بمعنى وقع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي حدث ووقع.

الثالث: أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها، مثل: كان زيدًا قائمًا، أي كان الشأن، زيد قائم، كما قال الشاعر:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤/٤٦٥

(٢) الإشارة إلى تحسين العبارة ٤٠ ، والفصول في العربية ١٧ ، والمفصل ٣٤٨ ، وأسرار العربية ١٣٣-١٣٤

(٣) الكتاب ١/٤٦

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مشنٍ بالذي كنت أصنع

أي كان الشأن؛ الناس صنفان.

الرابع: أن تكون زائدة: أي غير عاملة، مثل: زيدٌ كان قائمٌ، أي زيدٌ قائمٌ، كما قال الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العرابِ

وقول الفرزدق:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

أي: جيران كرام.

الخامس: أن تكون بمعنى صار، قال تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِيْنَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقوله تعالى:

﴿فَكَانَ مِنَ الْمُعْرِقِيْنَ﴾ [هود: ٤٣]، أي: صار من الكافرين، وصار من المعرقين.

وجاءت (كان) في القرآن الكريم^(١) تامة وناقصة، وزائدة، واحتملت الثلاثة أو الاثنتين في مواضع. وقد ذكر بعض النحاة أن (كان) وجميع أخواتها ما عدا (ليس) ، و (زال) التي مضارعها يزال، وفتى، تكون ناقصةً وتامةً^(٢). وفيما يخص (كان) التامة والناقصة - موضوع الاختيار - فقد رأينا اختلافًا بينًا في حقيقة التمام والنقصان، بناء على نظرة النحوي إلى (كان) وأخواتها، فقد رأينا من عدّها حروفًا، ومن عدّها أفعالًا ناقصةً؛ وانقسم هؤلاء إلى فئتين منهم من رأها أفعالًا حقيقيةً مثل: ضَرَبَ^(٣)، وذَهَبَ، ومنهم من رأها أفعالًا بصورة الأفعال أي أفعالًا غير حقيقية، وإن تصرفت تصرف الأفعال الحقيقية^(٤). وبعضهم سماها أفعال العبارة^(٥). وذكر السيوطي أن قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئًا لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وإنما عملت لأنها أشبهت بعض الأفعال الصحيحة؛ مثل: ضرب زيد عمرا، فقد طلب الفعل (ضَرَبَ) اسمين

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث /الجزء الأول ٣٣٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/١

(٣) المقتضب ٨٦/٤

(٤) ترشيح العلل في شرح الجمل ٩٨

(٥) شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ٣٩، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٢

الأول فاعل والثاني مفعولا، فاسم هذه الأفعال مشبّه بالفاعل، والخبر مشبه بالمفعول، وذكر أنّ هذا هو مذهب سيويه^(١). ورأي الفراء أنّ الأول ارتفع لشبهه بالفاعل وانتصب الثاني لشبهه بالحال؛ فـ: كان زيدٌ ضاحكًا، مشبه عنده بـ: جاء زيدٌ ضاحكًا، أما رأي الكوفيين الآخرين فإنّ الأول باقٍ على رفعه لم تعمل فيه (كان) شيئًا، وأما الثاني فمنصوب على الحال، ويتوسعون في هذه المسألة حتى أنهم جعلوا منها (هذا)، و (هذه) إذا أريد بهما التقريب، ومثّلوا لهما بـ: هذا الخليفةُ قادمًا، وهذه الشمسُ طالعةٌ^(٢).

وسبب ذلك اختلافهم في دلالتها على الحدث والزمن، وفي تفسيرهم لمصطلح (كان) الناقصة، والتامة، حيث انقسمت آراء النحاة حول مسألة النقص هذه إلى ثلاثة مذاهب: المذهب الأول: أن (كان) وأحوالها إنما سميت ناقصة لأنها تدل على زمن دون حدث؛ فنقصت عن الأفعال الحقيقية التي تدل على الحدث والزمن معًا. وقال بهذا المذهب عدد كبير من النحاة منهم: المبرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، وأبو علي الفارسي^(٥)، وابن جني^(٦)، وابن برهان^(٧)، والجرجاني^(٨)، وابن يعيش^(٩)، وابن أبي الربيع^(١٠)، وغيرهم.

المذهب الثاني: أنها إنما سميت بذلك لعدم اكتفائها بمرفوع، لأنّ حدثها مقصود إسناده إلى النسبة بين معموليها^(١١)، فمعنى قولك: كان زيدٌ عالمًا، وجد اتصاف زيد بالعلم، فهي لذا محتاجة إلى الاسم والخبر معًا بعكس الفعل العادي، ومن أجل ذلك فالبصريون لا يجيزون

(١) همع الهوامع ٦٣/٢

(٢) ارتشاف الضرب ١١/٣

(٣) المقتضب ٣٣/٣، وقال في ٨٦/٤، وهو يتحدث عن كان وأحوالها: «(وهذه أفعال حقيقية كضرب)».

(٤) الأصول في النحو ٨٢-٧٤/١

(٥) المسائل الحلييات ٢٢٣، والمسائل البصرييات ٩١٢/٢

(٦) اللمع في العربية ٨٥

(٧) همع الهوامع ٧٤/٢

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/١، وفي ذكر كتابه الجمل أن أنها لا تتم

بالفاعل وتحتاج إلى خبر، أي موافقًا للمذهب الثاني، وينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل ٩٧

(٩) شرح المفصل ٩٦/٢

(١٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٦٤

(١١) الكتاب ٤٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/١

حذف الخبر لا اقتصاراً ولا اختصاراً، وقال بهذا المذهب بعض النحاة منهم: سيويه^(١)، والثمانيني^(٢)، والزمخشري^(٣)، وابن خروف^(٤)، وصدر الأفاضل^(٥)، وابن مالك^(٦)، الذي الذي ساق عشرة أوجه لبطلان عدم دلالتها على الحدث^(٧)، وأبو حيان^(٨)، وابن هشام^(٩)، هشام^(٩)، والسيوطي^(١٠).

المذهب الثالث: وهو مركب من المذهبين أي أن (كان) وأخواتها إنما سميت ناقصة لعدم دلالتها على الحدث ولافتقارها إلى الخبر. وقال بهذا بعض النحاة مثل: الواسطي الضرير^(١١)، والأنباري^(١٢)، والعكبري^(١٣)، وابن الجباز^(١٤)، وابن عصفور^(١٥).

الأدلة والمناقشة:

لخص الواسطي الضرير الفرق بين (كان) التامة، و (كان) الناقصة، بقوله: «تسمى - أي كان وأخواتها - أفعال العبارة، وتنقص عن الأفعال؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقية؛ لأنها لا تدل على المصدر كالأفعال، ومن أجل هذا لم يكن فاعلها ومفعولها حقيقيين، وأيضاً فإن

(١) الكتاب ٤٥/١

(٢) الفوائد والقواعد ٢١٦

(٣) المفصل ٣٤٨ ، والتخمير ٢٨٣/٣

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١-٤١٧

(٥) التخمير ٢٨٣/٣

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/١

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/١

(٨) ارتشاف الضرب ١١٥١/٣

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ٦١٥/١

(١٠) همع الهوامع ٧٤/٢

(١١) شرح اللمع في النحو ٣٩

(١٢) أسرار العربية ١٣٣، ١٣٧

(١٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٤/١

(١٤) توجيه اللمع ١٣٥

(١٥) شرح جمل الزجاجي ٤٢٦/١-٤٢٧

الفاعل في غير هذا الباب غير المفعول، وها هنا هما واحد، وأيضاً لا يُبنى لما لم يسم فاعله، فأما نصب خبرها فهو عوض من دلالتها على المصدر، ثم قال عن كان التامة: «التامة وهي فعل حقيقي، ولا تطالبك بخبر كقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وإن حدث ذو عسرة»^(١). ويرى ابن أبي الربيع أن (كان) التامة هي الأصل والناقصة فرع عنها، قال: «و جميع ما يستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال: الأصل فيه أن يكون تاماً والناقصة منقولة منه، وجردت إلى الزمان»^(٢).

وكثير من النصوص المحتوية على (كان) تحتل فيها (كان) التمام والنقصان وأحياناً الزيادة، إما على التساوي بينها أو يرجح أحدها معنى، أو قراءة، أو مانع أو موجب نحوي، ويمكن أن تصنف كالاتي:

حالة الاحتمالية: أي أن (كان) بسبب طبيعة تركيبها النحوي تحتل التمام والنقصان دون مرجح أو موجب نحوي، أو غيره. وهذا ربما أكثر حالاتها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فـ (كان) هنا ناقصة وهي قراءة عاصم وحده، وقرأ الباقون برفع تجارة فتكون (كان) تامة^(٣). وقد ساق ابن هشام^(٤)، وغيره^(٥)، أمثلة عديدة، عديدة، منها ما يحتل التمام والنقصان، مثل قوله تعالى: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، قال: لك أن تقدر (كان) تامة لأن مرفوعها فاعل، وناقصة لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ^(٦). وقال في مثل: ما كان أحسن زيداً ا: «كان هنا: زائدة، وليس لها اسم ولا خبر، لأنها قد جرت مجرى الحروف»^(٧). وعند السيرافي: تامة، وفاعلها ضمير الكون. وعند بعضهم: هي ناقصة، واسمها ضمير (ما) والجملة بعدها خبرها،

(١) شرح اللمع في النحو ٣٩

(٢) البسيط في شرح الجمل ٧٥٢/٢

(٣) المقتضب ٩٥/٤

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٧٢٦-٧٢٧

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث/الجزء الأول ٣٥٣-٣٦١

(٦) مغني اللبيب ٤٢٦

(٧) مغني اللبيب ٨٨٣

، وقال في مثل: أين كان زيداً قائماً، تحتمل، الأوجه الثلاثة: التمام، والنقصان، والزيادة^(١).
ترجيح أحدهما: ويكون ذلك:

١- إما بسبب قراءة قرآنية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فقد قال بالتمام البصريون وقال بالنقصان الكوفيون وقدروا الخبر، وتقوى الكوفيون بقراءة عبد الله وأبي عثمان: (وإن كان ذا عسرة)^(٢)، وهنا (كان) ناقصة. ومثلها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، فكان - هنا - ناقصة، وقرئ (واحدة) بالرفع على أن (كان) تامة.

٢- وإما الترجيح بسبب نحوي: مثلما رجح السمين الحلبي^(٣) أن (كان) في ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] تامة لأن أكثر ما تكون كذلك إذا كان مرفوعاً نكرةً نحو: قد كان من مطر^(٤).

تعين أحدهما: وذلك:

١- بموجب نحوي، مثل منع أبي حيان أن تكون (كان) في قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ناقصة^(٥)؛ لأن بعض البصريين يمنعون حذف خبر (كان) وأخواتها اقتصاراً واختصاراً، لأنه صار عندهم عوضاً عن المصدر^(٦)، قال العكبري: «قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، كان هنا التامة: أي إن حدث ذو عسرة؛ وقيل هي الناقصة، والخبر محذوف تقديره: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك، ولو نصب فقال ذا عسرة لكان الذي عليه الحق معنياً بالذکر

(١) مغني اللبيب ٧٢٧

(٢) الدر المصون ١/٦٦٨

(٣) الدر المصون ١/٦٦٨

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٩٢

(٥) تفسير البحر المحيط ٢/٣٥٤

(٦) ينظر: الدر المصون ١/٦٦٨، وجمع الهوامع ٢/٨٤

السابق، وليس ذلك في اللفظ إلا أن يتحمل لتقديره»^(١). وفي مثل: كان زيد قائما، يجوز الوجهان^(٢)، ولكن إذا قلت: كان زيدٌ أحاك، وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة.

٢- بسبب المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فقد أعرب الكوفيون (كان) تامة، وخير أمة حالا، اعتماداً على أن الخيرية حصلت بعد الإسلام، والذين أعربوها ناقصة قالوا إن ذلك بناء على علم الله السابق، وهذا رأي الراغب قال: «فقد قيل معنى كنتم معنى الحال وليس ذلك بشيء بل إنما ذلك إشارة إلى أنكم كنتم كذلك في تقدير الله تعالى وحكمه»^(٣). وجوز العكبري أن تكون (كان) هنا ناقصة، أي كنتم في علمي، أو أن تكون بمعنى صرتم، وخطأ أن تكون زائدة؛ والتقدير: أنتم خير لأن كان لا تزداد في أول الجملة ولا تعمل في خير^(٤).

٣- بسبب فقهي: كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قال: أبو حيان الضمير عائد على الشهيدين، أي: إن لم يكن الشهيديان رجلين، والمعنى أنه إن أغفل ذلك صاحب الحق أو قصد أن لا يشهد رجلين لغرض له، وكان على هذا التقدير ناقصة^(٥). وقال قوم: بل المعنى: فإن لم يوجد رجلان، ولا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال، وهذا لا يتم إلا على اعتقاد أن الضمير في يكونا عائد على شهيدين بوصف الرجولة، وتكون كان تامة، ويكون رجلين منصوباً على الحال المؤكد.

ومما سبق نستنتج أن (كان) إن جاء بعدها مرفوع يصلح أن يكون اسماً لها؛ ومنصوب يصلح أن يكون خبراً لها، جاز أن نعرب (كان) ناقصة؛ وأن نعربها تامة والمنصوب يكون

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٦٥

(٢) شرح الأشموني ١/١٩٠

(٣) المفردات في غريب القرآن ٤٤٤

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٠٤

(٥) تفسير البحر المحيط ٢/٣٦٢

حالا، إلا إن منع من ذلك مانع شرعي أو فقهي أو سبب مقبول. وإن جاء بعد (كان) مرفوع فقط؛ فهي التامة، ومن أرادها ناقصة تكلف تقدير خبر لها؛ إلا أن أوجب ذلك أو رجّحه معنى من المعاني؛ والله أعلم.

أما عن اختيار ابن عادل فقد رجّح أنّ (كان) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، تامة؛ بمعنى حَدَثَ وَوُجِدَ، وقال عن هذا الاختيار إنه الأظهر؛ لأنها أكثر ما تكون تامة إذا كان مرفوعها نكرة؛ ونلاحظ في هذا الاختيار أنّ ابن عادل تابع السمين الحلي، وأبا حيان في اختيارهما أنّ (كان) تامة وذكر تعليهما؛ ولكنه فضّل تعليل السمين؛ علماً أنّ اختيار السمين يقتضي تفضيل كون (كان) تامة؛ بينما اختيار أبي حيان يوجب أن تكون تامة.

(ليس) بين الفعلية والحرفية

قال ابن عادل عند إعرابه (ليست) في قوله تعالى:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ۚ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۗ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]

«وكون (ليس) فعلاً هو الصحيح خلافاً للفارسي في أحد قوليه، ومن تابعه في جعلها حرفاً كـ (ما) كما قيل ويدلّ على فعليتها اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، ولها أحكام كثيرة.»^(١)

في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: فعلية (ليس) ؛ وقال به أكثر النحويين^(٢)، قالوا: إنّ (ليس) فعل غير متصرف، ومن هؤلاء: الخليل، وسيبويه^(٣)، والفراء^(٤)، والأخفش^(٥)، والمبرد^(٦)، والزجاج^(٧)، والزجاج^(٧)، وابن السراج^(٨)، وغيرهم كثير^(٩).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٠٢/٢

(٢) مسائل خلافية في النحو ٧٠ (للعكبري)

(٣) الكتاب ٤٥/١ ، ١٠٢/١ ، ٣٧/٢

(٤) معاني القرآن ٤٣/٢

(٥) معاني القرآن ١٢٩/١

(٦) المقتضب ٣٣/٣ ، ٨٧/٤ - ١٩٠

(٧) معاني القرآن

(٨) الأصول ٨٢/١

(٩) ينظر: علل النحو ٣٤٦، والصاحي ٢٦٦ ، والعوامل المائة النحوية ١٠٦، والإشارة إلى تحسين العبارة ٣٩، وشرح عيون الإعراب ١٠٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٨١/١، وإصلاح الخلل ١٣٠، ١٢٤، والمفصل ٣٤٩، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٣٨/١ ، والتبيين ٣٠٨، وشرح المفصل ١١١/٧، وشرح التسهيل ٣٤٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب ١٧٥/٢، والبحر المحيط ٥٠٧/١، ومغني اللبيب ٣٨٧.

المذهب الثاني: حرفية (ليس) ؛ وقال به: الزجاجي^(١)، والفراء، وجميع الكوفيين^(٢). ونسبه ابن هشام^(٣)، والمرادي^(٤)، إلى ابن السراج، وأبي علي الفارسي في أحد قوليه^(٥)، وابن شقير وجماعة^(٦). ورجّحه ابن الحاج^(٧).

الأدلة والمناقشة:

ذكر الزجاجي أنّ الفراء وجميع الكوفيين يقولون إنها حرف^(٨). وحكى الأنباري في إنصافه إجماع البصريين والكوفيين على فعلية ليس وعسى^(٩). ومرّ آنفاً أن الفراء ممن يقول بفعلية ليس^(١٠). ورأيي الزجاجي أنّ (كان - وأخواتها) حروف^(١١). وقد نسب ابن هشام^(١٢) والمرادي^(١٣) القول بحرفية (ليس) إلى ابن السراج بل ذكر ابن هشام أنّ أبا علي وابن شقير وجماعة تبعوه في ذلك^(١٤). وما في أصوله يخالف ذلك، قال: «. . فأما (ليس) ، فالدليل على أنّها فعل إن كانت لا تتصرف تصرف الفعل. . .»^(١٥). وقد نقل المجاشعي عن ابن السراج قولاً مبهماً، قال: «وكان أبو بكر بن السراج يقول: كنت أقول: (ليس) فعل

(١) إصلاح الخلل ١٢٤

(٢) اللامات ٧

(٣) مغني اللبيب ٣٨٧

(٤) الجنى الداني ٤٥٩

(٥) المسائل البصريات ٨٣٣/٢، والمسائل الخليليات ٢١٠

(٦) مغني اللبيب ٣٨٧

(٧) همع الهوامع ٢٨/١، وابن الحاج النحوي ٦٩

(٨) اللامات ٧

(٩) الإنصاف ١٣٨/١

(١٠) معاني القرآن ٤٣/٢

(١١) الجمل في النحو ٤١، ولكنه في كتابه اللامات يدافع عن رأي البصريين أنّها فعل، ينظر اللامات ٧-١٠

(١٢) مغني اللبيب ٣٨٧

(١٣) الجنى الداني ٤٥٩

(١٤) المسائل البصريات ٨٣٣/٢

(١٥) الأصول في النحو ٨٢/١

منذ أربعين سنة تقليدًا، والأظهر في (ليس) ، أنها فعل»^(١). والسياق يرجح أن العبارة «. . والأظهر أنها حرف» . وهذا يخالف النقل السابق عنه، فلعل الصواب ما ذكرنا أن هذا رأي الأكثرية من البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم، وقد نصّ المجاشعي^(٢)، وابن عقيل^(٣)، عقيل^(٣)، والمرادي^(٤)؛ على أن فعلية (ليس) هو رأي الجمهور.

واحتج أصحاب المذهب الأول على فعلية (ليس) بأمور:

- ١- اتصال علامات الأفعال بها، قال العكبري: «هي (ليس) فعل لفظي، بدليل اتصال علامات الأفعال بها، كتاء التأنيث، نحو: ليست. وضمائر المرفوع نحو: ليسا، وليسوا، ولسن، ولست، ولست»^(٥).
- ٢- أنها تتحمل الضمير كالأفعال، قال الزجاجي: «وانستار المضمرة الفاعل فيه (ليس) كقولك: زيدٌ ليس ذاهبًا، وعبد الله ليس راكبًا»^(٦).
- ٣- إعمالها كالأفعال المتصرفة، قال الأنباري: «وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة»^(٧).
- ٤- أن آخرها مفتوح وتقبل الاتصال بتاء التأنيث الساكنة، قال ابن يعيش: «ولأن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية تلحقها تاء التأنيث؛ ساكنةً وصلًا ووقفًا، نحو: ليست هندٌ قائمةً، كما تقول: كانت هندٌ قائمةً، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو قائمة وقاعدة»^(٨).
- ٥- تفسيرها للفعل ولو لم تكن فعلا ما جاز لها ذلك، قال ابن السيد: «والظاهر من

(١) شرح عيون الإعراب ١٠١

(٢) شرح عيون الإعراب ١٠١

(٣) شرح ابن عقيل ٢٦٢/١

(٤) الجنى الداني ٤٥٩

(٥) مسائل خلافية في النحو ٧٠

(٦) اللامات ٨

(٧) الإنصاف ١٦٢/١

(٨) شرح المفصل ١١١/٧

مذهب سيبويه في (ليس) أنه يجوز تقديم خبرها عليها؛ لأنه أجاز في كتابه^(١): أزيداً لست مثله؟ ، بنصب (زيداً) بفعل مضمّر تفسيره (ليس) كأنه في التقدير: أخالفت زيداً لست مثله؟ ، والعامل الظاهر لا يجوز أن يُفسّر عاملاً متقدماً عليه إلا أن يكون متصرفاً في نفسه، وإنما حرت (ليس) مجرى الأفعال المتصرفه؛ لأن لفظها لفظ الماضي، وهي موضوعة لنفي الحال: وإذا كان في الكلام دليل على الاستقبال استعملت فيه فصارت كالمصرفه لهذا المعنى الذي تضمّنته^(٢).

واحتج أصحاب المذهب الثاني على حرفية (ليس) بالأمر الآتية:

- ١- أنه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون عينه، قال الزجاجي: «ودليل الكوفيين على أنه حرف أنه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه»^(٣).
- ٢- أنها غير متصرفه، قال الزجاجي: «وأنه لم يجيء منها اسم فاعل ولا اسم مفعول، ولا لفظ المستقبل، فلم يقل منها: يليس ولا لايس، ومليس، كما قيل: باع يبيع، فهو بائع ومبيع»^(٤).
- ٣- أن (ليس) لا تدلّ على حدث، ولا تُسبق بـ (قد) التي هي من علامات الفعل، قال أبو البقاء العكبري: «ولا تدلّ على حدث ولا زمان، ولا تدخل عليها (قد) ولا يكون منها مستقبل»^(٥).
- ٤- أن الفعل أصلاً موضوع لإثبات الحدث والزمن، و (ليس) ليست كذلك قال العكبري: «أنّ الفعل موضوع على إثبات^(٦) الحدث والزمن و (ليس) لا تدلّ على واحد منهما، وإنما تنفيهما فهي في ذلك كـ (ما) النافية»^(٧).

(١) الكتاب ١٠٢/١

(٢) إصلاح الخلل ١٢٩ - ١٣٠

(٣) اللامات للزجاجي ٧، وينظر: التبيين ٣٠٩

(٤) اللامات للزجاجي ٧

(٥) مسائل خلافية في النحو ٦٩ - ٧٠

(٦) في الأصل: الإثبات ، وهو غير مستقيم ، وقد رجح المحقق أنه (إثبات) فلعله الأصوب إن شاء الله.

(٧) التبيين ٣١١

٥- أنه لا يصح أن تكون (ليس) صلة لـ (ما) المصدرية، قال العكبري: « (ليس) لا يصح أن تكون صلة لـ (ما) المصدرية، كقولك: ما أحسن ما ليس زيد قائماً، ولو كانت فعلاً لصح أن تكون صلة لـ (ما)»^(١).

٦- إلغاؤها في العمل، في مثل قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسك، وأن ذلك لغة تميم^(٢) فقد شبهت بـ (ما) وقد منع سيبويه إضمار الضمير في (ليس) في هذه العبارة وهذا دليل على حرفية (ليس)، قال أبو حيان: «والقصة أنه وجدهم (بنو تميم) يرفعون (المسك) في (ليس)، وينصبونه في (كان) فيقولون: ما كان الطيب إلا المسك، فلو كان في (ليس) إضمار لوجب أن يكون في (كان) إضمار أيضاً، فكأنهم يختصون الرفع بـ (ليس) دون (كان) حتى لا يوجد أحد منهم يرفع (المسك) في (كان)، ولا ينصب في (ليس) دليل على أن (ليس) هنا حرف لا عمل لها»^(٣).

٧- ورود (ليس) متصلة بياء المتكلم من غير نون الوقاية، كما قال رؤبة:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي^(٤).

قال العكبري: «أن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون

الوقاية، فقال: عليه رجل ليسي، ولو كانت فعلاً حقيقةً لقال: ليسني»^(٥).

٨- أنها لا تكسر لامها مع ضمير المخاطب والمتكلم، قال العكبري: «أن ضمير

المخاطب، والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها، وليس الأمر كذلك مع (باع)،

لأنك تقول فيه بعْتُ، ولا تقول هنا لِسْتُ»^(٦).

٩- أن (ليس) أشبهت (ما) النافية، في المعنى والعمل فينبغي أن تكون حرفاً مثلها، قال

(١) التبيين ٣١١

(٢) إصلاح الخلل ١٣١

(٣) تذكرة النحاة ١٦٨

(٤) ديوان رؤبة ١٧٥، ومعجم مقاييس اللغة ٤٣٦/٣، والعين ٧٠/٣، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١

(٥) التبيين ٣٢١

(٦) التبيين ٣٢٢

العكبري: «أنَّ (ليس) ينتصب جوابها كما ينتصب جواب (ما) النافية كقولك: ليس زيدٌ بزائرِكَ فتكرمه، وقولك: ما زيدٌ بزائرِكَ فتكرمه»^(١).

وقد رُدَّ على هذه الاعتراضات بما أضعفها ورجَّح فعلية (ليس) :

١- فقد ردّوا على مجيئها على غير أوزان الأفعال بأن قالوا^(٢): يحتمل أن تكون مخففة من (فَعَلَ) ، فتكون في الأصل (لِيسَ) ، مثل: صَيِدَ^(٣) البعير، وقد تخفف (فَعَلَ) إلى (فَعَلَّ) ، وبعض العرب من يقول في مثل: فَخِذْ وَكَتِفْ، فَخِذْ وَكَتِفْ، فراراً من الكسر إلى السكون تخفيفاً، ولم يُقل إنها مخففة من (فَعَلَ) لأنها لا تخفف بسبب خفتها، مثل: (قَلَمَ) و (جَبَلَ) حيث لم يرد عن العرب تخفيفها، ولأنها لو كانت كذلك لوجب أن تقلب الياء فيها ألفاً كما قلبت في باع لأن أصلها يَبَع تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فتصير (لاس) لا (ليس) ، ولم يُقل أيضاً أن أصلها (فَعَلَ) لأنه لم يُوجد في يائي العين إلا في هَيُّوْ، قال ابن هشام: «وقد سُمع (لُست) ، فيكون في هذه اللغة كـ (هَيُّوْ)»^(٤).

٢- وردّوا على عدم التصرف بالقول بأن عدم التصرف لا ينفي عنها الفعلية لأنه ليس كل الأفعال متصرفة فـ (نعم) ، و (بئس) ، و (عسى) ، وفعل التعجب كلها أفعال وإن لم تكن متصرفة^(٥). ثم إنَّ مشابقتها لـ (ما) في النفي وهي حرف أوجب أوجب جمودها وعدم تصرفها أما اتخاذ ذلك دليلاً على الحرفية فلا، وقد عملت (ما) الحجازية في مثل قوله تعالى: (ما هذا بشراً) لما شبهت بـ (ليس) ولم يستدل أحد على فعلية (ما) بهذه المشابهة. ومما يدل على المفارقة بين (ليس) ، و (ما) ، كون (ليس) تتحمل الضمير في مثل: زيد ليس قائماً، كما تقول: كان زيد قائماً، ولا يجوز أن تقول: زيدٌ ما قائماً، كما أنَّ (ليس) لا ييطل عملها دخول (إلا) في

(١) التبيين ٣١١

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٣٨٧ وشرح المفصل ١١٢/٧

(٣) إذا رفع رأسه من داء. شرح المفصل ١١٢/٧

(٤) مغني اللبيب ٣٨٧

(٥) المقتضب ٨٧/٤

خبرها، مثل: ليس زيدٌ إلا قائماً، ولا يكون ذلك في (ما) ، لا تقول: ما زيدٌ إلا قائماً^(١).

٣- وأما إلغاؤها في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فهي لغة تميم خاصة، فلا يحتج بها على بطلان لغة الحجازيين، وهي لغة القرآن الكريم. أو يُمكن تأويله بضمير الشأن، قال العكبري: «أنَّ في ليس ضمير الشأن، والتقدير: ليس الشأن والقصة الطيبُ إلا المسك، كما قالوا: ليس خَلَقَ اللهُ إلا مثله»^(٢). وإذا ثبت أنها لغة، فلا حاجة إلى تأويلها، قال ابن هشام بعد ذكر بعض التأويلات: «وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يردّ هذه التأويلات»^(٣).

٤- وأما عدم دخول نون الوقاية في الشاهد السابق (ليسي) فقد نُصَّ على أن ذلك شاذ لا يقاس عليه^(٤).

٥- وأما دلالة الفعل على الحدث والزمن فليس ذلك بمسلم على إطلاقه، لأننا نجد من الأفعال ما يدل على النفي فقط مثل: ترك وكف عن كذا وصام إضافة إلى أن القائلين بفعلية هذه الأفعال (كان، وأخواتها) لا يزعمون أنها أفعال حقيقية بل هي بصورة الأفعال وتتصرف تصرفها - غالباً - ولذا سموها أفعالاً ناقصة^(٥).

٦- وأما كونها لا تدخل عليها (قد) التي هي من علامات الفعل، فإن (حبذا) وفعل التعجب لا تقبل (قد) وهي مع ذلك أفعال^(٦).

وتوسط المألقي فذكر أنها أحياناً تكون فعلاً، وأحياناً تكون حرفاً محتجاً بأنها ليست محضة في الفعلية، وليست محضة في الحرفية. فإذا دخلت على الجملة الفعلية فإنها حرف لا غير، كـ (ما) النافية كقول الشاعر:

(١) شرح المفصل ١١٢/٧

(٢) التبيين ٣١٢

(٣) مغني اللبيب ٣٨٩

(٤) شرح ابن عقيل ١٠٨/١

(٥) التبيين ٣١٣

(٦) التبيين ٣١٤

تهدي كتائب خضراً ليس يعصمها إلا ابتدار إلى موت بإلجام
وإذا تصرفت تصرف الأفعال باتصالها ببناء التانيث والضمير المرفوع، والاستتار، والرفع
والنصب، مثل: ليست هندٌ قائمةً، كما تقول: كانت هندٌ قائمةً، فهي فعل لوجود خواص
الأفعال فيها^(١).

وكما اختلفوا بين اسميتها وحرفيتها، اختلفوا في دلالتها على النفي، فقال بعضهم
ومنهم ابن السراج^(٢)، وابن مالك، والجزولي: إنها تدل على النفي مطلقاً أي تنفي كل
الأزمنة^(٣)، الحال والماضي والمستقبل، وقال بعضهم: إنها لا تنفي إلا الزمن الحاضر^(٤) وعده
المرادي^(٥) مذهب أكثر النحويين وقال آخرون منهم ابن هشام^(٦) وابن عقيل^(٧): وابن
الناظم^(٨)، إنها تنفي الزمن الحاضر ولا تدل على غيره إلا بقرينة. وقيل: إنه رأي الجمهور^(٩).

**والخلاصة أن في (ليس) آراء كثيرة، وقد كثر اللبس في تحرير آراء بعض النحويين فيها^(١٠)،
وحصل كذلك لبس وخلط في نسبة بعض الآراء إلى قائلها^(١١)، ويبدو أن السبب في ذلك
أن (ليس) مترددة^(١٢) بين الفعلية والحرفية. فهي تقبل بعض علامات الفعل وتقبل كذلك**

(١) رصف المباني ٣٦٨

(٢) الأصول في النحو ٩٣ / ١

(٣) الجني الدايني ٤٦٣، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٢٥

(٤) شرح المفصل ١١١/٧ وهنا ابن يعيش يوافق الزمخشري على أن ليس تنفي الحال فقط.

(٥) الجني الدايني ٤٦٣

(٦) مغني اللبيب ٣٨٦

(٧) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ١٩٩/١

(٨) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٣

(٩) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٢٥

(١٠) الجني الدايني ٤٦٢

(١١) مغني اللبيب ٣٩٠

(١٢) الجني الدايني ٤٥٩

بعض علامات الحرف، كما قال المالقي، فالذين غلبوا علامات الفعل (وهم الأكثرية) قالوا: إنها فعل والذين غلبوا علامات الحرف، قالوا إنها حرف، قال: «اعلم أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف. والموجب للخلاف بينهما النظر إلى حدها، فتكون حرفاً إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، كـ (من، وإلى، ولا، وما) واشبهها أو النظر إلى اتصالها بتاء التانيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: ليست هندٌ قائمةً، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما يقال: كانت هندٌ قائمةً»، إلخ. إلى أن قال: «فالذي ينبغي أن يُقال فيها إذا وُجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرفٌ لا غير، كـ (ما) النافية كقول الشاعر:

تهدي كتائب خضراً ليس يعصمها إلا ابتدار إلى موتٍ بإلجام

فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها. وإذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل: إنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها، وهذا أيضاً لا تنازع فيه». فـ (ليس) عند المالقي ليست فعلاً أو حرفاً قولاً واحداً، بل هي حسب النص الذي توجد فيه، وكأنه ينتقد النحويين في كلامه السابق ويقول بوجوب القول بفعاليتها إذا دلت القرائن أنها فعل، والحكم بحرفيتها إذا دلت القرائن على حرفيتها، كذلك. ثم ذكر حالة مشتبهة وكأنه يقول للنحويين إنَّ الحالين السابقتين واضحتان، فينبغي حصر الخلاف في المنطقة المشتبهة، التي مثل لها بقول العرب: ليس خلَقَ الله مثله، ففي هذا المثال يصح إضمار ضمير الشأن، ولا مانع منه، بينما لا يجوز ذلك في البيت السابق لأنَّ الجملة إذا كانت مفسرةً لذلك الضمير فلا بد أن تكون موافقةً له في إيجابه أو نفيه، وهو في البيت منفي، فينبغي أن تكون الجملة منفيةً بحسبه، ولما دخلت (إلا) في الجملة المفسرة كانت تناقض الضمير لأنه لا يُقال: يقوم إلا زيدٌ، حتى يتقدم النفي^(١).

ورأينا أننا أن الذين قالوا بفعليتها قالوا: إنها أفعال غير حقيقية^(١) أي أنها لا تدل على الفعلية كما يدل ضَرْبَ أو أَكَلَ مثلاً، ولهذا كثيراً ما تسمى في بعض الكتب، أفعالاً ناقصة^(٢)، وقالوا: كان التامة وكان الناقصة^(٣)، وفي رأي الباحث أن من أهم أسباب هذا الخلط أن لبعض العلماء رأياً في (ليس) في بعض النصوص اقتضاه معنى ذلك النصّ فقال إنها حرف وهو يقصد في هذا الاستعمال فقط فيأتي من يأخذ الرأي الخاص على أنه رأيه النهائي وبعض الكتاب ربما يميل إلى تبسيط آراء العلماء فيقولون مثلاً يقول الفراء بحرفية (ليس) وهو لم يقل ذلك إلا في نص خاص اقتضاه المعنى ولكنه في النصوص الأخرى يقول بفعلية (ليس) ، ولذا نجد بعض العلماء كالمرادي^(٤) يقسمها إلى أربعة أقسام وتابعه ابن هشام بترجيح فعلية (ليس) ، وعرض إلى الآراء الأخرى بقوله: «وقيل قد تخرج عن ذلك (أي الفعلية) في مواضع»^(٥). ثم فصل آراء النحاة حول (ليس) - حسب النصوص التي وردت فيها - إلى أربعة مواضع. وبعض الخلط وعدم الدقة في تحرير الآراء راجع إلى نقل بعضهم من بعض دون تمحيص.

واختار ابن عادل أن (ليس) فعل، ونلاحظ أنه يرى فعلية (ليس) ؛ موافقاً لرأي الجمهور بل يرى ذلك هو الصحيح، ونلاحظ كذلك أنه اكتفى بذكر علة واحدة لهذا الاختيار وهو اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، وكأنه يرى أن هذا الاتصال أقوى الأدلة على فعليتها. ولقد رأينا من العلماء المتقدمين من اكتفى بهذا الدليل حجةً على فعلية (ليس) مثل: المبرد^(١)، وابن السراج^(٢)، والوراق^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن هشام^(٥)، وغيرهم، ومنهم من ذكره في مقدمة أدلته، مثل: ابن يعيش^(٦)، والجحاشي^(٧)، والمرادي^(٨)، وكثير غيرهم، مما يدل يدل على قوة هذا الدليل. ولكن كان ينبغي لما عدّه هو الصحيح أن يطيل في الاحتجاج له،

(١) الأصول في النحو ٨٢/١

(٢) لأن الفعل العادي مثل: ضرب يدل على الحدث وعلى الزمن وهذه الأفعال لا تدل إلا على الزمن أي على شيء واحد فهي ناقصة بهذا الاعتبار.

(٣) المفصل ٢٦٣

(٤) جني الداني ٤٦٠

(٥) مغني اللبيب ٣٨٧

وأن يسوق كل ما يعلم من الأدلة والحجج. والله أعلم.

هل (التضمين) مقيس أم وسيلة تخريج نحوي؟

قال ابن عادل عند إعرابه (آمن) في قوله تعالى:

﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٣]

- (١) المقتضب ٨٧/٤
- (٢) الأصول في النحو ٨٢
- (٣) علل النحو ٣٤٦
- (٤) المفصل ٢٦٨ وأضاف الزمخشري لحوق تاء التأنيث بها.
- (٥) مغني اللبيب ٣٨٧
- (٦) شرح المفصل ١١١/٧
- (٧) شرح عيون الإعراب ١٠١
- (٨) الجني الدايني ٤٥٩

« (آمن) ضُمَّنْ معنى أقرَّ واعتَرَفَ، فَعُدِّي باللام، أي: ولا تُقَرِّوا، ولا تعترفوا إلا لمن تبع دينكم، ونحوه قوله: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ﴾ [يونس: ٣]، وقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، وقال أبو علي: وقد يتعدى آمن باللام في قوله: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى﴾ [يونس: ٨٣]، وقوله: ﴿آمَنْتُمْ لَهُ﴾ [طه: ٧١]، وقوله: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، فذكر أنه يتعدى بها من غير تضمين، والصَّوابُ التضمين»^(١).

وقال في موضع آخر: «السابع: أنه توكيد لمن سغه؛ لأنه في محل نصب على الاستثناء في أحد القولين، وهو تخريج غريب نقله صاحب (العجائب والغرائب) والمختار الأول؛ لأن التضمين لا ينقاس، وكذلك حرف الجر»^(٢).

الأدلة والمناقشة:

ورد مصطلح (التضمين) في عدة علوم، فقد ورد في البلاغة^(٣) (البيان، والبديع)، والعروض^(٤)، والأصوات^(٥)، والنحو. والذي يعيننا هنا (التضمين النحوي). ويقابل مصطلح (التضمين النحوي)، مصطلح (تناوب لحروف)، ففي قولهم: (رحبتكم الدار)، رحب فعل لازم، لا يتعدى بنفسه، وقيل إنَّ الأصل: رحبت بكم الدار، فمن أراد تخريجه على التضمين ضمنه معنى (وسع) المتعدي، ومن لم يرد التضمين قال بحذف الباء، أي نصب على نزع الخافض توسعاً^(٦). وأحياناً يكون الفعل لازماً، يتعدى بحرف ما، ولكنه أتى بعبارة بعبارة فصيحة أخرى متعدياً بحرف آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]، فالقائلون بالتضمين يقولون: إنما يقال: خلوت به، ولكن ضمن (خلوا) معنى

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٢٠/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٩٦/٢

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن - الرماني - ١٠٢، العملة لابن رشيق ٨٤/٢

(٤) العين ٢٦/٣، القوافي للتونسي ١٩٣، والوافي في العروض والقوافي ٢٢٣

(٥) العين ٢٦/٣

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٤٨/٢

(ذهبوا)^(١). ومن لا يأخذ به يقول: إنَّ (إلى) في الآية بمعنى (الباء) أو (مع) . و (سمع) يتعدى بنفسه، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكَى إِلَى اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]، ونقول في الصلاة: (سمع الله لمن حمده) ، فالقائل بالتضمين، يقول: إنَّ الفعل (سمع) ضمَّن معنى (استجاب) ، والذي لا يراه، يقول: إنَّ الفعل (سمع) يتعدى مرةً بنفسه، ومرةً باللام. وعدَّ ابن الأنباري الفعل (سمع) من الحروف التي تشبه الأضداد، لأنه يكون بمعنى وقع الكلام في أذنه أو قلبه، ويكون بمعنى أجاب^(٢).

والفرق بين التضمين النحوي، والتضمين البياني، أن التضمين النحوي، في نظر كثير من النحويين، ما هو إلا وسيلة من وسائل التخريج النحوية، بل آخرها كما سيأتي، بل إنَّ كثيراً منهم قد أهمله^(٣)، وأمَّا التضمين البياني فقد عدَّوه من المجاز^(٤)، لأنهم عدَّوا معنى الفعل الأول الأول حقيقة، لأنه الأصل المعروف، وعدَّوا معنى الفعل الثاني مجازاً، قال أبو حيان: «الحقيقة ما استعمل في الموضوع له، أولاً، والمجاز ما استعمل في غير الموضوع له أولاً»^(٥). وقال: إذا قلت: مَنْ يَأْتِي آتَهُ، فـ (مَنْ) ضُمَّتْ معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم، فصارت لها دلالتان مجازية، وهي معنى (إن) ، ودلالة حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل^(٦).

والتضمين عند علماء البيان جمالٌ وزينةٌ، وفيه بلاغة واختصار لأنَّ فعلاً واحداً ناب عن فعلين، وقال أبو حيان^(٧): «والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمين» ، ومن هذا النص نعرف أن أبا حيان يعترف بوقوع التضمين، فإذا كثر في لفظ ثبت فيه، ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه.

وقد ظهر التضمين النحوي عندما صادف النحاة بعض الشواهد السماعية من نثر وشعر

(١) البرهان في علوم القرآن ٢١٢/٣

(٢) الأضداد ٩٢

(٣) الكوكب الدرّي ٤٣٢

(٤) الإشارة إلى الإيجاز ٧٤

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢١٢/٣

(٦) همع الهوامع ١٣٤/٤

(٧) همع الهوامع ٢١٤/٢

مخالفة للقواعد التي بنوها، فكان التضمين وسيلة من بين وسائل التخريج أو التأويل التي ابتكروها لرد هذه الشواهد إلى حظيرة القواعد النحوية، فعندما صادفهم قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً و زججن الحواجب والعيونا

قالوا إنَّ العيون لا تزجج^(١). واختلف النحاة في هذه المسألة فذهب أبو عبيدة^(٢)، واليزيدي^(٣)، والأصمعي^(٤)، والجرمي^(٥)، والمازني^(٦)، والمبرد^(٧)، وجماعة إلى أنَّ التالي الواو الواو معطوف على الأول، ويكون العامل قد ضمَّن معنى يتسلط به على المتعاطفين كـ (حسن) أو (زَيْن). وذهب الفراء^(٨)، وأبو علي الفارسي^(٩)، وابن جني^(١٠)، وجماعة من الكوفيين والبصريين، إلى أنَّ ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب كـ (كحلن) أي وكحلن العيون، لتعذر عطفه على ما قبله، فيصير من عطف الجمل، مثل قولهم: يجدع أنفه وعينه؛ أي ويفقأ عينه. ولابن مالك رأي ثالث وهو أنه يجوز أن يعطف بالواو عامل مضمَّر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، فإنَّ أصله: تبوءوا الدار واعتقدوا الإيمان، فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه، وهو معطوف على تبوءوا، وجاز ذلك لأنَّ في اعتقدوا وتبوءوا معنى لازم أي يجمعهما معنى واحد، وقاس عليه قول الشاعر: وزججن الحواجب والعيونا، لأنه استغنى بمفعول كحلن عنه، وهو معطوف على زججن، وجاز ذلك، لأنَّ في زجج وكحل

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٩٠/٣

(٢) مجاز القرآن ٦٨/٢، وجمع الهوامع ٢٤٥/٣

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٨/٢

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٨/٢

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٨/٢

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٨/٢

(٧) المقتضب ٥٠/٢

(٨) معاني القرآن للفراء ١٢١/١

(٩) الحجة للفارسي ٢٣٣/١، الإيضاح العضدي ٢١٧

(١٠) الخصائص ٤٣٢/٢

معنى (حسن) ^(١). قال أبو حيان: فركب ابن مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً ^(٢). ونسب السيوطي المذهب الثاني للجمهور وفي هذا نظر، إذ كيف يكون كذلك والرأي الأول كما مرّ قال به عدد من أكابر النحاة. وليس التضمين مرغوباً فيه في كثير من الأحيان، فقد يفضل عليه - إذا أمكن - أي وسيلة أخرى، فقد استغني عن التضمين في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، لما أمكن التأويل، قالوا: «إنّ (في) ليست بمعنى (على) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء» ^(٣). ونسب أبو حيان إلى البصريين القول بعدم قياسية التضمين، وأنّ اللجوء إليه ضرورة، قال: «التضمين لا ينقاس عند البصريين وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى» ^(٤). وفضل ابن هشام عليه الحذف قال: «والثالث للجمهور أنه بشرط مقدّر بعد الطلب وهذا أرجح من الأول لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير» ^(٥).

والمشهور أنّ (التضمين) مذهب البصريين و (تناوب الحروف) مذهب الكوفيين. وقال ابن تيمية، مؤيداً للتضمين: «وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته - كقوله: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْمِكَ إِلَىٰ نَعْمَائِهِ﴾ [ص: ٢٤]، وقوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقوله: ﴿وَأَحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، وأمثال ذلك - كثير في القرآن، وهو يغني عن البصريين من النحاة عما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف» ^(٦). وقال المرادي: «وما تقدم من نيابة الباء عن

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٠

(٢) همع الهوامع ٥/٢٢٩

(٣) مغني اللبيب ١٥١

(٤) البحر المحيط ٦/١١٤

(٥) مغني اللبيب ٢٩٩

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٢١/١٢٣

غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض، ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ^(١). وقال ابن هشام: «أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في: (ولأصلبنكم في جذوع النخل) إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمّن بعضهم شربن في قوله: ١٧٥ - (شربن بماء البحر. . .) ، معنى روين وأحسن في (وقد أحسن بي) معنى (لطف) وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً^(٢). ونلاحظ هنا ميلاً من ابن هشام لهذا المذهب، ولكنه ينتقده في موضع آخر قال: «قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب وحيثذا فيتعذر استدلالهم به إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صحّ قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه وأن العامل ضمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأنّ التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف^(٣). ومعنى هذا أن ابن هشام يميل إلى مذهب الكوفيين ولكنه يراه قليلاً غير مقيس.

ومن أوائل من تعرض للتضمين وجعله باباً من أبواب البلاغة^(٤) الرماني قال: «تضمين الكلام هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه^(٥).

(١) الجنى الداوي ١٠٨

(٢) مغني اللبيب ١٥٠

(٣) مغني اللبيب ٨٦١

(٤) التضمين في العربية ٥

(٥) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ١٠٢

وقال ابن جني: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»^(١).

وقال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]: «فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلاً قيل: ولا تعدهم عينك، أو لا تعد عينك عنهم؟ قلت الغرض فيه (التضمين) إعطاء مجموع معينين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم»^(٢).

وعد ابن هشام التضمين من بين الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر^(٣).
وقال الزركشي^(٤): «التضمين وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف»

ومن مجموع هذه التعاريف نخلص إلى أن التضمين هو إشراب معنى فعل معنى فعل آخر لنحصل على مزيج معنى الفعلين، ونعرفه بتعدية الفعل بحرف ما جرت العادة بتعديته به أي تعدية الفعل الأول بما يتعدى به الفعل الثاني، مع وجود معنى مناسب بينهما، وهو بهذه الصورة اختصار وجمال ولا نستطيع أن نحصل على ذلك المزيج لو أننا عطفنا أحدهما على الآخر ففي هذا المزج قوة وإيجاز. وقد رأينا أنه لم يستسغ التضمين إلا أولئك النحاة الذين حباهم الله ذائقة بلاغية كالزمخشري، والعز بن عبد السلام، وابن جني، والسمين الحلبي، وأصراهم من المحدثين كالرافعي^(٥).

وقد ارتضى مجمع اللغة العربية (للتضمين)^(٦) تعريفاً من بين تعريفات كثيرة، بقولهم:

(١) الخصائص ٣٠٨/٢

(٢) الكشف ٥٢٧/٢، وينظر: الإشارة إلى الإيجاز ٧٤، وتلخيص كتاب الاستغاثة (الرد على البكري) ٨٣، ومغني اللبيب ٨٩٧، والبرهان في علوم القرآن ٢١١/٣،

(٣) مغني اللبيب ٦٧٨

(٤) البرهان في علوم القرآن ٢١١/٣

(٥) رسائل الرافعي ٨٧، ١٧٤، ١٧٩

(٦) يراجع: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ٢٩٩، والنحو الوافي ٢ / ١٧٠، و٥٦٤/٢، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن ٥٣، والتضمين في العربية ٤١ وما بعدها.

«هو أن يؤدي فعل - أو ما في معناه - مؤدى فعل آخر أو ما في معناه؛ فيعطى حكمه في التعديّة واللزوم»، وعدوه قياسياً بشروط ثلاثة^(١):

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

وأوصى المجمع بعدم الالتجاء إلى التضمين إلا لغرض بلاغي^(٢). وقالوا: إن هذا القرار يعني عن قاعدة نيابة بعض الحروف عن بعض.

ومن المعلوم أن المجمع بقراره هذا لم يأت بجديد فهو تكرار لمذهب كثير من نحاة البصرة، ومسألة ملاءمته للذوق العربي مما لا يمكن ضبطه بحال. والتعريف الذي ذكره غير مناسب، ويقال لهم: إذا كان الفعل يؤدي مؤدى فعل آخر، فيعطى حكمه في التعديّة واللزوم، فما فائدة وضعه هكذا أصلاً، ألم يكن من الحكمة إبقاء كل فعل على حاله.

إنّ التعريف المناسب هو ما ذكره الزمخشري من أن المعنى المحصل بعد التضمين هو خليط أو مزيج من معنى الفعلين معاً، وفي هذا جمال واختصار وبلاغة، ومثاله: سمع الله لمن حمده، قال بعضهم - كما مرّ - : إنّ سمع هنا بمعنى استجاب، وهذا غير دقيق، لأنه لو كان كذلك ل قيل: (استجاب) مباشرة، ولكنّ المعنى خليط من المعنيين، أي: سمع واستجاب في

نفس الوقت. وقد يفرقان كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ﴾ [المجادلة: ١]،

وفي قوله: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]. ، وقد مثل له ابن تيمية بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا

يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، قال: «فإنه لو قيل: يشرب منها لم تدل على الري، فضمن

يشرب معنى يروي، فقيل: (يشرب بها) فأفاد ذلك أنه شربٌ يحصل معه الري»^(٣).

وإذا لم يمكن التضمين على القاعدة التي ذكرها الزمخشري لأي سبب، فقد يكون من

النيابة لسبب بلاغي، كما في قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، كما مرّ.

(١) ينظر فرار مجمع اللغة العربية في القاهرة حول التضمين وشروطه النحو الوافي ٥٩٥/٢

(٢) فلا يستخدم كأداة لتأويل النصوص نحويًا.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ١٢٣/٢١

وقد احتاج النحويون إلى التضمين لتفسير أو تعليل بعض الظواهر النحوية، قال ابن مالك: «وروي مثل ذلك عن الأصمعي في قول الآخر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لمن نثيج

والأجود في هذا أن يضمن شربن روين ويعامل معاملته، كما ضمن يحمي معنى يو قد فعومل معاملته في (يوم يحمى عليها في نار جهنم) التوبة ٥٣، لأن المستعمل أحميت الشيء في النار وأوقدت عليه»^(١).

قال المرادي: «وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين أو حذف المفعول»^(٢). ولذا نرى بعض النحاة ينكرون وقوعه في اللغة والقرآن، وقد يظن بعض هؤلاء أنّ التضمين ما هو إلا شيء مخترع لتعليل ظاهرة نحوية أو تخريج لبعض الشواهد كما ذكر المرادي آنفاً، قال ابن عصفور: «وذلك فاسد لأن التضمين بابه الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظ ولا يقاس عليه لقلته»^(٣). ومن هذا نعرف أنه لا يميل إلى القول بالتضمين ويرى مكانه في الشعر ربما لأن الشعر موضع الضرورات، ويراه قليلاً فلا يقاس عليه، وقال كذلك: «وذلك فاسد لأن التضمين ليس بقياس، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة»^(٤). ولكنه عاد فاحتج بالتضمين، قال: «وهذا لا حجة فيه، لأنه يمكن أن يتخرج على التضمين كما تقدم في غير ذلك من الحروف»^(٥). وقال أبو حيان: «و الصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه»^(٦). بل إنه يراه - أحياناً - غير جائز، قال: «وأقول: إنّ التضمين لا يجوز أصلاً لأن المضمّن شيئاً ليصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة المعنى الأصلي»^(٧).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٣

(٢) الجنى الداني ١١٣

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٨/٢

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٩/١

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٢/١

(٦) همع الهوامع ٢٢١/٢

(٧) همع الهوامع ١٣٤/٤

وأما عن نيابة بعض حروف الجر عن بعض فقد أكثر من ذكرها بعض النحاة والمفسرين، فقالوا: أن الباء تقع موقع في، وموقع عن، وموقع على، وموقع مع، وموقع من، وموقع إلى، واستدلوا على ذلك بآيات من الذكر الحكيم، وانتقد ابن جني هذا المذهب، قال: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه. وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿من أنصاري إلى الله﴾ ، أي: مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي عليها»، وقال مؤيداً للتضمين بعد أن ساق أمثلة له: «وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقاً بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد؛ ألا ترى أنه لما كان رفت بالمرأة في معنى أفضى إليها جاز أن يتبع الرفت الحرف الذي بابه الإفضاء، وهو (إلى) . وكذلك لما كان (هل لك) بمعنى أدعوك إليه جاز أن يقال: ﴿هَلْ لَكَ إِلَيَّ أَنْ تَزَكِّي﴾ [النازعات: ١٨]، كما يقال أدعوك إلى أن تزكئ»^(١). ونسب هذه الطريقة في التحليل لـ (سيبويه)^(٢).

ومرّ بنا قريباً رأي ابن عصفور أن التضمين قليل ورأي ابن جني أن التضمين أكثر من أن يحصر، قال: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به؛ ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجا كتاباً ضخماً؛ وقد عرفت طريقه. فإذا مرّ بك شيء منه فتقبله وأنس به؛ فإنه فصل من العربية لطيف»^(٣). وكذلك رأي السمين الحلبي أنه ليس مقصوداً على الضرورة وهو في القرآن أكثر من أن يحصى^(٤).

ورأي الباحث أن كلاً من التضمين وتناوب حروف الجر قائم على (أصل)؛ محل نقاش طويل حتى الآن - وإن كان بني على أساسه كثير من صروح النحو - وقد لا يفضي البحث فيه إلى نتائج حاسمة وهو مبدأ (الأصل والفرع) ، فعندما يقال: إن (في) في الآية

(١) الخصائص ٢/٣٠٦-٣٠٨

(٢) الخصائص ٢/٣١١

(٣) الخصائص ٢/٣١٠

(٤) الدر المصون ٣/٦٣

الكريمة: ﴿وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، بمعنى (على) ، فإنه يحكم بأن الأصل: (صَلَبَ على) ، والفرع: (صَلَبَ في) ، وهذا لا دليل عليه في الحقيقة، بل إن الآية نفسها قد تؤخذ على أنها دليل على أن (صلب) تتعدى مرةً — (في) ، ومرةً — (على) . وقد يقول المعترضون: إننا حتى لو اعترفنا بأن الأصل المفترض حقيقة والآخر مجاز فإن الجواز مع كثرة الاستعمال وطول الزمن يصير حقيقة عند الناس.

والتضمين أيضاً قائم على هذا المبدأ نفسه، فعندما أحكم على: (سمع الله لمن حمده) ، أنها لم تجر على الأصل، وإن الأصل سمع كذا، أي يتعدى بنفسه، فكأنني حكمت على أن (سمع) الأصل ألا تتعدى إلا بنفسها، ولما رأيناها تتعدى باللام بحثنا عن مخرج لهذا الأمر بأن قلنا أن (سمع) ضمنت أو أشربت معنى (استجاب) ، فيكون هذا فرعاً لها.

وقد رأينا التردد الواضح في أمر التضمين عند كثير من النحاة — قديماً وحديثاً — منهم أبو حيان وابن عادل — كما سنرى لاحقاً — في الاعتراف بالتضمين وفي قياسيته، وهل هو من الحقيقة أو المجاز أو الكناية أو التوسع في الكلام، وفي قلته وكثرته، بل في تعريفه وفي التذبذب بالأخذ به بينه وبين تناوب الحروف أو بينه وبين الإضمار أو الحذف. وكل ذلك قد يكون مقبولاً بسبب أن التضمين ما هو إلا وسيلة من وسائل التخريج والتأويل وقد يأخذ النحوي بأنسب وسيلة تبعاً للنص الذي يعالجه، ولكن الملحوظ أنه لم يبت في أمره من حيث قياسيته من عدمها وإن ذكر أبو حيان أن الأكثرين على أنه غير مقيس، وهل هناك فرق حقيقي بين التضمين النحوي والتضمين البياني، وهل هو فعلاً وسيلة ناجحة من وسائل التخريج أو لا، لأننا رأينا — كما مرّ — أن أبا حيان أحياناً — مثلاً — يأخذ ويحتج به، وأحياناً لا يجيزه ويمنعه. ورأينا ابن عصفور يردّ على مخالفه بالتضمين وأحياناً يقول: فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة. ورأينا تبايناً في آراء النحاة حول التضمين، فابن جني، والزمخشري، والعز بن عبد السلام، والسمين الحلبي بسبب ميولهم البلاغية يرون في التضمين قوة وجمالاً وروعة وإيجازاً في الكلام. واعتقد أنه ينبغي إعادة النظر في نسبة التضمين إلى البصريين وتناوب حروف الجر إلى الكوفيين بسبب تداخل الآراء^(١)، ولأن البصريين كما

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٩١

رأينا لا يأخذون بالتضمين - غالبًا - إلا اضطرارًا وبعضهم يقول بتناوب الحروف. والحق أننا أمام معضلة نحوية، لأننا وجدنا تجاذبًا كبيرًا بين الرأيين (التضمين ونيابة الحروف عن بعض)، وإذا كان لا بد من الأخذ بأحدهما أو نختار، فالأخذ بالتضمين ربما يكون أوجه وأسلم، لأننا إذا أخذنا بمذهب تناوب حروف الجر فإن السؤال المتبادر إلى الذهن إذا كان ذلك الحرف قد ناب مكان ذلك الحرف فلم لم يؤت به ابتداءً، لأنهم اعتادوا أن يكتبوا بالقول أن ذلك الحرف حلّ مكان ذلك الحرف، أما التضمين فإنهم غالبًا يبيّنون سبب التضمين. إضافة إلى أن التضمين عند طائفة كبيرة من علماء البيان وبعض النحاة^(١) يعد جمالا وزينة لفظية ومعنوية وفائدته الاختصار الجميل.

واختار ابن عادل (التضمين) في كثير من الآيات المحتملة له، ورأى أنه في الآية المذكورة - أول الموضوع - هو الصواب.

ونرى ابن عادل في بعض المواضع مضطربًا بل متناقضًا، فهو أحيانًا يقول بقياسية التضمين وأن الخلاف فيه واهٍ، قال: «الثاني: أنه منصوب على إسقاط الخافض، والأصل: لا يألونكم في خبال، أو في تخيلكم، أو بالخبال، كما يقال: أوجعته ضربًا، وهذا غير منقاس، بخلاف التضمين؛ فإنه ينقاس، وإن كان فيه خلافٌ واهٍ»^(٢). وقد يردّ التضمين وتناوب الحروف معًا لعدم القياس، قال: «السابع: أنه توكيد لمن سغه؛ لأنه في محل نصب على الاستثناء في أحد القولين، وهو تخريج غريب نقله صاحب (العجائب والغرائب). والمختار الأول؛ لأن التضمين لا ينقاس، وكذلك حرف الجر»^(٣).

وقد يردّ على من يقول بالتضمين^(٤)، وأحيانًا لا يرى التضمين، لأن التضمين في الأفعال أحسن منه في الحروف لقوتها وضعف الحروف، قال: «وقيل: لا حاجة إلى حذف، ولا إلى تضمين حرف؛ لأن المعنى أنزل إليكم ذكر على رجلٍ، وهذا أولى؛ لأن التضمين في

(١) ينظر: الخصائص لابن جني ٣٠٦/٢

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٤٨٩/٥

(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٤٩٦/٢

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٧٣/٢

الأفعال أحسن منه في الحُرُوفِ لِقَوَّتِهَا وَضَعْفِ الحُرُوفِ»^(١). وأحياناً لا يجزم به في بعض المواضع، قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، فِقِيلٌ: على التَّضْمِينِ، وَقِيلٌ: هي زَائِدَةٌ»^(٢). وكل ما ذكر قد يُقال فيه: إن ابن عادل كان يتبع فيه المعنى حيث ذهب المعنى وذلك حسن، وأنه كأكثر النحويين في القديم والحديث يرى أن التضمين وسيلة للتخريج النحوي، منقذة في كثير من الأحيان من معضلات نحوية.

الترجيح:

مع كل ما ذكر من التناقضات السابقة، فإني أرى عند الأخذ بأحدهما اشتراط أن يكون مستعملهما فصيحاً بليغاً له مكانته في العربية، ولو فتح الباب على مصراعيه لما وجدنا أحداً يغلط أحداً ولفسدت اللغة^(٣)، لأنه ربما يغلط كاتب فيعدي فعلاً بحرف لم تجر العادة بتعديته بذلك الحرف فتجد من يدافع عنه بأنه أراد تناوب حروف الجر أو قصد التضمين وذلك الشخص في الحقيقة لم يقصد أيّاً منهما ولكنه أخطأ الطريق. وربما يكون هذا أكبر سبب للقائلين بعدم قياسيته أو بقولهم بأنه قليل أو يحفظ ولا يقاس عليه، أو بقصره على الشعر لأنه يفترض به أن يكون استعمالاً خاصاً في اللغة لا يستعمله إلا الفصحاء ومن شهد له بعلو الكعب في اللغة والبيان. والله أعلم بالصواب.

(عسى) بين الفعلية والحرفية

قال ابن عادل عند إعرابه (عسى) في قوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٨٢/٩

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٧٤/١، ٤٥/١، ٥١/٢

(٣) ينظر في الأبحاث التي نوقشت في مجمع اللغة العربية في القاهرة في النحو الوافي ٥٩١/٢

وَهُوَ شَرُّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ٢١٦﴾.

«والأصحُّ أنها فِعْلٌ، لا حرفٌ، لاتصالِ الضمائر البارزة المرفوعةِ بها»^(١).

تعدّ (عسى) و كاد، وجعل، وأخذ، وطفق، وكرب من^(٢) أفعال المقاربة^(٣)، وهي ملحقة بـ (كان) في العمل، إلا أنّ خبرها لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً، تلزمه (أنّ) نحو: عسى زيدٌ أن يقوم^(٤). واستدلوا بأنها مثل كان بقول الزباء: عسى الغويرُ أبؤسا، حيث وقع خبرها منصوباً مثل كان. وتأتي على عدة صور^(٥):

١- الأولى مثل: عسى زيد أن يقوم.

٢- الثانية مثل: عسى أن يقوم زيد.

٣- الثالثة مثل: عسى زيد يقوم.

٤- الرابعة مثل: عساي وعساك وعساه.

الخامسة مثل: عسى زيد قائم.

و(عسى) فعل ماضٍ غير متصرف، وعلل كثير من النحويين عدم تصرفها لشبهها بـ (لعل)^(٦). وعلل ابن جني جمودها بأنها لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنعم وبئس، وفعل التعجب. وعلل بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم ينوا منها مستقبلاً^(٧). وقيل: لأن معناها لا لا يكون إلا ماضياً، إذ لا يُخبر عن الرجاء إلا بعد أن يستقر في النفس^(٨). وقيل:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٢٧/٣

(٢) عدد السيوطي أفعالا كثيرة مشكوكاً فيها، قال: إنها أفعال المقاربة، وإطلاق المقاربة عليها كلها من باب التغليب

، ينظر: همع الهوامع ١٣١/٢

(٣) المقتضب ٦٨/٣، والإشارة إلى تحسين العبارة ٥٠

(٤) اللمع في العربية لابن حني ٢٠٤

(٥) مغني اللبيب ٢٠١، الجنى الداني ٤٣٥

(٦) الخصائص ٣١١/١، والفوائد والقواعد ٥٧٨

(٧) همع الهوامع ١٣٥/٢

(٨) همع الهوامع ١٣٥/٢

لتضمنها ما ليس لها في الأصل^(١).

وأما معناها فقد قال سيويوه: «عسى ولعل طمع وإشفاق»^(٢). وقيل: عسى لمقاربة الأمر الأمر على سبيل الرجاء والطمع^(٣). ومن أجل بعض الآيات من مثل قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِي بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، استنكر بعض النحاة ما قيل من معناها، ولذا قال الأنباري: «فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته، ألا ترى أن (عسى، ولعل) فيها طرف من الشك، ولا يحمل في حقه سبحانه على الشك»^(٤). ومن أجل ذلك رأى الرضي أن (عسى) ليست من أفعال المقاربة، بل كاد ومرادفاته^(٥). وقال: «لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة، وضعًا ولا استعمالًا»^(٦). وعدّها ابن الأنباري من المتضاد، فذكر أنّ لها معنيين متضادين، الأول: الشك والطمع، والآخر: اليقين، وعدّ منه قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]^(٧).

وتباينت آراء النحويين حول (عسى) إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها فعل مطلقًا، وقيل: إنه رأي الجمهور^(٨). ومن القائلين بذلك المبرد^(٩)، وأبو علي الفارسي^(١٠)، وابن جني^(١١)، والجرجاني^(١٢)، وابن السيد^(١)، والزمخشري^(٢)، وابن

(١) الفصول في العربية ٥٤

(٢) الكتاب ٣١١/٢

(٣) المفصل ٣٥٧، الفوائد والقواعد ٥٧٨

(٤) الإنصاف ١٤٧/١

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢١١/٤

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٢١٥/٤

(٧) الأضداد ٢٤، وهو لـ محمد بن القاسم بن الأنباري، وهو غير صاحب الإنصاف.

(٨) الجنى الداني ٤٣٤، وضيء السالك إلى أوضح المسالك ٣١٠/١

(٩) المقتضب ٥٣/٣، ٦٨

(١٠) الإيضاح العضدي ١١٦

(١١) اللع في العربية ٢٠٤

(١٢) المقتصد ٣٥٥/١

وابن الشجري^(٣)، والأنباري^(٤)، والعكبري^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وابن مالك^(٧)، والرضي^(٨)، وأبو حيان^(٩)، والمرادي^(١٠)، وابن هشام^(١١)، وكثير غيرهم.

المذهب الثاني: أنها حرف مطلقًا، وينسب هذا إلى ثعلب^(١٢)، وابن قتيبة^(١٣)، والزجاج^(١٤)، وابن السراج^(١٥).

المذهب الثالث: مذهب سيويوه^(١٦)، والسيرافي^(١٧)، ومن وافقهما، وهو أن (عسى) مثل (كان)^(١٨)، إلا إذا اتصلت بضمير نصب، نحو: عساك وعساني وعساه.

الأدلة والمناقشة:

وذكر ابن مالك أن فعلية (عسى) بجمع عليها^(١٩). وهذا مردود بما ذكر هنا، وبما ذكره

(١) الاقتضاب ١٢٦/٢

(٢) المفصل ٣٥٧

(٣) أمالي ابن الشجري ١٥٣/٣

(٤) الإنصاف ١٦٤/١، وأسرار العربية ١٢٦

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩١

(٦) شرح المفصل ١١٦/٧

(٧) شرح التسهيل ٣٨٩/١

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٢١١/٤

(٩) النكت الحسان ٧٢

(١٠) الجنى الداني ٤٣٤

(١١) مغني اللبيب ٢٠١، التصريح ٦٧٥/١

(١٢) مغني اللبيب ٢٠١، همع الهوامع ٢٨/١

(١٣) أدب الكاتب ١٨١، والاقتضاب ١٢٦/٢

(١٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢١٤/٤

(١٥) أسرار العربية ١٢٦، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ٢٠١

(١٦) الكتاب ٣٧٥/٢

(١٧) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣١١/١

(١٨) الكتاب ١٥٨/٣

(١٩) شرح التسهيل ٣٥٣/١

هو بعد ذلك بصفحات^(١). وحكى الأنباري، الإجماع في (ليس وعسى) كذلك، وهو يعدّد يعدّد الخلافات^(٢). ومن الصعب تجاهل خلاف سيبويه، والزجاج، وابن السراج وأصراهم، كما سيأتي، إن شاء الله.

واحتج أصحاب المذهب الأول على فعلية (عسى) بحجتين:

- الأولى: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها، نحو عسيت، وعسيا، وعسوا، كما تتصل بالأفعال، نحو: قمت، وقاما، وقاموا، قال تعالى: (فهل عسيتم أن توليتم) ، فهذا دليل قوي على فعليتها.
- الثانية: اتصال تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل؛ بها، نحو: عست المرأة، كما تقول: قامت وقعدت، فدل هذا على أنها فعل^(٣).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٨/١

(٢) الإنصاف ١٣٨/١، وأسرار العربية ١١٥

(٣) أسرار العربية ١٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٧

والذين قالوا بفعلية (عسى) اختلفوا في كونها ناقصة أو تامة^(١)، ففي نحو: زيد عسى أن يقوم، تحتمل النقصان والتمام، على حسب تقدير تحملها الضمير أو خلوها منه. وفي نحو: عسى أن يقوم زيد، تحتمل الوجهين أيضاً ولكن احتمال الإضمار يكون في يقوم لا في عسى. وهي عند المبرد تامة^(٢). وفي نحو: عسى أن يضرب زيداً عمرًا، لا يجوز أن يعرب زيد اسم عسى لثلا يفصل بين صلة أن ومعمولها (عمرًا) بالأجنبي وهو (زيد). و (عسى) عند ابن مالك دائماً ناقصة أي في جميع أحوالها^(٣).

وأما أصحاب المذهب الثاني؛ فقد استدلوا على حرفيتها بجمودها ومشابهة (لعل). واعترض الأنباري على هذا وعدّه قولاً شاذاً، قال: «وقد حكى عن ابن السراج أنه حرف، وهو قول شاذ لا يعرّج عليه، والصحيح أنه فعل»^(٤).

وأما أصحاب المذهب الثالث: فقالوا: إن (عسى) فعل، مثل: (كان) إلا إذا اتصلت بضمير نصب، نحو: عساك وعساني وعساه؛ لأنها في موضع نصب^(٥)، فهي حرفٌ لأنها أشبهت (لعل)، نحو قول رؤبة بن العجاج:

تقول بنيتي: قد أنى أناكا يا أبتا علك أو عساكا^(٦)

وقول الآخر:

فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها^(٧)
كما أشبهت (لعل)؛ (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن) في قول متمم بن نويرة:

(١) توضيح المقاصد ١/١٩٨، ومغني اللبيب ٢٠٤

(٢) المقتضب ٣/٧٠

(٣) شرح التسهيل ١/٣٩٤

(٤) أسرار العربية ١٢٦

(٥) الكتاب ٢/٣٧٤، ٣٧٥

(٦) ديوان رؤبة بن العجاج ١٨١، والكتاب ٢/٣٧٥، الخصائص ٢/٩٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦، ٣٤٢

(٧) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١/٣١٠

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجدعا

قال سيبويه معلماً: «ولكنهم جعلوها بمتزلة (لعل) في هذا الموضع»^(١). وعلّق السيرافي مبيناً ومؤيداً لسيبويه، قال: «الكاف في عسك مثلها في علك وأنت لا تقول في المظهر: عسى زيداً كما تقول: لعلّ زيداً، واستدل (يعني سيبويه) على أن الكاف في عسك في موضع نصب بقول عمران: . . . لعلّي أو عساني، ولا تدخل النون والياء بعد الألف إلا على منصوب»^(٢). وقد غلّط المبرد^(٣)، سيبويه في هذا الرأي لأنه يرى أن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر. وحزم ابن هشام في مغني اللبيب، بفعلية (عسى) وحكم بأنها فعل مطلقاً لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثلعب، ولا حين تتصل بالضمير المنصوب خلافاً لسيبويه^(٤). ولكنه في أوضح المسالك عدّها مرة مع أفعال المقاربة على أنها فعل، ثم عدّها مع (إنّ) وأخواتها على أنها حرف بمعنى (لعلّ)، ويعدّ هذا موافقة صريحة لمذهب سيبويه^(٥)، ولكنه ذكر لها شرطاً وهو أن يكون اسمها ضميراً، ومثل لها بالشاهد السابق: (فقلت عساها)، وبقول عمران بن حطان:

ولي نفس تنازعني إذا ما أقول لها لعلّي أو عساني^(٦)

ثم قال: «وهو حينئذ حرف وفاقاً للسيرافي ونقله عن سيبويه؛ خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليته، ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيته»^(٧).

واختار ابن عادل أن (عسى) فعل لا حرف وهذا يوافق مذهب جمهور النحويين، وعلّل لهذا باتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها، وهذا أهم دليل لمن أراد ألا يطيل في الاحتجاج، ولكنه كان يحتاج أن يذكر بعض هذه الخلافات ودليل كل فريق، ثم يختار

(١) الكتاب ٣٧٥/٢

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٣٨/٣

(٣) المقتضب ٧١/٣

(٤) مغني اللبيب ٢٠١

(٥) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٨٦/١، ٣١٠/١، وينظر: التصريح ٦٧٥/١

(٦) الكتاب ٣٧٥/٢، والمقتضب ٧٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣، ١٢

(٧) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣١١/١

ويرجع. والله أعلم.

هل تعمل (ليس) التي لا تدل على الحدث في الظرف وشبهه؟

قال ابن عادل عند إعرابه (ليس علينا) في قوله تعالى:

﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

«قوله: (لَيْسَ عَلَيْنَا) يجوز أن يكون في (ليس) ضمير الشأن - وهو اسمها - وحينئذ يجوز أن يكون (سبيل) مبتدأ، و (عَلَيْنَا) الخبر، والجملة خبر ليس. ويجوز أن يكون (عَلَيْنَا) وحده هو الخبر، و (سَبِيلٌ) مرتفع به على الفاعلية. ويجوز أن يكون (سَبِيلٍ) اسم (ليس) والخبر أحد الجارين أعني: (عَلَيْنَا) أو (في الأميين) .

ويجوز أن يتعلق (في الأميين) بالاستقرار الذي تعلق به (عَلَيْنَا) وجوز بعضهم أن يتعلق بنفس (ليس) نقله أبو البقاء، وغيره، وفي هذا النقل نظر؛ وذلك أن هذه الأفعال النواقص في عملها في الظروف خلاف، وبنوا الخلاف على الخلاف في دلالتها على الحدث، فمن قال: تدل على الحدث جواز إعمالها في الظرف وشبهه، ومن قال: لا تدل على الحدث منعوا إعمالها. واتفقوا على أن (ليس) لا تدل على حدث ألبتة، فكيف تعمل؟! هذا ما لا يُعقل»^(١).

الأدلة والمناقشة:

مرّ بنا في اختيار سابق^(٢)، اختلاف النحويين حول (ليس) وهل هي حرف أو فعل، ومرّ بنا كذلك اختلافهم حول (كان) وأحواتها أيضاً، فالذين قالوا بفعلية (كان) وأحواتها؛ اختلفوا في دلالتها على الحدث والزمن، وتعرضوا لذلك واختلفوا عندما تحدثوا عن التمام

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٣٧/٥

(٢) عنوان الاختيار: (ليس) بين الفعلية والحرفية ص ٣٠٠، وينظر: الاختيار الآخر: متى تكون (كان) تامة ؟ ص

والنقصان، ومن بينهم فريق قال: إنها سميت بالأفعال الناقصة لأنها تدل على زمن دون حدث؛ فنقصت عن الأفعال الحقيقية التي تدل على الحدث والزمن معًا؛ مثل: (ضَرَبَ) فإنها تدل على الحدث الذي هو الضرب ودلالاتها على أن الضرب حدث في الزمن الماضي. والذين قالوا بعدم دلالة الأفعال الناقصة على الحدث جمع كثير من النحاة، ولكن نُقل الاتفاق بينهم على ملازمة (ليس) للنقص^(١)، لمشابقتها للحرف (ما) . واتفقوا كذلك على عدم تصرفها^(٢). ولا تُستعمل إلا ناقصة^(٣).

واختلاف النحاة حول دلالة (كان) وأخواتها على الحدث ينبي عليه جواز أو منع عملها في الظرف، والجار والمجرور^(٤)، قال السيوطي: «ويبنى على هذا الخلاف، عملها في الظرف، والجار والمجرور. فمن قال بدلالاتها على الحدث أجاز عملها فيه، ولذا علق بعضهم المجرور في قوله **تَعَالَى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾** [يونس: ٢]، — (كان) . ومن قال: لا يدل عليه منعه. وقد صرح أبو علي الفارسي بأنها لا يتعلق بها حرف جر. ثم قال: وفي عملها في ظرف الزمان نظر^(٥). وقد استنكر ابن عادل ما نقله العكبري^(٦) وغيره، وقال: إنه لا يُعقل تجويزهم تعلق (في الأيمن) بنفس (ليس) ، في قوله **تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّتِ نَ سَكِيلٌ﴾** [آل عمران: ٧٥]. مع اتفاقهم على أن (ليس) لا تدل على حدثٍ ألبته. ومن جَوَّزها أبو حيان في البحر المحيط^(٧). ووافق ابن عادل السمين الحلبي في هذه المسألة^(٨).

ويبدو أن الاتفاق الذي ذكره ابن عادل على عدم دلالة (ليس) على الحدث، غير صحيح لأنهم لم يجمعوا على ذلك، قال ابن هشام: «وهل يتعلقان (يعني الجار، والمجرور

(١) همع الهوامع ٨٢/٢

(٢) همغ الهوامع ٧٧/٢

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٣٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١

(٤) ارتشاف الضرب ١١٥١/٣

(٥) همع الهوامع ٧٥/٢

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١٩٧/١

(٧) تفسير البحر المحيط ٥٢٦/٢

(٨) الدر المصون ١٤٤/٢

والظرف) بالفعل الناقص؟ من زعم أنه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك وهم المبرد والفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوين والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس^(١). إذن ليس هناك اتفاق كما ظن ابن عادل، وعليه فليس بمستنكر على من يعتقد أنها تدل على الحدث أن يعلق الظرف والجار والمجرور بها، وربما يقبل الإنكار على من اعتقد أنها لا تدلّ على حدث ثم يعلق بها شبه جملة.

وسبق أن اختار ابن عادل أن (ليس) فعل، وليست حرفاً. وهو هنا يختار أن (ليس) لا تدل على الحدث ألبتة، وفاقاً لما ظنه اتفاقاً بين النحويين، ولذا فهو يستنكر على من يقول بأن الجار والمجرور والظرف يتعلق بـ (ليس) ؛ لأنّ هذين يتعلقان بالأفعال التي تدل على الحدث.

(١) معني اللبيب ٥٧٠

نعم وبتس بين الاسمية والفعلية

قال ابن عادل عند إعرابه (بتسما) في قوله تعالى:

﴿بِسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنَزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [البقرة: ٩٠].

«وهما فعلان من نَعِمَ يَنْعَمُ وَبِتَسَ يَبْتَسُ. والدليل عليه دخول التاء التي هي علامة التأنيث فيهما، فيقال: نعمت وبتست. وزعم الكوفيون أنهما اسمان؛ مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في قول حسان:

أَلَسْتُ بِنَعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ مِنْ النَّاسِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمًا

وبما روي أن أعرابياً بشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال: والله ما هي

بنعم المولودة: نُصِرْتَهَا بِكَاءٍ، وَبَرَّهَا سَرَقَةً، وَنَعِمَ السَّيْرَ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ. وقوله:

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنَعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرٍ

وخرجه البصريون على حذف موصوف، قامت صفته مقامه، تقديره: والله ما هي

بمولودة مَقُولٍ فِيهَا: نعم المولودة»^(١).

هذه من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، وفيها مذهبان:

المذهب الأول: مذهب البصريين، والكسائي^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، أن (نعم) ، و (بتس) ، فعلان.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٧٧

(٢) الإنصاف ١/٩٧

(٣) تلقين المتعلم من النحو ١٠٠

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين؛ أهما اسمان.

احتج البصريون - ومن تابعهم - على أهما فعلا، بعدة أمور^(١):

- اتصال تاء التانيث الساكنة الدالة على تانيث الفاعل بهما. وهذه التاء لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء، كما قلبوها في رحمة، وسنة، وشجرة، وأمثالها، وليست كتاء ربّت، وثمرت، لأنها متحركة، غير دالة على التانيث، وبعض العرب يقف عليها بالهاء. وهذه التاء الساكنة، مثل: نعمت المرأة، وبئست الجارية، فهذه التاء اختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، لذا لا يجوز الحكم باسمية ما اتصل به. والدليل على أن تاء ربّت، وثمرت لتانيث الحرف، وليست لتانيث الفاعل أنه يجوز أن تأتي مع المذكور في مثل: ربّت رجل أهنت، ومع المؤنث ربّت امرأة أكرمت.
- اتصال الضمير المرفوع بهما كاتصاله بالفعل المتصرف؛ وقد حكى الكسائي عن العرب قولهم: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً. وقد رفعوا المظهر في مثل: نعم الرجل، وبئس الغلام، والمضمر في مثل: نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو، فدل ذلك على فعليتهما.
- الاتفاق على عدم حرفيتهما، ولا يجوز أن تكون اسمًا، لأن الاسم لا بد أن يكون مرفوعاً بكونه فاعلاً أو مبتدأ، أو منصوباً بكونه مفعولاً به، أو مجروراً، وهي بالتأكيد ليست كذلك في كل ما ذكر.
- أهما مبيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة. ولا علة هنا توجب بناءهما. وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة، ولذا المعتمد عليه ما تقدم من الأدلة المذكورة^(٢).

(١) الإنصاف ٩٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/١، والتبيين ٢٧٤

(٢) أسرار العربية ٩٦

واحتج الكوفيون على اسمية (نعم) ، و (بئس) ، أيضاً بعدة أمور^(١):

- دخول حرف النداء عليهما، في مثل: يا نعم المولى ويا نعم النصير، والنداء من خصائص الأسماء.
- دخول حرف الجر عليهما في مثل قول العرب: نعم السير على بئس العير، وقولهم: ما زيد بنعم الرجل، وروي عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة! فقال: والله ما هي بنعم المولودة: نصرتها بكاء، وبرها سرقة، وعليه قول حسان ابن ثابت:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته لذي العرف ذا مال كثير ومعدما^(٢)

- تجردهما من الحدث والزمان، فلا يجوز أن تقول: نعم الرجل أمس، ولا نعم الرجل غداً، فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علمنا أنهما ليسا بفعالين.
- جمودهما، لأن التصرف من خصائص الأفعال؛ ولما لم يتصرفا علم أنهما ليسا بفعالين.
- دخول اللام عليهما إذا وقعتا خبراً لـ (إن)، مثل: إن زيدا لنعم الرجل.
- وقول العرب: نعيم الرجل، وليس في أمثلة الأفعال ما هو على وزن (فعليل).

وقد ردّ البصريون على حجج الكوفيين، بما يأتي:

- ١- الرد على استدلالهم بقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير، بأنّ النداء دخل على (نعم) ، والنداء من خصائص الأسماء، أنّ المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت. وردّوا على قول الكوفيين أنّ المنادى يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر، بأن ذلك غير صحيح إذ لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه إليه النداء، والدليل على أنه لا فرق بينهما، قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

(١) الإنصاف ٩٧/١ ، رقم المسألة (١٤)، والتبيين ٢٧٦ ، وائتلاف النصرة ١١٥

(٢) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ٤٢٥

أراد: يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، وساقوا شواهد عديدة على هذا^(١).

٢- أما دخول حرف الجر عليهما، في مثل قول حسان:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أحا قلة أو معدم المال مصرما

فهو على تقدير: ألست بجار مقول فيه نعم الجار، ومثل قول بعض العرب: نعم السير على بئس العير، والذي يدل على صحة هذا التقدير ما ورد عن العرب من مثل قول الشاعر:

والله ما لي لي لي بنام صاحبه ولا محالط الليان جانبه

ففي هذا البيت دخل حرف الجر الباء على فعل صريح (نام)، إذ يجب تقدير الكلام في كل ذلك، بمقول فيه، وحذف القول في القرآن وكلام العرب كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧]: أي يقولان^(٢).

٣- وأما تجردهما من الحدث والزمان، فالسبب في ذلك أنهما وضعا للمبالغة في المدح والذم، فأشبهها الحروف الموضوعات للمعاني، فألزمنا طريقاً واحدة، وهذا هو الجمود، ولا يدلان على الزمن الماضي أو المستقبل، لأن دلالتهما مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع^(٣).

٤- وأما قولهم: إنه ورد عن العرب: نعيم الرجل، فهذا شاذ، انفرد بروايته قطرب، ولئن صح فليس فيه حجة، أن (نعم) أصلها (نعم) على وزن فعل فأشبع الكسرة فنشأت الياء، وله نظائر كقولهم: الدراهم، والصياريف. إلخ^(٤).

٥- وأما دخول اللام عليهما في مثل قوله تعالى: ﴿وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، فهو

(١) الإنصاف ١١٧/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٨١/١، الإنصاف ١١٢/١

(٣) الإنصاف ١٢١/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٣/١

(٤) الإنصاف ١٢١/١، والتبيين ٢٨١

جواب قسم، كما قال الشاعر:

إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا
وليس وجود اللام دليل على الاسمية لأنها تدخل على الحرف أيضًا في نحو
قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، وإنما حسن دخول
اللام على (نعم) ، لأنها لما جمدت أشبهت الأسماء^(١).
واختار ابن عادل مذهب البصريين والكسائي وهو أن (نعم) ، و (بئس) فعلان، غير
متصرفين للمدح والذم. وقد ذكر بعض حجج الكوفيين وردّ عليهم بحجج البصريين كما
مرّ. والله أعلم.

(١) الإنصاف ١/١٢١، التبيين ٢٨٠

هل تختلف (كاد) عن سائر الأفعال في النفي والإثبات؟

قال ابن عادل عند تفسيره قوله تعالى:

﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

«واعلم أن خبرها - إذا كانت هي مثبتة - منفي في المعنى، لأنها للمقاربة. فإذا قلت: (كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ) كان معناه: قارب الفعل إلا أنه لم يفعل، فإذا نُفِيَتْ، انتفى خبرها بطريق الأولى؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، أبلغ من أن لو قيل: لَمْ يَرَهَا، لأنه لم يقارب الرؤية، فكيف له بها؟ وزعم جماعة منهم ابن جنِّي، وأبو البقاء، وابن عطية أن نفيها إثبات، وإثباتها نفي؛ حتى الغز بعضهم فيها؛ فقال:

أَنخويَّ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَتَمُودِ
إِذَا نُفِيَتْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ
وحكوا عن ذي الرِّمَّة أنه لما أنشد قوله:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكِدْ رَسِيْسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةَ يَبْرَحُ

عيب عليه؛ لأنه قال: (لم يكد يبرح)، فيكون قد برح، فغيَّره إلى قوله: (لم يزل) أو ما هو بمعناه^(١).

(كاد) من أفعال المقاربة^(٢)، بل هي أم الباب لشهرتها وكثرة استعمالها ولتمييزها عن أحواتها بتصرفها، وزيادتها - على رأي الأخصش^(٣) -، وبأن إثباتها نفي ونفيها إثبات كما

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٩٥

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٥٧، والمقتضب ٣/٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٢، وشرح اللمع للباقولي ٣١٥، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢١٦، وجمع الهوامع

١٣٨/٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٠٠، وجمع الهوامع ٢/١٣٧

قال به بعضهم كما سنرى، وبإجماعهم على فعليتها واختلافهم في غيرها. وأما عن النقصان والتمام، فلا خلاف في نقصانها إذا لم يقترن خبرها؛ الفعل المضارع بـ (أن) ، فإن اقترن فهي عند البصريين ناقصة و (أن) وما دخلت عليه في موضع نصب خبرها، وأما الكوفيون فإنهم يقولون بتمامها، ويعربون (أن) وما دخلت عليه بدل اشتغال من الاسم المرفوع قبلها على الفاعلية. ويقال أفعال المقاربة على سبيل التغليب^(١)؛ وإلا فمنها أفعال للشروع وأفعال للرجاء. وأما عملها فهي كـ (كان) وأحواتها. وترد مثبتة كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرُّ يُخَطِّفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وترد منفية كقوله تعالى ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]،

وختلف النحاة حول دلالة (كاد) على النفي والإثبات على ثلاثة مذاهب^(٢):

المذهب الأول: أن (كاد) كسائر الأفعال؛ إثباتها إثبات، ونفيها نفي، إلا أن معناها في الإثبات ليس وقوع الفعل بل مقاربة وقوعه. وأما في النفي فتعني عدم مقاربة وقوع الفعل وهذا أبلغ من نفي وقوعه مباشرة. وقال بهذا المذهب كثير من العلماء منهم: الفراء^(٣)، وأبو عبيدة^(٤)، والمبرد^(٥)، والزجاج^(٦)، والنحاس^(٧)، والزجاجي^(٨)، وغيرهم، وقيل إنه مذهب أكثر المفسرين.

المذهب الثاني: أن (كاد) نفيها إثبات، وإثباتها نفي مخالفةً بذلك سائر الأفعال، وقال بهذا

(١) شرح الأشموني ٢١٥/١، وجمع الهوامع ١٣١/١

(٢) بعض من تكلم عن هذه المسألة ذكر أن للنحاة فيها مذهبين، ينظر مثلاً: تفسير الرازي ١١٢/٣، وبعضهم قال

ثلاثة مذاهب، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢

(٣) معاني القرآن ٧٣/٢، ٢٥٥/٢

(٤) مجاز القرآن ٦٧/٢، قال ابن فارس في الصحاحي ٢٤٥: ((قال أبو عبيدة: (كاد) للمقاربة في قوله جل ثناؤه: (لم يكذبها) أي: لم ير. ولم يقارب))، ونسب النحاس في كتابه (إعراب القرآن) ٨١١/٢ إلى أبي عبيدة القول

بالرأي الثالث، قال: ((قال أبو عبيدة: أي لم يرها، وهو (لم يكذبها) أي لا يراها إلا على بعد))

(٥) المقتضب ٧٥/٣

(٦) معاني القرآن وإعراجه ١٥٧/٣، ٤٨/٤

(٧) معاني القرآن ٨١١/٢

(٨) الجمل في النحو ٢٠١

بعض العلماء منهم: الفراء - في رأي^(١) -، وثعلب^(٢)، وابن فارس^(٣)، وابن عطية^(٤)، والفخر الرازي^(٥).

المذهب الثالث: أن (كاد) إن كانت مثبتة فهي تدل على مقارنة الفعل بالفعل غير واقع في الحقيقة وإن كانت منفية بالفعل واقع في الحقيقة ولكن بعد بقاء أو يأس^(٦). وقال بهذا بعض العلماء منهم: أبو عبيدة^(٧)، والطبري^(٨)، والنحاس^(٩)، وابن جني^(١٠)، والزمخشري - في رأي^(١١) -، وأبو البركات الأنباري^(١٢)، وأبو البقاء العكبري^(١٣)، وابن يعيش^(١٤)، وابن مالك^(١٥).

الأدلة والمناقشة:

وحجة أصحاب المذهب الأول: أن الأصل في كل فعل أن يدل على ما وضع له، فإذا

(١) معاني القرآن ٧١/٢

(٢) مجالس ثعلب ١٤٢/١

(٣) الصاحبي ٢٤٥

(٤) تفسير المحرر الوجيز ٦٢

(٥) تفسير الرازي ١١٢/٣

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٥/١

(٧) معاني القرآن للنحاس ٨١١/٢ ، وعبارة أبي عبيدة في مجاز القرآن ١٨٨ ، قال: «(لباب (كاد) مواضع: موضع للمقارنة ، وموضع للتقادم والتأخير ، وموضع لا يدنو لذلك وهو لم يدن لأن يراها ولم يرها فخرج مخرج لم يرها ولم يكد وقال في موضع المقارنة: ما كدت أعرف إلا بعد إنكار، وقال في الدنو: كاد العروس أن يكون أميرًا ، وكاد النعام يطير)».

(٨) تفسير الطبري ١٨١/١٠

(٩) ارتشاف الضرب ١٢٣٥/٣

(١٠) التذليل والتكميل ٣٦٧/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٣٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٧/٢

(١١) الكشف ٥٤٧/٢

(١٢) البيان في إعراب القرآن ٦٦/١

(١٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٥/١ ، البيان في إعراب القرآن ٣٣-٣٤

(١٤) شرح المفصل ١٢٥/٧

(١٥) التذليل والتكميل ٣٦٧/٤ ، أجاز ابن مالك في التسهيل المذهب الأول والثالث.

دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت، و (كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا دخله النفي نفى تلك المقاربة، فإذا قيل: (كاد زيد يموت) فمعناه قارب الموت غير أنه لم يقع، وإذا قيل: (لم يكد زيد يموت) ، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه، فالإثبات مثل قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، فخطف الأبصار لم يقع ولكنه قرب منهم، بدليل ما بعده وهو قوله: ﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْآ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠]، فلو حصل الخطف ما استفادوا من الإضاءة لكي يمشوا. والنفي مثل قوله تعالى: ﴿فَذَبْجُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فإنهم لتعنّتهم وكثرة أسئلتهم وتلكتهم في تنفيذ الأمر حتى لا ينفذ أمر القاتل بينهم، صوّروا بصورة من لم يذبح بل من لم يقارب الذبح، ولهذا جاء في الآية (فذبحوها) فأشبهوها في تأخرهم في ذلك من لم يفعل بل من لم يقارب الفعل، ولو جاءت الآية (وما كادوا يذبحونها) ما عرفنا أنهم ذبحوا البقرة فالكلام السابق من التردد وكثرة الأسئلة يرجح عدم التنفيذ^(١). وخرّج بعض النحويين مثل ابن مالك مالك الآية على أنه محمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربتة، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خلص فلان وما كاد يخلص^(٢). وقد ذكر عبد القاهر هنا حجة أخرى وهو أن (لم يكد يراها) ، في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠]، واقعة في جواب (إذا) ، التي إذا دخلت على الفعل الماضي دلّت على أنه سيحصل في المستقبل، فكيف يُتصور أنه قد حصل، فكأنك قلت: (إذا خرجت لم أخرج أمس) ، وذلك محال^(٣).

وفي الآية نفسها ما يدلّ على عدم الرؤية بل عدم مقاربتها وهو: ﴿ظَلَمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]، فإذا كانت الدنيا مظلمة امتنعت الرؤية فكيف إذا كانت الظلمة مضاعفة والظلام فوقه ظلام بدون عدد، ونهاية الآية - أيضًا - يؤكد عدم الرؤية، وهو قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]، فهم في ظلام دامس لأنّ الله لم يجعل

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٧٥، وشرح التسهيل ٣٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨/١

(٢) شرح التسهيل ٤٠٠/١، وجمع الهوامع ١٤٧/٢

(٣) دلائل الإعجاز ٢٧٧

لهم نورًا.

أما أصحاب المذهب الثاني: فقد استدل بعضهم بمثل قوله تعالى - عن موسى × -: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]، فهنا نفي للإبانة ولكن الواقع يقول: إن موسى × كان مبيّنًا بدليل محاججته لفرعون وقومه وفهمهم له، وردّهم عليه، ويمكن أن يُردّ على هذا بأن موسى دعا الله تعالى - بعد أن أمره بالذهاب إلى دعوة فرعون - أن يحل عقدةً من لسانه كي يفقهوا قوله، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ (٢٤) ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ (٢٥) ﴿وَبَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ (٢٦) ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾ (٢٧) ﴿يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ (٢٨) [طه: ٢٤ - ٢٨]، فقول فرعون: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ كلام على حسب معرفته السابقة لموسى، كيف لا وقد تربى في قصره ويعرفه جيدًا في عدم إبانتته، ولكن الله استجاب دعاء موسى عندما أرسله فجعله مبيّنًا لأنّ مهمة الرسول تقتضي ذلك، ولذلك كان محمد < أفصح العرب.

واستدل هؤلاء على العكس بمثل قول العرب: كاد النعام يطير، وكاد العروس يكون أميرًا^(١). فالنعام لم يطرق قط وكذلك العروس لم يكن أميرًا. وهذا صحيح فالنعام لم يطرق قط وكذلك الدجاج، ولكنها تعد من الطيور لأنها تطير لمسافات قصيرة أو لسرعتها، وأما العريس فإنه بلا شك ليس أميرًا ولكن الاحتفاء به والسير في ركبه يقارب ما يحصل للأمير من حشد وتشجيع.

واستدلوا كذلك بقول ذي الرمة:

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح^(٢)

حيث أنشد قصيدته في سوق الكوفة فردّ عليه أحدهم بأنه يرى أن الرسيس قد برح فأطرق ساعة ثم غيّر (لم يكد) إلى (لم أجد)

ورُدّ على الاستدلال بهذا البيت بأنه لا يصح، لأنّ الجمهور قد عابوا على ذي الرمة رجوعه عن قوله وقالوا: هو أبلغ وأحسن مما غيّر إليه^(٣). واحتج الفخر الرازي لهذا المذهب

(١) المقتضب ٧٤/٣، والصاحي ٢٤٥

(٢) ديوان ذي الرمة ١١٩٢/٢

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٩٥/٢، ودلائل الإعجاز ١٩٢

بأن قال: لو كان قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، يعني عدم مقاربتهم للذبح (النفي) لكان في الآية تناقضًا ظاهرًا بين (فذبوها) و (ما كادوا يفعلون)^(١). وللردّ عليه نقول: إنهم لو كانوا قد امتثلوا للأمر من أول وهلة، لكانت حجته صحيحة، ولكن بنص القرآن أنهم ترددوا وأكثروا الأسئلة وفي نهاية الأمر امتثلوا فذبوا البقرة بعد تمتع شديد فكانوا يشبهون من لم يفعل بل لم يقارب الفعل، فالامتناع حصل في وقت؛ والذبح حصل في وقت آخر متأخر عنه، ولا أدلّ على اختلاف الزمن من قولهم أول الأمر ﴿قَالُوا أَنْتَضِينَا هُزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧]، عندما قال لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧].

وقد ألغز بها أبو العلاء المعري في قوله:

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة؟ جرت في لساني جرهم وثمود

إذا نفيت - والله أعلم - أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود^(٢)

وأما أصحاب المذهب الثالث: فدليلهم قوله تعالى: ﴿فَذَبِحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فالفعل (الذبح) وقع ولكن بعد بقاء دليل (فذبوها). فهذا المذهب في الواقع مزيج من المذهب الأول والثاني فقد وافق الأول في الإثبات، ووافق الثاني في النفي، ويردّ عليهم بما ردّ على أصحاب المذهب الثاني في حالة النفي. وقد عدّد الطبري الأقوال في (كاد) في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرِئْهَا﴾ [النور: ٤٠]، ثم ذكر أنه اختار أصوبها، قال: «أحدها: أن يكون معنى الكلام: إذا أخرج يده رائيًا لها لم يكد يراها: أي لم يعرف من أين يراها. والثاني: أن يكون معناه: إذا أخرج يده لم يرها ويكون قوله: ﴿لَمْ يَكْدِ﴾ أي دخوله في الكلام نظير دخول الظنّ فيما هو يقين من الكلام، كقوله: ﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ حِجَابٍ﴾ [فصلت: ٤٨]، ونحو ذلك. والثالث: أن يكون قد رآها بعد بقاء وجهه، كما يقول القائل لآخر: ما كدت أراك من الظلمة، وقد رآه، ولكن بعد إياس وشدة، وهذا القول الثالث أظهر معاني الكلمة من جهة ما تستعمل العرب كاد في كلامها»^(٣).

(١) تفسير الرازي ١١٢/٣

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٠٧/١

(٣) تفسير الطبري ١٨١/١٠

ويبدو للباحث أنّ سبب الخلاف في هذه المسألة هو الخلط بين معنى (كاد) الذي يعني المقاربة ومعنى الفعل المصاحب له، ففي قولنا: (كاد زيد يموت) فمعناه قارب زيد الموت ولكنه لم يمت حقيقة ولو كان القصد عدم الموت لوجب أن نقول: لم يمت زيد ولم نحتج إلى (كاد) أصلاً، فإذا أدخلنا النفي على (كاد) مثل: (لم يكد زيد يموت) فإننا ننفي مقاربة الفعل: (يموت) ، فإذا نفيت قرينه فإنك من باب أولى نفيت وجوده، ولسنا ننفي أصل الفعل وإلا لقلنا: (لم يمت زيد) ولم نحتج إلى (كاد) .

وقد وضّح صدر الأفاضل هذه المسألة بأن شبّهها بقولنا: (جاء زيد راكباً) ، فأنت هنا أثبت المجيء وزدت عليه قيداً وهو الركوب، فإذا نفيت الجملة السابقة: (ما جاء زيد راكباً) فأصل المعنى (المجيء) قد حصل في الحالتين والذي تخلف هو الركوب (القيد) فالنفي في الحقيقة يتوجه إلى الركوب (القيد) ، وليس إلى أصل الفعل (المجيء)^(١).

والذين قالوا إنّ إثباتها نفي نظروا إلى المحصلة والنتيجة، فإذا قيل: (كاد زيد يموت) فالفعل (كاد) مثبت لأنه لم يسبق بنافٍ وحيث إنّ الموت لم يقع، ظنوا أنها إذا كانت مثبتة دلت على النفي. واستدلوا على حالة النفي بقوله تعالى: (فذبجوها وما كادوا يفعلون) فالفعل (كاد) دخل عليه أداة النفي (ما) فدل على وقوع الفعل (الذبج) بدليل (فذبجوها) ، وهذا الاستدلال والفهم فيه نظر لأنّ قوله (وما كادوا يفعلون) يدل على أنهم نظراً لتعنتهم وكثرة أسئلتهم وترددهم بفعل ما يؤمرون به صوروا بصورة الذي لم يقارب الفعل، ولذا قال أحد المفسرين: إنهم لو لم يقولوا: إن شاء الله لم يذبجوا البقرة. وقوله: (فذبجوها) قرينة على أنهم في نهاية الأمر ذبجوها على الرغم من مماثلتهم وتشددهم حتى شدد عليهم فتعبوا حتى وجدوا البقرة المطلوبة التي تنطبق عليها الأوصاف، وكان يكفيهم لو نفذوا الأمر عند سماعه أن يذبجوا أي بقرة تصادفهم بدليل: (فافعلوا ما تؤمرون) ، ولو لم ترد (فذبجوها) ما علمنا أنهم ذبجوها بل كل القرائن تدل على أنهم لم يفعلوا^(٢). ويلحظ على هذه المسألة أنها ليست من مواضع الخلاف بين البصريين والكوفيين، بل من المسائل التي اختلطت فيها

(١) التخمير ٣/٣١٠

(٢) معني اللبيب ٨٦٩

الآراء. ورأينا اختلاف آراء بعض العلماء حول (كاد) كالفراء مثلاً، بسبب نظرهم إلى معنى الآية ومقارنتها ببعض الآيات الأخرى في نفس الموضوع، مثل قوله تعالى: (ولا يكاد يسيغه) ، وغفلوا عن معنى (كاد) الأصلي، وأن أي دلالة مخالفة؛ إنما عرف من قرينة خارجية - كما ذكر ابن أبي الربيع^(١) - لا تبدل أصل معناها. وهي أحياناً تأتي بمعناها الحقيقي، وأحياناً أخرى تأتي على سبيل المبالغة ومن أجل ذلك كثر اللبس فيها والتردد.

إذن الرأي الراجح الذي عليه أكثر العلماء أن (كاد) كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات، ولكن إثباتها يعني مقارنة الفعل لا وقوعه، ونفيها يعني عدم مقارنة الفعل وهذا أبلغ في نفي وقوعه.

واختار ابن عادل الرأي الأول أي أن (كاد) كأى فعل آخر فإثباتها إثبات ونفيها نفي لكن طبيعتها لا تدل على وقوع الفعل بل مقارنته، لأنها من أفعال المقاربة، بل هي أكثرها دلالة على الوقوع إذا لم يقرن خبرها بـ (أن) .

(١) التذييل والتكميل ٤/٣٦٩

(هَاتِ)، و(تَعَالَى) بين الاسمية والفعلية

قال ابن عادل عند إعرابه (هاتوا) في قوله تَعَالَى:

﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١].

« . . . واختُلف في (هَاتِ) على ثلاثة أقوال:

أصحها: أنه فعل، وهذا هو الصحيح لالتصاله بالضمائر المرفوعة البارزة نحو: هاتوا، هاتي، هاتيا، هاتين.

الثاني: أنه اسم فعل بمعنى أحضر.

الثالث: وبه قال الزمخشري: أنه اسم صوت بمعنى (ها) التي بمعنى احضر^(١).

وقال عن (تعالَى) : «وتعالَ فعل صريح، وليس باسم فعل؛ لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة به»^(٢).

انقسمت آراء النحاة والمفسرين حول (هَاتِ) إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها فعل.

القول الثاني: أنها اسم فعل بمعنى أَحْضِرْ.

القول الثالث: أنها اسم صوت بمعنى ها.

وأكثر النحويين مع القول الأول: أي أنها فعل كالتحليل^(٣)، والفراء^(٤)، والزجاجي^(٥)،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٩٨/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٨٧/٥

(٣) العين ٥٥/١، ٢٩٠/٤

(٤) الصاحي ٢٨١

(٥) حروف المعاني ٧٥

وابن فارس^(١)، والعكبري^(٢)، وابن مالك^(٣)، وابن هشام^(٤)، والرضي^(٥)، وأبو حيان^(٦)، والسمين الحلبي^(٧)، و السيوطي^(٨)، وغيرهم. ومع اتفاقهم على فعليتها إلا أنهم اختلفوا في أصلها، فقد ذكر الخليل رأيين، الأول: أنها من المهاتاة، من هاتى يهاتي مثل: رامى يرامي مرامة، فوزنه فاعَلْ، فتقول: هاتِ يا زيدُ، وهاتي ياهندُ. . . إلخ، والهاء أصلية. والرأي الثاني: أن الهاء بدل من الهمزة وأن الأصل: أأتى وزنه: أفعل مثل أكرم. وهناك رأي ثالث: أن (ها) هذه التي للتنبيه دخلت على (أتى) ولزمتها، وحذفت همزة (أتى) لزومًا، قال بعض النحويين هذا مردود لأن معنى (هاتِ) أحضِرْ كذا ومعنى (ائتِ) : احضِرْ أنت، فاختلف المعنى يدل على اختلاف المادة، ولأن الأصل عدم الحذف^(٩).

واحتج بعض النحويين لترجيح صحة أصالة الهاء في (هاتِ) بوجهين، الأول: أن أتى يتعدى لاثنين وهاتى يتعدى لواحد فقط. والثاني: أنه كان ينبغي أن تعود الألف المبدلة من الهمزة إلى أصلها لزوال موجب قلبها وهو الهمزة الأولى ولم يُسمع ذلك، إضافة إلى اختلاف الوزن كما أسلفنا^(١٠).

واختلف هؤلاء أيضًا في التصرف، فذكر الخليل أن العرب أماتوا كل شيء من فعلها إلا هاتِ في الأمر^(١١). وممن قال بذلك الفراء^(١٢)، والجوهري^(١٣)، وابن مالك^(١)،

(١) الصاحي ٢٨١، معجم مقاييس اللغة ٣٣/٦

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٨٥/١، الباب في علل البناء والإعراب ٩١/٢

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٠٥/٢

(٤) شرح شذور الذهب ٥٨

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٤/٣

(٦) البحر المحيط ٥٠٧/١

(٧) الدر المصون ٣٤٢/١

(٨) الإتيقان في علوم القرآن ٥٢٢/١

(٩) ينظر: البحر المحيط ٤٤٠/١، الدر المصون ٤٧٩/١

(١٠) الدر المصون ٣٤٢/١

(١١) العين ٢٩٠/٤

(١٢) الصاحي ٢٨١

(١٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٤/٣

والسيوطي^(٢)، ولام السمين الحلبي ابن عطية على زعمه أن تصريفه مهجور لا يُقال فيه إلا الأمر^(٣). وفي هذا نظر من جهتين، الأولى: أن الذي زعم ذلك هو الخليل كما أسلفنا والخليل نفسه قال: يُقال، والثانية أن ابن عطية في تفسيره لم يتبن رأيًا بل عدد كل الآراء وصدرها بقوله: «قيل وقيل»^(٤). وأكثر المعربين على أن (هَاتِ) فعل تام التصرف، وقد نقلت أقوال عن العرب، مثل: هَاتِ لا هَاتِيَتْ وهَاتِ إن كانت بك مهاتاة، ومن المزوجة قولهم في جواب من قال: هَاتِ لا أهَاتِيك ولا أُوَاتِيك^(٥). وقال الشاعر:

لله ما يعطي وما يهاتي^(٦)

أي ما يأخذ.

وهي عند العكبري فعل صريح^(٧)، وعند الرضي تتصرف بحسب المأمور. الخ^(٨). واستدل آخرون على فعليتها بتصريفها^(٩). وبعضهم بأمرين، الأول: إفادة الطلب. والثاني: لحوق ياء المخاطبة تقول: هاتي يا هند^(١٠).

وأما القول الثاني: أن (هَاتِ) اسم فعل _ بمعنى أَحْضِرُ _ ففيه مخالفة صريحة لحد اسم الفعل، فـ (هَاتِ) تقبل علامات الفعل وهو الاتصال بالضمائر المرفوعة البارزة نحو: هاتوا، وهاتي، وهاتيا، وهاتين، ولذا لم يقل بهذا الرأي إلا القليل ومن هؤلاء الزمخشري في المفصل^(١١). وغلّط بعض النحويين القائلين بهذا القول بقبول (هَاتِ) علامة فعل الأمر وهو

(١) شرح الأشموني ٢٠٥/٢

(٢) معترك الأقران ٢٥٢/٣

(٣) الدر المصون ٣٤٢/١

(٤) المحرر الوجيز ١٢٥

(٥) الإتياع والمزوجة ٥٠

(٦) العين ٢٩٠/٤

(٧) اللباب ٩١/٢

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٤/٣

(٩) البحر المحيط ٥٠٧/١

(١٠) أوضح المسالك ٤١/١

(١١) المفصل ١٥١

دلالتة على الطلب، وقبوله لياء المخاطبة، مثل هاتي يا زينب الكتاب. . . إلخ، واعتذر آخرون لهم بأنهم يقولون إنَّ لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظًا للأفعال^(١). وعزا بعضهم هذا الرأي إلى الخداع أصحابه بعدم تصرفها عند البعض^(٢).

أما القول الثالث: أنها اسم صوت بمعنى (ها) ، فقد قال به الزمخشري في تفسيره^(٣)، وقد تابعه في ذلك الفخر الرازي^(٤)، والشوكاني^(٥). ورُدَّ على هذا القول أيضًا بأنها فعل بدليل اتصال الضمائر بها^(٦). و عدَّ الزمخشري، (هَاتِ) كما أسلفنا في المناقشة في الفصل بين بين أسماء الأفعال، وأما في تفسيره فقال إنها اسم صوت. ويُعدُّ الكشاف التطبيق العملي لآراء الزمخشري النحوية وغيرها وقد خالف في تفسيره بعضًا مما قرره في كتابه الفصل^(٧). واختار ابن عادل القول الأول وهو أن (هَاتِ) ، و (تعالَ) أفعال صريحة، وراه الأصح بل هو الصحيح، وهو اختيار موفق قال به أكثر النحويين والمفسرين، وقد احتج له ببعض ما ذكر آنفًا.

الترجيح:

الأرجح أن (هَاتِ) فعل، وليس اسم فعل، أو اسم صوت، لأنَّ حدَّ الفعل ينطبق عليها، وهو قبول ضمائر الرفع البارزة، ولا ينطبق عليه حدَّ اسم الفعل، وهو دلالتة على معنى الفعل وعدم قبول علاماته، كما قرَّره النحويون^(٨). وكثيرًا ما يقرون النحويون (هَاتِ) بـ (تعالَ) في كلامهم، لأنَّ حكمهما واحد. والله أعلم.

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٤/٣

(٢) الإتيان في علوم القرآن ٥٢٢/١

(٣) الكشاف ٣٠٥/١

(٤) التفسير الكبير ٤/٤

(٥) فتح القدير ١١١/١

(٦) البحر المحيط ٥٠٧/١ ، الدر المصون ٣٤٢/١

(٧) ينظر كتاب : نحو الزمخشري — بين النظرية والتطبيق. ٣٤١

(٨) ينظر: أسرار العربية ١١

(فعل الأمر) بين الإعراب والبناء

قال ابن عادل عند إعرابه (اهدنا) في قوله تعالى:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

«والأمر عند البصريين مَبْنِيٌّ وعند الكوفيين مُعْرَبٌ، وَيَدْعُونََ في نحو: (اضْرِبْ) ، أن أصله: (لَتَضْرِبْ) بلام الأمر، ثم حذف الجازم، وتبعه حرف المضارعة، وأتى بهمزة الوصل؛ لأجل الابتداء بالسّاكن، وهذا مما لا حاجة إليه، ولورد عليهم موضعٌ يليق به»^(١).

هذه من مسائل الخلاف المشهورة^(٢) بين البصريين والكوفيين:

المذهب الأول: قول البصريين أن فعل الأمر مبني على السكون، وتابعهم كثير من النحويين كابن جني^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن هشام^(٥)، وأبو حيان^(٦).

المذهب الثاني: قول الكوفيين والأخفش^(٧) أن فعل الأمر معرب مجزوم، وتابعهم بعض النحويين كأبي علي الحسين بن أبي الأحوص - من تلاميذ الشلوين^(٨) - وابن عطية^(٩)، والمالقي^(١٠)، وابن هشام في قوله الآخر^(١١).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٠٤/١

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٢، ١٣١/٢، والأصول في النحو ١٧٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، وشرح كتاب سيبويه ٨٧، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٥٢٤/٢، وأسرار العربية ٣١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧-٦٢، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٢٩/٤، ورفض المباني ٣٠٢، وشرح الأشموني ٣٠/١

(٣) الخصائص ٨٣/٣

(٤) شرح التسهيل ٦١/٤

(٥) شرح شذور الذهب ٧٠، شرح قطر الندى ٤٤، الجامع الصغير ١٦٨

(٦) شرح اللمحة البدرية ٣٦٩/٢

(٧) مغني اللبيب ٣٠٠

(٨) المساعد ١٢٥/٣

(٩) المحرر الوجيز ٧٦، البحر المحيط ٣٠٨/١

(١٠) رفض المباني ٣٠٣

(١١) مغني اللبيب ٣٠٠، وشرح الأشموني ٣١/١

الأدلة والمناقشة:

بناء الماضي مجمع عليه^(١)، أما فعل الأمر ففيه اختلاف كبير بين البصريين والكوفيين، ولكل فريق حججه وبراهينه، وانقسم المتأخرون بينهما ما بين مؤيدٍ ومعارض، واحتجوا لكل منهما.

فاحتج البصريون لمذهبهم بما يأتي:

١ - أن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء^(٢). بل قال السيرافي شارحاً كلام سيويوه الذي كان يقارن بين الأفعال: «وكذلك فعل الأمر الذي هو مبني على السكون أبعد الأشياء من الأفعال المضارعة المعربة، وأقرب منه إليها الفعل الماضي الذي هو مبني على الحركة»^(٣).

٢ - أنه حصل إجماع على أن ما كان على وزن (فَعَالٍ) من أسماء الأفعال كـ (نَزَالٍ وَتَرَاكٍ وَمَنَاعٍ وَحَذَارٍ) مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر؛ فتزالٍ ناب عن انزلٍ وتراكٍ ناب عن اتركٍ وكذا البقية؛ كقول زهير:

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيتَ نزالٍ ولُجَّ في الذعر^(٤)

فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بُني ما ناب منابه^(٥).

٣ - قولهم: إن حذف اللام من (لِتَفَعَّلَ) لكثرة الاستعمال مردود لسببين:

(١) شرح الأشموني ٣٠/١

(٢) أسرار العربية ٣١٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥/٢

(٣) شرح كتاب سيويوه ٨٧/١

(٤) في ديوان زهير بن أبي سلمى - صنعة: الأعلام الششمري، المطبوع ١١٦ ورد هذا البيت هكذا:

ولنعم حشو الدرع أنت، إذا دُعيتَ: نزالٍ، ولُجَّ في الذعر

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥/٢ - ٥٤٠

(أ) أن ذلك لو كان صحيحًا لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله. ولكن الواقع أنّ الحذف يقع على كثير الاستعمال وعلى قليله؛ ولما قالوا: اقعنسس، واحرنجم، واعلوط، وما شابه ذلك بالحذف، وهو لا يكثر استعماله؛ دلّ ذلك على فساد هذه الحجة^(١).

(ب) أنّ النحويين مجمعون على أنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم، وحرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف إلا على سبيل الشذوذ، فلمّا كان إضمار الجار في الأسماء غير جائز كان إضمار الجازم في الأفعال أولى بالمنع؛ لأنه أضعف^(٢).

٤ - أنّ فعل الأمر لفظ لا يُفرّق بإعرابه إذا كان معربًا - على قول الكوفيين - بين معنى ومعنى وقد يشبه الاسم، وإذا كان الإعراب معنى زائدًا على الكلمة فلا ينبغي أن يُثبت إلا إذا دلّ على معنى، وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرّق الإعراب بينها، فلمّ يحتاج إلى الإعراب؟^(٣).

٥ - أنّ الفعل المضارع إنما أعرب لشبهه للاسم لوجود حروف المضارعة، وفعل الأمر حسب قول الكوفيين مثل: (اكتُبْ) ، أصلها (ليكتُبْ) ثم حذفت اللام وتبعها ياء المضارعة. وإذا كان كما قال الكوفيون فإنّ سبب إعرابه ليس كونه أمرًا وإنما اللام والياء فلما حذفتا، ووجب بناؤه لزوال سبب إعرابه^(٤). ولا يُقال أن اللام عملت محذوفة لأنّ الجر في الأسماء أقوى من الجزم في الأفعال ومع هذا لم يعمل إلا شذوذًا، وفي هذه الحالة الحذف أثقل لأنه شمل اللام وحرف المضارعة مما يدل على فساد هذا الرأي^(٥). ولم يجز ذلك المبرد حتى في الضرورة، قال: «والنحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر. . . إلى أن قال: فلا أرى ذلك على ما قالوا؛

(١) أسرار العربية ٣٢٠

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢

(٣) التبيين ١٧٦ - ١٧٧

(٤) علل النحو ٢١١

(٥) ينظر: المقتضب ١٣١/٢

- لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمّر، وأضعفها الجازمة، لأنّ الجزم نظير خفض في الأسماء^(١).
- ٦- أنه لو كان (قَمْ) أصلها (ليقم) ؛ لو حذفت اللام فقط لعاد الفعل كما كان؛ أي (يقوم) وهذا فعل مضارع، ولا يدل على الأمر^(٢).
- ٧- وقد خطأ المبرد هذا الرأي وشكك في بعض الأشعار وقال عن الأخرى إنها ضرورة^(٣).
- ٨- وقال الفراء منتقداً للكسائي: «وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا) ، لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً»^(٤). وعدّ الأخفش (لَيَفْعَلُ) مأموراً بها المخاطب، لغة رديئة^(٥). وقال الزجاجي لغة جيدة^(٦).
- ٩- أنّ حذف الواو والياء والألف في لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ كان للبناء لا للإعراب، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح، حملاً للفرع على الأصل^(٧).
- ١٠- أنّ بعض الشواهد التي ساقوها حجةً لهم يمكن أن تكون حجةً عليهم؛ فقول الشاعر:
- محمدٌ تَفَدَّ نفسك كلِّ نفسٍ إذا ما خفت من أمرٍ تبالا^(٨)
- فإنّ الشاعر هنا لما اضطرّ أضمر اللام وترك الفعل على بنائه كما يوجب القياس؛ ولم يحذف حرف المضارعة. وخص سيويوه جواز ذلك في الشعر، وهذا معناه ضرورة^(٩). وذكر ابن عصفور أنّ الضرورة التي ارتكبتها الشاعر في هذا البيت أنه أضمر الجازم وأبقى عمله، وهذا أقبح من إضمار الخافض

(١) المقتضب ١٣١/٢

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٣٠/٤

(٣) المقتضب ١٣١/٢ ، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيويوه ٦٩٤/١، وأسرار العربية ٣٢١

(٤) معاني القرآن ٤٦٩/١

(٥) لسان العرب ٤٤٤/١٥

(٦) الجمل ٢٠٨

(٧) أسرار العربية ٣٢٠ - ٣٢١

(٨) الأصول في النحو ١٧٥/٢/٢

(٩) الكتاب ٨/٣

وإبقاء عمله، لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء^(١). ونقل الشنتمري أنه ذكر عن المازني؛ أنه قال: يجوز أن يكون الشاعر أراد (تفدي نفسك) على الخبر ولكنه حذف الياء كما حذفوا من دوامي الأيد في قول الشاعر:

وطرت بمنصلي في يعملات دوامي الأيد يجنطن السريحا

ورأى الشنتمري، أن أجود من هذا أن يُقال: إن الشاعر قد تأثر بخط

المصحف وقراءة من قرأ ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ [٦٤]

[الكهف: ٦٤]^(٢). يقصد: (نبغ) بخط المصحف، التي أصلها نبغي.

١١- أنه لا يُحذف حرفان، أحدهما يُوجب علة تكون أصلاً في شيء، ويبقى حكمها

كحرف المضارعة، واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده، صار معه كبعض

حروفه، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وحدها، كقول متمم ابن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي لك الويل حرّ الوجه أو ييك من بكى^(٣)

وأما حذفهما معاً في كل موضع مخاطبةً للفاعل فلا. وكل ما جاء من ذلك

على كثرته في كلامهم هو بغير لام، ولا حرف مضارعة، إلا ما ذكر نادراً

فلا يُقاس عليه^(٤).

١٢- أن شرط المعرب أن تعتقب في آخره الحركات باختلاف العوامل، وشرط المبني أن

يلزم طريقة واحدة. فلما وجدنا فعل الأمر لا يزول عن السكون وجب أن يلحق

بحكم المبنيات دون المعرب^(٥).

١٣- أن أسماء الأفعال مثل: صه، ومه، وما أشبه ذلك لا يصلح دخول الجزم عليها^(٦).

(١) ضرائر الشعر ١٤٩

(٢) النكت في تفسير كتاب سيويه ١/٦٩٤ - ٦٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٤

(٣) الكتاب ٩/٣، الأصول في النحو ٢/١٧٤

(٤) رصف المباني ٣٠٣

(٥) علل النحو ٢١١

(٦) علل النحو ٢١٢

١٤ - الأحاديث التي استشهدوا بها لا تُعرف بكتب الحديث كما ذكروها^(١)، وإنما ورد في البخاري: ((برّزه ولو بشوكة))^(٢). وفي مسلم: ((فيأخذ الناس مصافهم))^(٣). ولكن في البخاري قريب منها: ((فلتسوا صفوفكم)).

وتتلخص حجج الكوفيين في كون فعل الأمر معرباً مجزوماً بلام مقدّرة؛ بما يأتي:

١ - أنّ الأصل في الأمر للمواجه في مثل: اِفْعَلْ؛ أن يكون باللام مثل: لِتَفْعَلْ، كقولهم للغائب لِيَفْعَلْ. إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف، كما قالوا: (أيش) وأصلها: أي شيء، وكقولهم: عِم صباحًا، والأصل فيه: أنعم صباحًا. وكقولهم: (وَيُلْمَهُ) والأصل: ويل أمه، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هنا حذفوا اللام لكثرة الاستعمال؛ ولم يكن ذلك مزيلاً لها عن أصلها ولا مبطلاً لعملها^(٤). وعليه قراءة زيد بن ثابت، وقيل قراءة النبي < ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، بالتاء (فبذلك فلتفرحوا)، قال الفراء: ((أي يا أصحاب محمد، بالتاء))^(٥). ووافق ابن الشجري الكوفيين فيما ذكروه هنا، ولكنه ذكر أن العرب بنوه لتضمنه معنى اللام، قال: «ولكن الأمر للمواجهة كثر استعماله، فاستثقلوا مجيء اللام مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة، واجتلبوا للفعل إذا كان ثانيه ساكنًا همزة الوصل، وبنوه لتضمنه معنى اللام؛ وربما استعملوه على الأصل»^(٦). بل ذهب أبعد من ذلك

(١) قال الدكتور الطناحي - محقق أمالي ابن الشجري - ٣٥٥/٢ في الهامش: ((الحديث بهذا اللفظ مما يرويه النحاة والمفسرون. ولم أجده في دواوين السنة التي أعرفها)).

(٢) كتاب الصلاة/الباب الثاني: باب وجوب الصلاة في الثياب

(٣) كتاب المساجد/الباب (٢٩) باب: متى يقوم الناس للصلاة. رقم الحديث ٦٠٥

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٨/٢

(٥) معاني القرآن ٤٦٩/١، واللامات للزجاجي ٩١، وينظر: مغني اللبيب ٣٠٠

(٦) أمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢

عندما أجاز استعمال الأصل؛ يعني باللام، قال: «ويجوز عندي استعمال الأصل في قولك: لَتُعَنَّ بِحَاجَتِي، وَلَتُوضَعَ فِي تِجَارَتِكَ، مَخَاطَبًا بِهِ حَاضِرًا»^(١).

٢- وقد جاء على الأصل في نصوص كثيرة منها:

(أ) الحديث المروي: ((وَلَتُزْرَهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ)) أي زُرَّهُ. وعليه الحديث الآخر: ((لَتَأْخُذُوا مِصَافِكُمْ)) أي خذوا. والحديث الآخر أيضًا: ((لَتَقُومُوا إِلَى مِصَافِكُمْ)) ، أي قوموا^(٢).

(ب) وفي قول الشاعر:

محمد تَفَدِّ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفْتُ مِنْ سَيِّئٍ تَبَالًا^(٣)
فعملت اللام مع الحذف^(٤). وقال سيبويه: «وإنما أراد: لَتَفَدِّ». ولم يذكر سيبويه هاهنا ضرورة بل صرَّح بالجواز، قال: «واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبَّهوها بأن إذا أعملوها مضمرة»^(٥).

(ت) وفي قول الشاعر:

لَتَقُمُ أَنْتَ يَا بِنَ خَيْرِ قَرِيشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ^(٦)

(ث) وقول الشاعر الآخر:

فَلَتَكُنْ أَبْعَدَ الْعِدَاةِ مِنَ الصَّلَاةِ مِنْ النِّجْمِ جَارُهُ الْعَيُّوقُ^(٧)

(ج) وقول الشاعر الآخر:

لَتَبْعَدُ إِذْ نَأَى جِدْوَاكَ عَنِّي فَلَا أَشْقَى عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي^(٨)

(١) أمالي ابن الشجري ٥٢٢/٢

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٣٠٠

(٣) الأصول في النحو ١٧٥/٢

(٤) أسرار العربية ٣١٩

(٥) الكتاب ٨/٣

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٥/٢ ، وتحفة المجد الصريح (السفر الأول) ٣٦٢ ، ومغني اللبيب ٣٠٠

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٧/٢

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٧/٢

- ٣- أن المجمع عليه؛ أن فعل النهي معرب مجزوم في مثل: لا تَفْعَلْ فكذلك ينبغي أن يكون فعل الأمر في مثل: اِفْعَلْ؛ لأنَّ الأمر ضد النهي، والعرب تحمل الشيء على ضده، كما يحملون على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر^(١).
- ٤- أنك تقول - في المضارع المعتل -: (أَغْزُ) و (ارْمِ) و (اخْشِ) فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشِ، بحذف حرف العلة أيضاً فدل ذلك على أنه مجزوم بلام مقدرة^(٢).
- ٥- أن الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يُدلَّ عليه إلا بالحرف^(٣).
- ٦- أن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده^(٤).
- ٧- أن بناء (فَعَالٍ) من أسماء الأفعال إنما كان قياساً على نظيره من الأسماء، مثل: حذام، وَقَطَامٍ، لا لنيايته عن فعل الأمر. لأنَّ (نَزَالَ) اسم (انزَلَ)، وأصله لتزلُّ، فلما تضمَّن معنى اللام كتضمن (أَيْنَ) معنى حرف الاستفهام، وكما أن (أَيْنَ) بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام؛ فكذلك بُنيت (نَزَالَ) لتضمنها معنى اللام^(٥).
- ٨- أن البناء لم يعهد كونه بالحذف كما قيل في فعل الأمر من الفعل المعتل الآخر: إنه مبني على حذف حرف العلة^(٦).
- ٩- عدَّ المحققون أفعال الإنشاء كـ (بِعْتُ، وأَقَسَمْتُ، وَقَبِلْتُ) مجردة عن الزمان، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجردها عن الزمان عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكن إدعاء ذلك في نحو: قُمْ، لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ، فعليته

(١) أسرار العربية ٣١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٨/٢

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٨/٢، ومغني اللبيب ٣٠٠

(٣) مغني اللبيب ٣٠٠

(٤) مغني اللبيب ٣٠٠

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤/٢

(٦) مغني اللبيب ٣٠٠

مشكلة، فإذا ادّعي أنّ أصله (لِتَقُمْ) كان الدال على الإنشاء اللام وليس الفعل^(١).
 أما ابن عادل فيتضح من كلامه - صدر الموضوع - أنه مؤيد لرأي البصريين، حيث ذكر مقررًا أنّ فعل الأمر مبني عند البصريين، أمّا الكوفيون فيدّعون أنه معرب، فاضربُ عندهم أصلها: ليضربُ، ثم حذف الجازم وحرف المضارعة وأُتي بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن. ثم بيّن أن ذلك تعقيد لا حاجة إليه، ويُعاب عليه أنه أجل الرد عليهم إلى موضع يليق به. وغالب اختيارات ابن عادل تميل إلى مذهب البصريين. والله أعلم.

(١) معني اللبيب ٣٠٠

أنزاد (كان) أو لا؟

قال ابن عادل عند إعرابه (كنتم) في قوله تعالى:

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

«الرابع: أنها زائدة والتقدير: أنتم خير أمة، وهذا قول مرجوح، أو غلط، لوجهين: أحدهما: أنها لا تزاد أولاً، وقد نقل ابن مالك الاتفاق على ذلك. الثاني: أنها لا تعمل في (خير) مع زيادتها»^(١).

وقال: «في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ ، [الشورى: ٢٠]: وزعم الفراء أن (كان) هذه زائدة، ولذلك جزم جوابه، ولعل هذا لا يصح، إذ لو كانت زائدة لكان (يُرِيدُ) هو الشرط، ولو كان الشرط، لانجزم، فكان يقال: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ)»^(٢).

تخرج بعض العلماء أن يقولوا بالزيادة أو الحذف في القرآن، ولكن الحرف الزائد مصطلح نحوي يقصد به النحويون استواء أركان قواعدهم التي ابتناها، لا أنها زائدة في النص حقيقة لأن للزائد عندهم وظيفة مهمة وهي التوكيد وما كان كذلك فهو ليس بزائد على الحقيقة. والصورة المتفق على جوازها في (كان) هي: ما كان أحسن زيداً^(٣). وقيل الغرض من الزيادة: التوكيد، أو أن ذلك فيما مضى، أو لإفادة الانقطاع^(٤).

وتعددت آراء النحويين حول الزيادة؛ وزيادة (كان) خاصة إلى مذاهب:

المذهب الأول: جواز الزيادة في (كان) وحدها؛ بشروط. وهو قول الخليل وسيبويه^(٥)

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٦٣/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٥٣/١٠

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١

(٤) يتظر: الأصول في النحو ١/٩٢-٢/٢٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٩-١٠٠، وتخليص الشواهد ٢٥٣

(٥) الكتاب ١٥٣/٢، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٨٨/٤

وتبعهم كثير من النحويين المتأخرين، مثل: ابن أبي الربيع^(١)، وابن خروف^(٢)، وابن عصفور^(٣)، وقيل إنه قول الجمهور، وإنه بلا خلاف.

المذهب الثاني: زاد الأحفش (أصبح) و (أمسى) ، ووافقه أبو علي الفارسي ونسبه بعضهم للكوفيين^(٤).

المذهب الثالث: أجاز الفراء زيادة جميع أفعال هذا الباب، إذا لم ينقض المعنى.

المذهب الرابع: أجاز ابن جني زيادة (أضحى) وسائر أفعال هذا الباب، وكل فعلٍ غير متعدٍ من غير هذا الباب، إذا لم ينقض المعنى. ونسب السيوطي هذا القول للفراء^(٥).

الأدلة والمناقشة

جرى الاتفاق على جواز زيادة (كان) في نحو: ما كان أحسن زيداً. وشرطوا أن تكون بلفظ الماضي^(٦) ووقوعها بين (ما) التعجبية وخبرها، وذكر ابن هشام، وغيره، أنه لا ينقاس من الأفعال إلا (كان) بالشروط السابقة، ولم تكثر زيادتها في غير ذلك^(٧).

واستدل بعض النحويين على (كان) الزائدة بعدم العمل كابن السراج^(٨)، وابن يعيش^(٩)، وابن أبي الربيع^(١٠)، وعارضهم آخرون: كأبي علي الفارسي^(١١)، وابن جني^(١٢)،

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٢٣/١

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١

(٣) المقرب ٩٢/١

(٤) شرح الكافية الشافية ١٧٨/١، والتذيل والتكميل ٢١٦/٤، وتخليص الشواهد ٢٥١، وشرح الأشموني ١٩٥/١

، وجمع الهوامع ١٠٠/٢

(٥) جمع الهوامع ١٠٠/٢

(٦) علل بعضهم ذلك بأن حروف المضارعة تدل على الفاعلين ، ولا فاعل لها، وهذا على رأي الذين لا يرون عمل

الزائدة. ينظر: إصلاح الخلل ١٤٢

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١، والتذيل والتكميل ٢١٢/٤ ، وتخليص الشواهد ٢٥١

(٨) الأصول في النحو ٩٢/١ ، ٢٥٨/٢

(٩) شرح المفصل ٩٨/٧، خزنة الأدب ٢٠٧/٩

(١٠) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٢٣/١

(١١) المسائل البصريات ٨٧٥/٢

وغيرهما. واحتجوا بمثل: (بحسبك درهم) ، وقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾

[الزمر: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١].

فإنَّ الباء والكاف الزائدتين عملتا الجر، ولم تمنع زيادتهما العمل.

و(كان) الزائدة عند الحيدرة اليميني حرف زائد معناه الصلة لا فاعل له، ولا مفعول^(٢). وتشبه الحرف الزائد عند ابن مالك^(٣). وذكر الصبان: أنَّ (كان) الزائدة لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئاً أصلاً، ونسب هذا للفارسي والمحققين، بل قال: إنه منسوب للجمهور وهو الأصح، وذكر أنَّ جماعة أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون، إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً. ثم فسّر زيادتها على ما ذكره أنفاً هو عدم اختلال المعنى بسقوطها، فـ (كان) الزائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة، وعلى الثاني: تامة. وأشار إلى بقاء دلالتها على الزمن الماضي على المشهور، ولهذا كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على الماضي. وذكر أنَّ (كان) الزائدة كثيرة في نفسها، وقليلة بالنسبة للحالات الأخرى^(٤).

والذي يدل على تداخل الآراء في (كان) الزائدة، بل تقاطعها مع بعض؛ أنَّ بعض الشواهد التي ساقها بعضهم لقوله، يمكن أن تقول على الرأي الآخر، فقد ذكر ابن هشام أنَّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ ﴾ [النمل: ٥١]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورى: ٥١]، يحتمل في (كان) الأوجه الثلاثة: النقصان، والتمام، والزيادة^(٥).

وذكر الصبان أنَّ لـ (كان) ، في قول الشاعر:

(١) الخصائص ١٠٦/٣

(٢) كشف المشكل ٣٢٧/١

(٣) شرح التسهيل ٣٦١/١، والتذليل والتكميل ٢١٤/٤

(٤) حاشية الصبان ٣٥٢/١ - ٣٥٣

(٥) مغني اللبيب ٧٢٦

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ
أربعة أقوال للنحويين؛ ناقصة، وتامة، وزائدة عاملة، وزائدة غير عاملة^(١).

واحتج أصحاب المذهب الأول بأمور منها:

١- قال سيبويه: «وقال الخليل: إنَّ من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء (كان) ، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ»^(٢)

وقد اعترض المبرد على زيادة (كان) في هذا البيت، مع اعترافه أنه مخالف لقول النحويين أجمعين، قال: «وهو عندي خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا) ، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا»^(٣). وقد تولى الرد عليه ابن ولاد بقوله: «إذا كانت (لنا) من صلة جيرانٍ معلقة بها فليس يجوز أن يكون خبرًا لـ (كان) ، مثال ذلك أنك لو قلت: مررت برجلٍ راغبٍ فينا كان، لم يجوز أن تجعل فينا وهو معلق بـ (راغب) خبرًا عن كان، وكأنَّ الشاعر قال: وجيرانٍ، ولم يبين لمن هم الجيران، ثم قال: كانوا لنا، ومع التكلف فيه فليس عليه ما قصده الشاعر»^(٤).

وقد آيد أبو علي الفارسي القول بالزيادة، وعلل لها قال: «فإن قلت: كيف تلغى وقد عملت في الضمير؟ قلت: تكون لغوًا، والضمير الذي فيها توكيد لـ (نا) في (لنا) ؛ لأنه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنه لا خبر له، ووافق ابن جني الخليل وسيبويه، وعلل اتصال الضمير بـ (كان) الزائدة بقوله: وجه زيادتها أن يعتقد أنَّ الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ، و (لنا) الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت

(١) حاشية الصبان ٣٥٣/١

(٢) الكتاب ١٥٣/٢

(٣) المقتضب ١١٦/٤ - ١١٧

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٤٠

اللفظ حقه، ولم يعتقد أن (الواو) مرفوعة بـ (كان)^(١).
وقد ذكر ابن السيد أن أكثر النحويين^(٢) يذهبون إلى أن (كان) فيه غير زائدة،
وانتقد الزجاجي في اختياره هذا البيت المختلف فيه وتركه لما لا خلاف فيه مثل
قول الشاعر:

سراة بني أبي بكر تساموا على كان المسومة العراب^(٣).
ووافق ابن هشام المبرد، مصرحًا بمخالفته لسيبويه، في عدم زيادة (كان) في هذا
البيت محتجًا برفعها الضمير والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور، بل هي الناقصة^(٤).
وقد اختلف النحويون في إطلاق الزيادة ومعناها، وقصد الخليل وسيبويه من معنى
قولهم بزيادتها.

٢- نص ابن عصفور على أن (كان) تزداد بين الشيئين المتلازمين كالعامل والمعمول،
والصلة والموصول، ولا تزداد أولاً ولا آخرًا^(٥). وقد ورد زيادتها عن العرب - وسطاً
- نثراً وشعراً، فمن ذلك:

(أ) ما ورد في الحديث: ((يا نبي الله أو نبي كان آدم؟)) ، وما حُكي من
كلام العرب: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عيس لم يوجد
كان أفضل منهم. وقولهم: (إن من أفضلهم كان زيداً)^(٦).

(ب) أوجب بعض النحويين والمفسرين زيادة (كان) متوسطة؛ في بعض

الآيات، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَتْ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مریم:
٢٩]، لأنه ليس بمستغرب أن يُكَلِّمَ الكبير الذي كان في المهدي صبياً،

(١) إصلاح الخلل ١٤٣ - ١٤٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٢٤/١

(٢) ربما يقصد النحويين المتأخرين أما المتقدمون فقد صرح المبرد - كما مر - أنه خالف جميع النحويين في القول
بعدم زيادة (كان) في هذا البيت.

(٣) إصلاح الخلل ١٤٢

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٦٢٣/١

(٥) شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١

(٦) الكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٦/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٤٣/١، وشرح جمل الزجاجي لابن

عصفور ٤٠٩/١، وشرح الكافية الشافية همع الهوامع ٩٩/١، التذيل والتكميل ٢١٢/٤

وعلى هذا المعنى لا يكون لـ (عيسى) عليه السلام ميزة على أحد في هذا. وقال الرضي: «إنها زائدة غير مفيدة للماضي، وإلا فأين المعجزة!»^(١).

(ج) ومن زيادتها بين الصفة والموصوف قول الفرزدق:

في غرف الجنة العليا التي جعلتُ لهم هناك بسعيٍ كان مشكورٍ^(٢)

(د) وبين المتعاطفين، كقول الفرزدق أيضا:

في حومةٍ غمرتْ أباك بحورُها في الجاهليةِ كان والإسلام^(٣)

(هـ) وبين (نعم) وفاعلها، أنشده الفراء^(٤):

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المختال^(٥)

(و) ومن زيادتها بصيغة المضارع، قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ إذا تهبَّ شمألٌ بليلاً^(٦)

(ز) وبين الجار والمجرور، كقول الشاعر:

سراة بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسومة العراب^(٧)

ورأي بعض النحاة كابن مالك أن زيادتها بين الجار والمجرور، وكونها بصيغة

المضارع، شاذ. وأجاز الفراء زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما

يكون أطولَ هذا الغلام، وعليه قول رجل من طيء:

صدقت قائل ما يكون أحقّ ذا طفلاً بيدّ ذوي السيادة يافعا^(٨)

٣- أنّ الزيادة خلاف الأصل فينبغي التمسك بما ورد به السماع والاقتصار عليه وعدم

(١) شرح كلفية ابن الحاجب ٤/١٨٧-١٨٨

(٢) ديوان الفرزدق ٢٣٢، ولم يعدها محقق الديوان زائدة لأنه قال: الترتيب: كان بسعي مشكور.

(٣) ديوان الفرزدق ٦٦٢

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢١٣، مجهول القائل.

(٥) شرح الأشموني ١/١٩٤

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٢٠، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وشرح الأشموني ١/١٩٥

(٧) إصلاح الخلل ١٤٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٠، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وهو الشاعر مجهول

(٨) شرح التسهيل ١/٣٦٢

القياس عليه، لأنّ القياس في اللفظ أن لا يزداد. ولو صح القليل الذي ذكره فلا يصح القياس عليه، قال ابن عصفور: «وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيث لا يُقاس عليه»^(١).

٤- أنّ العلماء نصوا على أنّ زيادة (كان) من خصائصها فينبغي ألا يشاركها في ذلك إحدى أخواتها، بل نصوا على كونها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسند ومسند إليه^(٢). وهذا ليس بمستغرب لأن (كان) أم الباب وقد خصت العرب أمهات الأبواب ببعض الخصائص التي لا تُوجد في أخواتها، فنجد ذلك في (إنّ) الناسخة، و (إنّ) الشرطية، و (لم) الجازمة. إلخ.

فـ (كان) أم الأفعال فلا ينفك فعل من معناها. ولذلك توسعوا فيها بالزيادة والحذف، وحذف نونها، دون غيرها من أخواتها^(٣).

٥- إنما ساغ أن تزداد (كان) لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها^(٤).

٦- احتجّ ابن السراج على من أجاز زيادة (أمسى) ، و (أصبح) ، بأنّ ثمة فرقاً بينهما وبين (كان) ، لأنّ (أمسى) ، و (أصبح) أزمنة مؤقتة و (كان) ليست مؤقتة، ولو جاز هذا فيهما لأتت من باب (كان) لجاز ذلك في بقية أخواتها، فهذا غير جائز لفساد هذا التشبيه الذي ظنوه^(٥).

٧- نص بعض النحويين على أنّ الزيادة لم تعهد إلاّ في (كان) ، قال ابن أبي الربيع: «وأما الزيادة فلا أعلمها جاءت إلاّ في (كان)»^(٦).

(١) شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٤٣/١

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧، الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٢٤/١

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٢/١

(٥) الأصول في النحو ١٠٦/١، وينظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي ٣٥٦/٢

(٦) البسيط ٧٥٤/٢

واحتج أصحاب المذهب الثاني بأمر منها^(١):

١- ما حكى الأخفش: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. وقال الجرمي: هذا خطأ. وردّه أبو عمرو، وقال السيرافي إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشية في كتابه^(٢). وقال ابن أبي الربيع: «وأكثر النحويين يطعنون في هذا الذي حكاه أبو الحسن ويرونه مصنوعاً»^(٣). وعارض ابن خروف زيادة (أصبح) و (أمسى) ، إلا أنه قال عن الأخفش: إنه ثقة فيما نقل^(٤). وعده ابن مالك شاذاً^(٥).

٢- زيادة (أصبح) في قول الشاعر:

عدو عينيك وشانیهما أصبح مشغولٌ بمشغول^(٦)

٣- وزيادة (أمسى) ، في قول الآخر:

أعاذل قولي ما هويت فأوبي كثيراً أرى أمسي لديك ذنوبي^(٧)

٤- قياسهما على أختهما (كان) حيث صحت الزيادة فيها فلا بأس من زيادتهما في أختيهما (أمسى) ، و (أصبح) ويعضد السماع هذا القياس. قال ابن السراج: «وقد أجاز قومٌ من النحويين: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، واحتجوا بأن أصبح من باب كان»^(٨). ثم علّق على ذلك بقوله: «فهذا عندي غير جائز، ويفسد تشبيههم ما ظنوه: أن (أمسى) ، و (أصبح) أزمنة مؤقتة و (كان) ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في أصبح وأمسى لأتت من باب (كان) لجاز ذلك في أضحي وصار وما زال»^(٩).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وشرح كافية ابن الحاجب ١٩١/٤،

والبسيط ٧٥٤/٢، الملخص ٢٢٤/١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٩١/٤

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٢٤/١

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١

(٥) شرح التسهيل ٣٦٢/١

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وتخليص الشواهد ٢٥٢

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وتخليص الشواهد ٢٥٢

(٨) الأصول في النحو ١٠٦/١

(٩) الأصول في النحو ١٠٦/١

واحتج أصحاب المذهب الثالث بقولهم:

أنه يجوز قياس أخوات (كان) كلها؛ عليها، قال الفراء: «وأخوات (كان) تجري مجراها»^(١). وهؤلاء يتجاهلون الفوارق الكبيرة بينها وبين أخواتها.

واحتج أصحاب المذهب الرابع بما يأتي:

١- أن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

فاليوم قرّبت تمجوناً وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٢)
و لم يرد أن يأمره بالذهاب^(٣).

٢- ومثله قول الشاعر:

فإن كنت سيّدنا سدتنا وإن كنت للخال فاذهب فخل

قال ابن جني شارحاً: «أراد بـ (اذهب) توكيداً كما تقول: أخذ يتحدث؛ وجعل يقول، وأنت تريد حديثه»^(٤). فزاد الشاعر (اذهب) للتأكيد، ولم يرد يرد الذهب الحقيقي.

٣- وقولهم: فلانٌ قعد يتهمكم بعرض فلان، المعنى: فلانٌ يتهمكم، وقول حسان:

على ما قام يشتمني لثيم كخزير تمرغ في رماد^(٥)

المعنى: على ما يشتمني. ثم ساق ابن جني بعض الشواهد وقال: «وليس هناك قيام ولا قعود ولا ذهاب، ولكن هذه استراحات من العرب وتطريجات منها

(١) التذييل والتكميل ٢١٧/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، والكامل ٩٣١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨-٧٩

(٣) التذييل والتكميل ٢١٦/٤

(٤) خزنة الأدب ١٣٠/٥

(٥) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ١٩٩، وخزنة الأدب ١٣٠/٥

في القول»^(١).

وعلق أبو حيان معترضًا على هذا لرأي بقوله: «والصحيح أن ذلك لا يجوز لاحتمال التأويل، ولو جاء مكان لا يحتمل التأويل قيل بزيادته حيث ثبت، ولا يُقاس عليه»^(٢).

٤- واعترض ابن السراج على قياس أخوات (كان) عليها لاختلاف الدلالة الزمنية بينها؛ حيث إنَّ أزمنة أخوات (كان) مؤقتة، و (كان) غير مؤقتة^(٣)، قال: «ويفسد تشبيهم ما ظنوه: أنَّ (أمسى) ، و (أصبح) أزمنة مؤقتة و (كان) ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في أصبح وأمسى لأنهما من باب (كان) لجاز ذلك في أضحى وصار ومازال»^(٤). واعتراض ابن السراج هنا يقتصر على بطلان قياس أخوات (كان) عليها، فكيف بمن وسّع من هذا ليشمل أشياء أخرى. .

وجرى خلاف بين أصحاب المذهب الأول حول مكان زيادة (كان) :

١- فذهب فريق منهم إلى حصر الزيادة في الحشو أي الوسط وبين متلازمين، وهم الغالبية.

٢- وأجاز فريق آخر أن تكون الزيادة في الصدر، كالفراء، والجوهري، وابن الطراوة.

٣- وأجاز فريق ثالث الزيادة في الآخر، كالفراء، وابن الخباز، والرضي^(٥).

وحجة الفريق الأول أنَّ الزيادة خلاف الأصل فيقتصر على ما ورد به السماع وهو الوسط، وفي القياس قال أبو علي الفارسي^(٦): هو يشبه (هو) ؛ ضمير الفصل لأنه غير معتد معتد به؛ والقصد في الإفادة غيره، فقبح أن تؤخر شيئًا الاهتمام به أكثر، وتقدم شيئًا الاهتمام به أقل.

(١) خزانة الأدب ١٣١/٥

(٢) التذييل والتكميل ٢١٧/٤

(٣) لعله يقصد: أنَّ (كان) تدل على زمن مطلق وأخواتها محددة بوقت: المساء أو الصبح أو الضحى... إلخ.

(٤) الأصول في النحو ١٠٦/١

(٥) توضيح المقاصد ١٨٤/١، وتوجيه اللمع ١٤٢، و شرح كافية ابن الحاجب ١٩٠/٤

(٦) المسائل البصريات ٨٧٦/٢، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٤٤

وقال العكبري^(١): وإنما لم تقع الزائدة في أول الكلام لأن الزائدة فرع ومؤكد وتقدمه يخل بهذا المعنى. وعلل الرضي^(٢) عدم جواز وقوعها أولاً لأن البداية تكون باللوازم والأصول فلا يليق بها الصدر وتقع في الحشو كثيراً. وابن عادل يزيد هذا الفريق فهو يمنع زيادتها أولاً. والفراء من الذين أجازوا زيادتها أولاً، فعندما ذكر قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، أولها ثم حكم بزيادتها، لأنه قال إن (كنتم) في اللوح المحفوظ، ويبدو أنه أراد العدول عن ظاهر الآية، الذي معناه أن المسلمين كانوا في الزمن الماضي - في جاهليتهم - خير أمة، وما كانت خيريتهم إلا بالإسلام، فأول الماضي بأن كتابيته باللوح المحفوظ، وهي قديمة؛ أهم خير أمة، وكان يكفيه ذلك ولكنه زاد عليه بحكمه على (كان) بالزيادة وأن وجودها كعدمها، قال: «في التأويل: في اللوح المحفوظ. ومعناه أنتم خير أمة؛ كقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُم﴾ [الأعراف: ٨٦]، ﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦]، فإضمار (كان) في مثل هذا وإظهاره سواء^(٣). وتمثيله يدل على أن رأيه أن (كان) الزائدة دخولها كخروجها وأنها غير عاملة، ولذا لا يلزمه اعتراض ابن عادل بقوله: «الثاني: أنها لا تعمل في (خير) مع زيادتها^(٤)، لأن هذا يلزم من يقول بعملها زائدة كابن السراج، وأبي علي الفارسي وابن جني كما تقدم.

ونسب ابن العربي القول بزيادة (كان) أولاً؛ - بعد ذكر قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨] -، إلى القاضي أبي اسحق، والمبرد، واتمهما بالوهم، قال: «وقد وهم القاضي أبو إسحق والمبرد فقالا: إن (كان) زائدة هنا^(٥)».

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٧٣

(٢) شرح كافيّة ابن الحاجب ٤/١٩٠

(٣) معاني القرآن ١/٢٢٩

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٥/٤٦٣

(٥) أحكام القرآن ١/٣٧٠

ومن الذين أجازوا زيادتها أولاً؛ الجوهري، فقد حكم على (كان) في قوله تعالى: (وكان الله غفوراً رحيمًا) بالزيادة مع تصدرها وعملها في الاسم والخبر، وقد يكون السبب رأيه بأن (كان) تفيد الانقطاع دائماً، وهذا لا يليق به سبحانه، قال: «وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: زيدٌ كانَ منطلقٌ، ومعناه زيدٌ منطلقٌ. قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. وقال الهذلي:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِثْرِي

وإنما يخبر عن حاله، وليس يُخبر بكُنْتُ عمَّا مضى من فعله^(١). ويلحظ أن الآية التي استشهد بها والبيت، يختلفان عن المثال الذي ذكره، لأن (كان) في مثاله متوسطة، وهذا من الحالات الجائزة عند طائفة كبيرة من النحويين وأما (كان) في الآية فهي متقدمة، وهذا مالا يميزه أكثر النحويين، وخاصة مع وجود العمل. وفي البيت متقدمة ولكنها مؤخرة في التقدير. وربما كان قصده مجرد التمثيل لزيادة (كان) لسبب^(٢)، لأن (كان) عند أكثر المعريين تفيد الانقطاع، قال ابن عصفور: «واختلف النحويون في كان هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه، فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع، فإنك إذا قلت: كان زيدٌ قائماً، فإن قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقائم، وهذا هو الصحيح، بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت: ما أحسن زيداً، فإذا قالت: ما كان أحسن زيداً، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك^(٣). وقد أنكر أبو حيان على ابن مالك لما قال: إن كان لا تدل على الانقطاع، قال: «وما اختاره في (كان) وادّعاها فيها وفي الأفعال أن الفعل الماضي يدل على وقوعه فيما مضى من غير دلالة على انقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا^(٤). وهذا دليل على اختلاف مناهج

(١) ينظر: الصحاح (كون)

(٢) لأنه في مثاله الذي ذكر: زيد كان منطلقاً، لوقلنا بعدم الانقطاع لكان زيد مستمراً في انطلاقه إلى وقت التحدث وهذا لا يتصور لأنه قد يكون وقتاً طويلاً جداً، وكذلك في الآية التي ساقها لا يتصور كذلك أو لا يليق أن تقول أن الله - تقدست أسماؤه - كان غفوراً رحيمًا، وهو الآن - حاشاه - غير ذلك.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤١٩/١

(٤) التذييل والتكميل ٢١١/٤

النحويين عند تعرضهم لإعراب آيات تخالف بعض القواعد النحوية، فبعضهم - وهم قليل - يوسّع القاعدة النحوية لكي تشمل ما ورد في القرآن، فابن مالك (وأمثاله) لما رأى (كان) في بعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، وأمثالها؛ رأى استحالة القول بدلالة (كان) على الانقطاع لأن ذلك لا يليق بالله سبحانه؛ قال: إن (كان) هنا لا تدل على الانقطاع. وكثير من النحويين - كما ذكر ابن عصفور - أثبت هذه الدلالة واتجه للتأويل والتوفيق بين القاعدة النحوية ودلالة الآية، وقد أنكر ابن عصفور على الذين قالوا بزيادة (كان) أولاً في مثل الآية السابقة، وذكر أنه يمكن الجمع بين دلالة الآية على الاستمرار ودلالة (كان) على الانقطاع، قال: «وزعم بعضهم أنها لا تعطي الانقطاع، واستدل على ذلك بمثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. أي كان هو الآن كذلك. وقوله سبحانه ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ [الإسراء: ٣٢]، أي كان وهو الآن كذلك. فالجواب: إن ذلك قد يُتصور فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الإخبار بأن هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرض إلى خلاف ذلك، ويكون معنى قوله: إنه كان فاحشة، أي كان عندكم في الجاهلية فاحشة، فيكون المراد الإخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية ولم يتعرض إلى أكثر من ذلك»^(١). ويمكن الجمع كذلك بأن يُقال: إن (كان) تدل على الانقطاع في غالب أمرها ولا تدل على الاستمرار إلا بينة أو قرينة، وخاصة في صفات الله سبحانه. قال ابن خروف عندما مثل بـ: كان زيدٌ قائمٌ: «على تقدير: كان الأمر، وكانت القصة أيضاً، ومعناها في الوجهين: الزمن، والزيادة، وقد يُراد بها ماضيةً الدوام بقرينة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]»^(٢).

ومنهم: ابن الطرواة، فـ (كان) في قوله: كان زيدٌ قائمٌ، زائدة، ملغاة العمل عنده^(٣). والذين لا يرون زيادتها أولاً أو يستدلون بالزيادة بعدم العمل؛ يقدرون اسم كان في الجملة السابقة ضمير الشأن وجملة: (زيدٌ قائمٌ) - في موضع نصب - خبراً له، أما ابن الطرواة فإنه

(١) شرح جمل الزجاجي ٤١٩/١

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٣٧/١ - ٤٣٨

(٣) البسيط ٧٤٠/٢

ينكر وجود هذا الضمير؛ قال: «وقولهم ضمير الأمر والشأن؛ لا منقول ولا معقول»^(١). وانتقده بشدة ابن أبي الربيع، واتهمه بعدم فهم ضمير الأمر أو الشأن، قال: «وادّعى ابن الطراوة أنك إذا قلت: كان زيدٌ قائمٌ، فـ (كان) هنا ملغاة، وحمله على هذا أنه لم يفهم ضمير الأمر والشأن»^(٢). وعزا الدكتور محمد البنا، رأي ابن الطراوة إلى نظرتة الخاصة إلى العامل؛ قال: «و لم يكن ابن الطراوة في قوله هذا^(٣) متابعًا للكوفيين، ولكنه في الحقيقة كان يحتكم إلى نظرية العامل، ذلك أن (كان) و (ظن) و (إن) وحروف المعاني أجمع كان الشأن فيها ألا تعمل فيما بعدها، فأما (كان) فلأنه لا ارتباط لها بجزئي التركيب بعدها، وإنما بمضمون الجملة»^(٤).

وأجاز الفراء زيادتها آخرًا^(٥)؛ قياسًا على إلغاء (ظن) وما يصح الإلغاء فيه من أخواتها. وتابعه الصيمري^(٦)، والرضي^(٧). وقال ابن مالك: «والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأنّ الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة، وزيادتها مؤخره لم تُسمع»^(٨). وقال ابن أبي الربيع^(٩): «فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما وقع الاتفاق عليه». واختلّفوا في (كان) الزائدة ألها فاعل أم لا؟ فذهب السيرافي^(١٠) والصيمري^(١١)، وابن خروف^(١٢)، وغيرهم؛ إلى أنّ فاعلها مضمّر، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل، وذهب

(١) البسيط ٧٤٠/٢

(٢) البسيط ٧٥٤/٢

(٣) يقصد : إجازة إلغاء (كان) و(ظن) مع التقدم.

(٤) أبو الحسين بن الطراوة ، وأثره في النحو ٨٠

(٥) التذييل والتكميل ٢١٥/٤

(٦) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٩٩، والمؤلف لم يصرح ، ولكنه مثل بزيادتها في الآخر، قال: «كقولك : زيدٌ قائمٌ قائمٌ كان ، أي كان ذلك الكون»، ويبدو من سياق حديثه أن يجيز زيادة (كان) في الحشو والآخر..

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ١٩٠/٤

(٨) شرح التسهيل ٣٦١/١، وينظر: همع الهوامع ١٠١/٢

(٩) التذييل والتكميل ٢١٧/٤

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٢٩٦/١

(١١) تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ٩٩

(١٢) شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١

ابن السراج^(١)، ووافقه أبو علي الفارسي إلى أنها لا فاعل لها، محتجًا بأنّ الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، واستدل بأنّ (قلّمًا) فعلٌ، لكن لما استعملته العرب للنفي، فقالت: قلّمًا يقوم زيدٌ، في معنى: ما قام زيدٌ، لم يحتج إلى فاعل كما أنّ (ما) لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمرتلة الحروف التي تصحب الأفعال^(٢). ووافقه ابن مالك^(٣). واعترض على ذلك ابن خروف بأنه رأي فاسد لأن (كان) فعل، ولا بد لكل فعل فعل من فاعل، قال: «وذهب أبو بكر ابن السراج إلى أنها لا فاعل لها. وهو قول فاسد؛ لأنها فعلٌ ولا بد للفعل من فاعل ولا شذوذ في تقديم فاعل كهذا»^(٤).

وابن عادل من النصين المذكورين (صدر الموضوع) ومن المناقشة السالفة يتبين أنه من المعترضين على زيادة (كان) أولاً، ولكنه أيضاً لا يسارع بالقول بزيادتها في الحشو إذا كان هناك دلالات تمنع ذلك، ففي النص الثاني اعترض على قول الفراء إنّ (كان) زائدة، و (نزد له) جواب الشرط، حيث ردّ بأدب جم بقوله: ولعل هذا لا يصح لأنه لو كان كما يقول لجزم فعل الشرط (يريد) ولكنه مرفوع مما يدل على أنه ليس بفعل الشرط. ولم يقل ابن عادل إنّ (كان) لا تُزاد في الوسط أو في الآخر.

الترجيح:

يترجح لدى الباحث من النقاشات السابقة وأدلة كل فريق، جواز زيادة (كان) متوسطة بين متلازمين لوضوح الزيادة فيه، وحصر جواز الزيادة في (كان) لخصوصيتها التي لا تُنكر. واعتبار عدم الزيادة هو الأصل فلا يُقال به إلا عند وضوحه واقتضاء المعنى أو القواعد النحوية له. والله أعلم.

(١) الأصول في النحو ٩٢/١ - ٢٥٨/٢

(٢) التذليل والتكميل ٢١٤/٤

(٣) شرح التسهيل ٣٦١/١

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٤٤/١

هل تمنع قوة (كان)؛ (إن) الشرطية من قلب معناها للاستقبال؟

قال ابن عادل عند إعرابه (إن كنتم) في قوله تعالى:

﴿وَأِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ لَمِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

«وزعم المبرد أن لـ (كان) الناقصة حكماً مع (إن) ، ليس لغيرها من الأفعال الناقصة، فزعم أنه لقوة (كان) أن (إن) الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من الماضي، وتبعه في ذلك أبو البقاء، وعلل ذلك بأن كثيراً استعملوها غير دالة على حدث، وهذا مردود عند الجمهور، لأن التعليق إنما يكون في المستقبل، وتأولوا ما ظاهره غير ذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، إما بإضمار (يكن) بعد (إن) ، وإما على التبيين، والتقدير: (إن يكن قميصه، أو إن يتبين كونه قميصه) ولما خفي هذا المعنى على بعضهم جعل (إن) هنا بمنزلة (إذ)»^(١).

حق (إن) الجزائية أن يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره، فإن وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال وذلك مثل: إن قمت قمت والمراد إن تقم أقم. ولكن ورد بعض النصوص - خاصة القرآنية - التي ظاهرها الدلالة على الماضي مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، واختلف النحاة حول هذه، فالمراد يقول إنها مع (كان) خاصة تدل على الماضي لقوة دلالتها على الماضي. ورأي الجمهور أنها كغيرها من الأفعال.

ولا شك أن (كان) أم باب الأفعال الناقصة، بل قال بعضهم إنها أم الأفعال، وخصها العرب ببعض المزايا، ولكن السؤال: هل تميزت بجعل (إن) الشرطية الداخلة عليها دالة على الماضي بدلاً عن الاستقبال كبقية أخواتها، بل كل الأفعال^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٣١-٤٣٢

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعين ٨/١٥٦، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/١٢٠

في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: أن (كان) مع قوتها؛ لا تستطيع (إن) الشرطية أن تقلب معناها من الماضي للاستقبال كبقية الأفعال. وهذا رأي المبرد^(١)، وتبعه أبو البقاء العكبري^(٢)، والرضي^(٣)، وأبو حيان في التذكرة^(٤).

المذهب الثاني: أن (كان) كبقية الحروف لا تختلف عنها في مسألة الشرط وفي دلالة على الاستقبال، وهذا قول جمهور النحويين^(٥)، وأولوا النصوص التي ظاهرها غير ذلك.

الأدلة والمناقشة:

القول الأول للمبرد ولا يوجد في كتبه الموجودة الآن، فلعله كان في كتب مفقودة أو أن الأمر كما ذكر ابن السراج، حيث قال: «ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعًا عند الجواب في هذه المسألة (يُنظر فيه) وأحسبه ترك هذا القول»^(٦). وقول المبرد كما رواه ابن السراج هو: «قال أبو العباس /: مما يُسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمسٍ أكرمتك اليوم، فقد صار ما بعد (إن) يقع في معنى الماضي فيقال للسائل عن هذا. ليس هذا من قبل (إن) ولكن لقوة (كان) . . . إلخ»^(٧).

وقد علل المبرد ومن تابعه لهذا بأمور منها:

(أ) قوة دلالة (كان) على الماضي دون سائر أحوالها، لأنها تدل على الزمن الماضي فقط، وذلك لأنها تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يُعلم من الخبر، ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة

(١) الأصول في النحو ١٩٠/٢-١٩١، تفسير القرطبي ١١٥/٩

(٢) الدر المصون ١٥١/١

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٢١/٤

(٤) تذكرة النحاة ٤٨٤

(٥) البحر المحيط ١١٨/٤

(٦) الأصول في النحو ١٩١/٢

(٧) الأصول في النحو ١٩٠/٢

الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال الناقصة^(١). أن (كان) أصل الأفعال، ومن أجل قوتها جاز أن تغلب (إن) فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافيك، فلا يكون ذلك إلا ماضيًا، والدليل على أن سبب ذلك راجع إلى قوة دلالة (كان) على الماضي، أنه لا يجوز أن تقول: إن جئتني أمس أكرمتك اليوم^(٢).

(ب) وتابع أبو البقاء العكبري المبرد، معللاً لذلك بأنه كثر استعمالها غير دالة على حدث^(٣). وأقول هذا وجه من تسميتها بالناقصة إذ الفعل العادي مثل (كَتَبَ) يدل على الحدث والزمن، فإذا كثر مجيء (كان) ناقصة فما وجه بقاء معناها بعد الشرط دالة على الماضي لأن الخلاف حول دلالتها هنا على الزمن وليس الحدث. وربما قصد أن استعمال (كان) ناقصة (أي دالة على الزمن فقط) أكثر من استعمالها تامة (أي دالة على الحدث والزمن الماضي)، أعطاهما قوة وتميزًا، وقد يكون هذا صحيحًا لو قيل إن دلالتها على الحدث انقلب دلالة على الزمن فتضاعفت دلالة الزمن فيها، ولكن ذلك لم يحدث؛ أي دلالتها على الزمن هي سواءً كانت تامة أو ناقصة. وربما كان قصده أنها ناقصة قد خلصت للزمن الماضي وهذا يعطيها قوة وتميزًا عن غيرها من الأفعال الماضية.

(ج) ذكر الرضي أن كون (كان) للشرط في الماضي مذهب المبرد، وأنه هو الحق بدليل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]، ورد على ابن السراج على تأويله أن المعنى: إن أكن قلته، بأنه ظاهر الفساد، لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى ✕ قائلًا ذلك أو غير قائل، إنما هو في الدنيا. وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ﴾

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤/١١٩-١٢٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٦٥

(٢) الأصول في النحو ٢/١٩٠، شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٢

(٣) الدر المصون ١/١٥١

[يوسف: ٢٦]، ظاهر في الماضي. وردّ كذلك على ابن الحاجب الذي يقول: إن معنى (كان) في الآية (ثبت) ليكون الشرط مستقبلًا، قال: وليس بشيء، لأنّ الغرض أن ذلك ثابت، فلم يفرض ثبوت الثابت؟^(١).

(د) وأيده أبو حيان في تذكرته؛ قال: «الماضي ينتقل بعد حروف الشرط إلى معنى المستقبل إلا إذا كان خبرها ماضيًا، فإنّ حرف الشرط لا ينقلها عن الماضي، وفي التثنية: **إِنْ كُنْتُ قُلْتُمْ**» [المائدة: ١١٦]، وفيه **﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي﴾** [المتحنة: ١]»^(٢). وهذا مخالف لما قاله في تفسيره، حيث قال: «وزعم المبرد ومن وافقه أن لكان الماضية الناقصة معان حكمًا ليست لغيرها من الأفعال الماضية، فلقوة كان زعم أن إن لا يقلب معناها إلى الاستقبال، بل يكون على معناه من الماضي إن دخلت عليه إن، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أن كان كغيرها من الأفعال»^(٣).

واحتج أصحاب المذهب الثاني، بأمر منها:

- ١- أنّ (كان) كبقية الأفعال ولا يمكن أن يدل الشرط معها على الماضي لأن الشرط معلق بالمستقبل، قال ابن السراج: «وهذا الذي قاله أبو العباس / لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل، لأنّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام»^(٤).
- ٢- أنّ بعض حروف الجزم إذا دخلت على المضارع - الذي يدل على الحال والاستقبال - صيرته في معنى الماضي تقول: لم يقم زيد، فكذلك حروف الجزاء، تقلب الماضي إلى المستقبل تقول: إن أتيتني أتيتك بمعنى: إن تأتي آتاك^(٥).

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٢٠

(٢) تذكرة النحاة ٤٨٤

(٣) البحر المحيط ١/البقرة (وإن كنتم في ريب)

(٤) الأصول في النحو ٢/١٩٠-١٩١

(٥) يتظر: الأصول في النحو ٢/١٩٠

- ٣- أنها أستعملت مع (إن) للاستقبال ، في مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] ، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٦] ^(١) . فهذا حكم شرعي يلزم المخاطبين بعد سماعه؛ والمقصود به المستقبل لأنهم لا يلامون على عدم التطهر في الماضي لأن الأمر لم يبلغهم بعد.
- ٤- أن الدلالة على المضي - المزعوم في (كان) - مع الشرط قد يقع بدونها بقله، كقول الفرزدق:

أغضب أن أذنا قتيبة حُرَّتَا جهازاً ولم تغضب لقتل ابن خازم ^(٢)
 ونحو قولك: أنت، وإن أعطيت مالا: بخيل، وأنت، وإن صرت أميراً، لا أهابك ^(٣) . وقولك لشخص: (إن مت على الإسلام دخلت الجنة) ^(٤) . وجلي أن المخاطب حي يرزق وأن الفعل الماضي مقصود به المستقبل. فالذي دل على إرادة الاستقبال هنا؛ ليس قوة (مت) ، وإنما قرينة خارجة، وهو أن المخاطب حي وأن الموت سيأتي لا محالة، ودخول الجنة أو النار في المستقبل. وذكر الزركشي أن للنحاة في هذه المسألة تقديرين؛ إما تغيير اللفظ أو تغيير المعنى. فتغيير اللفظ أن تقدر أصل العبارة السابقة: إن تمت مسلماً تدخل الجنة، فغير لفظ المضارع إلى الماضي تزيلاً له منزلة المحقق. والتقدير الآخر: أنه تغير معنى، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال، وبقي لفظه على حاله (وهذا قول المبرد) . واختار الزركشي التقدير الأول، لسهولته؛ لأن تغيير اللفظ عنده أسهل من تغيير المعنى ^(٥) .

(١) البرهان ٢/٢٢١، ٤/٨٢

(٢) الشطر الثاني في ديوان الفرزدق المطبوع ٦٦٧، جهازاً ولم تغضب ليوم ابن خازم ، وهو لا يستقيم هكذا ويبدو أن الصحيح ما في المراجع الأخرى مثل: الكتاب ٣/١٦٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/١٢٠، والأزهية ٧٣

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤/١٢٠

(٤) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٢٠

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٢٠

٥- أن كثيراً من العلماء أوجبوا تأويل هذه النصوص، قال ابن مالك: «ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان أو غيرها إلا مؤولاً»^(١).

ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦].

(أ) أوله الزجاج بأنّ المعنى: إن يكن؛ أي إن يُعلم، والعلم لم يقع، وكذا الكون لأنه يؤدي عن العلم^(٢).

(ب) وأوله ابن السراج بتقدير (أكن) أو (أقل) أي: بفعل مضارع حتى يستقيم الشرط؛ قال: «فالتأويل عندي. . . أي إن أكن كنت أو: إن أقل كنت قلته أو أقر بهذا لكلام، وقد حُكي عن المازني ما يُقارب هذا»^(٣).

وقدّره أبو علي الفارسي بـ: إن أكن الآن قلته فيما مضى^(٤). وهو قريب مما قبله.

(ج) وأوله الشلوبين وابن عصفور على أن حرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف، أي إن أكن كنت قلته، أي إن أكن فيما يُستقبل موصوفاً بأني كنت قلته فقد علمته، ففعل الشرط محذوف وليست (كان) المذكورة. وعلق ابن الضائع على هذا التقدير بأنه تكلف لا يُحتاج إليه، بل (كنت) بعد (إن) مقلوبة المعنى إلى الاستقبال، ومعنى (إن كنت) إن أكن، فهذه التي بعدها هي التي يُراد بها الاستقبال؛ لا أخرى

(١) شرح التسهيل ٩٢/٤، واستدرك على ابن مالك (لو) و(لما) الشرطيتين؛ فإنّ الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً؛

ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢٢١/٢

(٢) تفسير القرطبي ١١٥/٩، ولم يذكره الزجاج في كتابه، ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٣/٣، بل قال: إن كان هو

المقبل عليها وهي الدافعة له عن نفسها فيجب أن تكون حُرقت قميصه من قبل... إلخ.

(٣) الأصول في النحو ١٩١/٢، باختصار قليل.

(٤) الدر المصون ٦٥٦/٢

محدوفة^(١). وأقول: قد يرد عليه ما قدّمنا أن (كان) قد تأتي مفيدة

الاستقبال بدون هذا القلب، فينبغي استثناء تلك الحالة.

(د) وأوّل ابن الحاجب^(٢) وابن هشام^(٣) (كان) بمعنى (ثبت) ، فيكون

التقدير: إن ثبت أن قميصه قدّ، أي: إن ثبت هذا في المستقبل فهي

صادقة.

(هـ) وقريب منه تأويل أبي حيان أنه بمعنى (التبين) ، قال: «لكن المعنى: إن

يتبين ويظهر كونه قدّ من كذا وكذا يتأول ما يجيء من دخول (إن)

الشرطية على صيغة (كان) على مذهب جمهور النحاة، خلافاً لأبي

العباس المبرد، فإنه زعم أن (إن) إذا دخلت على كان بقيت على ماضيها

بلا تأويل^(٤).

(و) ورأي الزركشي أن (كان) مع (إن) تدل على الحدث والزمان وتفيد مع

الشرط الاستقبال؛ كغيرها من الأفعال، وضعّف قول المبرد في هذه

المسألة، قال: «وقال المبرد: تبقى على الماضي لتجردها للدلالة على الزمان

فلا يغيّر أداة الشرط. . . .» إلى أن قال: «وهذا ضعيف لبنائه على أنهما

للزمان وحده، والحق خلافه؛ بل تدل على الحدث والزمان كغيرها من

الأفعال^(٥).

وابن عادل من أتباع هذا المذهب أي مع قول الجمهور في هذه المسألة، حيث عبّر عن

اعتراضه على المذهب الأول بقوله: «وزعم المبرد»، ثم عبّر عن تبنيه للرأي الآخر، بقوله:

«وهذا مردودٌ عند الجمهور». فهو يستند على اختياره هنا بأنه متبع لرأي الجمهور، ثم

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٢٠ - ٢٢١

(٢) أمالي ابن الحاجب ١/٢١٨

(٣) مغني اللبيب ٣٦٩

(٤) البحر المحيط ٤/١١٨

(٥) البرهان في علوم القرآن ٤/٨٢

يستند إلى سبب آخر منطقي لاختياره، وهو أنّ التعليق في الشرط لا بد أن يكون على أمر مستقبل. ثم يذكر أن الجمهور تأولوا تلك النصوص الواردة، إما على إضمار (يكن) بعد (إن) ، وإما على التبيين، ثم يذكر أنّ خفاء هذا المعنى على بعضهم ويقصد بذلك الكوفيين^(١)؛ جعلهم يعدون (إن) هنا بمعنى (إذ)^(٢).

الترجيح:

من النقاش السابق يميل الباحث إلى القول بأنّ هذا الشرط الذي يتحدث عنه النحويون هنا؛ غير حقيقي لأنه خالف قاعدة الشرط الأساسية وهو كونه يتعلق للمستقبل أي في الأمور التي لا تكون موجودة وقت الكلام. وهذا الشرط هنا يتعلق بشيء مضى؛ تحقق كله أو بعضه أو لم يتحقق ولكنه معلوم لنا الآن، وقد سماه الرضي (فرضي) الوقوع، قال: «ثم إن (كان) إذا كان شرطاً، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصْبُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ﴾ [يوسف: ٢٦]، ولكنه - مع الأسف - لم يسترسل فيه، وقد كان يمكن أن يكون قولاً يقابل قول المبرد حيث يستغنى فيه عن التأويلات والتقديرية. وأقترح أن يقسم الشرط إلى شرط حقيقي وهو الشرط المتعلق بالمستقبل، والشرط الفرضي وهو ما تعلق بالماضي، وهذا الشرط غير الحقيقي متخيل، ، لأننا نعلم الآن أن قدّ الثوب من قُبُل لم يحصل وحتى في وقت كلام المتكلم لم يحصل، قد يكون حصوله أو عدم حصوله في ذهن المخاطب غير العارف وارداً، فإذا نظر إلى الثوب عرف من أين قدّ. وقد لمّح بعض النحاة إلى هذا المفهوم واقترب منه كثيراً السمين الحلبي عندما قدره بقوله: (إن تصح دعواي لما ذكر)»^(٣).

وإذا لم يكن شرطاً حقيقياً، ارتفع الخلاف، وللشرط الفرضي - كما سماه الرضي -

غاياتٌ عدة، فقد يكون تترلاً مع الخصم أو إنصافاً أو إهاماً كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٤

(٢) شرح التسهيل ٩٣/٤ ، قال ابن مالك: «ولا ترد (إن) بمعنى (إذ)»

(٣) الدر المصون ٦٥٦/٢

إِيَّاكُمْ لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ [سبأ: ٢٤]، وقد يكون تأدبًا كما في ردّ عيسى

× على ربه عندما سأله تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوا مِنِّي آلِهَةً مِّن دُونِ اللَّهِ﴾

[المائدة: ١١٦]، فأجاب تأدبًا بقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]، والدليل

على ذلك أنه يعرف أنه لم يفعل ولا يجوز لرسول أن يقول ذلك ولا يمكن أن يكون ذهل من أهوال يوم القيامة كما ذكر بعض المفسرين، لأن يوم القيامة من مواضع التثبيت التي

وعد الله بها المؤمنين فكيف بالأنبياء، ثم استأنف عيسى × بقوله ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾

﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ولذا مدحه الله بالصدق بقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ

يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقد يكون الهدف - والله أعلم - من هذا الحوار الرد

على الكافرين الذين قد يزعمون أن عيسى قد قال لهم ذلك في الدنيا، فأطاعوه. فأراد أن يقطع عليهم هذا الطريق. والله أعلم.

حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث المجازي

قال ابن عادل عند إعرابه (تقاتل) في قوله تعالى:

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتِ الَّذِينَ اتَّقَوْا فِيمَا تُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَخْرَجَ كَافِرًا
مَثَلِيهِمْ رَأَى أَعْيُنَ اللَّهِ وَيُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي
الْأَبْصَارِ ﴾ [آل عمران: ١٣].

«العامة على (تُقَاتِلُ) - بالتأنيث؛ لإسناد الفعل إلى ضمير المؤنث، ومتى أسند إلى ضمير المؤنث وجب تأنيثه، سواء كان التأنيث حقيقة أو مجازاً، نحو الشمس طلعت، وعليه جمهور الناس.

وخالف ابن كيسان، فأجاز: الشمسُ طلعت. مستشهداً بقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

حيث قال: أبقل - وهو مسند لضمير الأرض - ولم يقل: أبقلت، وغيره يخصه

بالضرورة.

وقالوا: إذ كان يمكن أن ينقل حركة الهمزة على تاء التأنيث الساكنة، فيقول: ولا أرض أبقلت أبقالها.

وقد ردوا عليه بأنَّ الضرورة ليس معناها ذلك، ولئن سلمنا ذلك فلا نُسلم أن هذا الشاعر كان ممن لغته النقل، لأن النقل ليس لغة كلِّ العرب^(١).

التأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما يكون له ذكر، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة، والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح. والحقيقي أقوى،

(١) الباب في علوم الكتاب ٦٠/٥ - ٦١، وينظر: ٤٤٣/١، ١٦٦/٢، ١٦١/٩، ٢٨٩/١٢، ٤٤٢/١٢،

ولذلك امتنع في حال السعة، في مثل: جاء هند، وجاز طلع الشمس، وإن كان المختار طلعت. فإن وقع فصل جاز ذلك، مثل قولهم: حضر القاضي اليوم امرأة. وكقول جرير^(١):
لقد وكَدَ الأَخيطلَ أمُّ سوء^(٢).

ويتناول موضوع هذا الاختيار، حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث المجازي، في نحو: الشمسُ طلعتْ، فهل يجوز: الشمسُ طلعتْ؟ في هذا مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الجمهور، عدم جواز التذكير، وما جاء منه في الشعر فضرورة.
المذهب الثاني: مذهب يونس^(٣)، والفراء^(٤)، والأخفش^(٥)، وابن كيسان^(٦)، والجوهري^(٧)، وابن السكيت^(٨)، والعكبري، في قوله الآخر^(٩)؛ جواز ذلك في السعة، وأنه ليس بضرورة.

الأدلة والمناقشة:

تحدث سيبويه عن تذكير المؤنث؛ الجائز في السعة، والجائز في الضرورة، قال: «واعلم أنه من قال ذهبَ نساؤك قال: أذاهبُ نساؤك. ومن قال: (فمَنْ جاءهُ موعظةٌ من ربِّه) قال: أجائِي موعظةً، تذهب الهاء هاهنا كما تذهب التاء في الفعل.

وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿خاشعاً أبصارَهُمْ﴾. قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

بعيدُ العزاةِ فما إن يزا لُ مُضطَمرّاً طرّتاه طليحا

وقال الفرزدق:

(١) ديوان جرير ٥١٥

(٢) ينظر: المفصل ١٩٨

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥٥/١

(٤) معاني القرآن ١٢٧/١

(٥) معاني القرآن ٣٠٠/٢

(٦) مغني اللبيب ٨٦٠

(٧) خزانة الأدب ٤٦/١

(٨) المصباح المنير (أ ن ث)

(٩) التبيان ٧٦٦/٢، وفي كتابه الآخر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٢/٢، عدّ تذكير المؤنث من الضرورات،

ينظر: باب ما يجوز في ضرورة الشعر ٩٦/٢، ومعلوم أن القرآن الكريم لا يجوز أن يقال فيه ضرورة.

وَكُنَّا وَرَثَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طويلاً سَوَارِيهِ شَدِيداً دَعَائِمُهُ
وقال الفرزدق أيضاً:

قَرَّبِي يَحِكُّ قَفَا مُقْرِفٍ لئيم مآثره قُعدِدِ
وقال آخر، وهو أبو زبيد الطائي:

مُسْتَحِنٌّ بِهَا الرِّيحُ فَمَا يَجُـ (م) — تَأْبَهُا فِي الظَّلامِ كُلُّ هَجُودِ
وقال آخر، من بني أسد:

فَلَاقَى ابْنَ أَنْثَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى مِنْ القَوْمِ مَسْقِيَّ السَّمَامِ حَدَائِدُهُ
وقال آخر، الكميت بن معروف:

وَمَازَلْتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِينَةً وَمُضْطَلَعِ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ
وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك. ومن قال ذهب فلانة قال: أذاهبُ فلانةُ
وأحاضرُ القاضي امرأة. وقد يجوز في الشعر موعظةُ جئنا، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن
التاء. وقال الشاعر، وهو الأعشى:

فَإِذَا تَرَى لِمَتِي بُدِّلَتْ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أودى بِهَا
وقال الآخر، وهو عامر بن جوين الطائي:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
وقال الآخر، وهو طفيل الغنوي:

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبِيعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ^(١).

وأما المبرد فقد صرح بعدم جواز مثل: قال فلانة، مما هو حقيقي التأنيث، قال: «ولو
سميت امرأة، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكر لخبَّرت عنها كما تخبر عنها واسمها
مؤنث. وذلك نحو امرأة سميتها جعفرًا فتقول: جاءني جعفر؛ كما تقول: جاءني حمدة، ولا
يجوز أن تقول: جاءني؛ لأن التأنيث حقيقة، كما لا يجوز أن تقول: جاءني طلحة وأنت
تعني رجلاً»^(٢). وعلق العلوي على قول المبرد السالف، بأنه لا فرق بين ما ذكر، قال:

(١) الكتاب ٤٣/٢

(٢) المقتضب ٣٤٨/٣

«والحق أنه لا فرق في الجواز لطرح التاء في غير الحقيقي بين أن يكون بالفصل، أو بغير الفصل قال الله تعالى: (وجمع الشمس والقمر) فطرح التاء من غير فصل»^(١). والحق أيضًا أن قوله هذا لا ينهض ردًّا على المبرد لأنَّ المبرد لم يتحدث عن الفصل إطلاقًا في هذا الموضوع، ثم إنَّ الفصل المؤثر الذي تحدثوا عنه في المؤنث الحقيقي، كقول جرير السابق:

لقد ولد الأحيطل أم سوء.

وخلط كثير من المعريين؛ مفسرين، وغيرهم بين الجائز والممنوع في هذه المسألة، فتحدثوا عن جواز تذكير المؤنث وتأنيث المذكر دون تفريق، وإنما الخلاف الحقيقي في إسناد الضمير إلى مؤنث مجازي، فلا أحسب أنَّ ثمَّ خلافًا ذا بالٍ بين النحويين في جواز مثل: طلعت الشمس، وإنما الخلاف في إسناد الضمير إلى مؤنث مجازي ففي المثال السابق، عندما يقال: الشمس طلعت، يوجب أكثر النحويين تأنيث الضمير، ولا يجيزون تذكيره، إلا في ضرورة الشعر، ومن أدلة هذا الخلط ما ذكره الطبري من تذكير (قريب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، قال: «وكان بعض نحويي البصرة»^(٢) يقول: ذكّر (قريب) وهو صفة لـ (الرحمة)، وذلك كقول العرب: ريح حريق، وملحفة جديد، وشاة سديس. قال: وإن شئت قلت: تفسير (الرحمة) هاهنا، المطر ونحوه، فلذلك ذكّر، كما قَالَ ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا﴾ [الأعراف: ٨٧]، فذكّر، لأنه أراد الناس. وإن شئت جعلته كبعض ما يذكرون من المؤنث، كقول الشاعر:

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقد أنكر ذلك من قبيله بعض أهل العربية، ورأى أنه يلزمه إن جاز أن يذكّر (قريبًا)، توجيهًا منه للرحمة إلى معنى المطر، أن يقول: هند قام، توجيهًا منه لـ (هند) وهي امرأة، إلى معنى: إنسان»^(٣). فهنا نرى مساواة بين المؤنث الحقيقي (هند)، والمؤنث المجازي (الرحمة)، وأيضًا مساواة بين رفع الفعل للاسم الظاهر وللضمير، ولكل نوع حكم عند النحويين كما

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٢٥١/٢ - ٢٥٢

(٢) يقصد الأخفش، انظر: معاني القرآن ٣٠٠/٢

(٣) تفسير الطبري ٢٤٠/٥

أسلفنا، ولذا قال أبو علي الفارسي: إن المؤنث إذا ذُكِّرَ فإنما ينبغي أن يكون ما بعده مذكراً، وإنما التساهل أن يتقدم الفعل المسند إلى المؤنث وهو في صيغة ما يسند إلى المذكر، ألا ترى قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

مستقبح عندهم. ولو قال قائل: أبقل أرض لم يكن قبيحا^(١).

ونبه على هذا ابن هشام أيضاً، قال: «قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا تداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلاً أو شبهه وبكون المؤنث ظاهراً وذلك نحو طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس ولا يجوز؛ هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا أو هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع، خلافاً لابن كيسان واحتج بقوله: (. . . ولا أرض أبقل إبقالها))^(٢). ما تقدم هو رأي الجمهور، قال السمين الحلبي: «قوله تعالى: (أُعِدَّتْ) فعلٌ ما لم يُسَمَّ فاعله، والقائم مقام الفاعل ضميرُ (النار) والتاء واجبة، لأن الفعل أُسْنَدَ إلى ضمير المؤنث، ولا يلتفت إلى قوله:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها ولا أرض أبقل إبقالها

لأنه ضرورةٌ خلافاً لابن كيسان»^(٣).

ونلاحظ أن منهم من عدَّ ما جاء منه في الشعر شاذاً ثم سكت. وأما بعضهم فذهب إلى التأويل.

فمن تأويلاتهم في البيت السابق:

١- أن المقصود بالأرض الموضع، والمكان فذكر. قال ابن جني: «فمن تذكير المؤنث

قوله: فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

(١) تفسير القرطبي ١٠/١٧١

(٢) مغني اللبيب ٨٦٠

(٣) الدر المصون ١/١٥٦

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. ومنه قول الله عز وجل ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمْسَ بَازِغَةً قَالَهُ هَذَا بِأَرْضِي﴾ [الأنعام: ٧٨]، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، لأن الموعظة والوعظ واحد. وقالوا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، إنه أراد بالرحمة هنا المطر. ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل فَعِيل، على قوله:

بأعين أعداءٍ وهن صديق

وقوله: . . . ولا عفراء منك قريب

وعليه قول الخطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر^(١).

٢- أن الأرض مؤنث مجازي فيجوز تذكيره وتأنيثه، قال الفخر الرازي: «وثالثها أن تأنيث السماء ليس بحقيقي وما كان كذلك جاز تذكيره.

قال الشاعر: والعين بالإثم الخيري مكحول

وقال الأعشى:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها^(٢).

٣- أن المذكر هو الأصل، ولذا يُغلب أحياناً، وهناك كلمات تجمع التذكير والتأنيث،

قال العكبري: «ومن ذلك^(٣) تذكير المؤنث لأن الأصل هو المذكر فزوج فيه الأصل

ولأن المؤنث والمذكر يشتركان في اسم آخر مذكر كالمترل والدار فإن الدار مترل

فمن ذكرها حمله على معنى المترل ومما جاء في ذلك من المؤنث الذي ذكر وهو لمن

يعقل قول الشاعر من - السريع -:

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر

(١) الخصائص ٤١٢/٢، وينظر: الفصل ١٩٨، وتفسير القرطبي ٥٦/١٤، شرح كافية ابن الحاجب ٤٠٩/٣

(٢) تفسير الرازي ١٦٣/٣٠

(٣) يعني الضرورات الشعرية، ينظر: الباب في علل البناء والإعراب ٩٦/٢

ترتكتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر
 أرادت ذات غربة وجاز لما كانت المرأة إنسانا وقال آخر من الهزج:
 وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض
 يريد ذات الطول لأن عامر قبيلة ولذلك لم يصرف وقال آخر من - المتقارب -:
 فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها^(١).

٤- أن التأنيث غير الحقيقي ضعيف، فإذا كان بدون علامة تأنيث كذلك، جاز للضرورة تذكير المضمرة في (أبقل)^(٢).

٥- أن في البيت ضرورة، وإنما سهّلها أن الأرض معروفة التأنيث، قال البغدادي:
 «والصحيح أنه ترك فيه علامة التأنيث للضرورة واستغنى عنه مما علم من تأنيث الأرض»، ثم ذكر أن أبا علي الفارسي أشار إلى هذا^(٣).

٦- أن الأرض مما يذكر ويؤنث، كالسما، قاله أبو حنيفة الدينوري في كتاب: النبات، ولهذا قال أبقل إبقالها^(٤).

٧- أن البيت روي بـ (التاء) ، فلا مشكلة فيه، قال ابن هشام: «وذكر ابن يسعون أن بعض الرواة رواه بـ (التاء) وبالنقل المذكور فإن صحّت الرواية وصحّ أن النقل ذلك هو الذي قال: ولا أرض أبقل بالتذكير صحّ لابن كيسان مدّعا، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات»^(٥).

٨- وروي برفع (إبقالها) ، ذكره القواس في شرح الدرّة، وعليه فلا شاهد فيه^(٦).

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٢/٢

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٤٦/١

(٣) خزنة الأدب

(٤) خزنة الأدب ٤٧/١

(٥) تخلص الشواهد ٤٨٤ ، وخزنة الأدب ٤٦/١

(٦) تخلص الشواهد ٤٨٥

وبعضهم أوله تأويلاً بعيداً، بالقول أنه لا شاهد فيه على رواية النصب، على أن يكون الأصل: لا مكان أرض، ثم حذف المضاف، وقال: أبقل، على اعتبار المحذوف، وقال: إبقالها، على اعتبار المذكور^(١).

وينبغي أن يستثنى التذكير مراعاةً للمعنى من تأويلات الضرورة في مثل هذا البيت، لأن كثيراً من المفسرين، فسروا به بعض الآيات، كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٧]، ولم يقل: آمنت، على أن معنى الطائفة، الناس. لأن القرآن الكريم ليس محل ضرورات، ولأن كثرة هذا في القرآن وغيره، ينبغي أن تجعله مقبولاً بلا ضرورة. وقد ذكر ابن هشام أنه قد يحمل على هذه الضرورة أي من القرآن سهواً من كبار

النحويين كما وقع من ابن مالك، قال: «وتلظى في ﴿فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤]، مضارع وإلا لقل تلظت وكذا تمنى من قوله: (تمنى ابتتاي أن يعيش أبوهما. . .)، ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب: (. . .) ولا أرض أبقل إبقالها) وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة^(٢).

وعلى هؤلاء للزوم علامة التأنيث، بـ:

- ١- خفاء الضمير المتصل المرفوع، وكونه كجزء المسند، قال الرضي: «وإنما لزمّت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل، وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه»^(٣).
- ٢- أنه إنما قبح ذلك لاتصال الفاعل المضمر بفعله، فكأنه كالجزم منه حتى لا يمكن الفصل بينهما بما يسد مسد علامة التأنيث^(٤).

(١) تليخ الشواهد ٤٨٥

(٢) مغني اللبيب ٨٧٨

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤٠٩/٣

(٤) خزنة الأدب ٤٦/١

وأما المذهب الثاني فلحظنا أنه دائماً ينسب لابن كيسان وقد قال به غيره، قبله وبعده، فقد أجاز نحو: الشمس طلع، واحتج بقول الشاعر:

ولا أرض أبقل إبقالها

قال: «وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون أبقلت إبقالها بالنقل، وردّ بنا لا نسلم أنّ هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره»^(١). ورد أيضاً أنّ الصحيح أنّ الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا^(٢).

والفراء ممن سبق ابن كيسان إلى جواز تذكير المؤنث المجازي، قال: «لأن الشمس اسم مؤنث ليس فيها هاء تدلّ على التأنيث، والعرب ربما ذكّرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث. قال الفراء: أنشدني بعضهم:

فهي أحوى من الربيعي خاذلة والعين بالإثم الحاريّ مكحول

ولم يقل: مكحولة والعين أنثى للعلة التي أنبأتك بها. قال: وأنشدني بعضهم:

فلا مُزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها»^(٣).

ومن الذين سبقوا ابن كيسان في ذلك أيضاً، الأخفش، قال: «قوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، فذكر (قريب) وهي صفة (الرحمة) وذلك كقول العرب: ريح حريق وملحفة جديد، وشاة سديس. وان شئت قلت: تفسير (الرحمة) ها هنا: المطر، ونحوه. فلذلك ذكر. كما قال: ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا﴾ [الأعراف: ٨٧]، فذكر لأنه أراد الناس. وان شئت جعلته كبعض ما يذكرون من المؤنث كقول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها»^(٤).

ومن الذين أجازوا ذلك أيضاً، ابن السكيت، حاصراً التجويز في المؤنث الخالي من التاء، وربما قصد المؤنث المجازي من تمثيله، قال: «وإذا كان الاسم مؤنثاً ولم يكن فيه هاء

(١) مغني اللبيب ٨٦٠

(٢) خزنة الأدب ٤٦/١

(٣) معاني القرآن ١٢٧/١

(٤) معاني القرآن ٣٠٠/٢

تأنيث جاز تذكر فعله قال الشاعر ولا أرض أبقل إبقالها فذكر أبقل وهو فعل الأرض لما لم يكن فيها لفظ التأنيث». (١) وحجة هؤلاء ما مرّ من شواهد كثيرة من الآيات وأشعار العرب، ولا يرون ضرورة لتأويلها، بل هي حجتهم على الجواز.

وأما ابن عادل، فمن نصه (أول الموضوع) نرى تشددًا، فهو يُوجب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث سواء كان التأنيث حقيقيًا أو مجازيًا. وذكر أنّ ذلك رأي الناس، ولا أدري من يقصد بالناس. وخصّ ابن كيسان بالمخالفة، وقد رأينا أنه مسبوق بذلك من يونس، والأخفش، والفراء وقال به بعده آخرون. فأين الجمهور إذا كان يقصد بالناس الجمهور إذا خالف في ذلك كبار النحويين. والله أعلم.

(١) المصباح المنير (أ ن ث)

الخلاف في وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد)

قال ابن عادل عند إعرابه (وأشربوا) في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَاءَ آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣].

«قوله: (وأشربوا) يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: (قَالُوا سَمِعْنَا) ، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل (قالوا) أي: قالوا ذلك، وقد أشربوا. ولا بد من إضمار (قد) ليقرب الماضي إلى الحال خلافاً للكوفيين، حيث قالوا: لا يحتاج إليها، ويجوز أن يكون مستأنفاً لمجرد الإخبار بذلك»^(١).

تكون الحال جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وتكون جملة فعلية؛ فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤَدُّونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَيْ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]، وتكون جملة فعلية؛ فعلها ماضٍ، كقوله تعالى: ﴿أَزْجَاءُكُمْ حَصَرْتُمْ صُدُّوا عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

وأجمع البصريون والكوفيون على جواز مجيء الفعل الماضي حالاً إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمخدوف. واختلفوا في جواز ذلك بدون (قد)^(٢).

وفي هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين^(٣) - ما عدا الفراء - والأخفش^(٤) من البصريين؛ جواز

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٩١

(٢) الإنصاف ١/٢٥٢

(٣) الإنصاف ١/٢٥٢، والتبيين ٣٨٦، وائتلاف النصرة ١٢٤

(٤) معاني القرآن ١/٢٤٤

وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً بدون (قد) . وتبعهم من المتأخرين؛ ابن مالك^(١)، أبو حيان^(٢)، والمرادي^(٣)، والسمين الحلبي^(٤)، وابن عقيل^(٥).

المذهب الثاني: مذهب البصريين^(٦) - ما عدا الأخفش - والفراء^(٧) من الكوفيين؛ عدم جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً بدون (قد) ، ظاهرة أو مقدرة. وتبعهم: أبو علي الفارسي^(٨)، وعبد القاهر الجرجاني^(٩)، وابن يعيش^(١٠)، والعكبري^(١١).

الأدلة والمناقشة:

استدل المجيزون بالسماع والقياس؛ أما السماع فبالأدلة الآتية:

١- بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
[النساء: ٩٠] . ، فإنَّ (حَصْرَتْ) فعل ماضٍ وهو في موضع الحال وقد جاء بدون (قد) ، والتقدير: حصرة صدورهم، ويدل على صحة هذا التقدير؛ القراءة الأخرى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةَ صُدُورُهُمْ﴾، فـ (حَصْرَةَ) حال وقد جاءت مفرداً. ورأي المبرد أن هذه القراءة هي الصحيحة، وكان غيرها ليس كذلك^(١٢)، قال: «فأما

(١) شرح التسهيل ٣٧٢/٢

(٢) البحر المحيط ٣٣٠/٣

(٣) توضيح المقاصد ١٧١/٢

(٤) الدر المصون ٦٦/٤

(٥) المساعد ٤٧/٢

(٦) الإنصاف ٢٥٢/١، والتبيين ٣٨٦، وائتلاف النصرة ١٢٤

(٧) معاني القرآن ٢٤/١، ٢٨٢

(٨) الإيضاح العضدي ٢٨٧

(٩) المقتصد ٩١٤/٢

(١٠) شرح المفصل ٦٧/٢

(١١) التبيين ٣٨٩، ٣٩٠

(١٢) علق الشيخ عزيمة على كلام المبرد بقوله: «هذه جرأة من المبرد فصيحه هذا يشعر بأن قراءة (حصرت) بالناء

المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها، ولم يقرأ (حصرة) إلا يعقوب من العشرة»، ينظر:

المقتضب ١٢٥/٤، (الهامش).

القراءة الصحيحة فإنما هي: (أو جاءوكم حصرةً صدورهم)»^(١).

٢- ويقول أبي صخر الهذلي (المشهور) :

وإني لتعروني لذكراك هزةً كما انتفض العصفور بلله القطر^(٢)

فـ (بلله) فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وجاء بدون (قد) ، ولا يلزم تقديرها لأن فيه تكلف بلا دليل.

٣- ويقول الفند الزماني^(٣):

وطعن كغم الزقّ غذا، والزقّ ملآن^(٤)

فـ (غذا) فعل ماضٍ في موضع الحال، وجاء بدون (قد) .

وأما القياس فقالوا:

١- لأنّ كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قائماً. والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة كقولك: مررت برجلٍ قامٍ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قام^(٥).

٢- وإذا جاز - بالإجماع - أن يقام الفعل الماضي مقام المستقبل، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠]، أي (يقول) ؛ وقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧] أي: (يفزع) . كما أنّ المستقبل يقع بمعنى الماضي كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥] . وإذا وقع كل منهما موقع الآخر، وجاز مجيء الحال من أحدهما جاز من الآخر كذلك^(٦).

(١) المقتضب ١٢٥/٤

(٢) شرح أشعار الهذليين ٣٤٧/٢، وفيه: إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها كما انتفض العصفور بلله القطر.

(٣) الفند الزماني، (وهو شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي، وهو شاعر جاهلي) في حرب البسوس.

(٤) الأمالي لأبي علي القالي ٢٦٠/١، وديوان الحماسة لأبي تمام ٧/١

(٥) ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١ - ٢٥٣، والتبيين ٣٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢

(٦) ينظر: الإنصاف ٢٤٥/١، والتبيين ٣٨٩

- ٣- أنه إذا قيل: إن (قد) تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]. بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً^(١).
- ٤- أنه لو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلا وقبله (قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفي بـ (لم) حالاً، ولكان المنفي بـ (لما) أولى منه بذلك؛ لأن (لم) تنفي (فَعَلَ) ، و (لما) تنفي (قد فَعَلَ)^(٢).

واحتج المانعون بما يأتي:

- ١- أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه. فعندما نقول: جاء زيد راكباً، فالجاء ماضٍ و (راكباً) حكاية حاله وقت الجيء، والماضي هنا قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئةً للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، لأن الحال إما وصفٌ لهيئة الفاعل أو هيئة المفعول به، وما كان غير موجودٍ، كيف يصح أن يكون هيئة؟^(٣)
- ٢- أن الذي يصلح أن يُقال فيه: الآن أو الساعة هو الذي يصلح أن يوضع في موضع الحال، نحو: مررت بزيد يقرأ، ومررت بزيد يكتب. والفعل الماضي لا يصلح فيه هذا، فينبغي ألا يقع حالاً.
- ٣- أنه لا يجوز لك أن تقول: ما زال زيد قام، وليس زيد قام، لأن (ما زال) ، و (ليس) يطلبان الحال، فلا يصلح معهما (قام) ؛ لأنه فعل ماضٍ. فلو جاز أن يقع حالاً لوجب أن يكون هذا جائزاً. فلمّا لم يجز دلّ أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً^(٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٢

(٣) ينظر: التبيين ٣٨٦

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٥٤/١

٤- أنه إنما جاز وقوع الماضي حالاً مع (قد) ، لأنّ الحال ما حضر والماضي منقطع منقضى، و (قد) تقرّب الماضي من الحال، فإذا كانت معه جرى مجرى الحاضر، والدليل على ذلك قولهم: قد قامت الصلاة، لأنهم قصدوا الإخبار بأنّ الصلاة كأنها قائمة فأتوا بـ (قد) ليعلم أنّ القصد إشرافها على القيام. ولو قيل: قامت الصلاة كان الظاهر أنّها انقضت، وانقطعت، فجرى قولهم: قد قامت الصلاة مجرى قولك: تقوم الصلاة، تريد الحال، كقولك: هذا زيد يقوم^(١). وقال الفراء: «والحال لا تكون إلاّ بإضمار (قد) أو بإظهارها؛ ومثله في كتاب الله ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، يريد - والله أعلم - جاءوكم قد حصرت صدورهم^(٢). وقال أيضاً: «والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون قد ذهب عقله. وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير، فإذا رأيت (فَعَلَ) بعد (كان) ففيها (قد) مضمرة^(٣)».

واحتجوا أيضاً ببعض الشواهد، منها:

١- بقول عبد الشارق بن عبد العزى الجهني:

فآبوا بالرماح مكسّراتٍ وأبنا بالسيوف قد انحنينا^(٤)

فـ (انحنينا) فعل ماضٍ جاء حالاً، وقد اقترن بـ (قد) .

٢- وبقول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نصّت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل^(٥)

فـ (نصّت) فعل ماضٍ، جاء حالاً مقترناً بـ (قد) .

٣- وبقول أبي عطاء السندي:

(١) ينظر: المقتصد ٢/٩١٤

(٢) معاني القرآن ١/٢٤

(٣) معاني القرآن ١/٢٨٢

(٤) ديوان الحماسة لأبي تمام ١/١٧٢

(٥) ديوان امرئ القيس ٤٠

ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر^(١)
 فـ (نهلت) فعل ماضٍ وقع حالاً مقترناً بـ (قد) .

ورد البصريون أدلة الكوفيين بتأويل شواهدهم:

١- أما قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ، فقالوا: لا يصلح حجة لهم لعدة أسباب^(٢):

(أ) يجوز أن تكون: (حصرت) صفةً لقوم المحرور في أول الآية، وهو قوله

تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾ [النساء: ٩٠].

(ب) وأن تكون (حصرت) صفةً لقومٍ مقدّر، ويكون التقدير: أو جاءوكم

قومًا حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفةً لموصوف محذوف جاز

أن يقع حالاً بالإجماع. قال أبو علي الفارسي: «وما كان صفةً لنكرة

جاز أن يكون حالاً للمعرفة إلا الفعل الماضي، فإنه لا يكون حالاً حتى

يكون معه (قد) مضمرةً أو مظهرة، أو تجعل الماضي وصفاً لمحذوف،

كقوله عز وجل: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي

جاءوكم قومًا حصرت صدورهم، فحذف الموصوف المنتصب على

الحال، وأقيمت صفته مقامه»^(٣).

(ج) أن يكون (حصرت) خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر

فقال: حصرت صدورهم^(٤).

(د) أن يكون (حصرت) محمولاً على الدعاء، لا الحال، كأنه قال: ضيق الله

صدورهم، كما قال: جاءني فلانٌ وسَّع اللهُ رزقه، وأحسن إليَّ غفر الله

(١) ديوان الحماسة لآبي تمام ١٢/١

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٥٤/١

(٣) الإيضاح العضدي ٢٨٧ - ٢٨٨

(٤) معاني القرآن وإعرايه ٨٩/٢

له، وسرق قطع الله يده. فهذا وأمثاله ماضٍ ومعناه الدعاء، وهذا قول المبرد، قال: «ألا ترى أنك تقول: زيد يضرب غداً، فإذا أدخلت (لم) قلت: لم يضرب أمس، فبدخول (لم) صارت يضرب في معنى الماضي. وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول، وهي قوله: ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وليس الأمر عندنا كما قالوا. ولكن مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا الدعاء؛ كما تقول: لعنوا قطعت أيديهم. وهو من الله إيجاب عليهم^(١). وردّه أبو علي الفارسي، قال: «ولا يجوز أن تكون (حصرت) دعاء»^(٢). وقال عنه عبد القاهر الجرجاني، إنه غير سديد، ثم بين سبب عدم الجواز بقوله: «لأجل أن بعده ﴿أَنْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وهذا أجمل أحواله أن يكون بمتزلة قولك: ضيق الله صدورهم من قتالكم أو قتال قومهم، وجعل الله مكروهاً لديهم أحد القتالين، وإذا قلت ذلك، كنت قد دعوت. فالجملة بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، وذلك لا يجوز لأنه دعاء لهم من حيث إنهم إذا كرهوا قتال قومهم قويت شوكتهم واجتمعت كلمتهم ولم يتبدد شملهم»^(٣). وكان ابن هشام ممن حاول أن يدافع عن رأي المبرد، قال: «قول المبرد في قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، إن جملة (حصرت صدورهم) جملة دعائية ورد الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة»^(٤).

(١) المقتضب ٤/١٢٤ - ١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٩

(٢) الإيضاح العضدي ٢٨٨

(٣) المقتصد ٢/٩١٥ - ٩١٦

(٤) مغني اللبيب ٦٩٦

- (هـ) أن تكون جملة (حصرت) في محل نصب على الحال من الضمير في (جاءوا) بإضمار (قد) ، أي: أو جاءوكم قد حصرت صدورهم، بدليل قراءة من قرأ: (حصرةً) بالنصب والتنوين^(١).
- (و) أن تكون (حصرت) جواب شرط مقدر تقديره: إن جاءوكم حصرت، ونسبه السمين الحلبي إلى عبد القاهر الجرجاني، ثم ضعّفه لعدم الدلالة عليه^(٢).

٢- وردّوا شواهدهم الشعرية: بأنّ قوله: بلله القطر، تقديره: قد بلله القطر، وقول الآخر: غذا والزق ملآن، تقديره كذلك: قد غذا، فـ (قد) مقدّرة في البيتين، والمقدّر كالمفوظ به، ويعد هذا من الضرورات الشعرية^(٣).

وردّوا قياسهم بما يأتي:

١- قولهم: إنّ كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، مثل: مررت برجلٍ قائم، ومررت بالرجل قائماً، قولٌ فاسد، لأنه إنّما جاز أن يقع نحو: قائم، وقاعد حالاً، لأنّ اسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضي، فإنه لا يراد به الحال، فلم يجوز أن يقع حالاً، قال ابن يعيش: «وأما ما ذكره من المعنى ففاسد، والأمر فيه بالعكس، فإنّ كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفةً للنكرة، وليس كل ما يكون صفةً للنكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أنّ الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو: هذا رجلٌ سيكتب، أو سيضرب، ولا يجوز أن يكون حالاً، فضاحكٌ ونحوه إنّما وقع حالاً لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل قد يكون للحال، وليس كذلك الفعل الماضي، ولا الفعل المستقبل، فلا يكون كل واحدٍ منهما حالاً»^(٤).

٢- أنّ قولهم: إنّ الماضي يجوز أن يقوم مقام المستقبل، وإذا جاز أن يكون كذلك جاز

(١) الكشف ٤٢٠/١

(٢) الدر المصون ٤١١/٢

(٣) الإنصاف ٢٥٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢

(٤) شرح المفصل ٦٧/٢، وينظر: التبيين ٣٨٩ - ٣٩٠

أن يقوم مقام الحال، فقد رُدّ عليه بأمرين:

(أ) أن الماضي إذا قام مقام المستقبل في بعض المواضع، فهو على خلاف

الأصل، وجاز بدليل دلّ عليه، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠]، أي (يقول) ؛ فلا يجوز فيما عداه، على أنه ليس من الضرورة إذا أقيم الماضي مقام المستقبل، أن يقام مقام الحال؛ لأنّ المستقبل فعل، كما أنّ الماضي فعل، فجنس الفعلية مشتمل عليهما، وأما الحال فهي اسم، وليس من الضرورة إذا أقيم الفعل مقام الفعل أن يُقام مقام الاسم^(١).

(ب) أنّ المستقبل ما رُئِيَ إلى الوجود منتظر الوقوع، فكان لقرب وقوعه كالواقِع في الحال، ويدلّ على ذلك أنك توقع اسم الفاعل المضارع حتى تعطف عليه المضارع كقولهم: الطائر الذباب فيغضب زيدٌ. فعطف (يغضب) على الطائر لما كان أصله (يطير) ، وليس كذلك الماضي؛ إذ لا ينتظر عود عينه^(٢).

أما ابن عادل فواضح من نصه (أول الموضوع) أنه على مذهب البصريين في منع الفعل الماضي المثبت (بدون قد) أن يكون حالاً. وصرّح أنّ (قد) تقرّب الماضي إلى الحال، وأنه لا بد من إضمار (قد) ليقرب الماضي إلى الحال، وصرّح كذلك بمخالفته الكوفيين. هو اختيار له وجاهته. والله أعلم.

(١) الإنصاف ٢٥٨/١، والتبيين ٣٩٠

(٢) ينظر: التبيين ٣٨٧

ثالثا: الحروف

تعلق الباء في (بسم الله الرحمن الرحيم)

قال ابن عادل، عند إعرابه قوله تَعَالَى:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]

«(بسم الله): جار ومجرور، والباء متعلق بمضمر، فنقول: هذا المضمر يحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون فعلاً، وعلى التقديرين؛ فيجوز أن يكون متقدماً ومتأخراً، فهذه أقسام أربعة:

- أما إذا كان متقدماً، وكان فعلاً؛ فكقولك: أبدأ بسم الله.
- وإن كان متقدماً، وكان اسماً؛ فكقولك: ابتدائي بسم الله.
- وإن كان متأخراً، وكان فعلاً؛ فكقولك: بسم الله أبدأ.
- وإن كان متأخراً، وكان اسماً؛ فكقولك: بسم الله ابتدائي.

وأيهما أولى التقديم أم التأخير؟ . إلى أن قال: «وأقول: لقائل أن يقول: بل إضمار الاسم أولى؛ لأننا إذا قلنا: تقدير الكلام: بسم الله ابتداء كل شيء، كان هذا إخباراً عن كونه مبدأ في ذاته لجميع الحوادث، ومخالفاً لجميع الكائنات، سواء قاله قائل، أو لم يقله، ولا شك أن هذا الاحتمال أولى»^(١).

تبدأ البسملة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بحرف الباء، وهو حرف جر؛ والنحويون يوجبون في الجار والمجرور أن يتعلق، إما بفعل كـ(قام)، أو معناه كـ(اسم الفاعل)، أو (اسم المفعول). فما المحذوف الذي تعلق به البسملة؟

(١) اللباب في علوم الكتاب ١١٨/١ - ١١٩

في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: مذهب البصريين، أن الجار والمجرور متعلق باسم يقدر مبتدأ، والجار والمجرور خبره، والتقدير: ابتدائي بسم الله، أي كائن باسم الله فالباء متعلقة بالكون والاستقرار^(١).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين؛ أن الجار والمجرور متعلق بفعلٍ، تقديره: ابتدأت أو أبدأ، فالجار والمجرور في موضع نصبٍ بالخدوف^(٢).

الأدلة والمناقشة:

ليست هذه المسألة من المسائل الخلافية الكبيرة، وإن كانت خلافاً بين البصريين والكوفيين، لأن أغلب من تحدّث عنها، حكم بجواز الرأيين، وذكر الاحتمالات ثم اختار أحدها دون أن يحتاج لها بأدلة قوية ملزمة، بل أغلب الترحيحات في الواقع، كانت لأسباب؛ بيانية أو كلامية.

قال أبو عبيدة على مذهب البصريين (على التقديم والتأخير): «ومن مجاز المضمّر فيه استغناءً عن إظهاره قال: (بِسْمِ اللَّهِ)، ففيه ضمير مجازه: هذا بسم الله. أو بسم الله أول كل شيء ونحو ذلك»^(٣).

وقال الفخر الرازي، موضحاً الاحتمالات الجائزة على المذهبين، ومستدلاً على ورودهما في القرآن: «الباء من (بسم الله الرحمن الرحيم) متعلقة بمضمّر فنقول هذا المضمّر يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون فعلاً وعلى التقديرين فيجوز أن يكون متقدماً وأن يكون متأخراً فهذه أقسام أربعة أمّا إذا كان متقدماً وكان فعلاً فكقولك أبدأ باسم الله وأمّا إذا كان متقدماً وكان اسماً فكقولك ابتداء الكلام باسم الله وأمّا إذا كان متأخراً وكان فعلاً فكقولك باسم الله أبداً وأمّا إذا كان متأخراً وكان اسماً فكقولك باسم الله ابتدائي ويجب البحث هاهنا عن شيئين الأول أن التقديم أولى أم التأخير فنقول كلاهما وارد في القرآن أما

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦/١-٧

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧/١

(٣) مجاز القرآن ١٧

التقديم فكقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَمْرُهَا وَمُرْسِنُهَا﴾ [هود: ٤١]، وأما التأخير فكقوله: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]»^(١).

وما ذكره الفخر آنفاً هو المشهور، ولكنّ أبا بكر الرازي (الخصاص) جعله محتملاً للخبر أو الأمر، قال: «إذا كان الضمير خبراً كان معناه: أبدأ بسم الله، فحذف هذا الخبر وأضمر؛ لأنّ القارئ مبتدئ، فالحال المشاهدة منبئة عنه، مغنية عن ذكره، وإذا كان أمراً كان معناه: ابدءوا بسم الله، واحتماله لكل واحد من المعنيين على وجه واحد»^(٢).

ونسب القرطبي القول باحتمال الأمر، إلى الفراء، واحتمال الخبر، إلى الزجاج، قال: «اختلفوا أيضاً في معنى دخول الباء عليه، هل دخلت على معنى الأمر؟ والتقدير: ابدأ بسم الله. أو على معنى الخبر؟ والتقدير: ابتدأت بسم الله، قولان: الأول للفراء، والثاني للزجاج»^(٣).

ورجح (الخصاص) أنّ المضمّر فعل أمر، وقال: «وفي نسق تلاوة السورة دلالة على أنه أمر، وهو قوله تعالى: (إياك نعبد). ومعناه: قولوا إياك، كذلك ابتداء الخطاب في معنى قوله: (بسم الله). ويؤيد ما ذهب إليه الخصاص؛ الحديث المروي عن ابن عباس ب أن أول ما نزل جبريل على < قال: قل يا محمد: أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال: قل: (بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ باسم ربك الذي خلق)»^(٤).

ورجح الفخر الرازي مذهب البصريين، لأنّه إذا كان: «تقدير الكلام بسم الله ابتداء كل شيء كان هذا إخباراً عن كونه مبدأ في ذاته لجميع الحوادث وخالقاً لجميع الكائنات»^(٥).

وأكثر المتأخرين مالوا إلى مذهب الكوفيين، ولذا كثر الاحتجاج له. وشدّد الخضري فرأى أنّ مذهب الكوفيين هو المتعين، ولا يصح غيره، لأنّ قائل

(١) تفسير الرازي ٨٩/١

(٢) أحكام القرآن للخصاص باب (القول في بسم الله الرحمن الرحيم) ٥/١

(٣) تفسير القرطبي ٧٠/١

(٤) أحكام القرآن ٥/١، وينظر: تفسير الرازي ٥٩/١، واللباب في علوم الكتاب ٨١/١

(٥) تفسير الرازي ٩٠/١

البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على حقيقته، ولم يطلب شيئاً في المستقبل حتى يصح الأمر، مع أنّ الأمر الشخص نفسه خلاف الظاهر، بل مخبرٌ عما هو ملتبس به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ، فلا يناسبه إلا المضارع^(١).

ومن رجّح مذهب الكوفيين، ثم رجّح تأخير الفعل، رجّحه لوجوه^(٢):

١ - لأنّ الله تعالى قديم الوجود لذاته فيكون وجوده سابقاً على غيره والسابق بالذات يستحق السبق في الذكر.

٢ - لقول الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

٣ - أنّ التقديم في الذكر أدخل في التعظيم.

٤ - أنه قال ﴿إِلَيْكَ نَبِيٌّ﴾ [الفاتحة: ٥]، فهاهنا الفعل متأخر عن الاسم فوجب أن يكون في قوله بسم الله كذلك فيكون التقدير باسم الله أبتدى.

٥ - من أضمّر الفعل أولاً فكأنه انتقل من رؤية فعله إلى رؤية وجوب الاستعانة باسم الله ومن قال: باسم الله، ثم أضمّر الفعل ثانياً فكأنه رأى وجوب الاستعانة بالله ثم نزل منه إلى أحوال نفسه.

٦ - لأنّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله عزّ وجلّ بالابتداء، وذلك بتقديمه

وتأخير الفعل، كما في قوله ﴿إِلَيْكَ نَبِيٌّ﴾ [الفاتحة: ٥]، وفي قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَعَرْنَهَا وَمُرْسَهَا﴾ [هود: ٤١]، وأما تقديم الفعل في قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق:

١]، فقدم الفعل لأنه هنا أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم^(٣).

(١) حاشية الخضري ١٠/١ - ١١

(٢) تفسير الرازي ٩٠/١

(٣) الكشاف ٢٢/١

٧- وذكر الزمخشري أن تقديم الاسم في مثل: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾، لإرادة الاختصاص^(١). وانتقده أبو حيان في هذا قال: «وأما الزمخشري فاخترت تقديره آخرًا، فقال: بسم الله أقرأ أو أتلو لأن التقديم عنده يوجب الاختصاص، وليس كما زعم»^(٢). وقال خالد الأزهرى مقارنًا بين نظرة النحوي والبياني: «(بسم الله الرحمن الرحيم) الباء متعلقة بفعل محذوف تقديره افتتح، يقدر مؤخرًا لإفادة الحصر عند البيانين والاهتمام عند النحويين»^(٣). ويبدو أن أبا حيان لا يرى رأي هؤلاء ولا هؤلاء.

ومن الآراء التي لاقت معارضةً شديدةً من كثيرٍ من النحويين ما ذهب إليه أبو عبيدة من زيادة اسم في (بسم الله) لأن المقصود الاستعانة بالله لا باسمه، قال: «(بسم الله) إنما هو بالله، لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه، قال لييد:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَيْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ»^(٤).

ومن الذين قالوا بزيادتها كذلك، قطرب، والأخفش، قال القرطبي: «اختلف في معنى زيادة (اسم) فقال قطرب: زيدت لإجلال ذكره تعالى وتعظيمه. وقال الأخفش: زيدت ليخرج بذكرها من حكم القسم إلى قصد التبرك، لأن أصل الكلام: بالله»^(٥). ومن هؤلاء أيضًا، ابن فارس، قال: «قال بعض أهل العلم: إن العرب تزيد في كلامها أسماءً، وأفعالاً. أما الأسماء: فالاسم، والوجه، والمثل. قالوا: فالاسم في قولنا: (بسم الله) إنما أردنا (الله) لكنه لما أشبه القسم زيد فيه الاسم»^(٦).

ورد الطبري على من قال بزيادة (اسم) بقوله: «وهذا التأويل من ابن عباس ينبت عن صحة ما قلنا - من أنه يراد بقول القائل مفتتحًا قراءته: (بسم الله الرحمن الرحيم): أقرأ بتسمية الله وذكره، وأفتتح القراءة بتسمية الله، بأسمائه الحسنى وصفاته العلى - ويوضح فساد قول من زعم أن معنى ذلك من قائله: بالله الرحمن الرحيم أول كل شيء، مع أن العباد

(١) الكشاف ٢٢/١، وينظر: مغني اللبيب ٨٠٠

(٢) البحر المحيط ١٢٧/١

(٣) موصل الطلاب ٦٦

(٤) مجاز القرآن ١٩

(٥) تفسير القرطبي ٧٠/١

(٦) الصاحي ٣٣٩

إنما أمروا أن يبتدئوا عند فواتح أمورهم بتسمية الله، لا بالخبر عن عظمته وصفاته، كالذي أمروا به من التسمية على الذبائح والصيد، وعند المطعم والمشرب، وسائر أفعالهم. وكذلك الذي أمروا به من تسميته عند افتتاح تلاوة تنزيل الله، وصدور رسائلهم وكتبهم»^(١). وانتقد ابن جني أبا عبيدة للقول بزيادة اسم في بسم الله، قال: «وقد دعا خفاء هذا الموضوع أقواماً إلى أن ذهبوا إلى زيادة ذي وذات في (هذه المواضع) أي وأدمج دمج شطن وإليكم آل النبيّ وصحبهم آل حسان. وإنما ذلك بُعدٌ عن إدراك هذا الموضوع. وكذلك (قال أبو عبيدة) في قول ليبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن بيك حولاً كاملاً فقد اعتذر
(كأنه قال): ثم السلام عليكما. وكذلك قال في قولنا بسم الله: إنما هو بالله واعتقد زيادة
(اسم)»^(٢).

وضَعَّف الفخر الرازي، كذلك رأي أبي عبيدة، قال: «وأقول والمراد من قوله بسم الله قوله ابدعوا بيسم الله وكلام أبي عبيدة^(٣) ضعيف لأننا لما أمرنا بالابتداء فهذا الأمر إنما يتناول فعلاً من أفعالنا وذلك الفعل هو لفظنا وقولنا فوجب أن يكون المراد ابدأ بذكر الله والمراد ابدأ بيسم الله وأيضا فالفائدة فيه أنه كما أن ذات الله تعالى أشرف الذوات فكذلك ذكره أشرف الأذكار واسمه أشرف الأسماء فكما أنه في الوجود سابق على كل ما سواه وجب أن يكون ذكره سابقاً على كل الأذكار وأن يكون اسمه سابقاً على كل الأسماء»^(٤).

وذكر الخصري قولاً لم ينسبه لأحد، بل ساقه على صفة التمريض، قال: وقيل الباء زائدة، فاسم مرفوع بالابتداء تقديرًا لا محلاً لأن الإعراب المحلي للمبنيات ولا ضرر في اجتماع إعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير، والخبر محذوف؛ اسم أو فعل، والتقدير: اسم الله مبدوء به، أو أبدأ به بداءة قوية أي بحسن نية وإخلاص، والحرف الزائد

(١) تفسير الطبري ٧٤/١

(٢) الخصائص ٢٩/٣

(٣) في الكتاب المطبوع (أبو عبيد) ويبدو أنه خطأ مطبعي لأن كل الردود وجهت لأبي عبيدة، ولأن ابن عادل نقل عن تفسير الرازي مسنداً فيها هذا الرأي إلى أبي عبيدة، ونقد ابن جني له كما مر.

(٤) تفسير الرازي ٩١/١

يدل على التوكيد، وإلا كان عبثاً من العرب^(١).

وابن عادل من نصه - أول الموضوع - بعد أن استعرض أربعة احتمالات لرأيي البصريين والكوفيين، رجّح تبعاً للفخر الرازي مذهب البصريين، وأضمر الاسم مؤخرًا لأنه قدره: بسم الله ابتداء كل شيء، وقال: «ولا شك أن هذا الاحتمال أولى»^(٢). وعلل ذلك بأننا إذا قلنا: بسم الله ابتداء كل شيء، كان هذا إخباراً عن كونه مبدأ في ذاته لجميع الحوادث، ومخالفًا لجميع الكائنات، سواء قاله قائل، أو لم يقله. ولا شك أن هذا قد يكون جيدًا لو كان يُقال مرة واحدة لغرض التوحيد، ولكن الغرض من التسمية غير هذا فهو يتكرر عند كل عمل ولذا اختار أكثر المعريين قول الكوفيين لأن الفعل يدل على التجدد والاستمرار، وأما الاسم فيدل على الثبات.

الترجيح:

المختار عند كثير من المعريين، مذهب الكوفيين، وهو المترجح للأسباب الآتية:

١- أن التسمية أمر تعبدي مأمورون به عند كل عمل، والأعمال تتكرر كل وقت فناسبها الفعل لأنه يدل على التكرار، قال الفراء: «ألا ترى أنك تقول: (بسم الله) عند ابتداء كل فعل تأخذ فيه: من مأكّل أو مشرب أو ذبيحة»^(٣). وقال الطبري موضحًا ذلك: «لقائل إذا قال: (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم افتتح تاليًا سورة، أن إتباعه (بسم الله الرحمن الرحيم) تلاوة السورة، يُنبئ عن معنى قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) ومفهومٌ به أنه يريد بذلك: أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. وكذلك قوله: (بسم الله) عند نهوضه للقيام أو عند قعوده وسائر أفعاله، ينبئ عن معنى مراده بقوله (بسم الله)، وأنه أراد بقبيله (بسم الله)، أقوم باسم الله، وأقعد باسم الله. وكذلك سائر الأفعال»^(٤).

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٠/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١١٨/١ - ١١٩

(٣) معاني القرآن ٢/١

(٤) تفسير الطبري ٧٢/١

٢ - مناسبة الفعل مؤخرًا؛ مناسبًا لما بدئ بالبسملة، لأنّ في تأخيره اهتمامًا باسمه تعالى، وليفيد الحصر، قال السيوطي: «والمختار وفاقًا لأهل البيان تقديره في البسملة فعلا مؤخرًا مناسبًا لما جعلت هي مبدأ له فيقدر في أول القراءة بسم الله أقرأ، وفي الأكل باسم الله آكل، وفي السفر باسم الله أرتحل وعليه قوله في ذكر النوم (باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك أرفعه)»^(١).

٣ - كثرة التصريح بالمتعلق فعلاً، كما في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وفي الحديث: ((باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه))^(٢).

٤ - أن الأفعال تعمل بدون قيد أو شرط، وقدّره البصريون مصدرًا واحدًا في كل الأحوال: (ابتدائي). ويمتنع إعمال المصدر محذوفًا، أو مؤخرًا، لأنّ محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق نحو: (فلما بلغ معه السعي)^(٣).

٥ - أن هذا التقدير، هو المشهور في التفسير^(٤). والله أعلم بالصواب.

(١) همع الهوامع ١٣٦/٥

(٢) حاشية الخضري ١٠/١، الحديث رواه البخاري في كتاب الدعوات ، ورواه كذلك أحمد ومسلم وأبو داود.

(٣) حاشية الخضري ١١/١

(٤) ائتلاف النصرة ١٥٨

هل (يا) حرف أو اسم فعل؟

قال ابن عادل عند إعرابه (يا) في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

«(يا) حرف نداء وهي أم البَاب.

وزعم بعضهم أنها اسم فعل، وقد تحذف نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف:

٢٩]،^(١).

هناك ثلاثة مذاهب حول (يا)^(٢):

المذهب الأول: أنها حرف وهذا مذهب الجمهور، وقيل جمهور البصريين وقيل مذهب الأكثرين.

المذهب الثاني: اسم فعل، وهي الناصبة للمنادى، فهي بمعنى أدعو، كـ(أف) بمعنى أتضجر. ونُسب للكوفيين، ولأبي علي الفارسي.

المذهب الثالث: أنها فعل متحملة لضمير مستكناً فيها. وهذا قول ابن جني.

المناقشة:

رأى سيبويه^(٣)، والجمهور أن (يا) حرف نداء والمنادى بعدها منصوب بـ(أدعو) أو (أنادي) واجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض، وأصل يا زيد، عنده هو: أدعو زيداً، وحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، قال سيبويه: «ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٠٦/١

(٢) الخصائص ٢٧٧/٢، والجنى الداني ٣٤٩، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣١٢/١، وتوضيح المقاصد ١٦٢/٢، المساعد ٤٨٠/٢، وارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣١، شرح كافية ابن الحاجب

للجامي، وجمع الهوامع ٣٢/٣

(٣) شرح الأشموني ١٤٢/٢

عبد الله، والنداء كله. . . . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريدُ عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، عُلِمَ أنك تريدُه»^(١). وهي أم الباب^(٢) لدخولها في جميع أبوابه، فهي أعم حروف النداء، والدليل على ذلك أنه في حال الحذف، لا يُقدَّر إلا هي، لكثرة استعمالها ولأنه مع كثرة وقوع النداء في القرآن لم يقع نداء إلا بها. ومثال الحذف، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩].

واعترض ابن الطراوة على ذلك لأنَّ النداء إنشاء، وأدعو أو أنادي خبر، قال ابن هشام: «وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، وأدعو خبر. سهوٌ منه، بل (أدعو) المقدَّر إنشاء كـ(بعثُ)^(٣) وأقسمت»^(٤). واعترض ابن مالك على من يقول بأنَّ (يا) عوض محض من أدعو أو أنادي، قال: «ومن زعم أنَّ حرف النداء عوض محض، رُدَّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوض منه، نحو: ما وكان في: أمّا أنت ذا نفر^(٥)، ونحو (ها)، وواو القسم في: ها الله»^(٦). ويبين الكيشي أنَّ هناك رأياً آخر لمعنى العوض والمعوض، قال: «قوله (يا) عوض قلنا؛ بمعنى أنه دال عليه، كما أقيم الظرف والحال مقام الخبر، لأنهما يدلان عليه، ولو أظهر الخبر معهما لجاز، والممنوع أن يعوض حرف بحرف ثم يجمع بينهما كما ذكر في الإبدال»^(٧).

وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل، وارتضاه الرضي^(٨)، وقد نسب هذا

(١) الكتاب ٢٩١/١، وينظر باب النداء في ١٨٢/٢

(٢) شرح اللمع في النحو للباقولي ٢٨٧، والجنى الداني ٣٤٩، والبحر المحيط ٢٣١/١

(٣) يقصد أنه في عقود البيع والشراء حين يقول بعث ، هو لا يتكلم عن شيء ماض بل هو ينشئ عقداً ، ومثله عقود الزواج ، يقول زوجتك ابنتي فيقول الرجل قبلت ، فيكون حديثاً مقصوداً به المستقبل لا الماضي ، بدليل أنه لو لم يقل الرجل قبلت لم يقع الزواج .

(٤) مغني اللبيب ٤٨٨

(٥) يقصد قول العباس بن مرداس: (الكتاب ٢٩٣/١)

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

(٦) شرح التسهيل ٣٨٥/٣

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٢

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٣١٢/١

القول للمبرد: ابن يعيش^(١) والرضي^(٢) والجمامي^(٣)، والأشثوني^(٤)، والخضري^(٥)، والصحيح والصحيح أن المبرد موافق لسببويه، قال: «اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله، لأنّ (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله»^(٦). ولم يذكر هؤلاء أنّ له رأياً آخر، والمقتضب أشهر كتبه. ونسب أبو حيان هذا القول لأبي علي الفارسي^(٧). وذكر الواسطي الضرير^(٨): أنّ العامل في المنادى (يا) وأخواتها وأخواتها على الخلف من الفعل، وتعديتهم لها تارةً باللام وأخرى بغير لام وكل هذا يختص بالفعل.

وقد ذكر الأنباري أنّ للبصريين رأيين^(٩):

الرأي الأول: أنّ (يا) قامت مقام أدعو فعملت عمله، واستدل على هذا بحجتين^(١٠):

الأولى: أنّ (يا) تُمال كالأفعال بخلاف سائر الحروف، والإمالة لا تكون إلاّ بالاسم والفعل، فلمّا جاز فيها الإمالة دلّ ذلك على أنّها قامت مقام الفعل.

الثانية: أنّها تتعلق بها حرف الجر في قولك: يا كزيد، كما يتعلق بالفعل، فلو لم تقم مقام الفعل لم يجز ذلك؛ لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف، فدلّ ذلك على أنّها قامت مقام الفعل، ولذا ظن بعض النحويين أنّ فيها ضميراً كالفعل. وزاد أبو البقاء العكبري^(١١):

(١) شرح المفصل ١٢٧/١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣١٢/١

(٣) شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) ٣٢٤/١

(٤) شرح الأشثوني ١٤٢/٢

(٥) حاشية الخضري ١٧٠/٢

(٦) المقتضب ٢٠٢/٤

(٧) ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤ - ٢١٨٠

(٨) شرح اللمع في النحو ١٤٠

(٩) الإنصاف ٣٢٦/١

(١٠) الإنصاف ٣٢٦/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣١

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/١، والتبيين ٤٤٢

١ - أن معناها معنى الفعل بل أقوى من حيث إن لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي،

كقولك: اضرب، و(يا) هي العمل نفسه، وتعبّر عنه بـ(نادى).

٢ - أنهم نصبوا بها الحال فقالوا: يا زيد ركباً.

وأنكر ابن هشام النصب بـ(يا)، قال: «وليس نصب المنادى بها (يعني يا)، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بمن أسماء لـ(أدعو)، متحملة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك»^(١).

والرأي الثاني: أن (يا) لم تقم مقام أدعو، وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر، دون (يا)، قال: والذي عليه الأكثر هو الأول. واحتج هؤلاء بأن الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبّه على ذلك الفعل، لا أنه يعمل، ألا ترى أن أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دلّ عليه الحرف، فكذلك هنا، إلا أن الفرق بينهما أن العامل هنا لا يظهر؛ لأنه لو ظهر لصار خبراً، والمقصود هنا التنبيه لا الإخبار. وردّ على هذا بأن (يا) فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل^(٢).

واحتج أصحاب المذهب الأول بأن ما بعد (يا) منصوب، فيما أن يكون بحرف النداء، وإما أن يكون بفعل مضمر، والأول ضعيف لأن الأصل في الحرف ألا يعمل، بخلاف الفعل فإن أصله العمل.

وأما المذهب الثاني فقد نُسب إلى الكوفيين ولم يذكره الأنباري^(٣) عند مناقشته لناصب لناصب المنادى عند الكوفيين، بل ذكر أن المنادى عندهم لا فاعل ولا مفعول، وقالوا في احتجاجهم: إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعرباً له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى. ولم يجر لثلاً يشبه المضاف، ولم ينصب لثلاً يشبه مالا ينصرف. وعلّلوا رفع المنادى المفرد بدون تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق. والذين نسبوا إلى أبي علي الفارسي أن (يا) اسم فعل لم يذكروا الكوفيين، ولو كان هذا الرأي ثابتاً لهم لذكروه بعضهم أنه كان متابعاً لهم في هذا، وكثير من الذين^(٤) ذكروا هذا لم ينسبوه إلى

(١) مغني اللبيب ٤٨٨

(٢) التبيين ٤٤٣

(٣) ينظر الإنصاف ١/٣٢٣، المسألة رقم ٤٥

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/٣١٢، والبحر المحيط ١/٢٣١، وارتشاف الضرب ٤/٢١٧٩، والمساعد

الكوفيين. وقد نسبته المرادي إلى الكوفيين بصيغة التمريض، قال: ونُقل عن الكوفيين، ولم ينسبه لأحد^(١).

ونسبه إلى أبي علي الفارسي: ابن يعيش^(٢)، والرضي^(٣)، والجمامي^(٤)، قالوا إنه ذكر في بعض كلامه أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال، وفي هذه النسبة شك كبير، ويبدو أن ذلك مستنتج من تشبيهه (يا) بأسماء الأفعال مثل: رويد، وبله، وغيرها، ويمكن استنتاج ضده من كلامه، فقد قال: «ويدلك على أن هذه الكلم^(٥) أسماء وليست بحروف أن الاسم والحرف لا يستقل بهما كلام إلا في نداء وليس ذلك بنداء»^(٦). وقد فهم عبد القاهر الجرجاني من شرح كلام أبي علي السابق أن (يا) حرف، قال: «إن قولك: رويداً زيداً، لا يصح أن يجعل بمتزلة يا عبد الله في أنه حرف مع اسم لأن هذا ليس بنداء وليس بذاك الواضح. والمقصود ما ذكرنا من أن الكلام يستقل بواحد من هذا»^(٧). فواضح هنا أن المقصود أن (يا) حرف، وعبد الله اسم.

وقال أبو علي أيضاً في كلام أوضح: «وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطّرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيد، ويا عبد الله، فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء»^(٨). فهذا كلام جلي في أن (يا) حرف وليس اسم فعل، إلا إذا كان له رأي آخر لم نطلع عليه، وعليه كان الواجب على من ذكره، أن يشير إلى هذا الرأي. وكما فهم عبد القاهر أن (يا) عند أبي علي حرف، فهم ذلك أيضاً ابن الطراوة فقد ردّ على قوله إن (يا) حرف بمتزلة: من، وهل، ولم^(٩).

٢/٤٨٠، والدر المصون ١/١٤٤، شرح كافية ابن الحاجب للجمامي ١/٣٢٥، همع الهوامع ٣/٣٤

(١) الجنى الداى ٣٤٩

(٢) شرح المفصل ١/١٢٧

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣١٢

(٤) شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) ١/٣٢٥

(٥) يقصد ب(له)، و(رويد)، إلخ

(٦) الإيضاح العضدي ١٩١

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٧٤

(٨) الإيضاح العضدي ٥٥

(٩) الإفصاح ١٥-١٦

وعلى كل حال فقد رُدَّ على هذا المذهب بأمور منها:

- ١ - أن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، ويمكن أن يُقال: إنها خالفت أخواتها لكثرة الاستعمال، كما جوز الترخيم في النداء لكثرة الاستعمال^(١).
- ٢ - أن الضمير فيه لا يكون لغائب، لعدم تقدم ذكره، ولا لتكلم، لأن اسم الفعل لا يُضمَر فيه ضمير المتكلم^(٢).
- ٣ - لو كان (يا) اسم فعل، لثم من دون المنادى لكونه جملة، ولا كتفي بها دون المنصوب لأنه فضلة، ورُدَّ بأنه قد يعرض للجملة ما لا تستقل كلاماً إلا بوجوده، كالجملة القسمية والشرطية، والنداء لا بد له من منادى^(٣).
- ٤ - لو كان (يا) اسم فعل لتحملت الضمير، ولجاز إتباعه، كما سمع في سائر أسماء الأفعال^(٤).

والمذهب الثالث يمثله ابن جني، قال: «وذلك أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال أدعو وأنادي في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول، . . . و (يا) نفسها في المعنى كـ(أدعو)، ألا ترى أنك إنما تذكر بعد (يا) اسماً واحداً، كما تذكره بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد؛ كضربت زيداً، ولقيت قاسماً، وليس كذلك حرف الاستفهام وحرف النهي، وإنما تدخلهما على الجمل المستقلة فتقول: ما قام زيدٌ وهل قام أخوك. فلما قويت (يا) في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل»^(٥).

ورُدَّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل، وقد قالوا: يا إياك منفصلاً، ولم يقولوا: إياك، فدلَّ على أن العامل محذوف^(٦).

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣١٢/١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣١٣/١

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣١٣/١

(٤) همع الهوامع ٣٤/٣

(٥) الخصائص ٢٧٧/٢

(٦) همع الهوامع ٣٤/٣

ولابن جني في اللمع قول آخر يوافق فيه سيبويه، قال: «وأما النكرة فمنصوبة بـ(يا)، لأنه ناب عن الفعل، ألا ترى أن معناه: أدعو زيداً، أو أنادي زيداً»^(١).

واختار ابن عادل في نصه المذكور؛ رأي جمهور البصريين في أن (يا) حرف، فقد قرّر في البداية أن (يا) حرف نداء، وأنها أم الباب، وعبر عن مخالفته للرأي الآخر أنها اسم فعل - المنسوب إلى الكوفيين - بقوله: وزعم بعضهم، وقد فاته أن يذكر القولين الآخرين وهو أنها فعل، أو حرف تنبيه أحياناً؛ وهما مهمان. واختياره أن (يا) حرف نداء اختيار موفق لأنّ كون (يا) حرف نداء يكاد يكون هو الرأي السائد عند المعريين. والله أعلم

هل يقتضي العطف بـ(الواو) ترتيباً؟

قال ابن عادل عند إعرابه (وخلق) في قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُؤًا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١].

«والواو: عاطفة، وهي من المشتركة في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي ترتيباً على قول الجمهور، خلافاً لطائفة من الكوفيين»^(١).

وقال أيضاً: «وإنما حمل الزمخشري رحمه الله تعالى والقائل الذي قبله على ذلك مراعاةً الترتيب الوجودي؛ لأن خلق حواء - وهي المعبر عنها بالزوج - قبل خلقنا ولا حاجة إلى ذلك، لأن الواو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح»^(٢).

في الواو العاطفة من حيث الدلالة على الترتيب أو عدمه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الواو لا تقتضي ترتيباً ولا معية، بل هي للجمع المطلق^(٣)، وهذا قول سيبويه^(٤)، وتابعه المبرد^(٥)، والزجاجي^(٦)، وغيرهما وقيل هو رأي جمهور النحويين^(٧) ومحققي الأصول^(٨)، وجماهير أهل الأدب^(٩). وقال أبو البقاء العكبري: «(الواو) لا تدل على الترتيب عند الجمهور. وقالت شردمة: تدل عليه»^(١٠).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٠٠/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٤٠/٦، وينظر: ٢٠٣/٥، ٣٧٣/٥، ٥٤٧/٧، ٢٧/٩

(٣) يرى ابن هشام أن قول: المطلق غير سديد لأنه قيد، وإنما هي للجمع لا بقيد: مغني اللبيب ٤٦٤

(٤) الكتاب ٤٣٦/١، ٢١٦/٤

(٥) المقتضب ١٠/١

(٦) حروف المعاني والصفات ٤٧

(٧) الجني الداني ١٨٨

(٨) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣١٩

(٩) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٦٣/١

(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٧/١

المذهب الثاني: أنّ الواو تقتضي الترتيب، وهو قول قطرب، وأبي عبيدة، وثعلب، وهشام، وأبي عمر الزاهد، والربيعي، وأبي جعفر الدينوري، والشافعي^(١)، ونسبه ابن عقيل للكوفيين^(٢).

القول الثالث: إيجاب إفادتها الترتيب حيث يستحيل الجمع، ونُسب إلى الفراء^(٣)، وإلى هشام، وأبي جعفر الدينوري^(٤).

الأدلة والمناقشة:

تعدّ الواو أم باب^(٥) حروف العطف، لكثرة استعمالها، واختصاصها^(٦) ببعض الأمور التي تنفرد بها أم الباب عادة، وهي تعطف المفرد على المفرد والجمع على الجمع. ولا تفيد الترتيب ولا المعية، لأنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارة ومعه أخرى، فالذي قبله مثل قوله تعالى: ﴿يَمْرِيئُ أَفْتَى لِرَيْكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّكْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فالركوع قبل السجود، والذي معه مثل: اختصم زيد وعمر، فالاختصام لا يصحّ إلاّ من اثنين معاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ويرى ابن كيسان أنها تقتضي المعية حقيقة وفي غيرها مجاز، قال: «هي للمعية حقيقة واستعمالها في غيرها مجاز؛ لأنها لما احتملت هذه الوجوه، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق»^(٧). وفصل ابن مالك في احتمالات دلالتها على المعية: «وتنفرد الواو بكون متبعتها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، ولتقدم

(١) الجنى الداني ١٨٨، ومغني اللبيب ٤٦٤، والمساعد ٤٤٤/٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣١٩

(٢) شرح ابن عقيل ١٨٦/٣

(٣) الإحكام في أصول الأحكام-الأمدي ٦٣/١، والجنى الداني ١٨٩

(٤) ارتشاف الضرب ١٩٨١/٤، الجنى الداني ١٨٩

(٥) رصف المباني ٤٧٣

(٦) ينظر: الجنى الداني ١٩٠، وذكر خالد الأزهري في التصريح: ٥٥٧/٣، أنها تختص بأحد وعشرين حكماً.

(٧) الجنى الداني ١٩٠

بقلة»^(١). وهذه الاحتمالات التي رآها بعض النحويين جعلت بعضهم يقول: إن الواو محتملة وتحتاج إلى مرجح لكي تدل على الترتيب أو المعية، ولكن ابن كيسان بنى على ذلك أن الأصل في الواو أن تدل على المعية وتدل على التقديم أو التأخير بدليل^(٢). وعكس الرضي فقال لقائل أن يقول: استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب. وعلق أبو حيان على الاحتمالات التي ذكرها ابن مالك بقوله: «وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه وغيره»^(٣). وكذلك ابن عقيل، قائلاً: «وهذا كلام مخالف لقول الناس، فسيبويه وأكثر النحويين على أنها محتملة للمعاني الثلاثة»^(٤).

والذي ينبغي الإشارة إليه أن هناك خلطاً، وعدم تحرر في نسبة الآراء إلى أصحابها، فقد نسبوا إلى ثعلب القول باقتضاء الواو للترتيب وما في مجالسه عكس ذلك، ولم يذكروا أن له رأياً آخر، قال: «إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معاً»^(٥). وهذا يتفق مع قول سيبويه حيث قال: «وذلك قولك: مررت برجلٍ وحمارٍ قبل، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة»^(٦).

وقد فطن ابن مالك لذلك حين قال: «ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة، ولا يصح ذلك»^(٧). فإنه قال في معاني سورة الأعراف: «فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول،

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٧

(٢) همع الهوامع ٥/٢٢٤

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٩٨١، وينظر: الجني الداني ١٩٠

(٤) المساعد ٢/٤٤٤

(٥) مجالس ثعلب ٢/٣٨٦

(٦) الكتاب ١/٤٣٧-٤٣٨

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٥٠

الأول، والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيهما كان هو المبتدأ بالزيارة»^(١)، وهذا نصّه، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين. وقد نسب المالقي القول بالترتيب إلى الكوفيين حيث قال: «وعند الكوفيين أنّها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين»^(٢). ولا يخفى عدم الدقة في هذه النسبة، ونفى ابن مالك هذه التهمة عن أئمة الكوفيين بقوله: «وزعم بعض أهل الكوفة أنّ الواو للترتيب، وليس بمصيب؛ لما تقدم من الدلائل. وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول؛ ولكنه مقول»^(٣).

ونسب بعضهم^(٤)، القول بالترتيب إلى هشام وأبي جعفر الدينوري، وبعضهم نسب إليهما التفصيل، وقد ذكر ذلك المرادي ثم قال: «ولكن قال هشام والدينوري: «إنّ الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيهما بدأت، اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى افتراق، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ولا يجوز أن يتقدم المتأخر، ثم قال المرادي: وعن الفراء أنّها للترتيب حيث يستحيل الجمع»^(٥).

ولما قال السيرافي: «وأجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أنّ الواو لا توجب تقدم ما تقدم لفظه»^(٦). أنكر عليه كثير من النحويين ذلك. قال المرادي: «وقد علم بذلك أنّ ما ذكره السيرافي، والفارسي، والسهيلي^(٧) من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنّ الواو لا ترتب غير صحيح»^(٨). وقال مثل ذلك أبو حيان ثم قال: «غير صحيح، لوجود الخلاف في ذلك»^(٩). وهذا الإنكار في محله لعدم هذه الخلافات، ولأنّ إدعاء الإجماع

(١) معاني القرآن ٣٩٦/١

(٢) رصف المباني ٤٧٤

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٣٩/١

(٤) كالسيوطي في همع الهوامع ٢٢٤/٥

(٥) الجني الداني ١٨٨

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣٣٠/٢

(٧) نتائج الفكر ٢٦٦

(٨) الجني الداني ١٨٩

(٩) ارتشاف الضرب ١٩٨٢/٤، وابن عقيل في المساعد ٤٤٤/٢

الإجماع يستدعي استقصاء الآراء جميعاً.

واحتج أصحاب المذهب الأول بأمور:

- ١- لو كانت الواو في مثل: جاء زيدٌ وعمروٌ؛ مرتبة كما يقولون لما جاء قوله تَعَالَى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] مع قوله تعالى في آية أخرى ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة^(١).
- ٢- استعمالها حيث لا يتصور الترتيب، كقولك: تضارب زيدٌ وعمروٌ، واشترك زيد وعمرو، فلو كانت الواو للترتيب ما حسن ذلك، لأنَّ الفعل (تضارب) مثلاً، يقتضي اشتراك الاثنين في الضرب في نفس الوقت. وفي قولهم: المال بين زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو لا يتصور الترتيب، وعدَّ ابن هشام هذا من أقوى الأدلة على عدم إفادة الواو للترتيب^(٢).
- ٣- لو كان كما يقولون، لعدَّ من قال: جاء زيدٌ وعمروٌ، كاذباً عند مجيئهما معاً، أو تقدم المتأخر، وهذا لم يقل به أحد^(٣).
- ٤- كان يلزم أن يكون قولك: رأيت زيداً وعمراً بعده، تكريراً، ورأيت زيداً وعمراً قبله؛ تناقضاً ولم يقل بهذا أحد^(٤).
- ٥- لو كانت الواو تقتضي الترتيب، لما حسن الاستفسار عن تقدم أحدهما، وتأخر الآخر، لكونه مفهوماً من ظاهر العطف^(٥).

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام-الأمدي ٦٣/١، وأسرار العربية ٣٠٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣١٩

(٢) مغني اللبيب ٣٦٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣١٩

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام-الأمدي ٦٣/١

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣١٩

(٥) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام-الأمدي ٦٣/١

- ٦- رُوي أن الصحابة **ش** سألوا النبي < حين أرادوا السعي بين الصفا والمروة: بأيهما بدأ؟ فقال: ((ابدؤوا بما بدأ الله به))، يقصد قوله **قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ﴾** [البقرة: ١٥٨]، ولو كانت الواو للترتيب لما اشتبه على أهل اللغة^(١).
- ٧- أن الجمع المطلق معقول، فلا بدّ له من حرف يفيد، وليس ثم من الحروف ما يفيد سوى الواو بالإجماع، فتعيّن أن يكون هو (الواو)^(٢).
- ٨- لاشك أن الواو أصل حروف العطف، وقال كثير من أهل اللغة أنها أم الباب وعللوا ذلك بأنها لا تدلّ على أكثر من الاشتراك، وأما غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد، فهي مفردة وسائر حروف العطف مركبة، والمفرد أصل المركب^(٣).
- ٩- لو كانت (الواو) للترتيب لدخلت في جواب الشرط كالفاء؛ ولا يحسن أن يُقال: إذا دخل زيد الدار وأعطه درهما؛ كما يحسن أن يُقال: فأعطه درهما^(٤).
- ١٠- قد أنكر الرسول < على من قال له: ما شاء الله وشئت، لأنها تعني مشاركة الله تعالى عن ذلك في المشيئة، وأرشده إلى أن يقول: (ما شاء الله ثم شئت)، ولو كانت الواو تفيد الترتيب ما كان لهذا التوجيه معنى لأنّ ثم ترتب أيضاً^(٥).
- وللفراء تعليل مختلف، فهو يقول إنّ قصد المتكلم أن يقول: ما شئت، وإنما ذكر مشيئة الله تبركاً، فقدم مشيئة الله، قال: «لأن المعنى - والله أعلم - بمرتلة قولك: ما شاء الله وشئت؛ إنما يقصد بالمشيئة قصد الثاني، وقوله: (ما شاء الله) تعظيم لله مقدّم قبل الأفعال؛ كما تقول لعبدك: قد أعتقك الله وأعتقتك^(٦)». وقال كذلك: «وإنما بدئ باله إعظاماً له، كما تقول: ما شاء الله وشئت وأنت تريد ما شئت، وكما

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٠

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام-الأمدي ٦٤/١

(٣) أسرار العربية ٣٠٢

(٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٦٤/١ ، والمساعد ٤١٨/١

(٥) تفسير القرطبي ١٢٣/٨ ، وتفسير ابن كثير ٥٨/١

(٦) معاني القرآن ٤٤٥/١

تقول لعبدك: قد أعتقك الله وأعتقتك^(١). ولو كان الأمر كما ظنه الفراء هل كان سينهاهم الرسول <، عنه وهم يعظمون الله لأ، بتقديم اسمه.

واحتج أصحاب المذهب الثاني على اقتضاء (الواو) للترتيب في المعنى والحكم؛ بأمور:

١ - بقوله تعالى: ﴿بِتَأْيِئِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، فإنه مقتضى للترتيب^(٢).

٢ - قول الرسول < للصحابة **ش** عندما نزلت ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، بم نبدأ؟ قال: ((ابدؤوا بما بدأ الله به))، ولولا أن الواو للترتيب، لما كان كذلك^(٣).

٣ - ما روي أن واحداً قام بين يدي رسول الله < وقال: من أطاع الله ورسوله فقد اهتدى، ومن عصاهما فقد غوى، فقال الرسول <: بئس خطيب القوم أنت، قل: ومن عصى الله ورسوله فقد غوى، فلو كانت الواو لمطلق الجمع، لم يكن ثم فرق بين الكلامين^(٤).

٤ - روي أنه قيل لابن عباس **ك** كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج؟ والله تعالى يقول: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فقال: أما تقرأون الوصية قبل الدين ثم تبدعون بالدين، فلولا فهمهم الترتيب منها لما اعترضوا عليه^(٥).

٥ - أن عمر **ط** سمع سحيم الرياحي (عبد بني الحسحاس)، يقول:
عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا^(٦)
فقال له: لو قدّمت الإسلام على الشيب لأجزتك، فدل ذلك على الترتيب،

(١) معاني القرآن ٢٥٨/٢

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٦٥/١

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٦٥/١

(٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٦٥/١ - ٦٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٠

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعين ٩٣/٨، الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٠

(٦) الكتاب ٢٢٥/٤، وسر صناعة الإعراب ١٤١/١، والخصائص ٤٨٨/٢، وأسرار العربية ١٤٤، الإنصاف

١٦٨/١، مغني اللبيب ١٤٥

وكان عمر من أهل اللسان^(١).

- ٦- أن للترتيب مع التعقيب حرفاً وهو الفاء، وله مع التراخي حرفاً وهي ثم، ومطلق الترتيب معنى معقول يستحق التعبير عنه بحرف، وما ذلك إلا الواو^(٢).
- ٧- قول الزوج لغير المدخول بها: أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ، وقع بها طلاقة واحدة، ولو كانت (الواو) للجمع المطلق لوقعت الثلاث، كما قال لها: أنت طالقٌ ثلاثاً^(٣).
- ٨- أن الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً، والترتيب في الوجود صالح له، فوجب الحمل عليه^(٤).

وردّ المانع على هذه الحجج ينبني على أساس أن (الواو) لا تدل بنفسها على الترتيب وإنما تدل عليه إذا دلت؛ لدليل خارجي:

- ١- فترتيب الركوع قبل السجود لا يستفاد من الآية، وإنما يستفاد من قول الرسول < وفعله، صلى الرسول < ثم قال: ((صلوا كما رأيتموني أصلي))، ولو كانت الواو تدل على الترتيب لما احتاج الرسول < لحث الناس بفعله وقوله^(٥).
- ٢- وأما قوله <: ابدؤوا بما بدأ الله به، فالترتيب مستفاد من خبر الرسول < أن الترتيب المحتمل في الآية، هو مقصود من الله تعالى، ولو كانت الواو تدل على الترتيب ما سألوا عن هذا أصلاً، واكتفوا بما فهموه من الآية ولم يسألوا^(٦).
- ٣- وأما قول الرسول <: ((قل ومن عصى الله ورسوله فقد غوى))، فليس فيه دليل على الترتيب، وإنما يقدم الإنسان في كلامه الأكثر أهمية والله سبحانه وتعالى هو الأعظم فكان ينبغي على الخطيب إفراده وتقديمه بالذكر ثم العطف عليه^(٧).

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٠-٣٢١

(٢) والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢١

(٣) والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢١

(٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١

(٦) الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١

(٧) الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١

٤- وأما قول عمر ط، فمبني على قصد التعظيم بتقديم ذكر الأعظم، لا على قصد الترتيب^(١).

٥- وأما قصة الصحابة مع ابن عباس ك فلم يكن إنكارهم لأمره بتقديم العمرة على الحج، كون الآية مقتضية لترتيب العمرة بعد الحج، بل لأنها مقتضية للجمع المطلق، وأمره بالترتيب مخالف لمقتضى الآية، كيف وإن فهمهم لترتيب العمرة على الحج من الآية معارض بما فهمه ابن عباس، وهو ترجمان القرآن. ولو كان ذلك الترتيب من مقتضيات اللسان العربي ما اختلف ابن عباس مع الصحابة وقد كانوا جميعاً من فصحاء العرب^(٢).

٦- وأما حكم الطلاق فهو ممنوع على أصل من يعتقد أن الواو للجمع المطلق، فلا يصلح هذا حجة على من لم يعتقد^(٣).

ولضعف هذه الحجج، ويسر الرد عليها، قال العكبري: «وأما الآخرون - يعني أصحاب المذهب الثاني - فتمسكوا بشبه، لا دلالة فيها على الترتيب من جهة الواو فأضربنا عن ذكرها لوضوح الجواب عنها»^(٤).

وخالف الآمدي ما قاله العكبري في هذه المسألة، قال: «وبالجمله فالكلام في هذه المسألة متجاذب؛ وإن كان الأرجح هو الأول في النفس»^(٥)، يقصد عدم الترتيب.

وأما المذهب الثالث؛ أن الواو للترتيب حيث يستحيل الجمع، فقد مثلوا له بقوله

تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، فإنه يستحيل الجمع بين

الركوع والسجود فيجب أن تكون الواو للترتيب فحسب^(٦). قال الفراء في تفسير هذه الآية: «كان الناس يسجدون بلا ركوع، فأمرُوا أن تكون صلاتهم بركوع قبل السجود»^(٧).

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٦٦/١ - ٦٧

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٨/١

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ٦٧/١

(٦) الإحكام في أصول الأحكام - الآمدي ٦٣/١

السجود^(١).

فإذا ضمنا هذا النص إلى النص السابق الذي يقول فيه: إن الواو لا تقتضي الترتيب، وهو قوله: «فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيهما كان هو المبتدأ بالزيارة»^(٢). أقول ربما فهم بعضهم من الجمع بين النصين أن الفراء يقول بعدم إفادة الواو للترتيب إلا إذا كان هناك سبب موجب كما في الآية المذكورة. وأما هشام والدينوري فقد أوضح المرادي رأيهما بوضوح، قال: «ولكن قال هشام والدينوري: إن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيهما بدأت، اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى افتراق، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ولا يجوز أن يتقدم المتأخر»^(٣). ويلحظ هنا أن هذا التحديد في الزمان مما لا يمكن معرفته من اللفظ نفسه، وإنما من أمور خارجية، وإذا كان ذلك كذلك لم يبق إلا أن يُقال: إن الواو تدلّ على الترتيب أو عدمه، ولا وجود في الحقيقة للرأي الثالث لأن الأمثلة التي استدلووا بها قد تحكم بها أمور خارجية تقتضي الترتيب وهذا مالا يمنعه أصحاب المذهب الأول. قال ابن عقيل: «مذهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان. فالمتقدم لفظاً هو المتقدم في الزمان، وممتنع عندهم تقديم المؤخر. والصواب خلافه»^(٤).

الترجيح:

يميل الباحث إلى ترجيح مذهب سيبويه ومن وافقه، وهو المذهب الأول، في أن الواو

العاطفة لا تقتضي ترتيباً ولا معية؛ للأسباب التالية:

١ - أنه اختيار جمهور البصريين بل جمهور النحويين والأصوليين.

(١) معاني الفراء ٢/٢٣١

(٢) معاني القرآن ١/٣٩٦

(٣) الجنى الداني ١٨٨

(٤) المساعد ٢/٤٤٤

٢- أنّ حججهم ملزمة لمعارضيتهم، ولا تلزمهم حجج المعارضين، لأنهم يقولون: إنّ الواو لا تقتضي الترتيب، فإذا عطفت مفردات أو جملاً مرتبة فقد عطفت مفردات وجملاً غير مرتبة في أمثلة أخرى، أما إذا اقتضت عدم الترتيب فإنّ ذلك حجة على القائلين بوجوبه لا على المجيزين له.

٣- أنّ الواو بأصل وضعها لا تقتضي إلاّ مطلق الجمع، وأما الترتيب أو المعية فقد يحصلان بمرجحات^(١) خارجية كالتقديم بسبب الأهمية أو الاهتمام لأي سبب أو مراعاة للترتيب الزماني أو المكاني، أي: اجتهاد من المتكلم نفسه. والله أعلم بالصواب.

(١) ينظر: نتائج الفكر ٢٦٦، فقد تكلم السهيلي بإسهاب عن حكم التقديم والتأخير في الترتيب مع الواو في القرآن.

هل تأتي (ثم) لغير الترتيب؟

قال ابن عادل عند إعرابه (ثم) في قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَاءَ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

«والجواب الثالث وهو الصحيح أن قوله: (ثم) ليس للترتيب هاهنا، وإنما هو على جهة تعديد النعم، على مثل قول الرجل لغيره: أليس قد أعطيتك النعم العظيمة، ثم دفعت الخُصومَ عنك، ولعلّ بعض ما أخره في الذكر قد تقدّم فكذا هاهنا، والله أعلم»^(١).
وقال: «فإن قيل: لم أتى بـ (ثم) التي تقتضي الترتيب والمهلة، فقال: (ثم قست)، وقال: (من بعد ذلك) والبعدية لا تقتضي التعقيب، وقلوبهم لم تزل قاسيةً مع رؤية الآية وبعدها؟ فالجواب: أنه أتى بـ (من) التي لا ابتداء الغاية فقال: من بعد ذلك فجعل ابتداء المقصود عقب رؤية الآيات، فزالت المهلة»^(٢).

(ثم) حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور^(٣): التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف. والذي يتناوله هذا الاختيار؛ الترتيب، وفيه ثلاثة مذاهب^(٤):
المذهب الأول: أنها بمرتلة الواو لا ترتب، وهذا قول الفراء^(٥)، والأخفش، وقطرب، ونسبه المالقي^(٦) للكوفيين.

المذهب الثاني: حرف عطف يشرك في الحكم ويفيد الترتيب بمهلة، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه، وهذا قول سيبويه^(٧) والجمهور. وعليه كثير من المتأخرين، كالسيراقي^(١)، والأنباري^(٢)، وأبي حيان^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٩١/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٨٤/٢

(٣) مغني اللبيب ١٥٨

(٤) رصف المباني ٢٤٨، الجنى الداني (ثم) ٤٠٦، مغني اللبيب ١٥٨، خزانة الأدب ٣٩/١١

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيراقي ٣٣٤/٢

(٦) رصف المباني ٢٥٠

(٧) الكتاب ٤٣٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيراقي ٣٣٣/٢

المذهب الثالث: أنها تقع موقع الفاء، وهذا مذهبٌ لبعضهم، واختاره ابن مالك^(٤)، ونسب إلى الفراء أيضاً. وقال به ابن هشام^(٥).

الأدلة والمناقشة:

تنسب بعض كتب النحو الرأي الأول للفراء، قال ابن هشام^(٦): «وأما المهلة فرعم الفراء أنها قد تتخلف. . . إلخ». فإن كانوا أخذوا ذلك من كتابه: معاني القرآن^(٧)، فإن الباحث يرى أنه لا يقول بذلك صراحة بل يدلّ كلامه على أنه يرى أن (ثم) مثل (الفاء) تدل على الترتيب، ثم نراه بعد ذلك يؤول ما خالف ذلك كالبصريين تماماً، قال: «وقوله ﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١] ليس بمردود على قوله ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعِقَةَ﴾ [النساء: ١٥٣] ثم اتخذوا؛ هذا مردود على فعلهم الأوّل. وفيه وجه آخر: أن تجعل (ثم) خبراً مستأنفاً. وقد تستأنف العرب بـ(ثم) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأوّل؛ من ذلك أن تقول للرجل: قد أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً؛ فتكون (ثم) عطفاً على خبر المخبر؛ كأنه قال: أخبرك أنى زرتك اليوم، ثم أخبرك أنى زرتك أمس. . . إلخ»^(٨).

وقال في موضع آخر: «فأمّا الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأوّل والأوّل الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأَيُّهُمَا شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرت عبد الله ثم زيداً، أو زرت عبد الله فزيداً كان الأوّل قبل الآخر، إلا أن تريد بالآخر أن يكون مردوداً

(١) شرح كتاب سيوييه ٣٣٠/٢

(٢) أسرار العربية ٣٠٤

(٣) ارتشاف الضرب ١٩٨٨/٤

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/٣، وتوضيح المقاصد ١٢٥/٢

(٥) مغني اللبيب ١٦٠

(٦) مغني اللبيب ١٦٠

(٧) واضح أن بعضهم قد أخذه من معاني القرآن بدليل ما نقلوه وهو في الكتاب ٣٨٦/١، ٤١٤/٢ - ٤١٥

(٨) معاني القرآن ٣٩٦/١، وينظر: ٤١٤/٢، ٤١٥

على خبر المخبر فتجعله أولاً^(١). وواضح من كلامه العطف بالمفردات (التي فيها الترتيب)، وبين الجمل (الأخبار) التي قد لا تتوافق مع الترتيب الزمني بل هي مرتبة حسب المخبر. ومن مقارنته بين الواو وبين الفاء وثم؛ نعرف أنه يفرق بينها وأن رأيه لا يختلف عن رأي البصريين، ويؤول عدم الترتيب بأنه ترتيب أخبار. وعلى كل حال فقد ذكروا أن الفراء استدل ببعض النصوص التي ظاهرها^(٢) عدم الترتيب، منها^(٣):

- ١ - قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦].
- ٢ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١].
- ٣ - قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ رَسَوْنَهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾ [السجدة: ٧ - ٩].
- ٤ - قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٣ - ١٥٤].
- ٥ - قول أبي نواس:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله، ثم قبل ذلك جده^(٤)

والغريب العجيب أن بعض المعريين من النحويين^(٥) وغيرهم؛ قد استشهدوا ببيت أبي نواس السابق وتناقشوا في تفسير معناه، وهو غير صالح لذلك، لسببين:

(أ) أنه لأبي نواس وهو شاعر مولد، وقد نصوا على عدم الاحتجاج أو الاستشهاد

(١) معاني القرآن ٣٩٦/١

(٢) ينظر في تأويل هذه النصوص مثلاً: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٤، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤١٤، ومغني اللبيب ١٥٩ - ١٦٠، وشرح مغني اللبيب للدماميني ٦٠٩ - ٦١٧

(٣) مغني اللبيب ١٥٩

(٤) ديوان أبي نواس ٤٩٣، هكذا في ديوانه وأما في كتب النحو مثل المغني ١٥٩، والجنى الداني ٤٠٧، وشرح الكافية الكافية للرضي ٤/٤١٤:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

(٥) من هؤلاء الرضي في شرح الكافية ٤/٤١٤، وابن هشام في المغني ١٥٩، رقم الشاهد (١٨٥)، والبغداد في

الخزانة ٣٧/١١، رقم الشاهد (٨٩٠)

بأشعار المولدين كبشار وأبي نواس ويرهم، وواضح أن بعضهم ساقه حجة^(١) ودليلاً، لا كما يقولون للاستئناس.

(ب) أنهم اختلفوا في ضبط البيت، وما في كتب النحو يخالف ما في ديوانه، مما يجعله غير صالح للاستشهاد حتى لو كان للنابعة أو طرفه، لأنه يكون عندئذ غير ملزم للطرف الآخر، ويقدم في صحته، وقد ينسب لخطأ الراوي.

والدليل على ذلك قول المالقي: «فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب، واحتجوا بقول الشاعر»^(٢)، ثم أورد البيت، فهنا تصريح بأنهم احتجوا به على البصريين. قال البغدادي: «وهذا البيت من شعر مؤلّد لا يُوثق به، وأوله مغيّرٍ اشتهر به»^(٣). ومع ذلك ضمّه في كتابه مع شواهد الجاهليين والإسلاميين، وأعطاه رقمًا.

وخصّ الكيشي العطف بـ(ثم) للترتيب مع التراخي بالمفردات، أما الجمل فللترتيب المتراخي في الإخبار بها لا في وقوعها، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَحَمَلَ صَلِحًا ثُمَّ أُهْتَدِيَ﴾ [طه: ٨٢]، مع تقديم الاهتداء على التوبة وما تبعه. وهذا أحد تخريجات البصريين لبعض الشواهد لا أنه تبع للقاعدة^(٤).

وذكر الآمدي أن (ثم) توجب الثاني بعد الأول بمهلة؛ ومثّل له، ثم قال: وقيل إنها قد ترد بمعنى (الواو) كقوله تعالى: ﴿فَالْتَمَسْنَا مَرْجِعَهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦]، لاستحالة كونه شاهداً بعد أن لم يكن شاهداً^(٥). ولم يعقب على هذا القول، وكأنه يعدّه استثناءً من القاعدة. وقد قال الفراء في مثل هذه الآية: «وفيه وجه آخر: أن تجعل (ثم) خبراً مستأنفاً. وقد تستأنف العرب بـ(ثم) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول؛ من ذلك أن تقول: للرجل: قد أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا، فتكون (ثم) عطفاً على

(١) والدليل على ذلك وضعهم له في كتب الشاهد الشعرية وإعطائه رقمًا تسلسلياً، وإن أشار بعضهم بعد ذلك أنه للاستئناس، بعد أن احتج به وبنى عليه رأياً. ينظر مثلاً: والبغدادي في الخزانة ٣٧/١١، رقم الشاهد (٨٩٠)

(٢) رصف المباني ٢٥٠

(٣) خزانة الأدب ٤٠/١١

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٢

(٥) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٦٧/١

خبر؛ كأنه قال: أخبرك أبي زرتك اليوم، ثم أخبرك أبي زرتك أمس^(١). وقال: «أحدها: أنّ العرب إذا أخبرت عن رجل بفعلين ردّوا الآخر بـ(ثم) إذا كان هو الآخر في المعنى. وربما جعلوا (ثم) فيما معناه التقديم ويجعلون (ثم) من خبر المتكلم. من ذلك أن تقول: قد بلغني ما صنعت يومك هذا، ثم ما صنعت أمس أعجبٌ. فهذا نسق من خبر المتكلم. وتقول: قد أعطيتك اليوم شيئاً، ثم الذي أعطيتك أمس أكثر، فهذا من ذلك^(٢). فكل هذا تأويل لما ظهره أن (ثم) لا تفيد الترتيب، ولو كان كما قالوا لما أتعب نفسه في هذه التأويلات التي تكررت في كتابه، ولقال من البداية إنها لا تفيد الترتيب أو أنها في بعض الأحيان لا تفيده، والدليل هذه الآيات التي ساقها.

وأجاز الدماميني أن تكون (ثم) في بعض المواضع بمعنى (الواو) على سبيل المجاز، لأنّ الواو لمطلق الجمع وثم لجمع مقيد، والمطلق داخل في المقيد، فثبت أن بينهما اتصالاً معنوياً، لأنه لا يشترط في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة، بل يكفي بالعلاقة^(٣). وذكر البغدادي أن قول الأخفش أن ثم بمعنى الواو إنما هو على سبيل المجاز لأنه لم يقصد أنها دائماً هكذا بل أحياناً^(٤).

وقد ذكر المالقي أن لـ(ثم) موضعين^(٥):

- (أ) أن يكون حرف عطف مفرد على مفرد، وجملة على جملة.
- (ب) أن يكون حرف ابتداء، إما أن يكون حرف ابتداء على الاصطلاح، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر، وإما ابتداء كلام. فالأول نحو أن تقول: أقول لك اضرب زيدا ثم أنت تترك الضرب، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُجِيبُكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤]. وابتداء الكلام، كقولك: هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلس، ومنه قوله ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ثم قال:

(١) معاني القرآن ٣٩٦/١

(٢) معاني القرآن ٤١٤/٢ - ٤١٥

(٣) شرح معني اللبيب (شرح المزج) ٦١٦

(٤) خزنة الأدب ٤٠/١١

(٥) رصف المباني ٢٥٠

﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [المؤمنون:

١٥ - ١٦]. وهذا قريب من قول الفراء أنها تأتي للاستئناف، ولكن هذا لم يعجب المرادي، فقال: «ولا يصح كونها حرف ابتداء، وإنما هي حرف عطف تعطف جملة على جملة كما تعطف مفرداً على مفرد»^(١).

وقد اعترض ابن عصفور على الفراء في هذا التخريج بقوله: «ما ذكره الفراء من أن المقصود بـ(ثم) ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء في نفسه؛ كأنه قال: اسمع مني هذا الذي هو بلغني ما صنعت اليوم ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو ما صنعت أمس؛ ليس بشيء، لأن (ثم) تقتضي تأخر الثاني عن الأول بمهلة، ولا مهلة بين الإخبارين»^(٢). وأحسب أن ابن عصفور قد فهم أن الفراء يعلل لرأيه، وهو في الواقع كان يحاول أن يؤول - مثل البصريين - ما ظاهره أن (ثم) لا تفيد الترتيب. والفراء هنا أقرب للبصريين من العكبري وابن مالك مثلاً، لأن الفراء موافق للبصريين في (ثم)، ويؤول مثلهم ما يخالف أن (ثم) تفيد الترتيب، ومن تأويلاته القول أن الجمل قد لا تأتي مرتبة الأخبار بل مرتبة الذكر، وأما العكبري وابن مالك ومن تابعه^(٣)، فإنهم يقولون صراحة أن (ثم) قد تأتي لغير الترتيب، قال أبو البقاء: «وقد جاءت (يعني ثم) لترتيب الإخبار، لا لترتيب المخبر عنه.»^(٤).

وأما أصحاب المذهب الثاني:

فيمثله سيبويه بقوله: «ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران، وجعلت ثم الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر»^(٥). ووضح ذلك المبرد، فقال: «ومنها الفاء. وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريب؛ نحو قولك: رأيت زيداً، فعمراً، ودخلت مكة فالمدينة. وثم مثل الفاء؛ إلا أنها أشد تراخياً. تقول: ضربت زيداً ثم عمراً، وأتيت البيت ثم المسجد»^(٦).

(١) الجني الداني ٤٠٩

(٢) الجني الداني ٤٠٧، خزانة الأدب ٣٨/١١ (رقم الشاهد ٨٩٠)

(٣) مثل الرضي في شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤١٤

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٢٢

(٥) الكتاب ١/٤٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٣٣

(٦) المقتضب ١/١٤٨

وقد احتجوا بأمور:

- ١- أن استقراء كلام العرب يدلّ على أن (ثم) لا تكون إلا مرتبة^(١).
- ٢- أن كل ما استدل به الكوفيون قابل للتأويل إمّا حسب النص أو بقول عام أنّه من ترتيب الأخبار لا ترتيب الأحداث، كما مرّ.
- ٣- ورد في الحديث أنّ بعض اليهود قال لأصحاب النبي ﷺ: تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون: ما شاء الله وشئت، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: ((لا تقولوها، وقولوا ما شاء الله ثم شئت))^(٢). فلو كانت (ثم) مثل الواو في عدم الترتيب لما نهاهم، ثم أرشدهم للصواب.
- ٤- لو لم تدل (ثم) على الترتيب لجاز أن تقع موقع الواو ولقيل: اختصم زيدٌ ثم عمرو، كما يُقال: اختصم زيدٌ وعمرو، فلما لم يجز هذا علمنا أن (ثم) تختلف عن (الواو) في أنّها تدل على الترتيب دون (الواو).

وأما المذهب الثالث، فإنه ليس مذهباً بالمعنى الدقيق لأنّ الذين قالوا به، لم يقولوا إنّ (ثم) بمعنى (الفاء) دائماً، وإنما أجازوا مجيئها في بعض النصوص وخاصة القرآن. بمعنى (الفاء)، قال البغدادي: «وأقول: لا يرد على الأخفش، فإنه لم يدع أنّ ثم بمعنى الواو دائماً، وإنما يريد قد تكون بمعناها في بعض المواد، وذلك على سبيل المجاز»^(٣). وابن مالك يقول: «وقد تقع الفاء موقع ثم»^(٤). ولا يخفى أنّ قد مع المضارع تفيد التقليل. ويبدو للباحث أنّ السبب أنّ (ثم) يتعلق بها ثلاثة أمور: إفادة الترتيب، والتشريك، والمهلة. وقلّما يوفق التأويل بينها جميعاً، فللتخلص من هذا قال بعضهم ابتداءً إنّها قد تأتي بمعنى الواو.

واستدلوا ببعض الأدلة منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾^(١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ
ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا

(١) رصف المباني ٢٥٠

(٢) خزنة الأدب ٣٩/١١

(٣) خزنة الأدب ٤٠/١١

(٤) شرح التسهيل ٣٥٤/٣

أَعْظَمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأَنَّهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾ [المؤمنون: ١٢ -

١٤]، فـ(الفاء) من: فخلقنا، ومن: فكسونا، واقعة موقع (ثم) لما في معناها من المهلة، ولذلك جاءت (ثم) بدلها في أول الحج.

٢- قول الشاعر:

إِذَا مِسْمَعٌ أَعْطَتِكَ يَوْمًا يَمِينَهُ فَعَدْتَ غَدًا عَادَتَ عَلَيْكَ شِمَالَهَا^(١)

كما تقع (ثم) موقع (الفاء)، كقول أبي دؤاد الإيادي:

كَهْزَ الرَّدِّيِّ تَحْتَ الْعِجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(٢)

فـ(ثم) هنا واقعة موقع (الفاء).

أما ابن عادل فواضح من النصين السابقين؛ أنه يرى رأي الجمهور، ففي النص الأول أثبت أن (ثم) في الآية ليست لترتيب الأحداث لأن ذلك معارض لما في آيات أخرى، وإنما هي لترتيب الذكر، ولا يشترك في ترتيب المذكورات أن يتوافق مع الأحداث. ويتجلى رأيه بوضوح في النص الثاني فهو مع الجمهور لأنه يقرر أولاً أن (ثم) تقتضي الترتيب والمهلة، ولكنه يحاول أن يقلل المهلة التي استبعدها المعترض بقوله: (من بعد ذلك)، فذكر ابن عادل أن (من) لا ابتداء الغاية، فتقرب لذلك. وقد وُفق في اختياره هذا حسب رأي الباحث، والله أعلم.

الترجيح:

لا شك أن من يقول: إن (ثم) تفيد الترتيب دليله أقوى، واستقراء العربية يشهد له كما ذكر المالقي، ولا يغض من ذلك ورود بعض النصوص المخالفة في الظاهر، فإن التأويل يعيدها للقاعدة العامة، وخاصة القول بترتيب الأخبار، والقول بالإرادة، فقد قال ابن القيم: «ولا يرد على الترتيب فيهما (ثم، والفاء) نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا﴾

(١) الخصائص ٤٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/٣، وارتشاف الضرب ١٩٨٨/٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/٣

[الأعراف: ٤]، ونحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، لأنّ المراد بالأول: أردنا إهلاكهم، وبالثاني: خلقنا أصلكم، وهو آدم^(١). والتأويل أولى من القول إنها قد ترد بمعنى الواو، لأنّ القاعدة النحوية متى أمكن جعلها واحدة شاملة خالية من الاستثناءات كان أحسن. ويبدو للباحث - كما مرّ - أنّ الأصل هو القول المنسوب للبصريين، والمذاهب الأخرى ما هي إلا هروبٌ من التأويلات التي قد تبدو غير مقنعة، لأنّ في (ثم) كما أسلفنا، ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، ونادراً ما يحقق التأويل هذه الثلاثة معاً، فلا يكون مقنعاً.

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٤٥/٢

هل يقتضي نفي (لن) للمستقبل؛ التأييد؟

قال ابن عادل عند إعرابه (لن) في قوله تعالى:

﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾
[البقرة: ٢٤].

«و(لَنْ) حرف نفي معناه نفي المستقبل، ويختص بصيغة المضارع كـ(لَمْ) ولا يقتضي نفيه التأييد، وليس أقل مدة من نفي (لَا)، ولا نوته بدلاً من ألف (لَا)، ولا هو مركباً من (لَا أَنْ)؛ خلافاً للخليل، وزعم قومٌ أنها قد تجزم، منهم أبو عبيدة؛ وأنشدوا:

لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّ رَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهُ

وقال النابغة:

هذا الشاء فإن تسمع لقائله فلن أعرض أبيت اللعن بالصفد

ويمكن تأويل ذلك بأنه مما سکن فيه للضرورة»^(١).

(لَنْ) حرف نفي للمستقبل، بالاتفاق^(٢)، قال الخليل: «وأما (لن) فهي: لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تُشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد. تقول: لن يُكرِمَكَ زيدٌ، معناه: كأنه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بلن فكانت أوكد من لا»^(٣). وقال سيبويه: «و(لن) وهي نفي لقوله: سيفعل»،^(٤) وقال: «ولن يضرب نفي لقوله: سأضرب كما أن لا تضرب نفي لقوله: اضرب، ولم أضرب نفي لضربت»^(٥). وقال المبرد: «(لن) وهي نفي قولك: سيفعل. تقول: لن يقوم زيد، ولن يذهب عبد الله»^(٦). وقال ابن

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٣٨/١

(٢) شرح قطر الندى ٧٣

(٣) العين ١٠٣/٤

(٤) الكتاب ٢٢٠/٤

(٥) الكتاب ١٣٥/١

(٦) المقتضب ٦/٢

السراج: «تقول: لن يقوم زيد ولن يجلس، فقولك: لن يفعل نفي^(١) سيفعلُ يقول القائل: سيقومُ عمرو فتقول: لن يقومَ عمرو»^(٢)، وقال أيضاً: «ومن هذه الحروف (سوفَ يفعلُ) لا يجوز أن تفصل بين (سوفَ) وبين (يفعلُ) لأنها بمتزلة (السين) في (سيفعلُ) وهي إثبات لقوله: (لنَ يفعلُ)»^(٣). هذا قول قدماء النحاة ولم يختلفوا على نفي (لن) المستقبل على التأكيد أو التأييد، قال أبو حيان: «وهذه الأقوال، أعني التوكيد والتأييد ونفي ما قرب: أقاويل المتأخرين، وإنما المرجوع في معاني هذه الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية المقانع الذين يرجع إلى أقاويلهم»^(٤). وهذا الذي قاله فيه نظر فقد مرَّ آنفاً أنّ الخليل يقول بدلالة (لن) على التأكيد دون (لا). ولكنَّ الصحيح أنَّ الخلاف الذي جدَّ هو دلالة (لن) على تأييد نفي المستقبل بدليل نسبته إلى الزمخشري، وهو من متأخري النحاة، فقد نسب إليه كثير من النحاة القول بذلك في كتابه الأنموذج، وما جاء فيه مخالف لما قالوا، فقد قال: «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد»^(٥). وليس ذلك صحيحاً في كتبه الأخرى أيضاً فقد قال في الفصل - والأنموذج اختصار له - : «ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشددت قلت لن أبرح اليوم مكاني»^(٦). وقال في الكشف: «لا فرق بين (لا) و(لن) في أن كل واحدة منهما نفي للمستقبل، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا)»^(٧). وهذا عين ما قاله الخليل، ولم يذكر التأييد حتى في الآية التي كان من المفترض أن يقوله فيها، وهي قوله **تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي﴾** [الأعراف: ١٤٣]، قال: «فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيداً النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل. تقول: لا أفعل غداً، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غداً. والمعنى: أن فعله ينافي حالي، كقوله: (لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له)»، الحج: ٧٣،

(١) في الكتاب المطبوع «لن يفعل ، يعني: سيفعل»، والظاهر أن الصحيح ما أثبتنا لأن السياق يقتضيه.

(٢) الأصول في النحو ١٤٧/٢

(٣) الأصول في النحو ٢٣٣/٢

(٤) تفسير البحر المحيط ٢٤٩/١

(٥) شرح الأنموذج في النحو ١٩٠

(٦) الفصل في علم العربية ٣٠٧

(٧) الكشف ٤٠١/٤

فقوله: (لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ)، الأنعام: ١٠٣، نفي للرؤية فيما يستقبل. و(لن تراني) تأكيد وبيان، لأنّ المنفي مناف لصفاته^(١). وإذا كان الأمر كما ذكر فكيف نسب إليه القول بالتأييد، واشتهر؟ مرد ذلك في رأي الباحث إلى أربعة أسباب:

الأول: أنّ الأردبيلي شارح الأتمودج قال: «وفي بعض النسخ التأييد بدل قوله التأكيد». فرمما صحفت (للتأييد) إلى (التأييد) وتناقلها بعض الناس.

الثاني: ما اشتهر عن المعتزلة - والزمخشري من المجاهرين بالاعتزال المحامين عنه - في إنكارهم لرؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة وفسّروا بذلك قوله تعالى: (لن تراني).

الثالث: أنّ المرجح أنّ كثيراً من النحاة نقل بعضهم عن بعض دون أن يكلفوا أنفسهم الاطلاع على كتابه: الأتمودج، وسهّل هذا كون الزمخشري معتزلياً واشتهار هذا الرأي عن المعتزلة. قال أبو حيان: «ونقل ابن مالك أنّ الزمخشري خصّ النفي بالتأييد، ونقل ابن عصفور عنه أنه زعم أنّ (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل»^(٢).

الرابع: أنّ القول بدلالة (لن) على التأييد قد يستتج من بعض تفاسيره لبعض الآيات^(٣)،

الآيات^(٣)، كقوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، قال: «(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفيًا مؤكداً، وتأكيده هاهنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا». وقال: ﴿لَنْ نَدْخُلَهَا﴾ [المائدة:

٢٢]، نفي لدخولهم في المستقبل على وجه التأكيد المؤيس». وقوله: «قوله: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا

النَّكَارُ إِلَّا آتِيَانًا مَّغْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، أي بلى تمسكم أبداً، بدليل ﴿هُمْ فِيهَا

خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢]». ويلحظ أنّ المفسرين مجتمعون على أنّ المنفي في بعض هذه

الآيات على التأييد كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فتخصيص الزمخشري

بالقول به وحده مما لا يقبل، خاصة أنّ كتابه المفصل وهو كتاب تنظير ليس فيه ذكر

للتأييد، والأقرب أنّ مختصره أيضاً ليس فيه كلمة: (تأييد). ولو كان هذا صحيحاً لظهر في

(١) الكشاف ١١٥/٢

(٢) ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عزيمة، القسم الأول/الجزء الثاني ٢٣٣

تفسيره (الكشاف) لأنّ تفسير بعض الآيات تطبيق؛ تجر المنظر أحياناً على مخالفة ما قعده، ولذا وجد الدارسون خلافاً بين المفصل والكشاف^(١).

وقد انقسم العربون حول دلالة (لن) على نفي المستقبل، إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن (لن) تدل على نفي المستقبل على وجه التأييد، وعلى الرغم من عدم ثبوت نسبة التأييد إلى الزمخشري - كما مرّ -، فقد وجدنا من قال به صراحة وناصره ولم يُهاجم كما فعل بالزمخشري. وقال بهذا بعض المعربين من معتزلة وسنة، فقد قال به الحيدرة اليميني^(٢)، والطبرسي^(٣)، وابن عطية^(٤)، وصدور الأفاضل^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وابن كثير^(٧).

المذهب الثاني: أن (لن) تدل على التوكيد، وقال به كثير من العلماء، ومن هؤلاء الخليل^(٨)، والزمخشري^(٩)، وابن الخباز^(١٠)، وابن الحاجب^(١١)، والرضي^(١٢)، والزرکشي^(١٣)، والزرکشي^(١٣)، وقال السيوطي: «ووافقه - يعني الزمخشري - على إفادة التأكيد جماعة منهم: ابن الخباز، بل قال بعضهم: إن منعه مكابرة، فلذا اخترته دون التأييد»^(١٤).

المذهب الثالث: أن (لن) مثل (لا) مجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، والتأييد وعدمه يؤخذان

(١) ينظر مثلاً: نحو الزمخشري - بين النظرية والتطبيق ٣٤١

(٢) كشف المشكل في النحو ٥٣٤

(٣) جمع البيان في تفسير القرآن ١٦/٩

(٤) المحرر الوجيز ٧٤٠

(٥) التحمير ٨٩/٤

(٦) شرح المفصل ١١٢/٨

(٧) تفسير ابن كثير ٢٤٥/٢، ٧٥/٣

(٨) العين ١٠٣/٤

(٩) الكشاف ٤٠١/٤

(١٠) توجيه اللمع ٣٥٨

(١١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٥، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٣/٨٦٨

(١٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣٦/٤

(١٣) البرهان في علوم القرآن ٤/٢٣٦

(١٤) همع الهوامع ٩٥/٤

من دليل خارج، وممن قال به، الباقولي^(١)، وابن عصفور^(٢)، وابن مالك^(٣)، والهرمي^(٤)، والمرادي^(٥)، وابن هشام^(٦)، الفيروزآبادي^(٧)، والأشموني^(٨)، والخضري^(٩)، وغيرهم.

الأدلة والمناقشة:

بالنسبة للمذهب الأول، قال به ابن كثير - وهو من أشهر تلاميذ ابن تيمية وأقربهم إليه - قال: «وقد أشكل حرف (لن) هاهنا على كثير من العلماء لأنها موضوعة لنفي التأييد فاستدل به المعتزلة على نفي الرؤية في الدنيا والآخرة وهذا أضعف الأقوال لأنه تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بأن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة»^(١٠). وجعل الأخفش نفي الرؤية في الدنيا دون الآخرة - أي ليست للتأييد - ولكنه فسر الرؤية بالعلم الذي لا يدركه مثل موسى × إلا في الآخرة^(١١). وقال ابن كثير، أيضاً - مؤيداً للتأييد - عند تفسيره قوله تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: ١٤]: «و(لن) لنفي التأييد أي لا يقع منا هذا أبداً لأننا لو فعلنا ذلك لكان باطلاً»^(١٢). واحتج هذا الفريق ببعض الآيات التي ذكر بعض منها؛ أعني التي لا تحمل إلا نفي المستقبل على التأييد كخلق الذباب ونحوها، وهذه لا يختلف عليها الجميع في أن النفي فيها على التأييد. وبعض الذين وافقوا على دلالة (لن) على النفي للتأييد كابن عطية، لم يوافقوا على مستلزمها، فقال ابن عطية في قوله

(١) شرح اللمع ٢٩٧

(٢) الجنى الداى ٢٨٤، ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٤

(٣) شرح التسهيل ١٤/٤

(٤) المحرر في النحو ٣/١٠٧٩

(٥) توضيح المقاصد ٢/٢٩٧

(٦) أوضح المسالك ٥٧٧، ومغني اللبيب ٣٧٤، وشرح قطر الندى ٧٣، وشرح اللمحة البدرية ٣٣٨

(٧) القاموس المحيط ١٥٨٩

(٨) شرح الأشموني ٢/٢٧٦

(٩) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/٢٥١

(١٠) تفسير ابن كثير ٢/٢٤٥، ٣/٧٥

(١١) معاني القرآن ٢/٣٠٩

(١٢) تفسير ابن كثير ٣/٧٥

تعالى: (لن تراني): «ولو بقينا على هذا النفي بمجرد لقضينا أنه لا يراه موسى أبداً ولا في الآخرة، لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة»^(١).

ورُدَّ على هذا المذهب بأمور^(٢):

١- أنه لو دلّت (لن) على النفي المؤبد كلما وردت لما كان في ذكر الغاية واليوم معها فائدة، ولكان لغواً، وهذا محال بالنسبة للقرآن، وذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ومعلوم أن رجوع موسى كان لأيام. وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾ [مریم: ٢٦]، واليوم ساعات، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُنْبِجَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَ أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]، والإذن قد يحصل بعد مدة وجيزة^(٣).

٢- أنه لو كانت (لن) للنفي المؤبد لكان ذكر الأبد معها كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، تكراراً، والأصل عدمه^(٤).

٣- أن دلالتها على التأييد في بعض المواضع، سببه أمر خارج عنها، ففي قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فالتأييد هنا سببه أن القائل هو الله سبحانه، ولا يخلف الله الميعاد وهو القادر على كل شيء العالم ببواطن الأمور، الصادق في وعده ووعيده^(٥).

٤- أن العرب إنما تنفي بـ(لن) ما كان ممكناً عند المخاطب، مظنوناً أن سيكون، فنقول: لن يكون، لما يمكن أن يكون^(٦)، وعليه فإن موسى × قد سأل ربه - وهو

(١) المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية) ٧٤٠

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ٣٧٤، وهمع الهوامع ٩٤/٤

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط ٢٥٣/٦، ومغني اللبيب ٣٧٤، وهمع الهوامع ٩٤/٤

(٤) القاموس المحيط ١٥٨٩ (لن)، وهمع الهوامع ٩٤/٤

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢٦٠/٢، وهمع الهوامع ٩٥/٤

(٦) نتائج الفكر ١٣٣

أعلم به - ما ظن أنه ممكن في كل وقت، فجاء التنبيه أن ذلك لا يكون بالدنيا لأن بنية جسمه لا تتحمل ذلك لأن الجبل وهو بلا شك أقوى وأكثر تحملاً منه لا يقوى على تجلي الله سبحانه، وإلا لم يكن لذكر الجبل والتجلي فائدة، ولم يقل له كما قيل لنوح × لما حاول أن يشفع لولده، بعد أن أخبره الله تعالى أنه لن يؤمن من قومه إلا من قد آمن، حيث قال تعالى: ﴿قَالَ يَنْفُخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَأْنِسْ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّيْ أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].^(١)

٥- أن (لا) قد تأتي للاستعراق الأبدي كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، وغيره مما هو للتأييد، وهذا يدل على عدم اختصاص (لن) بالتأييد، وأن (لن) و(لا) مجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، وأن التأييد مفهوم من دليل خارج^(٢).

أما أصحاب المذهب الثاني، فقد احتج بعض هؤلاء بأن (لن) أبلغ في نفي المستقبل من (لا). لأن (لا) تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل، و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل السين وسوف. أي أن (لا) تكون نافية للمضارع في المستقبل، إذا أريد به المستقبل، أما (لن) فإنها تدخل على مضارع قد خلص للمستقبل، فكانت تأكيداً لأنها هي تدل على نفي المستقبل، لأنها جواب لـ (سيفعل)^(٣). وقد رد ابن عصفور على الزمخشري على قوله بدلالة (لن) على تأكيد نفي المستقبل، قال: «وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ(لا) أكد من النفي بـ(لن)، لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جواباً لقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكون جواباً له. ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد»^(٤). وردّ على احتجاج ابن عصفور هذا، بأنه قد وقعت (لن) جواب القسم في قول أبي طالب:

(١) ينظر: المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية) ٧٤٠

(٢) البرهان ٢/٢٦٠

(٣) ينظر مثلاً: شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٨

(٤) الجنى الداوي ٢٨٤

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا
ولكنهم نصّوا على أنّ ذلك نادر جداً^(١).

وأما أصحاب المذهب الثالث، فقد قال الزركشي: «قلت: والحق أنّ (لا) و(لن) لمجرد
النفي عن الأفعال المستقبلية، والتأييد وعدمه يؤخذان من دليل خارج»^(٢).

وتأرجح رأي أبي حيان (أشد المعارضين) بين هذه المذاهب الثلاثة، كالاتي^(٣):

١- ذكر أنّ (التأييد) و(التأكيد) من أقاويل المتأخرين، قال: «وهذه الأقوال، أعني
التوكيد والتأييد ونفي ما قرب: أقاويل المتأخرين، وإنما المرجوع في معاني هذه
الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية المقانع الذين يرجع إلى أقاويلهم»^(٤). ومرّبنا آنفاً
أنّ الخليل ممن قال بدلالة (لن) على التأكيد دون (لا).

٢- أنكر دلالة (لن) على التأييد بتقييدها إلى غاية، قال: «قالوا لن نبرح) على عبادته
مقيمين ملازمين له، وغيّوا ذلك برجوع موسى وفي قولهم ذلك دليل على عدم
رجوعهم إلى الاستدلال وأخذ بتقليدهم السامري ودلالة على أنّ (لن) لا تقتضي
التأييد خلافاً للزمخشري إذ لو كان من موضوعها التأييد لما جازت التغيية بحيث لأنّ
التغيية لا تكون إلا حيث يكون الشيء محتملاً فيزيل ذلك الاحتمال بالتغيية»^(٥).

٣- لما قال الزمخشري إنّ (لن) تفيد التوكيد عدّد ذلك منه رجوعاً عن القول بالتأييد،
قال: «... قال الزمخشري: ولا فرق بين لا ولن في أنّ كل واحد منهما نفي
للمستقبل، إلا أنّ في لن تأكيداً وتشديداً ليس في لا، فأتى مرةً بلفظ التأكيد: (ولن
يتمنوه) ومرةً بغير لفظه: (ولا يتمنونه)، وهذا منه رجوع عن مذهبه في أنّ لن
تقتضي النفي على التأييد إلى مذهب الجماعة في أنّها لا تقتضيه، وأما قوله: إلا أنّ في

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٣٨٢/١، ومغني اللبيب ٣٧٥

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٦٠/٢

(٣) كثر الكلام هنا عن الزمخشري وأبي حيان لأنّ أبا حيان كان من أشد المعارضين له، ثم يرجع فيأخذ بقوله، وابن
عادل يرجع كثيراً إلى أقوالهما، إضافة إلى أقوال السمين وأبي البقاء العكبري، ففي توضيح أقوال هؤلاء توضيح
لآراء ابن عادل.

(٤) تفسير البحر المحيط ٢٤٩/١

(٥) تفسير البحر المحيط ٢٥٣/٦

لن تأكيداً وتشديداً ليس في لا، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان^(١). ومرّ قريياً أن الخليل قال به.

٤ - حصل شيء غريب بعد ذلك، حيث قال هو بالتأكيد، بل بالتأييد الذي لم يقله الزمخشري صراحةً، بل ورجح قول الزمخشري في الدلالة على التأييد، بل رآه الأقرب، وردّ بعض ألفاظ الزمخشري، قال: «لما قالوا ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾ [البقرة: ٨٠]، أحيبوا بقوله: بلى، ومعناها: تمسكم النار. والمعنى على التأييد، ويبيّن ذلك بالخلود^(٢). وقال: ﴿قَالُوا يَنْمُوتُ إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]، لما كرر عليهم أمر القتال كرروا الامتناع على سبيل التوكيد بالمولين، وقيدوا أولاً نفي الدخول بالظرف المختص بالاستقبال وحقيقته التأييد^(٣). وقال: «فإذا تقرر هذا الذي ذكرناه، كان الأقرب من هذه الأقوال قول الزمخشري: أولاً: من أن فيها توكيداً وتشديداً لأنها تنفي ما هو مستقبل بالأداة، بخلاف لا^(٤).

٥ - ولما قال الزمخشري: «وإنما جيء بـلن الذي هو لتأكيد النفي، للإشعار بأنهم كانوا لقلتهم وضعفهم وكثرة عدوهم وشوكته كالأيسين من النصر^(٥)، قال أبو حيان: «وكان حرف النفي (لن) الذي هو أبلغ في الاستقبال من لا، إشعاراً بأنهم كانوا لقلتهم وضعفهم وكثرة عدوهم وشوكته كالأيسين من النصر^(٦).

٦ - ولما قال بعض أهل البيان إن نفي (لن) أقل من نفي (لا)، قال أبو حيان: «ودعوى بعض أهل البيان أن (لن) لنفي ما قرب، ولا يمتد نفي الفعل فيها كما يمتد في النطق بـ(لا) من باب الخيالات التي لأهل البيان^(٧)، وكثيراً ما هاجم أهل البيان فترى تلميذه السمين الحلبي يضيق ذرعاً بذلك وخاصة الموجهة منه للزمخشري. ونسب

(١) تفسير البحر المحيط ٢٦٤/٨

(٢) تفسير البحر المحيط ٤٤٥/١

(٣) تفسير البحر المحيط ٤٧١/٣

(٤) تفسير البحر المحيط ٢٤٩/١

(٥) تفسير الكشاف ٣١٤/١

(٦) تفسير البحر المحيط ٥٣/١

(٧) ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤

هذا القول في البحر لابن خطيب زملكا، وقال: «فكاد يكون عكس قول الزمخشري»^(١). ونسبه كذلك إليه كل من الزركشي^(٢) والسيوطي^(٣)، وربما قصد أبو حيان بالخيالات، تعليلهم لذلك الاختيار حيث قالوا: إنَّ هناك مشاكلة بين الألفاظ والمعني، فالنفي بـ(بلا) أطول من النفي بـ(لن)؛ لأنَّ آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف لن ولذلك قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَمْوَسَىٰ إِنَّآ لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤]، وهو مخصص بالدنيا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة. ولا شك أنَّ هناك أحياناً مناسبة بين الألفاظ والمعاني ولكن ليس بهذه الصورة، وعلى فرض صحة هذا فإنه مرَّ بنا أحوال متعددة لاستعمال (لن) ولا شك أنَّ ما قيل لا يصمد أمامها. وممن قال بهذا قبل الزملكاني، أبو القاسم السهيلي، قال: «ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في (لن) ودلالاتها على القرب في أكثر الكلام، لم يكن للمعتزلة حجة على نفي الرؤية في قوله تعالى: (لن تراني)، ولم يقل: لا تراني، فلو كان النفي بـ(لا) لكان لهم فيه التعلق، ولم يكن حجة لجواز تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة»^(٤). ومن القائلين به أيضاً ورآه من خواصها، الزركشي^(٥).

وذكر ابن السراج أنَّ قومًا يجيزون الدعاء بـ(لن) مستدلين بقوله تَعَالَى: ﴿فَلَن أَكُونَ ظَهيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]^(٦). وردَّ ابن هشام: بأنَّ ما في الآية ليس من الدعاء، لأنَّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، ثم رأى أنَّ الحجة في ذلك

(١) تفسير البحر المحيط ٢٤٩/١

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٥٩/٢

(٣) همع الهوامع ٩٥/٤، سماه: عبد الواحد الزملكاني، وهو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف، واسم كتابه:

(التبيان في المعاني والبيان)، توفي سنة ٦٥١

(٤) نتائج الفكر ١٣٢

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢٣٦/٤

(٦) الأصول في النحو ١٧١/٢

في قول الشاعر^(١):

لن تزالوا كذلكم ثم لا زل — ت لكم خالداً خلود الجبال

ورواية الديوان تفسد عليه ذلك، حيث جاءت في الديوان هكذا:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زل — ت لهم خالداً خلود الجبال^(٢)

وقال ابن السراج: «والدعاء بـ(لن) غير معروف»^(٣).

وممن قال بمجيء (لن) للدعاء: الفراء^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن هشام^(٦) (في المغني)،

والفيروزآبادي^(٧)، والأشموني^(٨)، والسيوطي^(٩).

وممن لا يرى ذلك: ابن السراج^(١٠)، وابن مالك^(١١)، وأبو حيان^(١٢)، والمرادي^(١٣)،

وابن هشام^(١٤) (في أوضح المسالك وشرح القطر).

وذكروا أن اللحياني ذكر في نوادره عن بعض العرب جزمهم بـ(لن)؛ أي أنها لغة

لبعض العرب^(١٥). وأنشدوا عليه قول الشاعر^(١):

(١) مغني اللبيب ٣٧٥

(٢) شرح ديوان الأعشى ١٧٠

(٣) الأصول في النحو ١٧١/٢

(٤) معاني القرآن ٣٠٤/٢

(٥) ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤، شرح الأشموني ٢٧٦/٢، وهمع الهوامع ٩٣/٤

(٦) مغني اللبيب ٣٧٤

(٧) القاموس المحيط ١٥٩٠ (لن)

(٨) شرح الأشموني ٢٧٦/٢

(٩) همع الهوامع ٩٦/٤

(١٠) الأصول في النحو ١٧١/٢، وقد فهم بعضهم أنه يرى مجيء (لن) للدعاء، ولكن الصحيح أنه قرر في البداية أن

الدعاء بما غير معروف، وأنه ليس الأصل ونسبه إلى قوم آخرين، ثم ذكر أنه قد يجيء أخبار يقصد بها الدعاء إذا

دلت الحال على ذلك وتفريقه بعد ذلك بين مدلولي الخبر والأمر والنهي يدل على أنه ممن لا يرى (لن) الدعائية.

(١١) شرح التسهيل ١٤/٤

(١٢) ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤

(١٣) توضيح المقاصد ٢٩٨/٢

(١٤) أوضح المسالك ٥٧٧، وشرح قطر الندى ٧٣

(١٥) ارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤

لن يخبِ الآن من رجائك من حر رك من دون بابك الحلقه
وقول الآخر:

أيادي سبا يعزّ ما كنت بعدكم فلن يحلّ للعينين بعدك منظرُ
وقول النابغة:

هذا الثناء فإن تسمع لقائله فلن أعرض أبيت اللعن بالصفد^(٢)

ورأي ابن عطية أنّ هذا، وقول عبد الله بن عمر: (ف قيل لي: لن تُرْع)، على تلك اللغة^(٣). وحكى القرطبي عن أبي عبيدة أنّ من العرب من يجزم بها^(٤). وقيل: إنّ (يحلّ للعينين) محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف؛ وأكثر النحاة على أنّ كل ما ذكر مما سُكّن للضرورة^(٥)، ولكن السهيلي قال: إنّ كان ينبغي أن تكون جازمة تشبيهاً بـ(لم)، لأنّها حرف مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت، ليتطابق اللفظ والمعنى، وقد فعلته طائفة من العرب، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب^(٦). وأكثرهم ينصب بها مراعاة لـ(أنّ) المركبة فيها مع (لا)، إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي، فرب نفي لا يجزم الأفعال، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء، والنفي في هذا الحرف إنّما جاءه من قبل (لا)، و(لا) غير عاملة، لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء، ولذلك كان النصب بها أولى من الجزم. وتابعه الزركشي^(٧)، والفيروزآبادي^(٨)، ولكنهم يرون أن النصب بها أكثر.

واختار ابن عادل فيما يختص بـ(لن)؛ رأي الجمهور، فهي عنده حرف لنفي

(١) مغني اللبيب ٣٧٥، وهمع الهوامع ٩٧/٤

(٢) ديوان النابغة الذبياني ٥٩، في الديوان المطبوع، هكذا (وليس فيه شاهد):

هذا الثناء فإن تسمع به حسنا فلم أعرض أبيت اللعن بالصفد

(٣) المحرر الوجيز ٦٥

(٤) تفسير القرطبي ١٦٣/١

(٥) مغني اللبيب ٣٧٥، وشرح الأشموني ٢٧٧/٢

(٦) نتائج الفكر ١٣٠

(٧) البرهان في علوم القرآن ٢٣٦/٤

(٨) القاموس المحيط ١٥٩٠

المستقبل، لا يقتضي التأييد، وليس أقل مدة من (لا)، وهي عنده ناصبة للفعل المضارع وما رُوي من جزمها فهو مؤول أو ضرورة، وقد سكت عن إفادتها للتوكيد فكأنه لا يعارضه. ويلحظ أنه قد أكثر من اللاءات في هذه المسألة. والله أعلم.

هل يتقدم (إن) الشرطية جوابها؟

قال ابن عادل عند إعرابه (إن كنتم) في قوله تعالى:

﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١].

«قوله: (إن كنتم صادقين) تقدم نظيره وجوابه محذوف أي: إن كنتم صادقين، فأنبئوني. والكوفيون والمبرد يرون أن الجواب هو المتقدم، وهو مردود بقولهم: (أنت ظالم إن فعلت) لأنه لو كان جواباً لوجبت الفاء معه كما تجب معه متأخراً»^(١).

(إن) أم أدوات الشرط، ويسمى الشرط: المجازاة، والجزاء، وهو في اللغة: إلزام الشيء والتزامه^(٢). وفي الاصطلاح: تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني^(٣). أو وقوع الشيء لوقوع غيره^(٤). وفكرة أم الباب فكرة نحوية نشأت بين يدي الخليل وسيبويه وربما قبل ذلك، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة»^(٥). —(إن) استحقت أن تكون أم الباب عند الخليل لأنها لا يفارقه معنى الشرط أي ليس لها وظيفة نحوية أخرى كأدوات الشرط الأخرى مثل: مَنْ، فإنها تكون شرطية وتكون كذلك استفهامية، وقال المبرد: «فحرفها في الأصل إن وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها»^(٦). وكل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل؛ لاجتماعها في المعنى. وسنذكر (إن) كيف صارت أحق

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٢٠/١

(٢) لسان العرب ٣٢٩/٧

(٣) التعريفات ١٢٩

(٤) المقتضب ٤٩/٤٥/٢

(٥) الكتاب ٦٣/٣

(٦) المقتضب ٤٥/٢

بالجزاء؟ كما أنّ الألف أحق بالاستفهام، وإلا أحق بالاستثناء، والواو أحق بالعطف. (١).
ووسع النحاة هذا المفهوم بعد ذلك، وسموا بعض الأدوات أمّ الباب، وأحياناً يقولون: (كان)
وأخواتها، أو (إنّ) وأخواتها يشيرون بذلك إلى تميز (كان) و(إنّ) عن بقية الأدوات التي تعمل
عملها، ورأوا أنّ هذه الأمهات، لها خصائص في المعنى والعمل.

ثم ذكر لها النحاة المتأخرون ميزات أخرى استحققت بها أن تكون أمّ الباب منها:

- ١- أنّها حرفٌ اتفاقاً^(٢)، والبواقي مختلف فيها، والأصل في إفادة المعاني الحروف^(٣).
- ٢- أنّها كما ذكر الخليل وسيبويه وغيرهما، لا تخرج عن الجزاء، وبقية الأدوات، قد تخرج من باب الشرط إلى غيره^(٤)، كخروج (منّ، وما، وأي، ومتى، وأين، وأيان، وأنى)، من الشرط إلى الاستفهام.
- ٣- أنّها هي الأصل^(٥)، وأما سائر أدوات الشرط فإنما عملت هذا العمل، إما لأنّها قامت قامت مقامها^(٦)، أو لأنّ سواها محمول عليها^(٧)، أو لتضمنها معنى (إنّ)^(٨)، أو لتضمنها معنى حرف الشرط ونيابته عنه^(٩)، أو بتقدير (إنّ)^(١٠)، ولكن حذف اختصاراً، واستدلالاً بالمعنى، لأنّ الأصل في العمل: الأفعال والحروف، ولذا وجب تقدير (إنّ).

(١) المقتضب ٤٥/٢

(٢) الإنصاف ٦٣٤/٢

(٣) الإنصاف ٦٤٤/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠/٢، الأشباه والنظائر ٢٤٩/٢

(٤) ينظر: الكتاب ٦٥/٣، و المقتضب ٤٥/٢، وعلل النحو ٥٨٩، شرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) ١٩٥/٢

(٥) المقتضب ٤٥/٢

(٦) الإنصاف ٦١٧/٢، أسرار العربية ٣٣٦

(٧) علل النحو ٥٩٠

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٩٦/٤

(٩) شرح المفصل ٤٢/٧

(١٠) علل النحو ٥٩٣

٤- أنها تُستعمل في كل صور الشرط^(١)، وغيرها يختص ببعض المواضع، فـ(مَنْ) لمن يعقل، و(ما) لما لا يعقل. وكذلك باقيها كل منها ينفرد بمعنى. و(إن) وحدها تصلح للجميع^(٢).

٥- أنها تستعمل بلا قيد؛ كالزمانية، أو المكانية، أو عموم من يعقل، أو عموم من لا يعقل، فهي كالمفرد بالنسبة لأحواتها، وهنَّ بما تضمنته كل واحدة كالمركب، والمفرد أصل للمركب^(٣).

لأجل ما ذكرنا، ذكر النحاة لـ(إن) خصائص؛ منها:

- جواز حذف فعل الشرط وجوابه معها، وبعضهم خصّه بالشعر مع القرينة، وظاهر كلام النحاة، وتمثيلهم، يدلّ على أنه عام في الشعر وغيره، ومثّل له أبو حيان - وقال: ولا يكون في غيرها من أدوات الشرط - بقول الشاعر^(٤):
قالت بنات العم يا سلمى وإنَّ كان عيباً معدماً، قالت: وإنَّ أي: وإنَّ كان عيباً معدماً فزوجينيه، وفي أول البيت دليل على المحذوف. وبعض النحاة لا يشترطون الضرورة، كابن جني^(٥).

- جواز حذف جواب الشرط وحده إن دلّ عليه دليل كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ دُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، أي: أئنّ ذكرتم تطيرتم؛ وكذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً، وتقدم عليه ما يدلّ عليه، مثل قول العرب: أنت ظالم إن فعلت، التقدير: أنت ظالم إن فعلت ظلمت، أو فأنت ظالم. وجواز تقديم الجواب عند المبرد ومن وافقه^(٦).

(١) المقتضب ٤٩/٢

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠/٢

(٣) المقتضب ٥٢/٢

(٤) ارتشاف الضرب ٢٤٢٦/٥

(٥) الخصائص ٤٠٦/٢

(٦) همع الهوامع ٣٣٥/٤

- جواز حذف فعل الشرط، وإبقاء الجواب للعلم بذلك لقريظة حال أو سياق كلام، كقول الشاعر:

فطلقها فلست لها بكفءٍ وإلا يعلُ مفرقك الحسام

أي: وإن لا تطلقها، فحذف لدلالة ما تقدم^(١).

- جواز أن يسد القسم، وجوابه مسد جوابها، كقولك: إن قام زيد والله لأضربنه^(٢).
- جواز أن يليها الاسم المرفوع لفعل يفسره ما بعده، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَوَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، فـ(امرؤ) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده، والذي سوَّغ ذلك تمكن (إن) في المحازاة، والأصل ألا يلي أدوات الشرط إلا الفعل^(٣).

الأدلة والمناقشة:

القضية النحوية (موضوع الاختيار) التي دار حولها الخلاف بين النحويين هي جواز تقديم جواب (إن) الشرطية أو عدم جوازه. ومن أمثلة تقديم الجواب على الشرط، ما ذكره المفسرون حول قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ من آية البقرة - المذكورة أعلاه - شرط جوابه محذوف تقديره: فأنبئوني، يدل عليه أنبئوني السابق، قال أبو حيان: «ولا يكون أنبئوني السابق هو الجواب، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وخالف الكوفيون وأبو زيد وأبو العباس (المبرد)، فزعموا أن جواب الشرط هو المتقدم في نحو هذه المسألة»^(٤).

وقاسه النحاة على قول العرب: أنت ظالم إن فعلت، فجملة (أنت ظالم) هي جواب الشرط عند الكوفيين، وليست جواباً مقدماً بل يرون أنه ينبغي أن يتقدم الجواب على الشرط، وظاهر كلام أبي حيان وغيره من النحاة والمفسرين أن المبرد، ومعه الكوفيون في جانب وجمهور البصريين في الجانب الآخر، وهذا غير صحيح فإن الكوفيين كما أسلفت يرون أن جواب الشرط محلّه في الأصل؛ قبل الشرط، ولا يمنعون أن يتقدم، أما المبرد فإنه

(١) رصف المباني ١٨٨

(٢) رصف المباني ١٨٩

(٣) الكتاب ١١٢/٣، والمقتضب ٧٤/٢، وارتشاف الضرب ١٨٦٩/٤

(٤) البحر المحيط ٢٩٦/١

يجوز تقدمه إذا كانت الأداة (إن)، وفعل الشرط فعل ماضٍ، ويمنعه مع غيرها، وليس على الإطلاق كما قد يتبادر إلى الذهن من قرنه بالكوفيين، قال: (هذا باب ما يجوز من تقدم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً، أما ما يجوز في الكلام فنحو: آتيتك إن آتيتني، وأزورك إن زرتني. ويقول القائل: أتعطيني درهماً؟ فأقول: إن جاء زيد. وتقول: أنت ظالم إن فعلت. فإن قلت: آت من أتاني، وأصنع ما تصنع لم يكن هاهنا جزاء؛ وذلك أنّ حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها)^(١). وكلام المبرد واضح هنا أنه يجوز أن يتقدم جواب (إن) على شرطها، ويمنع ذلك - كما مثل - مع (من)، و(ما)، ثم هو بعد ذلك يقرّر قاعدة البصريين أنّ حروف الجزاء لا تعمل فيما قبلها، لأنّ لها الصدارة كالاستفهام، ثم هو بعد ذلك يذكر شرطاً لهذا الاستثناء، قال: «فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب»^(٢). فالمبرد يستثني (إن) في جواز تقدم جوابها على شرطها، كما فعل سيبويه إذ أجاز تقدم معمول الشرط عليها، في مثل: إن زيدا تره تضرب، قال: «وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر»^(٣). وأعتقد أنّ لرأي المبرد بعض الوجهة، كأنه يقول: إذا كان حرف الشرط (إن)، وفعل الشرط فعلاً ماضياً، والجواب جملة اسمية، مثل: أنت ظالم إن فعلت، فـ(إن) هنا غير عاملة أصلاً، فما المانع أن يتقدم الجواب لخصوصية، (إن)، لأن المحذور غير وارد وهو عدم جواز عمل حرف الشرط فيما قبله، لأنه لا عمل هنا، وأما بقية الأدوات مثل: (من)، و(متى) فلا يجوز لأنها قد تحتاج إلى عامل. وأما مفهوم رأي جمهور البصريين، في مثل: أنت ظالم إن فعلت، قالوا: إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً وتقدم ما يدلّ على الجواب جاز حذف الجواب، ويكون السابق دليلاً عليه، لا الجواب نفسه.

والصورة الجيدة للجملة الشرطية أو الحسنة عند سيبويه، تكون بتمثال الجزاء مع جوابه من حيث الزمن، قال: «فإذا قلت: (إن تفعل) فأحسن الكلام أن يكون الجواب (أفعل) لأنه

(١) المقتضب ٦٦/٢

(٢) المقتضب ٦٦/٢

(٣) الكتاب ١٣٤/١

نظيره من الفعل وإذا قال: (إن فعلت) فأحسن الكلام أن تقول: (فعلت) لأنه مثله^(١). وعند المبرد أن تكون فعل الشرط وجوابه فعلين مضارعين، لأن الشرط يدل على المستقبل، وكذلك الفعل المضارع لأنه للمستقبل ولأن عمل الشرط، وهو الجزم يظهر عليها^(٢). والدرجة الثانية أن تكونا فعلين ماضيين لأن الفعل الماضي لا يظهر عليه الإعراب، ولكن موضعه مجزوم، وكذلك أداة الشرط عملت في معناه حيث حوّلت معناه من الماضي إلى المستقبل، كما عملت ذلك، (لم) مع المضارع في مثل: لم يذهب، حيث (يذهب) مضارع يدل على الحال والاستقبال ولكن (لم) خلصته للماضي. وكلما اقتربت جملة الشرط من الصورة الأولى حسنت، والعكس صحيح، وإذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون جواباً، فقد قرّر الخليل وسيبويه وجوب اقترانه بالفاء، قال: «واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك: إن تأتي آتك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك. وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتي فأنا صاحبك. ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بتم^(٣). ولأجل ذلك بالغ بعض النحاة في الفاء وأوجبوا وجودها عندما لا يصلح ما بعد الجزاء جواباً، وأصبح وجودها دليلاً على الجواب وعدمه نفيًا له، ففي الآيتين التاليتين:

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، فـ(لا يستأخرون ساعة) في الآية الثانية جواب الشرط لاقتراها بالفاء أما الأولى فلا لغياب الفاء. ولذا فالفاء عند بعضهم رابطة، وعند بعضهم هي الجواب لأن فيها معنى الفعل^(٤)، وعندما أعرب العكبري، (هم يغفرون) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، جواباً لـ (إذا)، أنكر عليه ذلك أبو حيان، قال: «وقال أبو البقاء^(٥): (هم) مبتدأ، و(يغفرون)

(١) الكتاب ٩١/٣ - ٩٢

(٢) انظر: المقتضب ٤٨/٢، وعلل النحو ٥٩٣، والتخمير ١٤٥/٤

(٣) الكتاب ٦٣/٣

(٤) المقتضب ٤٨/٢

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٧٠٠/٢

الخبر، والجملة جواب (إذا). انتهى وهذا لا يجوز لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء^(١). وخصّ جواز هذا في الشعر، والذي يطلع على هذه المناقشات بين كثير من النحاة المتأخرين، يرى تركيزاً شديداً بالفاء أكثر من التركيز على المعنى، والصواب أن الجملة التي يقتضي معناها أن تكون جواباً ينبغي أن تكون كذلك، جاءت معها الفاء أم لا، وبلغ من هيمنة وسلطان هذه الفاء أن بعض النحاة كابن هشام أنكروا أن في الآية السابقة شرطاً وأنكر على أبي البقاء إعرابها كذلك والسبب غياب الفاء، وأما وجود هذه الفاء فقد دفعت الزمخشري أن يفترض وجود شرط محذوف، قال في قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، قال: «معنى الهمزة في (أم) الإنكار، (فأله هو الولي) هو الذي يجب أن يتولى وحده، ويعتقد أنه هو المولى والسيد، فالفاء في قوله (فأله هو الولي) جواب شرط مقدر كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سواه، إن أرادوا ولياً بحق فأله هو الولي بالحق لا ولي سواه»^(٢).

وخصّ الخليل، وسيبويه، والمبرد؛ الحذف في الشعر، على إرادة الفاء، فعندما تعرضوا لقول الشاعر:

وإني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

قال سيبويه: «أي ناظر متى أشرف. فجاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً؛ لأن المعنى واحد»^(٣). ثم قال: «وإني متى أشرف ناظر، على القلب، ولو أريد به حذف الفاء جاز فجعلت كإن»^(٤). وقال المبرد: «وهو عندي على إرادة الفاء. والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم؛ أي وإني ناظر متى أشرف»^(٥). أشرف»^(٥). وإذا كانت هذه ضرورة شعرية فأين المهرب من آيات كثيرة جاءت بدون هذه الفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

(١) البحر المحيط ٤٩٩/٧

(٢) الكشف ٤٦١/٣

(٣) الكتاب ٦٨/٣

(٤) الكتاب ٧١/٣

(٥) المقتضب ٧٠/٢

أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿﴾ [الأنعام: ١٢١]، وغيرها. وعن الأخفش^(١)، وابن مالك^(٢)، إجازة حذفها في الاختيار، قال ابن مالك بعد أن ساق حديثين رواهما البخاري في صحيحه، الأول قوله صلى الله عليه وسلم: ((من يقيم ليلة القدر غفر له))، والثاني قول عائشة رضي الله عنها، للنبي: ((إنَّ أبا بكر رجل أسيف، متى يقيم مقامك رِقَّ))، وعلّق ابن مالك على ذلك قائلاً: «والنحويون يستضعفون ذلك. ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، وكان قد أوجب ذكرها، ومنع حذف الفاء، إلا في ضرورة الشعر»^(٣). ومن المتشددين في هذا الأمر ابن جني، وأبو حيان، وابن هشام. وإنما أطلت في مسألة الفاء لأنها الحجة التي اتكأ عليها أكثر الذين ردّوا على الكوفيين، وعلى من أجاز تقديم جواب الشرط، في مثل: أنت ظالم إن فعلت، حيث قالوا: لو كان أنت ظالم جواب الشرط مقدماً لوجب اتصال الفاء به، لأنه لو جاء متأخراً لوجب كذلك (وابن عادل من الرادّين)، وبلغ تشدد بعض النحاة في منع تقديم الجواب إلى الاستعاذة من ذلك، قال ابن جني: «ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إن فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم)، جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله: أنت ظالم، دالٌّ على الجواب وساد مسده، فأما أن يكون هو الجواب فلا»^(٤). وعلى كل حال فقد ردّ البصريون على الكوفيين قولهم بتقديم الجواب، واحتجوا لقولهم بحجج منها:

● أن الشرط يشبه الاستفهام^(٥) ولذا فهو يستحق الصدارة، وما له الصدارة لا يعمل فيما قبله^(٦).

● أنه ينبغي أن يمنع أن يتقدم المسبّب على السبب، والجواب على الجاب، فلا يجوز:

(١) ينظر: معاني القرآن ١/١٥٨، والجنى الداني ١٢٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/١١٤

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ١٤

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٦

(٤) الخصائص ١/٢٨٣

(٥) المقتضب ٢/٦٦، والإنصاف ٢/٦٢٧

(٦) ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩، همع الهوامع ٤/٣٣٢

أقم إن تقم^(١).

- أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، لأن الجار أقوى من الجازم، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال لا يجوز تقديم ما انجر به عليه، فمنع تقديم المجزوم على جازمه أخرى وأحدر^(٢).
- أن جملة (أنت ظالم)، اسمية، ولذا لا تصلح أن تكون جواباً، إلا إذا اقترنت بالفاء، فلو كانت الجملة هكذا: إن فعلت فأنت ظالم لكانت الفاء واجبة في سعة الكلام وحاجتها إلى الفاء وهي مقدمة أكثر من تأخرها، وهذا الخلو دليل على أنها ليست الجواب، بل الجواب محذوف، وهذه الجملة دليل عليه.

واحتج ابن القيم، لجواز تقديم الجزاء - مؤيداً للكوفيين - بأن الشرط والجزاء كالمبتدأ والخبر، فكما يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، يجوز أن يتقدم الجزاء على الشرط، وعدّ مسألة الصدارة شبهة للمنعم، قال - بعد رد طويل على ابن السراج - : «فإن قيل الشرط له التصدير وصفا فتقديم الجزاء عليه يخل بتصديره قلنا هذه هي الشبهة التي منعت القائلين بعدم تقديمه وجوابها أنكم إن عنيتم بالتصدير أنه لا يتقدم معموله عليه والجزاء معمول له فيمتنع تقديمه فهو نفس المتنازع فيه فلا يجوز إثبات الشيء بنفسه، وإن عنيتم به أمراً آخر لم يلزم منه امتناع التقديم، ثم نقول الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة وصارت الجملتان بالأداة كأههما مفردان فأشبهها الفردين في باب الابتداء والخبر فكما لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ فكذلك تقديم الجزاء وأيضاً فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعاً^(٣). وواضح هنا أن الذين يقدمون الجزاء على الشرط إنما يهمهم في المقام الأول الغاية من الجزاء، ولذا فهم يقدمون الغاية التي هي الجزاء دون اعتبار للموانع الأخرى المصطنعة كالصدارة أو منع تقدم النتيجة على السبب.

واختار ابن عادل قول جمهور البصريين، وهو منع تقديم جواب الشرط على الأداة،

(١) الخصائص ٣٨٧/٢، الإنصاف ٦٢٧/٢

(٢) الخصائص ٣٨٨/٢

(٣) بدائع الفوائد ٥١/١

وردّ قول الكوفيين والمبرد، واحتج بحجتهم في مثل: أنت ظالمٌ إن فعلت، أي: أنه لو كان (أنت ظالم)، هي الجواب لوجب اقترانها بالفاء كما تجب معه متأخراً. ولم يفرق - كغيره - من المفسرين بين قولي الكوفيين والمبرد، وبينهما فروق مهمة كما مرّ. والله أعلم بالصواب.

هل الإضافة بمعنى (في)؛ صحيحة؟

قال ابن عادل عند حديثه عن معنى الإضافة في (مالك يوم) في قوله تعالى:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

: «والمشهورُ أنَّ الإضافةَ: إمَّا على معنى (اللام) وإما على معنى (مِنْ)، وكونها بمعنى (في) غيرُ صحيح. وأمَّا قوله تعالى: (مَكْرُ اللَّيْلِ) فلا دَلَالَةَ فِيهِ؛ لأنَّ هذا من بابِ البَلَاغَةِ، وهو التَّحَوُّزُ في أَنْ جَعَلَ ليلهم ونهارهم ما كَرَيْنِ مبالغةً في كَثْرَةِ وقوعه منهم فيهما؛ فهو نَظِيرُ قولِهِمْ: نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ؛ وقول الشاعر في ذلك البيت:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي بَطْنٍ مَنحُوتٍ مِنَ السَّاحِ

لما كانت هذه الأشياءُ يكثرُ وقوعها في هذه الظروفِ، وَصَفُوهاَ بِها مبالغةً في ذلك، وهو مَذْهَبُ مَشْهُورٍ في كَلَامِهِمْ»^(١).

الأدلة والمناقشة:

الإضافة تكون بمعنى (اللام) نحو: غلامٌ زيد، أي غلامٌ لزيد أو بمعنى (مِنْ) نحو: ثوبٌ حَز، أي ثوبٌ من حَز، وتمتاز الإضافة بمعنى (مِنْ) أنه يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول، ففي المثال السابق يجوز أن تقول: ثوبٌ حَزٌ، فترفع (حَز) لأنه صفة لثوب، ولا يجوز ذلك في الإضافة بمعنى (اللام)، فلا تقول: في غلامٌ زيد، غلامٌ زيد^(٢). واللام هو الأصل^(٣). هذا هو المشهور عند قدماء النحاة^(٤)، وأكثر المتأخرين^(٥)، وذكر المرادي أنه رأي الجمهور^(٦)، إلا أن أبا حيان نقل عن عبد القاهر الجرجاني أن الإضافة تأتي أيضاً بمعنى (في) حيث كان ظرفاً

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٩١

(٢) الأصول في النحو ١/٥٣، والخصائص ٣/٢٦، وأسرار العربية ٢٧٩، ارتشاف الضرب ٤/١٧٩٩

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٤٠٥

(٤) ينظر: الأصول في النحو ١/٥٣،

(٥) المساعد ٢/٣٣٠

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٧٦

له^(١). وأضاف أبو حيان: ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره^(٢). (يعني ممن سبقه)^(٣). وتابعه في ذلك بعض النحويين مثل: ابن الحاجب^(٤)، وابن مالك^(٥)، وابن هشام^(٦)، والكيشي^(٧)، والعاتكي^(٨)، وقد ناصر ابن مالك عبد القاهر، فقال: «أغفل أكثر أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح»؛ ثم مثل لذلك بعدة شواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف وكلام العرب؛ نثرهم وشعرهم، من ذلك^(٩):

١ - قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن دِينِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

٢ - وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَّاصِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

٣ - وقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

٤ - وقوله تعالى: ﴿يَصَدِّجِي السَّجْنَ﴾ [يوسف: ٣٩].

٥ - وقوله تعالى: ﴿مَكْرُؤٌ لَّيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

٦ - ومن الحديث: ((فلا يجدون أعلم من عالم المدينة))^(١٠).

٧ - ومن قول العرب: شهيد الدار وقتيل كربلاء.

٨ - ومن الشعر قول الأعشى:

(١) ارتشاف الضرب ٤/١٨٠٠، وتوجيه اللمع ٢٥٢، توضيح المقاصد ١/٣٧٦

(٢) همع الهوامع ٤/٢٦٧

(٣) ذكر الشيخ محمد عزيمة رحمه الله أن ابن السراج زاد أنها تكون بمعنى (في)، المقتضب ٤/١٤٣، في الهامش، ولم

أجدها في المراجع التي ذكرها، ونص ابن السراج في أصوله أن الإضافة بمعنى اللام ومن فقط، ١/٥٣، فلعله سهو

والله أعلم

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢/٥٩٠، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/٢٣٧

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٤٠٧، شرح التسهيل ٣/٢٢١

(٦) الجامع الصغير في النحو ١٤٢

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٧٧

(٨) الفضة المضبية ٢٩٠

(٩) شرح الكافية الشافية ١/٤٠٧، شرح التسهيل ٣/٢٢١

(١٠) أخرجه الترمذي / كتاب العلم/ باب ما جاء في عالم المدينة رقم ٢٦٨٠، وورد في ضعيف سنن الترمذي ١٨-

باب ما جاء في عالم المدينة ٥٠٢-٢٨٣٣

مهادي النهار لجاراتهم وبالليل هن عليهم حرم^(١)

٩ - وقول عمر بن أبي ربيعة:

وغيث تبطنت قريانه بأجرد ذي ميعة منهمر

مسح الفضاء كسيد الإباء جميم الجراء شديد الحضر^(٢).

١٠ - وقوله:

من الحور ميسان الضحى بخترية ثقال متى تنهض إلى الشر تفتتر^(٣)

١١ - وقول حسان بن ثابت:

تسائل عن قرم هجان سميدع لدى البأس مغوار الصباح جسور^(٤)

ثم عقب على هذه الشواهد بقوله: «فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره. وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصح ما أردناه»^(٥).

وتأتي الإضافة بمعنى (عند) قاله الكوفيون ومثلوا له بـ: ناقة رقاد الحلب، معناه: رقاد عند الحلب^(٦).

ووجد معترضون كثر على الإضافة بمعنى (في)؛ منهم:

١ - أبو الحسن الضائع: ذكر أبو حيان أن شيخه أبا الحسن بن الضائع يذهب إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام فقط^(٧).

٢ - الرضي: فهو يحصر الإضافة بمعنى (من) و(اللام) فقط، ويرجع كل ما لا يصلح أن

يكون بمعنى (من) إلى معنى اللام لأنها تدل على اللام عند أدنى ملابسة، قال: «. . .

فالأولى، إذن، أن نقول: نحو: (ضربُ اليوم)، و(قتيلُ كربلاء)، بمعنى اللام كما قاله

(١) غير موجود في الديوان المطبوع، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٣

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٣، وليست في الديوان المطبوع

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٩٦، في الديوان المطبوع (من البيض) بدلا من (من الحور).

(٤) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ٢٤٢

(٥) شرح التسهيل ٢٢٢/٣

(٦) ارتشاف الضرب ١٨٠٠/٤، والمساعد ٣٣٠/٢

(٧) النكت الحسان ١١٨

باقي النحاة، ولا نقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى (في) فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: (خذ طرفك)، ونحو: (كوكب الخرقاء) لسهيل، وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة، فنقول: كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر، من الإضافة المحضة، فهو بمعنى اللام، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف، فهي بتقدير (من) ولا ثالث لهما^(١).

٣- ابن الناظم، قال مخالفاً لاختيار أبيه (ابن مالك): «والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين: أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى من»^(٢).

٤- أبو حيان، قال: «وزعم بعضهم أنها تأتي بمعنى (في) نحو قوله تعالى: ﴿مَكْرَأَتِي وَأَنْتَهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، لأنهما لا يمكنان بل يُمكر فيهما»^(٣). بل هو يعترض على كل ما ذكر، قال: «و الذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرفٍ مما ذكره، ولا على نيته»^(٤).

٥- ابن جابر الأندلسي (أحد شراح الألفية)، قال: «فحصل من مضمون كلامه - يعني ابن مالك - أن الإضافة: إما على تقدير (من) وإما على تقدير (في) وإما على تقدير (اللام). وأكثر النحويين ينكرون الإضافة على تقدير (في) وهو الصحيح: ويجعلون ما ادعى فيه المصنف تقدير (في) على تقدير اللام مجازاً. والمجاز أولى من الاشتراك، وأيضاً: فإن الإضافة على تقدير اللام متفق عليها، فحمله على المتفق عليه أولى من حملة على مختلف فيه، وأيضاً: فإن تعرية الظرف من تقدير (في) وجعله كالأسماء غير الظروف، متفق عليه، كقولك: (أعجبي يومك)، فتقدير اللام جار على أمر متفق عليه، بخلاف تقدير (في) فإنه دعوى قسم ثالث - في الإضافة - غير

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٣٨

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٤٦

(٣) النكت الحسان ١١٨

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٨٠١

موافق عليه»^(١). ولا يخفى من اعتراض ابن جابر الأندلسي السابق أنه ربما ظن أن ابن مالك هو أول من قال به أو كان متفرداً بهذا الرأي وقد ذكر ابن مالك نفسه أن هذا القسم قليل، وأنه إذا لم يمكن تقديره بـ(من) أو (في) قدر بـ (اللام) وإن لم يوافق المعنى لأن اللام هي الأصل^(٢).

٦- الأشموني، ذكر أن دلالة الإضافة على معنى (في) وهم، قال: «وذهب سيوييه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من، وموهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً»^(٣).

واستدل ابن الناظم على اعتراضه بعدة أمور^(٤):

١- أن دعوى الإضافة بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها وهو على خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

٢- أن كل ما ادّعي فيه أن إضافته بمعنى (في) حقيقة؛ يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازاً فيجب حمله عليه لوجهين:

أ- أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

ب- أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق، والإضافة بمعنى (في) مختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

٣- أن الإضافة في نحو: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾، إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً به على سعة الكلام، وإما بمعنى (في) على إبقاء الظرفية، لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السعة كما في: (صيد عليه يومان) و(ولد له ستون عاماً)، والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى (في) يرجح الحمل على الأول دون الثاني.

(١) شرح ألفية ابن مالك ٧١/٣

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٠٦/١-٤٠٧

(٣) شرح الأشموني ٤٨٩/١

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٤٦

وابن عادل؛ من نصه - أول الموضوع - من المعتضين على مجيء الإضافة بمعنى (في) - وهم أكثر - أي مع الجمهور، وعدّ كون الإضافة بمعنى (في) غير صحيح.

هل تأتي (أل) عوضاً عن ياء المتكلم؟

قال ابن عادل عند إعرابه (الأهوار) في قوله تعالى:

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُؤُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥].

«والأل واللام في (الأهوار) للجنس. وقيل: للعهد لذكرها في سورة القتال.

وقال الزمخشري: يجوز أن تكون عوضاً من الضمير كقوله: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ [مریم: ٤] ، أي: (أنهارها) يعني أن الأصل: واشتعل رأسي، فعوض (أل) عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين، بل قال به بعض الكوفيين؛ وهو مردود بأنه لو كانت (أل) عوضاً من الضمير، لما جمع بينهما، وقد جمع بينهما؛ قال النابغة:

رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بَجَسِ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

فقال: الجيب منها^(١).

انقسم النحويون في (أل) التي للجنس أو العهد في مثل: قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ

شَيْبًا﴾ [مریم: ٤]، إلى مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين وبعض البصريين^(٢)، كسيبويه^(٣)، وأكثر المتأخرين^(٤): أن (أل) في الآية وما مثلهما عوض عن ياء المتكلم، أو يجوز أن تكون كذلك، أي: اشتعل رأسي شيباً. ووافقهم، ابن الطراوة^(٥)، والزمخشري^(١)، وابن خروف^(٢)، وابن مالك في غير

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٥٢/١

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٧٠، وشرح كافية ابن

الحاجب ٣٢٥/٣، ومغني اللبيب ٧٧

(٣) الكتاب ١٥٨-١٥٩

(٤) مغني اللبيب ٧٧، وهمع الهوامع ٢٧٦/١

(٥) الإفصاح ٦٣

الصلة^(٣). وابن هشام^(٤)

المذهب الثاني: مذهب أكثر البصريين^(٥)، ومن وافقهم: منع هذا وتأويل النصوص الواردة. بل رأى الزجاج المذهب الأول محالاً^(٦). ووافقهم أبو علي الفارسي^(٧)، وابن جني^(٨)، وعبد القاهر الجرجاني^(٩)، وابن عصفور^(١٠)، وغيرهم.

الأدلة والمناقشة:

ردّ أبو حيان مذهب الكوفيين في سورة البقرة، قال: «وهذا الذي ذكره الزمخشري، وهو أنّ الألف واللام تكون عوضاً من الإضافة، ليس مذهب البصريين، بل شيء ذهب إليه الكوفيون، وعليه خرج بعض الناس قوله تعالى: (مفتحة لهم الأبواب) أي أبوابها. وأما البصريون فيتأولون هذا على غير هذا الوجه ويجعلون الضمير محذوفاً، أي الأبواب منها، ولو كانت الألف واللام عوضاً من الإضافة لما أتى بالضمير مع الألف واللام، وقال الشاعر:

قطوب رحيب الجيب منها رقيقة بحس الندامي بضة المتجرد^(١١)»^(١٢).

ولكنه عاد فأخذ برأيهم بعد ذلك في سورة النساء، قال: «والألف واللام في الغيب

(١) الكشاف ٨٧/١

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٦١-٥٦٢، وشرح التسهيل ٢٦١/١-٢٦٣

(٣) شرح التسهيل ٢٦١/١-٢٦٣

(٤) مغني اللبيب ٦٥٩

(٥) الجني الداني ٢٢٠

(٦) معاني القرآن وإعرايه ٣٣٧/٤

(٧) الإيضاح العضدي ١٨٠، والإفصاح ٦٣

(٨) الخصائص ٤١٤/٢

(٩) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٤٤/١

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٥٨٤/١

(١١) ديوان طرفة بن العبد ٣٠، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٥٨، وما في الديوان المطبوع :

رحيب قطاب الجيب منها، رقيقة بحس الندامي ، بضة المتجرد

ونسبه السمين إلى النابغة في الدر المصون ١٦٠/١

(١٢) البحر المحيط ٢٥٦/١

تغني عن الضمير، والاستغناء بها كثير كقوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم: ٤]، أي رأسي. وقال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حوّة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

يريد: وفي لثاتها^(١). ومن الذين وافقوا البصريين كذلك السمين الحلبي^(٢).

واحتج أصحاب المذهب الأول بعدة أمور:

١- أنه لما حصل الإجماع في أنّ (أل) التعريف أغنت عن الضمير في مثل: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائيهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز: مررت برجلٍ حسنٍ وجه أبيه، واختلف في جواز مثل: مررت برجلٍ حسنٍ وجه أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف^(٣).

٢- ورود ذلك عن أئمة النحو؛ بصريين وكوفيين وعلى رأسهم سيبويه، قال: «فالبديل أن تقول: ضُربَ عبد الله ظهره وبطنه، ومُطِرنا سهلنا وجبلنا، ومُطِرنا السهل، والجبل. وإن شئتَ كان على الاسم بمتزلة أجمعين تو كيدا. وإن شئتَ نصبت، فتقول: ضُربَ زيدُ الظهرَ والبطنَ، ومُطِرنا السهلَ والجبلَ»^(٤). ومن ورود الألف

واللام عوضًا من الضمير، قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿٣٧﴾ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ

الْمَأْوَى ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٤١﴾﴾

[النازعات: ٣٧ - ٤١]، أي مأواه في الموضعين، عزاه ابن عصفور إلى جماعة من أئمة

النحو، ومثله، قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، حيث رفعت الأبواب لأن المعنى مفتحة لهم أبوابها.

٣- ذكر الفراء أن العرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة فيقولون: مررت على رجلٍ حسنةٍ العين قبيحٍ الأنف، والمعنى: حسنةٍ عينه، قبيحٍ أنفه، وروى قول الشاعر:

ما ولدتكم حية بنت مالك سفاوحًا وما كانت أحاديث كاذب

(١) البحر المحيط ٢٤٩/٣

(٢) الدر المصون ١٦٠/١

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٢/١

(٤) انظر: الكتاب ١٥٨/١-١٥٩، شرح جمل الزحاجي لابن خروف ٥٦١/١

ولكن نرى أقدامنا في نعالكم وأنفنا بين اللحي والحواجب

ومعناه: ونرى أنفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه^(١).

٤ - وقد ردّ ابن مالك على استدلال المعترضين على فساد هذا الرأي بأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، بوجهين:

الوجه الأول: أنهم لا يسلمون أن (أل) في بيت طرفة عوض، بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك.

الوجه الثاني: أنه مع التسليم بكون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها في قوله:

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم^(٢)

٥ - وقال ابن الطراوة - راداً على أبي علي -: «ومنع الألف واللام التي للتعريف في هذا ونحوه أن تعاقب الإضافة، وليس في هذا الباب مسألة فيها لام التعريف إلا وهي معاقبة للعائد على ما قبله، وإلا فما الألف واللام في قولك: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجه)، وقد جلب سيبويه^(٣) على هذا بآباً من البدل حكاية عن العرب قولهم: (مطرنا السهل والجبل)، أي: سهلنا وجبلنا، و(ضرب زيد الظهر والبطن)، أي: ظهره وبطنه»^(٤).

واحتج أصحاب المذهب الثاني، بأمور:

١ - أنه لو كانت (أل) عوضاً عن الضمير حقاً، ما جمع بينهما، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض منه، وقد اجتمعا في بيت طرفة السابق:

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بحس الندامي بضة المتجرد

(١) معاني القرآن ٢/٤٠٨

(٢) شرح التسهيل ١/٢٦٢

(٣) الكتاب ١/١٥٨

(٤) الإفصاح ٦٣

فقال: الجيب منها.

٢- احتجّ الزجاج على عدم جواز كون الألف واللام بدلاً من الهاء والألف، في قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، ورأى أنه محال، لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء، لأن الهاء والألف اسم، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه^(١). وقال مكّي: «وهذا لا يجوز عند البصريين، لأن الحرف لا يكون عوضاً من الاسم»^(٢).

٣- أنه يمكن تأويل الشواهد التي ادّعي فيها النيابة بحيث لا تدل على ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، أي: منها، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]، أي: المأوى له^(٣). وفي قول العرب: ضُرب زيدُ الظهرُ والبطنُ. أي: الظهر والبطن منه، وفي قولهم: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ، أي الوجه منه^(٤). إلخ.

واختار ابن عادل ردّ مذهب الذين يجعلون (أل) عوضاً من الضمير، في مثل: قوله تعالى: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾، أي أبوابها، واحتج على عدم صحته، بأنه لو كانت (أل) عوضاً من الضمير، لما جُمع بينهما.

الترجيح:

يظهر للباحث أنّ المذهب الأول هو الراجح للأُمور الآتية:

- ١- الإجماع على أن (أل) في مثل: مررت برجل فأكرمت الرجل، قد أغنت عن الضمير، وهذا يمهد لحالات مشابهة أي أن المبدأ متفق عليه.
 - ٢- أن سيبويه، وبعض البصريين، وأكثر المتأخرين إضافة إلى الكوفيين قد قالوا به.
- وقال ابن خروف حول هذه المسألة: «وهي مسألة الخلاف الذي ذكر بين

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٣٧/٤

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/٢

(٣) الخصائص ٤١٤/٢، والبحر المحيط ٢٥٦/١

(٤) مغني اللبيب ٧٧

البصريين والكوفيين، ولا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف؛ لأنّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: (ضُربَ زيدُ الظهرُ والبطنُ)، يريد: (ظهره، وبطنه)، ولم يقل: (الظهرُ منه)، ولا (البطنُ منه). إلى أن قال: فلا خلاف بين الأئمة فيها^(١). وقد أيده ابن مالك وذكر أن بعض المتأخرين عدّها من مسائل الخلاف، وأرى أن الحقّ معهما إذ إنّ هذا الرأي ليس محصوراً بالكوفيين، وقد سبق به سيبويه، ومعلوم أنّ مدرسة الكوفة قد ظهرت بعد مدرسة البصرة بمائة سنة أو تزيد، وقال به بعض البصريين، ومن الملحوظ أنّ بعض النحاة يتشدد في هذه المسألة فيوجب الأخذ بأحد الرأيين، وبعضهم يأخذ بأحدهما ويجوّز الأخذ بالرأي الآخر.

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٦١/١

(لولا) بين البساطة والتركيب

قال ابن عادل عند إعرابه (لولا) في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٤]

«قوله: (فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ) (لولا) هذه حرف امتناع لوجود، والظاهر أنها بسيطة وقال أبو البقاء: هي مركبة من (لو)، و(لا). و(لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و(لا) للنفي، والامتناع نفي في المعنى، وقد دخل النفي بـ(لا) على أحد امتناعي (لو) والامتناع نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمن ثم صار معنى (لولا) هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره وهذا تكلف ما لا فائدة فيه»^(١).

(لولا)، حرف امتناع لوجوب^(٢). وبعضهم يقول: لوجود، واختلفت عبارات النحويين في تعريفها فبعضهم يقسمها إلى امتناعية، وهي ما وليها اسم، وتحضيضية، وهي ما وليها، فعل^(٣). وعند بعضهم: حرف امتناع الشيء لوقوع غيره^(٤). وبعضهم حرف امتناع لوجود^(٥). وعند بعضهم الآخر تدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره^(٦). وقال أكثر الأصوليين: إنه امتناع الثاني لوجود الأول ليس غير^(٧). وقال المالقي: «الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: لولا زيد لأحسنت إليك. فالإحسان امتنع، لوجود زيد. وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك. وإن كانتا

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٤١/٢

(٢) الجنى الداني ١٠٢/١

(٣) أوضح المسالك ٦٠٩، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٥٦/٢

(٤) سر صناعة الإعراب ٣٠٦/١

(٥) مغني اللبيب ٣٥٩

(٦) الصاحي ٢٥٢، وحروف المعاني والصفات ٢٠

(٧) حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي ١٩٠

موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب، نحو: لولا عدم قيام زيدٍ لأحسنت إليك^(١)،
وعدها الزحاجي نقيضة (لو)، لأنّ الشيء ممتنع بما لوجود غيره^(٢).

وفي هذه المسألة؛ مذهبان:

المذهب الأول: أنّ (لولا) مركبة وهو قول أكثر النحويين واللغويين، ومن هؤلاء:
الخليل^(٣)، وسيبويه^(٤)، والفراء^(٥)، والمبرد^(٦)، وابن السراج^(٧)، وابن جني^(٨)، والأنباري^(٩)،
والأنباري^(٩)، والعكبري^(١٠)، وأبو حيان^(١١)، والمرادي^(١٢)، وأكثر المعريين.
المذهب الثاني: أنّ (لولا) بسيطة وقال به قلة من النحويين، منهم: السمين الحلبي^(١٣)،
والزر كشي^(١٤)، وابن القواس^(١٥)، والصبان^(١٦).

الأدلة والمناقشة:

نقل المالقي اتفاق البصريين والكوفيين على أنّ (لولا) مركبة من (لو)، التي هي حرف

(١) رصف المياي ٣٦٢

(٢) اللامات ١٣٩

(٣) العين ١١١/٤ (باب اللام)، والكتاب ١٨٠/٢

(٤) الكتاب ١٨٠/٢، وانظر: البرهان في علوم القرآن ٣٧٦/٤

(٥) معاني القرآن ٣٧٧/٢

(٦) المقتضب ٧٦/٣

(٧) الأصول في النحو ٢١١/٢

(٨) سر صناعة الإعراب ٣٠٦/١

(٩) أسرار العربية ٩٢، والإنصاف ٧٦/١

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ٥٩/١

(١١) النكت الحسان ٣٠٠

(١٢) الجنى الداني ١٠٢

(١٣) الدر المصون ٢٤٩/١

(١٤) البرهان في علوم القرآن ٢٢٩/٤

(١٥) همع الهوامع ٣٥٢/٤

(١٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٤/٤

امتناع لامتناع، ولا النافية، وكل واحدة منهما باقية على باهما من المعنى الموضوعه له قبل التركيب^(١). وفي هذا النقل نظر لأنه نُقل أيضاً اختلافهم في بعض تلك الأمور التي ذكر اتفاقهم عليها هنا، كقول بعضهم في تغير معناها بعد التركيب

والقائلون بالتركيب يقولون: إن (لولا)، مركبة من (لو) التي تفيد امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) النافية، إلا أن ابن السراج^(٢)، ووافقه الجوهري، قال: إنها مركبة من معنى (إن)، و(لو)^(٣). واختلفوا هل يتغير المعنى والحكم بعد التركيب أو يتغيران أو يتغير أحدهما، أقوال. وأكثرهم على أن (لولا) بعد التركيب تخلت عن معنى (لو)، و(لا) بعد التركيب، قال الفراء: «ونرى قول العرب (إلاً) إنما جمعوا بين (إن) التي تكون جحداً، وضموا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً وخرجا من حد الجحد إذ جمعنا فصارا حرفاً واحداً. وكذلك (لماً). ومثل ذلك قولهم: (لولا) إنما هي (لو) ضمت إليها (لا) فصارتا حرفاً واحداً»^(٤). وقال المبرد: «ولولا إنما هي (لو) و(لا)، جعلنا شيئاً واحداً، وأوقعنا على هذا المعنى. فإن حذف (لا) من قولك: (لولا) انقلب المعنى، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله. وذلك قولك: لو جاءني زيد لأعطيتك، ولو كان زيد لحرمتك»^(٥). فالمبرد هنا يدل على يدل على حصول معنى جديد من تركيب (لو)، و(لا) بأنه لو حذف (لا) من هذا التركيب لانعكس المعنى، ثم قال، مدلاً على تغير الحكم: «فـ (لولا) في الأصل لا تقع إلا على اسم. و(لو) لا تقع إلا على فعل. وقد ردّ ابن جني على احتجاج سيبويه^(٦) على الخليل بفكرة التركيب، قال ابن جني: " فهذا يدل على أن الشيئين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا ألا ترى أن لولا مركبة من لو ولا ومعنى لو امتناع الشيء لامتناع غيره ومعنى لا النفي أو النهي فلما ركبا معا حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره فهذا في لن بمتزلة قولنا كأن ومصحح له ومؤنس به وراؤ على سيبويه ما ألزمه الخليل

(١) رصف المباني ٣٦٣

(٢) الأصول في النحو ٢١١/٢

(٣) مختار الصحاح ٦٠٨ ، (ل ول ا)

(٤) معاني القرآن ٣٧٧/٢

(٥) المقتضب ٧٦/٣

(٦) الكتاب ٥/٣

من أنه لو كان الأصل لا أن لما جاز زيدياً لن أضرب لامتناع جواز تقدم الصلة على الموصول وحجاج الخليل في هذا ما قدمنا ذكره لأنَّ الحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد مضت المسألة الأولى^(١). ومعنى هذا أن سيبويه في احتجاجه على الخليل لا يرى تغير الحكم بعد التركيب، وأوضح الأنباري ذلك بقوله: «لأنَّ (لولا) مركبة من لو ولا فلما ركبتا خرجت لو من حدها ولا من الجحد إذ ركبتا فصيرتا حرفاً واحداً فإنَّ الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر كما قلنا في لولا بمعنى التحضيض»^(٢). وقال السمين الحلبي: «وقد عهدنا في التركيب إحداث معنى آخر، ألا ترى أن (لولا) حدث لها معنى جديد»^(٣).

ومن الذين يرون تغيير المعنى لا الحكم بعد التركيب العكبري، قال: «وبذلك احتج سيبويه^(٤) على الخليل، وقد اعتذر عنه بأن التركيب غير الحكم كما غير المعنى، وهذه دعوى دعوى ألا ترى أن (لولا) لما تغيرت في المعنى للتركيب، لم يتغير الحكم في التقديم والتأخير»^(٥). وللعكبري تفسيره الخاص لـ(لولا) بعد التركيب، قال: «قوله تعالى: (فلولا) هي مركبة من لو ولا ولو قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره ولا للنفي والامتناع نفي في المعنى فقد دخل النفي بلا على أحد امتناعي لو والامتناع نفي في المعنى والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره»^(٦). فهذا التفسير منطقي رياضي قائم على قاعدة: نفي النفي إثبات، ولكن اللغة لا تخضع دائماً للمنطق والرياضيات، ولهذا قال عنه ابن عادل كما مرّ: هذا تكلف مالا فائدة فيه.

وبعضهم يقول بالتركيب ولكنه ينفيه في بعض الصور حسب المعنى كما فعل الأنباري، قال: «قولهم (يعني البصريين): إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم، كما قال الشاعر:

(١) سر صناعة الإعراب ٣٠٦/١

(٢) الإنصاف ٧٨/١

(٣) الدر المصون ٢٢٤/٢، وسبق أن رجّح في ٢٤٩/١، أنها بسطة.

(٤) الكتاب ٤٠٧/١

(٥) اللباب في علل الإعراب ٣٣/٢

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٥٩/١

لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عُذَرِي لمحدود

فأدخلها على الفعل؛ قلنا لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع لا كما هي مركبة مع لا في قولك لولا زيد لأكرمته وإنا لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره و(لا) معها بمعنى لم؛ لأن (لا) مع الماضي بمترلة (لم) مع المستقبل^(١). وقال بهذا رداً على البصريين في قولهم: إن (لولا) غير مختصة لدخولها على الاسم والفعل. وقد عدّ المرادي ما ذكره الأنباري قسماً آخر من أقسام (لولا)، وهو أن تكون بمعنى (لو لم)، وقال: إنها غير مركبة، ومثل لها بقول أبي ذؤيب الهذلي:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت: بلى، لولا ينازعني شغلي^(٢)

قال: هذه قد وليها الفعل وليست للتحضيض، والامتناعية لا يليها الفعل^(٣). وأنكر ابن هشام أن يكون ما ذكره المرادي من أقسام (لولا)، لأن هذه كلمتان بمترلة قولك: لو لم، والجواب محذوف، أي لو لم ينازعني شغلي لزررتك. قال: وقيل: بل هي (لولا) الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار (أن) على حدّ قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه^(٤). ولم يُنقل احتجاجٌ للقائلين بالبساطة، إلا أن ابن القواس، قال: إن الأصل عدم التركيب^(٥). وهناك من أجاز القولين (البساطة والتركيب) معاً، منهم: أبو السعود^(٦).

وللنحويين كلام كثير حول أنواع (لولا) وعملها وهل هي مختصة أم لا؟ ولكننا اقتصرنا هنا على مسألة البساطة والتركيب لتعلقها بموضوع الاختيار.

ولقد قرّر ابن عادل في البداية أن (لولا) حرف امتناع لوجود، وقد ذكرنا آنفاً الاختلاف في التعريف، ثم اختار أنها بسيطة كعادته - كما سنرى إن شاء الله لاحقاً - في ميله لبساطة الأدوات وبرده على تفسير العكبري بأنه تكلف مالا فائدة فيه، ولكننا نلمس عدم الجزم بقوله: والظاهر.

(١) الإنصاف ٧٦/١

(٢) شرح أشعار الهذليين ٦٧/١

(٣) الجنى الداني ٥٤٧ - ٥٤٨

(٤) مغني اللبيب ٣٦٤

(٥) همع الهوامع ٣٥٢/٤

(٦) تفسير أبي السعود ١٠٩/١

(ما) النافية في القرآن الكريم، حجازية

قال ابن عادل عند إعرابه (ما) في قوله تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]

: «إلا أن المختار في (ما) أن تكون حجازية؛ لأنه لما سقطت (الباء) صرح بالنصب قال الله تعالى: ﴿مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [المجادلة: ٢]، و﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وأكثر لغة (الحجاز) زيادة الباء في خبرها، حتى زعم بعضهم أنه لم يحفظه النصب في غير القرآن، إلا قول الشاعر:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُّسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجُيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ آبَاءَهُمْ حَنِقُوا الصُّلُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا^(١).

(ما) النافية حرف يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فهي ليست مختصة ولذا فالقياس فيها ألا تعمل^(٢). وهذا موافق للغة تميم أما أهل الحجاز فإنهم يعملونها في الجملة الاسمية لقوة شبهها بـ(ليس)، وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم ولذا قال بعض النحاة: إن لغة الحجازيين أفصح، ولغة التميميين أقيس^(٣). ومنهم من قال: إن لغة الحجازيين أكثر^(٤).

وللنحويين في عمل (ما) النافية، مذهبان^(٥):

المذهب الأول: مذهب البصريين أن (ما) إذا دخلت على الجملة الاسمية فإنها ترفع

الاسم وتنصب الخبر مثل (ليس) تماماً.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين وهو أن (ما) لا تعمل في الخبر لأن الخبر منصوب بترع الخافض.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٣٢/١

(٢) ينظر: رصف المباني ٣٧٧

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١

(٤) شرح عيون الإعراب ١٠٦

(٥) الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، والإنصاف ١٦٥/١، المسألة رقم (١٩)

الأدلة والمناقشة:

البصريون ذهبوا إلى أن (ما) الحجازية عملت عمل (ليس).

واحتجوا أن (ما) أشبهت (ليس) من عدة وجوه:

- ١ - دخولها على المبتدأ والخبر.
- ٢ - أنها تنفي الحال كـ (ليس).
- ٣ - دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس).

فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) من كل هذه الوجوه، وجب أن تجرى مجراها، وهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا تشابها^(١). وبعضهم قال: إن ما أشبه شيئاً من وجهين، أُعطي حكمه كباب ما لا ينصرف، لما أشبه الفعل من وجهين منع الجر والتنوين كما يمنع الفعل^(٢). ويقرّ البصريون أن القياس كان يقتضي ألا تعمل (ما) لأنها حرف غير مختص، والحرف إذا لم يختص لم يعمل، ولكنّ الحجازيين أعملوها لما رأوا قوة الشبه بينها وبين (ليس) والمهم أن القرآن الكريم نزل بلغتهم فقد وردت عدة آيات على هذه اللغة، منها قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ويرى ابن عصفور أن لـ (ما) شبهين، شبه عام، وشبه خاص، أما الشبه العام فلائها تشبه الحروف غير المختصة في كونها تليها الأسماء والأفعال، والشبه الخاص أنها للنفي كما أن (ليس) للنفي كذلك، وداحلة على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) كذلك، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أن (ليس) كذلك، تقول: ما زيدٌ يقوم، فيكون المعنى على الحال، وكذلك ليس زيدٌ يقوم، فمن راعى فيها الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم، ومن راعى شبهها الخاص أعملها وهم الحجازيون^(٣). وذكروا الزيادة الباء في خبرها ثلاثة أسباب^(٤):

- ١ - أن الخبر قد تباعد عن النفي فربطوه بالباء.
- ٢ - أن الكلام قد يطول ويُنسى أوله، فجاءوا بالباء ليشعروا أن في صدر الكلام نفيًا.

(١) الإنصاف ١/١٦٦

(٢) شرح عيون الإعراب ١٠٦، والإنصاف ١/١٦٦

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٤

(٤) شرح عيون الإعراب ١٠٨

٣- أن ذلك جواب مَنْ قال: إنَّ زيدًا لقائمٌ، فتقول أنت: ما زيدٌ بقائمٍ، فتجعل الباء بإزاء اللام، و(ما) بإزاء (إنَّ). فإن قال: إنَّ زيدًا قائمٌ، قلت: ما زيدٌ قائمًا.

ولعدم أصالتها في هذا فقد اشترطوا لعملها الشروط الآتية^(١):

١- أن يتأخر الخبر، ويتأخر معموله، وجوز الفراء نصبه مقدمًا، نحو: ما قائمًا زيد، وما بقائمٍ زيدٌ، ومنعه الكسائي، وذهب الجرمي إلى أنه لغة، وحكى: «ما مسيئًا من أعتب»^(٢). وعللوا عدم عملها في الخبر، إذا تقدم بأنها مشبهة بـ(ليس)، فلم تقو على ما تقوى عليه (ليس)^(٣).

٢- بقاء نفيه، فلا ينتقض بـ(إلاّ) أو (غير)، مثل: ما زيدٌ غيرَ عاقل، وفقد (إنَّ)، فلا تكون مثل: ما إنَّ زيدٌ قائمٌ.

وردّوا على المانعين دخول الباء على (ما) التيمية (لربطهم بين الباء وعملها)؛ بأمور^(٤):

١- ورود ذلك في أشعار بني تميم كثيرًا بعد (ما)، كقول الفرزدق، وهو تميمي:

لعمرك ما معنٌ بتاركٍ حقّه ولا منسىٌ معنٌ ولا مُتيسرٌ^(٥)

٢- أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًا^(٦)، لا لكونه خيرًا منصوبًا، ولذلك دخلت على خير (لم أكن)، وامتنع دخولها على خير (كنت)، وإذا ثبت أن كون المسوّغ لدخولها؛ النفي، فلا فرق بين منفيٍ منصوب المحل ومنفيٍ مرفوع المحل^(٧).

٣- أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد (هل)، كقول المتنخل الهذلي يرثي أباه:

(١) الإيضاح العضدي ١٤٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١، والملخص في ضبط قوانين العربية ٢٦٦/١،

وارتشاف الضرب ١١٩٧/٣، والجنى الداني ٣٢٥، وشرح المقرب (التعليقة) ٤٢٠/١

(٢) المسائل البصريّات ٨٥٧/٢، وشرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ٤٥، شرح كافية ابن الحاجب ٢٢٠/٢

(٣) علل النحو ٣٦٠، وشرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ٤٥

(٤) شرح التسهيل ٣٨٤/١

(٥) ديوان الفرزدق ٣١٥، والكتاب ٦٣/١، والفوائد والقواعد ٢٢٥، وخزانة الأدب ٣٧٥/١

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٩٩/١

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/١

لعمرك ما إن أبو مالك بواهٍ ولا بضعيف قواه^(١)

وقول الفرزدق يهجو جريرا:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم^(٢)

وإنما دخلت على الخبر بعد (هل) لشبهه (هل) بحرف النفي، فلأن تدخل على (ما) التميمية أحق وأولى، لأنه شبه (ما) بـ (ما)، أكمل من شبهه (هل) بـ (ما)^(٣).

٤- أن الفراء - وهو كوفي - قد حكى أن أهل نجد كثيراً ما يجرون الخبر بعد (ما) بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا^(٤). وهذا دليل واضح على أن وجود (الباء) جارة للخبر غير مؤثر على محل الخبر، فإذا كان المتحدث حجازياً افترضنا الخبر محله النصب وإذا كان تميمياً افترضنا أن الخبر محله الرفع.

٥- وردّ عليهم ابن مالك بأن ما قالوه لا يصح، لأن الباء قد تدخل بعد (هل)، وبعد (ما) المكفوفة بـ(إن)، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصباً، لنصبه في هذين الموضعين^(٥).

وأما الكوفيون فقالوا إن (ما) عملت في المبتدأ فقط، أما الخبر فهو منصوب على نزع الخافض، فجملة (ما عبد الله قائماً) أصلها عندهم: (ما عبد الله بقائم) فلما حذف الجار انتصب (قائماً). قال الفراء في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: «نصبت (بشراً) لأنّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك»^(٦).

واحتجوا على عدم عمل (ما) في الخبر، بأن (ما) تدخل على الجملة الفعلية كما

(١) الشعر والشعراء ٢/٦٦٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٢٢١

(٢) ديوان الفرزدق ٦٧٤

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٨٤

(٤) شرح التسهيل ١/٣٨٤

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٢

(٦) معاني القرآن ٢/٤٢

تدخل على الجملة الاسمية أي أنها غير مختصة والقياس أن الحرف غير المختص لا يعمل البتة، فكان ينبغي ألا تعمل، لأن الحرف يعمل إذا كان مختصاً كحرف الجر حيث اختص بالدخول على الأسماء فعمل فيها الجر، وكحرف الجزم لما اختص بالدخول على الأفعال المضارعة عمل فيها الجزم، وإذا كان غير مختص فالواجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام، والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وتارة يدخل على الفعل، نحو: ما يقومُ زيدٌ، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل؛ ولذا كانت مهملة عند التميميين، وهو القياس فيها، ولذا فانتصاب الخبر عند الحجازيين عند زوال الباء إنما هو بسبب نزع الخافض. وأما مشابهة (ما) لـ(ليس) فهي مشابهة ضعيفة غير مؤثرة^(١).

وردّ البصريون على حجج الكوفيين بأمر^(٢):

١- أن الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب، فإذا سقط الخافض وصل الفعل، أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنصبه. فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض، أي أن سقوط الخافض نفسه ليس من عوامل النصب، بل هو إتاحة فرصة للفعل أو ما في معناه أن يصل تأثيره إلى الاسم بعده.

٢- أن نزع الخافض تارة يكون سماعياً، كما في قولهم: أمرتك الخير، وتارة يكون قياسياً في (أن) المصدرية لكثرة الاستعمال فيها، وخبر (ما) ليس من أحد هذين الوجهين، فلهذا لم يكن منصوباً بتزع الخافض كما قالوا.

٣- أن (ما) إنما عملت عمل (ليس) لقوة الشبه بينهما، وهذا مقدم على القياس لما وردت به آيات القرآن الكريم.

٤- وأما قولهم إن هذا الشبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر، فهذا غير مسلم ولم يقل أحد أن (ما) بهذا الشبه قد تطابقت مع (ليس) من كل النواحي بل روعي أن تكون منزلة (ما) دون منزلة (ليس) ولذا فلم يجيزوا أن تعمل إذا تقدم خبرها على

(١) ينظر الإنصاف ١/١٦٥، ائتلاف النصرة ١٦٥

(٢) شرح عيون الإعراب ١٠٥-١٠٨، والإنصاف ١/١٧٢

اسمها، أو انتقض نفيها بـ (إلا)، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بـ (إن)، ولولا مراعاة هذا الضعف المذكور لعملت (ما) في كل موضع تعمل فيه (ليس).

٥- وأما دعوى أن الأصل فيها: ما زيد بقائم، فهذا غير مسلم بل الأصل عدمه، وإنما أدخلت (الباء) لغرضين: الأول: أنها أدخلت توكيداً للنفي، والثاني: لتكون بإزاء اللام في خبر (إن)، لأن (ما) تنفي ما تثبته (إن)، فجعلت (الباء) في خبرها مثل: ما زيد بقائم، لتكون بإزاء اللام في مثل: إن زيدا لقائم.

٦- وأما الجواب على قولهم إن سبب نصب الخبر هو نزع الخافض، فإن ذلك غير صحيح لأنه لو كان الأمر كما ذكروا لوجب النصب عند نزع الخافض في كل حال، ففي مثل: كفى بالله شهيدا، وكفى بالله نصيرا؛ لم يحصل النصب عند نزع الخافض في قولهم: كفى الله شهيدا، وكفى الله نصيرا، بل رفعوا، ومثلها الرفع عندما حذفوا الخفض في قولهم: حسبك زيد، وما جاءني أحد، التي أصلها: بحسبك زيد، وما جاءني من أحد، ولو كان ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً لوجب نصب (حسب) و(أحد).

٧- أن حرف الجر هنا ليس بأصل، بل هو زائد دخل فضلة مؤكدة، وما كان كذلك لا يجعل مقدماً في الرتبة حتى يقال إنه لما حذف انتصب، بل النصب كان موجوداً قبل الجر^(١).

٨- أن الحذف عدم، والعدم غير صالح للعمل، والدليل على ذلك أنا وجدنا حرف الجر في كثير من المواضع، ولا ينتصب ما بحذف منه، كقولهم: (بحسبك قول السوء)، فلو حذف لقلت: (حسبك) بالرفع، وكذلك: (كفى بالله شهيدا)، وما جاءني من أحد، وله نظائر كثيرة^(٢).

وشكك ابن الحاجب في قول النحويين: إن لغة تميم هي الأقيس، لأن (ما) غير مختصة بقوله: «لا خلاف في أعمال (لا) التي لنفي الجنس، وإذا صحَّ أعمال (لا) بالاتفاق فلا بعد

(١) التبيين ٣٢٥

(٢) التبيين ٣٢٥

في إعمال (ما)، فإن زعم زاعم أن (لا) الناصبة غير (لا) الداخلة على الفعل، قيل له فما المانع من أن يكون (ما) الرافعة غير (ما) الداخلة على الفعل^(١). وممن صرح بعدم تسليمه أن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، الزبيدي^(٢).

واختار ابن عادل أن كل ما ورد من (ما) النافية في القرآن الكريم فهو على لغة الحمازيين لأن القرآن الكريم نزل بلغتهم؛ وجدت الباء أو لم توجد، واستدل على كونها حمازية أن الباء إذا حذف عاد نصب الخبر كما هي الحال في (ليس).

الترجيح:

الذي يبدو لي - في حالة وجود خافض - أن (ما) تميمية لأن القياس النحوي يقتضي ذلك، وأما في القرآن الكريم، والحديث الشريف وفي نثر وشعر الحمازيين؛ فأرجح أن تكون (ما) حمازية، لأنها لغة القوم ولا شك أن معظم القرآن الكريم نزل بلغة أهل الحماز، وأما عن حجج الكوفيين فهي واهية ويجوز أن تقلب عليهم فيقال: إن انتصاب الخبر بعد زوال الخافض دليل على أن المحل منصوب وكل ما في الأمر أن حرف الجر حال بين (ما) - العاملة عمل (ليس) لقوة الشبه بينهما - ونصب الخبر كما عمل ذلك مع (ليس) نفسها، ولم يقل أحد إن (ليس) في حالة جر خبرها غير عاملة.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٧/١

(٢) ائتلاف النصرة ١٦٥

(ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية

قال ابن عادل عند إعرابه (ما) في لقوله تعالى:

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠]

«وحيث فلا حاجة إلى ضمير عائد على (ما)؛ لأنها حرف مصدرية على الصحيح، خلافاً للأخفش وابن السراج في جعل المصدرية اسماً»^(١). وقال في موضع آخر - عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦] - : «(ما) يجوز أن تكون معنى (الذي) أن تكون نكرة موصوفة. ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لعود الضمير عليها، وهي حرف عند الجمهور»^(٢).

اختلفت آراء النحاة حول (ما) المصدرية، إلى ثلاثة مذاهب^(٣):

المذهب الأول^(٤): أنها حرف، وهذا مذهب سيويه^(٥)، والمبرد^(٦)، وابن عصفور^(٧)، والمرادي^(٨)، وقيل مذهب البصريين^(٩)، والجمهور^(١٠).

المذهب الثاني^(١١): أنها اسم وقال به الأخفش^(١)، وجماعة من الكوفيين^(٢)، وابن

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٤٣/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٠٥/٥

(٣) المشهور مذهبان، ولكن قول الفارسي، يستحق أن يكون مذهباً بحاله.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٠٠/٣، والمسائل البغداديات ٣٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧١/٢

(٥) الكتاب ٣٢٦/٢، ٣٤٩/٢، ١١/٣، وانظر إيضاحها في هامش المقتضب ٢٠٠/٣

(٦) المقتضب ٢٠٠/٣

(٧) شرح جمل الزجاجي ٤٧١/٢

(٨) الجنى الداني ٣٣٢

(٩) رصف المباني ٣٨١

(١٠) الجنى الداني ٣٣١

(١١) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨، والجنى الداني ٣٣٢

السراج^(٣)، والرماني^(٤)، وقال به أيضاً، السهيلي^(٥)، وابن الحاج^(٦) من المتأخرين.
المذهب الثالث: التفصيل، وهو مذهب أبي علي الفارسي^(٧)، والهروي^(٨)، وابن
 يعيش^(٩).

الأدلة والمناقشة:

(ما) المصدرية عند سيبويه بمترلة (أن)، ففي نحو: أعجبتني ما صنعت، أي صنعك، هي بمترلة: أعجبتني أن قمت، أي قيامك، ومثلوا^(١٠) لها بقوله تعالى: ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، فـ(ما) في هذه الآية حرف، والدليل على أنها ليست اسماً أنه ليس في صلتها عائد، والفعل لازم لا يتعدى ولا يصح تقدير إلحاق الضمير به، وقوله تعالى تعالى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ولو كانت (ما) هنا اسماً للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير ولا ضمير فيها، ولا يصح تقدير ضمير لأن الفعل قد استوفى مفعوله، وفي هذا دليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه^(١١)، وقول الشاعر:
 يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن، له، ذهاباً^(١٢)
 هي حرف عند البصريين، لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها.

(١) معاني القرآن ٤٠/١، ١٠٢/١، ٢٠٩/١، ٣٠٧/٢، ٣٦١/٢

(٢) رصف المباني ٣١٥

(٣) الأصول في النحو ١٦١/١، وارتشاف الضرب ٩٩٣/٢

(٤) رسالتان في اللغة (منازل الحروف) ٣٦، وشرح كافية ابن الحاجب ١٣٥/٣

(٥) نتائج الفكر ١٨٦، وجمع الهوامع ٢٨١/١

(٦) ابن الحاج النحوي ٥٨

(٧) المسائل الشيرازيات ٥٠٠/٢

(٨) الأزهية في علم الحروف ٨٧

(٩) وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٨

وقد قال المبرد: «وقد خلط (يعني الأخفش) والقياس والصواب قول سيبويه»^(١).
وقال الشيخ عزيمة: «و العجيب بعد هذا أن ينسب الرضي^(٢)، والسيوطي^(٣) إلى المبرد بأنه بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم، كما يراه الأخفش»^(٤).
واعترض ابن عصفور على قول الأخفش ودعاه فاسداً، قال: «وزعم الأخفش أن (ما) المصدرية اسم بمثالة الذي. فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، تقديره: يعجبني الصنع الذي صنعته، وحذفت الضمير من الصلة. وهذا فاسدٌ بدليل قوله:
أليس أميري، في الأمور، بأنتما بما لستما أهل الخيانة، والغدر»^(٥)
ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني (ما)؛ المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً»^(٦).
واشترط السهيلي لاعتبارها مصدرية، صلاحية وقوع (ما) الموصولة موقعها، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً، فلا يجوز عنده: أريد ما تخرج، أي خروجك^(٧). وردّ عليه المرادي بقوله: «وهو مردود بالآية والبيت السابقين»^(٨).

ومعنى كون (ما) المصدرية عند أهل المذهب الثاني اسماً، أنها تفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعك، وعند الأخفش: يعجبني الصنع الذي صنعته، وردّ عليه بقول الشاعر:
أليس أميري، في الأمور، بأنتما بما لستما أهل الخيانة، والغدر»^(٩)

(١) المقتضب ٢٠٠/٣

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٣٥/٣

(٣) همع الهوامع ٢٨١/١

(٤) المقتضب ٢٠٠/٣، في الهامش

(٥) مجهول القائل، ورد في معني اللبيب ٤٠٣

(٦) شرح جمل الزجاجي ٤٧١/٢

(٧) نتائج الفكر ١٨٩، والجنى الداني ٣٣١

(٨) الجنى الداني ٣٣١

(٩) مجهول القائل، ورد في معني اللبيب ٤٠٣

إذ لا يسوغ تقديرها هنا بالذي. ويرى الأخفش أن (ما) في هذه المواضع لا تكون إلا اسماً، فإن كانت معرفة فهي بمتزلة (الذي)، والفعل في صلتها كما يكون في صلة (الذي) ويرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان في صلة (الذي)، وإذا كانت نكرة فهي في تقدير شيء، ويكون الفعل بعدها صفة لها، وفي كلا الحالين لا بد من عائد يعود، يعود عنده إليها. فالأخفش يميز: أعجبي ما صنعت والمعنى صنعته، لأن الفعل متعد فيجوز أن تقدر ضميراً يكون مفعولاً، ولا يجوز - عنده - : أعجبي ما قمت، لأن الفعل غير متعد، فلا يصح تقدير ضمير فيه، ونحو: أعجبي ما ضربت زيداً، غير جائزة لأن الفعل قد استوفى مفعوله، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر.

وأنكر ابن الحاج وجود (ما) المصدرية نفسها؛ قال: «إني تأملت (ما) المصدرية فلاح لي أنه لا وجود لها، وإنما هي موصولة يراد بها المصدر، وحذف الضمير معها كثيراً لأمر خاص بالمصدر لا يتسع لي الآن ذكره. ومما يدل على أنه لا وجود لها أنه لا يُقال: يعجبي ما لا يقوم زيد، كما يُقال: أن لا يقوم زيد»^(١).

وأما عند مذهب التفصيل فإن المشهور أن أبا علي كان يؤيد سيبويه، لأنه قال: «والقول عندي فيها أنها مع ما بعدها من الفعل بتأويل المصدر، وأنه حرف ليس باسم، لأني وجدت صلتها في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]^(٢). ولكنه عندما تعرض للآية نفسها في موضع آخر، جوز أن تكون (ما) في الآية موصولة»^(٣)، وجوز كذلك أن تكون مع الفعل بمتزلة المصدر، فيكون التقدير: ومن رزقهم ينفقون، وإن جعلتها موصولة قدرت في الصلة حذف الهاء: أي ومما رزقناهموه، أي: من الذي رزقناهموه، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، فالتقدير فيه: رزقناه، ورزق يتعدى إلى مفعولين. وقد لخص أبو علي مذهبه في (ما) هذه بقوله: «... فإذا احتملت الصلة العائد منها إليه نحو: ما صنعت يعجبي، كان اسماً

(١) ابن الحاج النحوي ٥٨

(٢) المسائل البغداديات ٢٧٢

(٣) المسائل الشيرازيات ٥٠٠/٢

إذا قدّرت فيها العائد، وإذا لم تقدّر العائد ولم تنوه كان حرفاً، فعلى هذا فأجره»^(١). فأبو علي - هنا - كوّن لنفسه مذهباً خاصاً بمزجه بين مذهب سيبويه ومذهب الأخفش، وقال الهروي: «وإنما يُعرف أن (ما) مع الفعل بمعنى المصدر أو بمعنى (الذي) أنها إذا كانت بمعنى المصدر لم تحتج إلى عائد يعود عليها من صلتها، وإنما هي بمنزلة (أن) مع الفعل، وذلك إذا قلت: بلغني ما صنعت، تريد: الذي صنعت، فثم هاء ساقطة، والتقدير: بلغني ما صنعت. وإذا قلت: بلغني ما صنعت، تريد المصدر أي بلغني صنيعك لم تضر هاء»^(٢). وتابعهما ابن يعيش، قال - بعد مناقشة - : «متى اعتقدت عود الضمير إلى (ما) كانت اسماً لا محالة، ومتى لم تعتقد ذلك فهي حرف»^(٣).

ولابن خروف رأي غريب هنا؛ فهو يسوي بين رأيي سيبويه والأخفش، ويخطئ من ذكر خلافاً بينهما، ويذكر أن (ما) عندهما قد تأتي اسماً أو حرفاً حسب الكلام، قال: «و(ما) في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين - رحمهم الله - ومن ذكر خلافاً بينهما أخطأ عليهما. . . إلى أن قال: فحين قدّراها (يعني سيبويه والأخفش) بـ (الذي) جعلها اسماً وهي مصدر هنا، وحين قدّراها تقدير(أن) والفعل جعلها حرفاً، وحكى الفراء (أبوك بالجارية الذي يكفل)، و(أبوك بالجارية ما يكفل) قال (يعني الفراء): «وهذا محمول على المصدر، أي أبوك بالجارية كفالتة»، فأوقعها على المصدر، إلى أن قال: فهي مصدر في كلتا الحالتين، وهي في تقديرها بـ (الذي) اسم، وفي المصدر حرف، ولا خلاف بينهما»^(٤). ومصدر الغرابة - هنا - أنه نفى الخلاف بينهما بل خطأ من قال ذلك، ووقوع الخلاف بين الرجلين مما يكاد يكون مجمعاً عليه بين النحويين في القديم والحديث، وفي كلامه شيء من الغموض واللبس، حتى إن ابن هشام فهم منه الإجماع على حرفيتها عند قدماء النحويين، قال: «وزعم ابن خروف أن (ما) المصدرية حرف باتفاق، ورد على من نقل فيها

(١) المسائل البغداديات ٢٧٥

(٢) الأزهية في علم الحروف ٨٧

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٨

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢٩٣/١

خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف^(١). وأحسب أن سبب ذلك أن ابن خروف وضع عنواناً، وهو: (والحروف الجارية مجراها أربعة)، ثم عدّ منها (ما) المصدرية ونفى وقوع الخلاف بين سيويه والأخفش حولها، بل خطأ من قال ذلك، إلى هنا قد يفهم منه، أن (ما) من الحروف الأربعة التي شرع في سردها، ثم نفى الخلاف فيها عند القدماء من أجل ذلك فهم ابن هشام من هذه العبارات أن ابن خروف، يقول بالإجماع حول حرفيتها. ثم بعد ذلك فصلّ بما يتعارض مع ما سبق، وذكر أنها أحياناً تأتي اسماً، وأحياناً حرفاً حسب تقديرها، وحسب النية فيها، وحسب وجود عائد يعود عليها.

واختار ابن عادل رأي سيويه ورأي الجمهور، في أن (ما) المصدرية؛ حرف، ورآه هو الصحيح والأظهر أنه كذلك، واحتج في كل مرة على أن (ما) ليست مصدرية في بعض الآيات التي تعرض لها - كما مرّ في نصه أول الموضوع - بعودة الضمير عليها، و(ما) المصدرية في مذهب الجمهور الذي يتبعه حرف لا تحتاج إلى ضمير يعود عليها. والله أعلم.

(١) معني اللبيب ٤٠٢

هل ترفع (إنّ) الخبر؟

قال ابن عادل عند إعرابه (إنّ) في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]

«وهي (يعني إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين بأنّ رفعه بما كان قبل دخولها. وتقرير الأول أنّها لما صارت عاملة فيما أنّ ترفع المبتدأ والخبر معاً، أو تنصبهما معاً^(١)، أو ترفع المبتدأ وتنصب الخبر أو بالعكس، والأول باطل؛ لأنهما كانا مرفوعين قبل دخولها، فلم يظهر للعمل أثر البتة، ولأنها أعطيت عمل الفعل، والفعل لا يرفع الاسمين، فلا معنى للاشتراك، والفرع لا يكون أقوى من الأصل.

والثاني أيضاً، باطل، لأنه مخالف لعمل الفعل، لأن الفعل لا ينصب شيئاً مع خلوه عما يرفعه.

والثالث أيضاً، باطل لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع؛ لأنّ الفعل يعمل في الفاعل أولاً بالرفع؛ ثم في المفعول بالنصب، فلو جعل الحرف هاهنا كذلك لحصلت التسوية بين الأصل والفرع.

ولما بطلت الأقسام الثلاثة تعيّن الرابع، وهي أنّها تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهذا مما ينبّه على أنّ هذه الحروف ليست أصلية في العمل؛ لأنّ تقديم المنصوب على المرفوع في باب الفعل عدول عن الأصل^(٢).

هذه من المسائل الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين^(٣). وفيها مذهبان:

المذهب الأول: (إنّ) وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهذا مذهب البصريين.

المذهب الثاني: (إنّ) وأخواتها تنصب المبتدأ وحده، ولا ترفع الخبر. وهو مذهب الكوفيين.

(١) في الأصل، في الكتاب المطبوع: ((.فإنّ أن ترفع المبتدأ أو الخبر معاً، وتنصبهما معاً))، ولا يستقيم المعنى هكذا، فعمل الصواب ما أثبتنا، ولعله خطأ مطبعي.

(٢) الباب في علوم الكتاب ٣٠٨/١

(٣) ينظر: الإنصاف ١٧٦/١، رقم المسألة (٢٢)، التبيين ٣٣٣، وائتلاف النصرة ١٦٦

الأدلة والمناقشة:

ذكر النحويون أنّ (إنّ)، وأخواتها (الست)^(١) إنما عملت، لأُمور^(٢):

١ - اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر في مثل: إنَّكَ وإنَّه^(٣). واختصاص الحرف بالاسم أو الفعل دليل على تأثيره فيه، ولم تعمل (أل) رغم تخصصها بالاسم، و(قد)، و(سوف، والسين)، رغم تخصصها بالفعل، لأن الأول صار كجزء من الاسم لأنها تعيّن المسمى كما تعيّن الأوصاف، ولأن الأخرى صارت كذلك كجزء من الفعل، لأن الفعل يدل على الزمن، والسين وسوف تخصصانه، وأما (قد) فإنها تقرب الماضي من الحاضر، وهذا تأثير في الزمن يشبه تأثير السين وسوف^(٤). وذكر المالقي أنه كان من حق هذه الأحرف أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر، إلا أن هذه لما أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد عملت عملها^(٥).

٢ - لأن فيها معاني الأفعال، من التوكيد، والتشبيه، والتمني، والترجي، وغير ذلك. لأن معنى (إنّ)، و(أنّ) حققت، ومعنى (كأنّ) شبهت، ومعنى (لكنّ)، استدركت. . إلخ^(٦).

٣ - أنها على ثلاثة أحرف، مفتوحة الآخر، فأشبهت الفعل الماضي الذي كله مبني على الفتح، وهي على وزن الفعل^(٧).

(١) عدها سيويوه خمسا، قال: ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))، الكتاب ١٣١/٢، لأنه عد (إنّ)، و(أنّ)، حرفاً واحداً، مرة يفتح ومرة يكسر. وقال المبرد: ((الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال))، المقتضب ١٠٧/٤، والأصول في النحو ٢٢٩/١، وقد أيد ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٥/٢، والمرادي توضيح المقاصد والمسالك ٢٠١/١

(٢) ينظر: المقتضب ١٠٨/٤، وعلل النحو ٣٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٨/١

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٨/١

(٤) علل النحو ٣٠٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٨/١

(٥) رصف المباني ١٩٩

(٦) الإنصاف ١٧٨/١، ائتلاف النصر ١٦٧

(٧) الأصول في النحو ٢٣٠/١

٤ - مشابقتها للفعل المتعدي في الرفع والنصب^(١)، فهي تقتضي اسمين كما يقتضي الفعل اسمين^(٢).

٥ - دخول (نون الوقاية)، عليها، كما تدخل على الفعل نحو: إنني، كأنني، ليتني. إلخ. كما تدخل على الفعل، نحو: أعطاني، وأكرمني، وما أشبه ذلك^(٣).

وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معاً، وقيل إنها لغة^(٤). وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً بـ (ليت)^(٥). وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل هذه الأحرف. واحتجوا، بقول الرسول < ((إن قعر جهنم لسبعين خريفاً))، وقول الشاعر:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدي الأول
واستشهدوا بأشعار أخرى، وهي عند البصريين ومن تابعهم لا حجة فيها لأنها يمكن تأويلها وردها إلى القاعدة الأصلية^(٦).

وقد أجمع الكوفيون والبصريون على نصبها للاسم، وإنما اختلفوا حول رفع الخبر^(٧)، فذهب الكوفيون - وتابعهم السهيلي من الأندلسيين^(٨) - إلى أنّ (إنّ)، وأخواتها تنصب الاسم، وأما الخبر فقد كان مرفوعاً قبل دخولها فلم تعمل فيه الرفع، وذهب البصريون إلى أنّ (إنّ) عملت في المبتدأ والخبر معاً، نصبت الأول فصار اسماً لها ورفعت الثاني فصار خبراً لها.

(١) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٨٤٤/٣

(٢) الفوائد والقواعد ٢٣٠

(٣) الإنصاف ١٧٨/١

(٤) توضيح المقاصد ٢٠٠/١

(٥) معاني القرآن ٤١٠/١

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢

(٧) هذه هي المسألة رقم (٢٢)، من مسائل (الإنصاف)، ١٧٦/١

(٨) نتائج الفكر ٢٣٢، همع الهوامع ١٥٥/٢

واحتج الكوفيون - ومن تابعهم - على مذهبهم، بأمور:

١- أنه جرى الاتفاق على أن هذه الأحرف^(١) غير عاملة، وإنما نصبت الاسم لمشابقتها الفعل، وهذا يجعلها فرعاً عليه، ولذا يجب أن تكون أضعف منه، فإذا قلنا إنّها تنصب وترفع فقد ساوينا بين الأصل والفرع، وهذا لا يصح. ولذا قلنا أنه يجب أن يكون الخبر باقياً على رفعه قبل دخولها، لأنها أضعف من أن تعمل فيه، والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، كما قال الشاعر

لا تتركني فيهم شطيرا
إني إذن أهلك أو أطيرا^(٢)

فنصب بـ (إذن). وخصه الفراء بـ (إنّ) وحدها^(٣).

٢- والدليل على ضعف عملها أيضاً، أن عملها يبطل لأدنى عارض، كقولهم: إنّ بك يكفل زيد، وقولهم: إنّ بك زيد مأخوذ؛ فلم تعمل (إنّ)، لضعفها، فدلّ ذلك على صحة ما قلناه^(٤).

واحتج البصريون - ومن تابعهم - على مذهبهم، أيضاً بأمور:

١- أنّ (إنّ)، إنما عملت النصب في المبتدأ والرفع في الخبر، لقوة مشابقتها للفعل لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى، - كما ذكر في أول الموضوع - فلزم أن تعمل عمله^(٥). ونص بعضهم على وجوه الشبه الكثيرة بينها وبين (كان) وأخواتها^(٦).

(١) سمي سيبويه في الكتاب ١٣١/٢، (إنّ) وأخواتها حروفاً، ورأى ابن مالك، في شرح التسهيل ٥/١، أنه لو قال: الأحرف، لكان أولى لأن أحرفاً جمع قلة، وحروفاً جمع كثرة، إلا أنه أقر أنه ربما وقع أحدهما مكان الآخر لعله واستشهد ببعض الآيات. واعتذر لسيبويه أنه ربما لحظ الكثرة لأن من فتح همزها ومن تخفيف نونها في الحالين ومن تخفيف نون كأن، وما يستعمل في لعل من لغات.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢، الإنصاف ١٧٧/١، وشرح المفصل ١٧/٧، والجنى الداني ٣٥٥، مغني اللبيب ٣١، همع الهوامع ١٠٦/٤، ولسان العرب ٤٠٨/٤ (شطر)، خزانة الأدب ٤٥٦/٨، وقائله مجهول والشطير: الغريب البعيد

(٣) معاني القرآن - للفراء ٣٣٨/٢

(٤) الإنصاف ١٧٧/١

(٥) الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٨/٤

(٦) شرح التسهيل ٨/٢

- ٢- لأنّ الاسم يشبه المفعول والخبر يشبه الفاعل، فشابهت، في مثل: إنّ زيداً أحمك، صورة الأفعال التي قُدم مفعولها نحو: ضرب زيداً رجلاً^(١).
- ٣- أنّ الابتداء قد زال بدخول هذه الأحرف لأنها ناسخة، فما الرفع له إنّ لم تكن هذه الحروف؟ وحسب مذهب الكوفيين أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، فلو قيل إنّ الخبر رفعه بالمبتدأ، وهو قد زال بنصبه؛ اسماً لهذه الحروف، لكان إدعاءً بأنّ الخبر رفع بغير عامل، وهذا محال^(٢).
- ٤- أنّ فرعية هذه الحروف للفعل تتحقق بوجود نصب الأول، ورفع الآخر، بينما الفعل يجوز فيه التقديم والتأخير. ولما كان تقديم المرفوع وتأخير المنصوب هو الأصل، حيث يجيء الفعل ثم الفاعل ثم المفعول؛ في حين تقديم المنصوب على المرفوع هو الفرع، ألزم الفرع للفرع، والفعل عندما يتقدم منصوبه على مرفوعه فهو في أضعف حالاته ولذا ألزمت هذه الحروف هذه الحالة ليتبين انحطاط الفرع عن الأصل؛ فالفرعية هنا تحققت بإلزامه طريقة واحدة^(٣). وقال بعضهم: إنّ نصب الاسم ورفع الخبر، إنّما كان للفرقة بين عمل (إنّ)، وأخواتها، وعمل (كان)، وأخواتها، والتزام تقديم الاسم في (إنّ) وأخواتها دليل على الفرعية^(٤). وقال: بعضهم إنّ الخبر هو المقصود، فأقيم مقام العمدة فرفع، لأنّ التوكيد، والتشبيه، والاستدراك،.. إلخ إنّما هو للخبر فكأنه المقصود فرفع^(٥).
- ٥- وقال بعضهم: إنّ الفرعية موجودة حيث إنّ هذه الحروف لا تتحمل ضميراً كالفعل، ولذا وجب تقديم المنصوب، وعدم تصرفها دليل كاف على ضعفها^(٦).
- ٦- أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع فوجب أنّ تعمل (إنّ) وأخواتها الرفع في الخبر، كما عملت النصب في الاسم^(١).

(١) الأصول في النحو ٢٣٠/١

(٢) الأصول في النحو ٢٣٠/١، والإنصاف ١٧٩/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢١١/١

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٩/١

(٤) الأصول في النحو ٢٣٠/١، الفوائد والقواعد ٢٣٠، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٨٤٤/٣

(٥) شرح التسهيل ٥/٢، وجمع الهوامع ١٥٥/٢

(٦) المقتضب ١٠٩/٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١٢/١

٧- أنّها لا تلي الأفعال ولا تعمل فيها، وإنما يذكر بعدها الاسم والخبر كما يذكر بعد الفعل الفاعل والمفعول^(٢).

٨- وقد ردّوا على اعتراضات الكوفيين بقولهم:

(أ) إنّ مقتضى عمل هذه الحروف، هو مشابقتها للفعل، ولكن يجب ألاّ تعمل في الخبر حتى يظهر أنّ عملها ذلك إنّما هو فرع، والفرع لا بد أن ينحط درجةً عن الأصل، بأن ذلك غير صحيح واحتجوا باسم الفاعل الذي عمل لمشابقتها للفعل، وقد عمل عمله وله مرفوع ومنصوب مثل الفعل، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً^(٣).

(ب) وردّوا على دعواهم أنّ عدم عملها في الخبر إنّما كان لضعفها؛ بأنّها لو كانت ضعيفة كما يقولون ما عملت في الاسم إذا فصل بينها وبينه بظرف أو حرف جر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ [البقرة: ٢٤٨]^(٤).

(ج) وردّوا على ما ستشهد به الكوفيون، بأنّ ما ورد في بيت الشعر هو شاذ^(٥). وما كان كذلك فليس فيه حجة، أو يمكن تأويله بأنّ الخبر محذوف لدلالة الباقي عليه، تقديره: إني أذل، إذن أهلك أو أطيرا، وأما قولهم: إن بك زيد مأخوذ، ونحوه، فلا حجة فيها أيضاً لأن اسم (إنّ) محذوف وهو ضمير الشأن، فتقديره: إنه بك زيد مأخوذ، وكذلك ما جاء مثله^(٦).

واختار ابن عادل مذهب البصريين وهو أن (إنّ) عملت في الاثنين معاً، فنصبت الأول، ورفعت الثاني، ولكن احتجاجه جاء على شكل عبارات منطقية - كما هو واضح

(١) الأصول في النحو ١/٢٣٠، والإنصاف ١/١٨٥

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٧٧

(٣) الإنصاف ١/١٧٨، وأسرار العربية ١٥٠

(٤) الإنصاف ١/١٧٨

(٥) يؤيد هذا أن الفراء خص ذلك بـ(إن) وحدها كما مر. وبأن قائل هذا البيت مجهول.

(٦) الإنصاف ١/١٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢١١

من النص المذكور أول الموضوع - وهي حجج تشبه ما احتج به الوراق^(١). ونبّه على أن هذه الأحرف^(٢) لَيْسَتْ أصلية في العمل؛ لأنّ تقديم المنصوب على المرفوع في باب الفعل عدول عن الأصل.

الترجيح:

مذهب البصريين هو المترجّح، لأنّ هذه الأحرف تخصصت في الدخول على الجمل الاسمية، وكان الاهتمام منصّباً على المبتدأ في نحو: الجو ماطر، ولكن بعد دخول هذه الأحرف، تحوّل الاهتمام من المبتدأ إلى الخبر كما أسلفنا، فعندما تقول: إنّ الجو ماطر، كان الاهتمام بتأكيد المطر، وليس بالإخبار عن الجو أنه ممطر. ولذا فعمل هذه الأحرف منصب أصلاً على الأخبار، فكيف يتصور أنّها لم تعمل بها، وهي المقصودة والمرادة. ثم إن الابتداء قد نسخ بها فإن لم يقل إنها قد عملت في الخبر كما عملت في الاسم بقي رفع الخبر بلا عامل، وهذا مرفوض عند كثير من العلماء. والله أعلم بالصواب.

(١) ينظر: علل النحو ٣٣٢

(٢) يلحظ أنه قال عن إنّ وأخواتها حروف، وحروف جمع كثيرة، فالأولى أن يُقال: أحرف.

(لَمْ) تنفي الماضي مطلقاً

قال ابن عادل عند إعرابه (لم) في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

«و(لم) حرف جزم معناه نفي الماضي مطلقاً خلافاً لمن خصّها بالماضي المنقطع، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وهذا لا يتصور فيه الانقطاع، وهي من خواصّ صيغ المضارع إلاّ أنّها تجعله ماضياً في المعنى كما تقدم. وهل قلبت اللفظ دون المعنى أو المعنى دون اللفظ؟ قولان: أظهرهما الثاني»^(١).

(لَمْ) حرف نفي، وانقسم النحويون حولها إلى مذهبين^(٢):

المذهب الأول: يرى أنّها دخلت على الماضي فنفته، ولم يمكن أن تعمل في لفظه فأدخلوها على المضارع ليصح عملها فيه. وهو رأي الخليل^(٣)، وسيبويه^(٤)، وأبي موسى الحامض^(٥)، والزجاجي^(٦)، والجزولي^(٧).

المذهب الثاني: يرى أنّها دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي وبقي اللفظ على ما هو عليه. وهو قول المبرد^(٨)، وأكثر المتأخرين^(٩)، كابن يعيش^(١)، والمرادي^(٢)،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣١٠/١

(٢) الفوائد والقواعد ٥٣٢

(٣) العين ١٨٦/٢

(٤) الكتاب ٢٢٠/٤، وارتشاف الضرب ١٨٥٩/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٢/٢، والمساعد ١٢٨/٣

(٥) توضيح المقاصد ٣٣٢/٢

(٦) حروف المعاني والصفات ٢٣

(٧) الجنى الداني ٢٨٢

(٨) المقتضب ١٨٥/١

(٩) الجنى الداني ٢٨٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٢/٢

والعلوي^(٣).

الأدلة والمناقشة:

لا بد من التنبيه في هذه المسألة إلى أن النحويين المتأخرين قد اختلفوا في تفسير كلام سيبويه فبعضهم ينسبه إلى المذهب الأول وآخرون ينسبونه إلى المذهب الثاني. فقد نسبه أبو حيان إلى المذهب الأول، والمبرد إلى المذهب الثاني، وأما المرادي ففي كتابه (توضيح المقاصد)^(٤) نسب المبرد إلى المذهب الثاني وأما بالنسبة لسيبويه فقال وهذا قد نُسب إلى سيبويه يعني المذهب الأول. وأما في الجني الدايني^(٥) فقد جزم بنسبة المبرد إلى المذهب الثاني، وأما سيبويه فقال: وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ فتصرف معناه إلى الماضي (يعني المذهب الثاني أيضاً). ولذا نجد بعض النحويين مثل ابن الحاجب^(٦)، والرضي^(٧)، وغيرهم قد تجنب ذكر أصحاب المذهبيين.

ودخلت (لَمْ) عند الخليل، وسيبويه، على الماضي فنفته، فعندهما أنها تكذيب لـ (فَعَلَ) يُقال ذهب محمد فترد نافيةً مكذباً، لَمْ يذهب، فـ(يذهب) مضارع اللفظ ماضي المعنى، لأن أصله: لا ذهب ثم قلب للمضارع، قال الخليل: «... . وَلَمْ: عزيمة فعلٍ قد مَضَى فلَمَّا جُعِلَ الفِعْلُ معها على حدِّ الفِعْلِ الغابر جزم، وذلك قولك: لَمْ يَخْرُجْ زيدٌ، وإِنَّمَا معناه: لا خَرَجَ زيدٌ، فاستقبحوا هذا اللفظ في الكلام فحملوا الفعل على بناء الغابر فإذا أعيدت لا ولا مرتين أو أكثر حَسُنَ حينئذٍ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾، أي: لَمْ يُصَدَّقْ ولم يُصَلِّ، وإذا لم تُعَدَّ لا فهو في المنطق قبيح، وقد جاء في الشُّعْر، قال:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا

(١) شرح المفصل ١١٠/٨

(٢) توضيح المقاصد ٣٣٢/٢

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٦٥٩/١

(٤) توضيح المقاصد ٣٣٢

(٥) الجني الدايني ٢٨٢

(٦) شرح المقدمة الكافية ٨٧٨/٣

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٢٦/٤

أي: لم يلمَّ^(١). وقال سيبويه: « . . . ولم وهي نفي لقوله فَعَلَ. »^(٢). وقال المبرد مبيناً سبب دخول (لم) على المضارع أنه معرب ولا يتبين عملها إلا فيه: «ومنها لَمْ وهي نفي للفعل الماضي. ووقعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلا لمعرب. وذلك قولك: قد فَعَلَ، فتقول مكذبا: لم يفعل؛ فإنما نفيت أن يكون فَعَلَ فيما مضى»^(٣).

وهي عند ابن فارس دخلت على المضارع ونقلت معناه إلى الماضي وهذا موافق للمبرد، قال: «(لَمْ) تنفي الفعل المستقبل وتنقل معناه إلى الماضي نحو لم يَقمَ زيدٌ، تريد: ما قام زيدٌ»^(٤). وهي كذلك عند ابن هشام وآخرين^(٥).

وقال الزجاجي مؤيداً للرأي الأول: «(لَمْ) لنفي الماضي بالمعنى كقولك: لم يخرج زيدٌ»^(٦).

واحتجوا لهذا الرأي بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ^(٧). وذكر الوراق أن الأصل في (لم) أن يليها الماضي، ولكنهم استعملوا المضارع على الرغم من ثقله لكي يظهر عمل (لم) وهو الجزم^(٨). ووافقه أبو البركات الأنباري، على ذلك وذكر أن الفعل الماضي نُقل إلى لفظ المضارع لأنَّ (لَمْ) يجب أن تكون عاملة لأنها مختصة، ولا يظهر هذا العمل في الفعل الماضي فنقل الماضي إلى المضارع ليتبين عملها. وعلل بناء (لَمْ) وجزمها للفعل المضارع لمشابهتها (إن) الشرطية لأن (لم) دخلت على المضارع ونقلت معناه إلى الماضي، و(إن) الشرطية دخلت على الماضي ونقلت معناه إلى المستقبل، فهي بهذا النقل

(١) العين ١٨٦/٢

(٢) الكتاب ٢٢٠/٤

(٣) المقتضب ١٨٥/١

(٤) الصاحبي ص ٢٥٥

(٥) مغني اللبيب ٣٦٥

(٦) حروف المعاني والصفات ٢٣

(٧) الجني الداني ٢٨٢

(٨) علل النحو ٢٨١

أشبهت حرف الشرط (إن) وحرف الشرط يجزم فجزمت مثله^(١).
ورجح ابن يعيش الرأي الثاني لأنه الأظهر وعلل لذلك بأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ نفسها، فقالوا قلبت معناه إلى الماضي منفياً^(٢). وقال ابن مالك عن الرأي الأول إنه قول ضعيف، وصحح الثاني معللاً ذلك بأن له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد (لو) و(ربما)، و(إذ)، وأما الثاني فلا نظير له^(٣).

وعدّ ابن الحاجب المذهبين مذهباً واحداً، إلا أن أصحاب المذهب الأول لم يوفقوا بحسن العبارة، قال عن أصحاب المذهب الأول: «وقد عبّر بعضهم بأن قال: لم ولما تقلب لفظ الماضي إلى المضارع، وهؤلاء وإن لم يكن بينهم وبين الآخرين (أصحاب المذهب الثاني) خلاف في المعنى إلا أن العبارة ليست بجيدة، لأن قولهم: قلب لفظ الماضي إلى المضارع مما يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك. وأيضاً فإنه يوهم أن المضارع على معناه لأنه لم يقل إلا أنها تقلب ذلك اللفظ إلى لفظ المضارع، ولم يعرض أن معنى الماضي مراد، وكان الأول أولى لذلك»^(٤). فابن الحاجب يعدّ المذهبين مذهباً واحداً عبّر عنه بعبارتين ورجح العبارة الأولى، لأن الثانية تُوهم بأشياء غير مرغوبة. وهذا مخالف لقول كثير من النحويين.

ورجح الرضي المذهب الثاني لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلام العرب^(٥).

ورجح العلوي الرأي الثاني وراه الأحق لأمرين^(٦):

الأول: أن الظاهر من حال هذه الأحرف، إنما دخولها على الفعل المستقبل من غير حاجة إلى تقدير دخولها على الفعل الماضي، ثم غيرت صيغته إلى المستقبل، فهذا تحكم لا دليل عليه.

الثاني: لأن أكثر تصرفات الحروف، إنما هو في تغييرات المعاني دون الصيغ، فتغييرات

(١) أسرار العربية ٣٣٤

(٢) شرح المفصل ١١٠/٨

(٣) شرح التسهيل ٢٦/١، والجنى الداني ٢٨٢

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢٦/٤

(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٦٥٩/١

المعاني إنما هو دأب الأحرف، وتغيير الصيغ إنما هو دأب الأفعال في تصرفها، فلأجل هذا كان حمل هذه الأحرف على الأكثر، وهو تغيير المعاني دون الصيغ.

ونسب ابن عقيل الرأي الأول لسيبويه ثم رجّحه لأنّ صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى، والمحافظة على المعاني أولى، لأنّ الألفاظ خدم للمعاني^(١).

و(لَمْ) لنفي الماضي مطلقاً، ولكنها عند بعضهم تأتي أحياناً لنفي الماضي المنقطع، قال

المرادي: «المنفي بـ (لَمْ) لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعاً، نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى

الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقد يكون متصلًا نحو: ﴿وَلَمْ

أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]»^(٢).

وساوى القرطبي بين (لَمَّا)، و(لَمْ) في آيات كثيرة^(٣)، واستنكر على سيبويه التفريق بينهما، قال: «وفرق سيبويه بين (لَمْ)، و(لَمَّا)، فزعم أنّ (لم يفعل) نفي (فَعَلَ)، وأنّ (لَمَّا يفعل) نفي (قد فَعَلَ)»^(٤). وقد ذكر العلماء أنّهما يجتمعان في أمور: في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما^(٥). ويفترقان ويفترقان في أمور:^(٦)

الأول: أنّ المنفي بـ(لم) لا يلزم اتصاله بالحال، بل يكون منقطعاً كقوله تعالى: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً)، وقد يكون متصلًا كقوله تعالى: (ولم أكن بدعائك رب شقياً)، بخلاف (لما) فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

الثاني: أنّ الفعل بعد (لما) يجوز حذفه اختياريًا وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة: ﴿وَإِنَّ

كَلَّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١]، ولا يجوز حذفه بعد (لم) إلا في ضرورة الشعر، كقول إبراهيم بن

هرمة:

(١) المساعد ١٢٨/٣

(٢) الجنى الداني ٢٨٢

(٣) ينظر مثلاً: تفسير القرطبي ٢٤/٣، ١٤٢/٤، ٥٧/٨

(٤) تفسير القرطبي ١٤٢/٤

(٥) التصريح ٣٦٣/٤

(٦) ارتشاف الضرب ١٨٦٠/٤، والجنى الداني ٢٨٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٢/٢، وينظر: مغني اللبيب ٣٦٧

احفظ وديعتك التي أودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم^(١)

الثالث: أن (لم) تصاحب أدوات الشرط، مثل: إن لم، ولو لم، بخلاف (لما).

الرابع: أن (لم) قد فصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقول ذي الرمة:

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهلٍ من الوحش تُؤهل^(٢)

الخامس: أن (لم) قد تُلغى - كما سبق - بخلاف (لما) فإنها لم يأت فيها ذلك.

و(لَمْ) بسيطة، ولكنها عند الخليل مركبة من (لا) و(ما) أي كان أصلها (لاما)، ثم ضمتا معاً بعد حذف الألف فأصبحت (لَمْ)، كما قالوا: (بِمَ)، ولكن لما كانت كثيرة الدوران على الألسنة أسكنت الميم وبنيت على السكون، (لَمْ)، وقد تُسكن في بَمَ في لغة رديئة^(٣).

وأما عن عملها فقُسمت إلى ثلاثة أقسام^(٤):

القسم الأول: أن تكون جازمة - وهذا هو المشهور عنها - مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ

يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]

القسم الثاني: أن تكون ملغاة لا عمل لها، فيرتفع الفعل المضارع بعدها، كما قال

الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصُليفاء لم يوفون بالجار^(٥)

واختلفوا في هذا فذكر ابن مالك أنها لغة قوم^(٦). وقال ابن جني: ضرورة لأنه شَبَّه (لم)

(لم) بـ(لا)، وقد يُشَبَّه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالاته عليه^(٧).

القسم الثالث: أن تأتي ناصبة للفعل المضارع، حكى اللحياني عن بعض العرب أنه

(١) ضرائر الشعر ١٨٣ ، وفيه: وعليك عهد الله إن بابه أهل السيادة إن فعلت وإن لم ، وانظر: الجني الداني ٢٨٣

(٢) ديوان ذي الرمة ١٤٦٥/٣

(٣) العين ١٨٦/٢

(٤) ينظر الجني الداني ٢٨٠ ومغني اللبيب ٣٦٥

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٤

(٦) شرح التسهيل ٢٨/١ ، والجني الداني ٢٨٠

(٧) الخصائص ٣٨٨/١ ، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٤

ينصب بـ (لَمْ)، وعليه قراءة بعض السلف: ﴿الَّذِي نَشَرَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، بفتح الحاء (نشرح)، وقول الشاعر:

في أيّ يوميّ من الموت أفرّ
أيومَ لَمْ يُقَدِّرَ أم يومَ قَدِرْ

وعلل له بعض العلماء بأنه محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت، فبقيت الفتحة^(١). وانتقد ابن مالك من قال إنها لغة واتهمه بالاغترار بقراءة بعض السلف: (ألم نشرح لك صدرك)^(٢). واعترض ابن هشام على التخريج السابق بأن فيه شذوذين: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين^(٣). ووجهه ابن جني على أن أصله: أيومَ لَمْ يُقَدِّرَ أم، بسكون الراء للجزم، ثم إنه جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ساكنة، وقد أجزت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك وذلك مثل قول العرب: المرأة والكمأة، يريدون المرأة والكمأة، ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتين، وصارت الهمزتان لما قدّرت حركتهما في غيرهما كأنهما ساكنتين، فصار التقدير فيهما: مرأة، ثم خففتا، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما، فقالوا: مرأة وكمأة، كما قالوا في رأس وفأس لما خففتا: رأس وفأس^(٤). وهو تعليل معقد يُشك أن أعرابياً في الصحراء قد فكّر فيه، وقد استبعد ابن جني نفسه، أن أحداً من أصحابه ولا غيرهم ذكره، قال: «والذي أراه أنا في هذا وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه»^(٥).

وأما ابن عادل فإنه يرى أن (لَمْ) دخلت على المضارع، فقلبت معناه إلى الماضي دون لفظه، وهو يرى أنه مختص بالمضارع، فهو عنده حرف نفي وجزم وقلب. وواضح أنه يوافق المبرد وأكثر المتأخرين بهذا الاختيار، إلا أنني لم أجد من نصّ صراحة على اختصاصها بنفي

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٢/٢، والجنى الداني ٢٨١

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٢/٢

(٣) مغني اللبيب ٣٦٥

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٥/١، ٨٠، ٨٢، والخصائص ٩٤/٣، ٩٥، ٢٢١

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٥/١

الماضي المنقطع، وليته ذكر اسم أو أسماء من قال بذلك، لأنه كما ذكرنا آنفاً فالمرادي (وغيره) يجوز فيه نفي الماضي المتصل وأحياناً المنقطع، ويحتمل أنه كان يقصد ابن عصفور لقوله: «فأما لم ولما فهما لنفي فعلاً، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال، تقول: عصى آدم ربه ولم يندم، تريد فيما مضى. وأما لَمَّا فهي لنفي قد فعلاً وهو الماضي المتصل بزمن الحال نحو: عصى إبليس ربه ولما يندم. تريد لم يندم إلى الآن»^(١). فهذه المقارنة بين (لم) و(لما) توحى بأنه يخصص (لم) للماضي المنقطع. وقد عدّد أبو حيان الأقوال في (لم)، و(لما) ثم قال: «وقيل (لم) لنفي الماضي المنقطع، و(لما) لنفيه متصلاً بزمن الحال، هذا المعنى الذي لهما بحق الأصالة، وقد توضع (لم) موضع (ما) فينفي بها الحال»^(٢). ولم يسم صاحب أو أصحاب هذا الرأي فلعله أيضاً يقصد ابن عصفور.

ويبدو لي أنّ ابن عادل قد وُفق باختياره للأسباب التي مرّت في المناقشة، وإن كانت المحصلة واحدة، لأنّ كلاً من المذهبين يؤدي إلى أن الفعل قد نفي في الماضي. والله أعلم.

(١) شرح جمل الزجاجي ١٩٠/٢

(٢) ارتشاف الضرب ١٨٥٩/٤

أبـ(كي) النصب أم بـ(أن) مضمرة بعد لامها؟

قال ابن عادل عند إعرابه (ليحاجوكم) في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٦]

«قوله: (لِيُحَاجُّوكُمْ) أي: ليخاصموكم، ويحتجوا بقولكم عليكم، وهذه اللام تسمى لام (كي). بمعنى أنها للتعليل، كما أن (كي) كذلك لا بمعنى أنها تنصب ما بعدها بإضمار بـ(كي) كما سيأتي، وهي حرف جر، وإنما دخلت على الفعل؛ لأنه منصوب بـ(أن) المصدرية مقدّرة بعدها، فهو معرب بتأويل المصدر أي: للمُحَاجَّة، فلم تدخل إلا على اسم، لكنه غير صريح. والنصب بـ(أن) المضمرة كما تقدم لا بـ(كي) خلافاً لابن كيسان والسيّرافي، وإن ظهرت بعدها نحو قوله تعالى: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] ، لأنّ (أن) هي أمّ الباب، فادعاء إضمارها أولى من غيرها. وقال الكوفيون: النَّصْبُ بـ(اللام) نفسها، وأنّ ما يظهر بعدها من (كي)، ومن (أن) إنما هو على سبيل التأكيد، وللاحتجاج موضع غير هذا»^(١).

تسمى اللام في مثل قوله تعالى: ﴿لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ﴾، لام كي ولام التعليل وسميت كذلك لأنها بمعناها، وما بعدها علة لما قبلها وسبب له وسمها سيويوه اللام^(٢)، أما المبرد فسمها اللام المكسورة^(٣)، وسمها الفراء^(٤)، والزجاج^(٥) والزجاجي^(٦) لام كي، وبعضهم لام

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٩٩/٢

(٢) الكتاب ٣/٥-٨، وبحثها تحت عنوان، هذا باب الحروف التي تضم فيها أن.

(٣) المقتضب ٨٤/٤

(٤) معاني القرآن ٢٢١/١

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٢/١

(٦) اللامات ٥٣

التعليل^(١)، وبعضهم لام الغرض^(٢). وهي تتصل بالأفعال المستقبلية^(٣). وللنحاة فيها مذاهب أهمها، مذهبان^(٤):

المذهب الأول: أنها ناصبة بنفسها وبه قال أكثر الكوفيين.

المذهب الثاني: أنها جارة والمضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة، وهذا رأي جمهور البصريين.

الأدلة والمناقشة:

أكثر الكوفيين على أن (لام كي) تنصب المضارع بنفسها أصالة، وهم وإن سلّموا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها تعمل في الأفعال أحياناً كهنا، إلا أن ثعلباً يرى أنها إنما تقوم بذلك نيابة عن (أن)، وعند إظهار (أن) أو (كي) بعد (اللام) فقد قال الكوفيون إن كلاهما مؤكدة (للام) الناصبة^(٥). والغريب أن الثمانيني ذكر أنه لم يقل أحد إن (اللام وحتى)، هما الناصبتان^(٦). وعلل ذلك محقق كتابه بأنه بسبب شدة اعتداده بمذهب البصريين.

وجمهور البصريين على أن المضارع بعد (لام كي) منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً لأنها تظهر أحياناً في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢]، فيجوز أن تقول: جئتكَ لتعطيني، أو لأن تعطيني، ولكن قالوا أنه يجب الإظهار عندما يقترن المضارع بـ(لا) النافية أو الزائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْتَ لَيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، المعنى

(١) الجنى الداني ١٥٦

(٢) تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ١٣٩

(٣) اللامات للزجاجي ٥٣

(٤) ينظر: الجنى الداني ١٥٦، ومغني اللبيب ٢٧٧

(٥) الإنصاف ٥٧٩/٢، مغني اللبيب ٢٧٧

(٦) الفوائد والقواعد ٥٢١، وعلل ذلك محقق الكتاب أنه كان متعصباً للبصريين بحيث إنه لا يعترف بغير مذهبهم والثمانيني هو الإمام: عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله، أبو القاسم الضرير النحوي منسوب إلى قرية ثمانين من قرى الموصل. تتلمذ على ابن جني فروع، وشرح (اللمع) و(التصريف الملوكي) وله كتاب: الفوائد والقواعد، توفي بالموصل سنة ٤٤٢هـ، له ترجمة في: معجم الأدباء ٥٧/١٦ وفيات الأعيان ٤٧٩/١، وتاريخ ابن كثير ٦٢/١٢، ونزهة الألباء ٤٢٣، وبغية الوعاة ٢١٧/٢. وغيرها.

لأن يعلم، و(لا) مزيدة^(١). ويجب الإضمار في مثل: ما كان ليفعل، وبعضهم يسمي هذه اللام، (لام الجحود)^(٢). وروى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: «لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة في: كي ولن وإذن وغير ذلك»^(٣). ولكن الأكثرين على خلافه^(٤). خلافه^(٤). ويرى المبرد أن: أن، ولن، وكي، وإذن، تعمل مباشرة وما عداها فيعملن بالأفعال بالأفعال بإضمار أن^(٥).

أما ابن كيسان^(٦)، والزجاج^(٧)، والسيرافي^(٨)، فيرون الإضمار بعد (لام كي) ولكنهم ولكنهم أجازوا أن يضم (أن) أو (كي) وعلل الزجاج ذلك بأن (كي) في معنى (أن)، وأما الرماني فيقدر (كي) بعد اللام^(٩). وعلّق المرادي بأن مذهب الجمهور - يعني جمهور البصريين - أن (كي) لا تضم^(١٠). وكذلك ابن هشام^(١١).

وهذه المسألة من مسائل الإنصاف التي ناقش فيها الأنباري حجج الكوفيين، وحجج

البصريين، وردود كل فريق على الآخر^(١٢).

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالأمر الآتية:

١ - أن هذه اللام تنصب المضارع بنفسها لأنها قامت مقام (كي) ولذا فهي تشتمل على معناها، وبما أن (كي) تنصب الفعل فكذلك ما يقوم مقامه^(١٣). واحتج الفراء، بردّ

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٦٠/٢، ومغني اللبيب ٢٧٧

(٢) الكتاب ٧/٣

(٣) شرح التسهيل ٢٠/٤

(٤) أسرار العربية ٣٢٨

(٥) المقتضب ٧/٢

(٦) مغني اللبيب ٢٧٧

(٧) معاني القرآن وإعرايه ٤٢/١

(٨) الجنى الداني ١٥٧

(٩) منازل الحروف ٢٢

(١٠) الجنى الداني ١٥٧

(١١) مغني اللبيب ٢٧٧

(١٢) الإنصاف ٥٧٥/٢ (رقم المسألة ٧٩)، ائتلاف النصرة ١٥١

(١٣) الإنصاف ٥٧٥/٢

(أن) على (اللام) وبتناوب (أن) و(اللام)، في نصب الفعل، وورود آياتٍ نُصب الفعل فيها، مرة بـ(أن)، ومرة بـ(اللام)، قال: «ومثله ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٧١) وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴿[الأنعام: ٧١ - ٧٢]، فردّ^(١) (أن) على (لام كي) لأنّ (أن) تصلح في موقع (اللام). فردّ (أن) على (أن) مثلها يصلح في موقع (اللام)؛ ألا ترى أنه قال في موضع ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، وفي موضع ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا﴾ [التوبة: ٣٢]»^(٢).

٢- وبعضهم عزا نصبها للفعل لأنها تفيد معنى الشرط، فشابهت (إن) الشرطية، ففرقوا بينهما بأن جزموا بـ(إن)، ونصبوا بـ(اللام)، ولم يمكن العكس لأن (إن) الشرطية هي أم الباب، وهي الأصل في الشرط، ولم يمكن الرفع للفرق بينهما لأن سبب الرفع عندهم الخلو من الجازم والناصب، وهي ليست خالية هنا^(٣).

٣- أن هذه (اللام) ليست (لام الخفض) - المختصة بالأسماء - لأنهم قالوا إنهم لو جاروا البصريين في أن اللام هذه ينتصب الفعل بعدها بتقدير (أن)، لجاز أن يُقال: أمرت بتكريم، على تقدير: أمرت بأن تكرم، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دلّ على فساده، ومع التسليم أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال أحياناً فهي تجزم في حالي الأمر والدعاء، نحو: ليقم زيد، وليغفر الله لعمرو، فحيث جاز أن تجزم في بعض أحوالها، جاز كذلك أن تنصب^(٤).

واحتج البصريون لمذهبهم بأمور:

١- أن (اللام) جارة وهي من عوامل الأسماء، فلا يصح أن تعمل في الأفعال^(٥) ولذا وجب تقدير (أن) بعدها ليصح نصب المضارع، و قدروا (أن) بالذات، لأنها أم الباب ولذا فهي أولى بأن تعمل مضمرة، ومظهرة، و السبب الأهم هو أن (أن)

(١) الرد مصطلح كوفي قد أميت، ويقصدون به النسق أو البدل أو هما معاً، ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ٣٦

(٢) معاني القرآن ١/٢٢١

(٣) الإنصاف ٢/٥٧٥

(٤) الإنصاف ٢/٥٧٦

(٥) ينظر: الكتاب ٦/٣، والمقتضب ٧/٢، اللامات للزجاجي ٥٣-٥٤، ائتلاف النصرة ١٥١

والمضارع بعدها ينسبك منهما مصدر يجوز أن يجر، فعندما تقول جئت لأزورك، فالتقدير: جئت لزيارتك، فيكون المصدر - الاسم - هو الجرور، كقولك: جئت لزيد، وليس الفعل، يقول سيبويه: «وذلك اللام التي في قولك: جئت لتفعل. وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك وإنما انتصب هذا بأن، وأن هاهنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، ولأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام لأن (أن) وتفعل بمتزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمتزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أخشى أن تفعل فكأنك قلت: أخشى فعلك. أفلا ترى أن (أن تفعل) بمتزلة (الفعل)، فلما أضمرت (أن) كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأفهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلا إليها، وأن تفعل بمتزلة الفعل»^(١).

- ٢- وردوا على قول الكوفيين إن اللام نصبت لأنها تعمل عمل (كي) لقيامها مقامها، وأن (كي) تنصب الفعل بنفسها لا يسلم، بل إنها تنصب تارة بتقدير (أن) لأنها حرف جر، وتارة بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالتين بأولى من حملها على الحالة الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب فيها الفعل بتقدير (أن) أولى من حملها في الحالة التي تنصب فيها الفعل بنفسها؛ لأنها في هذه الحالة حرف جر كما أن اللام حرف جر، وحمل حرف الجر على مثله أولى. وكما قدرت (أن) مع كي، فينبغي كذلك تقدير (أن) مع اللام. ومعنى (كي) في حالتها واحد، فمعناها في قولك: جئت لأكرمك، مثل معناها في: جئت كي أكرمك، أو لكي أكرمك^(٢).
- ٣- وردوا على قول الكوفيين أنها تفيد معنى الشرط فأشبهت (إن) الشرطية بأنه غير مسلم، فهي تفيد التعليل، ثم إنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم، فيجزم باللام كما يجزم بأن بدعوى المشابهة التي بينهما. وأما قول الكوفيين إنَّ (إن) أم الجزاء ففرق بين عملهما بأن تكون الأولى جازمة والأخرى، ناصبة، قيل

(١) الكتاب ٥/٣

(٢) رصف المباني ٢٩١، وائتلاف النصرة ١٥١

لهم بأن التفريق يحصل بالرفع، فإن قالوا إن ذلك يخرجها من الشرط، رُدَّ عليهم بأن النصب مثل الرفع، فإن قالوا إن رفع المضارع يقتضي خلوه من العوامل الجازمة والناصبية، قلنا لا نسلم أن هذا هو سبب رفعه بل لمشايمته الاسم^(١).

٤ - وردوا على قول الكوفيين: بأن (اللام) و(إن) اختصت بالدخول على الأسماء، إلا أنها تدخل أحياناً على الفعل المضارع فتجزمه، في مثل: ليقم زيد، وما دامت عملت الجزم هنا، فلم لا تعمل النصب، هناك، بأن قالوا إنما تعمل الحروف بالاختصاص فإذا عملت في الاسم والفعل بزعمكم بطل الاختصاص ومن ثم بطل العمل، وبأن (اللام) التي ذكروها ليست بـ(لام كي) - الجارة - بل هي (لام الأمر)، والدليل على ذلك أن (لام الجر) لا تقع أولاً ولا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل، مثل: زرتك لتطمئن، وأما (لام الأمر) فيجوز الابتداء بها من دون أن تتعلق بشيء قبلها، وذلك كقولك: ليقم زيد، فبان الفرق^(٢).

واختار ابن عادل مذهب جمهور البصريين، وهذا بين من النص المذكور أول الموضوع، لأنه قال إن (لام كي) حرف جر، وإنما دخلت على الفعل؛ لأنه منصوب بـ(أن) المصدرية مقدرة بعدها، فهو معرب بتأويل المصدر أي: للمُحاجة، فلم تدخل إلا على اسم، لكنه غير صريح. ويُعاب عليه - كما يحصل أحياناً - أنه أجل الاحتجاج، قال: «وللاحتجاج موضع غير هذا»^(٣). ويرى الباحث أنه وفق بهذا لاختيار.

الترجيح:

الأرجح مذهب البصريين، للأمور الآتية:

١ - أن الأصل في الحروف ألا تعمل إلا إذا تخصصت، فحروف الجر مثلاً ما عملت الجر في الأسماء إلا لتخصصها بها، والحروف الناصبة والجازمة إنما عملت كذلك في

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٩/٢، (المسألة ٧٣)، القول في علة إعراب الفعل المضارع.

(٢) الإنصاف ٥٧٨/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٩٩/٢

الأفعال لاختصاصها بها، فإذا زعم زاعم أنها مختصة بالاثنين معاً بطل الاختصاص، ومن ثم بطل العمل، وحروف الاستفهام كـ (هل)، وحروف العطف كـ(الواو) مثلاً ليس هناك تعليل لعدم عملها إلا أنها غير مختصة بالاسم أو الفعل. و(لام كي) باعتراف الكوفيين تعمل عندهم في الاسم والفعل.

٢- أن في قول البصريين محافظة على اختصاص حروف الجر بالأسماء لأنه حسب تقديرهم لـ (أن) بعد اللام وقبل الفعل يمكن سبك مصدر والمصدر اسم يمكن جره، ففي قولك: جئتُ لأكرمك، عندما تقدر (أن) قبل الفعل، يكون التقدير جئتُ لأن أكرمك، أي لإكرامك، ولأنه وُجدت بعض النصوص التي ظهرت فيها (أن)، مثل قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] فدل ذلك على صواب تقدير البصريين. والله أعلم بالصواب.

هل تتعلق (كاف التشبيه) بشيء؟

قال ابن عادل عند إعرابه (كمثل) في قوله تعالى:

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾

[البقرة: ١٧]

«قوله: (مثلهم) مبتدأ و(كمثل) جار ومجرور خبره، فيتعلق بمحذوف على قاعدة الباب، ولا مبالاة بخلاف من يقول: إنَّ (كاف) التشبيه لا تتعلق بشيء، والتقدير: مثلهم مستقر كمثل. وأجاز أبو البقاء وابن عطية أن تكون (الكاف) اسماً هي الخبر»^(١).

وقال: «الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به، فعل، أو ما في معناه، إلا في ثلاث صور: (حرف الجر الزائد)، و(لعل) و(لولا) عند من يجر بهما، وزاد ابن عصفور / (كاف التشبيه)؛ وليس بشيء، فإنها تتعلق»^(٢).

عندما يقول النحويون: هذا الجار متعلق بهذا الفعل^(٣)، إنما يريدون أن العرب وصلته به، واستمر سماع ذلك منهم، فقالوا: رغبت في زيد، ورضيت عن جعفر، وعجبت من بشر، وغضبت على بكر، ومررت بخالد، وانطلقت إلى محمد، وكذلك قالوا: حسدت زيداً على علمه وعلى ابنه، ولم يقولوا: حسدته من ابنه، وهكذا، وذكر خالد الأزهري^(٤) أن المراد بالتعلق العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً. فهل تتعلق (كاف التشبيه) - عند من يعدّها حرفاً - بشيء كغيرها من حروف الجر أو لا؟. هناك ثلاثة مذاهب في هذا:

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٧٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/١٣٠

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٦٩

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١١٥

المذهب الأول: من يرى أنّ (كاف التشبيه) كأى حرف جر آخر تحتاج إلى ما تتعلق به. وهذا مذهب أكثر النحويين. ومن الذين صرّحوا بذلك أبو حيان^(١)، والمرادي^(٢)، والسمين الحلبي^(٣)، وغيرهم.

المذهب الثاني^(٤): أنّ لـ (كاف التشبيه) خصوصية في هذا الشأن، فهي لا تتعلق بشيء. وهذا مذهب الأخفش، وأبي علي الفارسي، والزمخشري، وابن عصفور^(٥)، وابن هشام^(٦)، وغيرهم.

المذهب الثالث: أنّ (الكاف الزائدة) هي التي لا تتعلق بشيء. لأنهم يرون أنّ جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به. إلا الزوائد (لولا) و(لعل) في لغة من جرّ بهما. وبعضهم يزيد عليها. وقال بهذا بعض النحويين، مثل: ابن جني^(٧)، الثماني^(٨)، والمالقي^(٩).

الأدلة والمناقشة

احتج أصحاب الرأي الأول بأمر منها:

١- أنّ مذهب الجمهور، أنّ سائر حروف الجر - غير الزوائد - تتعلق بالفعل أو شبهه^(١٠).

(١) ارتشاف الضرب ١٧١٠/٤

(٢) الجنى الداى ١٣٧

(٣) الدر المصون ٥٥/١

(٤) ينظر: الجنى الداى ١٣٧، ومغنى اللبيب ٥٧٧، وارتشاف الضرب ١٧١٠/٤، المساعد ٢٧٥/٢

(٥) شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١

(٦) مغنى اللبيب ٥٧٧

(٧) سر صناعة الإعراب ٣٠٣/١

(٨) الفوائد والقواعد ٣٣٤

(٩) رصف المباني ٢٠١

(١٠) الجنى الداى ٤٢٧

٢- أن (كاف التشبيه) تجر الأسماء التي تدخل عليها كأبي حرف جر، فهي كسائر حروف الجر الأخرى التي تتعلق.

وابن عادل من هذا الفريق في أن حروف الجر لا بد أن تتعلق بشيء؛ بفعل أو شبهه، وأن كاف التشبيه من حروف الجر، ولا يخرجهما منها أي تفيد التشبيه، ولكنه يختلف في المستثنيات من هذا الحكم، فهي عنده ثلاث صور فقط:
(أ) حروف الجر الزائدة.

(ب) (لعل) و(لولا) عند من يجر بهما.

وقد أنكر على ابن عصفور عدّه (كاف التشبيه) من الحروف المستثناة من التعلق، وكان عليه أن ينكر على الأخفش كذلك لأنه قال ذلك قبله^(١).

واحتج أصحاب الرأي الثاني بأمور منها:

١- أشار عدد من النحويين إلى انفراد (كاف التشبيه) وتميزها عن حروف الجر الأخرى، وذكروا من هذه الخصائص:

(أ) أن (كاف التشبيه) تدخل على الظاهر ك: زيد ورجل، ولا تدخل على المضمر^(٢)، تقول: لك ولي وبك وبي، ولا تقول: كك ولا كي ولا كه، وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معاً^(٣).

(ب) أن (كاف التشبيه) حرف شاعت فيه الاسمية حتى دخل عليه الجار، وأسند إليه الفعل، وليس من الحروف الجارة التي إذا سقطت نُصب ما بعدها، وإنما هي أداة تشبيه، إذا حُذفت جرى ما بعدها على إعراب ما قبلها. وغيرها من حروف الجر يجب أن ينصب ما بعدها عندما تحذف على نزع الخافض^(٤).

(١) مغني اللبيب ٥٧٧

(٢) خص ابن عصفور جواز دخول الكاف على الضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر، ضرائر الشعر ٣٠٨، وخزانة

الأدب ١٠/١٩٦

(٣) أمالي السهيلي ٤٠

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٠

فلا يجوز أن تقول في: زيدٌ كالأسدِ عند ما تحذف الكاف: زيدٌ الأسدُ، كما تقول: تمرّون الديارَ التي أصلها: تمرّون على الديارِ، وأوّل عليه ابن الشجري قوله تعالى: (وأزواجه أمهاتهم)، فأصلها عنده كأمهاتهم، فلمّا حُذفتْ الكاف لم ينصب ما دخلت عليه^(١). وقال ابن هشام - معلقاً على تجويز ابن بابشاذ أن يكون الأصل: إلا كمنجنون^(٢)، ثم حذف الجار، فانتصب الجرور-: «ومن زعم أن كاف التشبيه لا تتعلق بشيء فهذا التخريج عنده باطل، إذ كان حقه أن يرفع الجرور بعد حذفها لأنه كان في محل رفع على الخبرية لا في موضع نصب باستقرار مقدّر، فإذا ذهب الجار ظهر ما كان للمحل»^(٣).

(ج) ذكر الرازي، قول سيبويه أنّه لما لم يكن لباء الإصاق عمل إلا الكسر كسرت لهذا السبب، ثم تساءل عن عدم كسر (كاف التشبيه) مع أنّها ليس لها عمل إلا الكسر ثم علّل لذلك أنّها قامت مقام الاسم، وهو في العمل ضعيف، أما الحرف فلا وجود له إلا بحسب هذا الأثر، فكان فيه قويا^(٤).

٢- وإذا ثبت أن الكاف تختلف عن بقية حروف الجر بأشياء كثيرة، وكانت هذه الحروف تتعلق بالفعل أو شبهه، فلا غرابة أن تختلف عنها أيضاً بعدم التعلق، وفرّق ابن جني بين عملها الجر وعدم التعلق بأنه لا ارتباط بين الأمرين، لأنّ عدم تعلقها ليس بمانع إياها من الجر، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فإنّ الكاف غير متعلقة، وهي مع ذلك جارة، والدليل على ذلك فتحهم الهمزة بعدها، كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها، في نحو: عجبت من أنّك قائم، وهي كذلك في نحو: كأنك قائم (فيمن عدّ كأن مركبة من

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٨٨/٣، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٨٥

(٢) المقصود قول الشاعر: وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا، والمنجنون: الدولاب.

(٣) تخليص الشواهد ٢٨٥

(٤) تفسير الرازي ٨٦/١

الكاف وأن^(١). وقال الزمخشري: «لأنَّ حروف الجر لا تعمل بأنفسها، ولكن بما فيها من معنى الفعل؛ فإذا وقعت صلوات لم تتضمن معنى الفعل، فمن أين تعمل؟»^(٢). والكاف كما مرّ شاعت فيها الاسمية، وقامت مقام الاسم.

٣- وقال الأخفش وابن عصفور: أن المتعلق به إن كان (استقرّ) فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلاً مناسباً وهو (أشبهه) فهو متعدٍ بنفسه لا بالحرف. ثم عقّب ابن هشام على ذلك بقوله: «والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار»^(٣). والاعتراض هنا ليس على التعلق بل على نفي الاستقرار أو إثباته.

وأما من يقول بعدم تعلق الحروف الزائدة فيحتج بأمر منها:

١- أن معنى التعلق إنما هو بالارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام لتقويته وتوكيده، ولم يدخل للربط^(٤).

٢- أن مذهب الجمهور؛ تعلق سائر حروف الجر ما عدا الزوائد^(٥). ويكاد ينعقد الإجماع على زيادتها في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، لأن الله تعالى ليس له مثل، والغرض من الزيادة التوكيد، أي توكيد على أن الله ليس له مثل^(٦).

٣- قال صاحب الكليات: «الكاف التي هي من الحروف الجارة تحتاج في الدلالة على المعنى إلى المتعلق، والتي بمعنى (المثل) لا تحتاج إليه»^(٧). فالتعلق ضرورة للدلالة على

(١) سر صناعة الإعراب ١/٣٠٥

(٢) الكشف ٤/٣٩٦

(٣) مغني اللبيب ٥٧٨، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٢٠

(٤) مغني اللبيب ٥٧٥، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١١٧

(٥) الجنى الداني ٤٢٧

(٦) الجنى الداني ١٣٧

(٧) الكليات (فصل الكاف)

المعنى، هذا إذا كانت كحروف الجر الأخرى، أما إذا كانت بمعنى (مثل) أي زائدة فلا تحتاج إلى التعلق.

٤ - أنه يدلّ على أنّ (كاف التشبيه) في مثل: (كذا وكذا) زائدة، وأنها قد خلطت بـ(ذا) وصارت معه كالجاء الواحد، أنك لا تضيف (ذا) ولا تؤكدها، ولا تؤنثها، فجزياً مجرى (حبذا) وربط ابن جني بين الزيادة والدلالة على التشبيه، فإذا فقدته الكاف حكم بزيادتها، وإذا كانت زائدة فهي غير متعلقة^(١). وقال السمين الحلبي في (كأين): «الصحيح أنها لا تتعلّق بشيء أصلاً لأنها مع (أي) صارتا بمترلة كلمة واحدة وهي (كم)، فلم تتعلّق بشيء؛ ولذلك هُجر معناها الأصلي وهو التشبيه»^(٢).

٥ - عدّد ابن هشام أربعة من الحروف التي تستثنى من التعلق في (قواعد الإعراب)^(٣)، وأوصلها إلى ستة في (المغني)، وهي^(٤):

(أ) الزائدة: كالباء، ومن، (الزائدتين في الفاعل والمفعول).

(ب) لعلّ في لغة عَقِيل. (الجارّة)

(ج) لولا (الامتناعية) فيمن قال: لولاي ولولاك ولولاه على مذهب سيبويه أنها جارة.

(د) رَبٌّ في نحو: ربّ رجل صالح لقيته.

(هـ) كاف التشبيه.

(و) حروف الاستثناء، وهي: (خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خفضن.

وظاهر كلام ابن هشام - هنا - أنه يعدّ (كاف التشبيه) من الحروف التي تستثنى من التعلق بدون تفصيل، لأنه جعلها قسماً وحدها بعد أن ذكر حروف الجر الزائدة أولاً. قال: «يستثنى من قولنا: (لا بد لحرف الجر من متعلق (ستة أمور:))، ثم أخذ في عدّها، ولم يفصل

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٠٣/١

(٢) الدر المصون ٢٢٦/٢

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١١٦

(٤) مغني اللبيب ٥٧٥، (باختصار)

فيما يخص كاف التشبيه، بل انتقد الأخفش وابن عصفور اللذين حاولا أن يفصلا فيها ويفرقا بين حالاتهما.

الترجيح

من المناقشة السابقة وأدلة كل فريق أرى وجاهة رأي ابن جني القائل بأن (كاف التشبيه) تتعلق كأبي حرف من حروف الجر، إلا إذا كانت زائدة، لأنها تكون عندئذ للتوكيد، وليست للتشبيه؛ الوظيفة الأساسية لـ(كاف التشبيه). والله أعلم.

إعمال (ليتما) أولى

قال ابن عادل عند إعرابه (إنما) في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]

«واعلم أن (إن) وأخواتها إذا وليتها (ما) الزائدة بطل عملها، وذهب اختصاصها بالأسماء

كما مر، إلا (ليت) فإنه يجوز فيها الوجهان سماعاً، وأنشدوا قول النابغة:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفَهُ، فَقَدِ

يرفع (الحمام) ونصبه، فأما إعمالها فلبقاء اختصاصها، وأما إهمالها فلحملها على أخواتها، على أنه قد روي عن سيبويه في البيت أنها معملة على رواية الرفع أيضاً، بأن تجعل (ما) موصولة بمعنى (الذي)، كالتي في قوله تعالى: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ) طه: ٦٩، و(هذا) خبر مبتدأ محذوف هو العائد، و(الحمام) نعت لهذا، و(لنا) خبر لـ(ليت)، وحذف العائد وإن لم تطل الصلة.

والتقدير: ألا ليت الذي هو (هذا) الحمام كائناً لنا، وهذا أولى من أن يدعى إهمالها، لأن المقتضى للإعمال - وهو الاختصاص - باق^(١).

(إن) وأخواتها حروف عاملة مشبهة بالفعل، فقد أشبهت جملتها، الجملة التي تقدم فيها المفعول على الفاعل، نحو: ضرب زيداً عمرو، وسبب إعمالها هو اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، ولا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصاً، ولذا فهي تنصب المبتدأ باتفاق وترفع الخبر عند البصريين، ولكن اختلف النحويون في عملها عندما تتصل بـ(ما) الزائدة، أو الكافة، أو غير الموصولة^(٢). وهناك أربعة مذاهب^(٣) في هذه المسألة:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٥٠/١

(٢) ينظر: شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ٤٧

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٦/٥

المذهب الأول: أنّ (ما) الزائدة تكف (إنّ) وأخواتها وتبطل عملها، وتزيل اختصاصها، ماعدا (ليت) فإنّه يجوز عندهم إعمالها ويجوز إهمالها. وهذا مذهب سيبويه^(١) والأخفش^(٢)، والجمهور^(٣).

المذهب الثاني: أنّ (ما) الزائدة إذا دخلت على (إنّ) وأخواتها جاز الإعمال، وجاز الإهمال فيها جميعا. وهذا مذهب الكسائي^(٤) من الكوفيين ووافقه ابن السراج^(٥) والزجاجي^(٦) من البصريين، وتبعهم الزمخشري^(٧) وابن مالك^(٨) من المتأخرين.

المذهب الثالث: أنّ (ما) الزائدة إذا دخلت على (إنّ) وأخواتها؛ جاز الإعمال وجاز الإهمال مع (كأنّ) و(ليت) و(لعل) فقط، وهذا مذهب الزجاج^(٩)، واختاره ابن أبي الربيع^(١٠) من الأندلسيين. ونسبه ابن عصفور لابن السراج^(١١). وما في (الأصول)؛ أشهر كتبه يخالف ذلك^(١٢).

المذهب الرابع: وجوب إعمال (ليت) و(لعل) مع دخول (ما) عليهما، ولا يجوز الإلغاء، وهذا مذهب الفراء^(١٣).

(١) الكتاب ١٣٧/٢

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٤٢/١، وارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣

(٣) الجني الدايني ٣٨٠

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٣٥٤/٤

(٥) الأصول في النحو ٢٣٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

(٦) الجمل للزجاجي ٣٠٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٢/١

(٧) المفصل ٢٩٢

(٨) شرح التسهيل ٣٨/٢

(٩) ارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣

(١٠) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٦/١

(١١) شرح جمل الزجاجي ٤٤١/١

(١٢) الأصول في النحو ٢٣٢/١

(١٣) ارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣

الأدلة والمناقشة

استدل أصحاب المذهب الأول بأمر منها:

١ - أن (إنّ) وأخواتها عندما تدخل عليها (ما) الزائدة، فإنها تزيل اختصاصها فيأتي بعدها الجمل الاسمية والفعلية، والحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً فإذا زال اختصاصه بطل عمله، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه: ٩٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ﴾ [المتحنة: ٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ إِنَّمَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقال سبحانه: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]

وقال امرؤ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي^(١)

وقال ابن كراع:

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلمنا أنت حالم^(٢)

وقال الفرزدق:

أعد نظراً يا عبد قيس لعلمنا أضاءت لك النار الحمار المقيدا^(٣)

ففي الآيات والأبيات السابقة رأينا كيف أن (إنّ) و(كأن) و(لكنّ) و(لعلّ) بعد اتصاليهما بـ (ما) الكافة صارت تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية على حد سواء أي زال اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، ولذا أهملت.

واستثنوا (ليت) بسبب السماع وهو مقدم عندهم إذ وردت الروايات بنصب ورفع (الحمام) في بيت للنايعة الذبياني، وهو قوله:

ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه، فقد^(٤)

(١) ديوان امرؤ القيس ١٤٥

(٢) الكتاب ١٣٨/٢

(٣) ديوان الفرزدق ١٩٨

(٤) ديوان النايعة الذبياني ٥٥، والكتاب ١٣٧/٢

فقد وردت الرواية برفع (الحمام) ونصبها؛ أي بالإعمال والإهمال، قال سيبويه: «وأما ليتما زيداً منطلقاً فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً»^(١). فهو هنا يجيز الوجهين ولكنه يرى الرفع أحسن واستشهد بصنيع رؤبة ووجه رواية الرفع على وجهين، قال: «رفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلاً ما بَعوضَةٌ، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقاً». فعلى الوجه الأول تكون (ليت) عاملة، و(ما) موصولة في محل نصب اسمها، وعلى التوجيه الثاني (ليت) ملغاة، كما ألغيت في (إنما). وذكر أبو حيان أن مجيء الفعل بعد (لعلما)، و(ليتما) مذهب البصريين وأنهم أجازوا: ليتما ذهب ولعلما قمت، وذكر اعتراض الفراء أن ذلك لا يجوز، ونقل موافقة أصحابه المتأخرين على كلام الفراء وخاصة في ليتما أنها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية^(٢). وهذا الذي أنكره هو الأرجح حيث إنه لم يرد السماع بمجيء الفعل بعد (ليتما)، قال ابن عصفور: «وأما (ليتما) فلم يولها العرب الفعل قط، لا يُحفظ من كلامهم: ليتما يقوم زيدٌ. فقد بان سداد هذا المذهب»^(٣). وهذا النقل عن البصريين إن صح فهو مبني على القياس، وسوف سيأتي - إن شاء الله - أن هذا القياس فيه نظر. قال أبو حيان: «وأصحابنا والمصنف (يعني ابن مالك) يزعمون أن (ليتما) تختص بالجملة الاسمية، ولا تليها الفعلية. وزعم الأخفش على سعة حفظه أنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد»^(٤). وأقول عدم سماع الأخفش من المرجحات القوية إذا ضمنت إليه عدم السماع عن أحد في ذلك، وتميز (ليت) عن أخواتها ببعض الخصائص.

وذكر المرادي أن الجمهور على أن إعمال هذه الحروف عند اتصال (ما) بها غير مسموع، ثم اختلفوا في جوازه قياساً، فذهب قوم إلى جوازه. وذهب آخرون إلى منعه. ،

(١) الكتاب ١٣٧/٢

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١

(٤) التذييل والتكميل ١٥١/٥

ذكر منهم سيبويه واستثنى (ليت) لورود السماع فيها^(١). ونقل سيبويه عن الخليل قوله: «إنما لا تعمل فيما بعدها، كما أن أرى إذا كانت لغواً لم تعمل»^(٢).

ويرى ابن هشام أن (ليت) بعد اتصالها بـ(ما) يجوز إعمالها لبقاء اختصاصها بالجملة الاسمية، ويجوز إعمالها حملاً على أخواتها، وضعف تخريج سيبويه باعتبار (ما) موصولة، ورأى أنه مرجوح، لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير (أي) مع عدم طول الصلة قليل^(٣). وقال: وسهّل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال^(٤). وردّ عليه بأن الصلة قد طالت بالصفة، ومع احتمال الموصولية لا دليل على إعمالها، ولولا أن سيبويه ذكر الإعمال لمنع^(٥).

٢- ونقل ابن مالك الإجماع على جواز إعمال وإعمال (ليتما)، قال: «وتتصل (ما) الزائدة بـ(ليت) فيجوز حينئذ إعمالها وإعمالها بإجماع»^(٦).

٣- أن غلبة عمل (ليتما) راجع لقوة شبه (ليت) بالفعل؛ لأن وددت بمعنى تمنيت، و(ليت) هي علم التمني، فلذلك حسن نصب الجواب في قولك: وددت أنه زارني

فأكرمته، وكذلك (لو) مختصة بالفعل، وقد استعملوها للتمني، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَقُولَ

حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨]. وقوله

تَعَالَى: ﴿يَلَيْتَنِ كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]^(٧). وقد علق المالقي

على نصب الفعل في هذه الآيات بقوله: «وإنما ذلك لتضمنها معنى فعل التمني الذي فيه الطلب، والطلب قد يكون له جواب وينصب بالفاء والواو»^(٨). وقد قدر الفراء

(١) الجني الداني ٣٨٠

(٢) الكتاب ١٣٨/٢

(٣) مغني اللبيب ٣٧٦

(٤) مغني اللبيب ٤٠٦

(٥) خزانة الأدب ٢٥٣/١٠

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

(٧) أمالي ابن الشجري ٥٦٣/٢

(٨) رصف المباني ٣٦٨

(ليت) بـ (تمنيت) عندما نصب بها الجزأين. وامتازت (ليت) عن كأنّ و(لعل) المشبهتين بالفعل، بأنها أشبه بالفعل منهما، لأنها مفردة وهما مركبتان؛ لأن الكاف واللام زائدتان. وأما كفّها أحياناً فقد أشبهت الأفعال المكفوفة مثل: قلّما وطالما^(١).
 ٤ - من خصوصية (ليت) أيضاً لزوم نون الوقاية لها دون سواها من أخواتها لشدة شبهها بالفعل، وبعضهم يعلل حذفها في إن وأنّ ولكنّ وكأنّ بتوالي الأمثال في إني وأني ولكنني وكأنني^(٢). وقد نصّ سيبويه على أنّ حذف النون مع (ليت) ضرورة يرتكبها بعض الشعراء^(٣). وبعض النحاة يجيز الإثبات والحذف في السعة، مثل ثعلب ثعلب فإنه يجيزها بالنون وبحذفها^(٤). وهو ظاهر كلام الفراء، والجزولي، وابن مالك^(٥). وذكر أبو حيان أنّ أصحابه نصّوا على أنّ الحذف ضرورة. وقال إنّ القياس يقتضي ثبات النون لأنه لا يلتقي فيها مثلاً ولا متقاربان^(٦).

٥ - بعض الذين أعملوها مع (ما)، إنما حملوها على حروف الجر التي لا تمنعها (ما) عندما تتصل بها من العمل؛ حيث تُلغى (ما) معها فتعمل الحروف؛ في مثل قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرُقُوا﴾ [نوح: ٢٥].^(٧)

٦ - ومن أدلة قوة شبه (ليت) بالفعل، أن الجرور والظرف يتعلقان بها لما فيها من قوة معنى الفعل فيها. وبعضهم يقيس عليها (لعل)، و(كأن)^(٨).
 فهذه الفروق المذكورة آنفاً بين (ليت) وأخواتها تمنع قياسها عليها، وتثبت تميزها وتفردتها، في اختصاصها بالجملة الاسمية ومن ثم إعمالها فيها.

(١) الخصائص ١/١٦٨

(٢) ينظر: رصف المباني ٣٦٧

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠

(٤) مجالس ثعلب ١/١٠٦

(٥) التذييل والتكميل ٢/١٨٧

(٦) التذييل والتكميل ٢/١٨٦

(٧) الخصائص ١/١٦٨

(٨) الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٢٤٤

٧- من أعمل (ليتما) فلبقائها على اختصاصها دون أخواتها، ومن أهملها فقياساً على أخواتها، ولأنّ عمل أخواتها كان لمشابهتها لـ(كان) فلما دخل عليها ما لا يدخل على (كان) أهملت، كما أهملت (ما) حين وصلت بـ(إن) لأنها باينت (ليس) بمقارنتها ما لا يقارنها^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثاني بمثل قول العرب: إنما زيداً قائمٌ، وقاسوا على (ليت) و(إن) بقية الحروف، فقالوا بجواز الوجهين، لأنها أخوات وينبغي أن تكون على طريقة واحدة. وذكر الرضي أنّ ذلك القياس سائغ عند الكسائي، وأكثر النحاة^(٢). ومع قولهم بجواز الوجهين إلا أن بعضهم كالأخفش يرى أنّ الإعمال في (إنما) و(أتما) قليل. وقد فسر ابن عصفور قول الزجاجي: «ومن العرب من يقول: إنّما زيداً قائم، ولعلما بكرة قائم، فيلغي ما وينصب. وكذلك سائر أخواتها»^(٣). والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: العرب ترفع كل فاعل، وإن كنت إنما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضى القياس عندك ذلك^(٤). ويؤيد ويؤيد هذه الفكرة قول المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، نقلاً عن الخليل وسيبويه^(٥). وعلّق ابن أبي الربيع على ذلك بقوله: «ولا أعلم من قاله غيره فلعله نسب إلى العرب ما قيس على كلام العرب، وفيه بُعد»^(٦). وقال ابن مالك: «وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع في إعمالها جميعاً. وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ»^(٧).

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٣/١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣٥٤/٤

(٣) الجمل في النحو ٣٠٤

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٤٢/١

(٥) الخصائص ٣٥٧/١، ٢٥/٢، المنصف شرح التصريف ١٨٠/١

(٦) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٦/١

(٧) شرح التسهيل ٣٨/٢

واحتج أصحاب المذهب الثالث بأنهم إنما خصوا جواز الإعمال بـ (لعل) و(كأن) حملاً لهما على (ليت) لاشتراكهما مع (ليت) في أنهما يغيران معنى الابتداء، وبعضهم خصّ (لعل) بذلك، لشدة التشابه، لأنها و(ليت) للإنشاء، وأما (كأن) فللخبر، ولأنّ الترجيحي والتمني متقاربان. وقد أشربت (لعل) معنى (ليت)^(١).

أما حجة المذهب الرابع؛ وهو وجوب الإعمال وهو ما يميل إليه ابن عادل في الواقع فقد يكون بقاء الاختصاص وهو الدخول على الجملة الاسمية وبأن الشاهد الوحيد المتفق عليه^(٢) يمكن تأويله بحيث تبقى (ليت) عاملة حتى في حالة رفع (الحمام) وهو ما فعله سيويه. ولكن ينبغي التنبيه هنا أنّ الفراء يوجب نصب الجزأين، لا الاسم وحده، لأنه يقدّرهما بـ(تمنيت) فيجربها مجراها^(٣).

أما ابن عادل فقد رأينا أنه يربط عمل (إنّ) وأخواتها (وهي حروف) باختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية، وعند اتصالها بـ(ما) الزائدة فإنها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية فيزول اختصاصها وينبني عليه زوال عملها، إلا (ليت) فإنه لم يثبت - على الصحيح - أن وليها فعل، فاختصاصها باق وينبغي أن يبقى عملها أيضاً، وحيث إن ابن عادل ممن يقدم السماع ويعتد به فقد أجاز الإعمال والإهمال بسببه، ولكنه رجّح الإعمال بقوة، وسرّ أيما سرور بتخريج سيويه لبيت النابغة - المتفق عليه - على الإعمال حتى على رفع (الحمام)، ورأى أنّ هذا أولى من أن يدعى إهمالها، لأنّ مقتضي للإعمال - وهو الاختصاص - باق.

وقال ابن مالك بعد ذكر توجيه سيويه: «(ليت) بهذا التوجيه عاملة في الروايتين. وهي حقيقة بذلك، لأنّ اتصال (ما) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإنّ

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٦/١، ومغني اللبيب ٣٧٨، جمع الهوامع ١٩١/٢

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، (قال ابن برهان مشيراً إلى البيت: الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال).

(٣) رصف المباني ٣٦٦

اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت (ليتما) بقاء العمل دون (إنما) و(كأنما) و(لكنما) و(لعلمنا)، وهذا هو مذهب سيويه^(١).

فاختيار ابن عادل في هذه المسألة منسجم تماماً مع رأي الجمهور ومع رأي سيويه بالذات الذي يميل إلى إعمال (ليتما).

الترجيح

إن قاعدة إعمال الحرف إذا كان مختصاً؛ مما احتج بها البصريون والكوفيون جميعاً ولا يقدمون عليها إلا السماع، وفي هذه المسألة رأينا زوال اختصاص (إنّ) وأخواتها بالجملة الاسمية عندما تتصل بها (ما) الزائدة، ولم يرد السماع بنصب المبتدأ بعد هذه الحروف بعد كفتها إلا (ليت). فـ(الحمام) في بيت النابغة سمع بالنصب والرفع، ويكاد يكون متفقاً عليه من الجميع، ولم يثبت سماع ورود الفعل بعد (ليتما)، وعليه فـ(ليت) بقيت على اختصاصها بالجملة الاسمية، فينبغي أن تظل عاملة كما كانت قبل دخول (ما) الزائدة وإذا ضمنت إليه تأويل سيويه رواية الرفع بحيث تبقى (ليت) عاملة، والفروق العديدة بين (ليت) وأخواتها، وأنها أقربها شبهةً بالفعل لأن بعض النحويين إنما أعمل (إنّ) وأخواتها لشبهها بالفعل. كل هذه الأمور ترجح بقاء عمل (ليت) حتى بعد دخول (ما)، وبقاء اختصاصها بالجملة الاسمية، والله أعلم.

(١) شرح التسهيل ٣٨/٢

إعراب (الواو) في لغة أكلوني البراغيث

قال ابن عادل عند إعرابه (كثير) في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١]

«واستدلَّ بعضهم بقوله X: ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً))، ويعبرُ النحاة عن هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث)، ولكنَّ الأَفْصَحَ أَلَّا تَلْحَقَ الْفِعْلَ عِلْمًا، وفرَّقَ النحويُّونَ بين لحاقِهِ علامة التَّأْنِيثِ، وعلامة التثنية والجمع؛ بأنَّ علامة التَّأْنِيثِ أَلْزَمٌ؛ لأنَّ التَّأْنِيثَ فِي ذَاتِ الْفَاعِلِ بِخِلَافِ التثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ^(١).

وقال: «فإن قيل: وهذا أيضاً يُلبسُ بالفاعلِ في لغة (أكلوني البراغيث)، فالجواب: أنها لغةٌ ضعيفةٌ لا نبالي بها»^(٢).

لغة عامة العرب إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً ظاهرين ألا تلحقه علامة التثنية أو الجمع، نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون. هذا هو الأصل، وهو اللغة المشهورة^(٣)، غير أن بعض العرب تلحق الفعل علامة التثنية أو الجمع، فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الفاطمات، ونسب أبو عبيدة^(٤) هذه اللغة إلى أبي عمرو الهذلي، ونُسبتُ إلى بعض القبائل منها^(٥): طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث. واشتهرت هذه اللغة عند النحاة بعد ذلك بـ: لغة أكلوني البراغيث، وأشكلت هذه اللغة على النحويين لأنَّ ظاهرها أنَّ للفعل فاعلين ضمير واسم ظاهر، ومن المتفق عليه بينهم أنَّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، وإن تعدد فبالعطف،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٥٦/٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٥٧/٧

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٥٩/١، وارتشاف الضرب ٧٣٩/٢، والتذليل

والتكميل ٢٠٢/٦

(٤) مجاز القرآن ٧٥

(٥) التذليل والتكميل ٢٠٣/٦، الجنى الداوي ١٩٧، مغني اللبيب ٤٧٨

وغيره. وانقسموا حيالها إلى: ثلاثة مذاهب^(١):

المذهب الأول: أنها لغة لبعض العرب، وهذه اللواحق حروف وليست ضمائر؛ فلا تعرب فاعلا بل هي علامات على أنّ الفاعل مثنى أو جمع؛ وقال بهذا الخليل^(٢)، وسيبويه وجمع كبير من النحويين، قديماً وحديثاً. قال سيبويه: «اعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخوك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.». ^(٣)

المذهب الثاني: قول أبي عثمان المازني وهو أنّ الألف والواو حرفان يدلان على التثنية والجمع سواء تقدم الفعل أو تأخر، ففي مثل: قام الزيدان، أو الزيدان قاما، وكذلك قاموا الزيدون أو الزيدون قاموا. الألف والواو في كلا الأسلوبين علامتان للتثنية والجمع، كما كانت التاء في: قامت هندٌ، علامة لتأنيث الفاعل^(٤). وتابعه في ذلك ابن هشام في تخلص الشواهد^(٥).

المذهب الثالث: أنّ الألف والواو والنون ضمائر؛ وقال بهذا جماعة من النحاة؛ واختلفوا في توجيه النصوص التي وردت فيها^(٦). وهو قول الفراء^(٧)، والزجاج^(٨)، وبعض النحويين.

الأدلة والمناقشة

احتج المثبتون لهذه اللغة بحجتين: السماع والقياس، أما السماع فببعض الآيات والأحاديث وأقوال العرب نثراً وشعراً؛ منها:

(١) ينظر: البسيط ٢٧١ / ١

(٢) الكتاب ٤١/٢

(٣) الكتاب ٤٠/٢

(٤) إصلاح الخلل ٤٩، شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣، البسيط ٢٧٠/١

(٥) تخلص الشواهد ٤٧٣

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١

(٧) معاني القرآن ٣١٦/١، ١٩٨/٢

(٨) معاني القرآن وإعرايه ٣٨٣/٣

- ١ - قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]
- ٢ - قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧١]
- ٣ - قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]
- ٤ - ورد في الصحيحين - عن أبي هريرة ط - قوله <: ((يتعاقبون فيكم ملائكة. . ((^(١).
- ٥ - وورد في سنن أبي داود: (فلما سجد وقعتا ركبته إلى الأرض قبل أن تقع كفاه)^(٢).
- ٦ - نسب أبو عبيدة إلى أبي عمرو الهذلي قوله: (أكلوني البراغيث)^(٣).
- ٧ - قال عبيد الله بن قيس الرقيات:
- تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم^(٤)
- ٨ - وقال أمية بن أبي الصلت^(٥):
- يلوموني في اشتراء النخيل - ل قومي فكلهم يعذل^(٦)
- ٩ - وقال العتيبي^(٧):
- رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالحدود النواضر^(٨)
- ١٠ - وقال الفرزدق:

(١) في صحيح البخاري : كتاب مواقيت الصلاة/باب فضل صلاة العصر، وفي صحيح مسلم : كتاب المساجد/باب

فضل صلاة الصبح والعصر .

(٢) سنن أبي داود: كتاب الصلاة

(٣) مجاز القرآن ٧٥

(٤) أمالي ابن الشجري ١/١٣٢، شذور الذهب ١٧٧

(٥) ونسب إلى أحيحة بن الجلاح

(٦) ورد بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٣١٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩، والأمالي الشجرية ١/١٣٣، و

إصلاح الخلل ٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٧، ٧/٧، وفي غيرها

(٧) هو: أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي (ت ٢٢٨) من ولد عتبة بن سفيان، أديب كثير الأخبار من أهل

البصرة، شذور الذهب ١٧٩، تخلص الشواهد

(٨) البيان والتبيين ٣٠٥

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه^(١)

فكل هذه الشواهد قد اجتمع فيها أفعال وضمائر تطلب فاعلاً ولا يكون للفعل إلا فاعل واحد؛ ولذا تعددت المذاهب في تأويلها.

والقائلون بأن (أكلوني البراغيث) لغة لبعض العرب كثيرون وذكر المرادي أن هناك من ينكرها، ولم يسم واحداً منهم^(٢). وعلى الرغم من ذلك فإن أغلب المثبتين لها لا ينسبونها للقرآن الكريم بحجة أنها لغة ضعيفة أو قليلة أو غير مشهورة؛ فهم يترهون القرآن عنها، ثم يؤولون ما ظاهره أنه موافق لتلك اللغة في بعض الآيات، ويردون على من يحاول أن ينظر لها ببعض تلك الآيات. من هؤلاء سيويوه^(٣)، وأبو البركات الأنباري^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن أبي الربيع^(٦)، والمالقي^(٧)، وابن هشام^(٨)، والمرادي^(٩) وغيرهم. وقال أبو حيان: «وهذه ((وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة))^(١٠). قال: وقيل إنها لغة شاذة والصحيح أنها لغة حسنة. واختار أنها حروف علامات تدل على التشنية والجمع، وذكر أن ذلك اختيار أبي عبيدة^(١١)، والأخفش وغيرهما^(١٢).

وأنكر بعض الذين لا يرون الاستشهاد بالحديث بدعوى نص أهل الحديث على جواز روايته بالمعنى، وكثرة رواة الحديث من الأعاجم؛ على ابن مالك احتجاجاته الكثيرة

(١) ديوان الفرزدق ٦٩، معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١، الخصائص ١٩٤/٢

(٢) الجني الداني ١٩٧

(٣) الكتاب ٤١/٢

(٤) التبيان ٢٠٥/١

(٥) شرح جمل الزجاجي ١٦٨/١

(٦) الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٥٩

(٧) رصف المباني ٤٩٥

(٨) مغني اللبيب ٤٧٩

(٩) الجني الداني ١٩٨

(١٠) ارتشاف الضرب ٧٣٩/٢، التذليل والتكميل ٢٠٣/٦

(١١) الصحيح أن أبا عبيدة أجاز كل الوجوه المذكورة في كتابه (مجاز القرآن) أشهر كتبه، ينظر: ٥١، ٧٥، ١٧٣

(١٢) تفسير البحر المحيط ٢٧٥/٦

بالأحاديث وبأنه أكثر من ذكر هذه اللغة حتى سماها لغة: (يتعاقبون فيكم. .) (١)، وعلى الرغم من أن السهيلي (٢) من الذين يرون كثرة ورود هذه اللغة في السماع وخاصة في الحديث إلا أنه يعترض على هذا الحديث بالذات ويرى أن الرواة قد اختصروه وأنه قد ورد مطولاً بنص: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم. . إلخ (٣)، فالواو هنا عنده ضمير لا حرف. وقد ورد الحديث عند البخاري في موضع آخر (٤) بلفظ: (الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، والواو هنا أيضاً ضمير، لا حرف.

وأما القياس، فالمثبتون لهذه اللغة يعدون الألف والواو والنون حروفاً لا ضمائر، لعدة أمور (٥):

١ - أنها مثل التاء في: قامت هند، حيث إن (هند) هي الفاعل والتاء حرف دال على أن الفاعل مؤنث، فكذلك: قاما الرجلان، وقاموا الرجال، وقمن الهندات.

٢ - أنه لا يجوز أن تكون ضمائر لأنها لم تسبق بشيء تعود إليه (٦).

٣ - أن العرب تميل إلى التسمية بالجمع والتثنية؛ نحو: فلسطين وقنسرين، وكذلك سلمان، وحمدان. فهذه يشبه لفظها لفظ المثني والجمع، ولهذا قالت العرب: أكلوني البراغيث، فالواو هنا حرف يدل على أن الفاعل جمع، كما دلت التاء في: قالت هند أن الفاعل مؤنث، وقصدتهم بيان وتوكيد المعنى.

٤ - أنه لو كانت الواو في: أكلوني البراغيث، ضميراً لم يجوز أن تعود على البراغيث لأنها جمع لغير العاقل، وإنما جاز ذلك لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء، وأنزلوا القرص منزل الأكل على الجاز. واعترض ابن هشام على أبي سعيد هذا القول ونسبه إلى السهو لأن الأكل ينسب إلى الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، ولكني أعتقد

(١) من المشنعين على ابن مالك؛ ابن الضائع وأبو حيان، والسيوطي، ينظر: الاقتراح ١٦١، وخزانة الأدب ٩/١

(٢) نتائج الفكر ١٦٦، والجنى الداني ١٩٧

(٣) ينظر: الجنى الداني ١٩٧

(٤) البخاري: كتاب بدء الخلق.

(٥) نتائج الفكر ١٦٦، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٧/٣، ٥١٨/٤

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٠

أن المجاز جاء من حيث إن البراغيث لا تأكل الإنسان حقيقةً، لا أن البراغيث لا تأكل عادة، ثم ذكر رأي ابن الشجري في جواز أن يكون الأكل هنا بمعنى العدوان، واستشهد له.

٥- أن هذه العلامات في نحو: قامت هند، ليست للفعل وإنما هي للفاعلين لأن الفعل عبارة عن الحدث وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: ضربة وقتلة.

٦- أن هذه الحروف لا تكون ضمائر، لثلاثاً يلزم تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة، ويسمى الإضمار قبل الذكر، وهو موقوف على أشياء معلومة، مثل ضمير الشأن كما في قوله تعالى: (قل هو الله أحد)، وفي باب نعم وبئس؛ نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، وفي باب التنازع. . . إلخ

٧- أنها لو كانت ضمائر حقاً ما اختصت به قبائل معينة، ولتكلمت به جميع العرب^(١).

٨- أن المفرد لا يحتاج إلى علامة لأنه معلوم بالضرورة أن لكل فعل فاعل وهو الأصل، وأما في حال التثنية والجمع فلا بد من العلامة حتى يعرف الفاعل هل واحد أو اثنان أو جمع^(٢).

وأما المنكرون أو ممن يتره القرآن عنها؛ فإنهم يردون بما يأتي^(٣):

١- أن كل تلك النصوص وخاصة القرآنية يمكن ردها إلى المتعارف عليه من القواعد،

قال سيوييه - بعد أن ذكر أنها لغة قليلة - : «وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا﴾

الَّتَجَوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: من؟

فقال: بنو فلان. فقوله جل وعزّ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعم

يونس^(٤). وقد قال ابن هشام في المغني وشرح شذور الذهب: إن حمل هذه الآية

وغيرها على غير هذه اللغة الضعيفة أولى ثم ذكر في توجيهها على غير هذه اللغة

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٩

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٦٤

(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٥١٩، ورفص المباني ١١١

(٤) الكتاب ٢/٤١

أحد عشر وجهاً^(١)، ولكنه تخلى عن هذه كلها في تخلص الشواهد؛ وقال بحرفيتها تقدمت أو تأخرت مثلها تاء التأنيث في: قامت هند^(٢).

٢- يمكن أن تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر، أي على التقديم والتأخير ونُسب للكسائي^(٣)، وممن اختار هذا ابن هشام؛ قال: «وقد حُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التزليل العظيم: منها قوله سبحانه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ و(أسروا النجوى) خبراً^(٤). واعترض ابن أبي الربيع على هذا التأويل بحجة أن التثنية والجمع يجب أن يجري حكمها على حكم المفرد، ولم يجوز أحد أن يُقال في مثل: قام زيدٌ - حيث لا بد أن يكون زيد فاعلاً لـ(قام) - أن أصلها زيدٌ قام؛ أي: زيدٌ مبتدأ وجملة (قام) خبره، لما في ذلك من نقض لغرض المتكلم، ولأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فإذا لم يجوز هذا في المفرد فلا يجوز في التثنية ولا في الجمع^(٥). ويوافق الباحث على هذا الكلام لأن هذه اللغة لقوم معينين، فإذا أولت كلامهم فقد أحلت المعنى الذي أرادوه، والغرض الذي قصدوه، وكان قصدك إقامة القاعدة النحوية على نسق واحد. وإنما ينفع هذا التأويل لو كان نصاً لقوم؛ نعرف أنهم لا يتكلمون بهذه اللغة، فيحق للمتأول أن يقول: كان قصده كذا وكذا.

٣- أن من جَوَّزَ أن يعرب (كثيرٌ) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ﴾ على الاستئناف، مثل أبي عبيدة^(٦)، قد أنكر عليه قياس ذلك على: (أكلوني البراغيث)،

(١) مغني اللبيب ٤٨٠، وشرح شذور الذهب ١٧٩

(٢) تخلص الشواهد ٤٧٣

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٧٦/٦

(٤) شرح شذور الذهب ١٧٩

(٥) البسيط ٢٧٠/١

(٦) مجاز القرآن ٧٥

البراغيث)، لأن الواو في الآية سبقت بما يدل عليها أما في: أكلوني البراغيث، فإن الواو لا تعود على شيء^(١)، فهو قياس مع الفارق.

٤ - وقال السيرافي عن هذه اللغة: «وهذا قليل في الكلام غير مختار». وقال الفخر الرازي عن هذه اللغة أيضاً: «وهو اختيار أبي عبيدة إلا أن أكثر النحويين أنكروا هذا القول لاتفاق الأكثرين على أن قوله: أكلوني البراغيث وأمثالها؛ لغة ركيكة»^(٢). وممن قال بتثريه القرآن من هذه اللغة وحكم بضعفها وعدم فصاحتها؛ المرادي، قال: «وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا﴾، و﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. قلت: ولا ينبغي ذلك؛ لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة»^(٣).

- ٥ - أن قياس الألف والواو والنون على تاء التانيث غير صحيح للأسباب الآتية^(٤):
- (أ) أن هذه إذا قيل إنها حروف لها حال يقال إنها فيها ضمائر بعكس تاء التانيث إذ لم يقل أحد إنها ضمير، فبان الفرق.
- (ب) أن التانيث لازم للاسم، والتثنية والجمع ليسا كذلك، لأنهما قد يفارقان الاسم إلى الواحد؛ فللزوم التانيث لزمت علامته، ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتهما.
- (ج) أن علامة التانيث لا تمنع ضمير الاثنين كقولك: الهندان قامتا، وعلامة الاثنين تمنع ضمير الاثنين وتشبهه، فكان ما لا يمنع أولى باللزوم مما يمنع.
- (د) أنك إذا قلت: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن الهندات، جاز أن تكون هذه الأحرف ضمائر وتكون الأفعال التي اتصلت بها أخباراً مقدمة، والتاء لا يقع فيها لبس بغيرها تقدمت أو تأخرت.
- (هـ) أنه قد يشترك المذكر والمؤنث في أسماء كثيرة نحو: هند، وأسماء، وجعفر،

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٠

(٢) التفسير الكبير ١٦٣/٨

(٣) الجني الداني ١٩٨

(٤) ينظر: شرح كتاب سيوييه للسيرافي ٣٦٧/٢، وإصلاح الخلل ٥٠، رصف المباني ١١١

كما قال الشاعر:

تجاوزت هنداً رغبةً عن قتاله إلى ملكٍ أعشو إلى ذكر مالك
(وهند) هنا اسم رجل، بدليل قوله: (عن قتاله). فلما اشترك الرجال
والنساء في بعض الأسماء لزمّت علامة التأنيث لئلا يتوهم أن الفاعل
مذكر.

وقد نسب المالقي القول بحرفية الألف والواو والنون إذا تقدمت على الأسماء إلى
البصريين ونسب القول بكونها ضمائر إن تقدمت أو تأخرت إلى غيرهم^(١). وفي هذا نظر
لأن من البصريين من يراها ضمائر كذلك كالزجاج^(٢). وقال المالقي بفساد رأي من قال
بالبدلية أو الابتداء، وفي هذا أيضاً نظر إذ قال به كثير من كبار النحويين من البصريين
والكوفيين وغيرهم^(٣)، كسيبويه، والفراء، وأبي عبيدة، والأخفش، والزجاج، وغيرهم،
واحتج بحجة واهية وهي أن لغة أكلوني البراغيث أقل استعمالاً من أكلني البراغيث، ولو
أخذنا بهذا الرأي لبطل شطر النحو، والعمدة هنا ثبوت اللغة وكثرتها وقد جوز كثير من
النحويين محي بعض الآيات على لغة: (أكلوني البراغيث)، منهم: الفراء^(٤)، وأبو عبيدة^(٥)،
والأخفش^(٦)، والزمخشري، والقرطبي^(٧)، وأبو حيان^(٨)، وأجازه ابن مالك وغيره في
الحديث كذلك، قال ابن مالك: «على هذه اللغة قول بعض العرب: أكلوني البراغيث.
وقد تكلم بها النبي ﷺ فقال: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)»^(٩).

قال الزمخشري: «فإن قلت: هل يجوز من هذه القرية الظالمين أهلها؟ قلت: نعم، كما

(١) رصف المباني ١١١

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٣

(٣) ينظر: الكتاب ٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٦٢ ، ومجاز القرآن ٧٥ ، ومعاني القرآن إعرابه ٣/٣٨٣ ، ومعاني

القرآن للفراء ١/٣١٦

(٤) معاني القرآن ١/٣١٦ ، ٢/١٩٨

(٥) مجاز القرآن ٧٥

(٦) معاني القرآن ١/٢٦٢

(٧) تفسير القرطبي ٦/١٦١ ، ١١/١٧٨ - ١٧٩

(٨) البحر المحيط ٦/٢٧٥

(٩) شرح التسهيل ٢/١١٦

تقول: التي ظلموا أهلها، على لغة من يقول: أكلوني البراغيث. ومنه ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، [الأنبياء: ٣]»^(١).

وقال ابن السيد بعد أن ذكر رأي المازني في حرفية الألف والواو والنون، في حال التقدم والتأخر، قال: «. . . إنما قاس المثني والمجموع على المفرد وهو مع ذلك خطأ عند أصحابه. . .» إلى أن قال: «. . . ويشبه أن يكون المازني قاس: أخواك قاما وإخوتك قاموا، على قولهم: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، فاعتقد أن الألف والواو حرفان في حال تأخرهما، كما هما حرفان حال تقدمهما، فإن كان قد قاس تأخرهما على تقدمهما، فقد خانه القياس»^(٢). وردّ ابن يعيش على المازني بأنك إذا قلت: الزيدان قاما، فالألف قد حلت محل أبوهما، إذا قلت: الزيدان قام أبوهما، فلما حلت محل مالا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً^(٣).

والخلاصة أنّ من النحاة من يعد مثل: (أكلوني البراغيث)، لغةً لبعض العرب ولا يرى بأساً بأن يحمل عليها بعض ما ورد من آيات وأحاديث، ويعد الألف والواو والنون حروفاً لا ضمائر. وبعض المثبتين يعدها لغة ضعيفة أو قليلة فلا ينبغي حمل أفصح الكلام (القرآن الكريم) عليها. وبعض النحاة أنكر هذه اللغة وعدّ الألف والواو والنون ضمائر وحاول أن يؤول النصوص الواردة^(٤).

وابن عادل من نصّيه (أول الموضوع) من الذين يعترفون بهذه اللغة، ولكنه يراها لغة ضعيفة لا يبالي بها وأن الأفصح ألا تلحق هذه العلامات الفعل، ورد على الذين قاسوها على تاء التأنيث بأن تاء التأنيث ألزم للفعل من هذه العلامات، لأن التأنيث لذات الفاعل ومرّ أنفاً رد السهيلي على هذا وأن هذه العلامات لها تعلق بنوع الفاعل وليس بالفعل لأن الفعل لا يؤنث أو يجمع أو يثنى. وعليه فابن عادل يعترض على إعراب الآيات المماثلة لها في

(١) الكشف ٤١١/١

(٢) إصلاح الخلل ٤٩، ٥٠

(٣) شرح المفصل ٨٨/٣

(٤) الجني الداني ١٩٧ - ١٩٨

الظاهر ويوجب تأويلها بما يتفق مع القواعد المعروفة، وهو الأول.

الترجيح

إذا ثبت أن هذه لغة لأقوام من العرب - وقد ثبت - فلا يرى الباحث فائدة من تأويل نصوص أولئك الأقوام^(١) التي قد يكون تأويلها أحياناً على حساب المعنى الذي أرادوه أو يكون فيه تعقيدات لا داعي لها، أو تعسف ظاهر، بل تعرب على أنها فاعل وتلك الحروف علامات تدل على نوع الفاعل. قال المرادي: «وهذان تأويلان صحيحان فيما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة. أما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح، لأنّ المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب»^(٢).

وأما حمل ما جاء في القرآن الكريم عليها فلا أراه مما ينبغي لأنّ القرآن أفصح الكلام وليس محل ضرورة أو لغات قليلة أو ضعيفة، ولم يشتهر أن تلك لغة لقريش، ومما رأينا فإنه يسهل تأويل تلك الآيات على غير تلك اللغة القليلة. ويقال ذلك أيضاً في الأحاديث الواردة؛ وخاصة تلك التي يصف فيها أصحابها فعلاً من أفعال الرسول < - كما ذكر في الشواهد السابقة - فتكون لغتهم هم لا لغة الرسول < أو سائر العرب. أو تكون بسبب أن راوياً اختصر حديثاً كما ذكر السهيلي في حديث: (يتعاقبون فيكم . . إلخ).

ووصف هذه اللغة بالقلّة فيما يبدو أمر نسبي أي بمقارنتها باللغة المشهورة وإلا فإنّ الشواهد عليها كثيرة ومتنوعة. قال ابن أبي الربيع: «وإذا احتمل الشيء أن يكون على فصيح كلام العرب، فلا ينبغي أن يحمل على ما قلّ»^(٣). والله أعلم.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٦٠، شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٢

(٢) الجنى الداني ١٩٨

(٣) البسيط ١/٢٦٩

كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية

قال ابن عادل عند إعرابه كاف (كمثل) في قوله تعالى:

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

«والذي ينبغي أن يقال: إن (كاف) التشبيه لها ثلاثة أحوال:

حال يتعيّن فيها أن تكون اسماً، وهي ما إذا كانت فاعلاً، أو مجرورة بحرف، أو إضافة. مثال
الفاعل:

أَتْتَهُنَّ وَلَكِنْ يَنْهَى . . . البيت.

ومثال جرّها بحرف قول امرئ القيس:

وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُحْتَبُ وَسَطْنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

وقوله:

وَزَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِي إِذَا وَتَ الرَّكَّابُ جَرَى وَثَابَا

ومثال جرّها بالإضافة قوله: فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفِ مَأْكُولٍ

وحال يتعيّن أن تكون فيها حرفاً، وهي الواقعة صلة، نحو: جاء الذي كزيد؛ لأن جعلها اسماً يستلزم حذف عائد مبتدأ من غير طول الصلّة، وهذا ممتنع عند البصريين. وحال يجوز فيها الأمران، وهي ما عدا ذلك نحو: زيد كعمرو^(١).

اختلفت آراء النحاة حول كاف التشبيه في مثل: أنت كزيد، أحرف هي أم اسم،

وانقسمت إلى أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنّها حرفٌ دائماً ومجيئها في الشعر اسماً ضرورة، وهذا مذهب سيبويه^(٢)

وجمهور البصريين كالمرد^(٣)، وابن السراج^(١)، وتبعهم بعض المتأخرين كابن عصفور^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٧١/١

(٢) الكتاب ٤٠٨/١

(٣) المقتضب ١٤٠/٤

المذهب الثاني^(٣): أنه يجوز أن تكون في السعة حرفاً أو اسماً؛ وهذا مذهب الأخفش^(٤)، وأبي علي الفارسي^(٥)، وابن جني^(٦)، والزمخشري^(٧)، والجزولي^(٨)، وابن مالك^(٩)، وكثير من النحويين، فإذا قلت: زيد كالأسد احتتمل الأمرين.

المذهب الثالث: أنها اسم دائماً لأنها بمعنى (مثل) وهذا مذهب ابن مضاء القرطبي^(١٠).

المذهب الرابع: التفصيل حيث إن كاف التشبيه لها ثلاث أحول؛ حال يجب أن تكون حرفاً، وحال يجب أن تعرب فيها اسماً، وحال يجوز أن تعرب فيها حرفاً أو اسماً. وهذا مذهب بعض المتأخرين من النحويين^(١١)، مثل: ابن جني^(١٢)، والعكبري^(١٣)، والرضي^(١٤)، والسيوطي^(١٥)، وتابعهم ابن عادل كما سنرى إن شاء الله.

(١) الأصول في النحو ٤٣٧/١

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٨٧/١

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٧/١، والإيضاح ٢٦٠، والمسائل المثورة ١١٣، والجني الداني ١٣٢، الرضي ٣٣٧/٤، خزنة الأدب ١٦٧/١٠

(٤) معاني القرآن ٣٠٣/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٧/١، ارتشاف الضرب ١٧١٠/٤

(٥) الإيضاح ٢٧٣

(٦) سر صناعة الإعراب ٢٨٩، الخصائص ٣٦٨/٢، خزنة الأدب ١٧٤/١٠

(٧) خزنة الأدب ١٧٤/١٠

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٧/٤

(٩) شرح التسهيل ١٧٠/٣

(١٠) الجني الداني ١٣٢، توضيح المقاصد والمسالك ٣٦١/١، ارتشاف الضرب ١٧١٠/٤، المساعد ٢٧٧/٢، همع الهوامع ١٩٩/٤

(١١) رصف المباني ٢٧٣

(١٢) سر صناعة الإعراب ١٧٣/١، ٢٩١/١

(١٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦١/١

(١٤) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٦/٤

(١٥) همع الهوامع ١٩٧/٤

الأدلة والمناقشة

استدل أصحاب المذهب الأول بأمور منها:

- ١ - أن كاف التشبيه على حرف واحد كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة. . إلخ، والاسم لا يكون كذلك^(١).
 - ٢ - أنها تكون زائدة، والأسماء لا تزداد على الصحيح^(٢). ومثال الزائدة كقوله تعالى:
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي ليس مثله شيء، لأننا إذا قدرنا الكاف بـ(مثل) يكون المعنى: ليس مثل مثله شيء، وهذا لا يصح، لأنه تعالى ليس له مثل^(٣).
- و كقول المجاشعي:

وصاليات ككما يؤثفين^(٤)

- أي كما يؤثفين، بزيادة الكاف؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، أو تكون الأولى حرف جر والثانية بمعنى: (مثل)، أي كمثل: ما يؤثفين. وكقول رؤبة:
- فصيروا مثل كعصف مأكول^(٥).
- وقد يُقال في الآية أن (مثل) هي الزائدة، فالجواب أن الكاف حرف، و(مثل) اسم والحكم بزيادة الحرف أولى لكثرتة في العربية وندرة زيادة الاسم^(٦). وقد يخرج كل من الفريقين أن الكاف الثانية تأكيد للأولى سواء كانت حرفاً أو اسماً، وليست زائدة^(٧).

(١) رصف المباني ٢٧٢، همع الهوامع ١٩٩/٤

(٢) البحر المحيط ٢/ ٥٤٤، وهمع الهوامع ١٩٥/٤، ١٩٩

(٣) رصف المباني ٢٧٣، ٢٧٨

(٤) الكتاب ٣٢/١، والمقتضب ٩٧/٢، سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١، وخزانة الأدب ٣١٣/٢

(٥) ديوان رؤبة بن العجاج ١٨١، ورصف المباني ٢٧٧

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٨/٤

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٨/٤

- ٣ - أنّها تقع مع مجرورها صلة من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد، فهو مثل: الذي في الدار، ولو كان اسماً لقبح ذلك لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول^(١).
- ٤ - لا يجوز أن تكون كاف التشبيه اسماً إلا في ضرورة الشعر، قال سيبويه: «إلا أن أناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل)»^(٢). والدليل هو أنه لم يرد به السماع؛ لا يُحفظ أن الكاف قد جاءت في نثر موجوداً فيها أحكام الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية^(٣).
- ٥ - أن كل المواضع التي قيل إن كاف التشبيه فيها أنّها اسم، يمكن تأويلها بحيث تكون فيها جميعاً حرفاً، قال ابن عصفور: «وهذا كله (يعني الشواهد الشعرية) عندنا لا حجة فيه لأنّه شعر، والكاف عندنا قد تكون اسماً في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرفاً، ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى وإقامة الصفة مقامه وإن لم تكن محتصة فكأنه قال: ناه كالطعن، وفاخر كفاخر ضعيف، وبفرس كابن الماء، وبفرس كاهراوة، ومثل شيء كعصف، إلا أن ذلك أيضاً ضرورة فلذلك تكافاً الأمران»^(٤). وقد ردّ ابن جني قديماً هذا، أي حمل الكلام على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وعدّه قبيحاً، وهو عنده في بعض المواضع أقبح من بعض^(٥).
- ٦ - ردّ ابن هشام على من أعرب: زيد كالأسد، يجعل الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة، كالزمنخري^(٦)، بقوله: لو صحّ ذلك لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد^(٧).

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٧/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٣٦/٤

(٢) الكتاب ٤٠٨/١

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٧/١

(٤) شرح جمل الزجاجي ٤٨٩/١

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٨٤/١

(٦) ينظر مثلاً: الكشف ٢٧٩/١، في إعراب قوله تعالى: (فأنفخ فيه)

(٧) مغني اللبيب ٢٣٩

واستدل أصحاب المذهب الثاني بأمر منها:

- ١ - أن معنى الكاف، (مثل)، فقولنا: محمد كزيد، أي مثله، وما معناه اسم فهو اسم.
قال ابن الشجري: «وقوة هذا الحرف - يعني كاف التشبيه - بأن له حظاً في
الاسمية بإسنادهم الفعل إليه، وإدخالهم الجار عليه»^(١).
٢ - أنها تقع موقع الاسم وما كان كذلك فهو اسم^(٢)؛ فتكون:
أ - فاعلة: كقول الأعشى:

هل تنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل^(٣)
أي لن ينهى ذوي شطط مثل الطعن، ولو لم تُعرب الكاف فاعلاً لبقيت
الجملة بلا فاعل، وهذا ممنوع، لأنّ الفاعل لا يُحذف.

ب - مبتدأ: كقول الشاعر:

أبدًا كالفرء فوق ذراها حين يطوي المسامع الصرّار^(٤)

ج - اسم كان: كقول جميل بثينة:

لو كان في قلبي كقدر قلامه فضلا لغيرك ما أتتك رسائلي^(٥)

د - مفعول: كقول النابغة الذبياني:

لا يرمون إذا ما الأفق جلله برد الشتاء من الأحمال كالأدم^(٦)

هـ - مجروراً بالحرف: كقول العجاج:

بيض ثلاث كنعاج جم

يضحكن عن كالبرد المنهم^(٧)

وقول الأخطل:

(١) أمالي ابن الشجري ٢٣/٣

(٢) رصف المباني ٢٧٢، ٢٧٣

(٣) شرح ديوان الأعشى ١٥٠، وعدّه ابن عصفور في كتابه (ضرائر الشعر) ٣٠١، من ضرورات الشعر

(٤) الجنى الداني ١٣٥

(٥) شرح ديوان جميل بثينة ٨٦

(٦) ديوان النابغة الذبياني ١٨٣

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٦/٤

قليل غرار النوم حتى تقلصوا على كالقطا الجوني أفزعه الزجر^(١)

و- مجرورة بالإضافة: كقول الشاعر:

تيم القلب حبُّ كالبدر لا بل فاق حسناً من تيم القلب حباً^(٢)

ز - حالاً: كقوله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وكقوله تعالى:

﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة:

٢٦٤]، والتقدير: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق ماله رثاء

الناس^(٣). وقد أعملوا في الحال كاف التشبيه فقالوا: زيد كعمرو خاطباً،

وبكر كبشر محارباً^(٤).

ح - صفة: قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤].

ط - ونصبوا به التمييز، في نحو: زيد كزهير شعراً، وبشر كحاتم جوداً، ونصبوه

به محذوفاً، كقولك: أخوك حاتم جوداً، وأبوك النابغة شعراً^(٥).

٣- وأما ما قيل عن زيادتهما، فليس ذلك حتماً فيها، ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، يمكن توجيهها بلا محذور شرعي بأن يُقال: إن المقصود

نفي الشيء بنفي لازمه، لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، كقولك: ليس لأخي

زيد أخ. فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه، لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد،

فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم، أي: ليس لزيد أخ، إذ لو كان له أخ، لكان

لذلك الأخ أخ، هو زيد. وفي الآية الكريمة، نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد

نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل، لكان هو تعالى مثل مثله^(٦). وأما دخول الكاف

(١) المقتضب ٤/١٤٢، سر صناعة الإعراب ١/٢٨٧، وفي الديوان المطبوع ص ٤٢٠:

قليلاً غرار العين، حتى يقلصوا على كالقطا الجوني، أفزعه القطر

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٠، والجنى الداني ١٣٤، همع الهوامع ٤/١٩٩

(٣) أمالي ابن الشجري ٣/١٧١، مغني اللبيب ٧٨٢

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/٢٣

(٥) أمالي ابن الشجري ٣/٢٤

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٣٩، الجنى الداني ١٣٩

الكاف على الكاف كقول الشاعر: ككما يؤثفين، فبأن تكون الثانية توكيداً للأولى من باب التوكيد اللفظي، بأن يكونا اسمين أو حرفين^(١)، كقول مسلم بن معبد الوالبي:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبداً دواء^(٢)
وعليه فليس دخول الكاف على الكاف دليلاً جازماً على أن أحدهما حرف
والحكم على أحدهما بالزيادة بدعوى أن حرف الجر لا يدخل على مثله. أو يُقال
إنها مثل قول العرب: مثلك ما يفعل هذا، وهم يقصدون: أنت لا تفعل هذا،
كقول رؤبة:

يا عاذلي دعني من عدلكا مثلي لا يقبل من مثلكا^(٣)
وهناك توجيه ثالث: أنه يحتمل أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ، فيكون
المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهذا محتمل سهل^(٤).
٤ - وأما الجواب على قول ابن عصفور أن كل ما قيل عن اسمية الكاف يمكن جعلها
فيه حرفاً، فقد اعترض المألقي على هذا التوجيه بأنه يمتنع لوجهين:
الأول: أننا لو جعلنا الكاف حرفاً لاحتجنا إلى محذوفين: المفعول وصفته التي
يتعلق بها الجار وهو كائن أو مستقر، وذلك إجحاف وغير جائز.
الثاني: أنه لا يُحذف الموصوف وتقام صفته مقامه إلا إذا كان مختصاً معلوماً،
وكان اسماً خالصاً، فإن جاء الجار والمجرور صفة فشاذ^(٥).

وقد قال بهذا التوجيه - قبلهما - أبو علي الفارسي في البغداديات ورجع عنه في
البصرييات فتردد بين حرفية الكاف واسميتها، واستنتج البغدادية من هذا أن اسمية الكاف

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٣٨/٤

(٢) معاني القرآن للفراء ٦٨/١، الخصائص ٢٨٢/٢، وشرح كافي ابن الحاجب للرضي ٣٥٣/١، خزنة الأدب
٣١٠/٢

(٣) توجيه اللمع ٢٣٧

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول/الجزء الثاني ٣٣٢

(٥) رصف المباني ١٩٩

عنده خاصة بالشعر خلافاً لما نقل عنه. وعليه فقد أصبح على مذهب سيبويه^(١). ومن تردد في ذلك أبو حيان، فقد قرر مرة أنها حرف بلا خلاف^(٢). وتراه مرة أخرى يقرر أن مجيئها اسماً؛ فاعلة ومبتدأة ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب وتأويلها بعيد، فالأولى هذا الوجه، ثم يذكر أن مصدر الإشكال هو اعتقاد حرفيتها اعتماداً على مشهور رأي البصريين، ثم يعلن صراحة أنه يصحح رأي الأخفش^(٣).

وأما المذهب الثالث، وهو كونها اسماً دائماً فقد استدل ابن مضاء على اسميتها بأنها بمعنى (مثل)، ووصف المرادي هذا الرأي بالشذوذ^(٤). وقال أبو حيان: «الكاف حرف جرّ لا خلاف، فاعلمه في ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب (المشرق) - يعني ابن مضاء - أنها تكون اسماً أبداً، لأنها بمعنى (مثل)»^(٥). وحجته أن ما كان بمعنى اسم فهو اسم^(٦). ومرّ علينا، علينا، أنها في بعض حالاتها لا يمكن أن تعرب اسماً.

وأما احتجاج أصحاب المذهب الرابع فيما احتج به أصحاب المذاهب السابقة فهم يأخذون بحجج القائلين باسمية كاف التشبيه بأن تقع موقع الاسم بأن تكون فاعلة أو مفعولة أو مجرورة بالحرف أو الإضافة. . إلخ، دون الأخذ بتأويل المعارضين. ويأخذون بحجج القائلين بحرفية كاف التشبيه فيما إذا دخلت الكاف على الكاف أو الكاف على (مثل) أو دخول (مثل) على الكاف. أو أنها تقع مع مجرورها صلة من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد، فهو مثل: الذي في الدار. أو أن يحكم بزيادتها لأن دخولها كخروجها، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي ليس مثله شيء، وتأويلها يحتاج إلى جهد، وأحياناً تكلف، دون الأخذ بتأويل المعارضين أيضاً. وما عدا هذين الموضوعين يجوز الحكم باسميتها أو حرفيتها في سعة الكلام. ولم يذكر المالقي الذي ذكر

(١) خزانة الأدب ١٠/١٧٥-١٧٦

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٧١٠

(٣) البحر المحيط ٢/٣٠٢

(٤) الجنى الداني ١٣٢

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٧١٠

(٦) المساعد ٢/٢٧٧

هذا المذهب أصحاباً له، إلا أنه نسبه إلى بعض المتأخرين، وربما يفترضهم من المتأخرين القائلين بجواز مجيئها اسماً في سعة الكلام، أمثال: ابن جني، والزمخشري، وابن مالك^(١). قال ابن جني: «فقد صحَّ بما قدمنا أن كاف الجر قد تكون مرة اسماً ومرة حرفاً، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً فجوِّز فيها الأمرين»^(٢). ثم عقب على ذلك بقوله: «هذا قول أصحابنا». وقال بذلك ابن الحاجب^(٣).

وواضح من كلام ابن عادل - في صدر الموضوع - أنه من هذا لفريق، من الذين يفصلون، فمرة يحكمون باسميتها بشروط، ومرة يحكمون بحرفيتها بشروط، ويجيزون الوجهين فيما عدهما. ولا يخفى ما في هذا من وجهة وتوسط واحترام للنصوص الواردة والابتعاد عن التأويلات البعيدة والمرهقة.

الترجيح

مما سبق من المناقشة رأينا أن كون كاف التشبيه حرف جرّ، هذا هو الأصل وهو متفق عليه إلا ما شذ به ابن مضاء عندما ادعى أنها اسم أبداً. ثم قالوا إنها تخرج عن هذا الأصل إلى حالات أخرى فتكون اسماً تارة وزائدة للتوكيد تارة أخرى، وجمهور البصريين يجعلون هذا محله الشعر لأنه محل الضرورات. وهذا لا يخرجها عن أصلها ولكن ينبغي أن يكون ذلك تبعاً للمعنى وللقواعد النحوية المعتمدة، وأن يكون ذلك في النثر والشعر سواء وألا ينظر إليه على أنه ضرورة شعرية يرتكبها بعض كبار الشعراء قديماً وحديثاً. لأننا رأينا الكاف تدخل على مثلها، أو تدخل عليها (مثل)، وأجاز بعض كبار النحويين كالزمخشري^(٤)، والرضي^(٥)؛ أن تكون الثانية توكيداً للأولى سواء قلت إنها حرف أو اسم والذي عدها حرفاً حكم بزيادتها، وخاصة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] للمحذور الشرعي

(١) رصف المباني ٢٧٣

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٧٣، ١/٢٩١

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢

(٤) الكشف ١٦٣/٤

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٣٨

أنّ الله ليس له مثل. ومرّ قريباً إمكان تأويل ذلك تأويلاً حسناً.

إعمال (لا) عمل (ليس)

قال ابن عادل عند إعرابه (لا) في قوله تعالى:

﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

«(لا) يجوز أن تكون عاملة عمل (ليس) فيكون (خوفٌ) اسمها، و(عليهم) في محلّ نصب خبرها، ويجوز أن تكون غير عاملة، فيكون (خوفٌ) مبتدأ، و(عليهم) في محلّ رفع خبره، وهذا أولى مما قبله لوجهين:

أحدهما: أن عملها عمل (ليس) قليل، ولم يثبت إلا شيء محتمل، وهو قوله:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

والثاني: أن الجملة التي بعدها وهي (ولا هم يحزنون) تعين أن تكون (لا) فيها غير عاملة؛ لأنها لا تعمل في المعارف، فجعلها غير عاملة فيه مشاكلة لما بعدها، وقد وهم بعضهم، فجعلها عاملة في المعرفة؛ مستدلاً بقوله:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا

فـ(أنا) اسمها و(بأغياً) خبرها. قيل: ولا حجة فيه؛ لأن (بأغياً) حال عاملها محذوف هو الخبر في الحقيقة تقديره: وَلَا أَنَا أَرَى بَاغِيًا، أو يكون التقدير: وَلَا أَرَى بَاغِيًا، فلما حذف الفعل انفصل الضمير^(١).

وقال: «وخرّجه ابن عطية بهذا الوجه، وهو ضعيف، لأن إعمال (لا) عمل ليس لم يقم

عليه دليل صريح، وإنما أنشدوا أشياء محتملة، أنشد سيبويه:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٢).

اختلفت آراء النحاة حول عمل (لا) النافية عمل ليس، وانقسموا إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز إعمالها بقلة بشرط عملها في النكرة، وهو قول سيبويه^(١)، والفراء^(٢)، والمبرد^(٣)، والنحاس، وكثير من النحويين، ونسبه ابن مالك للبصريين^(٤). ونصّ

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٨٣/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٩٦/٣

الزّمخشري^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وابن عقيل^(٧)، وابن هشام^(٨)، وغيرهم على أنّها لغة أهل الحجاز. ويبدو لي أنّ المقصود (لا) النافية للجنس، وليس العاملة عمل (ليس)^(٩). وقد ذكر أبو حيان أنه لم ينص أحدٌ على أنّ ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلاّ ما ذكره المطرزي^(١٠). وكأنّه لم يطلع على نصي الزّمخشري وابن الحاجب وغيرهما مما أسلفنا.

المذهب الثاني^(١١): جواز إعمالها عمل (ليس) في المعارف، وهذا مذهب بعض النحويين مثل: ابن جني^(١٢)، وابن الشجري^(١٣)، وابن مالك في أحد قوليه^(١٤).

المذهب الثالث: منع إعمالها مطلقاً، وذهب إليه جماعة من النحويين، منهم: المبرد^(١٥)، الأخفش^(١٦)، والرضي^(١). وحسنه أبو حيان^(٢)، وقيل إنّ لغة بني تميم^(٣).

(١) الكتاب ٢/٢٩٦

(٢) معاني القرآن ٢/٣٧٧

(٣) المقتضب ٤/٣٨٢

(٤) شرح الكافية الشافية ١/١٩٤

(٥) المفصل ٨٢

(٦) شرح المقدمة الكافية ٢/٥٨٢، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٢١٥

(٧) شرح ابن عقيل ١/٢٧٩

(٨) شرح اللّمحة البدرية ٢/٤٢

(٩) ينظر: المفصل ٢٩-٣٠، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/٢١٥، لأنّ بعض النحويين يوجب لعمل (لا) ثمّ يتحدث عن أقسامها، فيخلط هو أو الناقل عنه بين (لا) النافية للجنس، و(لا) العاملة عمل (ليس). وخص الرضي الإعمال عمل (ليس)، بـ(ما) وحدها دون (لا).

(١٠) التذيل والتكميل ٤/٢٨٤

(١١) ينظر: معني اللبيب ٣١٦

(١٢) الجنى الداني ٣٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/٤٣١

(١٣) أمالي ابن الشجري ١/٤٣١

(١٤) شرح التسهيل ١/٣٧٧، قال ابن عقيل في شرحه ١/٢٨٢، ((واختلف كلام المصنف في هذا البيت - يقصد بيت الجعدي وحلت سواد القلب..... - فمرة قال: إنه مؤول، ومرة قال: إنّ القياس عليه سائغ)).

(١٥) التذيل والتكميل ٤/٢٨١، والجنى الداني ٣٠١، وفي المقتضب ٤/٣٨٢، نص صريح بإعمال (لا) عمل (ليس).

(١٦) معاني القرآن ١/٢٤، وشرح كتاب سيويه للسيرافي ١/٣٢٧، وشرح المفصل ١/١٠٩، الجنى الداني ٣٠١،

التذيل والتكميل ٤/٢٨١

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب المذهب الأول بأمور منها:

- ١ - نصّ سيوييه على جواز إعمالها بقلة في النكرات، قال: «وقد جعلت، وليس بالأكثر، بمتزلة ليس. وإن جعلتها بمتزلة ليس كانت حالها كحال لا، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة. فمن ذلك قول سعد بن مالك: من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح^(٤)».
- والتقدير: لا براح لي، أو عندي^(٥)، ولا يحتمل أن تكون (لا) نافية للجنس، لأن القصيدة كلها بضم الحاء. قال سيوييه بعد ذكر بيت سعد، «جعلها بمتزلة ليس، فهي بمتزلة لات في هذا الموضع في الرفع»^(٦).
- ٢ - واستدلوا كذلك بقول الآخر:
- تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا^(٧)
- ٣ - واستدلوا كذلك بقول سواد بن قارب:
- وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعَةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب^(٨)
- ٤ - واستدلوا أيضاً بقول الآخر:
- نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ فبوّئت حصناً بالكمأة حصينا^(٩)
- ٥ - ونص بعض النحويين كالزمخشري وابن الحاجب وغيرهما - كما ذكرنا آنفاً - أن عمل (لا) عمل (ليس) لغة الحجازيين، والإهمال لغة التميميين، قال ابن الحاجب:

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٦١، ٢/١٩٣

(٢) التذييل والتكميل ٤/٢٨٤

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢١٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٩

(٤) الكتاب ٢/٢٩٦

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٤٣١

(٦) الكتاب ١/٥٨

(٧) شرح التسهيل ١/٣٧٦، ومغني اللبيب ٣١٥، وتلخيص الشواهد ٢٩٤، والجنى الداني ٣٠١، والتذييل

والتكميل ٤/٢٨٢

(٨) شرح التسهيل ١/٣٧٦، والتذييل والتكميل ٤/٢٨٢

(٩) شرح التسهيل ١/٣٧٦، ومغني اللبيب ٣١٦، والجنى الداني ٣٠١، والتذييل والتكميل ٤/٢٨٢

«قوله^(١): (وهي حجازية)، يعني: وهي لغة أهل الحجاز، وأما لغة بني تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر^(٢). وردّ عليه الرضي بقوله: «قوله: وهي حجازية، أي هذه اللغة، وهي إعمال (ما) و(لا) عمل (ليس)، وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد، لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم (لا) ونصب خبرها في موضع، فاللغة الحجازية إذن، إعمال (ما) وحدها دون (لا) عمل (ليس) بشروط ستجيء. وغير الحجازيين وهم بنو تميم، لا يعملونها مطلقاً^(٣). والباحث يتفق تماماً مع ما قاله الرضي مما تبين له من الاطلاع والتنقيب في المراجع.

واشترط بعضهم لعمليها شروطاً^(٤):

- (أ) الشرط الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو: لا رجلٌ أفضل منك،
- (ب) الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: لا قائماً رجلٌ.
- (ج) الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول: لا رجلٌ إلا أفضل من زيد، بنصب أفضل بل يجب رفعه.
- (د) الشرط الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر.
- (هـ) الشرط الخامس: أن يكون الكلام التي هي فيه شعراً لا نثراً.
- (و) الشرط السادس: أن لا يراد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق نصاً.

ومن ثم تأولوا ما جاء معرفة، قال سيبويه: «واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرات في هذا الباب، لأن لا لا تعمل في معرفة أبداً. فأما قول الشاعر:

لاهيثم الليلة للمطي

(١) يعني نفسه فهو يشرح كافيته.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٥٨٢/٢

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢١٥/٢

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢١٥/٢ - ٢١٦ ، والتذيل والتكميل ٢٨٥/٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٢/١، وشرح للمحة البدرية ٤٣/٢ ، وإنما ذكرنا هذه الشروط لمسيب الحاجة إليها في نقاشات النحويين وردودهم على بعض.

فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك: لا بصره لكم. ^(١)
 يقصد سيبويه أن الشاعر لا يقصد بـ(هيثم) شخصاً معيناً، وإنما يقصد أي شخص فيه
 صفات هيثم المذكور، وقد يكونون بالعشرات. ومثله قولهم في المثل: قضية ولا أبا حسن لها،
 وأبو الحسن هو علي ط، ولكنه هنا لم يقصده بعينه، وإنما قصد: قضية ولا عالم بها، فدخل
 علي ط فيمن يطلب لهذه المسألة ^(٢)، وهذا يشبه قولهم: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار
 قهار ^(٣).

ثم عللوا لدخولها على النكرات وردوا على من يجيز دخولها على المعارف، بما يأتي:

١- أن (لا) ضعيفة في باب العمل، لأنها إنما تعمل بحكم الشبه، لا بحكم الأصل في
 العمل، والنكرة ضعيفة جداً، فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات،
 كقولك: عشرون رجلاً، وزيدٌ أحسنهم أدباً، فلما كانت (لا) أضعف العاملين،
 والنكرة أضعف المعمولين، خصوا الأضعف بالأضعف ^(٤).

٢- أن (لا) خالفت (ليس)، من وجوه ^(٥):

- (أ) أن عمل (لا) قليل، حتى ادعى بعض النحويين أنه ليس بموجود.
 (ب) أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج ادعى أنها لا تعمل إلا في الاسم ولا
 تعمل في الخبر شيئاً، وفي الشواهد السابقة ردُّ عليه.
 (ج) أنه قد ضعف الشبه بين (لا) وبين (ليس)، لأن (ليس) لنفي الحال، و(لا)
 لنفي المستقبل، ولذا خصَّ بعضهم عملها في الشعر فقط ^(٦).

٣- أن (ما) أوغلُّ منها في الشبه بـ(ليس) لاختصاصها بنفي الحال كـ(ليس)، ولذلك
 دخلت على النكرة والمعرفة جميعاً، فقليل: ما زيدٌ منطلقاً، وما أحدٌ أفضل منك، ولم

(١) الكتاب ٢/٢٩٦

(٢) المقتضب ٤/٣٦٣

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/١٩٨

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٤٣٠ - ٤٣١

(٥) ينظر: المفصل ٣٠، ومغني اللبيب ٣١٥، الجني الداني ٣٠١

(٦) اللوحة البدرية ٢/٤٣

تدخل (لا) إلا على النكرة لضعفها؛ لقصور شبهها بـ(ليس)، لأنها تدل على نفي المستقبل^(١).

وقد لحنوا^(٢) المتنبى - حيث أعملها في المعرفة - في قوله:

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المال باقياً

وذكر ابن هشام أن إعمال (لا) النافية عمل (ليس)، قليلٌ وكثير، فالقليل حيث لا تقترن بها التاء. وتختص هذه بالنكرات. ، والكثير حيث تقترن بالتاء^(٣). وتختص هذه بأسماء الزمان، لأنه عدّ (لات) هي (لا) دخلت عليها تاء التأنيث كما في (رُبّت) و(ثُمّت)، موافقاً في ذلك لبعض النحويين مثل: الهروي^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن مالك^(٦)، وغيرهم. وذكر في في المغني أنه قول الجمهور^(٧)، وأن عملها مع التاء عمل (ليس) قول الجمهور أيضاً^(٨).

(١) شرح اللمحة البدرية ٤٣/٢

(٢) اللمحة البدرية ٤٣/٢

(٣) تخلص الشواهد ٢٩٣

(٤) الأزهية ١٦٠

(٥) المفصل ٨٢

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١

(٧) مغني اللبيب ٣٣٥

(٨) مغني اللبيب ٣٣٥

واستدل أصحاب المذهب الثاني بأمر منها:

١ - بقول النابغة الجعدي:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا في حبها متراخيًا^(١)

٢ - بقول الشاعر:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدارُ دارًا ولا الجيرانُ جيرانا

حيث جاء اسم (لا) في البيتين معرفة.

٣ - رأي ابن أبي الربيع أن الأصل في (لات): ليس، فأبدل من السين التاء كما فعل

ذلك في ست، ثم قلبت الياء ألفًا، لأنه كان الأصل في ليس لاس لأنها فعل، وكأما كرهوا أن يقولوا: ليت فيصير لفظها لفظ التمني^(٢). وإذا صح هذا فليس بمنكور أن يكون اسمها معرفة، لأن ذلك جائز عند الجميع في (ليس).

٤ - وذكر ابن الشجري أن ابن جني - في تفسيره لشعر المتنبي - لم ينكر على المتنبي ولم يلحنه في هذا البيت، ولكنه قال: شبه (لا) بـ(ليس)، فنصب بها الخبر^(٣).

واحتج أصحاب المذهب الثالث بأمر منها:

١ - ذكر الأخفش أن (لا) و(لات) لا يعملان شيئًا لأنهما حرفان وليسا فعلين فإذا وقع

بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف. وإذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل، فإذا قال: ولات حين مناص، كان التقدير: ولا أرى حين مناص، وفي قول جرير:

فلا حسبًا فخرت به لثيم ولا جدًا إذا ازدحم الجدود^(٤)التقدير: فلا ذكرت حسبًا^(٥).وذكر أبو حيان أن المبرد تبع الأخفش في منع عمل (لا)^(٦). إلا أن ما في

المقتضب يناقض ذلك، قال: «وقد تجعل (لا) بمتزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى،

(١) شرح التسهيل ٣٧٧/١، ومغني اللبيب ٣١٦، الجني الداني ٣٠٢

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٧٣/١

(٣) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١

(٤) في شرح ديوان جرير ١٦٥ «ولا حسبٌ فخرت... البيت»، وفي الحاليين يصلح شاهدًا للأخفش.

(٥) شرح كتاب سيويه للسيرافي ٣٢٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١، شرح كافية ابن الحاجب ٢٢٩/٢

(٦) التذييل والتكميل ٢٨١/٤

ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضل منك^(١). فهذا نص صريح من المبرد بإعمال (لا) عمل (ليس)، وفي هذا ردُّ على المرادي أيضاً^(٢). ولم يذكروا أنَّ له قولاً آخر في هذه المسألة.

٢- أن (لا) حرف غير مختص بالأسماء ولا بالأفعال، فالقياس ألا يكون له عمل لا في الأفعال ولا في الأسماء، ولذا قال من نسب الإعمال إلى أهل الحجاز، والإهمال إلى بني تميم: إن لغة بني تميم أقيس^(٣).

٣- عدّ ابن الحاجب عمل (لا) عمل (ليس)، شاذاً، وعلّق الرضي على كلامه بقوله^(٤): بقوله^(٤): «والظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل (ليس)، لا شاذاً، ولا قياساً، ولم يُوجد شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً كخبر (ما) و(ليس). ويبدو لي أن هذا الرأي مستخلص من رأي الأخفش والزجاج^(٥)؛ حيث أنكر الأول عملها في الجزأين وأنكر الثاني عملها في الخبر. ورأى الرضي أن ما يقال من دلالتها على الاستغراق مستفاد من ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها، لأن النكرة في سياق غير الموجب، للعموم على الظاهر، سواء كانت مع (لا) أو (ليس) أو غيرها من حروف النفي أو النهي أو الاستفهام، ثم يرى أن للقرينة دوراً في تحديد الأمور الأخرى كالنص على نفي الاستغراق أو عدمه. وكذلك رأى ابن مالك عملها في المعرفة شاذاً^(٦). وقال صاحب الخزانة لما أورد بيت الجعدي: وحلت سواد القلب، قال: إنه من شواهد النحاة؛ أوردوه شاهداً على عمل (لا) عمل ليس في المعرفة، وهو شاذ^(٧).

٤- أن كثيراً من الشواهد التي ذُكرت في إعمال (لا) يمكن تأويلها، فبيت الجعدي السابق أوّلُه ابن مالك على جعل (أنا) مرفوع فعل مضمّر ناصب (باغياً) على

(١) المقتضب ٣٨٢/٤

(٢) الجنى الداني ٣٠١

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٢/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٧/١، والتذيل والتكميل ٢٥٤/٤

(٤) شرح كافيّة ابن الحاجب ٢٦١/١

(٥) ينظر رأي الزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) ٦٣/٥، وهو غير واضح.

(٦) شرح التسهيل ٣٧٧/١

(٧) خزانة الأدب ٣٣٧/٣

الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل. ويجوز عنده أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال. وحسن أبو حيان القول بمنع عمل (لا) عمل (ليس)، ثم علل لذلك بقوله: «إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظمٍ إلا في ذينك البيتين، ولا ينبغي أن تبني القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً، بل قال سيبويه: وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مناص)، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

من صدّ عن نيراتها فأناب ابن قيس لا براح

فجعلها بمتزلة ليس»^(١) انتهى. فظاهر كلام سيبويه أن جعلها بمتزلة (ليس) في

هذا البيت تأويل^(٢).

٥ - أن سبب إعمال (لا) عمل (ليس) - كما قيل - الشبه بينهما وقد مرّ آنفاً الاختلاف الكبير بين (لا) و(ليس) مما يقوّض هذا المذهب.

٦ - واعترض ابن هشام على الذين يذكرون اتفاق العرب على إعمالها، ويخصون الخلاف في عمل (ما)، بالتعجب كيف يمكن أن يختلفوا في القوي الشبه ويتفقون على الضعيف، قال: «وكثير ظن اتفاق العرب على إعمالها، ويخص الخلاف بـ(ما) وليس الأمر كذلك، وإذا اختلفوا في القوي الشبه، فكيف يُجمعون على الضعيف؟»^(٣).

وواضح من كلام ابن عادل - في صدر الموضوع - أنه متابع لأصحاب المذهب الثالث الذين يمنعون إعمالها مطلقاً، ولكن يبدو على موقفه التردد وعدم الوضوح فهو بدايةً يجوز عملها ويحدد اسمها وخبرها في الآية التي ساقها، ثم يجوز عدم عملها فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، ثم يرجح القول الثاني لسببين: الأول: أن عملها عمل (ليس) قليل ولم يثبت إلا بشيء يحتمل التأويل. والثاني: أن الجملة (ولا هم يجزنون) المعطوفة على قوله تعالى: (فلا

(١) الكتاب ٥٨/١

(٢) التذييل والتكميل ٢٨٤/٤

(٣) اللوحة البدرية ٤٢/٢ - ٤٣

خوفٌ عليهم)؛ تعيّن أن تكون (لا) فيها غير عاملة، لأنها لا تعمل في المعارف، فجعلها غير عاملة فيه مشاكلة لما بعدها. وقد يكون هذا جيداً ومقبولاً في ترجيح أنّ (لا) في هذه الآية بالذات غير عاملة عمل (ليس)، ولكنه في النص الثاني، يقرر أنّ تخريج ابن عطية على إعمال (لا) عمل (ليس) ضعيف، لأنّ إعمال (لا) عمل ليس لم يَقم عليه دليلٌ صريحٌ، وإنما استشهدوا بأبيات محتملة، وكأنّه يؤيد رأي الأَخفش، ولكنه ينسحب من رأي الجمهور على استحياء.

الترجيح

من المناقشة السابقة فإنّ الباحث يميل إلى ترجيح المنع للأسباب الآتية:

١ - تبين أنّ الذين يجيزون إعمالها إنما يجيزون ذلك على سبيل القلة. وصرحوا أنّه لا يذكر الخير معها إلا بقلة شديدة حتى إنّ الزجاج أنكر وجوده، وإذا كان الأمر كذلك فأين العمل!.

٢ - أن الاسم المرفوع بعد (لا) مع غيبة الخير المنصوب، ما من دليل يثبت أنّ (لا) عملت عمل (ليس)، فالأولى أن يعرب ما بعده مبتدأ ثم يقدر له خبرٌ مناسباً.

٣ - أنّ ما جاء ظاهره خبراً، دالاً على عمل (لا) يمكن إعرابه حالاً أو مفعولاً لفعل مقدر كما قال الأَخفش.

٤ - قال أبو حيان: «ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهباً حسناً؛ إذ لا يُحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تبني القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أنّ إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقيساً مطرداً، بل قال سيبويه: «وزعموا أنّ بعضهم قرأ(ولاتَ حينُ مناصٍ)، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

من صدّ عن نيرانها فأنّا ابن قيسٍ لا براحُ

فجعلها بمتزلة ليس»..»^(١)، ثم عقب أبو حيان قائلاً: «فظاهر كلام سيبويه أن جعلها بمتزلة (ليس) في هذا البيت تأويل من ذلك البعض الذي قال عنه سيبويه» كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك «، ولو كان التأويل لـ (ليس) لم يكن مثل هذا البيت تبني عليه القاعدة»^(٢). فأبو حيان هنا يثبت أن سيبويه لم يذكر عمل (لا) عمل (ليس) تقعيدياً لعملها بل جاء تأويلاً لقراءة (ولات حين مناص)، فالعمل هنا نوع من التضمنين يقتضيه المعنى المراد لا على أنه أصل قائم بذاته، وتضمنين عمل الأدوات فيما بينها كثير في كتاب سيبويه، يضطر إليه أحياناً في تأويل النصوص التي ظاهرها يخالف القاعدة التي يحاول بناءها. والله أعلم بالصواب.

(١) الكتاب ٥٨/١

(٢) التذييل والتكميل ٢٨٤/٤

(لن) بين البساطة والتركيب

قال ابن عادل عند إعرابه (لن) في قوله تعالى:

﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]

«و(لَنْ) حرف نفى معناه نفى المستقبل، ويختص بصيغة المضارع كـ(لَمْ) ولا يقتضي نفيهُ التَّأْيِيدَ، وليس أقلُّ مدة من نفي (لَا)، ولا نونُهُ بدلاً من ألف (لَا)، ولا هو مركَّباً من (لَا أَنْ)؛ خلافاً للخليل»^(١).

اختلفت آراء النحاة حول (لَنْ) أبسيطة هي أم مركبة؟ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: رأي الجمهور^(٢)، وسيبويه^(٣)، أن (لَنْ) بسيطة مثل (لَمْ) و(هَلْ)، وهو رأي: المراد^(٤)، وتبعهم كثير من النحويين. قال سيبويه: «ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له»^(٥).

المذهب الثاني: أن (لَنْ) مركبة من (لا) و(أَنْ) وهو رأي الخليل^(٦)، والكسائي^(٧)، وتبعهما ابن جني^(٨)، والسهيلي^(٩)، وقليل من النحويين المتأخرين^(١٠). قال الخليل: «وأمّا

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٣٨/١

(٢) الجني الداني ٢٨٤، وجمع الهوامع ٩٣/٤

(٣) الكتاب ٥/٣

(٤) المقتضب ٨/٢

(٥) الكتاب ٥/٣

(٦) العين ١٠٣/٤، والكتاب ٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٠٥/١، ووصف المباني ٣٥٥، ويلحظ على الخليل ميله إلى التركيب في عدد من الأدوات النحوية.

(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٢/١، وشرح التسهيل ١٥/٤، والجني الداني ٢٨٤، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢

(٨) سر صناعة الإعراب ٣٠٦/١

«وأما (لن) فهي: لا أن، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد»^(٣).

المذهب الثالث: رأي الفراء وهو أن (لن) أصلها (لا) النافية أبدل من ألفها نون^(٤). وقد تفرد بهذا القول.

الأدلة والمناقشة

احتج أصحاب المذهب الأول بأمر منها:

- ١ - أن (لن) مفردة عملاً بالظاهر فقد أشبهت (أن)، و(لم)، و(أم)^(٥).
- ٢ - أن الأصل عدم التركيب، والقول بالتركيب دعوى تحتاج إلى دليل ولا دليل لدى القائلين به^(٦).
- ٣ - أنه لو كانت (لن) مركبة من (لا أن)؛ لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من (أن) والفعل، فيكون المعنى: لا قيام زيد. وفي هذا محذوران: أن (لا) دخلت على معرفة فلا بد من تكرارها، والثاني أن المبتدأ هنا يبقى بدون خبر ولا بد من الخبر^(٧)، ولم يُسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه، كخبر مبتدأ (لولا) عند بعضهم. وردّ النحويون على قول المبرد: إنه مبتدأ حذف خبره، بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شيء مسده، بخلاف مثل: لولا زيد لأكرمتك، وبأن الكلام تام بدون المقدّر. وردّ

(١) نتائج الفكر ١٣٠

(٢) مثل ابن منظور في لسان العرب ٣٩٢/١٣، ومن المحدثين الغلابي في كتابه جامع الدروس العربية ١٧٤/٢

(٣) العين ١٠٣/٤

(٤) المفصل ٣٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤، و شرح كافية ابن الحاجب

للرضي ٣٦/٤، و رصف المباني ٣٥٥

(٥) علل النحو ٢٧٣، و شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٨

(٦) رصف المباني ٣٥٥، الجنى الداني ٢٨٤

(٧) رصف المباني ٣٥٦

ابن هشام على المبرد بقوله: «ولا التفات له (يعني المبرد) في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستقراء يشهد بذلك»^(١). وردّ المرادي بأن هذا لا يلزم المبرد، لأنّ تكرارها عنده لا يلزم، ولكنه يلزم الخليل^(٢).

٤ - أنّها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو: زيّداً لن أضرب وجواز هذا عند النحاة - ما عدا الأخفش الصغير^(٣) - يدل على عدم التركيب^(٤).

٥ - أننا إذا قلنا: لن أضرب زيّداً، كان كلاماً تاماً لا يحتاج إلى إضمار شيء، وأما إذا قلنا: لا أن أضرب زيّداً فإنّ الكلام لم يتم لأنّ (أن) وما بعدها بمترلة اسم مبتدأ لا خبر له^(٥). وهذا لا يلزم من يقول بحصول تغيير في المعنى والحكم بعد التركيب^(٦).

٦ - أنّ لفظ (لن) غير لفظ (لا أن) ومعناها ليس معناها فدعوى أن هذه أصل لتلك، دعوى بدون برهان، ومتى جاءنا اللفظ على صفة ما، وأمکن استعمال معناه، لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك^(٧). وقال صدر الأفاضل أنّ الصواب أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها، لأنّ الأدوات لا تصرف لها، وهو قول أكثر النحويين^(٨).

٧ - أنه يجوز أن يلي (لا)؛ الماضي، و(أن) لا يليها إلا المستقبل، فهذا دليل على أنّ (لن) حرف قائم بنفسه وضُعب للمستقبل^(٩). وقد قبّح الزجاجي دخول (لا) على الماضي

(١) مغني اللبيب ٣٧٤

(٢) الجنى الداني ٢٨٥

(٣) هو علي بن سليمان قرأ على ثعلب والمبرد وألف في العربية توفي سنة ٣١٥ هـ

(٤) الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٨/٢، والأصول في النحو ١٤٧/٢، رصف المباني ٣٥٥، شرح الأشموني ٢٧٦/٢

(٥) الجنى الداني ٢٨٥

(٦) المقتصد ١٠٥١/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٢/١

(٧) ينظر: علل النحو ٢٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٨

(٨) شرح المفصل (التخمير) ٩٠/٤

(٩) علل النحو ٢٧٣

لثلاثا تشبه الدعاء في مثل: لا قام زيد، صرت كأنك دعوت عليه^(١). وجاء في المصباح المنير أنها إذا دخلت على الماضي قلبت معناه إلى الاستقبال، فإذا قلت: والله لا قمت، صار معناها مثل: والله لا أقوم. فإذا أردت معنى الماضي، قلت: والله ما قمت، وهذا كما تقلب (لم) معنى المستقبل إلى الماضي، في مثل: لم أقم، والمعنى: ما قمت^(٢).

واحتج أصحاب المذهب الثاني بأمر أهمها:

١ - أن للقول بالتركيب أصلاً فقد ورد كما في قول جابر الطائي:

فإن أمسك فإن العيش حلواً إلي كأنه عسل مشوب
يرجى المرء ما لا أن يلاقي وتعرض دون أدناه الخطوب^(٣)

وهذا وإن قيل: إنه ضرورة^(٤)، إلا أنه أظهر أصل (لن) أي التركيبي.

٢ - أن تحوّل لا أن إلى (لن) قد جرى على سنن العربية فلاجل كثرة الاستعمال حذفت الهمزة تخفيفاً - كما حذفوها من ويلمه التي أصلها ويل لأمه، و(أيش) التي أصلها أي شيء - فالتقت ألف (لا) ونون (أن)؛ وهما ساكنان، فحذفت الألف من (لا) لسكونها وسكون النون بعدها ودجت اللام بالنون فأصبحت (لن) وصار لها بعد التركيبي معنى آخر، وحكم آخر، وصارت بمرتبة كلمة واحدة، كما صارت (هلاً) بمرتبة كلمة واحدة، وإنما أصلها هل^(٥).

٣ - أن اعتراض سيبويه على الخليل ليس متجهاً؛ لأننا قلنا إنه يحصل للفظتين بعد التركيبي؛ معنى وحكم جديدان، كما حصل في (لولا) إذ هي مركبة من (لو) و(لا)، ومعنى (لو) امتناع لامتناع، وتليها الأفعال. ومعنى (لا) النفي والنهي، فلما

(١) حروف المعاني والصفات ٢٣

(٢) المصباح المنير ٣٤٨

(٣) النوادر في اللغة ٢٦٤، شرح كافية ابن الحاجب ٣٦/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٢

(٤) ضرائر الشعر ٦٢

(٥) الكتاب ٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٠٥/١ - ٣٠٦

ركبا معاً حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره، ووليها الأسماء. ومثلها (هلاً) التي أصلها هلّ لا، فإنّ (هلّ) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولكنها بعد التركيب مع (لا) ودخول معنى التحضيض عليها جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، مثل: زيداً هلاًّ ضربت، ومثل ذلك لوما، ولولا، ولما. والدليل ما ذكره سيبويه فلو كان اعتراضه في محله لم يقع التركيب أصلاً لمخالفته ما ذكر من عدم جواز مثل: زيداً لن أضرب^(١).

٤ - أن من أسباب القول بالتركيب قرب لفظ (لن) من لا أن، ووجود معنى (لا أن) فيها وهو النفي، والتخليص للاستقبال^(٢).

٥ - ذكر أبو علي الفارسي أنّه لما كان في (لا) معنى النفي، وصار مع (أن) بمترلة حرف واحد، فقد أشبه الكاف الداخلة على (أن) في قولك: كأنّ زيداً أخوك، مع أنّ تقدير الكاف أن تكون بعد (أن) لأنّ المراد التشبيه، إذ المعنى زيد كأخيك، ومع ذلك لم يجر عندهم مجرى تقديم ما في الصلة عليها، فكذلك زيداً لن أضرب لا يجري مجرى تقديم الصلة عليهما لاجتماع الحرفين في تركيب كل واحد منهما من حرفين وأنّ كل واحد منهما عامل، فقد صار يجري مجرى الحرف الواحد^(٣).

واحتجّ للمذهب الثالث بأمور أهمها:

١ - أن بين (لن) و(لا) تقارباً في الوضع؛ إذ هما ثنائيان، واتفقهما في النفي، جعل (لا) أصلاً لـ (لن) لأنها أكثر استعمالاً في النفي من (لن) لأنّ (لن) لا تنفي إلا المضارع، و(لا) عامة^(٤).

٢ - أن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في مثل قوله تعالى: ﴿كلا لنسفعا﴾ [العلق: ١٥]، فكذلك تبدل النون ألفاً في مثل: رأيت زيداً^(١). زيداً^(١).

(١) سر صناعة الإعراب ١/٣٠٥ - ٣٠٦، أسرار العربية ٣٢٩

(٢) همع الهوامع ٩٣/٤

(٣) المسائل الحليّيات ٤٦

(٤) همع الهوامع ٩٤/٤

وقد رُدّ على المذهب الثاني بما يأتي:

١ - أن دعوى تغيير المعنى والحكم في (لن) بعد التركيب - لو صح - غير صحيحة حيث شبهوها بـ(هلاً) و(لولا). فـ(هلاً) بعد التركيب زال عنها معنى الاستفهام فجاز أن يتغير حكمها، وكذلك (لولا) فإن (لو) حرف امتناع لامتناع فدخلت عليه لا النافية، فأزالت الامتناع للواحد وصيرته إيجاباً فكان كل من (لو) و(لا) باقياً على معناه و(لا) في (لولا) عوض عن الفعل. وأما (لن) فمختلفة عنهما كثيراً لأن (لن) و(لا أن) معناهما واحد وهو النفي ولم يحصل لهما إلا التسهيل فقط ولم تدخل إحداهما على الأخرى لإحداث معنى جديد، فبطل التنظير وثبت أن (لن) غير مركبة^(٢).

٢ - حُكي عن الخليل قوله: لا يُنصب من الأفعال إلا بـ(أن) مظهرة أو مقدّرة، قال الأنباري: والأكثر على خلافه^(٣). فسبب قول الخليل بتركيب بعض الأدوات؛ هي هذه القاعدة التي تمسك بها، وكان أول المخالفين لها تلميذه سيبويه.

ورُدّ على المذهب الثالث بأمور منها:

١ - أن الأصل البساطة ولا يصار إلى القول بالتركيب إلا بدليل قاطع^(٤). قال ابن يعيش عن قول الفراء: «وهو خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب»^(٥). وقال الرضي: «ولا دليل على قول الفراء»^(٦).

٢ - أنه مخالف للقياس لأن الأصل في الحروف ألا يبدل فيها^(٧).

٣ - أنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجوز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو: زيداً لن أضرب، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب^(٨).

(١) رصف المباني ٣٥٥

(٢) رصف المباني ٣٥٦

(٣) أسرار العربية ٣٢٨

(٤) رصف المباني ٣٥٥

(٥) شرح المفصل ١١٢/٨

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٧/٤

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢

٤ - أن المعروف في لغة العرب إبدال النون ألفاً في مثل: (لنسفعا)، و(ليكوناً) وليس العكس^(٢).

٥ - أنه أبدل الثقيل من الخفيف، لأن النون مقطوع والألف صوت، والصوت أخف من المقطوع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من الخفة إلى الثقل، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يُقاس أحد الموضعين على الآخر لأجل هذا التباين^(٣).

٦ - أن البدل في (زيداً) مختص بالوقف، و(لن) مستعملة في الوصل والوقف، فبان الفرق وبطل القياس^(٤).

٧ - أن (لا) لم توجد ناصبة في موضع من المواضع، و(لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع، فكيف تقاس هذه بتلك مع تناقض عملهما وعدم عمل (لا)^(٥).

واختار ابن عادل؛ المذهب الأول - رأي الجمهور - بنفيه للرأيين الآخرين ذكر قول الفراء ولم ينسبه إليه، وصرح بمخالفة قول الخليل. ويعاب عليه أنه ساق ذلك دون استدلال ولا احتجاج، كما فعل غيره من المفسرين.

الترجيح

إن المتتبع لآراء الخليل يرى ميله الشديد إلى التركيب في كثير من الأدوات، فهو يرى التركيب في لولا ولوما^(٦)، ومهما^(٧). حتى (ليس) هي عنده مركبة^(٨) من لا أيس أي لا

(١) رصف المباني ٣٥٦

(٢) مغني اللبيب ٣٧٣ - ٣٧٤

(٣) رصف المباني ٣٥٦ - ٣٥٧

(٤) رصف المباني ٣٥٧

(٥) رصف المباني ٣٥٧

(٦) العين ١١١/٤

(٧) العين ١٧١/٤

(٨) العين ١١٣/٤

يكون فتكون عكس (كان)، ولم يوافق الخليل في دعوى التركيب إلا قلة من النحويين قديماً وحديثاً. وأما عن الفراء فالمشهور عنه وعن الكوفيين ميلهم الشديد للقلب المكاني ونيابة الحروف عن بعض، ولا شك أنهم تأثروا بكثرة ما رووا عن العرب من ذلك^(١)، وكان اهتمامهم بلغات العرب أكثر من البصريين الذين انشغلوا بالنحو أكثر.

وعلى ضوء المناقشة السابقة وأدلة الأطراف المختلفين فإن الذي أرجحه هو رأي الجمهور ومعهم ابن عادل؛ وهو أن (لن)؛ بسيطة وليست مركبة من (لا) و(أن) حسب رأي الخليل، والكسائي. وليست نونها بدلاً من ألف (لا) حسب رأي الفراء. وهذا الخلاف مما لا طائل تحته وليس له تأثير لأن الكل مجمعون على أن (لن) بوضعها الراهن أداة لنفي الفعل المضارع وتخليصه للمستقبل؛ ولم يقل أحد أن للتركيب أو البساطة أثراً على عملها؛ فأرى أنه ينبغي التزام البساطة لظهورها، واستصحاباً للأصل، ولأن جمهور النحويين قديماً وحديثاً على هذا ولم يؤيد الخليل إلا قلة من النحاة وأما قول الفراء فلم يلق قبولا - حسب ما اطلعت عليه - من أحد، بل هو في الواقع أشبه بالرجم بالغيب^(٢).

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر من كتاب الفراء معاني القرآن ١٣٠/٢، ١٧٠/١٦٩، ٢/٢، ٢١٢/٢، ٢٢٩/٢،

٢٨٦/٣، ٢٧٤/٣، ٢٤١/٣، ٣٨٤/٢

(٢) قال الرضي: ((وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا، إذ هو وضع

مستأنف، ولا دليل على قول الفراء))، شرح الكافية ٣٧/٤

أبسيطة (ألا) أم مركبة؟

قال ابن عادل عند إعرابه (ألا)،

في قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]:

«(ألا) حرف تنبيه، واستفتاح، وليست مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية، بل هي بسيطة، ولكنها لفظ مشترك بين التنبيه والاستفتاح، فتدخل على الجملة اسمية كانت أو فعلية، وبين العرض والتحضيض^(١)، فتختص بالأفعال لفظاً أو تقديراً، وتكون النافية للجنس دخلت عليها همزة الاستفهام»^(٢).

في بساطة (ألا) أو تركيبها؛ مذهبان^(٣):

الأول: أنها مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية، وهو قول سيويوه^(٤)، والمبرد^(٥)، وكثير من النحويين منهم: الزجاجي^(٦)، الزمخشري^(٧)، وابن الشجري^(٨)، العكبري^(٩)، وابن يعيش^(١٠)، وابن الحاجب^(١١)، والرضي^(١٢)، وابن هشام^(١٣)،

(١) في الكتاب المطبوع (للتخصيص)، فلعله خطأ مطبعي والصواب ما أثبتنا.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٥٢/١

(٣) الجنى الداني ٣٧٠

(٤) الكتاب ٣٠٦/٢

(٥) المقتضب ٣٨٢/٤

(٦) الجمل في النحو ٢٤٠، ولكنه عدّها في كتابه: حروف المعاني والصفات ٢٥، حرفاً واحداً في افتتاح الكلام للتأكيد والتنبيه.

(٧) الكشاف ٦٢/١

(٨) أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢، ٥٤٣/٢

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٣/١

(١٠) شرح المفصل ١١٥/٨

(١١) شرح المقدمة الكافية ٩٨٥/٣

(١٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٢/٢ - ٢٠٣

(١٣) مغني اللبيب ٩٦

وغيرهم.

الثاني: أنها بسيطة حرف قائم بنفسه، وهو قول الخليل^(١)، وابن مالك^(٢)، والمالقي^(٣)، والمالقي^(٣)، وأبي حيان^(٤)، والمرادي^(٥)، وغيرهم.

أخذ ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما على المعربين القول عن (ألا) أنها حرف استفتاح وهذا مكانها لأنها جاءت أولاً ويهملون معناها، قال ابن الحاجب: «تسمية حروف التنبيه^(٦) بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام، لأن إضافة الحروف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر من دلالاته. والتنبيه من دلالة هذه الحروف، بخلاف الاستفتاح. ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحاً بها، ولم تسم حروف استفتاح، لأنه ليس من دلالاتها. وإنما سُميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً بها. وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجر وغير ذلك، فثبت أن تسميتها بحروف التنبيه أولى^(٧)». وقال ابن هشام: «ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون معناها^(٨)».

(١) العين ٧٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٠٤/٢

(٢) الجني الداني ٣٧٠، وظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٣٦/١، أنها مركبة.

(٣) رصف المباني ١٦٦، والجني الداني ٣٧١

(٤) البحر المحيط ٦١/١

(٥) الجني الداني ٣٧١

(٦) من الذين التزموا بذلك الزمخشري في المفصل ٣٠٧، حيث وضعها تحت عنوان: ومن أصناف الحروف حروف التنبيه.

(٧) أمالي ابن الحاجب ٨٣٨/٢

(٨) مغني اللبيب ٩٦

الأدلة والمناقشة:

قال سيبويه: «واعلم أنّ (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر. . . . ومن قال: لا غلامٌ ولا جاريةٌ قال: ألا غلامٌ وألا جاريةٌ؟»^(١). وقال: «وأما (ألا) فتنبية، تقول: ألا إنه ذاهبٌ. ألا: بلى»^(٢). وقال المبرد: «أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول: ألا رجل في الدار. . . ومن قال: لا رجل في الدار ولا امرأة، قال: ألا رجل في الدار ولا امرأة»^(٣). وقال الزجاج: «معنى (ألا) استفتاح وتنبية»^(٤). وقال أيضاً: «(ألا) معناها التنبية ولا حظ لها في الإعراب، وما بعدها مبتدأ»^(٥). ويرى المازني^(٦) أنّ الحروف الداخلة على (لا) لا تتغير حكم اللفظ فيما بعد (لا)، أما ابن الشجري^(٧) فيرى أنّ (ألا) مركبة من همزة الاستفهام و(لا)، النافية، ولكن بعد التركيب بطل الاستفهام والنفي، ودل مجموعها على ثلاثة معانٍ: الاستفتاح، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، والتمني، كقولهم: ألا ماءً أشربه، والعرض، كقولك: ألا تتزل عندنا تصب من طعامنا. ووافق ابن يعيش^(٨) واستدل على تغييرها بعد التركيب بقول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا^(٩)

لأنّ النفي لا النافية لا تدخل على مثلها، قال: وصار يليها الاسم والفعل والحرف. ولكن بعض النحويين ذكر أنّ (ألا) في بعض أحوالها يستفهم بها عن النفي فتبقى الهمزة على معناها، و(لا) على معناها، ومثل ابن هشام بقول الشاعر:

(١) الكتاب ٢/٣٠٦

(٢) الكتاب ٤/٢٣٥، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ١١١/٥

(٣) المقتضب ٤/٣٨٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٨٨، البقرة ١٣، قوله تعالى: (ألا إنهم هم السفهاء)

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨، سورة هود ٥، قوله تعالى: (ألا إنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه)

(٦) شرح كتاب سيبويه للسرياني ٣/٤٦

(٧) أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧

(٨) شرح المفصل ٨/١١٥

(٩) ديوان عمرو بن كلثوم التلبي ٣٣٠

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي^(١)
قال ابن هشام: وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوين^(٢).
الشلوين^(٢).
وقد ذكر السيرافي^(٣)، وابن جني^(٤) أن لها معنيين. وقال الهروي لها أربعة مواضع^(٥).
مواضع^(٥). وذكر المرادي لها ثلاثة معانٍ^(٦). وابن هشام خمسة أوجه^(٧).
وكثير من النحويين الذين قالوا إنّ (ألا) الاستفتاحية بسيطة؛ قالوا إنّ (ألا)
التحضيضية مركبة، وخالف في ذلك أبو البقاء العكبري^(٨) حيث ذكر أنّ (ألا) التحضيضية
كلمة واحدة. وعدّها أبو حيان بسيطة سواء كانت استفتاحية أو تحضيضية، قال: «والذي
أذهب إليه أنّها بسيطة وضعت لمعنى التحضيض كما هي بسيطة إذا كانت للتنبية،
والاستفتاح»^(٩).
والذي يبدو أنّ الكلام في بساطة (ألا) أو تركيبها، لم يتعرض له القدماء فلا الخليل
ولا سيبويه ولا المررد ولا الزجاج؛ قال عنها أنّها بسيطة أو مركبة، وإن كان ظاهر كلام
سيبويه والمررد - كما مرّ - القول بتركيبها، وأما الخليل فقد قال في كتاب العين عن أدوات
كثيرة إنّها مركبة، وحين ذكر (ألا) قال: إنّ معناها في حالٍ هلاً، وفي حالٍ تنبيه، ولم يقل
إنّها مركبة، وتحدث بعدها مباشرة عن (ألا) وسمّاها الثقيلة وقال إنّها جمع (أن) و(لا)^(١٠).
وربما كان أول من تحدّث عن تركيبها الزمخشري^(١١).

(١) مغني اللبيب ٢١، ٩٧

(٢) مغني اللبيب ٩٧

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤٦/٣

(٤) الخصائص ٢٧٨/٢

(٥) الأزهية ١٦٣

(٦) الجني الداني ٣٧٠

(٧) مغني اللبيب ٩٥

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٤/١

(٩) ارتشاف الضرب ١٣١٨/٣

(١٠) العين ٧٨/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٠٤/٢

(١١) الكشف ٦٠/١

احتج الذين يقولون بتركيب (ألا) بأمور^(١):

- ١ - أن النحويين الأوائل الذين تحدثوا عن (ألا) لم يقولوا ببساطتها بل إنهم دائماً ما يقرنون الهمزة بـ(لا) لتدل على معانٍ معينة؛ كما مرّ بنا قريباً من كلام سيبويه والمبرد.
- ٢ - أن (ألا) بعد التركيب صارت شيئاً آخر، فلا يلزم ما ذكر من اجتماع الاستفهام والنفي فيها. وقد مرّ آنفاً قول ابن الشجري أن (ألا) بعد التركيب بطل الاستفهام والنفي، وصارت تدلّ على أمور أخرى.
- ٣ - ونلاحظ أن النحويين في كتبهم كثيراً ما يذكرون (ألا) بعد (لا) وكأنها امتداد لها مما يوحي بأنهم يعتبرون (ألا) مركبة منهما. وكثير من المتأخرين صرّحوا بتركيبتها.
- ٤ - الدليل على تركيبها واختلاف معناها أنها بعد التركيب يجوز دخولها على (لا) النافية، كما قال عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

- فلو كانت (لا) في (ألا) باقية على وضعها ما جاز أن تدخل على حرف نفي مثلها، فلما ورد ذلك عرفنا أنها مركبة، وصار يليها الاسم والفعل والحرف.
- ٥ - أن (ألا) إذا كانت للتنبيه المحض والتحقيق فهي مركبة، قد تغير معناهما، كأنهما فيه كالزيادتين، ولذلك جاز أن تليها (لا) مرة أخرى، كما في بيت عمرو بن كلثوم السابق، والفرق بينها وبين التحضيضية أنك لو أخرجتهما في التحضيضية عن الكلام الذي دخلتا عليه لتغير معناه.

واحتج الذين يقولون ببساطة (ألا) بأمور^(٢):

- ١ - أن دعوى التركيب على خلاف الأصل.
- ٢ - أن التركيب لم يقل به النحويون الأوائل كالخليل وسيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم، بل ذكره المتأخرون كالزمخشري، ومن بعده.

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧، والتخمير ٤/٩١، وشرح المفصل لابن يعش ٨/١١٥

(٢) البحر المحيط ١/١٩١

- ٣- أنّ مواقع (ألا) تدل على أنّ (لا) ليست للنفي، فـ(ألا) إنّ زيدا منطلقٌ ليس أصله:
لا إنّ زيدا منطلقٌ، إذ ليس من تراكيب العرب.
- ٤- ولو جودها قبل (رُبَّ) و(ليت)، وقبل النداء مما لا يُعقل فيه أنّ (لا) نافية.

أمّا ابن عادل فمن نصه السابق يتبين أنه ممن يقول ببساطة (ألا) إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، أما إذا كانت للعرض والتحضيض فهي مركبة من (لا) النافية للجنس دخلت عليها همزة الاستفهام. وقد قال بهذا الرأي بعض النحويين كما سبق في المناقشة. ويلحظ على ابن عادل هنا أنه لم يحتج لاختياره ولم يعلل له ولم يذكر خلافاً في المسألة؛ بل يقرر تقريراً. وعرفنا من المناقشة أنّ بساطة أو تركيب (ألا) لم يشغل القدماء ولم يجر فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين ولذا لم نر حججاً كثيرة للبساطة أو التركيب فلعل هذا هو السبب، ولكن ابن عادل من المطلعين على البحر المحيط وممن يكثر من الأخذ منه، فكان عليه أن يذكر استدلالات أبي حيان^(١) على بساطة (ألا) فيؤيد أو يعارض.

(١) البحر المحيط ١/١٩١

ثالثاً: الحروف : أبسيطة (ألا) أم مركبة؟

القسم الثاني الفصل الأول

يشتمل على:

عبارات ابن عادل في اختياراته

أ - عبارات صريحة.

ب - عبارات غير صريحة.

الفصل الأول

عبارات ابن عادل في اختياراته

يعدّ تفسير ابن عادل موسوعة قرآنية ضخمة قد احتوت على كثير من العلوم، والفنون، وفي كل علم وفن كان لابن عادل اصطفاء واختيار، ومن هذه العلوم؛ النحو وأحسب أنه اهتم بكثير من العلوم ولكنّ اهتمامه بالنحو والعربية كان واضحاً جلياً، وليس ذا مستغرب فقد علمنا ممن ترجم له أنه كان يدرّس العربية والحساب بوجه خاص، ولذا تعددت عبارات الاختيار عنده، من حيث القوة والجزم إلى مستويات متعددة يصعب ضبطها، ولذا فقد حصرتها ثم قسّمها - حسب اجتهادي - إلى فئتين:

(أ) عبارات صريحة^(١).

وقد رتبها على حسب كثرة ورودها، في التفسير (مجال الدراسة)، كالاتي:

- ١- **فإن قيل** . . . فالجواب في (١٥٥) موضعاً.
مثاله: «فإن قيل: لم قيل: ذهب بنورهم، ولم يقل: أذهب الله نورهم؟ فالجواب: أن معنى أذهب: أزاله، وجعله ذاهباً، ومعنى ذهب به: إذا أخذه، ومضى به معه، ومنه: ذهب السلطان بماله: أخذه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥]، فالمعنى: أخذ الله نوره، وأمسكه، فهو أبلغ من الإذهاب، وقرأ اليماني: (أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ)»^(٢).
- ٢- **الصحيح** في (١٠٥) مواضع.
مثاله: «أصل (إِنِّي) فاجتمع ثلاثة أمثال، فحذفنا أحدها، وهل هو (نون) الوقاية، أو (النون) الوسطى؟ قولان: الصحيح الثاني، وهذا شبيه بما تقدم في ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، وبابه»^(٣).
- ٣- **أبلغ** في (٨٠) موضعاً.
مثاله: «وتكبير (صَيَّب) يدلّ على نوع زائد من المطر شديد هائل كما نكرت (التَّار) في التمثيل الأول. وقرئ (كصائب)، والصَّيْبُ أبلغ»^(٤).
- ٤- **الأوّل** في (٦١) موضعاً.

(١) هذا التصنيف للعبارات ضمن مجال الدراسة وليس في كل الكتاب، وتقسيم هذه العبارات إلى صريحة وغير صريحة، اجتهاد شخصي يختلف من شخص لآخر. وليس يخاف أنه يمكن دمج بعضها في بعض، وقد تم ذلك على نطاق ضيق في مثل: الصحيح، والصحيح، فالصحيح، وهو الصحيح، وعلى الصحيح وما أشبهه.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٧٨/١، وينظر مثلاً: ٣٨٠/١، ٣٩١/١، ٤٢٢/١، ٤٣٨/١، ٤٥٠/١، ٤٧١/١، ٥٧١/١ إلخ.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥١٠/١، وينظر مثلاً: ٥٤٠/١، ٥٨٤/١، ٤/٢، ١٢/٢، ٢٠٠/٢، ٢٢٧/٢ إلخ.

(٤) ٣٨٧/١، وينظر مثلاً: ١٤٨/١، ٣٠٨/١، ٣٩٥/١، ٣٩٦/١ إلخ.

- مثاله: «واعلم أن خبرها - إذا كانت هي مثبتة - منفي في المعنى، لأنها للمقاربة. فإذا قلت: كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، كان معناه: قارب الفعل إلا أنه لم يفعل، فإذا نُفِيتِ، انتفى خبرها بطريق الأولى؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى»^(١).
- ٥ - **خلافاً في (٤٥) موضعاً.**
- مثاله: «وكون (ليس) فعلاً هو الصحيح خلافًا للفرسي في أحد قوليه، ومن تابعه في جعلها حرفاً كـ (ما) كما قيل ويدل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع البارزة بها»^(٢).
- ٦ - **تقرر (إذا تقرر، على ما تقرر، لما تقرر. إلخ) في (٤٤) موضعاً.**
- مثاله: «الحار والمجروح لا بد له من شيء يتعلق به، فعل، أو ما في معناه، إلا في ثلاث صور: حرف الجر الزائد، ولعل ولولا، عند من يجز بهما، وزاد ابن عصفور / (كاف التشبيه)؛ وليس بشيء، فإنها تتعلق. إذا تقرر ذلك فـ (بسم الله) لا بد من شيء يتعلق به»^(٣).
- ٧ - **الأحسن في (٢٧) موضعاً.**
- مثاله: قوله: «(يُخْرِجُونَهُمْ) هذه الجملة وما قبلها من قوله: (يُخْرِجُهُمْ)، الأحسن ألا يكون لها محل من الإعراب، لأنَّهما خرَّجا مخرج التفسير للولاية، ويجوز أن يكون (يُخْرِجُهُمْ) خبراً ثانياً لقوله: (الله) وأن يكون حالاً من الضمير في (ولي)، وكذلك (يُخْرِجُونَهُمْ) والعامل في الحال ما في معنى الطاغوت»^(٤).
- ٨ - **المختار في (٢٢) موضعاً.**
- مثاله: «إلا أن المختار في (ما) أن تكون حجازية؛ لأنه لما سقطت (الباء) صرَّح

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٩٥، وينظر مثلاً: ٢/٢٤٩، ٤/٣١٧، ٥/٤٠، ٥/١٤٨ إلخ.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٤٠٢، وينظر مثلاً: ١/٢٠٠، ١/٣٠٨، ١/٣٤٣، ١/٣٤٧، ١/٣١٠.

(٣) اللباب ١/١٣٠، وينظر مثلاً: ١/٤١٠، ١/٤٣٥، ١/٥٠٠، ٢/١٥، ٢/٢٧٢.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٤/٣٣٥

بالنصب قال الله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾، [المجادلة: ٢]، ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾، [يوسف: ٣١]،^(١).

٩- **الصواب في (٢٠) موضعًا، صواب في (٣) مواضع.**

مثاله: «وأما الثاني: فنص سيبويه على منعه أيضا، قال في قول العرب: (أنت الرجل أن تُنزل، أو أن تُخاصم)، أي: أنت الرجل نزلاً ومخاصمة: «إن انتصاب هذا انتصاب المفعول من أجله، لأن المستقبل لا يكون حالاً»، فكونه منقطعاً هو الصواب»^(٢).

١٠- **الذي ينبغي (وهذا ينبغي) في (١٩) موضعًا.**

مثاله: «أحدها - وهو مذهب البصريين - وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة. الثاني: أنه يجوز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوبين. والثالث: التفصيل، وهو إن أكد الضمير؛ جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو: مررت بك نفسك، وزيد، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة، وهو قول الجرمي، والذي ينبغي جوازه مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين واعتضاده بالقياس»^(٣).

١١- **الأصح في (١٦) موضعًا.**

مثاله: «قال الراغب: أيضا: «وأما جمعه جمع السلامة، فلكون الناس في جملتهم، والإنسان إذا شارك غيره في اللفظ غلب حكم»، فظاهر هذا أن (العالمين) يطلق على العقلاء وغيرهم، وهو مخالف لما تقدم من اختصاصه بالعقلاء، كما زعم بعضهم، وكلام الراغب هو الأصح الظاهر»^(٤).

١٢- **والأرجح (أرجح) في (١٣) موضعًا.**

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٣١/١، وينظر مثلاً: ٤١٥/١، ٥٠٤/١، ٤٩٥/٢، ٥١٦/٢، ٢٣٧/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٦٥/٦، وينظر كذلك: ٢٩٦/٥، ٣١٧/٥، ١٧٦/٤، ٣٥٩/٧

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١١/٤، وينظر: ٣٥٩/٥، ٢٤٤/٥، ١٥٤/٧، ٥٢٩/٦

(٤) اللباب ١٨١/١، وينظر: ٤١٥/١، ٣٤٢/٢، ٤٢٦/٢، ٢/٣، ٥٠١/٦

مثاله: «واعلم أن المستثنى على أربعة أقسام:

قسم واجب النَّصْب، وقسم واجب الجَرِّ، وقسم جائز فيه النصب والجر، وقسم جائز فيه النَّصْب والبَدَل مِمَّا قبله، والأرجح البَدَل»^(١).

١٣ - الأَفْصَح في (١٠) مواضع.

مثاله: «وقوله: (ما قُتِلْنَا ههنا) جواب (لَوْ) وجاء على الأَفْصَح، فإنَّ جوابها إذا كان منفيًا بـ (ما) فالأكثر عدم اللام، وفي الإيجاب بالعكس»^(٢).

١٤ - الأَجُود في (٨) مواضع.

مثاله: «الرابع: وهو الأَجُود أن يكون حالاً من الضمير المُسْتَكَنَّ في (قردة)؛ لأنه في معنى المشتق أي: كونوا ممسوخين في هذه الحال»^(٣).

١٥ - فَتَعَيَّن في (٥) مواضع.

مثاله: «وأيضاً: فإنَّ صفاته الحسنى، لا بد لها من موصوف بها تجري عليه، فلو جعلناها كلها صفات بقيت غير جارئة على اسم موصوف بها، وليس فيما عدا الجلالة خلاف في كونه صفة فَتَعَيَّن أن تكون الجلالة اسماً لا صفة»^(٤).

١٦ - اتَّفَاقاً في (٥) مواضع.

مثاله: «وأما قوله: لا يجوز أن تكون حالاً يعني من (بقرة)؛ لأنها نكرة. فالجواب: أننا لا نسلم أنها حال من (بقرة)، بل من الضمير في (ذلول) كما تقدم، أو تقول: بل هي حال من النكرة؛ لأنَّ النكرة قد وصفت وتخصت بقوله: (لا ذُلُول)، وإذا وصفت النكرة ساغ إتيان الحال منها اتَّفَاقاً»^(٥).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٣٩/١، وينظر: ٧٩/٤، ٤٧٩/٤.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦١٧/٥، وينظر: ٣٥/٦، ٦١٨/٥، ٢٣/٥.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٤٩/٢، وينظر: ٦١٧/٥، ٣٧١/٤، ٤٦٩/١، ٤٦٨/١.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١٤٣/١، وينظر: ٩٣/٥، ٢٦/٢.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١٦٩/٢، وينظر: ٢٩٥/٦، ٦٥/٤، ٤٨٩/٣، ٤٧٧/٢.

١٧- الجيّد في (٥) مواضع.

مثاله: «وفي (إذا) مَعْنَى الشَّرْطِ، فلذلك دَخَلَتْ الفَاءُ في قوله: (فتبينوا) وقد يُجَازَى بها كقوله:»

..... وإذا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

والجيّد أَلَا يُجَازَى بها لقول الشّاعر:

والتَّنَفُّسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبْتَهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَفْنَعُ^(١).

١٨- الراجح في (٣) مواضع.

مثاله: «على أنّ الراجح من جهة الدليل كون (أل) الموصولة حرفاً لا اسماً»^(٢).

١٩- الاختيار في (٣) مواضع.

مثاله: «وقرا ابن عامر وجماعة: (إلا قليلاً) بالنصب، وكذا هو في مصاحف لأهل

الشام، ومصحف أنس بن مالك، وفيه وجهان:

أشهرهما: أنه نصب على الاستثناء وإن كان الاختيار الرفع؛ لأن المعنى موجود

معه كما هو موجود مع النصب، ويزيد عليه بموافقة اللفظ»^(٣).

٢٠- رجحنا في موضع واحد.

مثاله: «الدليل على اختيار القول الأول: أنّ ذلك يتعين في بعض الصور، فلا أقل من

ترجيحه في غيرها، وذلك أنك إذا قلت: خرجت فإذا في الدار زيد، وأمّا في الدار

زيد، يتعين في هاتين الصورتين أن يقدر بالاسم؛ لأنّ (إذا) الفجائية وأمّا التفصيلية

لا يليهما إلا المبتدأ. وقد عورض هذا اللفظ بأنه يتعين تقدير الفعل في بعض الصور،

وهو ما إذا وقع الجار والمجرور صلة لموصول، نحو: الذي في الدار فليكن راجحاً في

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٧٦/٦، وينظر: ٢٠٩/٤، ٤٧٠/١.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٧٣/١، وينظر: ٥٥٣/٦.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٧٣/٦، وينظر: ٢٨٩/٢.

غيره؟ والجواب: أن ما رجّحنا به من باب المبتدأ، أو الخبر، وليس أجنبيًا، فكان
اعتباره أولى، بخلاف وقوعه صلة، والأول غير أجنبي^(١).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٧٠ - ١٧١

(ب) عبارات غير صريحة.

وقد رتبها أيضاً على حسب كثرة ورودها، في التفسير (مجال الدراسة)، كالآتي:

٢١- الظاهر في (٢٦٥) موضعاً.

مثاله: «قوله تعالى: (قيل فمن الله عليكم) الظاهر أن هذه الجملة من تنمة قوله: (كذلك كنتم من قبل) فهي معطوفة على الجملة قبلها، والمعنى: إيمانكم كان مثل إيمانهم، في أنه إنما عرف منكم بمجرد القول اللساني، دون ما في القلب، أو في أنه كان في ابتداء الأمر حاصلًا بسبب ضعيف، ثم من الله عليكم: حيث قوى نور الإيمان في قلوبكم، وحببه لكم وأثابكم على العمل به»^(١).

٢٢- زعم في (١٢٦) موضعاً.

مثاله: «وأبعد من زعم أن (إنما) مركبة من (إن) التي للإثبات، و (ما) التي للنفي، وأن بالتركيب حدث معنى يفيد الحصر»^(٢).

٢٣- المشهور في (١٠٩) مواضع.

مثاله: «قال بعضهم: فلو أضيفت إلى غير الجلالة ثبتت نحو: باسم الرحمن، هذا هو المشهور، وحكي عن الكسائي، والأخفش - رحمة الله تعالى عليهما - جواز حذفها إذا أضيفت إلى غير الجلالة من أسماء الباري تعالى؛ نحو: بسم ربك، وبسم الخالق»^(٣).

٢٤- باطل في (١٠٣) مواضع.

مثاله: «ورابعها: أن (ليس) لو كان فعلاً، لكان (ما) فعلاً، وهذا باطلٌ، فذاك باطلٌ، بيان الملازمة: أن (ليس) لو كان فعلاً لكان ذلك لدلالته على حصول معنى السلب مقترناً بزمان مخصوص، وهو الحال، وهذا المعنى قائم في (ما) فيجب أن تكون (ما) فعلاً، فلمَّا لم يكن هذا فعلاً، فكذلك القول في ذلك أو تكون في عبارة أخرى:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٨٠/٦، وينظر مثلاً: ١٤٩/٧، ٦٩/٧، ٤٨/٧، ٣٧/٧، ١٧/٧.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٥٠/١، وينظر مثلاً: ١٨١/١، ٢٠٣/١، ٣٢٨/١، ٣٣٢/١.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٢٩/١، وينظر مثلاً: ٢٦٩/١، ٣٨٢/١، ٤٤٠/١، ٥٢١/١، ٦٠/٧.

(لَيْسَ) كلمة جامدة، وضعت لنفي الحال، فأشبهت (مَا) في نفي الفعلية بذلك^(١).

٢٥- ليس بشيء في (٥٢) موضعاً.

مثاله: «والثالث: أن يكون تمييزاً، وهو ليس بشيء، وإنما يبين قوله: (الْخَيْطُ الْأَيْضُ مِنْ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ)، بقوله: (مِنَ الْفَجْرِ) ولم يبين الخيط الأسود؛ فيقول: مِنَ اللَّيْلِ؛ اكتفاءً بذلك، وإنما ذَكَرَ هذا دونَ ذاك؛ لأنه هو المنوطُ به الأحكام المذكورة في المباشرة والأكل والشرب»^(٢).

٢٦- الأظهر في (٣٤) موضعاً.

مثاله: «والتَّصَبُّ على أحد ثلاثة أوجه:

الأوّل: التَّصَبُّ على الاستثناء من (القاعدون) وهو الأظهر؛ لأنه المحدثُ عنه، والمعنى: لا يَسْتَوِي القاعدون، إلا أولي الضَّرر، وهو اختيَار الأَخْفَش»^(٣).

٢٧- غلط في (٣٣) موضعاً.

مثاله: في قوله تعالى: (إذ قالت امرأة عمران):

«الرابع: أن تكون (إذ) زائدة، وهو قول أبي عبيدة، والتقدير: قالت امرأة عمران، وهذا غلط من النحويين، قال الزجاج لم يصنع أبو عبيدة في هذا شيئاً؛ لأنَّ إلغاء حرف من كتاب الله تعالى، من غير ضرورة لا يجوز، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو»^(٤).

٢٨- مردود في (٢٩) موضعاً.

مثاله: «(إلا دعاء): هذا استثناء مفرغ؛ لأنَّ قبله (يسمع) ولم يأخذ مفعوله وزعم بعضهم أن (إلا) زائدة، فليس من الاستثناء في شيء، وهذا قول مردود، وإن كان الأصمعي قد قال بزيادة (إلا) في قوله:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣/١٩٢، وينظر: ٣٠٨/١، ٤/٧.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣/٣١٣، وينظر: ٢٠٤/١، ٤٩٥/١، ٥٤٨/١، ٥٠٣/٢.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٦/٥٨٢، وينظر: ٥٢٩/٦، ١٣٤/٦، ٦٥/٦، ٥٨/٦.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٥/١٦٨، وينظر: ١٧٢/١، ٣٨٦/٦، ٣٣٥/٦، ١١٥/٦، ٦٠/٦.

حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا
فقد ردّ الناس عليه، ولم يقبلوا قوله»^(١).

٢٩- فاسد في (٢٩) موضعًا.

مثاله: «وزعم بعضهم أنّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والأصل: ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا إلا ما قد سلف، وهذا فاسد
من حيث الإعراب ومن حيث المعنى، أمّا الأول فلأنّ ما في حيز (إنّ) لا يتقدم
عليها، وأيضًا فالمستثنى يتقدم على الجملة التي هو من متعلقاتها سواء كان متصلًا أو
منقطعًا وإن كان في هذا خلاف ضعيف»^(٢).

٣٠- فيه نظر في (٢٣) موضعًا.

مثاله: «قوله: (من خشية الله) منصوب المحل متعلق بـ (يهبط)، و (من) للتعليل.
وقال أبو البقاء: (من) في موضع نصب بـ (يهبط)، كما تقول: يهبط بخشية الله،
فجعلها بمعنى (الباء المعدية وهذا فيه نظر لا يخفى)»^(٣).

٣١- في كلام العرب في (٢٣) موضعًا.

مثاله: «لما قال: (تلك عشرة) كان ذلك تنصيصًا على أنّ المخصص لم يوجد البتة،
فيكون أقوى دلالة، وأبعد من احتمال التخصيص والنسخ. ومنها أنّ التوكيد طريقة
مشهورة في كلام العرب كقوله: ﴿ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾، [الحج:
٤٦]، وقوله: ﴿ولا طائر يطير بجناحيه﴾ [الأنعام: ٣٨]»^(٤).

٣٢- لا يحسن في (٢١) موضعًا.

مثاله: قال عند إعرابه (جبريل) وأنه مركب من جبروت الله «ورد عليه أبو حيان
بأنه لو كان مركبًا تركيب مزج لجاز فيه أن يعرب إعراب المتضايين، أو يبنى على

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣/ ١٦٦، وينظر: ١٧٧/٦، ٣٥٣/٥، ٩٧/٥، ٥٣/٥.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٢٧٨، وينظر: ٦٠٩/٥، ٤٠/٦، ١٩٠/٦، ٤٢٠/٦، ٥٠١/٦.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/ ١٩٠، وينظر: ٤١٥/١، ٤٥٧/٦، ٤٣١/٦، ٢٠٤/٦، ١٢٤/٦، ١٦/٦.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٣/ ٣٨٥، وينظر: ٩٧/٧، ٥٠٨/٦، ٦١١/٥، ٤٥٧/٥.

الفتح كأحد عشر، فإن كل ما ركب تركيب المزج يجوز فيه هذه الأوجه، وكونه لم يسمع فيه البناء، ولا جريانه مجرى المتضايفين دليل على عدم تركيبه تركيب المزج وهذا الرد لا يحسن ردًا؛ لأنه جاء على أحد الجائزين، واتفق أنه لم يستعمل إلا كذلك»^(١).

٣٣- ولا جائز في (٢٠) موضعًا.

مثاله: «وقيل: (أعلم) على باهما من كونها للتفضيل، والمفضل عليه محذوف، أي: اعلم منكم، و (ما) منصوبة بفعل محذوف دل عليه (أفعل) أي: علمت ما لا تعلمون، ولا جائز أن ينصب بـ (أفعل) التفضيل؛ لأنه أضعف من الصفة المشبهة التي هي أضعف من اسم الفاعل الذي هو أضعف من الفعل في العمل»^(٢).

٣٤- (في - من) لسان العرب في (١٨) موضعًا.

مثاله: «وقال الزمخشري: «والسبت مصدر: سبتت اليهود: إذا عظمت يوم السبت». وفيه نظر، فإن هذا اللفظ موجود، واشتقاقه مذكور في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك، اللهم إلا أن يريد هذا السبت الخاص المذكور في هذه الآية»^(٣).

٣٥- لا ينقاس في (١٨) موضعًا.

مثاله: «قوله: (واليتامى) وزنه (فعالى)، وألفه للتأنيث، وهو جمع (يتيم) كـ (ندم وندامى) ولا ينقاس هذا الجمع»^(٤).

٣٦- ليس بصحيح في (١٦) موضعًا.

مثاله: «وأما تنظيره بـ (هذا زيد منطلق) فليس بصحيح، فإن (هذا) مبتدأ و (زيد) خبره، و (منطلق) خبر ثانٍ، ولا يجوز أن يكون (زيد) مبتدأ ثانيًا، و (منطلق) خبره،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣١٠/٢، وينظر: ٤٦٥/٦، ١٥٤/١، ٥٠٤/٤، ٣٩٩/٣، ٨١/٢.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥١٠/١، وينظر: ٣٤٣/١، ١٦٧/٢، ٣٠٩/٢، ١٤٣/٣، ٢٨٢/٣.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٤٨/٢، وينظر: ٥٢٢/٣، ٨٤/٦، ٢٨٣/٤، ١٥١/٥، ٢٤٨/٢.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢٣٤/٢، وينظر: ٢٦٩/٣، ١٢٢/٤، ١٨٨/٦، ١٠٤/٥، ٤٨٢/٣.

والجملة خبر عن الأول، للخلو من الرابط»^(١).

٣٧- وهذا مما (لا حاجة إليه) في (١٤) موضعاً.

مثاله: «والأمر عند البصريين مبني وعند الكوفيين معرب، ويدعون في نحو: اضرب، أن أصله: لتضرب بلام الأمر، ثم حذف الجازم، وتبعه حرف المضارعة، وأتى بهمزة الوصل؛ لأجل الابتداء بالساكن، وهذا مما لا حاجة إليه، ولورد عليهم موضع يليق به»^(٢).

٣٨- مرجوح أو قول مرجوح في (١٣) موضعاً.

مثاله: «والثاني مذهب الأخفش وهو نصب ما بعد (دخل) على المفعول به لا على الظرف فقولك: دخلت البيت، كقولك: هدمت البيت، في نصب كل منهما على المفعول به - وهو قول مرجوح؛ بدليل أن (دخل) لو سلط على غير الظرف المختص وجب وصوله بواسطة (في) تقول: دخلت في الأمر، ولا تقول: دخلت الأمر - فدل ذلك على عدم تعديه للمفعول به بنفسه»^(٣).

٣٩- قول المحققين أو عند المحققين أو اختيار المحققين أو ما شابه في (١٣) موضعاً.

مثاله: «وقال أبو بكر بن السراج: تقول: أعطيت الناس درهماً إلا عمرًا، جائز. ولو قلت: أعطيت الناس درهماً إلا عمرًا الدنانير لم يجوز، لأن الحرف لا يستثنى به إلا واحد. فإن قلت: ما أعطيت الناس درهماً إلا عمرًا دانقًا، على الاستثناء لم يجوز، أو على البدل جاز فتبدل (عمرًا) من الناس، و (دانقًا) من (درهماً). كأنك قلت: ما أعطيت إلا عمرًا دانقًا، يعني أن الحصر واقع في المفعولين. قال بعض المحققين: وما أجازته ابن السراج من البدل في هذه المسألة، ضعيف»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٥٩، وينظر: ٢/٢٧٢، ٤/١٣٧، ٥/٣٤٧، ٧/٢٩٥.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/٢٠٤، وينظر: ٤/٢٠٩، ٤/٤٠٢، ٥/٦٣، ٥/١٠٢، ٥/٣٣٨، ٥/٥٥٨، ٥/٦٠١.

٦/٣٩، ٦/٤٧، ٦/١٠٩، ٦/١١٤، ٧/٦٩، ٧/١١١، ٧/١١٤.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥/١٨٢، وينظر: ١/٢٢٠، ٣/٤٥٦، ١/٤٦٦.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٣/٥٠٧، وينظر: ١/٢٥٨، ٤/٢١٣، ٥/٢٠٠.

٤٠ - الأقرَب في (١٢) موضعاً.

مثاله: «قوله تعالى: (وهم يعلمون) جملة اسمية في محل نصب على الحال من فاعل (يكتمون)، والأقرب فيها أن تكون حالاً مؤكدة؛ لأنّ لفظ (يكتمون الحق) يدل على علمه، إذ الكتم إخفاء ما يعلم وقيل: متعلق العلم هو ما على الكاتم من العقاب، أي: وهم يعلمون العقاب المرتب على كاتم الحق، فتكون إذ ذاك حالاً مبيّنة، وهذا ظاهر في أن كفرهم كان عناداً، ومثله: ﴿ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾ [النمل: ١٤]»^(١).

٤١ - استحال في (١٠) مواضع.

مثاله: «الثاني: أن كلمة (إذا) لا تدخل إلا على الاستقبال، فذلك القضاء لا بد وأن يكون محدثاً؛ لأنه دخل عليه حرف (إذا) وقوله: (كن) مرتب على القضاء بـ (فاء) التعقيب؛ لأنه قال: (فإنما يقول له كن فيكون) والمتأخر عن المحدث محدث، فاستحال أن يكون (كُنْ) قديماً»^(٢).

٤٢ - ساغ في (١٠) مواضع.

مثاله: «فالجواب: أنا لا نسلم أنها حال من (بقرة)، بل من الضمير في (ذلول) كما تقدم، أو تقول: بل هي حال من النكرة؛ لأنّ النكرة قد وصفت وتخصّصت بقوله: (لا ذلول)، وإذا وصفت النكرة ساغ إتيان الحال منها اتفاقاً»^(٣).

٤٣ - لا يقاس (يقاس) في (٧) مواضع.

مثاله: «وقال أبو البقاء: (أنداداً) جمع (ند) و (نديد)، وفي جعله (نديد) نظر؛ لأنّ أفعالاً يحفظ في فعيل بمعنى فاعل، نحو: شريف وأشراف، ولا يقاس عليه»^(٤).

٤٤ - الذي يظهر في (٧) مواضع.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٣/٣، وينظر: ١٢/٧، ١٥٩/٥، ٢١١/٢.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٢٩/٢، وينظر: ٣١٧/٤، ٥٣٤/٢، ٤٣١/٢، ٥٠١/٦.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٦٩/٢، وينظر: ٧٧/٥، ٣٩٧/٥، ٨٤/٦، ٩٧/٧.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٤٢٢/١، وينظر: ١٤١/٥، ٣٧٠/٤، ٢٥١/٢، ٣٩٩/١.

مثاله: «قوله تعالى: (والمؤمنون) عطف على (الراسخون)، وفي خبره الوجهان المذكوران في خبر (الراسخون) ولكن إذا جعلنا الخبر (أولئك سنؤتيهم)، فيكون يؤمنون ما محله؟ والذي يظهر أنه جملة اعتراض؛ لأن فيه تأكيداً وتسديداً للكلام، ويكون الضمير في (يؤمنون) يعود على (الراسخون) و (المؤمنون) جميعاً، ويجوز أن تكون حالاً منهما؛ وحينئذ لا يُقال: إنها حال مؤكدة لتقدم عامل مشارك لها لفظاً؛ لأنّ الإيمان فيها مقيد، والإيمان الأول مطلق، فصار فيها فائدة، لم تكن في عاملها، وقد يُقال: إنها مؤكدة بالنسبة لقوله: (يؤمنون)، وغير مؤكدة بالنسبة لقوله: (الراسخون)، والمراد بـ (المؤمنون) المهاجرون والأنصار»^(١).

٤٥ - المسموع في (٦) مواضع.

مثاله: «والثالث: أن يتبع المسموع فما سمع بالكسر أو الفتح لا يتعدى، فإن كان (المصير) في الآية اسم مكان فهو قياسي اتفاقاً، والتقدير: وبئس المصير النار كما تقدم، وإن كان مصدرًا على رأي من أجازته فالتقدير: وبئس الصيرورة صيرورتهم إلى النار»^(٢).

٤٦ - لا يعتدّ به، بها، إلخ في (٦) مواضع.

مثاله: «والثاني: أن سيبويه لا يعتدّ بالقليل، فيقول: «لم يرد كذا» وإن كان قد ورد منه الحرف والحرفان، لعدم اعتداده بالنادر القليل»^(٣).

٤٧ - محجوج في (٥) مواضع.

مثاله: «وتقديم خبر (ليس) على اسمها قليل؛ حتى زعم منعه جماعة منهم ابن درستويه، قال: لأنها تشبه (ما) المجازية ولأنها حرف على قول جماعة، لكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة، ويقول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عام وجهول

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٢١/٧، وينظر: ٧٩/٤، ٢١٨/٥، ٤٦١/٤، ٣٩٩/٣، ١٥٠/٣، ٣٥٤/٢.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٧٧/٢، وينظر: ١٥١/٥، ٢٦٣/٤، ٤٣٥/٢.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٦٩/٤، وينظر: ٩٣/٧، ٥١٩/٣، ١٢١/٤.

وقال آخر:

أليس عظيماً أن تلم ملامة وليس علينا في الخطوب معول»^(١).

٤٨ - ظاهر الآية في (٥) مواضع.

مثاله: «كلمة (إن) في اللغة للشرط، والمعلق بالشرط عدم عند عدم الشرط؛ فظاهر الآية يقتضي: أنه متى لم يحصل هذا الظن لم يحصل جواز المراجعة وليس الأمر كذلك؛ فإن جواز المراجعة ثابت، سواء حصل هذا الظن، أو لم يحصل، إلا أنا نقول: ليس المراد أن هذا شرط لصحة المراجعة؛ بل المراد منه أنه يلزمهم عند المراجعة بالنكاح الحديد رعاية حقوق الله تعالى، وقصد الإقامة لحدود الله»^(٢).

٤٩ - وهو خطأ في (٥) مواضع.

مثاله: «وفسر بعضهم يا زيد: أنادي زيداً، وأحاطب زيداً، وهو خطأ من وجوه: أحدهما: أن قوله: أنادي زيداً، خبر يحتمل الصدق والكذب، وقوله: يا زيد لا يحتملها. وثانيها: أن قولنا: يا زيد، يقتضي أن زيداً منادى في الحال، وأنادي زيداً، لا يقتضي ذلك. وثالثها: أن قولنا: يا زيد، يقتضي صيرورة زيد خاطباً هذا الخطاب، وأنادي زيداً، لا يقتضي ذلك؛ لأنه لا يمكن أن يخبر إنساناً آخر بأن أنادي زيداً»^(٣).

٥٠ - وهو وهم في (٤) مواضع.

مثاله: «قوله: (إن كنتم صادقين) تقدم نظيره وجوابه محذوف أي: إن كنتم صادقين، فأنبئوني. والكوفيون والمبرد يرون أن الجواب هو المتقدم، وهو مردود بقولهم: أنت ظالم إن فعلت، لأنه لو كان جواباً لوجبت الفاء معه كما تجب معه متأخراً. وقال ابن عطية: إن كون الجواب محذوفاً هو رأي المبرد، وكونه متقدماً هو رأي سيويه، وهو وهم؛ لأن المنقول عن المبرد أن التقدير: إن كنتم صادقين أن بني آدم

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣/١٩١، وينظر: ٣/١٢٢، ٣/٢٣٣، ٣/٤٢٥، ٤/٢٥٥.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤/١٥٠، وينظر: ٣/٤٠٣، ٧/١٠، ٥/٥٦٣.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٠٧، وينظر: ٤/٣١٦، ٥/٢٣٠، ١/٣٨٣.

يفسدون في الأرض فأنبئوني»^(١).

٥١- لا يُعقل في (٣) مواضع.

مثاله: «ويجوز أن يتعلق (في الأيمن) بالاستقرار الذي تعلق به (علينا) وجوز بعضهم أن يتعلق بنفس (ليس) نقله أبو البقاء، وغيره، وفي هذا النقل نظر؛ وذلك أن هذه الأفعال النواقص في عملها في الظروف خلاف، وبنوا الخلاف على الخلاف في دلالتها على الحدث، فمن قال: تدل على الحدث جوّز إعمالها في الظرف وشبهه، ومن قال: لا تدل على الحدث منعوا إعمالها. واتفقوا على أن (ليس) لا يدل على حدث ألبتة، فكيف تعمل؟ هذا ما لا يعقل»^(٢).

٥٢- مرغوب عنه في (٣) مواضع.

مثاله: «قوله: (ولا هم ينصرون) يجوز في (هو) وجهان:

أحدهما: أن يكون محل رفع بالابتداء، وما بعده خبره، ويكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية وهي: (فلا يخفف). **والثاني:** أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره هذا الظاهر، وتكون المسألة من باب الاشتغال، فلما حذف الفعل انفصل الضمير؛ ويكون كقوله:

فإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

وله مرجح على الأول بكونه قد عطف جملة على مثلها، وهو من المواضع المرجح فيها الحمل على الفعل في باب الاشتغال. وليس المرجوح كونه تقدمه (لا) النافية، فإنها ليست من الأدوات المختصة بالفعل ولا الأولى به، خلافا لابن السيد حيث زعم أن (لا) النافية من المرجحات لإضمار الفعل، وهو قول مرغوب عنه، ولكنه قوي من حيث البحث. فقوله: (ينصرون) لا محل له على هذا؛ لأنه مفسر، ومحله الرفع على الأولى لوقوعه موقع الخبر»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٥٢٠، وينظر: ١٧/٢.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥/٣٣٧.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٦٠، وينظر: ١/١٩٧، ٤/١٨٥.

٥٣ - ينقاس في (٣) مواضع.

مثاله: «الرابع: أن يكون على تقدير حذف حرف الجر، وحذف (أن)، والتقدير: أخذنا ميثاقهم على ألا تعبدوا، فحذف حرف الجر؛ لأنَّ حذفه مطرد مع (أن وأن) كما تقدم، ثم حذفت (أن) الناصبة، فارتفع الفعل بعدها؛ كقول طرفة: ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلدي وحكي عن العرب: مره يحفرها، أي: بأنَّ يحفرها، والتقدير: عن أن يحضر، أو بأنَّ يحفرها، وفيه نظر، فإنَّ إضمار (أن) لا ينقاس، إنما يجوز في مواضع عدّها النحويون، وجعلوا ما سواها شاذًا قليلاً، وهو الصحيح خلافاً للكوفيين، وإذا حذفت (أن)، فالصحيح جواز النصب والرفع، وروي: مره يحفرها، وأحضر الوغى، بالوجهين، وهذا رأي المبرد والكوفيين خلافاً لأبي الحسن، حيث التزم رفعه»^(١).

٥٤ - وهذا تكلف (مالا فائدة فيه، وتكلف لم تدع إليه ضرورة) في موضعين.

مثاله: «قوله: (فلولا فضل الله)، (لولا) هذه حرف امتناع لوجود، والظاهر أنّها بسيطة وقال أبو البقاء: هي مركبة من (لو)، و (لا) و (لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و (لا) للنفي، والامتناع نفي في المعنى، وقد دخل النفي بـ (لا) على أحد امتناعي (لو) والامتناع نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمن ثم صار معنى: (لولا) هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره وهذا تكلف ما لا فائدة فيه»^(٢).

٥٥ - يشهد في موضعين.

مثاله: «وقال الواحدي: «عطف الفعل على المصدر؛ لأنه أرادَ بالمصدر الفعل، تقديره: كفروا بالله بعد أن آمنوا، فهو عطف على المعنى، كقوله: لُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٢٨، وينظر: ١/٤٥٠، ٢/٢٠٨.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/١٤١، وينظر: ١/٥٨٠.

معناه: لأن ألبسَ عباءةً وتقرَّ عيني، وظاهر عبارة الزمخشري والواحدي أن الأول مؤوَّل لأجل الثاني، وهذا ليس بظاهر؛ لأننا إنما نحتاج إلى ذلك لكون الموضع يطلب فعلاً، كقوله: (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ) لأنَّ الموصول يطلب جملة فعلية، فاحتجنا أن نتأول اسم الفاعل بفعله، وعطفنا عليه و (أقرضوا) وأما (بعد إيمانهم) وقوله: (لبس عباءة)، فليس الاسم محتاجاً إلى فعل، فالذي ينبغي هو أن نتأوَّل الثاني باسم؛ ليصحَّ عطفه على الاسم الصريح قبله، وتأويله بأن تأتي معه بـ (أن) المصدرية مقدَّرة، تَقْدِيرُهُ: بعد إيمانهم وأن شهدوا أي وشهادتهم، ولهذا تأول النحويون قوله: للْبَسُ عباءة وتقرَّ: وأن تقرَّ، إذ التقدير: وقرة عيني، وإلى هذا ذهب أبو البقاء، فقال: «التقدير: بعد أن آمنوا وأن شهدوا، فيكون في موضع جر، يعني أنه على تأويل مصدر معطوف على المصدر الصحيح المجرور بالظرف»، وكلام الجرجاني فيه ما يشهد لهذا، ويشهد لتقدير الزمخشري؛ فإنه قال: قوله: (وَشَهِدُوا) منسوق على ما يُمكن في التقدير، وذلك أن قوله: (بعد إيمانهم) يمكن أن يكون: بعد أن آمنوا، و (أن) الخفيفة مع الفعل بمتزلة المصدر، كقوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: والصوم»^(١).

٥٦ - ولا مبالاة بخلاف في موضع واحد.

مثاله: «قوله: (مثلهم) مبتدأ و (كمثل) جار ومجرور خبره، فيتعلّق بمحذوف على قاعدة الباب، ولا مبالاة بخلاف من يقول: إن كاف التشبيه لا تتعلّق بشيء، والتقدير: مثلهم مستقر كمثّل. وأجاز أبو البقاء وابن عطية أن تكون (الكاف) اسماً هي الخبر، ونظيره قول الشاعر:

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

وهذا مذهب الأخفش: يبيح أن تكون (الكاف) اسماً مطلقاً.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٧٤/٥

وأما مذهل سيبويه فلا يُجيزُ ذلك إلا في شعر، وأما تنظيره بالبيت فليس كما قال؛ لأنَّ في البيت نضطر إلى جعلها اسمًا لكونها فاعلة، بخلاف الآية^(١).

٥٧- وهذا لا بأس به في موضع واحد.

مثاله: «وهذا لا بأس به؛ فإنَّ التفسير والتصغير يجريان غالبًا مجرى واحدًا، وقد رأيناهم يصغرون بحذف الزوائد نحو: زهير وحמיד، في أزهر ومحمود، ويسميه النحويون: تصغير الترخيم، فكذلك التفسير. الثالث: أنه اسم مفرد، وهو مصدر جاء على فعول؛ كالدخول، والعودة، والجلوس، قاله أبو البقاء وغيره، وفيه نظر؛ من حيث إنَّ الفعول يكون مصدرًا للزوم، ولا يكون للمتعدى إلا في ألفاظ محفوظة، نحو: الزوم والنهوك، وزبر - كما ترى - متعد، فيضعف جعل الفعول مصدرًا له^(٢).

٥٨- يحتاج إلى سماع من العرب في موضع واحد.

مثاله: «والثاني: أنه معطوف على لفظ الجلالة فقط؛ ذكره أبو البقاء وغيره، وفيه نظر؛ لأنه: إما أن يجعل من عطف مفرد على مفرد، فكان يجب أن يثنى الخبر، وإن توسط بين المتعاطفين، فيقال: (يفتيانكم) إلا أن ذلك لا يجوز، ومن ادعى جوازه، يحتاج إلى سماع من العرب، فيقال: (زيد قائمان وعمرو)، ومثل هذا لا يجوز^(٣).

٥٩- والسماع حجة عليه في موضع واحد.

مثاله: «قوله: (إن الذين يكفرون) لما ضُمَّن هذا الموصول معنى الشرط دخلت الفاء في خبره وهو قوله: (فبشرهم)، وهذا هو الصحيح، أعني أنه إذا نسخ المبتدأ بـ (إن) فجواز دخول الفاء باق؛ لأنَّ المعنى لم يتغير، بل ازداد تأكيدًا، وخالف الأخصف، فمنع دخولها من نسخه بـ (إن) والسماع حجة عليه كهذه الآية، وكقوله: ﴿إنَّ

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٧٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧/١٣٣

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٦/٥٤٨

الذين فتنوا المؤمنين المؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴿
[البروج: ١٠]، وكذلك إذا نسخ بـ (لكن) كقوله:

فوالله ما فارقتكم عن ملالة ولكن ما يقضى فسوف يكون

وكذلك إذا نُسخ بـ (أن) - المفتوحة - كقوله: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأنَّ

لله خمسهُ﴾، [الأنفال: ٤١]، أمَّا إذا نُسخ بـ (ليت)، و (لعل) و (كأن) امتنعت الفاء

عند الجميع؛ لتغير المعنى،^(١)

(١) الباب في علوم الكتاب ١١٣/٥

الفصل الثاني

يشتمل على:

الأسس التي قامت عليها اختياراته

أولاً: الاعتداد بالقراءات القرآنية والدفاع عنها وعن القراء.

ثانياً: الاعتداد بالأحاديث النبوية الصحيحة.

ثالثاً: مراعاة القواعد النحوية وما أجمع عليه النحويون.

رابعاً: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل أو

إضمار.

خامساً: الأصل في الكلام الحقيقة.

سادساً: الأخذ بظاهر القرآن والأحاديث ما لم يصرف عن

ذَلِكَ صارف قوي.

الفصل الثاني

الأسس التي قامت عليها اختياراته

قامت اختيارات ابن عادل النحوية على أسس كثيرة، أهمها ما يأتي:

أولاً: الاعتداد بالقراءات القرآنية المتواترة، والدفاع عنها وعن القراء.

اهتم ابن عادل بالقراءات القرآنية كثيراً وذكر في أكثر من موضع أنها سنة متبعة، مثل قوله: «ولو قيل في الآية الكريمة أخرجتم مراعاة لـ (كنتم) لكان جائزاً من حيث اللفظ ولكن لا يجوز أن يُقرأ به لأن القراءة سنة متبعة»^(١).
ومن مظاهر هذا الاعتداد، ما يأتي:

١ - الحرص على تخريج القراءات حتى الشاذ منها:

إنَّ جهد ابن عادل / أوضح ما يكون عندما يدافع عن القراءات؛ فهو يحرص على تخريجها على أحسن القواعد النحوية ما أستطاع إلى ذلك سبيلاً ولكنه مع ذلك يعترض أشد الاعتراض على أولئك الذين يكذبون على العرب ويقولونهم ما لم يقولوا في سبيل ذلك وفي تفسير كلام الله تعالى عموماً؛ قال: «وترى كثيراً ممن يتعاطى هذا العلم بيجترى إذا أعضل عليه تخريج وجهه للمشاكل من كلام الله تعالى على اختراع لغة، وإدعاء على العرب ما لم تعرفه، وهذا جرأة يستعاذ بالله منها»^(٢).
ويسهل على المؤلف / أحياناً تخريج القراءات؛ قال: «والميتة: مفعول به، وابن أبي عبلة يرفع الميتة، وما بعدها، وتخرج هذه القراءة سهل وهو أن تكون (ما) موصولة، و(حرم) صلتها، والفاعل ضمير الله تعالى والعائد محذوف؛ لاستكمال الشروط، تقديره: (حرمه)، والموصول وصلته في محل نصب اسم (إن)، و(الميتة) خبرها»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب / ٤٦٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣/ ٢٢١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣/ ١٧٠

ولكنه أحياناً يجد صعوبة في التخريج وخاصة مع القراءات الشاذة؛ إذ يرى المؤلف ضعفاً في توجيه قراءة شاذة، ولكنه يراه مناسباً لتخريج ذلك الشذوذ؛ لأنه لا يجد غيره. قال: «إلا أنه شبه ذلك بقوله: (أتجاجوني) وهو توجيه ضعيف ولكن هو يصلح لتخريج هذا الشذوذ»^(١).

ويقول الزمخشري على تخريج ضعيف لقراءة شاذة؛ لأنه لا يجد غيره؛ قال: «وقرأ اليزيدي (ورسول) بالجر - وخرجها الزمخشري على أنها منسوقة على قوله: (بكلمة) أي: يبشرك بكلمة وبرسول - وفيه بعد لكثرة الفصل بين المتعاطفين، ولكن لا يظهر لهذه القراءة الشاذة غير هذا التخريج»^(٢).

إلا أن المؤلف / على غير عادته لم يدافع عن قراءة ابن كثير - رحمه الله - لما ضعفها أبو علي الفارسي، وذلك بسبب غلبة القاعدة النحوية عليه، والله أعلم. قال: «وقد ضعف الفارسي قراءة ابن كثير، فقال: «وهذا موضع ينبغي أن ترجح فيه قراءة غير ابن كثير على قراءة ابن كثير؛ لأن الأسماء المفردة ليس بالمستمر فيها أن تدل على الكثرة»...»^(٣).

بل نجد المؤلف لم يعلق على ذلك الكلام بشيء. فنراه يحكم على قراءة أبي السمال بالضعف، بعلّة نحوية قال: «قوله (شجر) قرأ أبو السمال (شجر) بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات وهي ضعيفة؛ لأنّ الفتح أخو السكون، و(بينهم) ظرف منصوب بـ(شجر) هذا هو الصحيح»^(٤).

ولم يمنعه ذلك التقدير من الحكم على قراءة الحسن بالضعف؛ قال: «وقراءة الحسن (ثلاثة آلاف) بهاء ساكنة في الوصل، وكذلك (بخمسة آلاف) كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهي ضعيفة لأنها في متضايفين تقتضيان الاتصال»^(٥). ويشفع

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٥٧/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٣٨/٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٢٧/٥

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٤٦٩/٦

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٥٢٠/٥

له في تضعيفه بعض هذه القراءات أنها شاذة.

٢- تقديم القِراءة المتواترة السبعية والسماع على أقيسة النحاة:

يجل ابن عَدِل / السماع منزلة عالية في نفسه، ويقدمه ويأخذ به دائماً وأعلى مراتب السماع عنده؛ القِراءات القرآنية المتواترة والأحاديث النبوية الصحيحة ثم أشعار العرب الذين يحتج بشعرهم؛ قال: «أيضاً فحمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القِراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ وذلك يُوجب القطع بصحة هذه اللغة، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع»^(١). وقال أيضاً: «وليس في القرآن ما يدل على تعيين ذلك البعض فإن ورد فيه خبر صحيح قبل، وإلا وجب السكوت عنه»^(٢).

وقال أيضاً؛ رابطاً الترجيح بوجود السماع: «فأما حملة على أقل من العشرة وأزيد من الثلاثة فلا وجه له، لأنه ليس عدداً أولى من عدد، اللهم إلا إن جاءت في تقديرها رواية صحيحة فحينئذ يجب القول بها»^(٣).

وقال أيضاً؛ معللاً باحتجاج الجمهور بالسماع: «احتج الجمهور على الجواز بالسماع، وهو قول الشاعر:

أجل المرء يستحث ولا يدري إذا بيتغي حصول الأماني

ففاعل (يستحث) ضمير عائد على (المرء) المتصل بـ(أجل) المنصوب بـ(يستحث)، واحتج المانعون بأن المعمول فضلة، يجوز الاستغناء عنه، وعود الضمير عليه في هذه المسائل تقتضي لزوم ذكره، فيتنافى هذان السببان، ولذلك أجمع على منع (زيداً ضَرَبَ) و(زيداً ظن قائماً)، أي: ضرب نفسه، وظنها، وهو دليل واضح للمانع لولا مايرده من السماع، كالبيت المتقدم وفي الفرق عسر بين: غلام زيد ضَرَبَ، وبين زيداً ضَرَبَ، حيث جاز الأول وامتنع الثاني، بمقتضى العلة

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٨٠/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢١٢/٢

المذكورة»^(١).

وقال أيضاً؛ محتجاً بالسماع في مسألة خلافية: «ومجيء الماضي حالاً بالواو
و(قد) أو بأحدهما أو بدوئهما، ثابت من لسان العرب»^(٢).

٣- تقديم القراءة على مذهب البصريين:

قال ابن عَادلٍ؛ مخالفاً لمذهب البصريين بسبب قراءة، ثبتت لغةً عن العرب: «وطعن
الزجاج على من روى عن أبي عمرو إدغام الراء من (يغفر) في لام (لكم). وقال:
هو خطأ وغلط على أبي عمرو. وقد تقدم تحقيقه، وأنه لا خطأ ولا غلط، بل هو لغة
للعرب، نقلها الناس، وإن كان البصريون لا يُجيزون ذلك كما يقول الزجاج»^(٣).

٤- تقديم القِراءة المجمع عليها على رأي بعض كبار النحويين:

وقال محتجاً على أبي حيان، بدون تفصيلات: «هَذَا معنى ما اعترض به أبو حيان
على هؤلاء الأئمة، وإذا ثبت^(٤) إبدال الهمزة هاءً هان الأمر ولا نظر إلى كونها همزة
استفهام ولا غيرها»^(٥).

٥- عدم الالتفات إلى الطعن في القِراءة المتواترة مهما خالفت القاعدة:

قال: «فالأولى حمل هذه القِراءات على العطف على الضمير ولا التفات إلى طعن
مَنْ طعن فيها»^(٦).

٦- استياؤه من يُرَجِّحُ قِراءة سبعية على أخرى مثلها ترجيحاً يسقط القِراءة الأخرى:

قال: «وقد رَجَّحَ كُلُّ فَرِيقٍ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى تَرْجِيحاً يَكَادُ يَسْقُطُ
القِراءات الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأنَّ كِلْتَيْهِمَا مُتَوَاتِرَةٌ، ويدلُّ على ذلك ما

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٤/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٤/٦

(٣) نفسه ١٥٧/٥

(٤) يعني عن طريق السماع.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٣٠١/٥

(٦) اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/٦

رُويَ عَنْ ثَعْلَبٍ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اخْتَلَفَ الإِعْرَابُ فِي الْقُرْآنِ عَنْ السَّبْعَةِ، لَمْ أَفْضَلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى كَلَامِ النَّاسِ، فَصَلَّتْ الأَقْوَى. نقله أَبُو عَمْرٍ (١) الزَّاهِدُ فِي: (اليَوَاقِيتِ) (٢).

وقال أيضاً: « وقد رجَّح جماعة هذه القراءة على قراءة نافع، بأنها أبلغ؛ وذلك أن كل مُعَلِّمٍ عالم، وليس كلُّ عالمٍ معلماً، فالوصف بالتعليم أبلغ، وبأن قبله ذكَّرَ الربانيين، والرباني يقتضي أن يَعْلَمَ، ويُعَلِّمَ غيره، لا أن يقتصر بالعلم على نفسه. ورجَّح بعضهم الأوَّلَى بأنه لم يُذكَرْ إلا مفعول واحد، والأصل عدم الحذف والتخفيف مُسَوِّغٌ لذلك، بخلاف التشديد، فإنه لا بدَّ من تقدير مفعول. وأيضاً فهو أوفق لـ (تَدْرُسُونَ). والقراءتان متواترتان، فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى» (٣).

٧- دفاعه عن بعض أئمة القراء وقراءاتهم:

مما يُحمد لابن عادل أنه دافع في تفسيره عن أئمة القراء، الذين لا يليق القدح بهم، لأنهم حملة كتاب الله. ولهذا أمثلة، منها:
قال: « وقد تجرأ بعضهم على قراءة العامة فقال: أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية، لأن الجاهلية زعمت أن الملائكة إناث» (٤).
وقال: « وتجراً أبو البقاء على قراءة الأخوين، فقال: وكره قوم قراءة التأنيث لموافقة الجاهلية، ولذلك قرأ (فناداه) بغير تاء - والقراءة غير جيِّدة؛ لأن الملائكة جمع، وما اعتلوا ليس بشيء؛ لأن الإجماع على إثبات التاء في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرئيمُ﴾ [آل عمران: ٤٢]. وهذان القولان - الصادران من أبي البقاء وغيره - ليسا بجيدين؛ لأنهما قراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن ترد إحداهما ألبتة» (٥).

(١) في الكتاب المطبوع (أبو عمرو) والصحيح ما أثبتنا.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/١٨٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥/٣٥٠

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٥/١٩١

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٥/١٩١

– دِفَاعُهُ عَنِ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ أَبِي عَمْرٍو:

وسنضرب مثلاً بدفاعه عن أبي عمرو، قال: « قوله: (إِلَىٰ بَارئِكُمْ) متعلق بـ(توبوا)، والمشهور كسر الهمزة؛ لأنها حركة إعراب. وروي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه آخر:

الاختلاس: وهو الإتيان بحركة خفية، والسكون المحض، وهذه قد طعن فيها جماعة من النحاة، ونسبوا راويها إلى العَلَطِ على أبي عمرو. وقال سيبويه: إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سَكَنَ ولم يضبط. وقال المبرّد: لا يَجُوزُ التَّسْكِينُ مَعَ تَوَالِي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شِعْرٍ، وقراءة أبي عمرو لحن. وهذه جرأة من المبرّد، وجهل بأشعار العرب، فإنَّ السُّكُونَ في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً؛ منه قول امرء القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ

فَسَكَنَ (أَشْرَبُ)، إلى أن قال: «وقراءة أبي عمرو صحيحة»، وذلك أن الهمزة حرف ثقيل، ولذلك اجتزئ عليها بجميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقدّرت وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة - رَحِمَهُ اللَّهُ - في قوله تَعَالَى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ وَلَا﴾ فإنه سكن همزة (السَّيِّئِ) وصلًا، والكلام عليهم والذي حسنه - هنا - أن قبل كسرة الهمزة راء مكسورة، والراء حرف تكرير، فكأنه توالى ثلاث كسرات فحسن التَّسْكِينِ، وليت المبرّد اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو. وجميع رواية أبي عمرو دائرة على التَّخْفِيفِ، وذلك بدغم المثلين، والمتقارين، ويُسهِّل الهمزة، ويسكن نحو: ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، على تفصيل معروف عند القراء، وروي عنه إبدال هذه الهمزة الساكنة ياءً، كأنه لم يعتد بالحركة المقدرة، وبعضهم ينكر ذلك عنه، فهذه أربع قراءات لأبي عمرو^(١).

وقال: « وقد طعن قوم على القراءة ونسبوا راويها إلى الغلط قالوا: لأن قياس

تخفيفها إنما هو تَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنَ وبه قرأ ابنُ عامرٍ وصاحباهُ فظن الراوي أنهم سكنوا وضعفها أيضاً بأنه يلزم سكون ما قبل تاء التأنيث وما قبلها واجب الفتح إلا الألف وأما قِرَاءَةُ الإِبْدَالِ فَقِيلَ: هِيَ غير قياسية يعنون أنها لَيْسَتْ على قياس تخفيفها إلا أن هَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّهَا لُغَةُ الْحِجَازِ ثَابِتَةٌ فَلَا يَلْتَفِتُ لِمَنْ طَعَنَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَكَفَى بِهِ^(١): أَنَا لَا أَهْمَزُهَا لِأَنِّي لَا أَعْرِفُ لَهَا اشْتِقَاقًا، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَهْمَزُ فَقَدْ احْتَطَّتْ وَإِنْ كَانَتْ تَهْمَزُ فَقَدْ يَجُوزُ لِي تَرْكُ الْهَمْزِ فِيمَا يَهْمَزُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو أَحْسَنُ مَا يُقَالُ فِي هَذَا وَنِظَائِرِهِ^(٢). ودافع كذلك عن الأئمة: قتادة^(٣)، ونافع^(٤)، وابن عامر^(٥).

٨ - حمل القرآن الكريم على أفصح الوجوه الممكنة والبعد عن التكلف.

عدم حملة على وجه ضعيف؛ أو متكلف:
قَالَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَشِيرًا إِلَى عَدَمِ حَمْلِ الْقُرْآنِ عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ:
«قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فِي مَحَلِّ هَذَا الْمَوْصُولِ قَوْلَانِ: أَظْهَرُهُمَا - وَهُوَ الْأَظْهَرُ - : أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَيْرُ الْفَاءُ وَمَا بَعْدَهَا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْإِشْتِعَالِ، إِذِ الْفِعْلُ بَعْدَهُ قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِهِ، وَهَذَا وَجْهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (مَا) لَا يَلِيهَا إِلَّا الْمَبْتَدَأُ وَإِذَا لَمْ يَلِهَا إِلَّا الْمَبْتَدَأُ امْتَنَعَ حَمْلُ الْإِسْمِ بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ قَالَ: بِأَنَّهُ يَضْمُرُ الْفِعْلَ. . . وَهَذَا يُنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزُ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مَعَ ارْتِكَابِ وَجْهِ ضَعِيفٍ جَدًّا فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ»^(٦).

(١) إن صح عنه ذلك فأرى أنه تعليل نحوي لقراءة ثابتة، لا أنه اخترع ذلك أو أتى به من نفسه بناء على ذلك التعليل المذكور، حاشاه.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٢/١٦

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٨٢/٢

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١٢٧/٢

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٤٢٧/٢

(٦) اللباب في علوم الكتاب ٢٧٢/٥

وقال أيضاً - محذراً من ارتكاب تكلف وإذا كان لا بد فبوجه ينتظم به الكلام: « قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: فِي الْآيَةِ إِضْمَارٌ آخَرٌ، وَأَرَّاحَ نَفْسَهُ مِنْ تِلْكَ التَّكْلِيفَاتِ الْمُنْتَدِمَةِ، فَقَالَ: تَقْدِيرُ الْآيَةِ: وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَتُبَلَّغَنَّ النَّاسَ مَا آتَيْتَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ (لتبَلَّغَنَّ) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَامَ الْقِسْمِ إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا دَلَّتْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ جَازَ حَذْفَهُ اخْتِصَاراً، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ وهو محمد ﷺ ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَتَنْصُرُنَّهُ﴾ وعلى هَذَا التَّقْدِيرِ يَسْتَقِيمُ النِّظْمُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفٍ، وَإِذَا كَانَ لَا بَدَّ مِنَ التَّرَامِ الْإِضْمَارِ، فَهَذَا الْإِضْمَارُ الَّذِي يَنْتَظِمُ بِهِ الْكَلَامُ نِظْمًا جَلِيًّا أَوْلَى»^(١).

٩ - تجنبه ما نُصَّ على أنه ضرورة:

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: « قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: « كَمَا تَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ». يَعْنِي: إِذَا قَصِدَ بِهِ الذُّكُورُ؛ كَقَوْلِهِ:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ

ولكن النُّحَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ، فَالْأَوْلَى أَنْ يَعُودَ عَلَى الْكُفَّارِ الَّذِينَ اخْتَصَمَتْهُمُ الْآيَةُ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ «...»^(٢).

وقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْكَرًا عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ تَخْرِيجَ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ: « وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَصَّ بِالضَّرُورَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ يَجِيزُ ذَلِكَ، وَيُخْرِجُ عَلَيْهِ بَعْضَ أَيِّ الْقُرْآنِ»^(٣).

١٠ - تجنبه القول الرديء المنكر الذي لا ينبغي للكلام البشري فكيف بكتاب الله:

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - غَاضِبًا عَلَى ابْنِ عَطِيَّةٍ فِي عَدَمِ إِنْكَارِهِ لِلْمَنْكَرِ: « وَقَوْلُهُ: وَالْفَاعِلُ لَا يَقْدَمُ (مَنْوَع) فَإِنَّ الْكُوفِيَّ يَجِيزُ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَائِلُ يَرَى ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنْ هَذَا قَوْلٌ رَدِيءٌ مَنْكَرٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ، فَكَيْفَ

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥/٣٦٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٥٠

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٨٨

في القرآن! فالشيخ معذور، والعجب من ابن عطية كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ولم يُعقبها بنكير؟^(١).

و قال - رَحِمَهُ اللهُ منتقداً أبا البقاء - : « أما قوله: « لأنّ الكفر لا يستحقّ به التمتع » فليس بمسلم، بل التمتع القليل والمصير إلى النار مستحقان بالكفر. وأيضاً فإنّ التمتع وإن سلّمنا أنه ليس مستحقاً بالكفر؛ ولكن قد عطف عليه ما هو مستحقّ به، وهو المصير إلى النار، فناسب ذلك أن يقعا جميعاً خبراً. وأيضاً فقد ناقض كلامه؛ لأنه جوز فيها أن تكون شرطية، وهل الجزاء إلاّ مستحق بالشرط، ومرتب عليه؟ فكذلك الخبر المشبه به. وأما تجويزه زيادة الفاء، وحذف الخبر، أو جواب الشرط فأوجه بعيدة لا حاجة إليها^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٥٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٤٧٤

ثانيا: الاعتداد بالأحاديث النبوية الصحيحة.

ويتجلى هذا الاعتداد في الأمور الآتية:

● موقفه من الاستشهاد بالحديث:

إن احترام المؤلف / لسنة الرسول ﷺ من أبرز ما يلحظه المتصفح لهذا التفسير الجليل، ويتجلى ذلك بإلزامه النحاة تلمس تخريج للحديث إذا ثبتت صحته وألا يطرح بسبب القاعدة النحوية، مثلما حاول أن يتلمس هو تفسيراً يليق بالحديث الشريف، كالحديث الصحيح: ((والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا))، قال - معلقاً على هذا الحديث - : ((يريد ﷺ - لا تدخلون، ولا تؤمنون؛ لاستحالة النهي معنى^(١))).

ثم ساق بعض الشواهد الشعرية المشابهة مثل قول الشاعر:

أبيت أسري و تبيتي تدلكي وجهك بالعنبر و المسك الذكي

يريد تبيتين وتدلكين.

ومثله قول أبي طالب:

فإن يك قوم سرهم ما صنعتم ستحلبوها لاقحاً غير باهل

يريد: ستحلبونها، وقد علل لهذا الحديث، وكذلك لقراءة عبيد بن عمير: (لِمَ تلبسوا الحق بالباطل وتكنموا) بحذف النون من الفعلين، قال: «فإن ثبتت هذه القراءة و لا بُدَّ فلتكن مما حذف فيه نون الرفع تخفيفاً؛ حيث لا مقتضى لحذفها»^(٢). فعلل هذه القراءة ولقراءة بعضهم: ﴿قالوا ساحران تظاهرا﴾ [القصص: ٤٨]، بتشديد الظاء، الأصل: تتظاهران، فأدغم الثاني في الظاء، وللحديث السابق بحذف النون تخفيفاً؛ ولو كان ممن لا يرى الاستشهاد بالحديث للأسباب التي ذكروها والتي أهمها إجازتهم رواية الحديث بالمعنى وأن أغلب رواته من الأعاجم؛ لكان هذا مدخلاً مناسباً للكلام فيه وحجة قوية للمانعين؛ ولكنه ليس منهم.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣١٥/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣١٥/٥

● دفاعه عن الحديث واحتجاجه به، إذا صح عنده. :

قال ابن عادل عند إعرابه (النبين) في قوله تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١]: «والقراءة على ترك الهمزة في النبوة، وما تصرف منها، ونافع المدني على الهمز في الجميع إلا موضعين: في سورة الأحزاب: ﴿لَلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ﴿بِيبُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فَإِنَّ قَالُونَ حَكِي عَنْهُ فِي الْوَصْلِ كَالْجَمَاعَةِ وَسَيَأْتِي. وما من همز فإنه جعله مشتقاً من (النبأ) وهو الخبر، فالنبي، فعيل، بمعنى: فاعل، أي: منبئ عن الله برسالته، ويجوز أن يكون بمعنى: مفعول، أي: أنه منبأ من الله بأوامره ونواهيته، واستدلوا على ذلك بجمعه على (نبأء) كظريف وظرفاء، قال العباس بن مرداس:

يا خاتم النبأء إنك مرسل بالحق كل هدى الإله هداكا

فظهور الهمزتين يدل على كونه من (النبأء)»^(١).

وضَعَّف كثير من النحويين قراءة نافع المدني، فقال أبو عبيدة: «الجمهور الأعظم من القراء والعوام على إسقاط الهمز من النبي والأنبياء، وكذلك أكثر العرب مع حديث رويناه، فذكر أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: (يا نبيء الله) فهمز، فقال: (لست بنبيء الله) فهمز ولكني نبي الله، ولم يهمز". وضعَّف أبو علي الفارسي هذه القراءة بناءً على كلام سيبويه: «بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون، نبئنا وبريئة، قال: وهو رديء». وقال ابن عادل: «وبهذا لا ينبغي أن ترد به قراءة هذا الإمام الكبير، أما الحديث فقد ضعفوه». ولكنه استدرك بعد ذلك فقال: «ولكن هذا الحديث قد ذكره الحاكم في (المستدرك) وقال: هو صحيح على شرط الشَّيْخَيْنِ، ولم يخرجاه، فإذا كَانَ كَذَلِكَ فَلْيَلْتَمَسْ لِلْحَدِيثِ تَخْرِيجٌ يَكُونُ جَوَاباً عَنْ قِرَاءَةِ نَافِعٍ، عَلَى أَنَّ الْقَطْعِيَّ لَا يُعَارِضُ بِالْظَنِيِّ، وَإِنَّمَا يَذْكَرُ زِيَادَةَ فَائِدَةٍ»^(٢). فابن عادل هنا يعد

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٢٨/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٢٨/٢

القرآن الكريم قطعياً، والحديث الصحيح ظني، فلا يحكم القطعي بالظني، ثم قال: « والجواب عن الحديث: أن أبا زيد حكى: نَبَأْتُ من أرض كذا إلى أرض كذا، أي: خرجت منها إليها فقلوه: (يا نبيء الله) بالهمز يوهم يا طرِيدَ الله الذي أخرجته من بلده إلى غيره، فَتَهَاه عن ذلك لإيهامه ما ذكرنا، لا لسبب يتعلّق بالقراءة. ونظير ذلك نهيهِ المؤمنين عن قولهم: ﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، لما وجدت اليهود بذلك طريقاً إلى السَّبِّ به في لغتهم، أو يكون حصّاً منه عليه الصلاة والسلام على تَحَرِّي أفصح اللغات في القرآن وغيره»^(١).

أمثلة من استشهاداته بالحديث:

قال، حول الخلاف في عد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] آية من القرآن: « قال بعض الحنفية -رحمهم الله-: تورّع أبو حنيفة وأصحابه -رحمهم الله- عن الوقوع في هذه المسألة؛ لأنّ الخوض في أن التسمية من القرآن، أو لَيْسَتْ من القرآن أمر عظيم، فالأوّلَى السكوت عنه.

حُجَّة مَنْ قَالَ: إن التسمية من الفاتحة:

روى الشافعي عن مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها قالت: ((قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب، فعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آية منها وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آية، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آية، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ آية، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ آية، اهْدِنَا السِّرَّاطَ الْمُسْتَقِيمَ آية، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ آية))، وهذا نصّ صريح. وروى الثعلبي في تفسيره بإسناده عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ألا أُخْبِرُكَ بِآية لم تنزل على أحدٍ بعد سُلَيْمَانَ بن داود - عليهما السلام - غيري؟ فقلت: بلى، قال: بأي شيء يُفْتَتَحُ القرآن إذا افتتحت الصَّلَاة؟ قلت: بسم الله الرحمن الرحيم قال: هي هي)) وهذا يدل على أن التسمية من القرآن. وروى الثعلبي بإسناده عن جعفر بن مُحَمَّدٍ عن أبيه عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما أن النبي - عليه الصَّلَاة والسلام - قال له: كَيْفَ تَقُولُ

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٢٨/٢

إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ؟ قَالَ: أَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: قُلْ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وروى أيضاً بإسناده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تبارك وتعالى: ﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمِ﴾ [الحجر: ٨٧]، قال: فاتحة الكتاب، فقيل للنابغة، أين السابعة؟ فقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه فقال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، والنبي يحدث أصحابه، إذ دخل رجل يصلي، فافتتح الصلاة وتعوذ، ثم قال: الحمد لله رب العالمين، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: « يا رجل، قَطَعْتَ عَلَى نَفْسِكَ الصَّلَاةَ، أما علمت أن بسم الله الرحمن الرحيم من الحمد؟ من تركها فقد تركها ترك آية منها، ومن ترك آية منها فقد قطع عليه صلاته، فإنه لا صلاة إلا بها. وروى بإسناده عن طلحة بن عبيد الله - رضي الله تعالى عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ترك ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فقد ترك آية من كتاب الله تعالى»^(١).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٤٥/١

ثالثاً: مراعاة القواعد النحوية وما أجمع عليه جمهور النحويين.

ومن مظاهر ذلك ما يأتي:

التزام لغة العرب لأنّ القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين:

يفترض ابن عادل في البداية أنّ كل ما كان حسناً في اللغة العربية نزل به القرآن، قال: « (إنّ) حرف شرط يجزم فعلين: شرطاً وجزأً، فلا تقول: (إنّ غربت الشمس). فإن قيل: فكيف قال هاهنا: (وإن كنتم في ريب)، وهذا خطاب مع الكفار، والله تعالى يعلم أنّهم في ريب، وهم يعلمون ويقرون أنّهم في ريب، ومع ذلك فالتعليق حسن. فالجواب: الخصائص الإلهية لا تدخل في الأوضاع العربية، بل الأوضاع العربية مبنية على خصائص الخلق، والله تعالى، أنزل القرآن بلغة العرب، وعلى منوالهم، فكل ما كان في لغة العرب حسناً نزل القرآن على ذلك الوجه، وما كان نسخاً في لسان العرب لم يتزل في القرآن، فثبت بهذا أنّ كل ما جاء في العادة مشكوكاً فيه بين الناس، حسن تعليقه، سواء كان من قبل الله تعالى أو من قل غيره، وسواء كان معلوماً للسامع أو المتكلم أم لا، وكذلك حسن قوله: إن كان زيد في الدار فأكرمه، مع أنك تعلم أن زيدا في الدار؛ لأن حصول زيد في الدار، شأنه أن يكون في العادة مشكوكاً فيه، ولا يكون إلا في المحتمل وقوعه، وهي أم الباب؛ فلذلك يحذف مجزومها كثيراً، وقد يحذف الشرط والجزاء معاً؛ قال:

قالت بنات العم يا سلمى وإنّ كان فقيراً معدماً قالت: وإنّ

أي: وإن كان فقيراً تزوجته»^(١).

وقال ابن عادل عند تفسيره (سنة) من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]:

«والسنة: النعاس، وهو ما يتقدم النوم من الفتور؛ قال عدي بن الرقاع:

وسنان أقصده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٣١/١

وهي مصدر وَسَنَ يَسِنُ؛ مثل: وَعَدَ، يَعِدُ، وقد تقدم علة الحذف عند قوله: ﴿سعة من المال﴾ [البقرة: ٢٤٧]. فإن قيل: إذا كانت السنة عبارة عن مقدمة النوم، فقوله تعالى: (لا تأخذه سنة) يدل على أنه لا يأخذه نوم بطريق الأولى، فيكون ذكر النوم تكراراً. فالجواب: تقدير الآية: لا تأخذه سنة، فضلاً عن أن يأخذه نوم. وقيل هذا من باب التكميل.

وقال ابن زيد: «الوسنان: الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل؛ حتى إنه ربما جرد السيف على أهله»، وهذا القول ليس بشيء، لأنه لا يفهم من لغة العرب ذلك، وقال المفضل: «السنة: ثقل في الرأس، والنعاس في العينين، والنوم في القلب...»^(١).

وقال: «وهذا أعني: إطلاق الرؤية على المقابلة والمواجهة، غير معروف عند أهل اللسان»^(٢).

عدم الخروج عن الأصول المقررة في علم النحو.

ويظهر هذا جلياً في ذلك العدد الكبير من القواعد النحوية التي يسوقها تعزيزاً لاختياراته؛ ونلاحظ في أسلوب ذكر هذه القواعد غمزاً ولوماً؛ للذين وجهت لهم لسببين: إما لوضوح القاعدة واستقرارها بين النحاة حيث غدت قوية متينة؛ أو لأنّ النحوي المخاطب قد خالف مذهبه؛ أو مذهب من ينتسب إليهم؛ وقد كان ابن عاَدِل من المهتمين بذكر المذاهب النحوية؛ وكم ذكر أن ذاك النحوي أو اللغوي قد خرج عن مذهبه الذي كان يسير عليه؛ من ذلك:

قال: «وقوله (غير أولي الضرر) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وعاصم: (غير) بالرفع، والباقون: بالنصب، والأعمش: بالجر. والرفع على وجهين:

أظهرهما: أنه على البدل من (القاعدون) وإنما كان هذا أظهر؛ لأنّ الكلام نفي، والبدل معه أرجح؛ لما قرر في علم النحو.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣١٧/٤، وينظر: ٤٣٩/١، ١٩٩/٢، ٢٩٨/٢، ٢٧٦/٤، ٥٩٤/٥، ٦١٠/٥، ٨٢/٧، ١٧٠/٧، ٣٠٠/٨، ٥٤٧/٩، ١٨٤/١٠، ٥٧/١١، ٢٧٩/١٢، ٣٤٤/١٢، ٤٦٢/١٩، ٥٨/٢٠.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٦٦/٥، وينظر: ١٤٨/٢، ٢٤٨/٢، ٥٢٢/٣، ٢٨٣/٤، ٤٠١/٤، ١٥١/٥، ١٥٤/٥، ١٨١/٥، ٣٢٥/٥.

والثاني: أنه رفع على الصفة لـ(القاعدون)، ولا بد من تأويل ذلك؛ لأنّ (غير) لا تتعرف بالإضافة، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وتأويله: إما بأنّ القاعدين لما لم يكونوا ناساً بأعيانهم، بل أريد بهم الجنس، أشبهوا النكرة فوصفوا كما توصف، وإما بأنّ (غير) قد تتعرف إذا وقعت بين ضدّين، وهذا كما تقدم في إعراب ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٧]، في أحد الأوجه، وهذا كله خروج عن الأصول المقررة»^(١).

وقال: « وقد زعم بعضهم أنّ (المسيح) ليس باسم لقب له، بل هو صفة كالضارب والظريف، قال: وعلى هذا ففي الكلام تقديم وتأخير؛ إذ (المسيح) صفة لـ(عيسى) والتقدير: اسمه عيسى المسيح. وهذا لا يجوز أعني: تقديم الصفة على الموصوف - لكنه يعني: أنه صفة له في الأصل، والعرب إذا قدمت ما هو صفة في الأصل جعلوه مبيناً على العامل قبله، وجعلوا الموصوف بدلا من صفته في الأمل، نحو قوله:

وبالطويل العمر عمرا حيدرا

الأصل: وبالعمر الطويل، هذا في المعارف، وأما في النكرات، فينصبون الصفة حالاً»^(٢).

اعتراضه على إخراج اللفظ عن مدلوله اللغوي:

قال المؤلف عند إعرابه (بعض) في قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَا جُنْحًا لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [آل عمران: ٥٠]

: « قوله: (بعض الذي حرم عليكم) المراد بـ(بعض) مدلوله في الأصل. قال أبو عبيدة: إنها - هنا - بمعنى: كل.

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يعتلق بعض النفوس حمامها

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٨١/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٢٦/٥، وينظر: ٥٢/٥، ٣٢٨/٥، ٣٣٧/٥، ٣٥٧/٥، ٤٥٣/٥، ٦٠٩/٥،

٤٣٨/٢، ٤١٩/٢.

يعني كل النفوس. وقد يرد الناس عليه بأنه كان يلزم أن يحل لهم الزنا، والسرقة، والقتل؛ لأنها كانت محرمة عليهم، فلو كان المعنى: ولأحل لكم كل الذي حرم عليكم لأحل لهم ذلك كله. واستدل بعضهم على أن (بعضاً) بمعنى (كل) بقول الآخر:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

أي: أهون من كل شر. واستدل آخرون بقول الشاعر:

إنَّ الأمور إذا الأحداث دبرها دون الشيوخ ترى في بعضها خللاً

أي: في كلها خللاً، ولا حاجة إلى إخراج اللفظ عن مدلوله مع إمكان صحة معناه؛ إذ مراد لبيد بـ(بعض النفوس) نفسه هو والتبويض في البيت الآخر واضح؛ فإن الشر بعضه أهون من بعض آخر لا من كله، وكذلك ليس كل أمر دبره الأحداث كان خللاً، بل قد يأتي تدبيره خيراً من تدبير الشيخ^(١).

ويعترض أحياناً على من يخرج عن اللغة والنحو معاً، قال: «ومن غريب ما نقل فيه (يعني لفظ الجلالة - الله) - أيضاً - أن الأصل فيه (الهاء) التي هي كناية عن الغائب، قالوا: وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولهم؛ فأشاروا إليه بالضمير، ثم زيدت فيه لام الملك، إذ قد علموا أنه خالق الأشياء ومالكها، فصار اللفظ (له)، ثم زيد فيه الألف واللام؛ تعظيماً وتفخيماً، وهذا لا يشبه كلام أهل اللغة، ولا النحويين، وإنما يشبه كلام بعض المتصوفة»^(٢).

اعتراضه على القول بالتقديم و التأخير من دون حاجة:

قال ابن عادل: «الثاني: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، والأصل: رافعك إليّ ومتوفيك؛ لأنه رُفِعَ إلى السماء، ثم يتوفى بعد ذلك، والواو للجمع، فلا فرق بين التقديم والتأخير قاله أبو البقاء. ولا حاجة إلى ذلك مع إمكان إقرار كل واحد في مكانه مما تقدم من المعنى، إلا أن أبا البقاء حمل التوفي على الموت، وذلك إنما هو بعد رُفِعِهِ، ونزوله إلى الأرض وحُكِمَ به بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الحديث»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٥٣/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٤٣/١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٦٥/٥

وقال كذلك: « والظاهر أن جملة ﴿مَتَى نَصَرُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، مِنْ قول الْمُؤْمِنِينَ، وجملة: ﴿أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، مِنْ قول الرسول، فنسب القول إلى الجميع؛ إجمالاً، ودلالة الحال مبيّنة للتفضيل المذكور. وهذا أولى من قول من زعم أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، والتقدير: حتّى يقول الذين آمنوا: (متى نصر الله)؟ فيقول الرسول (ألا إنَّ) فقدّم الرسول؛ لمكانته، وقدّم المؤمنون؛ لتقدّمهم في الزمان»^(١).

وقال أيضاً: « قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [النمل: ٢٨]، زعم أبو علي وغيره أن في الكلام تقديماً، وأنّ الأصل: فانظر بماذا يرجعون، ثم تول عنهم. ولا حاجة إلى هذا، لأنّ المعنى بدونه صحيح، أي: قف قريباً منهم لتنظر ماذا يكون»^(٢).

ولكننا نجد أنه يوجب القول به لما اقتضت الصناعة النحوية والمعنى ذلك، قال:

« قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، الهمزة للإنكار أيضاً، وهي في نية التأخير عن الفاء؛ لأنها حرف عطف، وكذا تتقدّم أيضاً على (الواو) و(ثم) نحو: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٧]، ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]، والنّية بها التأخير، ما عدا ذلك من حروف العطف فلا تتقدّم عليه، تقول: (ما قام زيد بل أفعدا؟) هذا مذهب الجمهور. وزعم الزّمخشرى أنّ الهمزة في موضعها غير منويّ بها التأخير، ويقدر قبل (الفاء) و(الواو) و(ثم) فعلاً محذوفاً، فاعطف عليه ما بعده فيقدر هنا: أتغفلون فلا تعقلون، وكذا ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا﴾ [سبأ: ٩]، أي: أعموا فلم يروا؟ وقد خالف هذا الأصل ووافق الجمهور في مواضع»^(٣).

وقال كذلك: « قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [البقرة: ٨٧]، الهمزة هنا، للتوبيخ والتّقرّيع، والفاء للعطف عطفت هذه الجملة على ما قبلها، واعتني بحرف الاستفهام فقدّم، وتقدم تحقيق ذلك، وأنّ الزّمخشرى يقدر بين الهمزة حرف العطف جملةً ليعطف عليها، وهذه الجملة يجوز أن تكون معطوفة على ما قبلها من غير حذف شيء كأنه

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥١٥/٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٥١/١٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٨/٢

قَالَ: ولقد آتينا يا بني إسرائيل أنبياءكم ما آتيناكم فكلما جاءكم رسول»^(١).

وقال في موضع آخر: « قوله: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٧٧]، تقدم أن مذهب الجمهور أن النية بالواو التقديم على الهمزة؛ لأنها عاطفة، وإنما أخرت عنها، لقوة همزة الاستفهام، وأن مذهب الزمخشري تقدير فعل بعد الهمزة و(لا) للنفي»^(٢).

اهتمامه الكبير بالمصطلح و اعتراضه على الإخلال به:

ومن مظاهر ذلك:

اعتراضه على عدم الالتزام بالمصطلح أو اختراع مصطلح إزاء مصطلح موجود:

قال المؤلف: « وقال ابن عطية: هي لام المحاذاة والازدواج بمثابة الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول: (لقاتلوكم). وهي تسمية غريبة، وقد سبقه إليها مكّي، والجمهور على: (فلقاتلوكم) من المفاعلة»^(٣).

وقال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [١٨] **إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأَسْلَمُوا** وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٩﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩]

« الرابع: أن يكون معمولاً لقوله: (شهد الله)، أي: شهد الله بأن الدين، فلما حذف حرف الجر جاز أن يحكم على موضعه بالنصب، أو الجر. فإن قلت: إنما يتجه هذا التخريج على قراءة ابن عباس، وهي كسر (أن) الأولى، وتكون الجملة - حينئذ - اعتراضاً بين (شهد) وبين معموله كما تقدم، وأما على قراءة فتح (أن) الأولى - وهي قراءة العامة - فلا يتجه ما ذكرت من التخريج؛ لأن الأولى معمول له، استغنى بها.

فالجواب: أن ذلك متجه - أيضاً - مع فتح الأولى، وهو أن يجعل الأولى على حذف لام العلة تقديره: شهد الله أن الدين عند الله الإسلام؛ لأنه لا إله إلا هو، وهذا التخريج

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٦٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٠١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٦/٥٥٥

ذكره الواحدي، وقال: « هذا معنى قول الفراء حيث يقول - في الاحتجاج للكسائي -: إن شئت جعلت (أنه) على الشرط، وجعلنا الشهادة واقعة على قوله: (إنّ الدين عند الله الإسلام)، ويكون (إنّ) الأولى يصلح فيها الحذف، كقولك: شهد الله لوحداية أنّ الدين عند الله الإسلام». وهو كلام مشكل في نفسه، ومعنى قوله على الشرط، أي: العلة، سمي العلة شرطاً؛ لأنّ المشروط متوقف عليه كتوقف المعلول على علته، فهو علة، إلا أنه خلاف اصطلاح النحويين»^(١).

فهنا أنكر ابن عادل على الواحدي تسمية العلة شرطاً، ومع أنّ كلام الواحدي مفهوم له ذكر أنّه خلاف ما اصطلاح عليه النحويون.

انتقاده إجراء النحاة مصطلح نحوي لا يليق إجراؤه على كتاب الله:

قال: « قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَا فِي (إِيمَانِهِمْ) مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ:

بعد أن آمنوا، كقوله: ﴿فَأَصْدَقُوا﴾ [المنافقون: ١٠]، وقول الشاعر:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وجه تنظيره ذَلِكَ بالآية والبيت يوهم ما يسوّغ العطف عليه في الجملة، كذا يقول النحاة: جزم على التوهم أي لسقوط الفاء؛ إذ لو سقطت لانجزم في جواب التحضيض، ولذا يقولون: توهم وجود الباء فجرّ»^(٢).

ولكن المؤلّف - رَحِمَهُ اللهُ - يحسن الظن بالنحاة لأنهم لم يقصدوا الإهانة، حيث

قال: « وفي العبارة - بالنسبة إلى القرآن - سوء أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك»^(٣).

شرح المصطلح - أحياناً - إذا رأى حاجة إلى ذلك:

قال /: « قوله: (وَيَعْلَمُ) العامة على فتح الميم، وفيها تخريجان:

أحدهما: وهو الأشهر - أن الفعل منصوب، ثم هل نصبه بـ(أن) مقدّرة بعد الواو المقتضية للجمع كهي في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا تجمع بينهما - وهو مذهب البصريين - أو بـ(واو الصرف) - وهو مذهب الكوفيين - يعنون أنه كان من حق الفعل

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٠٣/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٧٣/٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٧٤/٥

أن يُعَرَّب بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجهٍ آخرٍ مِنَ الإعراب»^(١).

يبين مواضع اللبس عِنْدَ استخدام المصطلح النحوي عِنْدَ تطبيقه في التفسير:

مِنَ العبارات الشهيرة التي ترداد (لا مشاحة في الاصطلاح) وهي تعني أنه إذا وضع مصطلح علمي واتفق عليه وعلى دلالاته فلا ينبغي تحميله أكثر مما يحتمل؛ ونجد - هنا - ابن عَادِل يوضح الموقف مِن استخدام المصطلح النحوي (الحرف أو الاسم الزائد).

قَالَ ابن عادل: «وَلَيْسَ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: لَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ، وَلَا يَجْعَلُ (رَحْمَةً) بَدَلًا، حَالًا يَلْزَمُ إِعَادَةَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ - بَلْ يَجْعَلُهَا صِفَةً، لِأَنَّ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ لَا تُوصَفُ وَكَانَ مِنْ يَدْعِي فِيهَا أَهْمًا غَيْرَ مَزِيدَةٍ يَفْرِّقُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الزَّبِيدِيُّ، فَكَانَ لَا يُجَوِّزُ أَنْ يَقَالَ فِي الْقُرْآنِ: هَذَا زَائِدٌ أَصْلًا.

وهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ يَكُونُ هَذَا زَائِدًا لَا يَعْنُونَ أَنَّهُ يَجُوزُ سَقُوطُهُ، وَلَا أَنَّهُ مُهْمَلٌ لَا مَعْنَى لَهُ بَلْ يَقُولُونَ: زَائِدٌ لِلتَّوَكِيدِ، فَلَهُ أَسْوَأُ بَسَائِرِ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ الْوَاقِعَةِ فِي الْقُرْآنِ. وَ(مَا) كَمَا تَزَادُ بَيْنَ الْبَاءِ وَجُرُورِهَا، تَزَادُ أَيْضًا بَيْنَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَالْكَافِ وَجُرُورِهَا. قَالَ مَكِّيُّ: «وَيَجُوزُ رَفْعُ (رَحْمَةً) عَلَى أَنْ تَجْعَلَ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي، وَتَضْمُرُ (هُوَ) فِي الصَّلَةِ وَتَحْذِفُهَا، كَمَا قَرَأَ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، فَقَوْلُهُ: وَيَجُوزُ يَعْنِي مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ، وَأَمَّا كَوْنُهَا قِرَاءَةً، فَلَا نُحْفِظُهَا...»^(٢).

موقفه من الاستشهاد بشعر المولدين:

ابن عَادِل لا يَرَى مانعاً مِنَ الاستشهاد بشعر المولدين على سبيل الاستئناس؛ قَالَ: « قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَالَ الْحَمْدَانِيُّ: تَعَالَى أَقَاسِمُكَ الْهُمُومَ تَعَالَى

بكسر اللام - وقد عاب بعضُ الناس عليه في استشهاده بشعر هذا المولّد المتأخّر وليس بعيب؛ فإنه ذكره استئناساً.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥/٥٦٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦/١٦

وهذا كما تقدم في أول البقرة - عندما أنشد لحبيب: [الطويل]

هُمَا أَظْلَمًا حَالِيَّ ثُمَّتَ أَجْلِيَا ظَلَامِيَهُمَا عَنِّ وَجْهٍ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

واعتذر هو عن ذلك فكيف يعاب عليه بشيء عرفه، ونبه عليه، واعتذر عنه؟^(١).

واعتذار الزمخشري - في نظر الباحث - لا يدل على أنه أورد ما أورد استئناساً بل أورد ذلك البيت شاهداً كما يستشهد بشعر جاهلي أو إسلامي وعبارته واضحة في ذلك وعيب الناس له في محله، وفي ذلك - لو أقر - إضرار بتفسير كتاب الله الذي ينبغي أن تبقى دلالات ألفاظه كما هي حين نزوله وإلا أفضى ذلك إلى إساءة فهم القرآن وانحراف عن الجادة وخاصة فيما يخص العقيدة، واعتذار الزمخشري للذي يدقق فيه يرى فيه فتحاً لباب ينبغي أن يغلق؛ فإن الزمخشري ذكر أنه يتزل ما يقوله أبو تمام منزلة ما يرويه لأن العلماء والنحاة خاصة كانوا يوردون المسألة ويستشهدون لها ببيت من أبيات حماسته، وهذا يدل على توثيق العلماء لروايته لأنه تؤخذ عنه اللغة ويقعد بشعره فإنه مهما كانت ثقته ومهما حفظ من اللغة فهو لا يعدو أن يكون مولداً جاء بعد فساد الألسن؛ والدليل على ذلك ما سطر في الكتب من أغلاطه التي خالف بها قواعد العربية، وقد ناقض ابن عاذل - هنا - نفسه فإنه سبق أن أورد - في أول سورة البقرة - بيت أبي تمام السابق معللاً لرفضه رأي الزمخشري بأنه استشهد بشعر شاعر مولد، قال: « وقرئ: (وَإِذَا أُظْلِمَ) مبنياً للمفعول، وجعله الزمخشري دالاً على أن (أظلم) متعد، واستأنس^(٢) أيضاً بقول حبيب:

هُمَا أَظْلَمًا حَالِيَّ ثُمَّتَ أَجْلِيَا ظَلَامِيَهُمَا عَنِّ وَجْهٍ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

ولا دليل في الآية؛ لاحتمال أن أصله: (وَإِذَا أُظْلِمَ اللَّيْلُ عَلَيْهِمْ)، فلما بني للمفعول

حذف الليل، وقام (عليهم) مقامه، وأما بيت حبيب فمولد^(٣)»

والمؤلف بهذا الرد فهم من عبارة الزمخشري أنه يُنظر ببيت حبيب، وإلا ما كان

لقوله: «وأما بيت حبيب فمولد»، معنى، لأن الاستئناس ينبغي ألا تقوم عليه قاعدة ولا

اختيار. وأيضاً كلام الزمخشري أنه يقيم ما يقوله أبو تمام مقام ما يرويه واضح الدلالة أنه لا

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٨٦/٥

(٢) كيف يقول المؤلف: (استأنس) ثم ينكر عليه بأن البيت لمولد، هل خفي عليه الفرق بينهما!

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٠٠/١

فرق عنده أن تقول قَالَ النابغة أو الفرزدق أو قَالَ أبو تمام، ولو كَانَ ذَلِكَ استثناساً — كما يقول ابن عَادِل — لما كَانَ لاعتذاره معنى أَيضاً؛ ثم إِنَّ الاستثناس يكون بعد أن تستقر القاعدة ببيت معترف به أصلاً (مما يحتج به)، ولا يضر بعد ذَلِكَ أن تقول وعلى ذَلِكَ قول فلان ثم تسوق البيت.

وشيء مهم - هنا - وهو أنه عندما لا يستشهد الزمخشري إلا ببيت شاعر مولد، قد يفهم منه أنه لم يجد ذلك لشاعر مجمع على جواز الاستشهاد بشعره، أو أنه لا يجد فرقاً بينهما، ولذا أتى ببيت ذلك الشاعر المولد مستشهداً ومنظراً كما لو استشهد بشعر جاهلي أو إسلامي. ويؤيد هذا أن الزمخشري احتج بكلام امرأة سمعها في مكة على آية، قال محاولاً أن يتأول قوله تَعَالَى: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِدُ نَاصِرَةً ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةً ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، بأن ناظرة أي منتظرة، لأنَّ المعتزلة لا يؤمنون بأنَّ الله يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، وقد ردَّ عليه ابن عادل بقوله: «وقد خرَّجه بعض المعتزلة على أن يكون (إلى) اسماً مفرداً بمعنى النعمة مضافاً إلى (الرب) ويجمع على (آلاء) نحو ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ [الرحمن: ١٣] - وقد تقدم أنَّ فيها لغات أربعة - و(ربها) خفض بالإضافة والمفعول مقدم ناصبه (ناظرة) بمعنى منتظرة والتقدير: وجوه منتظرة نعمة ربها. وهذا فرار من إثبات النظر لله تعالى على معتقدهم.

وتمحل الزمخشري^(١) لمذهب المعتزلة بطريق أخرى من جهة الصناعة، فقال - بعد أن جعل التقديم في (إلى ربها) مؤذناً بالاختصاص - : والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: إنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، يريد معنى التوقع والرجاء؛ ومنه قول القائل:

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدني نعماً

وسمعت سروية مستجدية بمكة وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم، ويأوون إلى مقائلهم تقول: (عيينتي نويظرة) إلى الله وإليكم، والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم^(٢).

(١) الكشاف ٤/٤٩٩

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٩/٥٦٣

مراعاة الأصل والفرع.

من الأسس التي قامت عليها الخلافات النحوية، اعتبار الأصل والفرع، وأنها لا يستويان في الحكم

قال المؤلف / « والفرع لا يَكُونُ أقوى مِنَ الأَصْلِ »^(١).

وقال: « والأصل في هاء الكناية الضم فإن تقدمها ياء ساكنة أو كسرة، كسرهما غير الحجازيين، نحو: عليهم وفيهم و بهم »^(٢).

وقال: « وهذا مما ينبه على أن هذه الحروف ليست أصلية في العمل لأن تقديم المنصوب على المرفوع في باب الفعل؛ عدول عن الأصل »^(٣).

وقال: « وقرأ أبي (خَيْفًا) وهو جمع خَائِفٍ، كـ (ضارب) و (ضَرْب)، والأصل: خَوْف كـ (صَوْم)، إلا أنه أبدل الواوين ياءين وهو جائز، قالوا: صوم وصيم »^(٤).

وقال: « والجمهور على تخفيف (المَيْتة) في جميع القرآن، وأبو جعفر بالتشديد، وهو الأصل، وهذا كما تقدم في أن (المَيْت) مخففٌ مِنْ (المَيْت)، وأن أصله (مَيوتٌ)، وهما لغتان، وسيأتي تحقيقه في سورة آل عمران عند قوله: ﴿ وَنُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ [آل عمران: ٢٧] »^(٥).

وأحياناً يعبر عن الأصل بـ(الوضع)؛ قال: « وقول بعضهم: « إنَّ (كَلِّمًا) تفيد التكرار لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ وضعها، وإنما استفيد من العموم التي دلت عليه... »^(٦).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٠٧/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢١٤/١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٠٧/١

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٤١٠/٢

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١٧٠/٣

(٦) اللباب في علوم الكتاب ٣٩٩/١

رابعاً: مالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل أو إضمار.

وهذا يقتضي أنّ العبارة العربية في الأصل لا تحتاج إلى تأويل، وأنّ التأويل ضد الأصل، ولذا فما لا يحتاج إلى تأويل أحسن مما يحتاجه، قال: « وأشير بما للواحد للثنتين؛ كقوله: (عوان بين ذلك) وإنما كان أحسن لأنّه لا يجوز إلى تأويل»^(١).

وكذلك عدم الإضمار هو الأصل لأنّ الحاجة أو الاضطراب - وإن كان واقعاً - فهو ضد الأصل لأنّ الأصل أن تكون الجملة مستوفية لأركانها فما كان كذلك فهو أحسن مما يحتاجه، قال: « قوله: (فيضاعفه) فيها أربع قراءات. . . »

ثم قال: « فالرفع من وجهين: أحدهما: أنه عطف على (يقرض) الصلة.

والثاني: أنه رفع على الاستئناف أي: فهو يضاعفه، والأول أحسن لعدم الإضمار»^(٢). ولا يخفى أنّ كلام ابن عادِل هنا يقصد به الإضمار الذي هو مجرد الإضمار أما الإضمار الذي يكون وراءه نكتة بلاغية أو مما يطلبه المعنى فهو لا يعارضه والدليل على ذلك استعماله هو له أحياناً.

وإذا كان لأبَدٍ من التقدير والإضمار فليكن قريباً من عبارة النص؛ قال: « وهذا أحسن من تقدير أبي البقاء: لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا من شراء السحر؛ لأنّ المقدّر كلما كان متصيِّداً من اللفظ كان أولى»^(٣). وفي تعبيره (متصيِّداً)، بلاغة لا تخفى.

لأنّ ذلك مما يحفظ المعنى المراد ويقربه إلى قصد قائله ولو ترك الأمر مفتوحاً، لصار الكلام أقرب إلى مراد سامعه لا مراد قائله، وفي هذا ضياع للغرض من الاتصال.

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٨٢/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٥٥/٤

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٥٦/٢

خامسا: الأصل في الكلام الحقيقة.

منذ وقت مبكر تحدث الناس عن الحقيقة والمجاز وكان ذلك في القرن الثالث الهجري وأول من تحدث عن ذلك بل من اخترع مدلوله؛ المعتزلة حيث احتاجوا إليه لتأويل كثير من آيات الصفات التي لا تتفق مع مذهبهم فجرهم ذلك إلى تناول قضايا خطيرة في العقيدة فقد رأينا انقساماً بين العلماء في ذلك حيث نجد ابن تيمية ينكر المجاز ويقول إن الكلام كله حقيقة^(١) في حين أننا نجد ابن جني؛ وهو من كبار منظري المعتزلة يقول إن الكلام أكثره مجاز، قال: «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال نحو قام زيد وقعد عمرو وانطلق بشر وجاء الصيف وانهمز الشتاء ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية فقولك: قام زيد معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام. ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد) ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم هذا محال عند كل ذي لب. فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيهه القليل بالكثير»^(٢).

وكثير من العلماء يتوسطون في ذلك فيثبتون مباحث المجاز البلاغية إلا في آيات الصفات، ولكن غالبية العلماء على اختلاف آرائهم يكادون يجمعون على أن أصل الكلام حقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا بقريضة ما.

قال ابن عاَدِل: « وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢]، أي: فيزيله ويطله، والأصل في الكلام الحقيقة. وإذا ثبت كون اللفظ حقيقة في الإبطال وجب ألا يكون حقيقة في النقل دفعاً للاشتراك»^(٣).

(١) يبدو أن قوله هذا في الجدال، وإلا فهو يثبت أن الكلام حقيقة ومجاز، وبعض الباحثين يذكر أن له رأيين: مؤيد ومنكر. ينظر: في هذا كتابي: إنكار المجاز عند ابن تيمية ٥١، والبحث البلاغي عند ابن تيمية ٢٠٨، للدكتور: إبراهيم التركي.

(٢) الخصائص ٤٤٧/٢، وينظر: ٢٤٧/٣

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٦٦/٢

ولكنه / بسبب عقدي^(١) لا يثبت أحيانا على ذلك فنراه يقول: « قوله تعالى: (فيكون) الجمهور على رفعه، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مستأنفاً أي خبراً لمبتدأ محذوف أي: فهو يكون، ويعزى لسيبويه، وبه قال الزجاج في أحد قوليه.

والثاني: أن يكون معطوفاً على (يقول)، وهو قول الزجاج والطبري، ورد ابن عطية هذا القول، وقال: إنه خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود. انتهى.

يعني أن الأمر قديم والتكوين حادث فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له؟

وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل بأن الأمر حقيقة. أما إذا قيل بأنه على سبيل التمثيل، وهو (الأصح) فلا. ومثله قوله أبي النجم:

إِذْ قَالَتِ الْأَنْسَاءُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي^(٢).

والأمر في مذهب أهل السنة والجماعة، حقيقة وليس مجازاً أو تمثيلاً.

(١) من الواضح للمطلع على (تفسير ابن عادل) أن عقيدة المؤلف - رحمه الله - أشعرية.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٢٦/٢

سادسا: الأخذ بظاهر القرآن ما لم يصرف عن ذلك صارف قوي.

المؤلف / يرى الأخذ بظاهر القرآن ما لم يصرف عن ذلك صارف قوي؛ قال راداً على القرطبي أن على الحاكم أن يجتاط وألا يعمل على الظاهر، قال: « فإن قيل : هذا يعارض قوله عليه السلام : ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله)) وقوله: ((فأقضي له بنحو ما أسمع)) فالجواب: هذا كان في صدر السلام، حيث كان إسلامهم سلامتهم، وأما الآن، وقد عم الفساد، فلا، قاله ابن العربي. والصحيح: أن الظاهر يعمل عليه، حتى يبين خلافه»^(١).

وقال - أيضاً راداً على أبي مسلم في تجويزه أن يكون قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ عصيان بالحال - : « وأكثر المفسرين ذكروا أنهم قالوا هذا القول، وقال أبو مسلم: يجوز أن يكون المعنى سمعوه فتلقوه بالعصيان، فعبّر عن ذلك بالقول، وإن لم يقوله كقوله تعالى: ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وقوله: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] والأول أولى، لأن هذا صرف للكلام عن ظاهره بغير حاجة»^(٢).

وقال - راداً على رأي المعتزلة حول قوله تعالى: (وأشربوا في قلوبهم) - : « قوله: (وأشربوا في قلوبهم) يدل على أن فاعلا غيرهم بهم ذلك، ومعلوم أنه لا يقدر عليه سوى الله تعالى. أجاب المعتزلة بوجهين: الأول: ما أراد الله تعالى أن غيرهم فعل بهم ذلك، لكنهم لفرط ولوعهم وإلفهم بعبادته أشربوا قلوبهم حبه، فذكر ذلك على ما لم يسم فاعله كما يقال: فلان معجب بنفسه. والثاني: أن المراد من (أشرب) أي: زينه لهم، ودعاهم إليه كالسامري، وإبليس، وشياطين الإنس والجن وأجابوا: بأن هذا صرف اللفظ عن ظاهره، وذلك لا يجوز المصير إليه إلا بدليل منفصل، وقد أقيمت الدلائل العقلية القطعية على أن محدث الأشياء هو الله تعالى، فلا حاجة لنا إلى ترك هذا الظاهر»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٦٠/٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٩١/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٩٣/٢

ونرى المؤلف / يطبق ما قاله، فيصرف الكلام عن ظاهره؛ لدليل يراه، وخاصة إذا كَانَ هُنَاكَ أَقْوَالٌ يُخْتَارُ مِنْهَا؛ قَالَ: « المراد بالملائكة - هُنَا جِبْرِيلُ وَحَدُّهُ كَقَوْلِهِ: ﴿يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ [النحل: ٢]، يعني: جِبْرِيلُ وَإِنَّمَا عَدَلْنَا عَنْ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ سُورَةَ مَرْيَمَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَعَ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ هُوَ جِبْرِيلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مریم: ١٧]»^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: « فَإِنَّ قِيلَ: المراد به الحجِّ لِقَوْلِهِ: ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨]، لِأَنَّ الْحَجَّ إِذَا يَفْعَلُ فِي السَّنَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً. فَالجَوَابُ مِنْ وَجْهِ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَرَكَ لِلظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ»^(٢).

وَقَالَ: « فَإِنَّ قِيلَ: هَذِهِ الْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِمَنْ خَرَبَ (بَيْتَ الْمُقَدَّسِ)، أَوْ بِمَنْ مَنَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعِبَادَةِ فِي الْكَعْبَةِ، وَأَيْضًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَوْفَ الْجُزْيَةِ وَالْإِخْرَاجِ. فَالجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْآيَةَ ظَاهِرَةٌ فِي الْعَمُومِ فَتَخْصِيصُهُ بِبَعْضِ الصُّورِ خِلَافَ الظَّاهِرِ»^(٣). وَأَحْيَانًا يَرَى أَنَّ الظَّاهِرَ الْقُرْآنَ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِذَلِيلٍ؛ قَالَ: « وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، نَفَى أَنْ يَحْمِلَ أَحَدٌ مِنْ ذَنْبِ غَيْرِهِ شَيْئًا، وَالْمَيِّتُ لَا يَحْمِلُ مِنْ ذَنْبِ النَّائِحَةِ شَيْئًا».

وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الظَّاهِرَ الظَّنِّيَ هُنَا مَدْفُوعٌ بِصَرِيحِ الْآيَاتِ الْأُخْرَى، مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر: ١٨]، وَلِعَمُومِ عَدْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وَ ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [٣٦] وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَى الْجَزَاءَ الْآوْفَى ﴿٤١﴾ [النجم: ٣٩ - ٤١].

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢١٤/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤١٢/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤١٢/٢

الفصل الثالث

يشتمل على:
منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية

أولاً: اعتماده على السماع.

(أ) القرآن الكريم بقراءاته المختلفة.

(ب) الحديث الشريف.

(ج) كلام العرب، شعره ونثره.

ثانياً: اعتماده على القياس.

ثالثاً: اعتماده على العلة.

رابعاً: اعتماده على استصحاب الحال.

خامساً: اختيارات دون ذكر دليل.

الفصل الثالث

منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية

سار ابن عادل في اختياراته النحوية على منهج يقوم على النحو الآتي:

أولاً: اعتماده على السماع.

يقصد بالسماع ما سماه الأنباري (النقل) ، وعرفه في (الإعراب) ، قائلاً: «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»^(١). وزاد في (مع الأدلة) : «فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم»^(٢).

وعرفه السيوطي ووضحه قائلاً: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر»^(٣).

و(السماع) له مكانة عالية، عند ابن عادل فهو المقدم في كل الأحوال، قال: «فحمزة أحد القراء السبعة، الظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ وذلك يوجب القطع بصحة اللغة، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع»^(٤).

ويرى (السماع) عند اختياره للآراء النحوية أنه (أعد لها) ، قال: «والمصير: اسم مصدر من صار يصير: أي: رجع، وقد تقدم في قوله: ﴿المحيض﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أن في المفعول من الفعل المعتل العين بالياء ثلاثة مذاهب، وهي: جريانه مجرى الصحيح، فيبني اسم المصدر منه على مفعول بالفتح، والزمان والمكان بالكسر، نحو: ضرب يضرب مضرباً، أو يكسر مطلقاً، أو يقتصر فيه على السماع، فلا يتعدى، وهو أعد لها»^(٥).

(١) الإعراب في جدل الإعراب ٤٥

(٢) مع الأدلة ٨١

(٣) الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٥٢

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/٦

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٥٣٠/٤

وأيد الأنباري في الرجوع إلى القياس، قال: «قال ابن الأنباري «وهذا التأويل فاسد؛ لأنّ العرب إذا أرادوا ذلك المعنى قالوا: ضلل يضل، واحتجاجهم بيت الكميت باطل؛ لأنه يلزم من قولنا: أكفر في الحكم صحة قولنا: أضل. وليس كل موضع صح فيه (فعل) صح فيه (أفعل). فإنه يجوز أن يقال: (كسر)، و (قتل)، ولا يجوز (أكسر)، و (أقتل)؛ بل يجب فيه الرجوع إلى السماع...»^(١).

ويحتج بعدم السماع، قال: «وأما القراءة الأولى، فتكون (لكن) مخففة من الثقيلة جيء بها مجرد الاستدراك، وإذا خففت لم تعمل عند الجمهور ونقل جواز ذلك عن يونس، والأخفش. وهل تكون عاطفة؟ الجمهور على أنها تكون عاطفة إذا لم يكن معها (الواو)، وكان ما بعدها مفرداً ورده يونس، إلا أنها لا تكون عاطفة وهو قوي، فإنه لم يسمع في لسانهم: ما قام زيد لكن عمرو، وإن وجد ذلك في كتب النحاة فمن تمثيلاتهم، ولذلك لم يمثل بها سيبويه رحمه الله إلا مع الواو وهذا يدل على نفيه»^(٢).

ويطالب بـ (السماع) أحياناً لإثبات أمر، قال: «وقال الزمخشري في (المائدة): «أيدتك على أفعلتك». وقال ابن عطية: «على فاعلتك»، ثم قال: «ويظهر أنّ الأصل في القراءتين: أفعلتك، ثم اختلف الإعلال، والذي يظهر أنّ (أيد) فعل لمجيء مضارعه على يؤيد بالتشديد، ولو كان أيد بالتشديد بزنة (أفعل) لكان مضارعه (يؤيد) كـ (يؤمن) من (آمن) وأما أيد بالمد فيحتاج في نقل مضارعة إلى سماع، فإن سمع (يؤايد) كـ (يقاتل) فهو (فاعل) فإن سمع (يؤيد) كـ (يكرم) و (أيد) فهو أفعل...»^(٣).

ويطالب بالسماع لتجاوز القاعدة النحوية، مما يعني أنه يقدم السماع عليها، قال: «والثاني: أنه معطوف على لفظ الجلالة فقط؛ ذكره أبو البقاء وغيره، وفيه نظر؛ لأنه: إما أن يجعل من عطف مفرد على مفرد، فكان يجب أن يثنى الخبر، وإن توسط بين المتعاطفين،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٢٥/١٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٢٦/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٦٥/٢

فيقال: (يفتيانكم) ، إلا أن ذلك لا يجوز، ومن ادعى جوازه، يحتاج إلى سماع من العرب، فيقال: زيد قائمان وعمرو، ومثل هذا لا يجوز^(١).

ويحتج بكثرة السماع، والاعتضاد بالقياس، قال: «أحدها - وهو مذهب البصريين - : وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة. الثاني: أنه يجوز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوين. والثالث: التفصيل، وهو إن أكد الضمير؛ جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو: (مررت بك نفسك، وزيد) ، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة، وهو قول الجرمي، والذي ينبغي جوازه مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين واعتضاده بالقياس. أما السماع: ففي النثر كقولهم: (ما فيها غيره، وفرسه) بجر (فرسه) عطفاً على الهاء في (غيره) . وقوله: ﴿تساءلون به والأرحام﴾ [النساء: ١]، في قراءة جماعة كثيرة، منهم حمزة كما سيأتي إن شاء الله، ولولا أن هؤلاء القراء، رووا هذه اللغة، لكان مقبولاً بالاتفاق، فإذا قرعوا بها في كتاب الله تعالى كان أولى بالقبول»^(٢).

ويرد الدليل الواضح بسبب السماع، قال: «ضمير عائذ على (نفس) المتصلة بـ (يوم) لأنها في جملة أضيف الظرف إلى تلك الجملة، والظرف منصوب بـ (تود) ، والتقدير: يوم وجدان كل نفس خيرها وشرها محضرين تود كذا. احتج الجمهور على الجواز بالسماع. وهو قول الشاعر:

أجل المرء يستحث ولا يدري إذا بيتغي حصول الأمان

ففاعل (يستحث) ضمير عائذ على (المرء) المتصل بـ (أجل) المنصوب بـ (يستحث)

واحتج المانعون بأن المعمول فضلة، يجوز الاستغناء عنه، وعود الضمير عليه في هذه المسائل يقتضي لزوم ذكره، فيتنافى هذان السببان، ولذلك أجمع على منع زيدا ضرب، وزيدا ظن قائماً، أي: ضرب نفسه، وظنها، وهو دليل واضح للمانع لولا ما يردده من السماع كالبيت

(١) الباب في علوم الكتاب ٤٤/٧

(٢) الباب في علوم الكتاب ١١/٤

المتقدم وفي الفرق عسر بين: غلام زيد ضرب، وبين: زيدا ضرب، حيث جاز الأول، وامتنع الثاني، بمقتضى العلة المذكورة^(١).

أ- القرآن الكريم بقراءاته المختلفة

قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ) ، و (يأبي)»^(٢).

والقرآن الكريم، وقراءاته المختلفة، أساس عند ابن عادل، في اختياراته وهو قمة السماع عنده، ويتجلى هذا في عدة أمور:

– أفصح اللغات؛ لغة القرآن: قال: «قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجَلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾ [البقرة: ٥٤].

(يا قوم) اعلم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ست لغات. أفصحها: حذفها مجتزئاً عنها بالكسرة، وهي لغة القرآن»^(٣).

– محجوج بهذه القراءة: قال: «قرأ الجمهور برفع (البر) وحمزة، وحفص عن عاصم بنصبه، فقراءة الجمهور على أنه اسم (ليس) و (أن تولوا) خبرها في تأويل مصدر، أي: ليس البر توليتكم، ورجحت هذه القراءة من حيث إنه ولي الفعل مرفوعة قبل منصوبه، وأما قراءة حمزة وحفص فـ (البر) الخبر مقدم، و (أن تولوا) اسمها في تأويل مصدر، ورجحت هذه القراءة بأن المصدر المؤول أعرف من المحلى بالألف واللام؛ لأنه يشبه الضمير، من حيث إنه لا يوصف؛ ولا يوصف به، والأعرف ينبغي أن يجعل الاسم وغير الأعرف الخبر؛ وتقديم

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٤٩/٥

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٥٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٧٨/٢، وينظر: ٤/٢

خبر (ليس) على اسمها قليل؛ حتى زعم منعه جماعة منهم ابن درستويه، قال: لأنها تشبه (ما) المجازية ولأنها حرف على قول جماعة، لكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبقول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول

وقال آخر:

أليس عظيماً أن تلم ملمة وليس علينا في الخطوب معول» .

- يؤيد بسبب قراءة قرآنية: قال: «ويؤيد كونها للاستئناف قراءة عبد الله ومصحفه:

والله لا يضيع، وقرأ باقي السبعة بالفتح؛ عطفًا على قوله: (بنعمة) لأنها بتأويل مصدر، أي: يستبشرون بنعمة من الله وفضل منه وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين»^(١).

- ويرد بسبب قراءة قرآنية: قال: «ويقال: دولة، ودولة - بفتح الفاء وضمها -

وقد قرئ بهما في سورة الحشر كما سيأتي إن شاء الله تعالى. واختلفوا، هل اللفظتان بمعنى، أو بينهما فرق. فقال الراغب: «إلهما بيان، فيكون في المصدر لغتان». و فرق بعضهم بينهما، واختلف هؤلاء في الفرق. فقال بعضهم: الدولة - بالفتح - في الحرب والجاه، وبالضم: في المال، وهذا ترده القراءتان في سورة الحشر...»^(٢). وقد جرى بسط هذه المسألة في الفصل السابق.

ب - الحديث الشريف:

قليل من النحويين من اعتد بهذا الأصل، فقد روى أبو حيان عن بعضهم قوله: «إنما

ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثقوا بذلك، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية»^(٣). ثم ذكر لهذا سببين:

١ - أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.

٢ - أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة لم يكونوا

عرباً بالطبع.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٤/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٥٦/٥، وينظر: ٢٦١/٢

(٣) الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٥٨

وقد لام ابن مالك على احتفائه، واستشهاده بالحديث واحتجاجه به، قال: «قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره»^(١). ومن المؤكد أن أبا حيان قد تأثر بشيخه ابن الضائع، حيث يقول: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كـ (سيبويه) ، وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب. . .»
وانتقد ابن خروف على استشهاده بالحديث، قال: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى»^(٢). ولا يخفى أن التجويز لا يعني وقوع الجوز. وقد سار ابن عادل على خطى ابن خروف، وابن مالك في الاستشهاد بالحديث، والاحتجاج به في المسائل النحوية الخلافية، ويتجلى ذلك فيما يلي:

- **يحتج كثيراً بالحديث في اللغة، ولا يرى غضاضة، ولا بأساً في ذلك:** ومن ذلك قوله - عند تفسيره (قفينا) في قوله تعالى: (وَقَفَيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ) :-
«و (القفا) : مؤخّر العُنُق، ويقال له: القافية أيضاً، ومنه الحديث: ((يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم))...»^(٣).

- **ويحتج كذلك بالحديث في النحو:** قال: «وقد رد هذا بأن حذف اسم هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة. كقوله:

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباء

على أن بعضهم لا يقصره على الضرورة، مستشهداً بقوله الكنيسة: ((إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)). قال: تقديره: إنه، ويعزى هذا للكسائي. وقد رده بعضهم،

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٥٧

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٦٠

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٦١، وينظر: ٢/٤٩٥، ٣/٣٥، ٣/٢٣٦، ٣/٣٨٣، ٤/١٢٢، ٨/٣٨٨

وخرج الحديث على زيادة (من) والتقدير: إن أشد الناس. والبصريون لا يجيزون زيادة (من) في مثل هذا التركيب لما تقدم وإنما يجيزها الأحفش^(١).

وقد تحدثنا في الفصل السابق عن هذا الموضوع بتفصيل أكثر.

ج - كلام العرب، شعره ونثره:

يتردد كثيراً عند ابن عادل كلمة: (كلام العرب) أو (لسان العرب) يقولهما ويرويها عن غيره، ويحتج على صحة كلمة أو تركيب بأتهما من كلام العرب أو في لسان العرب أو ينفيهما، بعدم وجودهما في كلام العرب، فمثلاً:

- يستدل على أن كلمة ليست عربية: لأنّ وزنها ليس من أوزان كلام العرب، قال: «وقال عطية العرفي: (أمين) كلمة عبرانية، أو سريانية، وليست عربية. وقال عبد الرحمن بن زيد: (أمين) كثر من كنوز العرش لا يعلم أحد تأويله إلا الله تعالى. وروي فيها الإمالة مع المد عن حمزة والكسائي، والنون فيها مفتوحة أبداً مثل: أين وكيف. وقيل: أمين درجة في الجنة تجب لقائلها. وقيل: معناه: اللهم استجب، وأعطنا ما سألتناك. وقالوا: إن مجيء (أمين) دليل على أنها ليست عربية؛ إذ ليس في كلام العرب (فاعيل)»^(٢).

- وأحياناً يعدد استعمالات كلمة في كلام العرب: مثل (ما) في قوله تعالى: (فيقولون ماذا أراد الله)، قال: «اعلم أن (ما) له في كلام العرب ستة استعمالات:»، ثم عددها واستشهد لها.^(٣)

- ويشرح أحياناً معنى الكلمة في كلام العرب: قال في معنى (الحليم): «قوله تعالى: (والله غفور حلِيم) قد تقدم أن (الغفور) مبالغة في ستر الذنوب، وفي إسقاط عقوبتها. وأما (الحليم) فاعلم أن الحلم في كلام العرب الأناة، والسكون مع القدرة والقوة، ويقال ضع الهودج على أحلم الجمال، أي: على أشدها قوة في السير، ومنه الحلم، لأنه يرى في حال السكون، وحلمة الثدي؛ والحليم من حلم - بالضم - يحلم إذا عفا مع قدرة»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٨٧/٥، وينظر: ١٩١/٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٣٠/١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٦٨/١

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٩٦/٤

– وأحياناً يعبر عنه بقول العرب: قال: «وهذا الذي قاله لا يجوز، فإنه متى وقع جواب الشرط ما لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وهذه الجملة لا تصلح أن تقع شرطاً، فلو كانت جواباً لزمتهما الفاء، ولا تحذف إلا ضرورة، ولا جائز أن يريد أبو البقاء أنه دال على الجواب، وسماه جواباً مجازاً؛ لأنه جعل ذلك مذهباً للمبرد مقابلاً لمذهب سيويه فقال: وقال المبرد: والجواب محذوف دلت عليه الجملة؛ لأن الشرط معترض، فالنية به التأخير، فيصير كقولك: أنت ظالم إن فعلت. وهذا الذي نقله عن المبرد هو المنقول عن سيويه، والذي نقله عن سيويه قريب مما نقل عن الكوفيين وأبي زيد من أنه يجوز تقديم جواب الشرط عليه، وقد رد عليهم البصريون بقول العرب: أنت ظالم إن فعلت. إذ لو كان جواباً لوجب اقترانه بالفاء لما ذكرت ذلك»^(١).

– وأحياناً ينبه به على غلط كلام بعض العلماء: قال مغلطاً أبا عبيدة: «وقرأ الجمهور (حسنة) نصباً على خبر كان الناقصة، واسمها مستتر فيها يعود على مثقال، وإنما أنت ضميره حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى: وإن تكن زنة ذرة حسنة، أو لإضافته إلى مؤنث، فاكسب منه التأنيث. وقرأ ابن كثير ونافع: (حسنة) رفعا على أنها التامة، أي: وإن تقع أو توجد حسنة وقرأ ابن كثير وابن عامر (يضعفها) بالتضعيف، والباقون: (يضاعفها) قال أبو عبيدة ضاعفه يقتضي مراراً كثيرة، وضعف يقتضي مرتين، وهذا عكس كلام العرب، لأن المضاعفة تقتضي زيادة المثل، فإذا شددت، دلت البنية على التكثر، فيقتضي ذلك تكرير المضاعفة، بحسب ما يكون من العدد»^(٢).

– وأحياناً يرد على من لم من لم يفهم كلام العرب: قال: «قوله: (فإنك أنت العزيز الحكيم): تقدم نظيره البقرة ٣٢، وهي في قراءة الناس ومصاحفهم: (العزيز الحكيم)، وفي مصحف ابن مسعود – رضي الله عنه وقرأ بها جماعة: (الغفور الرحيم)، وقد عبث بعض من لا يفهم كلام العرب بهذه الآية، وقال: إنما كان المناسب ما في مصحف ابن مسعود،

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٦٧/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٨٤/٦

وخفي عليه أن المعنى متعلق بالشرطين جميعاً، ويوضح هذا ما قاله أبو بكر بن الأنباري، فإنه نقل هذه القراءة عن بعض الطاعنين ثم قال: ومتى نقل إلى ما قاله هذا الطاعن ضعف معناه، فإنه ينفرد (الغفور الرحيم) بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول تعلق، وهو على ما أنزل الله وعلى ما أجمع على قراءته المسلمون معروف بالشرطين كليهما: أولهما وآخرهما، إذ تلخيصه: إن تعذبهم فإنك أنت العزيز الحكيم، وإن تغفر لهم فأنت العزيز الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران، فكأن (العزيز الحكيم) أليق بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين، ولم يصلح (الغفور الرحيم) أن يحتمل من العموم ما احتمله (العزيز الحكيم)»^(١).

-ويحتج أحياناً بشعر العرب: قال: «والأرائك: السرر في الحجال، وجاءت عن العرب أسماء تحتوي على صفات: إحداها الأريكة لا تكون إلا حجلة على سرير. وثانيها: السجل، وهو الدلو الممتلئ ماء، فإذا صفرت لم تسم سجلاً، وكذلك الذنوب ذنوبا حتى تملأ، قاله القرطبي. وهذا فيه نظر، لأنه قد ورد في شعر العرب يصف البازي؛ قال:

أو ذو زوائد لا يطاف بأرضه يغشى المهجهج كالذنوب المرسل

يعني الدلو إذا ألقى في البئر، وهو لا يلقى في البئر إلا إذا كان فارغاً»^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦٢٥/٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٨/٢٠

ثانيًا: اعتماده على القياس.

قال ابن برهان في القياس: «والمقياس: أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول، لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول»^(١). وقال الأنباري: «وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب»^(٢).

ولا يمكن إنكار القياس في النحو، لأنه كله قياس، قال الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأنّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»^(٣).

ويتردد لفظ القياس كثيراً في تفسير ابن عادل، وهو من الأصول المعتمدة لديه، ويتبين ذلك في الصور الآتية:

– **مكان القياس بعد الكتاب والسنة:** قال: «دلت هذه الآية على أن الكتاب والسنة مقدمان على القياس مطلقاً، فلا تترك العمل بهما بسبب القياس، ولا يجوز تخصيصها ألبتة، سواء كان القياس جلياً أو خفياً، وسواء كان ذلك النص مخصوصاً قبل ذلك أم لا؛ لأنّ الله تعالى أمر بطاعة الكتاب والسنة في قوله: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) سواء حصل قياس يعارضهما أو يخصصهما، أو لم يوجد؛ ولأنّ قوله: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله) صريح بأنه لا يجوز العدول إلى القياس، إلا عند فقدان الأصول الثلاثة، وأيضاً فإنه أحر ذلك القياس عن ذكر الأصول الثلاثة، وذلك فقدان الأصول الثلاثة؛ ولأنّ النبي ص اعتبر هذا الترتيب في قصة معاذ، وأحر الاجتهاد عن الكتاب والسنة، وعلق جوازه على عدم وجدانهما، ولما عارض إبليس عموم الأمر بالسجود بقياسه في قوله: (خلقتني من نار وخلقته

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري ٦

(٢) الإعراب في جمل الإعراب ٤٥

(٣) لمع الأدلة ٩٥، ويبدو أنه لم يبلغه إنكار ابن مضاء القرطبي أو لم يعترف به، ينظر: الرد على النحلة ١٣

من طين) فخص العموم بالقياس، وقدمه على النص، فصار بهذا السبب ملعونًا، وأيضًا فإن القرآن مقطوع بمتنه، والقياس مظنون من جميع الجهات، والمقطوع راجح على المظنون، وأيضًا العمل بالظن من صفات الكفار في قولهم: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. ثم قال: ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال الطحاوي: ((إذا روي عني حديث، فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه، وإلا فردوه))، فهذه النصوص تقتضي، أن لا يجوز العمل بالقياس البتة، وإنما عملنا بالقياس فيما لا نص فيه، ولا دلالة دلت على وجوب العمل بالقياس، جمعًا بينها وبين هذه الأدلة^(١).

وقال أيضًا: «وأجاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن مالك، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وأكثر العلماء، لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث الرقية: إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ، أخرجه البخاري، وهو نص برفع الخلاف، فينبغي أن يعول عليه. وأما حجة المخالفين بقياسهم في مقابلة النص، وهو قادر، ويمكن الفرق، وهو أن الصلاة والصوم عبادات مختصة بالفاعل، وتعليم القرآن عبادة متعدية لغير المعلم، فيجوز الأجرة على محاولته النقل كتعليم كتابة القرآن»^(٢).

– **يحتج بالقياس كثيرًا؛ في النفي والإثبات:** قال: «ومنها أنه تعالى أمر بتطهير البيت في قوله: ﴿ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٥]، والمشرك نجس لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة: ٢٨]. والتطهير على النجس واجب، فيكون تعبيد الكافر عنه واجبًا، وبأننا أجمعنا على أن الجنب يمنع منه، فالكافر بأن يمنع منه أولى. واحتج أبو حنيفة رحمه الله بأنه عليه الصلاة والسلام لما قدم عليه وفد (يثرب) فأنزلهم المسجد بقوله عليه الصلاة والسلام: ((من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل الكعبة فهو آمن)). وهذا يقتضي إباحة الدخول. وأيضًا فالكافر جاز له دخول سائر المساجد، فكذلك المسجد الحرام كالمسلم. الجواب عن الحديثين: أنهما كانا في أول الإسلام، ثم نسخ ذلك بالآية، وعن القياس أن

(١) الباب في علوم الكتاب ٤٤٥/٦

(٢) الباب في علوم الكتاب ١٩/٢

المسجد الحرام أعظم قدرًا من سائر المساجد، فظهر الفرق»^(١). وقال: «(حسب) هنا من أخوات (ظن)، تنصب مفعولين عند سيبويه، ومسد الأول والثاني محذوف عند الأخفش، كما تقدم، ومضارعها فيه الوجهان: الفتح - وهو القياس - والكسر. ولها نظائر من الأفعال تأتي إن شاء الله تعالى في آخر السورة، ومنعها الظن، وقد تستعمل في اليقين؛ قال: حسبت التقى والجود خير تجارة رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلاً»^(٢).

- ويرد على من حرّم القياس في القرآن، قال: «وقد قال بعضهم: إن الشيطان قد يدعو إلى الخير؛ لكن لغرض أن يجره منه إلى الشر؛ وذلك على أنواع: إما أن يجره من الأفضل إلى الفاضل، ليتمكن من أن يجره من الفاضل إلى الشر، وإما أن يجره من الفاضل الأسهل إلى الأفضل الأشق؛ ليصير ازدياد المشقة سببًا لحصول النفرة عن الطاعات بالكلية. وتناولت الآية الكريمة جميع المذاهب الفاسدة، بل تناولت مقلد الحق؛ لأنه قال مالا يعلمه؛ فصار مستحقًا للذم؛ لاندراجه تحت هذا الذم. وتمسك بهذه الآية نفاة القياس. وجوابهم: أنه متى قامت الدلالة على أن العمل بالقياس واجب، كان العمل بالقياس قولاً على الله بما يعلم لا بما لا يعلم»^(٣).

- ويؤيد رأي الكوفيين في العطف على الضمير الجرور ويحتج له بالقياس:

قال: «أحدها - وهو مذهب البصريين - وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة.

الثاني: أنه يجوز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوبين.

والثالث: التفصيل، وهو إن أكد الضمير؛ جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو: مررت بك نفسك، وزيد، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة، وهو قول الجرمي. والذي ينبغي جوازه مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين واعتضاده بالقياس»^(٤).

(١) الباب في علوم الكتاب ٤١٣/٢

(٢) الباب في علوم الكتاب ٤١٣/٢

(٣) الباب في علوم الكتاب ١٥٦/٣، وكأنه يرد على ابن حزم (الإحكام في أصول الأحكام ١٢٠٦/٧)، وابن مضاء (الرد على النحاة ٨).

(٤) الباب في علوم الكتاب ١٢/٤

هنا نرى ابن عادل يؤيد الكوفيين ويجيز رأيهم مطلقًا، ويستشهد له بالسمع، والقياس. فقال في القياس: «وأما القياس، فلأنه تابع من التوابع الخمسة، فكما يؤكد الضمير المجرور، ويبدل منه، فكذلك يعطف عليه»^(١). - ويبين المانع من القول بالقياس: قال: «وقوله تعالى: (وحيثما كنتم) هنا وجهان:

أظهرهما: أنها شرطية، وشرط كونها كذلك زيادة (ما) بعدها خلافًا للفراء فـ (كنتم) في محل جزم بها، و (فولوا) جوابها، وتكون هي منصوبة على الظرفية بـ (كنتم) فتكون هي عاملة فيه الجزم، وهو عامل فيها النصب نحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]. واعلم أنّ (حيثُ) من الأسماء اللازمة للإضافة فالجملة التي بعدها كان القياس يقتضي أن تكون في محل خفض بها، ولكن منع من ذلك مانع، وهو كونها صارت من عوامل الأفعال»^(٢).

- ويدل على حجية القياس: قال عند تفسيره قوله تعالى: (فردوه إلى الله والرسول): «دلت هذه الآية على أن القياس حجة؛ لأنّ قوله: (فإن تنازعتهم) إما أن يكون المراد منه (فإن اختلفتم في شيء) أي: حكم منصوص عليه في الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو يكون المراد: (فإن اختلفتم في شيء) حكمه غير منصوص عليه في شيء من هذه الثلاثة. والأول باطل: لأنّ الطاعة واجبة، لقوله: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فيصير قوله: (فإن تنازعتهم في شيء فردوه إلى الله والرسول) إعادة لعين ما مضى، وذلك غير جائز، فيتعين أن يكون المراد: (فإن تنازعتهم في شيء) حكمه غير مذكور في الكتاب والسنة والإجماع، فيجب أن يرد حكمه إلى الأحكام المنصوصة المشابهة له، وذلك هو القياس»^(٣).

- ويستدل على عدم القياس: قال: «و (الفوم): الثوم وروى عن علقمة وابن مسعود أنه قرأ: (وثومها)، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما وفي مصحف عبد الله. والفاء تبدل من الثاء كما قالوا: حدث وجدف، وعائور وعافور، ومغافير ومغائير، ولكنه غير قياس»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٢/٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٨/٣، وينظر: ١٧/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٤٥/٦

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١١٦/٢، وينظر: ٥٨٧/١، ٤٥٤/٢، ٥٨/٤، ٣٦٦/٤، ٢٣٦/٦، ٥٤٥/٧، ٥١٠/٩،

- **ويزيد أحيانًا (مطرد) على قياس:** في مثل قوله: «حكى مكي عن الأخفش عن عيسى بن عمر: كل اسم ثلاثي أوله مضموم يجوز فيه لغتان التخفيف والتثقيل. و (هزوا) بضمين مع الواو وصلًا ووقفًا، وهي قراءة حفص عن عاصم، كأنه أبدل الهمزة واوًا تخفيفًا، وهو قياس مطرد في كل همزة مفتوحة مضموم ما قبلها نحو: جون في جؤن، وحكم (كفوا) في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَفْوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، حكم (هزوا) في جميع ما تقدم قراءة وتوجيهها. و (هزا) بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها، وهو أيضا قياس مطرد»^(١).

- **ويزيد أحيانًا (جلي ظاهر) على قياس:** قال: «وعلى القول الثالث: فهو أن الإحصار اسم لمنع العدو، فنقول: هذا باطل باتفاق أهل اللغة، وبتقدير ثبوته، يقيس المرض على العدو بجامع دفع الحرج، وهو قياس جلي ظاهر»^(٢).

- **ولا يعارض النص بالقياس:** قال: «وقوله: (لم أكن لأسجد) لتأكيد النفي، معناه: لا يصح مني أن أسجد لبشر. وحاصل كلامه: أن كونه بشرًا يشعر بكونه جسمًا كثيفًا، وهو كان روحانيًا لطيفًا، فكأنه يقول: البشر جسماني كثيف، وأنا روحاني لطيف، والجسماني الكثيف أدون حالاً من الروحاني اللطيف، فيكف يكون للأدنى سجود للأعلى؟. وأيضا: فأدم مخلوق من صلصال، تولد من حمأ مسنون، وهذا الأصل في غاية الدناءة، وأصل (إبليس): هو النار، والنار هي أشرف العناصر فكان أصل إبليس أشرف من أصل آدم؛ فوجب أن يكون إبليس أشرف من آدم، والأشرف يقبح أن يؤمر بالسجود للأدنى؛ فهذا مجموع شبهة إبليس. (قال فاخرج منها فإنك رجيم) ، وهذا ليس جوابًا عن الشبهة على سبيل التصريح، بل جواب على سبيل التنبيه. وتقديره: أن الذي قاله الله تعالى نص، والذي قاله إبليس قياس، ومن عارض النص بالقياس، كان رجيمًا ملعونًا»^(٣).

١/٩، ٤٥٧، إلخ.

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٥٥/٢، وينظر: ١٢٩/٢، ١٧٣/٢، ٣٤٩/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٦٦/٣

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٥٧/١١

ثالثاً: اعتماده على العلة.

ظهر مصطلح (العلة) مبكراً مع ظهور الدرس النحوي، فالعلة في الواقع كانت ملازمة لظهور القاعدة النحوية، فلرفع علة وللنصب علة وللجر علة، وللبناء علة وهكذا. ومن أوائل من أجاد القياس والتعليل، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، المتوفى سنة ١١٧ هـ، فقد ذكر ابن سلام أنه: «كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل»^(١). وقال عنه الأنباري: «إنه أول من علل النحو»^(٢). ومن أكثر من اهتم بالعلة الخليل وسجلها تلميذه سيويه في كتابه، قال الزجاجي: «وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: (إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجلٍ حكيمٍ دخل داراً محكمة البناء، عجبية النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»^(٣). وعلّق الزجاجي على كلام الخليل السابق بقوله: «وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه»^(٤). ومن أمثلة العلة عند الخليل، قوله: «وإذا جاءت هذه المدة فإن كانت في الأصل ياءً أو واوًا فإنها تجعل في النسبة واوًا كراهية التقاء الياءات، ألا ترى أنك تقول: رحي

(١) طبقات فحول الشعراء ١٤/١

(٢) نزهة الألباء ٢٣

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٦

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٦

ورحيان، فقد علمت أن ألف رحي ياء وتقول: رحي لتلك العلة»^(١). وقال سيبويه: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»^(٢). وقال: «ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله. وأما يا زيد فله علة سترها في باب النداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده»^(٣).

وكثر الاهتمام بالعلل النحوية حتى أفردتها بعض العلماء بكتب، من أشهرها: العلل في النحو، لقطرب (تلميذ سيبويه)^(٤)، وعلل النحو للمازني^(٥)، وعلل النحو ونقض علل النحو للغدة الأصبهاني^(٦)، والعلل في النحو لهارون بن الحائك^(٧)، والمختار في علل النحو لابن كيسان^(٨)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي^(٩)، والمجموع على العلل لمبرمان^(١٠)، وعلل النحو لابن الوراق^(١١)، وشرح علل النحو للمهلي^(١٢). . . إلخ. ولم يصلنا من هذه الكتب إلا كتاب الزجاجي، وكتاب ابن الوراق.

ومن الذين توسعوا في دراسة العلة ابن جني، خاصة في كتابه: الخصائص، وذكر أن شيخه أبا علي الفارسي ربما خطر له، وانتزع من علل النحو ثلث ما جاء به النحاة^(١٣).

(١) العين صدد

(٢) الكتاب ٣٢/١

(٣) الكتاب ٢٩١/١

(٤) بغية الوعاة ٢٤٣/١

(٥) معجم الأدباء ١٢٢/٧

(٦) معجم الأدباء ١٤٢/٨

(٧) معجم الأدباء ٢٦٢/١٩

(٨) معجم الأدباء ١٣٩/١٧

(٩) معجم الأدباء ١٤٢/٨

(١٠) معجم الأدباء ٢٥٧/١٨

(١١) معجم الأدباء ١٤٢/٨

(١٢) معجم الأدباء ١٤٢/٨

(١٣) الخصائص ٢٠٨/١

ونلاحظ على كلام القدماء عن العلة عند الخليل وسيبويه ومن نقلوا عنهم ممن قبلهم، عنايتهم بالمعنى واهتمامهم بقياس الشبيه على الشبيه، وحمل النظير على نظيره، واعتمادهم على ذوق العرب من طلب الخفة والابتعاد عن القبح والثقل، معتمدين على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. وقد أرسى سيبويه قواعد العلة وأكثر منها وعلل لكل ظاهرة نحوية درسها، ونقد تعليقات معاصريه، وقد يرد العلة إذا لم يرها صالحة حتى لو كانت من أستاذه الخليل، قال: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجل أخو زيد، إذا أردت أن تشببه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصير الطويل، تريد: مثل الطويل»^(١).

وعرّفت العلة في كتب المصطلحات بـ: «هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه»^(٢). ثم سلك بعض النحويين في التعليل النحوي طرق الفلاسفة والمناطق وبالغ بعضهم في ذلك مبالغة شديدة كما نجده عند الرماني، وابن الوراق. وظهر علم الكلام (النسخة الإسلامية للمنطق اليوناني) وتغلغل في العلوم الإسلامية، خاصة؛ العقيدة، والفقه، وانطبعت به نقاشات العلماء وتعليقاتهم. وظهرت مصطلحات جديدة؛ مثل علة العلة، والعلل الثواني والثالث^(٣). وثار غبار الجدل العقيم في بعض حجج النحو، حتى أصبحت محل تندر الشعراء والكتاب؛ وبعض العلماء حتى أن ابن فارس العالم الرزين تغزل بمحبوبته بمثل قوله^(٤):

مرّت بنا هيفاء مقدودة تركية تنمى لتركّي

ترنوا بطرف ساحرٍ فاترٍ أضعف من حجة نحويّ

وقد انتقد السهيلي علل النحويين في الممنوع من الصرف بقوله: «وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثروا الحشو

(١) الكتاب ١/٣٦١

(٢) التعريفات باب العين ١٥٦

(٣) الرد على النحاة ٦٨

(٤) معجم الأدباء ٤/٨٧

في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم؛ فقالوا: (أضعف من حجة نحويّ)»^(١).

وقد أشار ابن جني إلى أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين، وعلل ذلك بـ «أنهم إنما يجيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات؛ لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا»^(٢). ثم ضرب لها مثلاً في الأحكام التعبدية، بخلاف النحو، فإنّ كله أو غالبه مما تدرك علته، وتظهر حكمته.

ثم جاء أبو البركات الأنباري بعد ذلك فألف كتابيه المشهورين: الإعراب في جدل الإعراب، ولع الأدلة في أصول النحو، نقل فيهما أصول الفقه إلى مسائل الخلاف النحوي، قال في مقدمة اللع: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل»^(٣). وقال في مقدمة كتابه الشهير: الإنصاف في مسائل الخلاف: «وبعد؛ فإنّ جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقيين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النظامية - عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها - سألوني أن أخص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة»^(٤).

ويكاد يجمع على وجود العلة إلا ما كان من ابن مضاء الأندلسي^(٥)، وقد يكون السبب في ذلك من تأثير مذهبه الظاهري، حيث إنّ من ركائز مذهب أهل الظاهر، إنكارهم للقياس في الشرع ثم أجروا هذا المنع على اللغة والنحو، لأنّ العلة أصبحت من أركان القياس^(٦).

(١) أمالي السهيلي ١٩

(٢) الخصائص ٤٨/١

(٣) لع الأدلة في أصول النحو ٨٠

(٤) الإنصاف ٥/١

(٥) الرد على النحاة ٦٨

(٦) البلبيل في أصول الفقه

ويتردد مصطلح العلة في تفسير ابن عادل كثيراً، ولكنه استعمله بمعناه الواسع البسيط، كما فعل الخليل وسيبويه، وطبقه على أي الذكر الحكيم، في عدة مجالات أهمها في المسائل النحوية والصرفية، والفقهية والعقيدة، ومن أمثلة ذلك:

١- ذكر الحكم عقيب الوصف يدل على التعليل، قال: «الثاني: أن قوله تعالى:

(استعذ) أمر؛ وهو للوجوب، ثم إنه يجب القول بوجوبه عند كل قراءة، لأنه تعالى

قال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وذكر

الحكم عقيب الوصف المناسب يدل على التعليل، والحكم يتكرر بتكرر العلة»^(١).

٢- وأحياناً يصرح بأنه يصدر في تعليقه من أصول الفقه، قال: «دلت هذه الآية على

أن العبد لا يملك شيئاً. فإن قيل: دلت الآية على أن عبداً من العبيد لا يقدر على

شيء، فلم قلت: إن كل عبد كذلك؟. فالجواب: أنه ثبت في أصول الفقه: أن الحكم

المذكور عقيب الوصف المناسب يدل على كون ذلك الوصف علة لذلك الحكم،

وكونه عبداً وصف مشعر بالذل والمقهورية وقوله: (لا يقدر على شيء) حكم

مذكور عقيب الوصف، وهذا يقتضي أن العلة لعدم القدرة على شيء، هو كونه عبداً، وأيضا

قال بعده: (ومن رزقناه منا رزقا حسناً) فميز هذا القسم الثاني عن القسم الأول،

وهو العبد بهذه الصفة، وهو أنه رزقه رزقا حسناً فوجب ألا يحصل هذا الوصف

للعبد، حتى يحصل الامتياز بين الثاني وبين الأول، ولو ملك العبد، لكان الله قد آتاه

رزقاً حسناً؛ لأن الملك الحلال رزق حسن. ثم اختلفوا؛ فروي عن ابن عباس -

رضي الله عنه - وغيره التشدد في ذلك، حتى قال: لا يملك الطلاق أيضاً»^(٢).

٣- إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير تنبيه على العلة، ومن أمثلته: قوله تعالى: (من

كان عدواً) : «الكلام في (من) كما تقدم، إلا أن الجواب هنا يجوز أن يكون (فإن

الله عدو للكافرين) . فإن قيل: وأين الرابط؟ فالجواب من وجهين:

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٨٦ وينظر: ١/٨٩، ٤/٥٥، ٧/٣١٩، ٩/٢٠٩

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٢/١٢٣، وينظر: ١٦/٤٠٠، ١٦/٤٥٨

أحدهما: أن الاسم الظاهر قام مقام المضمّر، وكان الأصل: فإن الله عدو لهم، فأتى بالظاهر تنبيهاً على العلة.

والثاني: أن يراد بالكافرين العموم، والعموم من الروابط، لاندرج الأول تحته، ويجوز أن يكون محذوفاً تقديره: من كان عدواً لله فقد كفر ونحوه^(١).
وقال: «وقال (وللكافرين) ولم يقل: (ولهم) تنبيهاً على العلة المقتضية للعذاب المهين، فيدخل فيها أولئك الكفار وغيرهم»^(٢).

٤ - ويستدل على دلالة (ما) على العموم من عموم العلة، قال: ﴿آمنوا بما أنزل الله﴾: أي بكل ما أنزل الله، والقائلون بالعموم احتجوا بهذه الآية على أن لفظة (ما) بمعنى (الذي) تفيد العموم، قالوا: لأن الله تعالى أمرهم أن يؤمنوا بما أنزل الله، فلما آمنوا ببعض دون البعض ذمهم على ذلك، ولولا أن لفظة (ما) تفيد العموم لما حسن هذا الذم. إلى أن قال: «وأورد هذه الحكاية عنهم على سبيل الذم لهم، وذلك أنه لا يجوز أن يقال لهم: آمنوا بما أنزل الله إلا ولهم طريق إلى أن يعرفوا كونه متزلاً من عند الله، وإلا كان ذلك تكليف ما لا يُطاق، وإذ أول الدليل على كونه متزلاً من عند الله وجب الإيمان به، فإيمانهم بالبعض دون البعض تناقض، ويجب بوجهين: أحدهما:

أن العموم إنما استفيد من عموم العلة، وهو كونه من عند الله؛ لأن كل ما أنزله الله يجب الإيمان بكونه متزلاً من عند الله لا لكون (ما) يقتضي العموم.
الثاني: أننا لا نمنع أن (ما) استعمل للعموم؛ لأن ذلك مجال لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في كونها هل هي موضوعة للعموم أو لا؟ فالقائل بأنها ليست موضوعة للعموم أنها إنما استعملت للعموم مجازاً هاهنا^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٣١٤ - ٣١٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٨٤

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٨٥

٥- لام (كي) تفيد العلة: ومن أمثلة ذلك قوله: «قوله تعالى: (لتكونوا) يجوز في هذه اللام وجهان: أحدهما: أن تكون لام (كي) تفيد العلة. والثاني: أن تكون لام الصيرورة، وعلى كلا التقديرين فهي حرف جر، وبعدها (أن) مضمرة، وهي وما بعدها في محل جر»^(١).

٦- لام التعليل تفيد العلة، ومن أمثلة ذلك قوله: «قوله: (ولتكملا العدة) في هذه اللام ثلاثة أقوال: أحدها: أنها زائدة في المفعول به؛ كالتي في قولك: ضربت لزيد، و (أن) مقدرة بعدها، تقديره: (ويريد أن تكملوا العدة) ، أي: تكميل، فهو معطوف على اليسر؛ ونحوه قول أبي صخر:

أريد لا أنسى ذكرها فكأنما تخيل لي ليلي بكل طريق

وهذا قول ابن عطية والزمخشري وأبي البقاء وإنما حسنت زيادة هذه اللام في المفعول - وإن كان ذلك إنما يكون إذا كان العامل فرعاً، أو تقدم المفعول - من حيث إنه لما طال الفصل بين الفعل وبين ما عطف على مفعوله، ضعف بذلك تعديده إليه، فعدي بزيادة اللام؛ قياساً لضعفه بطول الفصل ضعفه بالتقديم. الثاني: إنها لام التعليل، وليست بزائدة»^(٢).

٧- (إنّ) تفيد العلة بنص العلماء: ومن أمثلة ذلك قوله: «قوله: (إنه لكم) قال أبو البقاء: إنما كسر الهمزة؛ لأنه أراد الإعلام بحاله، وهو أبلغ من الفتح؛ لأنه إذا فتح الهمزة، صار التقدير: لا تتبعوه؛ لأنه عدو لكم، واتباعه ممنوع، وإن لم يكن عدواً لنا، مثله:

لييك، إن الحمد لك

كسر الهمزة أجود؛ لدلالة الكسر على استحقاقه الحمد في كل حال، وكذلك التلبيية، يعني أن الكسر استئناف محض فهو إخبار بذلك، وهذا الذي قاله في وجه الكسر لا يتعين؛ لأنه يجوز أن يراد التعليل مع كسرة الهمزة؛ فإنهم نصوا على أنّ

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٦/٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٨٩/٣ ، وينظر: ٣٢٥/٣

(إنّ) المكسورة تفيد العلة أيضاً، وقد ذكر ذلك في هذه الآية بعينها؛ كما تقدم أنفاً، فينبغي أن يقال: قراءة الكسر أولى؛ لأنها محتملة للإخبار المحض بحاله، وللعلية؛ ومما يدل على أن المكسورة تفيد العلية قوله - عليه السلام - في الروثة (إنها رجس) وقوله في الهرة: (إنها ليست بنجس؛ إنها من الطوافين عليكم) وقوله: (لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها؛ إنكم إذا فعلتم ذلك، قطعتم أرحامكم) وأما المفتوحة: فهي نص في العلية، لأن الكلام على تقدير لام العلة^(١).

٨- (حتى) لا تفيد العلة لأنها ليس بمعنى (كي) في الآية: اعترض ابن عادل على رأي أبي البقاء العكبري أنّ (حتى) بمعنى (كي) فتفيد العلة، قال: «قول تعالى: (حتى يقول) قرأ الجمهور: (يقول) نصبا، وله وجهان: أحدهما: أنّ (حتى) بمعنى (إلى) ، أي: إلى أن يقول، فهو غاية لما تقدم من المس والزلال، و (حتى) إنما ينصب بعدها المضارع المستقبل، وهذا قد وقع ومضى. فالجواب: أنه على حكاية الحال، والثاني: أنّ (حتى) بمعنى (كي) ، فتفيد العلة كقوله: أطعت الله حتى أدخلني الجنة، وهذا ضعيف؛ لأن قول الرسول والمؤمنين ليس علة للمس والزلال، وإن كان ظاهر كلام أبي البقاء على ذلك، فإنه قال: «بالرفع على أن يكون التقدير: زلزلوا فقالوا، فالزلزلة سبب القول»، و (أن) بعد (حتى) مضمرة على كلا التقديرين^(٢).

٩- جملة الترجي جارية مجرى العلة: قال: «قوله تعالى: (في الدنيا) : فيه خمسة أوجه: أظهرها: أن يتعلق بـ (يتفكرون) على معنى: يتفكرون في أمرهما، فيأخذون ما هو الأصلح، ويؤثرون ما هو أبقى نفعاً. والثاني: أن يتعلق بـ (يبين) ، ويروى معناه عن الحسن، وحينئذٍ يحتمل أن يقدر مضاف، أي: في أمر الدنيا والآخرة، ويحتمل ألا يقدر، لأنّ بيان الآيات، وهي العلامات يظهر فيها. وجعل بعضهم قول الحسن من التقديم، والتأخير، أي: ليس لذلك يبين الله لكم الآيات في أمر الدنيا والآخرة لعلكم

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣/١٥٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣/٥١٤

تتفكرون في الدنيا وزوالها وفنائها، فتزهدون فيها، وفي إقبال الآخرة، ووقوعها، فترغبون فيها. ثم قال: ولا حاجة لذلك، لحمل الكلام على ظاهره، يعني من تعلق في الدنيا — (تتفكرون) . وهذا ليس من التقديم والتأخير في شيء؛ لأن جملة الترجي جارية مجرى العلة فهي متعلقة بالفعل معني، وتقديم أحد المعمولات على الآخر، لا يقال فيه تقديم وتأخير ويحتمل أن تكون اعتراضية، فلا تقديم، ولا تأخير^(١).

١٠ - نص النحويين يمنع العلة التي ذكرها أبو البقاء: قال: «قوله (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون) : (مَنْ) للاستفهام ومحلها الرفع على الابتداء، و (ذا) اسم إشارة خبره، و (الذي) وصلته نعت لاسم الإشارة، أو بدل منه، ويجوز أن يكون (من ذا) كله بمتزلة اسم واحد تركباً كقولك: (ماذا صنعت) كما تقدم في قوله: ﴿ماذا أراد الله﴾ [البقرة: ٢٦]. ومنع أبو البقاء هذا الوجه وفرق بينه وبين قولك: (ماذا) حيث يجعلان اسماً واحداً بأنّ (ما) أشد إيهاماً من (من) ؛ لأنّ (من) لمن يعقل. ولا معنى لهذا المنع بهذه العلة، والنحويون نصوا على أنّ حكم (من ذا) حكم (ماذا)^(٢).

١١ - اعترض على الفراء في تسميته العلة بالشرط لأنه خلاف اصطلاح النحويين: قال: «وهذا التخريج ذكره الواحدي:» وقال: «هذا معنى قول الفراء حيث يقول - في الاحتجاج للكسائي - : إن شئت جعلت (أنه) على الشرط، وجعلنا الشهادة واقعة على قوله: (إنّ الدين عند الله الإسلام) ، ويكون (إنّ) الأولى يصلح فيها الخفض، كقولك: شهد الله لوحداية أنّ الدين عند الله الإسلام». وهو كلام مشكل في نفسه، ومعنى قوله على الشرط، أي: العلة، سمى العلة شرطاً؛ لأنّ المشروط متوقف عليه كتوقف المعلول على علته، فهو علة، إلا أنه خلاف اصطلاح النحويين^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤/٤٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤/٢٥٤

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥/١٠٣

١٢- يعترض على منع مثال وتجويز آخر والعلة واحدة: قال:

«أجل المرء يستحث ولا يدري إذا بيتغي حصول الأمانى

ففاعل (يستحث) ضمير عائد على (المرء) المتصل بـ (أجل) المنصوب بـ (يستحث). واحتج المانعون بأن المعمول فضلة، يجوز الاستغناء عنه، وعود الضمير عليه في هذه المسائل يقتضي لزوم ذكره، فيتنافى هذان السببان، ولذلك أجمع على منع زيدياً ضرب، وزيدياً ظن قائماً، أي: ضرب نفسه، وظنها، وهو دليل واضح للمانع لولا ما يردده من السماع كالبيت المتقدم وفي الفرق عسر بين: غلام زيد ضرب، وبين: زيدياً ضرب، حيث جاز الأول، وامتنع الثاني، بمقتضى العلة المذكورة»^(١).

١٣- وفرق بين العلة والشرط بقوله: «إذا قتل المحرم الصيد وأدى جزاءه، ثم قتل صيداً آخر لزمه جزاء آخر، وقال داود: لا يجب، وحجة الجمهور هذه الآية، فإن ظاهرها يقتضي أن يكون علة وجوب الجزاء هو القتل، فوجب أن يتكرر الحكم بتكرار العلة، فإن قيل: إذا قال الرجل لنسائه من دخلت منكن الدار فهي طالق، فدخلت واحدة مرتين، لم يقع الطلاق مرتين. فالجواب أن القتل علة لوجوب الجزاء، فيلزم تكرار الوجوب لتكرار العلة، وأما دخول الدار فهو شرط لوقوع الطلاق، فلم يلزم تكرار الحكم عند تكرار الشرط، واحتج داود بقوله تعالى: (ومن عاد فينتقم الله منه) فجزاء العائد الانتقام لا الكفارة»^(٢).

١٤- وتحدث عن علة العلة: مثاله، قال: «قوله: (ألا يجدوا) فيه وجهان:

أحدهما: أنه مفعول من أجله، والعامل فيه (حزنا) إن أعربناه مفعولاً له، أو حالاً وأما إذا أعربناه مصدراً فلا؛ لأن المصدر لا يعمل إذا كان مؤكداً لعامله. وعلى القول بأن (حزنا) مفعول من أجله، يكون (ألا يجدوا) علة العلة يعني أن يكون علل فيض الدمع بالحزن، وعلل الحزن بعدم وجدان النفقة، وهو واضح وقد تقدم نظير

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٤٩/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٢٠/٧

ذلك في قوله: ﴿جزأء بما كسبا نكالا من الله﴾ [المائدة: ٣٨]. الثاني: أنه متعلق بـ (تفويض)،^(١).

١٥ - ويتحدث أحياناً عن علل البناء أو الإعراب: ومن أمثلة ذلك علة بناء (لذن) ، قال: «واللغة المشهورة بناؤها؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وامتناع الإخبار بها، بخلاف (عند) ، و (لذن) فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً؛ إذ يكون فضلة، وعمدة، وغاية وغير غاية، بخلاف (لذن) . وقال بعضهم: «علة بنائها كونها دالة على الملاصقة، ومختصة بها، بخلاف (عند) فإنها لا تدل على الملاصقة، فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف، بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف، فكأنها مضمنة معنى حرف كان من حقه أن يوضع لذلك، فلم يوضع...»^(٢).

١٦ - وتحدث عما يجري مجرى العلة: ومن أمثله ذلك قاله: «قوله (إن الله يحب المتوكلين) : وهذا جار مجرى العلة الباعثة على التوكل عند الأخذ في كل الأمور، وهذه الآية تدل على أنه ليس التوكل أن يهمل نفسه - كقول بعض الجهال - وإلا لكان الأمر بالمشاورة منافياً للأمر بالتوكل، بل التوكل هو أن يراعي الإنسان الأسباب الظاهرة، ولكن لا يعول بقلبه عليها، بل يعول على عصمة الحق»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٧٤/١٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٦/٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢١/٦

رابعاً: اعتماده على استصحاب الحال.

عرّف الأنباري استصحاب الحال بآته: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»^(١). ومثّل له بقولك عن فعل الأمر: «إنما كان مبنياً لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء»^(٢). وعرّفه في موضع آخر، وقال عنه إنه من الأدلة المعتمدة، قال: «اعلم أنّ استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب»^(٣). ولكنه قال عنه بعد ذلك إنه من أضعف الأدلة، قال: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعتة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو»^(٤).

واستصحاب الحال مما نقل إلى النحو من أصول الفقه، ودلنا على ذلك عند حديثنا عن العلة، وهو يستلزم أموراً مجتمعة عليها بين الطرفين ففي مثال الأنباري السابق ينبغي أن يكون هناك اتفاق على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال البناء ثم تختبر أدلة البناء في الأسماء وأدلة الإعراب في الأفعال.

ولم يصرح بذكر لهذا المصطلح في تفسير ابن عادل إلا مرتين، سّماه في الأولى (استصحاب الحال)، قال: «فمن مجيء (إذا) ظرفاً لما مضى من الزمان واقعة موقع (إذ) قوله تعالى: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾ [الجمعة: ١١]، قال به ابن مالك، وبعض النحويين. ومن مجيء (إذ) ظرفاً لما يستقبل من الزمان قوله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾

(١) الإعراب في جدل الإعراب ٤٦

(٢) الإعراب في جدل الإعراب ٤٦

(٣) مع الأدلة في أصول النحو ١٤١

(٤) مع الأدلة في أصول النحو ١٤٢

[غافر: ٧٠]. وتكون للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذ باقية على زمانيتها، أو صارت ظرف مكان أو حرفاً؟. ثلاثة أقوال: أصحها الأول استصحاباً للحال^(١). وسماه في الثانية (استصحاب الأصل)، قال: «قوله: (وإن كان كبير) : هذا شرط، جوابه (الفاء) الداخلة على الشرط الثاني، وجواب الثاني محذوف، تقديره: فإن استطعت أن تبتغي فافعل، ثم جعل الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأول، وقد تقدم مثل ذلك في قوله: ﴿فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف﴾ [البقرة: ٣٨] إلا أن جواب الثاني هناك مظهر. و (كان) في اسمها وجهان:

أحدهما: أنه (إعراضهم)، و (كبر) جملة فعلية في محل نصب خبراً مقدماً على الاسم، وهي مسألة خلاف: هل يجوز تقديم خبر (كان) على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر أم لا؟. وأما إذا كان خبراً للمبتدأ، فلا يجوز ألبة لثلا يلتبس بباب الفاعل، واللبس هنا مأمون. ووجه المنع استصحاب الأصل^(٢).

وأما من الناحية التطبيقية فقد اعتمد عليه في كثير من اختياراته، فمرة يختار بسبب مخالفة الأصل، ومرة يختار لموافقة الأصل، ومن أمثلة ذلك:

١ - قوله: «وقيل: (الضالون) هم النصارى؛ لأن الله تعالى حكم على اليهود بالغضب فقال تعالى: ﴿من لعنه الله وغضب عليه﴾ [المائدة: ٦٠]، وحكم على النصارى بالضلال فقال تعالى: ﴿ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل﴾ [المائدة: ٧٧]. وقيل: هذا ضعيف؛ لأن منكري الصانع والمشركين أبحث دينا من اليهود والنصارى، فكان الاحتراز من دينهم أولى. وقيل: (المغضوب عليهم) : هم: الكفار، و (الضالون) : هم المنافقون. وقال سهل بن عبد الله هما: (غير المغضوب عليهم) بالبدعة، (والضالين) عن السنة. والأولى أن يحمل (المغضوب عليهم) على كل من أخطأ في الاعتقاد؛ لأن اللفظ عام، والتقييد خلاف الأصل^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٤٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٨/١١٧

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/٢٢٦

- ٢- وقوله: «والاجتهاد في الفروع إذا كان خطأ لا يوجب استحقاق العقاب لاحتمال كونه صغيرة مغفورة كما في شرعنا. فإن قيل: الكلام على هذا القول من وجوه: أحدها: أن كلمة (هذا) في أصل اللغة للإشارة إلى الشيء الحاضر، وهو لا يكون إلا شيئاً معيناً، فإن أشير بها إلى النوع، فذاك على خلاف الأصل، وأيضاً فإنه تعالى لا تجوز الإشارة عليه، فوجب أن يكون أمر بعض الملائكة بالإشارة إلى ذلك الشخص، فكان ما عداه خارجاً عن النهي لا محالة، وإذا ثبت هذا فالجتهاد مكلف يحمل اللفظ على حقيقته، فأدم - عليه الصلاة والسلام - لما حمل لفظ (هذه) على المعين كان قد فعل الواجب، ولا يجوز له حمله على النوع»^(١).
- ٣- وقوله: «قال بعض العلماء - رحمهم الله - إنه يتعوذ في كل ركعة. وقال بعضهم: لا يتعوذ إلا في الركعة الأولى. حجته: أن الأصل هو العدم، وما لأجله أمرنا بالاستعاذة؛ هو قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ [النحل: ٩٨] وكلمة (إذا) لا تفيد العموم. ولقائل أن يقول: إن ترتيب الحكم على الوصف المناسب يدل على العلة؛ فيتكرر الحكم بتكرر العلة»^(٢).
- ٤- وقوله: «كتبوا لفظ (الله) بلامين، وكتبوا لفظ (الذي) بلام واحدة، مع استوائهما في اللفظ، وفي أكثر الدواران على الألسنة، وفي لزوم التعريف؛ والفرق من وجوه: الأول: أن قولنا: (الله) اسم معرب متصرف تصريف الأسماء، فأبقوا كتابته على الأصل. أما قولنا: (الذي) فهو مبني من أجل أنه ناقص، مع أنه لا يفيد إلا مع صلته، فهو كبعض الكلمة، ومعلوم أن بعض الكلمة يكون مبنياً، فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، ألا ترى أنهم كتبوا قوله تعالى: (اللذان) بلامين؛ لأن التثنية أخرجته عن مشاهمة الحروف؛ لأن الحرف لا يثنى.
- الثاني: أن قولنا: (الله) لو كتب بلام واحدة لالتبس بقوله: (إله)، وهذا الالتباس غير حاصل في قولنا: (الذي).

(١) الباب في علوم الكتاب ٥٦٥/١

(٢) الباب في علوم الكتاب ٨٩/١

الثالث: أن تفخيم ذكر الله - تعالى - في اللفظ واجب، هكذا في الخط، والحذف ينافي التفخيم. وأما قولنا: (الذي) فلا تفخيم له في المعنى، فتركوا - أيضاً - تفخيمه في الخط^(١).

٥ - وقوله: «استدلوا على أن الرزق قيد يكون حراماً؛ بقوله تعالى: (من طيبات ما رزقناكم)؛ فإن الطيب هو الحلال، فلو كان كل رزق حلالاً؛ لكان قوله: (كلوا من طيبات ما رزقناكم) معناه: من محلات ما أحللنا لكم، فيكون تكراراً، وهو خلاف الأصل، وأجابوا عنه؛ بأن الطيب في أصل اللغة: عبارة عن المستلذ المستطاب، فلعل أقواماً ظنوا أن التوسع في المطاعم، والاستكثار من طيباتها ممنوع منه، فأباح الله تبارك وتعالى ذلك؛ لقوله تعالى: (كلوا) من لذائذ ما أحللناه لكم، فكان تخصيصه بالذكر لهذا المعنى^(٢).

(١) الباب في علوم الكتاب ١/٨٩

(٢) الباب في علوم الكتاب ٣/١٦٨

خامساً: اختيارات دون ذكر دليل أو تعليل.

وهذا كثير جداً في هذا التفسير، وله عدة صور:

١ - أن يسوق اختياره على شكل تقارير نحوية: ومن أمثله: «والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب أربع لا تزيد على ذلك - وإن توهم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ والصّلة والمُعترضة والمفسّرة»^(١).

٢ - أن يصحح الاختيار بدون تعليل: ومن أمثله: قوله «وفي (لعل) لغات كثيرة، وقد يجز بها؛ قال:

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
ولا تنصب الاسمين على الصحيح»^(٢).

٣ - أن يرفض الاختيار دون تعليل: ومن أمثله، قوله: «الجار والمجرور لا بد له من شيء يتعلق به، فعل، أو ما في معناه، إلا في ثلاث صور: (حرف الجر الزائد)، و (لعل) و (لولا) عند من يجز بهما، وزاد ابن عصفور - رحمه الله تعالى - (كاف التشبيه)؛ وليس بشيء، فإنها تتعلق»^(٣).

٤ - وأحياناً يعترض على الرأي ويؤجل الاحتجاج عليه إلى موضع آخر أو موضع يليق به: ومن أمثله، قوله: «والنصب - (أن) المضمرة كما تقدم لا ب - (كي) خلافا لابن كيسان والسيرافي، وإن ظهرت بعدها نحو قوله تعالى: ﴿لكيلا تأسوا﴾ [الحديد: ٢٣] لأنّ (أن) هي أمّ الباب، فادعاء إضمارها أولى من غيرها. وقال الكوفيون: النصب ب - (اللام) نفسها، وأن ما يظهر بعدها من (كي)، ومن (أن) إنما هو على سبيل التأكيد، وللاحتجاج موضع غير هذا»^(٤). وقوله: «والأمر عند البصريين مبني وعند الكوفيين معرب، ويدعون في نحو: (اضرب)،

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٣٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/٤١٣

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/١٣٠

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢/١٩٩

أنّ أصله: (لتضرب) بلام الأمر، ثم حذف الجازم، وتبعه حرف المضارعة، وأتى بهمزة الوصل؛ لأجل الابتداء بالساكن، وهذا مما لا حاجة إليه، وللرد عليهم موضع يليق به^(١).

٥ - أحياناً يذكر عدة وجوه ثم يراها جميعاً سائغة: ومثاله قوله: ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ فَأَتَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍ لَكِيلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾. العامل في (إذ) قيل: مضمر، أي: اذكروا. وقال الزمخشري: (صرفكم) أو (ليبتليكم). وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون ظرفاً لـ (عصيتم) أو (تنازعتم) أو فشلتم. وقيل: هو ظرف لـ (عفا عنكم) أي: عفا عنكم إذ تصعدون هاربين. وكل هذه الوجوه سائغة، وكونه ظرفاً لـ (صرفكم) جيد من جهة المعنى، ولـ (عفا) جيد من جهة القرب^(٢).

٦ - ويسوق الرأي للتنبيه على غلظه دون تعليل: يسوق الرأي أحياناً للتنبيه عليه والتحذير منه، من ذلك قوله: «ومنها: أن (أن يطوف) في محل رفع خبراً ثانياً لـ (لا)، والتقدير: فلا جناح عليه في الطواف بهما. ومنها: (أن يطوف): في محل نصب على الحال من الهاء في (عليه)، والعامل في الحال العامل في الخبر. والتقدير: (فلا جناح عليه في حال طوافه بهما) وهذان القولان ساقطان ذكرتهما تنبيها على غلظهما^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٠٤/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦٠٣/٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٩٦/٣

الفصل الرابع

يشتمل على:

منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية

أولاً: اعتماده على السماع.

ثانياً: مراعاة المعنى.

ثالثاً: اعتماده على الصناعة النحوية.

رابعاً: عدم الأخذ بالأعاريب المؤدية إلى حمل القرآن الكريم

على غير الصحيح.

الفصل الرابع منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية

أولاً: اعتماده على السماع.

اعتمد ابن عادل على السماع في كثير من أحكامه سواء في المسائل النحوية - كما سبق - أو في أعرابه لأي الذكر الحكيم، وهو ما سيركز عليه في هذا الفصل. فقد كان يختار أو يرفض الآراء النحوية في الآيات التي يفسرها اعتماداً على الأدلة الصحيحة المعتمدة، وأهمها عنده (السماع) ولذلك أمثلة منها:

١ - السماع مقدم عنده على أقيسة النحاة: وهذا ما نلاحظه في أغلب اختياراته، مثاله دفاعه الكبير عن قراءة حمزة (والأرحام) - بالكسر - حيث لم يشفع لهذه القراءة أنها سبعية فقد هاجمها وصاحبها كثير من النحويين البصريين، وبعض الكوفيين. فقد طعن فيها الزجاج^(١) وغيره، ووصفها الفراء^(٢) - وهو كوفي - بالقبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه. ووُجد من تأوّل القراءة. وحمزة كوفي، ويشاع أن سيوييه كان أول من طعن فيها، والحقيقة أنه لم يتحدث عن الآية، وإنما تحدث عن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وقال: إنها قبيحة في النثر، لا تجوز إلا في ضرورة الشعر^(٣). وتركز دفاع ابن عادل بالأمور التالية^(٤):

(أ) ردّ بعضاً من التأويلات التي ذكرت أو وجهها، وخاصة القول بأن الواو في (والأرحام) للقسم لأن المعنى ليس عليها. وإن كان لله أن يقسم بما شاء كالشمس والقمر والليل والضحى. . إلخ.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢

(٢) معاني القرآن ٢٥٢/١ - ٢٥٣ - ٨٦/٢

(٣) الكتاب ٢٤٨/١، ٣٨١/٢، النكت في تفسير كتاب سيوييه ٦٦٨/١

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١٤٣/٦ - ١٤٧، وقد نوقشت بتوسع في الاختيارات، تحت عنوان: حكم العطف على

الضمير المجرور دون إعادة الجار.

(ب) أن حمزة أحد القراء السبعة، وهو ثقة قد رواها عن النبي ﷺ ، وهذا يوجب صحتها.

(ج) أن عدم تجويز البصريين للعطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار، ليس حجة فقد أجازهم غيرهم.

(د) أن كثرة ورود هذه اللغة بالنثر والشعر دليل على صحتها. وليست ضرورة شعرية.

وختمها بقوله: «وذلك يُوجب القطع بصحة هذه اللغة، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع»^(١).

٢- **الاقتصار على السماع أعدل الآراء عنده:** قال: «والمصير: اسم مصدر من صار يصير: أي: رجع، وقد تقدم في قوله: (المحيط) [البقرة: ٢٢٢] أن في المفعول من الفعل المعتل العين بالياء ثلاثة مذاهب، وهي: جريانه مجرى الصحيح، فيبنى اسم المصدر منه على مفعول بالفتح، والزمان والمكان بالكسر، نحو: ضرب يضرب مضرباً، أو يكسر مطلقاً، أو يقتصر فيه على السماع، فلا يتعدى، وهو أعدلهما»^(٢).

٣- **ويمنع القياس ويصر على السماع:** ومثاله اعتراضه على أن يكون النصب على نزع الخافض مقيساً، لأنه لا ينضبط بل يقتصر فيه بما وردت به النصوص الصحيحة، قال: «والثاني: أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، وهو (على) ، أي: على كل مرصد قاله الأخفش، وجعله مثل قول الآخر:

تحن فتبدي ما بها من صباية وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

وهذا لا ينقاس، بل يقتصر فيه على السماع، كقوله: ﴿لأقعدن لهم﴾

صراطك ﴿[الأعراف: ١٦] ، أي: على صراطك، اتفق الكل على تقدير (على)»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٣٠/٤

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٨/١٠

٤ - ويرد الرأي لمخالفته للسمع: يضع بعض النحاة أحياناً قاعدة نحوية أو تأويلاً، ثم يوجد في القرآن أو النصوص الصحيحة ما يخالف ذلك، ثم يتمسك بعضهم بالقاعدة أو التأويل ناسياً أو متناسياً أنَّ السماع - وقمته كتاب الله - هو الأساس. وابن عادل ينبه على هذه المسألة، وأنَّ السماع هو الأصل الذي وضعت القواعد لخدمته، ولا يمكن أن يقال إنَّ في القرآن ضرورة، قال: «قال تعالى: ﴿فطلتم تفكهون﴾ [الواقعة: ٦٥] و ﴿ظلت عليه عاكفا﴾ [طه: ٩٧] وبابه، لأنَّ هناك شيئين ثقيلين التضعيف والكسرة (فحسن الحذف وأما هنا فالتضعيف فقط) ، والجواب أنَّ المقتضي للحذف إنما هو التكرار ويؤيد هذا أنهم لم يحذفوا مع التكرار ووجود الضمة وإن كان أثقل نحو (اغضضن أبصاركن) وكان أولى بالحذف فيقال: غضن لكن السمع خلافه قال تعالى: ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن﴾ [النور: ٣١] على أن ابن مالك قال: إنه يحذف في هذا بطريق الأولى. أو نقول: إنَّ هذه القراءة إنما هي من (قار - يقار). بمعنى اجتمع وهو وجه حسن بريء من التكلف فيندفع اعتراض أبي حاتم وغيره لولا أن المعنى على الأمر بالاستقرار لا بالاجتماع»^(١).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٥/٥٤٥

ثانيًا: مراعاة المعنى.

يتردد كثيرًا في تفسير ابن عادل كلمة (المعنى) ، فالإعراب عنده متفرع من المعنى، ومراعاة المعنى من الأصول التي اعتمدها في تفسيره، ونستطيع أن نحدد هذه العلاقة بما يأتي:

١ - توقف الإعراب على فهم المعنى أولاً:

قال ابن عادل عند إعرابه (الكلالة) في قوله تعالى: (وإن كان رجل يورث كلاله): «اضطربت أقوال العلماء في هذه ولا بد قبل التعرض للإعراب من ذكر معنى (الكلالة) واشتقاقها، فإن الإعراب متوقف على ذلك، فتقول: اختلف الناس في معنى (الكلالة) . فقال جمهور اللغويين وغيرهم: إنه الميت الذي لا ولد له ولا والد، وهو قول علي وابن مسعود. وقيل: الذي لا والد له فقط، وهو قول عمر. وقيل: وقيل: الذي لا ولد له فقط. وقيل: هو من لا يرثه أب ولا أم، وعلى هذه الأقوال كلها فالكلالة واقعة على الميت. وقيل: الكلالة: الورثة ما عدا الأبوين والولد، قاله قطرب، وهو اختيار أبي بكر - رضي الله عنه - وسموا بذلك؛ لأن الميت بذهاب طرفيه تكلمه الورثة، أي: أحاطوا به»^(١).

٢ - يمنع الإعراب المؤدي إلى فساد المعنى:

الأمثلة على هذا كثيرة جدًا منها، قوله في تأويل حديث خالف القواعد النحوية، قال: «وفي الحديث: ((والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تمنوا حتى تحابوا)) فـ (لا) الداخلة على (تدخلوا) و (تؤمنوا) نافية لا ناهية لفساد المعنى عليه»^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦/٢٢٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٨/٢٥٣، وينظر: ١/٣٦٣، ٢/٦٨، ٣/٨١، ٣/١٠٦، ٥/١٤٢، ٥/١٨٩، ٥/٢٧٦،

٥/٣٤٦، ٦/٢٩٥، ٦/٣٠٨، ٦/٣٣٣، ٦/٤١٥، ٧/٦٠٨، ٨/٢٥٧، ٩/٢٩٧، ١٠/٥٣٨، ١٣/٢٤١،

١٤/٢٧٢، ١٧/٢٢١.

٣- ولا يؤيد الإعراب الذي لا يساعد عليه المعنى:

قال: «أحدها: أنه في محل نصب على الحال من (جنات) ؛ لأنه - في الأصل - صفة لها، فلما قدم نصب حالاً. الثاني: أنه متعلق بما تعلق به (للذين) من الاستقرار، إذا جعلناه خبراً، أو رافعاً (جنات) بالفاعلية، أما إذا علقته بـ (خير) أو (أوئبيكم) فلا؛ لعدم تضمينه الاستقرار. الثالث: أن يكون معمولاً لـ (تجري) ، وهذا لا يساعد عليه المعنى. الرابع: أنه متعلق بـ (خير) ، كما تعلق به (للذين) ، كما تقدم»^(١).

٤- مراعاة المعنى قبل اللفظ أولى في اللغة والقرآن:

قال واعلم أن (مَنْ) وأخواتها لها لفظ ومعنى، فلفظها مفرد مذكر، فإن أريد بها غير ذلك، فلك أن تراعي لفظها مرة، ومعناها أخرى، فتقول: جاء مَنْ قام وقعدوا، والآية الكريمة كذلك روعي اللفظ أولاً فقيل: (من يقول) ، والمعنى ثانياً في (آمننا) . وقال ابن عطية: حسن ذلك؛ لأن الواحد قبل الجمع في الرتبة، ولا يجوز أن يرجع متكلم من لفظ جمع إلى توحيد. فلو قلت: (ومن الناس من يقومون) وتتكلم لم يجوز. وفي عبارة ابن عطية نظر، وذلك لأنه منع من مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى، وذلك جائز، إلا أن مراعاة اللفظ أولاً أولى، يرد عليه قول الشاعر:

لست ممن يكع أو يستكينون إذا كافحته خيل الأعادي

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ﴾ [الطلاق: ١١] إلى أن قال: (خالدين) ، فراعى المعنى، ثم قال: (فقد أحسن الله له رزقا) ، فراعى اللفظ بعد مراعاة المعنى، وكذا راعى المعنى في قوله: (أو يستكينون) ، ثم راعى اللفظ في: (إذا كافحته) ، وهذا الحمل جاز فيها في جميع أحوالها، أعني من كونها موصولة وشرطية، واستفهامية»^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٨٥/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٣٠/١

ثالثاً: اعتماده على الصناعة النحوية.

الصناعة النحوية من المصطلحات التي يذكرها ابن عادل في تفسيره أحياناً في مقابل المعنى، فيقول هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، أو صناعة نحوية، ولذلك أمثلة منها:

— قال — راداً على الزمخشري رأياً نحويًا ونافيًا أن يكون قصد تفسير إعراب —:

«قوله: (أن اتقوا) يجوز في (أن) وجهان:

أحدهما: أن تكون مصدرية على حذف حرف الخفض، تقديره: بأن اتقوا، فلما حذف الحرف جرى فيها الخلاف المشهور. والثاني: أن تكون المفسرة؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول، لا حروفه وهو الوصية، والظاهر أن قوله: (وإن تكفروا) جملة مستأنفة؛ للإخبار بأن هذه الحال ليست داخلة في معمول الوصية. وقال الزمخشري: (وإن تكفروا فإن لله) عطف على (اتقوا) لأن المعنى: أمرناهم، وأمرناكم بالتقوى، وقلنا لهم ولكم: (إن تكفروا) وفي كلامه نظر، لأن تقديره القول، ينفي كون الجملة الشرطية مندرجة في حيز الوصية بالنسبة إلى الصناعة النحوية، وهو لم يقصد تفسير المعنى فقط، بل قصده هو وتفسير الإعراب؛ بدليل قوله: عطف على (اتقوا)، و (اتقوا) داخل في حيز الوصية، سواء أ جعلت (أن) مصدرية أم مفسرة»^(١).

— وقال — يرد على رأي أبي البقاء من جهتي المعنى والصناعة —: «الوجه الثاني: أن

اللام زائدة في (لمن تبع دينكم) وهو مستثنى من (أحد) المتأخر، والتقدير: ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم، فـ (لمن تبع) منصوب على الاستثناء من (أحد)، وعلى هذا الوجه جوز أبو البقاء في محل (أن يؤتى) ثلاثة أوجه:

الأول والثاني: مذهب الخليل وسيبويه، وقد تقدما. الثالث: النصب على المفعول من

أجله، تقديره: مخافة أن يؤتى. وهذا الوجه الثالث — لا يصح من جهة المعنى، ولا

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦٠/٧

من جهة الصناعة، أما المعنى فواضح وأما الصناعة فإن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى عامله، وفيه - أيضاً - تقديم ما في صلة أن عليها، وهو غير جائز^(١).

- وقال - مراعيًا الصناعة النحوية ورسم المصحف -: «قوله: (وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً) رسمت (يؤت) دون (ياء) وهو مضارع مرفوع، فحق يائه أن تثبت لفظاً وخطاً، إلا أنها حذفت لفظاً في الوصل؛ لالتقاء الساكنين [وهما الياء في اللفظ واللام في الجلالة] فحاء الرسم تابعاً للفظ، وله نظائر تقدم بعضها، والقراء يقفون عليه دون ياء اتباعاً للرسم، إلا يعقوب، فإنه يقف بالياء؛ نظراً إلى الأصل، وروي ذلك أيضاً عن الكسائي وحمزة، وقال أبو عمرو: «ينبغي ألا يوقف عليها؛ لأنه إن وقف عليها كما في الرسم دون ياء خالف النحويين، وإن وقف بالياء خالف رسم المصحف»، ولا بأس بما قال؛ لأن الوقف ليس ضرورياً، فإن اضطر إليه واقف؛ لقطع نفس ونحوه، فينبغي أن يتابع الرسم؛ لأن الأطراف قد كثر حذفها، ومما يشبه هذا الموضع قوله: ﴿ومن تق السيئات يومئذ﴾ [غافر: ٩] فإنه رسم (تق) بقاف، دون هاء سكت، وعند النحويين: أنه إذا حذف من الفعل شيء؛ حتى لم يبق منه إلا حرف واحد، ووقف عليه، وجب الإتيان بهاء السكت في آخره؛ جبراً له؛ نحو: (قه) و (لم يقه) و (عه) و (لم يعه) ، ولا يعتد بحرف المضارعة؛ لزيادته على بنية الكلمة، فإذا تقرر هذا، فنقول: ينبغي ألا يوقف عليه؛ لأنه إن وقف بغير هاء سكت، خالف الصناعة النحوية، وإن وقف بهاء خالف رسم المصحف...»^(٢).

- ويرد بالصناعة النحوية على ترجيح بعضهم: كقوله: «وقيل: هو معمول لقوله: (بما فتح الله) أي: بما فتح الله من عند ربكم ليحاجوكم، وهو نعتة عليه الصلاة والسلام وأخذ ميثاقهم بتصديقه. ورجحه بعضهم وقال: هو الصحيح؛ لأن الاحتجاج عليهم هو بما كان في الدنيا. وفي هذا نظر من جهة الصناعة، وذلك أن (ليحاجوكم) متعلق بقوله: (أتحدثونهم) على الأظهر كما تقدم، فيلزم الفصل به بين العامل - وهو (فتح) وبين معموله

(١) الباب في علوم الكتاب ٥٠٥/٦

(٢) الباب في علوم الكتاب ٩٣/٧

- وهو عند ربك وذلك لا يجوز؛ لأنه أجنبي منهما»^(١).

- **ويرد على رأي بالمعنى والصناعة:** كقوله: «قوله تعالى: ﴿من كان عدوا لجبريل فإنه﴾ (منْ) شرطية في محل رفع بالابتداء، و (كان) خبره على ما هو الصحيح كما تقدم، وجوابه محذوف تقديره: من كان عدوا لجبريل فلا وجه لعداوته، أو فليمت غيظاً ونحوه. ولا جائز أن يكون (فإنه نزله) جواباً للشرط لوجهين:

أحدهما: من جهة المعنى.

والثاني: من جهة الصناعة.

أما الأول: فلأن فعل التزليل متحقق المضي؛ والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً. ولقائل أن يقول: هذا محمول على التبيين، والمعنى: فقد تبين أنه نزله، كما قالوا في قوله: ﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾ [يوسف: ٢٧] ونحوه. وأما الثاني: فلأنه لا بد من جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط فلا يجوز: من يقيم فزيد منطلق، ولا ضمير في قوله: (فإنه نزله) يعود على (من) فلا يكون جواباً للشرط»^(٢).

- **ويصحح رأياً؛ معني ويمنعه صناعةً،** قال: «قوله: (من ربكم) صفة لـ (آية) فيتعلق بمحذوف، أي: بآية من عند ربكم، فـ (من) للابتداء مجازاً، ويجوز أن يتعلق (من ربكم) بنفس المحييء - أيضاً. وقدر أبو البقاء الحال - في قوله: (بآية) - بقوله: «محتجاً بآية»، إن عني من جهة المعنى صح، وإن عني من جهة الصناعة لم يصح؛ إذ لم يضم في هذه الأماكن، إلا الأكوان المطلقة»^(٣).

- **ويختار بسبب موافقته على صحة المعنى والصناعة:** قال: «وإنما كان أظهر لوجهين: أحدهما: من جهة الصناعة، والثاني: من جهة المعنى.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٠٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٣٠٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥/٢٤٠

أما الأول: فلأنَّ عطفه على الصلة لكون النسبة فيه إسنادية، وذلك أن المستثنى محدث عنه محكوم له، بخلاف حكم المستثنى منه، فإذا قدرت العطف على الصلة، كان محدثاً عنه بما عطفته، بخلاف ما إذا عطفته على الصفة، فإنه يكون تقييداً في (قوم) الذين هم قيد في الصلة المحدث عن صاحبها، ومتى دار الأمر بين أن تكون النسبة إسنادية وبين أن تكون تقييدية، كان جعلها إسنادية أولى لاستقلالها.

والثاني من جهة المعنى: وذلك أن العطف على الصلة يؤدي أن سبب ترك التعرض لهم تركهم القتال ونهيمهم عنه، وهذا سبب قريب، والعطف على الصفة يؤدي إلى أن سبب ترك التعرض لهم، وصولهم إلى قوم كافين عن القتال، وهذا سبب بعيد، وإذا دار الأمر بين سبب قريب وآخر بعيد، فاعتبار القريب أولى^(١).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٥١/٦

رابعاً: عم الأخذ بالأعريب المؤدية إلى حمل القرآن الكريم على غير الصحيح.

ويتمثل هذا في بعض الصور منها:

- حمل القرآن الكريم على أفصح الوجوه الممكنة والبعد عن التكلف.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ / مشيراً إلى عدم حمل القرآن على وجه ضعيف: «قوله تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في محل هذا الموصول قولان: أظهرهما - وهو الأظهر - : أنه مرفوع على الابتداء، والخبر الفاء وما بعدها. الثاني: أنه منصوب بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، إذ الفعل بعده قد عمل في ضميره، وهذا وجه ضعيف؛ لأنَّ (ما) لا يليها إلا المبتدأ وإذا لم يليها إلا المبتدأ امتنع حمل الاسم بعدها على إضمار فعل، ومن جَوَّزَ ذَلِكَ قَالَ: بأنه يضمير الفعل. . . وهذا ينبغي أن لا يَجُوزُ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح الكلام»^(١).

وقال أيضاً - محذراً من ارتكاب تكلف وإذا كان لا بد فبوجه ينتظم به الكلام: «قَالَ بعضُ العلماء: في الآية إضمار آخر، وأراح نفسه من تلك التكلفات المتقدمة، فقال: تقدير الآية: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لتبليغنَّ الناس ما آتيتكم من كتاب وحكمة إلا أنه حذف (لتبليغن) لدلالة الكلام عليه؛ لأنَّ لام القسم إنما تقع على الفعل، فلما دلت هذه اللام على هذا الفعل جاز حذفه اختصاراً، ثم قال بعده: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ وهو محمد ﷺ ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ وعلى هذا التقدير يستقيم النظم، ولا يحتاج إلى تكلف، وإذا كان لا بد من التزام الإضمار، فهذا الإضمار الذي ينتظم به الكلام نظماً جلياً أولى»^(٢).

- تجنيبه ما نُص على أنه ضرورة:

وقال /: «قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «كما تقول: ثلاثة أنفس». . يعني: إذا قصد به الذُّكُور؛ كقوله:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٧٢/٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٦٢/٥

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ

ولكن الثُّحَاة نَصُّوا على أنه ضرورةٌ، فالأوَّلَى أن يعود على الكفار الذين اختصتهم الآية؛ كما قال ابن عطية^(١).

وقال / منكرًا على الزَّمَخْشَرِي تخريج آيات من القرآن على ما نص على أنه ضرورة: «وهذا ينبغي أن يُخَصَّ بالضرورة، كما نص عليه بعضهم، والزَّمَخْشَرِي يَجِيز ذَلِكَ، ويخرج عليه بعض أي القرآن»^(٢).

– تجنبيه القول الرديء المنكر الذي لا ينبغي للكلام البشري فكَيْفَ بكتاب الله:

قال / غاضبًا على ابن عطية في عدم إنكاره للمنكر: «وقوله: والفاعل لا يقدم (ممنوع) فإن الكوفي يميز تقديم الفاعل، فيحتمل أن يَكُونَ هَذَا القائل يَرَى ذَلِكَ، ولا شك أن هَذَا قول رديء منكر لا ينبغي أن يجوز مثله في الكلام، فكَيْفَ في القرآن! فالشيخ معذور، والعجب من ابن عطية كَيْفَ يورد هَذِهِ الأشياء حاكياً لها ولم يُعْتَبَهَا بنكير؟»^(٣).

وقال – منتقداً أبا البقاء –: «أما قوله: «لأنَّ الكفر لا يستحقُّ به التمتع» فليس بمسلّم، بل التمتع القليل والمصير إلى النار مستحقان بالكفر. وأيضاً فإنَّ التمتع وإن سلّمنا أنه ليس مستحقاً بالكفر؛ ولكن قد عطف عليه ما هو مستحقُّ به، وهو المصير إلى النار، فناسب ذلك أن يقعا جميعاً خبراً. وأيضاً فقد ناقض كلامه؛ لأنه جوز فيها أن تكون شرطية، وهل الجزاء إلاَّ مستحق بالشرط، ومرتب عليه؟ فكذلك الخبر المشبه به. وأما تجويزه زيادة الفاء، وحذف الخبر، أو جواب الشرط فأوجه بعيدة لا حاجة إليها»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٠/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢٨٨/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٥٥/٢

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٤٧٤/٢

الفصل الخامس

يشتمل على:

موقفه من المذاهب النحوية

أولاً: موقفه من النحاة البصريين.

ثانياً: موقفه من النحاة الكوفيين.

ثالثاً: موقفه من نحاة الأندلس.

رابعاً: موقفه من نحويين آخرين.

الفصل الخامس

موقفه من المذاهب النحوية

أولاً: موقفه من النحاة البصريين.

يميل ابن عَادِل غالبًا إلى رأي البصريين، وينهج نهجهم ويعتمد على أصولهم، ويأخذ بأقوالهم ويرجح مذهبهم، وتراه كثيرًا ما يردد بعض العبارات التي تدل على مزيد عنايته بالبصريين؛ من أمثلتها:

- ١ - وهو اختيار البصريين^(١).
- ٢ - على المختار عند البصريين^(٢).
- ٣ - وهو قول جمهور البصريين^(٣).
- ٤ - وهذا عند البصريين لا يجوز^(٤).
- ٥ - وهذا أحسن وجارٍ على مذهب البصريين^(٥).
- ٦ - والذي تقرر عند البصريين^(٦).
- ٧ - ضعيف عند البصريين^(٧).
- ٨ - وهو ممنوع عند الصريين^(٨).
- ٩ - وهذا ضعيف على قواعد البصريين^(٩).

(١) الباب في علوم الكتاب ١٥٣/٧

(٢) الباب في علوم الكتاب ١٣٧/٧

(٣) الباب في علوم الكتاب ٨٧/٧

(٤) الباب في علوم الكتاب ٤٦/٧

(٥) الباب في علوم الكتاب ٢٠٨/٦

(٦) الباب في علوم الكتاب ٤٢٧/٤

(٧) الباب في علوم الكتاب ٤٨٩/٣

(٨) الباب في علوم الكتاب ٤٣٤/٢

(٩) الباب في علوم الكتاب ١٤٨/٥

١٠- هذا ليس مذهب البصريين^(١) . . . إلخ.

ولكنه لا يعد نفسه بصرياً ولا يحسب من أنصارهم لأنه أحياناً يؤيد رأي الكوفيين ويفرض رأي البصريين وأحياناً ينهج رأياً مخالفاً للمذهبيين مما يدل على استقلالية رأيه وقوة شخصيته.

قال: «وأنشدوا أيضاً على رهنٍ ورهنٍ قوله:

آيْتُ لَا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رُهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

وقيل: إن رهنًا جمع رهان، ورهان جمع رهن، فهو جمع الجمع، كما قالوا في ثمار جمع ثمر، وثمر جمع ثمار، وإليه ذهب الفراء وشيخه، ولكن جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه وجماهير أتباعه^(٢).

ويعرف الفروق بين المذهبيين، قال: «وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، زيدت (الباء)؛ لأنه في معنى: أو ليس الله بقادر، وهذا على رأي سيبويه وأتباعه. وأما الكوفيون والأخفش فلا يحتاجون إلى شيء من هذا^(٣).

ومما يدل على حسن رأيه في البصريين غالباً، أنه إذا لم يكن ثمت مانع، فإنه يرجح بسبب موافقة رأي البصريين، كما تقدم، قال: «ويحتمل ألا يكون لها محل من الإعراب بل جيء بها للبيان والتفسير فهي جملة مفسرة للوصية، وهذا أحسن وجار على مذهب البصريين، وهو ظاهر عبارة الزمخشري، فإنه قال: وهذا إجمال تفصيله ﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٤).

(١) الباب في علوم الكتاب ١/٤٥٢

(٢) الباب ٤/٥٠٨

(٣) الباب ٢/٣٦٣

(٤) الباب في علوم الكتاب ٦/٢٠٨

ويشدد أحياناً على وجوب الأخذ برأي البصريين، قال: «فقدَرَهُ البَصْرِيُّونَ إِلَّا كراهة أن تكونا، وقدَرَهُ الكوفيُّونَ إِلَّا أن لا تكونا، وقد تقدّم مراراً أن قول البصريين أولى؛ لأنَّ إِضْمَارَ الاسْمِ أَحْسَنُ مِنْ إِضْمَارِ الحَرْفِ»^(١).

ويحتج على مخالفه بمنهج البصريين، قال: «وهذا لا يجوز ألبتة؛ وذلك لأنَّ شرط التمييز عند البصريين أن يكون نكرة، و (أن) وما في حيزها عندهم من قبيل أعرف المعارف؛ لأنها تشبه المضمرة، وقد تقدم تقرير ذلك، فكيف يقع تمييزاً؛ لأنَّ البدل يحل محل المبدل منه؟»^(٢).
وسيتناول الحديث الآتي موقفه من بعض شخصيات المذهب البصري، وسوف يقتصر الكلام على ثلاثة من أبرز هذه الشخصيات، أحسب أنهم يمثلون المذهب أحسن تمثيل؛ وهم: سيبويه، والمبرد، والزجاج.

أ - موقفه من سيبويه:

لسيبويه خاصة مكانة متميزة عند ابن عَادل، ونرى ذلك في الصور الآتية:

١ - إطلاق الألقاب الحسنة عليه: فهو عنده الإمام الأستاذ؛ قال: «أحدها: أن يَكُون (اختِلَافُ اللَّيْلِ) مجروراً بـ (في) مضمرة، وإنما حذف لتقدم ذكرها مرتين وحرف الجر إذا دلَّ عليه دليل، جاز حذفه وأيضاً عمله وأنشد الإمام الأستاذ سيبويه:
الآن قَرَّبْتُ هَجُونًا وَتَشْتُمْنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ»^(٣).
ويصفه بإمام الصناعة؛ قال: «انتهى ما زعم أنه ردَّ على إمام الصناعة»^(٤).

٢ - نصه حجة عنده: ويكفي أن ينص سيبويه على شيء ليكون ذلك دستوراً يحتذى ويؤخذ به؛ قال: «وإذا حرف جواب بنص سيبويه»^(٥).
وقال: «وأيضاً فقد نص سيبويه على أن (أن) المصدرية لا تقع موقع الحال»^(٦).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٦/٩

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٧١/٧ - ٤٧٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٤٢/١٧

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٣٢١/٧

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٣٢١/٧

(٦) اللباب في علوم الكتاب ١٣٦/٤

وقال: «الرابع: جعله حذف الفاءِ جائزاً في القرآن، وهذا نصُّ سيبويه على أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً، وأنشد:

مِنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّانٌ»^(١).

وقال «والجواب عن الوجه الأول ما تقدم جواباً عما قاله الزمخشري، وقد تقدم، ويؤيده نصُّ سيبويه، فإنه قال: وقد يحسن ويستقيم: عبد الله فاضربه»^(٢).

وقال: «قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أي إنك لو فعلت ذلك لكنت بمنزلة القوم في كفرهم، وظلمهم أنفسهم. و (إذا) حرف جواب وجزاء بنص سيبويه»^(٣).

٣- ويجعل له مذهباً^(٤): قال: «وجاز ذلك؛ لأن مذهب سيبويه - وهو الصحيح - : أنه أنه لا يشترط في عطف الجملة التوافق معنى، بل تُعطف الطلبية على الخبرية؛ وبالعكس»^(٥).

وينتقد الرأي وإن قال به أكثر المعربين إذا عارضه مذهب سيبويه، قال: «والكاف في قوله: (كما آمن) في محل نصب. وأكثر المعربين يجعلون نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمان الناس، وكذلك يقولون في: سير عليه حديثاً: أي سيراً حديثاً وهذا ليس مذهب سيبويه، إنما مذهبه في هذا ونحوه أن يكون منصوباً على الحال من المصدر والمضمر المفهوم من الفعل المتقدم»^(٦).

٤- ويفضل عبارته على عبارة غيره: قال: «(لو) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، هذه عبارة سيبويه وهي أولى من عبارة غيره، وهي حرف امتناع لامتناع لصحة العبارة الأولى في نحو قوله تعالى: (لو كان البحر مدادا لكلمات ربي) ، الكهف:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣/٢٣٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧/٣٢١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣/٤٩

(٤) تردد: (مذهب سيبويه) في تفسيره ١١٠ مرات.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٤٦

(٦) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٠٤

١٠٩، وفي قوله X: نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه. وعدم صحة الثانية في ذلك كما سيأتي محرراً، ولفساد قولهم: لو كان إنسانا لكان حيواناً؛ إذ لا يلزم من امتناع الإنسان امتناع الحيوان^(١).

٥- ويرى مذهبه هو الأصح: قال: «قوله تعالى: (والفلك) عطف على (خلق) المحرورة — (في) لا على (السموات) المحرورة بالإضافة، و (الفلك) يكون واحداً؛ كقوله: ﴿في الفلك المشحون﴾ [يس: ٤١]، وجمعاً كقوله: ﴿في الفلك وجرين بهم﴾ [يونس: ٢٢]، فإذا أريد به الجمع، ففيه أقوال: أصحها - وهو قول سيبويه - : أنه جمع تكسير^(٢).

٦- ويصح النقل عنه، قال: «ونقل ابن عطية عن سيبويه أنه لا يجيز تنوين العدد إلا في شعر. وليس كما نقله عنه، إنما قال سيبويه ذلك في الأسماء نحو (ثلاثة رجال) وأما الصفات ففيها التفصيل المتقدم^(٣).

٧- ويتردد اسمه كثيراً في تفسيره: حيث تردد مئات المرات^(٤). ولم يمنعه هذا الإعجاب الشديد بسيبويه أن ينتقده، بل أن يخالفه في بعض الأحيان. فقد نقل معارضة النحاة له في تغليظه العرب، قال: «وغلط سيبويه من قال من العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غلط أهل اللسان، وهم الواضعون أو المتلقون من الواضع، وأجيب بأنهم بالنسبة إلى عامة العرب غالطون، وفي الجملة: فالناس قد ردوا هذا المذهب، أعني: جواز الرفع عطفاً على محل اسم (إنّ) مطلقاً، أعني قبل الخبر وبعده، خفي إعراب الاسم أو ظهر، ونقل بعضهم الإجماع على جواز الرفع على المحل بعد الخبر، وليس بشيء^(٥).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٠٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/١٢١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٤/٢٩٠

(٤) تردد اسمه أكثر من ٥٦٠ مرة.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٧/٤٤٥

وردّ عليه بقراءة قرآنية، قال: «والوجه فيه: أنه لم يلحق نون الوقاية لـ (لذن) إلا أنّ سيبويه منع من ذلك وقال: «لا يجوز أن تأتي بـ (لذن) مع ياء المتكلم، دون نون وقاية»، وهذه القراءة حجة عليه، فإن قيل: لم لا يقال: إنّ هذه النون نون الوقاية، وإنما اتصلت بـ (لد) لغة في (لذن) حتى يتوافق قول سيبويه، مع هذه القراءة؟ قيل: لا يصح ذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ نون الوقاية، إنما جيء بها؛ لتقي الكلمة الكسر؛ محافظة على سكونها، ودون النون لا سكون؛ لأنّ الدال مضمومة، فلا حاجة إلى النون. الثاني: أنّ سيبويه يمنع أن يقال: (لذني) بالتخفيف»^(١).

وقد يضعف الرأي وإن كان سيبويه يجوّزه، قال: «قوله: (يأتي من بعدي)، وقوله: (اسمه أحمد)، جملتان في موضع جر نعتاً لرسول. أو (اسمه أحمد) في موضع نصب على الحال من فاعل (يأتي). أو تكون الأولى نعتاً، والثانية حالاً، وكوئهما حالين ضعيف، لإتياهما من النكرة وإن كان سيبويه يجوّزه»^(٢).

ب - موقفه من المبرد:

اسم المبرد من الأسماء التي ترددت كثيراً^(٣) في تفسير ابن عادل، فهو ينقل عنه ويستشهد بأقواله، ويسمي رأيه مذهباً، ويترحم عليه أحياناً، وينتقده بل يقسو عليه أحياناً أخرى، وينقل أعاريه فمرات يعلق عليها أو ينقل تعليقات الآخرين دون تعليق. ويكثر من النقل عنه في اللغة ومعاني الكلمات، وسوف نسوق بعض الصور التي تمثل موقفه منه:

١ - ينتقده بشدة، ويتهمه بالجرأة عندما يردّ قراءة أو يلحنها، فقد لحن المبرد قراءة أبي عمرو، فاتهمه ابن عادل بالجرأة والجهل بأشعار العرب، قال: «قوله: (إلى بارئكم) متعلق بـ (توبوا)، والمشهور كسر الهمزة؛ لأنها حركة إعراب. وروي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه آخر: الاختلاس: وهو الإتيان بحركة خفية، والسكون المحض،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٣٩/١٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٢/١٩

(٣) تردد اسم المبرد في تفسير ابن عادل (٢٠٨) مرات.

وهذه قد طعن فيها جماعة من النحاة، ونسبوا راويها إلى الغلط على أبي عمرو. وقال سيبويه: «إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سكن ولم يضبط». وقال المبرد: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن». وهذه جرأة من المبرد، وجهل بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً؛ منه قول امرئ القيس: فاليوم أشرب غير مستحقبٍ إنما من الله ولا واغل^(١).

وقد تمنى ابن عادل لو أن المبرد اعتذر عن أبي عمرو كما فعل سيبويه، قال: «وليت المبرد اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو. وجميع رواية أبي عمرو دائرة على التخفيف، ولذلك يدغم المثليين، والمتقارين، ويسهل المهمزة، ويسكن»^(٢). وقد صرح برأيه في موضع آخر، قال: «أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء، وروى عنه سيبويه أنه كان يخفف الحركة ويختلسها، وهذا هو الحق وإنما يجوز الإسكان في الشعر نحو قول امرئ القيس: فاليوم أشرب غير مستحقب»^(٣).

وقال بعد أن تحدث عن بعض القراءات، وتخرجاتها: «فهذا ما تلخص من توجيهات هذه القراءات الأربع، وقد طعن بعض الناس في بعضها بما لا تحقق له، فلا ينبغي أن يلتفت إلى كلامه. قال المبرد - وهي جرأة منه -: (هذا لحن) يعني تشديد (لما) ؛ قال: «لأن العرب لا تقول: إن زيدا لما خارج». وهو مردود عليه»^(٤).

٢ - وأشد معارضاته النحوية مع المبرد كان في (كان) مع الشرط، فقد ذهب المبرد إلى أن (إن) الشرطية لا تقلب معنى (كان) للمستقبل كما تعمل مع كافة الأفعال، وعلل ذلك لقوة (كان)، قال: «وزعم المبرد أن لـ (كان) الناقصة حكماً مع (إن)، ليس

(١) الباب في علوم الكتاب ٨٠/٢

(٢) الباب في علوم الكتاب ٨٠/٢

(٣) الباب في علوم الكتاب ٤٧٣/١٠

(٤) الباب في علوم الكتاب ٥٨٥/١٠

لغيرها من الأفعال الناقصة، فزعم أنه لقوة (كان) أن (إن) الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من الماضي، وتبعه في ذلك أبو البقاء، وعلل ذلك بأن كثيراً استعملوها غير دالة على حدث، وهذا مردود عند الجمهور، لأن التعليق إنما يكون في المستقبل، وتأولوا ما ظاهره غير ذلك نحو: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصَهُ قَدْ﴾ [يوسف: ٢٦]، إما بإضمار (يكن) بعد (إن)، وإما على التبيين، والتقدير: (إن يكن قميصه، أو إن يتبين كونه قميصه). ولما خفي هذا المعنى على بعضهم جعل (إن) هنا بمرثلة (إذ)»^(١).

وقال في موضع آخر: «وقد تقدم أن المبرد يقي (كان) خاصةً على مضيها في المعنى مع أدوات الشرط، وليس بشيء»^(٢).

٣- ويجعل له مذهباً خاصاً؛ ويفرق بينه وبين مذهب الكوفيين، وسيبويه، قال: «الثاني: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ كقولك: مررت برجل حسن وجهه، وفي هذا الوجه خلاف مشهور: فمذهب الكوفيين: الجواز مطلقاً، أعني نظماً ونثراً. ومذهب المبرد المنع مطلقاً، ومذهب سيبويه: منع في النثر، وجوازه في الشعر»^(٣).

٤- ويدل على معرفته بمذهبه بتصحيح النقل عنه؛ قال: «وقال ابن عطية: إن كون الجواب محذوفاً هو رأي المبرد، وكونه متقدماً هو رأي سيبويه، وهو وهم؛ لأن المنقول عن المبرد أن التقدير: إن كنتم صادقين أن بني آدم يفسدون في الأرض فأنبئوني»^(٤).

٥- وينتقده في خروجه عن مذهب البصريين وقواعدهم؛ قال: «الثالث: أنها متعلقة بمصدر محذوف، تقديره: الذين هم رهبتهم لربهم. وهو قول المبرد وهذا غير جار

(١) الباب في علوم الكتاب ٤٣١/١

(٢) الباب في علوم الكتاب ١١٨/٨

(٣) الباب في علوم الكتاب ٥١٣/٤

(٤) الباب في علوم الكتاب ٥٢٠/١

على قواعد البصريين، لأنه يلزم منه حذف المصدر، وإبقاء معموله، وهو ممتنع إلا في شعر، وأيضا فهو تقدير مخرج للكلام عن فصاحته»^(١).

٦- ويكشف عن موافقته لمذهب الكوفيين؛ قال: «كقول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلدي
وحكي عن العرب: مره يحفرها، أي: بأن يحفرها، والتقدير: عن أن يحضر، أو بأن
يحفرها، وفيه نظر، فإن إضمار (أن) لا ينقاس، إنما يجوز في مواضع عدّها النحويون،
وجعلوا ما سواها شاذاً قليلاً، وهو الصحيح خلافاً للكوفيين، وإذا حذف (أن)،
فالصحيح جواز النصب والرفع، وروى: مره يحفرها، وأحضر الوغى، بالوجهين،
وهذا رأي المبرد والكوفيين خلافاً لأبي الحسن، حيث التزم رفعه»^(٢).

٧- وانتقده في قوله بعمل (أن) المخففة، قال: «وزعم الجرجاني: أن (أن) هنا زائدة،
والتقدير: وآخر دعواهم الحمد لله، وهي دعوى لا دليل عليها، مخالفة لنص سيويه
والنحويين، وزعم المبرد أيضا: أن (أن) المخففة يجوز إعمالها مخففة، كهي
مشددة»^(٣).

٨- ونقل ردّ الجمهور عليه؛ في (ذهب) و (أذهب) ، قال: «و (بنورهم) متعلق بـ
(ذهب) ، والباء فيه للتعدية وهي مرادفة للهمزة في التعدية، هذا مذهب الجمهور.
وزعم أبو العباس أن بينهما فرقا، وهو أن الباء يلزم معها مصاحبة الفاعل للمفعول
في ذلك الفعل الذي قبله، والهمزة لا يلزم فيها ذلك. فإذا قلت: ذهبت بزيد، فلا بد
أن تكون قد صاحبت في الذهاب فذهبت معه. وإذا قلت: أذهبتك جاز أن يكون قد
صاحبتك وألا يكون. وقد ردّ الجمهور على المبرد بهذه الآية؛ لأن مصاحبتك تعالى، لهم
في الذهاب مستحيلة»^(٤).

(١) الباب في علوم الكتاب ٩/٣٣٠

(٢) الباب في علوم الكتاب ٢/٢٢٨

(٣) الباب في علوم الكتاب ١٠/٢٧٣

(٤) الباب في علوم الكتاب ١/٣٧٧

٩ - وذكر أن ابن قتيبة سقط سقطه فاحشة، ثم ذكر أن ذلك يعزى للمبرد؛ قال: «وقد سقط ابن قتيبة سقطه فاحشة حيث زعم أن (مهيمناً) مصغر، وأن أصله (مؤيمن) تصغير (مؤمن) اسم فاعل، ثم قلبت همزته هاء كـ (هراق) ، ويعزى ذلك لأبي العباس المبرد أيضاً، إلا أن الزجاج قال: وهذا حسن على طريق العربية، وهو موافق لما جاء في التفسير من أن معنى مهيمن: (مؤمن) . وهذا الذي قاله الزجاج واستحسنه؛ أنكره الناس عليه، وعلى المبرد، وعلى من تبعهما»^(١).

١٠ - ويوافق على نقد مكى وأبي البقاء له ولا يرى فيه تحاملاً؛ قال عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٤٦]،: «واختلفوا في توجيه هذه القراءة، فنقل عن المبرد أنها اسم فاعل من كان، يكون فهو كائن، واستبعده مكى، قال: لإتيان (من) بعده، ولبنائه على السكون. وكذلك أبو البقاء، قال: «وهو بعيد الصحة؛ لأنه لو كان كذلك لكان معرباً، ولم يكن فيه معنى التكثر». لا يقال: هذا تحامل على المبرد؛ فإن هذا لازم له - أيضاً - فإن البناء، ومعنى التكثر عارضان - أيضاً - لأن التركيب عهد فيه مثل ذلك - كما تقدم في (كذا) ، و (لولا) ، ونحوهما، وأما لفظ مفرد يُنقل إلى معنى، ويبنى من غير سبب، فلم يوجد له نظير»^(٢).

ج - موقفه من الزجاج:

تردد اسم الزجاج في تفسير ابن عادل؛ أكثر^(٣) من تردد اسم سيبويه، والمبرد. وهو قد يوافق، أو يخالفه في مسائل منها:

١ - خالفه في إعراب اسم (لا) النافية للجنس، قال: «وزعم الزجاج أن حركة، لآ رَجُلٍ وَنَحْوِهِ حركة إعراب، وإنما حذف التنوين تخفيفاً، ويدل على ذلك الرجوع إلى هذا الأصل كقوله:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٧/٣٦٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥/٥٨١

(٣) تردد اسمه (٧٧٤) مرة.

أَلَا رَجُلًا جَزَأَهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

ولا دليل له لأن التقدير: «إِلَّا تَرَوْنِي رَجُلًا؟»^(١).

٢- وقال كأنه يوافق في ردِّ قراءة، قال عنها مشهورة، ونقل الثناء على صاحبها: «والمشهور جرّ تاء (الملائكة) بالحرف، وقرأ (أبو جعفر) بالضم إتباعاً لضمّة (الجيم) ولم يعتد بالسّاكن، وغلّطه الرّجّاج وخطأه الفارسي، وشبهه بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]، بضم تاء التأنيث، وليس بصحيح، لأنّ تلك حركة التقاء الساكنين، وهذه حركة إعراب، فلا يتلاعب بها، والمقصود هناك يحصل بأي حركة كانت»^(٢). ثم قال بعد ذكر عدة تحريجات: «وإنما أكثر الناس توجيه هذه القراءة لجلالة قارئها أبي جعفر يزيد بن القَعْقَاع شيخ نافع شيخ أهل المدينة، وترجمتها مشهورة»^(٣).

٣- وقال مصححاً رأيه: «و (إبليس) اختلف فيه، فقليل: إنه اسم أعجمي منع من الصّرف للعلمية والعُجْمَة، وهذا هو الصّحيح، قاله: الرّجّاج، وغيره؛ وقيل: أنه مشتقُّ من (الإبلاس) وهو اليأس من رحمة الله - تعالى - والبعْدُ عنها»^(٤).

٤- وقال كأنه يرجح رأيه بتضعيف الرّجّاج للرأي الآخر: «قوله: (يُخْرِجُ) مجزوم في جواب الأمر. وقال بعضهم: مجزوم بـ (لام) الأمر مقدره، أي: (ليخرجُ)، وضعّفه الرّجّاج وسيأتي الكلام على حذف لام الأمر إن شاء الله تعالى»^(٥).

٥- وأحياناً ينتصر ابن عادل له، قال منتصراً له ضد أبي علي الفارسي، ومتهماً إياه بالتحامل عليه، بسبب شيء وقع بينهما: «الخامس: قال الرّجّاج أيضاً: والأجود أن يكون معطوفاً على (يعلمان فيتعلمون) فاستغني عن ذكر (يعلمون) على ما في

(١) الباب في علوم الكتاب ٢٦٥/١

(٢) الباب في علوم الكتاب ٥٢٦/١

(٣) الباب في علوم الكتاب ٥٢٧/١

(٤) الباب في علوم الكتاب ٥٤٠/١

(٥) الباب في علوم الكتاب ١١٥/١

الكلام من الدليل عليه. واعتراض أبو علي قول الزجاج؛ فقال: «لا وجه لقوله: استغني عن ذكر (يعلمان)؛ لأنه موجود في النص». وهذا الاعتراض من أبي علي تحامل عليه لسبب وقع بينهما^(١)؛ فإنّ الزجاج لم يرد أنّ (فيتعلمون) عطف على (يعلمان) المنفي بـ (ما) في قوله: (وما يعلمان) حتى يكون مذكوراً في النص، وإنما أراد أنّ ثم فعلاً مضمراً يدل عليه قوة الكلام وهو: (يعلمان فيتعلمون)^(٢).

٦- ويكشف عن موافقته لمذهب الكوفيين، قال: «قال الزجاج: «جمع العددين لجواز أن يظن أنّ عليه ثلاثة أو سبعة»؛ لأنّ الواو قد تقوم مقام أو، ومنه: ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾ [النساء: ٣]، فأزال احتمال التخيير، وهذا إنما يتمشى عند الكوفيين؛ فإنهم يقيمون الواو مقام أو^(٣).

٧- وانتقده في طعنه على من روى قراءة لأبي عمرو، وذكر أنّ رأي الزجاج يتمشى مع مذهب البصريين في هذا، قال: «وطعن الزجاج على من روى عن أبي عمرو إدغام الراء من (يغفر) في لام (لكم). وقال: هو خطأ وغلط على أبي عمرو. وقد تقدم تحقيقه، وأنه لا خطأ ولا غلط، بل هو لغة للعرب، نقلها الناس، وإن كان البصريون لا يميزون ذلك كما يقول الزجاج^(٤).

٨- ونقل كلام الزجاج في رده زيادة (إذ)، وقوله إنّ ذلك غلط من النحويين، واتهامه أبا عبيدة بأنه ضعيف في النحو، ولم يعقب على ذلك، فكأنه يؤيده، قال: «الرابع: أنّ تكون (إذ) زائدة، وهو قول أبي عبيدة، والتقدير: قالت امرأة عمران، وهذا غلط من النحويين، قال الزجاج لم يصنع أبو عبيدة في هذا شيئاً؛ لأنّ إلغاء حرف من كتاب الله تعالى، من غير ضرورة لا يجوز، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو^(٥).

(١) مما يؤيد كلام ابن عادل أن أبا علي الفارسي وضع كتاباً عنوانه: الأغفال أو الأغفال فيه نقد للزجاج لا يخلو من تحامل أحياناً، وقد ردّ عليه ابن خالويه.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٤٨/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٨٤/٣

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١٥٧/٥

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١٦٨/٥

٩ - ونقل كلاماً يُتهم فيه الزجاج بالضعف في اللغة، ولم يرد عليه؛ كالموافق، قال: «وكان الزجاج يضعّف في اللغة، ولذلك ردّ على ثعلب - في فصيحه - أشياء أنكرها عن العرب، فردّ الناس عليه رده، وقالوا: قالتها العرب، فحفظها ثعلب ولم يحفظها الزجاج. فليكن هذا منها»^(١). وكان الأليق بابن عادل أن يعقب على هذا القول بالنكير لأنّ أغلب رجوعه، في اللغة إليه، واعتماده عليه.

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥/٣٣٢

ثانيًا: موقفه من النحاة الكوفيين.

لا يرى الناظر في تفسير ابن عادل متعصبًا لأي مذهب أو رأي بل يراه مستقلاً في رأيه واختياره يؤيد ذلك بالدليل والبرهان في غالب أمره، وهو ليس بصريحاً وإن مال في كثير من اختياراته للبصريين (شأن أكثر المتأخرين) ، لأننا نراه يؤيد الكوفيين بحرارة إذا كان الدليل معهم، وخاصة إذا تابعوا السماع وغلبت القاعدة النحوية على البصريين. ومن أمثلة هذا:

١ - قال: «إلا أن الصفة إذا جرت على غير من هي له وجب إبراز الضمير مطلقاً على مذهب البصريين أليس أو لم يلبس. وأمّا الكوفيين فيفصلون، فيقولون: إذا جرت الصفة على غير من هي له، فإن ألبس وجب إبراز الضمير، كما هو مذهب البصريين؛ نحو: زيد عمرو ضاربه هو، إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو، فإن لم يلبس لم يجب الإبراز، نحو: زيد هند ضاربه، إذا تقرر هذا فمذهب الزجاج في الآية إنما يتمشى على رأي الكوفيين، وهو مذهب حسن. واستدل من نصر مذهب الكوفيين بالسماع، فمنه قراءة من قرأ ﴿إلى طعام غير ناظرين إناه﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بجر (غير) مع عدم بروز الضمير، ولو أبرزه لقال: غير ناظرين إناه أنتم. ومنه قول الآخر:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْتُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدَنَانُ وَقَحَطَانُ
ولم يقل: بَأْتُوهَا هُمْ»^(١).

٢ - ويخالفهم لمخالفتهم السماع، قال: «وأمّا الكوفيون فيوجبون الإهمال في (إن) المخففة، والسماع حجة عليهم؛ بدليل هذه القراءة المتواترة؛ وقد أنشد سيويه على إعمال هذه الحروف مخففة قول الشاعر:

..... كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ»^(٢).

٣ - وقال مؤيداً رأي الكوفيين: «والثاني: العطف على الضمير في (به) ، وهذا قول

(١) الباب في علوم الكتاب ٦/٢٣٣

(٢) الباب ١٠/٥٧٧

الكُوفِيِّين، والذي حَسَنَهُ كَوْن (ذِكْرَى) فِي تَقْدِيرِ حَرْفِ مُصْدِرِيٍّ - وَهُوَ (أَنْ) - وَالْفِعْلُ لَوْ صَرَحَ بِـ (أَنْ) لِحَسَنِ مَعَهَا حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، إِذِ التَّقْدِيرُ: لِأَنَّ تَنْدَرُ بِهِ وَبِأَنَّ تُذَكِّرُ^(١).

٤ - وَقَالَ مَرَجَحًا رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِ: «الثاني: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الْهَاءِ فِي (بِهَ) ، أَي: وَكَفَرُ بِهِ، وَبِالْمَسْجِدِ، وَهَذَا يَتَخَرَّجُ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ. وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ؛ فَيَشْتَرِطُونَ فِي الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِعَادَةَ الْخَافِضِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، فَهَذَا التَّخْرِيجُ عِنْدَهُمْ فَاسِدٌ وَلَا بَدَّ مِنْ التَّعَرُّضِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا هُوَ الصَّحِيحُ فِيهَا؟ فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

أحدها - وهو مذهبُ البصريين - : وجوبُ إعادة الجارِّ إلا في ضرورةٍ.

الثاني: أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي السَّعَةِ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَتَبِعَهُمْ أَبُو الْحَسَنِ
ويونس والشلوبين.

والثالث: التَّفْصِيلُ، وَهُوَ إِنْ أُكِّدَ الضَّمِيرُ؛ جازَ الْعَطْفُ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ نَحْو:
مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، وَزَيْدٍ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ إِلَّا ضَرُورَةً، وَهُوَ قَوْلُ الْجَرْمِيِّ، وَالَّذِي
يَنْبَغِي جَوَازَهُ مُطْلَقًا لِكثْرَةِ السَّمَاعِ الْوَارِدِ بِهِ، وَضَعْفِ دَلِيلِ الْمَانِعِينَ وَاعْتِضَادِهِ
بِالْقِيَاسِ. أَمَّا السَّمَاعُ: فَفِي النَّثْرِ كَقَوْلِهِمْ: مَا فِيهَا غَيْرُهُ، وَفَرَسِهِ بِجَرِّ (فَرَسِهِ) عَطْفًا
عَلَى الْهَاءِ فِي (غَيْرِهِ) . وَقَوْلِهِ: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فِي قِرَاءَةِ جَمَاعَةٍ
كثيرة، مِنْهُمْ حَمْزَةٌ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَوْلَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقُرَّاءَ، رَوَوْا هَذِهِ اللَّغَةَ،
لَكَانَ مَقْبُولًا بِالِاتِّفَاقِ، فَإِذَا قَرَعُوا بِهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ أَوْلَى بِالْقَبُولِ»^(٢).

٥ - وَيُؤَيِّدُ الْكُوفِيِّينَ فِي رَأْيِهِمْ حَوْلَ رَافِعِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، قَالَ: «و (نَعْبُدُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ؛ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَقِيلَ: لَوْ قَوِّعَهُ مَوْقِعَ الْاسْمِ، وَهَذَا رَأْيُ

(١) اللباب ش ٢٤٠١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٠/٤

البصريين»^(١). وواضح من كلام ابن عادل اختياره لمذهب الكوفيين في هذه المسألة، بدليل تقريره أولاً أن الفعل المضارع مرفوع بسبب تجرده من الناصب والجازم، وهذا هو عين رأي الكوفيين، ثم يذكر رأي البصريين بصيغة التمريض والتضعيف: (وقيل) ، ثم يؤكد ميله عن رأي البصريين بقوله، وهذا رأي البصريين، وهذا يتماشى مع منهج ابن عادل في فكرة استصحاب الحال أي أن الأصل في الفعل المضارع الرفع، ولا يزول عن هذا الأصل إلا لسبب، وهو دخول الناصب.

٦- وقد يشتد غضبه في بعض المسائل منها تجويز الكوفيين تقديم الفاعل، ويلوم ابن عطية كيف لم ينكره عند ذكره، قال: «وقوله: والفاعل لا يقدم (ممنوع) فإنّ الكوفي يجيز تقديم الفاعل، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى ذلك، ولا شك أنّ هذا قول رديء منكر لا ينبغي أن يجوز مثله في الكلام، فكيف في القرآن فالشيخ معذور، والعجب من ابن عطية كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ولم يعقبها بنكير؟»^(٢).
هذا موقف ابن عادل من الكوفيين بشكل عام، وسنسوق موقفه من ثلاثة من أعلام المذهب الكوفي هم: الكسائي، والفراء، وثعلب.

أ- موقفه من الكسائي:

الكسائي هو كبير نحاة الكوفة، وهو من القراء، وقد تردد^(٣) اسمه كثيراً في تفسير ابن عادل، وأغلب ورود اسمه عند ابن عادل وربما في كثير من التفاسير في رواياته، ومحكياته عن العرب، ثم بعد ذلك، تأتي قراءاته، ثم آراؤه النحوية، وموقف ابن عادل منه تتمثل في الأمور الآتية:

١- معرفته الجيدة بمذهب الكسائي فعندما يقول أحد رأياً سبقه إليه الكسائي فإنّ ابن عادل يبينه، من ذلك، قوله: «قوله: (العزير الحكيم) فيه ثلاثة أوجه:

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٩٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٥٥

(٣) ورد اسمه (٣٥٩) مرة.

أحدها: أنه بدل من (هو) . الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمّر. الثالث: أنه نعت لـ (هو) ، وهذا إنما يتمشى على مذهب الكسائي؛ فإنه يرى وصف الضمير الغائب^(١).

٢- **تأييده بعض آراء الكسائي**، كراهيه في (أَوْ) أنَّ أصلها (أَوْ) ؛ بقراءة مروية، قال: «(أَوْ) كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) الجمهور على تحريك واو (أَوْ) كَلَّمَا ، واختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال: فقال الأخفش: إنَّ الهمزة للاستفهام، والواو زائدة وهذا على رأيه في جواز زيادتها. وقال الكسائي هي (أَوْ) العاطفة التي بمعنى (بَلْ) وإنما حركت الواو. ويؤيده قراءة من قرأها ساكنة^(٢).

٣- **احترامه الكسائي**؛ حيث استبعد رأيًا، ثم صرَّح أنه فعل ذلك وإن ذهب إليه الكسائي، قال: «والثاني: أن يكون بدلًا من قوله: (الصيام) ، أي: كتب عليكم شهر رمضان، وهذا الوجه، وإن كان ذهب إليه الكسائي بعيد جدًا؛ لوجهين: أحدهما: كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه.

والثاني: أنه لا يكون إذا ذاك إلا من بدل الإشمال، وهو عكس بدل الاشتمال، لأن بدل الاشتمال غالبًا المصادر؛ كقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]»^(٣).

٤- **مخالفته في بعض المسائل**: خالفه في زيادة (مَنْ) ، قال: «و (مَنْ) تكون موصولة، ونكرة موصوفة، أو زائدة؟ فيه خلاف. واستدل الكسائي على زيادتها بقول عنتره: يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم ولا دليل فيه، لجواز أن تكون موصوفة بـ (قنص) إما على المبالغة، أو على حذف مضاف، وتصلح للتثنية والجمع الواحد»^(٤).

(١) الباب في علوم الكتاب ١٠١/٥

(٢) الباب في علوم الكتاب ٣١٨/٢

(٣) الباب في علوم الكتاب ٢٧٤/٣

(٤) الباب في علوم الكتاب ٣٢٨/١

٥ - ويدافع عنه أحيانًا: دافع عنه عندما حاول أحدهم الغمز بمعرفته العربية، قال: «كان علي بن سليمان يتعجب من قراءة الكسائي: (سُعدُوا) مع علمه بالعربية، والعجب من تعجبه»^(١).

ب - موقفه من الفراء:

لا شك أنّ الكسائي كان زعيم الكوفيين، ولكنّ الحق أنّ الفراء كان أكثر مشاركة في الخلافات النحوية، ولذا تردد اسمه أكثر^(٢) من اسم الكسائي، لأنّ مشاركات الكسائي في الخلافات النحوية كانت أقل. ويبدو أنّ الفراء لم ينشغل بغير النحو، كما انشغل الكسائي. ويلحظ أنّ مساهمات الكسائي في الرواية عن العرب، أكثر من مساهمته في الخلافات النحوية، والفراء بعكس ذلك. ويتجلى موقف ابن عادل منه في الأمور الآتية:

١ - صرّح بمخالفته للفراء في زيادة (كان) أولاً، عند إعرابه (كان) في قوله تعالى:

﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها﴾ [الشورى: ٢٠]، قال: «وزعم الفراء أنّ (كان) هذه زائدة، ولذلك جزم جوابه، ولعل هذا لا يصح، إذ لو كانت زائدة لكان (يريد) هو الشرط، ولو كان الشرط، لا نجزم، فكان يقال: من كان يرد»^(٣). ونلاحظ هنا الأدب الجرم في الخلاف، حيث قال: ولعل هذا لا يصح، ثم بسط حجته، وقد صرّح ابن عادل بمخالفته للفراء في عدة مواضع أخرى^(٤).

٢ - وخالفه بدون ذكر اسمه، فقد حكم ابن عادل على عدم صحة نصب (لعل) للاسمين، والمشهور أنّ الفراء، وبعض أتباعه يميزون ذلك، قال: «وفي (لعل) لغات كثيرة، وقد يجربها؛ قال:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٧٣/١٠

(٢) تردد اسم الفراء في تفسير ابن عادل (٧٧١) مرة.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٥٣/١٠

(٤) ينظر: ٤٦٧/١، ١١١/٣، ٢٧١/٨، ٥٢٣/١٤، ٣٨/٣

لعلّ الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
ولا تنصب الاسمين على الصحيح»^(١).

٣- **دفاعه عن اختيار الفراء:** قال ابن عادل عند إعرابه (غير) في قوله تعالى: (غير المغضوب عليهم): «وقيل على الاستثناء المنقطع، ومنعه الفراء؛ قال: لأنّ (لا) لا تزد إلا إذا تقدمها نفي، كقول الشاعر:

ما كان يرضى رسول الله فعلهما والطيبان أبو بكر ولا عمر

وأجابوا بأنّ (لا) صلة زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿قال ما منعك ألا

تسجد﴾ [الأعراف: ١٢]؛ وقول الشاعر: فما ألوم البيض ألا تسخر
وقول الآخر:

ويلحيتني في اللهو ألا أحبه وللهو داع دائب غير غافل

وقول الآخر:

أبي جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود نائله

فـ (لا) في هذه المواضع كلها صلة. وفي هذا الجواب نظر؛ لأنّ الفراء لم يقل: إنما غير زائدة، وقولهم: إنّ (لا) زائدة في الآية، وتنظيرهم بالمواضع المتقدمة لا تقيّد^(٢).

٤- **ويخصه بمذهب يميزه عن مذهب غيره:** قال: «ومذهب الفراء^(٣): إن خفي

إعراب الاسم، جاز ذلك؛ لزوال الكراهية اللفظية، وحكي من كلامهم: (إنك وزيد ذاهبان)، الرابع: مذهب الكسائي: وهو الجواز مطلقاً؛ ويستدل بظاهر

قوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا) الآية، ويقول ضابئ البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٤١٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/٢٢٢

(٣) ورد (مذهب الفراء) ٢٨ مرة في تفسير ابن عادل.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٧/٤٤٥

ج - موقفه من ثعلب:

كان ثعلب معاصرًا للمبرد، وكان وقتها كبير نحاة الكوفة، إلا أن اهتمامه بلغات العرب، ومرويات الشعر، كان أكبر من مشاركاته في الخلافات النحوية، فلا عجب إذن أن يقل تردد اسمه في كتب الخلافات النحوية، ومع هذا فقد تردد اسمه كثيرًا^(١) في تفسير ابن عادل لأنه كان ينقل عنه النحو واللغة، ولكن تردده أقل بكثير من تردد اسم الكسائي، والفراء. وقد تمثل موقف ابن عادل منه في الأمور الآتية:

- ١ - جعل له مذهبًا كغيره من كبار النحاة، قال: «قوله: (فما استيسر) ، (ما) موصولة، بمعنى: الذي، ويضعف جعلها نكرة موصوفة، وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنها في محل نصب، أي: فليهد، أو فلينحر، وهذا مذهب ثعلب»^(٢).
- ٢ - انتصر له، وفضله على الزجاج في اللغة: قال: «وكان الزجاج يضعف في اللغة، ولذلك ردّ على ثعلب - في فصيحه - أشياء أنكرها عن العرب، فرد الناس عليه رده، وقالوا: قالتها العرب، فحفظها ثعلب ولم يحفظها الزجاج»^(٣).
- ٣ - يدل على احترامه، أنه يرد الرأي ولو قال به ثعلب، إن لم يكن صوابًا: مثاله: قال: «وقيل: الحمد مقلوب من المدح، وليس بسديد - وإن كان منقولاً عن ثعلب - لأنّ المقلوب أقل استعمالاً من المقلوب منه، وهذان مستويان في الاستعمال، فليس ادعاء قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس، فكانا مادتين مستقلتين»^(٤). فهنا يرد دعوى القلب بعلّة قوية، وهي تساوي اللفظتين في الاستعمال، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يحكم على الأصل والفرع، لأنه لو كان أحدهما أكثر استعمالاً في لسان العرب، لحكمنا أنه هو الأصل والآخر فرع عليه، فإذا تساويا بطل القلب وثبت أن كل واحد منهما أصل بذاته^(٥).

(١) تردد اسم ثعلب في تفسير ابن عادل (٧٢) مرة.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣/٣٦٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٥/٣٣٢، ونصره على الفراء ينظر: ٥٥١/١٩

(٤) اللباب في علوم الكتاب ١/١٦٨

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١/١٦٨

٤ - **يعجب برأيه ويستدل بقوله:** لا يرى ابن عادل تفضيل قراءة متواترة على مثلها تفضيلاً ينقص من شأن الأخرى، ولذا فهو يستدل على رأيه بقول ثعلب، قال: «وقد رجح كل فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءات الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأن كليهما متواترة، ويدل على ذلك ما روي عن ثعلب - رحمه الله تعالى - أنه قال: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى كلام الناس، فضلت الأقوى»^(١).

٥ - **ويستغرب قوله:** استغرب ابن عادل قول ثعلب والمبرد أن كلمة (الرحمن) معرّبة، وأنها بالخاء، قال: «ومن غريب ما نقل فيه (الرحمن) أنه معرّب؛ ليس بعربي الأصل، وأنه بالخاء المعجمة، قاله ثعلب، والمبرد، وأنشد قول القائل: لن تتركوا المجد أو تشروا عباؤكم بالخز أو تجعلوا النبيوت ضميرانا أو تتركون إلى القسين هجرتكم ومسحكم صلبهم رحمان قربانا»^(٢). فهنا ابن عادل اكتفى بالاستغراب، احتراماً لشيخين جليلين ثعلب، والمبرد، لأنهما ثقة عنده، وليس لديه برهان يرد به عليهما.

٦ - **ويعترض عليه في اللغة:** لم يوافق ابن عادل في كلمة: (تَهْلُكَة) أنه لا نظير لها، قال: «وزعم ثعلب والجارزنجي أن (تَهْلُكَة) لا نظير لها، وليس كثيراً من تكلفات هؤلاء النحاة في أمثال هذه المواضع، وذلك أنهم وجدوا نقلاً عن أعرابي مجهول يكون حجتهم فيه، وفرحوا به، واتخذوه حجة قوية، ودليلاً قاطعاً، وقالوا: قد نقل هذا عن العرب؛ فكيف، وقد ورد هذا في كلام الله تعالى المشهور له من كل واحد من الموافق والمخالف»^(٣). وغضبة ابن عادل هنا على النحويين غير مبررة، وهو لم يوضحها، فما المانع أن تكون الكلمة لا نظير لها، وقد وردت في القرآن. قد يكون السبب أن ابن عادل فهم من قول ثعلب: «لا نظير لها»، أنها

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٨٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/١٥٠

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣/٣٥٣

غير صحيحة أو غير فصيحة، ولذا قال: «كيف لا يدل ذلك على صحة هذه اللفظة، وفصاحتها، واستقامتها. والمشهور: أنه لا فرق بين التهلكة، والهلاك، وقال قوم: التهلكة: ما أمكن التحرز منه، والهلاك: ما لا يمكن التحرز منه، وقيل: هي نفس الشيء المهلك، وقيل: هي ما تضر عاقبته»^(١).

٧- **ويعترض عليه في النحو:** اعترض ابن عادل على قول ثعلب أن الجملة القسمية لا تقع خبرًا، وحجّه بآيات من القرآن، قال: «قوله: (فالذين هاجروا) مبتدأ، وقوله: (لأكفرن) جواب قسم محذوف، تقديره: والله لأكفرن، وهذا القسم وجوابه خبر لهذا المبتدأ. وفي هذه الآية ونظائرها من قوله تعالى: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقول الشاعر:

جشأت فقلت للذ جشأت ليأتين وإذا أتاك فلات حين مناص
ردُّ على ثعلب؛ حيث زعم أن الجملة القسمية لا تقع خبرًا، وله أن يقول: هذه معمولة لقول مضمر هو الخبر، وله نظائر»^(٢).

٨- **ويتهمه بالجرأة على أبي عمرو:** أبو عمرو من أجلة القراء والنحاة، والجميع يوقرونه، ويحترمونه، ولكن عندما يقول ثعلب عن رأي لأبي عمرو أنه كلام مجانين فذاك ما يستحق غضب ابن عادل وغيره، قال: «ولم يعرف أهل اللغة فرقاً بين (أسارى) و (أسرى) إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء، فإنه قال: (ما كان في الوثاق) فهم الأسارى، وما كان في اليد، فهم الأسرى. ونقل بعضهم عنه الفرق بمعنى آخر، فقال: ما جاء مستأسراً فهم الأسرى، وما صار في أيديهم، فهم الأسارى، وحكى النقاش من ثعلب؛ أنه لما سمع هذا الفرق قال: «هذا كلام المجانين»، وهي جرأة منه على أبي عمرو»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣/٣٥٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦/١٢٧، وينظر: ٦٠/١٢، ٣٧٩/١٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٥١

ثالثاً: موقفه من نحاة الأندلس.

يتردد في تفسير ابن عادل أسماء كثير من النحاة الأندلسيين، فيتردد بكثرة لافتة^(١) اسم أبي حيان الأندلسي الغرناطي، وابن عطية، ومكي القيرواني ثم القرطبي، وابن مالك الأندلسي الجياني، وأقل من ذلك أسماء آخرين^(٢) مثل: ابن عصفور، والسهيلي، وبقلة^(٣) مثل: أبي علي الشلوين، وابن الطراوة، والمالقي، وابن ملكون.

ويلحظ أن ابن عادل لم يفرّق بين الأندلسيين، وغيرهم ولم يجعل لهم أو للممغاربة مذهباً خاصاً بهم، كما صنع غيره، بل لم يذكر نسبتهم إلى الأندلس أو المغرب، ولو مرة واحدة، ولا تجدد في تفسيره إلا ذكر المذهبين؛ البصري والكوفي، وكأنه يرى أن بقية المذهب ماهي إلا تبع لأحد هذين، حتى أنه لم يذكر البغداديين إلا مرة واحدة، ولم ينسب لهم مذهباً^(٤). ومن الذين فرّقوا، أبو حيان فقد كان يردد كثيراً، كلمة: أصحابنا؛ يعني الأندلسيين أو المغاربة عامة، قال: «قال أبو حيان: «وَحَدَفُ خَيْرِ كَانٍ لَا يَجِيزُهُ أَصْحَابُنَا؛ لَا اخْتِصَارًا؛ وَلَا اقْتِصَارًا، لَعَلَّةَ ذِكْرُهَا فِي كِتَابِهِمْ. وَهِيَ أَنَّ الْخَيْرَ تَأَكَّدَ طَلْبُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ خَيْرًا عَنِ مَخْبَرِ عَنِهِ. وَالثَّانِي: كَوْنُهُ مَعْمُولًا لِلْفِعْلِ قَبْلَهُ، فَلَمَّا تَأَكَّدَتْ مَطْلُوبِيَّتُهُ، امْتَنَعَ حَذْفُهُ»...»^(٥). وقال المرادي: «وذهب أكثر المحققين إلى أن إذ لا تقع موقع إذا، ولا إذا موقع إذ. وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى، متيقنة مقطوعاً بما عبر عنها بلفظ الماضي. وبهذا أجاب الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما»^(٦).

(١) تردد اسم أبي حيان (١٣٤٥) مرة، واسم ابن عطية (٨٩٩) مرة، واسم ابن مالك (٦٤) مرة.

(٢) تردد اسم ابن عصفور، والسهيلي (٢٦) مرة.

(٣) تردد اسم الشلوين (٤) مرات، وابن الطراوة (٧) مرات، والمالقي، وابن ملكون مرة واحدة.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢٠٠/١٧

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٤/٤٦٥، وينظر: ١٥١/٥، ٥٠٦/٥، ٥٢٤/٥، ٤٥/٦، ١١٦/١٠.

(٦) الجنى الداني ٢١٢

أ - موقفه من أبي حيان:

إنّ من يقرأ تفسير ابن عادل يتضح له أنّه يجمله ويقدره ويأخذ بآرائه، واختياراته، ولكنه يخالفه في بعض الأحيان، وربما اشتدت هذه المخالفة وتحولت إلى منازعة. وأشد معارضته إياه كان حول رأي أبي حيان في أهل البيان، وتحامله على الزمخشري بسبب اعتزاله. وسألخص هذه في الأمور التالية:

١ - **يوافقه في الرأي بدون تعليق:** قال: «قال أبو حيان: «ولو كان الخلق بمعنى الإنشاء

- لا بمعنى التقدير - لم يأت بقوله: (كُنْ) ؛ لأن ما خلق لا يقال له: كُنْ، ولا ينشأ إلا إن كان معنى: ثُمَّ قَالَ لَهُ (كُنْ) عِبَارَةً عَنْ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ...»^(١).

٢ - **ويصحح نقله:** قال: «قال أبو حيان: «وبه ابتداء الزمخشري، ولم يذكر المهدي

غيره. والزمخشري رحمه الله لم يذكر هذا، وإنما ذكر عوده على قوله: (أسلمت)

لتأويله بالكلمة. قال الزمخشري: والضمير في (بها) لقوله: (أسلمت لرب العالمين)

على تأويل الكلمة والجملة، ونحوه رجوع الضمير في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً﴾

[الزخرف: ٢٨]، إلى قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦-

٢٧]، وقوله: (كلمة باقية) دليل على أن التأنيث على معنى الكلمة...»^(٢).

٣ - **ويعترض على اعتراضه:** قال: «ومنهم من قال: إنها مبدلة من همزة الاستفهام،

والأصل: أأنتم؟ وهو استفهام إنكار، وقد كثر إبدال الهمزة هاء - وإن لم ينقص -

قالوا هرقت، وهرحت، وهنرت، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسن

الأخفش، وجماعة، وأستحسنه أبو جعفر، وفيه نظر؛ من حيث إنه لم يثبت ذلك في

همزة الاستفهام، لم يسمع: هتضرب زيدا - بمعنى أتضرب زيدا؟ وإذا لم يثبت ذلك

فكيف يحمل هذا عليه؟ هذا معنى ما اعترض به أبو حيان على هؤلاء الأئمة، وإذا

ثبت إبدال الهمزة هاء هان الأمر، ولا نظر إلى كونها همزة استفهام، ولا غيرها، وهذا

- أعني كونها همزة استفهام أبدلت هاء - ظاهر قراءة قبل، وورش؛ لأنهما لا

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٥١/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٠١/٢

يدخلان ألفا بين الهاء وهمزة (أنتم) ؛ لأن إدخال الألف لما كان لاستثقال توالي همزتين، فلما أبدلت الهمزة هاء زال الثقل لفظاً؛ فلم يحتج إلى فاصلة»^(١).

٤ - **يرد عليه بواسطة:** في كثير من الأحيان لا يرد بنفسه، وإنما يرد بواسطة غالباً يكون من رد السمين الحلبي (شهاب الدين) ، قال: «الوجه الرابع: أن ينتصب (أن يؤتى) بفعل مقدر، يدل عليه: (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم) إنكار لأن يؤتى أحد مثل ما أوتوا. قال أبو حيان: وهذا بعيد؛ لأنه فيه حذف حرف النهي وحذف معموله، ولم يحفظ ذلك من لسانهم. قال شهاب الدين: متى دل على العامل دليل جاز حذفه على أي حالة كان»^(٢).

٥ - **يرد عليه ابن عادل بنفسه:** في كثير من الأحيان يرد هو بنفسه، من ذلك قوله: «وإذا كان الفارسي قد منع الاعتراض بجملتين، فما بالك بثلاث، قاله أبو حيان، وفيه نظر؛ فإنَّ الجمل هنا متعاطفة، والعطف يصير الشيعين شيئاً واحداً»^(٣).

٦ - **موقفه من أهل البيان:** موقفه من أهل البيان ليس حسناً، قال: «وأما قوله: كما يزداد في: مثلك لا يفعل - تريد: أنت - فهذا قول قد قيل، ولكن المختار عند حذاق النحويين أن الأسماء لا تزداد. قال شهاب الدين: وهذا الاعتراض - على طوله - جوابه ما قاله أبو القاسم - في خطبة كشافه - واللغوي وإن علك اللغة بلحييه والنحوي - وإن كان أنحى من سيبويه - لا يتصدى أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن المعاني والبديع - وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقيح عنهما أزمناً»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٠١/٥، وينظر: ٥٠١/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣٢٣/٥، وينظر: ٢٧٦/٤، ٢٧٦/٤، ٤٠٠/٤-٤٠١/٤، ٤٢٧/٤، ٢٣٦/٥، ٢٣٨/٥، ٢٧٦/٥، ٣٨٣/٥، ٤٠٧/٥، ٥٨٣/٥.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٠٦/٦، وينظر: ٣٧٩/٥، ٣٩٩/٦، ٤٣٩/٦، ٢٨٣/٣، ٢٠٩/٦، ٤٢٣/١٠.

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٣٨٥/٥

٧- **تحامل أبي حيان على الزمخشري:** لا شك أن أبا حيان يكره الاعتزال وأهله، ولكن أن يصل هذا الكره إلى أن يدفعه إلى التحامل على أهله، وإساءة الظن بهم، والتشكيك في نواياهم، هذا ما لم يحتمله ابن عادل، وقبله السمين الحلبي، قال: «قال الزمخشري: فإن قلت: كيف موقع (ثم)؟ قلت: نحو موقعها في قولك: أحسن إلى الناس، ثم لا تحسن إلى غير كريم، تأتي بـ (ثم)؛ لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم، والإحسان إلى غيره، وبعد ما بينهما، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات، قال: (ثم أفيضوا) لتفاوت ما بين الإفاضتين، وأن إحداهما صواب والثانية خطأ. قال أبو حيان: وليست الآية نظير المثال الذي مثله، وحاصل ما ذكر أن (ثم) تسلب الترتيب، وأن لها معنى غيره سماه بالتفاوت، والبعد لما بعدها عما قبلها، ولم يذكر في الآية إفاضة الخطأ حتى تجيء (ثم) لتفاوت ما بينهما، ولا نعلم أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لـ (ثم). قال شهاب الدين: وهذا الذي ناقش الزمخشري به تحامل عليه، فإنه يعني بالتفاوت والبعد التراخي الواقع بين الرتبتين، وسيأتي له نظائر، ويمثل هذه الأشياء لا يرد بها على مثل هذا الرجل»^(١).

٨- **واعترض على أبي حيان في إساءته الأدب مع الزمخشري:** قال: «ورد أبو حيان على الزمخشري بما تقدم، وجعله غلطاً فاحشاً وهو مسبوق إليه كما رأيت، فأساء عليه الأدب بشيء نقله عن غيره الله أعلم بصحته»^(٢). وردّ عليه بواسطة، قال: «قال الزمخشري: ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً ولا يتقن نحو هذا إلا حمله كتاب سيبويه» انتهى. وهذا الرجل يتبجح بكتاب سيبويه، وكم من نص في كتاب سيبويه عمي بصره وبصيرته عنه حتى إن الإمام أبا الحجاج يوسف بن معزوز صنف كتاباً يذكر فيه ما غلط الزمخشري فيه، وما جهله من كتاب سيبويه. انتهى. قال شهاب الدين: انظر إلى هذا الرجل كيف أخذ كلام الزمخشري الذي أسلفته عنه طرز به عبارته حرفاً بحرف ثم أخذ ينحي عليه بإساءة الأدب جزاء ما لقنه تلك الكلمات الرائقة، وجعل يقول: إن مطاوع (كب) (انكب) لا (أكب) وأن الهمة للصيرورة،

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٢٨/٣، وينظر: ١١/١٨٠، ١٦/٥٢٢، ١٩/٣٥٨.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧/٢٩٥.

أو للدخول في الشيء، وباللّٰه لو بقي دهره غير ملقن إياها لما قالها أبداً، ثم أخذ يذكر عن إنسان مع أبي القاسم كالسها مع القمر أنه غلطه في نصوص من كتاب سيبويه، واللّٰه أعلم بصحتها:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

وعلى تقدير التسليم، فالفاضل من عدت سقاطته»^(١).

٩ - يردّ عليه بمصطلح أهل البيان: مثاله: «وقال الزمخشري: الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها». قال أبو حيان: «ولا نعلم أنّ العطف في الصفة بالواو يدل على الكمال. قال شهاب الدين: قد علمه علماء البيان، وتقدم تحقيقه في أول سورة البقرة، وما أنشدته على ذلك من لسان العرب»^(٢).

١٠ - ويعترض عليه في تفضيله قراءة متواترة على أخرى: مثاله: «قال أبو حيان رحمه الله؛ ويصير المعنى: ولو ترى قوة الله وقدرته على الذين ظلموا، وقال في المنتخب: قراءة الياء عند بعضهم أولى من قراءة التاء؛ قال: لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - والمؤمنين قد علموا قدر ما يشاهده الكفار، وأما الكفار، فلم يعلموه؛ فوجب إسناد الفعل إليهم، وهذا أمر مردود؛ فإن القراءتين متواترتان»^(٣).

١١ - واتهمه في نقله كلاماً لأبي علي الفارسي، ولم يعزه له: قال: «قال الفارسي: وتقديره: لا نشترى به ذا ثمن؛ ألا ترى أن الثمن لا يشتري، وإنما يشتري ذو الثمن، قال: وليس الاشتراء هنا بمعنى البيع، وإن جاء لغة، لأنّ البيع إبعاد عن البائع، وليس المعنى عليه، إنما معناه التمسك به والإيثار له على الحق، وقد نقل أبو حيان هذا الكلام بعينه ولم يعزه لأبي علي»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٩/٢٥٤

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥/٩١، وينظر: ٥/٦٠، ٧/٦١٢، ٧/٦١٧، ٩/٢٤٤، ١٣/٢١٩، ١٥/١٩، ١٦/٥٧،

١٦/١٨٤، ١٥/٢٢٣، ١٥/٢٥٤، ١٥/٢٥٩، ١٥/٢٧١، ١٦/٥٩، ١٦/١٨٣، ١٨/٤٦٤، ٢٠/٢٨٩.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣/١٤٢

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٧/٥٧٥

- ١٢ - ويستعمل ردّاً سابقاً لأبي حيان ضد الزمخشري: قال: «وقال الزمخشريُّ: و (إذ تأتيهم) بدلٌ من (إذ يَعْدُونَ) بدل بعد بدل، يعني: أنه بدلٌ ثانٍ من القرية على ما تقدّم عنه، وقد تقدّم ردُّ أبي حيان عليه فيعود هنا»^(١).
- ١٣ - وصرّح برد رأي أبي حيان وأنه لا يحسن: قال: «الثالث: أنّ خبر الأولى مستغنى عنه بخبر الثانية، يعني: أنه محذوف لفظاً؛ لدلالة ما بعده عليه، وهذا معنى قول أبي البقاء: «وقيل: لا خبر لـ (إن) الأولى في اللفظ؛ لأنّ خبر الثانية أغنى عنه». وحينئذ لا يحسن رد أبي حيان عليه بقوله: «وهذا ليس بجيد؛ لأنه ألغى حكم الأولى، وجعل الحكم للثانية، وهو عكس ما تقدم، وهو لا يجوز...»^(٢).
- ١٤ - وردّ عليه بأنه يحتاج إلى نقل: قال: «أحدهما: أن يكون (جمالات) - بالضم - جمع جمال، فـ (جمال) جمع (جملة) ، كذا قال أبو حيان، ويحتاج في إثبات أنّ (جمالات) جمع (جملة) بالضم إلى نقل»^(٣).
- ١٥ - ونقل ابن عادل اعتذار أبي حيان عن قراءة منسوبة للحسن البصري، أنكرها بعضهم، وأما أبو حيان فحاول أن يجد لها تأويلاً: قال: «وقرأ الحسن البصري (مذبذبين) بفتح الميم. قال ابن عطية: وهي مردودة، وقال غيره: لا ينبغي أن تصح عنه، واعتذر أبو حيان عنها لأجل فصاحة الحسن، واحتجاج الناس بكلامه بأنّ فتح الميم لأجل إتباعها بحركة الذال؛ قال: وإذا كانوا قد أتبعوا في (متن) حركة الميم بحركة التاء، مع الحاجز بينهما، وفي نحو: (منحدر) أتبعوا حركة الدال بحركة الراء حالة الرفع، مع أن حركة الإعراب غير لازمة؛ فلأن يتبعوا في نحو: (مذبذبين) أولى. قال شهاب الدين: وهذا فاسد؛ لأنّ الإتيان في الأمثلة التي أوردها ونظائرها إنما هو

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٥٨/٩

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٦٩/١٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٨٠/٢٠

إذا كانت الحركة قوية، وهي الضمة والكسرة، وأما الفتحة فخفيفة، فلم يتبعوا لأجلها»^(١).

١٦- وانتقده في نسبة قراءة: نسب أبو حيان قراءة لابن كثير وأبي عمرو، وهي عن ابن كثير وحده، قال: «ونسب أبو حيان قراءة الياء من تحت هنا لابن كثير، وأبي عمرو، وإنما هي عن ابن كثير وحده»^(٢).

١٧- ويصرّح بحسن اختيار أبي حيان: في هذه المسألة من باب التنازع يحسن كلام أبي حيان، قال: «الثالث: أن المفعول الأول محذوف، والمسألة من باب التنازع بين: (أرأيتمكم) و (أتاكم) ، والمتنازع فيه لفظ (العذاب) وهذا اختيار أبي حيان، ولنورد كلامه ليظهر فإنه كلام حسن قال: «فنقول: الذي نختاره أنها بقية على حكمها في التعدي إلى اثنين، فالأول منصوب، والثاني لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية فإذا تقرر هذا فنقول: المفعول الأول في هذه الآية محذوف، والمسألة من باب التنازع، تنازع (أرأيتمكم) والشرط على (عذاب الله) فأعمل الثاني، وهو (أتاكم) ، فارتفع (عذاب) به، ولو أعمل الأول لكان التركيب: (عذاب) بالنصب، ونظير ذلك: اضرب إن جاءك زيد، على إعمال (جاءك) ، ولو نصب لجاز، وكان من إعمال الأول. وأما المفعول الثاني، فهو الجملة من الاستفهام (أغير الله تدعون) والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول المحذوف تقديره: أغير الله تدعون لكشفه، والمعنى: قل: أرأيتمكم عذاب الله إن أتاكم - أو الساعة إن أتتكم - أغير الله تدعون لكشفه، أو لكشف نوازلها...»^(٣).

١٨- وأحياناً يكون نقده للزمخشري موضوعياً مقبولاً: وذلك قول الزمخشري إنه سمع من يقول: إيوا، قال: «قوله: (إي وربّي) (إي) حرف جواب بمعنى: (نعم) ولكنها تختص بالقسم، أي: لا تستعمل إلا في القسم بخلاف (نعم) . قال الزمخشري: «وإي: بمعنى

(١) اللباب في علوم الكتاب ٧/٨٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٨/٣٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٨/١٤٠

نعم في القسم خاصة؛ كما كان (هل) بمعنى: (قد) في الاستفهام خاصة، وسمعتهم يقولون في التصديق (إيو) فيصلونه بواو القسم، ولا ينطقون به وحده». قال أبو حيان: «لا حجة فيما سمعه لعدم الحجة في كلام من سمعه؛ لفساد كلامه وكلام من قبله بأزمان كثيرة»^(١).

١٩ - ويتعجب من عدم استدراكه لوجه إعرابي: ومثاله: «الثالث: أن (شهادة) مبتدأ، وخبره: (إذا حضر) ، أي: وقوع الشهادة في وقت حضور الموت، و (حين) على ما تقدم فيه من الأوجه الثلاثة آنفاً، ولا يجوز فيه، والحالة هذه: أن يكون ظرفاً للشهادة؛ لئلا يلزم الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته، وهو لا يجوز؛ لما مر، ولما ذكر أبو حيان هذا الوجه، لم يستدرك هذا، وهو عجيب منه»^(٢).

٢٠ - ويفضل عبارة قالها هو، على عبارة أبي حيان: قال: «فالتصرف ما لم يرد به وقته من يوم بعينه نحو: ضحك ضحى مبارك. فإن قلت: أتيتك يوم الجمعة ضحى، فهذا لا يتصرف، بل يلزم النصب على الظرفية، وهذه العبارة أحسن من عبارة أبي حيان حيث قال: ظرف متصرف إذا كان نكرة، وغير متصرف إذا كان من يوم بعينه؛ لأنه توهم متى كان معرفة بأي نوع كان من أنواع التعريف فإنه لا يتصرف، وليس الأمر كذلك قال تعالى: ﴿والضحى﴾ [الضحى: ١]، فاستعمله مجروراً بالقسم مع أنه معرفٌ بآل، وقال تعالى: ﴿والشمس وضحاها﴾ [الشمس: ١]، جره بحرف القسم أيضاً مع أنه معرفٌ بالإضافة، وهو امتداد الشمس وامتداد النهار»^(٣).

ب - موقفه من ابن عطية:

يتردد اسم ابن عطية كثيراً^(٤) في تفسير ابن عادل، ويتلخص موقفه منه في النقاط التالية:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣٥٣/١٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥٦٥/٧

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٣٦/٩

(٤) يتردد اسم ابن عطية في (اللباب في علوم الكتاب) أكثر من ٩٠٠ مرة.

- ١ - يرى في كلامه إلباساً في التركيب: قال: «وجوّز ابن عطية أن يكون جملة قوله: (يضل به كثيراً) من كلام الكفار، وجملة قوله: (ويهدي به كثيراً) من كلام الباري تعالى. وهذا ليس بظاهر لأنه إلباس في التركيب»^(١).
- ٢ - ويغلط ما نقله: قال: «وفاعل (استوى) ضمير يعود على الله. وقيل: يعود على الدخان نقله ابن عطية. وهو غلط لوجهين: أحدهما: عدم ما يدل عليه. والثاني: أنه يردده قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]»^(٢).
- ٣ - وينسب إليه استعمال مصطلح كوفي: قال: «قال: ابن عطية: منصوب بواو الصرف، وهذه عبارة الكوفيين، ومعنى (واو الصرف) أن الفعل كان يقتضي إعراباً، فصرفته (الواو) عنه إلى النصب»^(٣).
- ٤ - واتهمه بمخالفة مذهب الجمهور: قال: «وأبعد من زعم أن جملة: (ونحن نسبح) داخلة في حيز استفهام مقدّر تقديره: وأنحن نسبح أم نتغير؟ واستحسنه ابن عطية مع القول بالاستفهام المحض في قولهم: (أتجعل) وهذا ياباه الجمهور، أعني: حذف همزة الاستفهام من غير ذكر (أم) المعادلة وهو رأي الأخفش، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢]، أي: وأتلك نعمة»^(٤).
- ٥ - يتهمه بالوهم في نقل الآراء النحوية: قال: «قوله: (إن كنتم صادقين) تقدم نظيره وجوابه محذوف أي: إن كنتم صادقين، فأنتهوني. والكوفيين والمبرد يرون أن الجواب هو المتقدم، وهو مردود بقولهم: أنت ظالم إن فعلت، لأنه لو كان جواباً لوجب الفاء معه كما تجب معه متأخراً. وقال ابن عطية: إن كون الجواب محذوفاً هو رأي

(١) الباب في علوم الكتاب ٤٧١/١

(٢) الباب في علوم الكتاب ٤٨٨/١

(٣) الباب في علوم الكتاب ٥٠٤/١، وينظر: ٥٥١/١

(٤) الباب في علوم الكتاب ٥٠٧/١

المبرد، وكونه متقدماً هو رأي سيبويه، وهو وهم؛ لأن المنقول عن المبرد أن التقدير: إن كنتم صادقين أن بني آدم يفسدون في الأرض فأنبئوني^(١).

٦- مخالفة للنحو، ولرأي الجمهور: قال: «قوله: (تشير الأرض) في هذه الجملة أقوال كثيرة: أظهرها: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في (ذلول) تقديره: لا تذلل حال إثارتها. وقال ابن عطية: وهي عند قوم جملة في موضع الصفة لـ (بقرة) أي: لا ذلول مثيرة. وقال أيضاً: ولا يجوز أن تكون هذه الجملة في موضع الحال، لأنها نكرة. أما قوله: في موضع الصفة فإنه يلزم منه أن البقرة كانت مثيرة للأرض، وهذا لم يقل به الجمهور، بل قال به بعضهم، وسيأتي إن شاء الله. وأما قوله: لا يجوز أن تكون حالاً يعني من (بقرة)؛ لأنها نكرة. فالجواب: أننا لا نسلم أنها حال من (بقرة)، بل من الضمير في (ذلول) كما تقدم، أو تقول: بل هي حال من النكرة؛ لأن النكرة قد وصفت وتخصصت بقوله: (لا ذلول)، وإذا وصفت النكرة ساغ إتيان الحال منها اتفاقاً^(٢).

٧- ويلات جمع ويلة، لا جمع ويل: لأن جمع المذكر بالألف والتاء لا ينقاس، قال: «وقال أيضاً:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة قالت: لك الويلات إنك مرجلي

فـ (ويلات) جمع (ويلة) لا جمع (ويل) كما زعم ابن عطية؛ لأن جمع المذكر الألف والتاء لا ينقاس^(٣).

٨- واعترضه في جواز تأويل نفي: قال: «السادس: أنه بدل من الضمير (توليتم). قال ابن عطية: وجاز ذلك مع أن الكلام لم يتقدم فيه نفي؛ لأن (توليتم) معناه النفي كأنه قال: لم تفوا بالميثاق إلا قليل، وهذا الذي ذكره من جواز البدل منعه النحويون، فلا يجيزون (قام القوم إلا زيد)، على البدل. قالوا: لأن البدل يحل محل

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٥٢٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/١٦٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٠٨

المبدل منه فيؤول إلى قولك: (قام إلا زيد) ، وهو ممتنع. وأما قوله: إنه في تأويل النفي، فما من موجب إلا يمكن فيه ذلك، ألا ترى أن قولك: (قام القوم إلا زيد) في حكم قوله: (لم يجلسوا إلا زيد) ، فكل موجب إذا أخذت نفي نقيضه أو ضده كان كذلك، ولم تعتبر العرب هذا في كلامها، وإنما أجاز النحويون: قام القوم إلا زيد، بالرفع على الصيغة كما تقدم تقديره»^(١).

٩ - **واعترض عليه في إعراب: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾** [البقرة: ٨٤]، قال: «الثالث: ونقله، ابن عطية عن شيخه، ابن الباذش، أن (أنتم) خبر متقدم، و (هؤلاء) مبتدأ مؤخر. وهذا فاسد؛ لأنَّ المبتدأ والخبر متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يجز تقدم الخبر، وإن ورد منه ما يوهم فمتأول»^(٢).

١٠ - **ليساً بمعنى واحداً: فاشكروا لي**، أفصح من اشكروني، قال: «وقال ابن عطية: واشكروا لي، واشكروني بمعنى واحد. و (لي) أفصح وأشهر مع الشكر، ومعناه: نعمتي وأيادي، وكذلك إذا قلت: شكركت. فالمعنى شكرت لك صنيعك وذكرته، فحذف المضاف؛ إذ معنى الشكر ذكر اليد، وذكر مسديها معاً، فما حذف من ذلك، فهو اختصار لدلالة ما بقي على ما حذف»^(٣).

١١ - **إذا صحَّ النقل لا يُعارض بالقياس: قال رداً عليه: «وأدغم أبو عمرو راء (شهر) في راء (رمضان) ، ولا يلتفت إلى من استضعفها؛ من حيث إنه جمع بين ساكنين على غير حديهما، وقول ابن عطية: «وذلك لا تقتضيه الأصول» ، غير مقبول منه؛ فإنه إذا صحَّ النقل، لا يعارض بالقياس»**^(٤).

١٢ - **خرَّجه بوجه ضعيف: قال: «والثاني: أن تكون (لا) عاملة عمل ليس، ولعملها عمل ليس شروط: تنكير الاسم، وألا يتقدم الخبر، ولا ينتقض النفي؛ فيكون (رفث)**

(١) الباب في علوم الكتاب ٢/٢٤٣

(٢) الباب في علوم الكتاب ٢/٢٤٧

(٣) الباب في علوم الكتاب ٣/٧٦

(٤) الباب في علوم الكتاب ٣/٢٧٥

اسمها، وما بعده عطف عليه، و (في الحج) الخبر على حسب ما تقدم من التقادير فيما قبله. وخرجه ابن عطية بهذا الوجه، وهو ضعيف؛ لأنّ إعمال (لا) عمل ليس لم يقم عليه دليل صريح، وإنما أنشدوا أشياء محتملة، أنشد سيبويه:
 من صد عن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح^(١).

١٣ - ويتعجب من تخطئته للأصمعي: قال: «وعند الأصمعي على عدد خطوط القداح، فتقسم على ثمانية وعشرين جزءاً. وخطأ ابن عطية الأصمعي في ذلك، وهذا عجيب منه؛ لأنه يحتمل أنّ العرب كانت تقسمها مرة على عشرة، ومرة على ثمانية وعشرين. فهذا أصل القمار التي كانت تفعله العرب»^(٢).

١٤ - ينوّه أنه أخذ برأي الكوفيين: قال: «الرابع: أن يكون (آثم) مبتدأ، و (قلبه) فاعل سد مسد الخبر، والجملة خبر (إنّ) ، قاله ابن عطية، وهو لا يجوز عند البصريين؛ لأنه لا يعمل عندهم اسم الفاعل، إلا إذا اعتمد على نفي، أو استفهام؛ نحو: ما قائم أبواك، وهل قائم أخواك؟ وما قائم قومك، وهل ضارب إخوتك؟ وإنما يجوز هذا عند الفراء من الكوفيين، والأخفش من البصريين؛ إذ يجيزان: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، فكذلك في الآية الكريمة»^(٣).

١٥ - وينوّه بأنه لم يبين وجه الخطأ: قال ابن عادل عند إعرابه قوله تعالى: ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً﴾ [آل عمران: ٨٠]: «الثالث: أن يكون معطوفاً على (يقول) في قراءة العامة - قاله الطبري. قال ابن عطية: «وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى»، ولم يبين أبو محمد وجه الخطأ، ولا عدم التأم المعنى»^(٤).

١٦ - ويعلل لرده كلام أبي عبيدة: قال: «قال ابن عطية: وما قاله أبو عبيدة خطأ مردود، ولم يبين وجه الخطأ، وكأنه توهم أن اسم (ليس) هو (أمة قائمة) فقط، وأنه لا

(١) الباب في علوم الكتاب ٣/٣٩٦

(٢) الباب في علوم الكتاب ٤/٣٥

(٣) الباب في علوم الكتاب ٤/٥١٣

(٤) الباب في علوم الكتاب ٥/٣٥١

محذوف ثم؛ إذ ليس الغرض تفاوت الأمة القائمة التالية، فإذا قدر - ثم - محذوف لم يكن قول أبي عبيدة خطأ مردوداً إلا أن بعضهم ردّ قوله بأنها لغة ضعيفة وقد تقدم ما فيها. والتقدير الذي يصح به المعنى: أي: ليس سواء من أهل الكتاب أمة قائمة، موصوفة بما ذكر، وأمة كافرة، فبهذا التقدير يصح به المعنى الذي نحا إليه أبو عبيدة^(١).

١٧ - **فاته قراءة الضحاك**: قال: «وقرأ الضحاك بن مزاحم: (لا يَضُرُّكُمْ) بضم الضاد، وتشديد الراء المكسورة - على ما تقدم من التقاء الساكنين. وكأن ابن عطية لم يحفظها قراءة؛ فإنه قال: فأما الكسر فلا أعرفه قراءة^(٢)».

١٨ - **أين الذات المبهمة التي تحتاج إلى تمييز؟**: قال: «قوله: (كِتَابًا مُّوَجَّلًا) في نصبه ثلاثة أوجه: أظهرها: أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة التي قبله، فعامله مُضَمَّر، تقديره: كتب الله ذلك كتاباً، نحو قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، وقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٦]، وقوله: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٤]. الثاني: أنه منصوب على التمييز، ذكره ابن عطية، وهذا غير مستقيم؛ لأن التمييز منقول وغير منقول، وأقسامه محصورة، وليس هذا شيئاً منها، وأيضاً فإين الذات المبهمة التي تحتاج إلى تفسير؟^(٣)».

١٩ - **وبيتهم بالوهم بالنقل عن القراء**: قال: «ووهم ابن عطية، فنقل اتفاق القراء على الهمز في نحو: ﴿وأسألوا ما أنفقتم﴾ [المتحنة: ١٠]، وليس اتفاقهم في هذا، بل في (وليسألوا ما أنفقوا) كما تقدم^(٤)».

٢٠ - **تسمية غريبة**: قال: «قوله: (فلقاتلوكم) اللام جواب (لو) على التكرير أو البدلية، تقديره: ولو شاء الله لسلطهم عليكم، ولو شاء الله لقاتلوكم. وقال ابن عطية: هي

(١) الباب في علوم الكتاب ٥/٤٧٦

(٢) الباب في علوم الكتاب ٥/٥٠٤، وينظر: ١٠/٣٧٥

(٣) الباب في علوم الكتاب ٥/٥٧٦

(٤) الباب في علوم الكتاب ٦/٣٥٣

لام المحاذاة والازدواج بمثابة الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول: (لقاتلوكم) .
وهي تسمية غريبة، وقد سبقه إليها مكّي، والجمهور على: (فلقاتلوكم) من
المفاعلة^(١).

٢١- ويتهمه بالتعبير بعبارة الكوفيين: قال: «وعبر ابن عطية بعبارة الكوفيين، فقال:
«بفتح العين على الصرف» ويعنون بالصرف: عدم تشريك الفعل مع ما قبله في
الإعراب»^(٢).

٢٢- وينقده في اللغة: قال: «قال: ابن عطية: «هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وهذا
ليس بشيء؛ لأن النحويين قد نصوا على أنه كان على صيغة تخص الجموع لم
يسمونه اسم جمع، بل يقولون: هو جمع كـ (عباديد) و (شماطيط) ، فظاهر كلام
الراغب - رحمه الله تعالى - : أن أساطير، جمع: سطر، بفتح الطاء، فإنه قال: وجمع:
سطر، - يعين بالفتح - أسطار وأساطير...»^(٣).

٢٣- أخذ عليه إنكار قراءة متواترة، وردّها بأقوال النحاة: فقد أنكر قراءة ابن عامر:
(و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم)^(٤)، قال: «قال ابن عطية
رحمه الله -: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى
الفاعل، وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية
لا يميزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في شعر؛ كقوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي
.....

البيت فكيف بالمفعول في أفصح كلام؟ ولكن وجهها على ضعفها: أنها وردت في
بيت شاذ أنشده أبو الحسن الأحفش، فقال:

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦/٥٥٥

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧/٨٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٨/٨٤

(٤) قراءة ابن عامر: (زُين) مبني للمجهول، و(قتل) مرفوع على ما لم يسم فاعله، و(أولادهم) منصوب على المفعول
به، و(شركائهم) مجرور بإضافة المصدر إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله. وهي قراءة سبعية يل هي أعلاها سنداً.

فزوجتها بمزجة زوج القلوص أبي مزاده»...»^(١).

٢٤- يخالف النحويين في (التبيان) في كونها اسم: قال: «وقال ابن عطية: إنَّ (التبيان)

اسم وليس بمصدر، والنحويون على خلافه»^(٢).

٢٥- كيف يرد على أصحاب اللسان بمن ينقل عنهم: قال: «نقله ابن عطية عن رؤبة.

وقال: ليس بصحيح بل الصحيح ما قال الفراء. وهذا عجيب منه كيف يرد على

أصحاب اللسان بقول من يأخذ عنهم؟ وقرأ الكسائي - في رواية زَادَانَ - عنه»^(٣).

ج - موقفه من مكّي بن أبي طالب:

١- وصف رأيه بأنه لا شيء، قال: «الرابع: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ (تَرَ) مَنْقُولُهُ: (أَلَمْ تَرَ) ذَكَرَهُ

مكّي رحمه الله تعالى، وهذا ليس بشيء؛ لِأَنَّ الرَّؤْيَةَ عَلَى كِلَا الْمَذْكُورِينَ فِي نَظِيرِهَا

لَمْ تَكُنْ فِي وَقْتِ قَوْلِهِ: (رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ)»^(٤).

٢- تفسير معنى لا إعراب، قال: «و (كيف) في محل نصب: إما على التشبيه بالظرف،

وإما على التشبيه بالحال، كما تقدم في قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٨].

والعامل فيها (تحيي) وقدره مكّي: بأي حال تحيي الموتى، وهو تفسير معنى، لا

إعراب»^(٥).

٣- صحيح على رأي البصريين: قال: «الثالث: أنه منصوب على التمييز حكاة مكّي

وغيره؛ وضعفوه بأن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهذا عند البصريين، وأما الكوفيون

فلا يشترطون تنكيره، ومنه عندهم: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]،

و﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]»^(٦).

(١) الباب في علوم الكتاب ٤٤٧/٨

(٢) الباب في علوم الكتاب ١٤٠/١٢

(٣) الباب في علوم الكتاب ١٢٣/١٦

(٤) الباب في علوم الكتاب ٣٣٩/٤، وينظر: ١٨٤/٩

(٥) الباب في علوم الكتاب ٣٦٤/٤

(٦) الباب في علوم الكتاب ٥١٣/٤، وينظر: ٤٧١/٧

- ٤ - لا فساد في هذا الرأي: قال: «(وشهدوا) في هذه الجملة ثلاثة أوجه: أحدها: أنها معطوفة على (كفروا) و (كفروا) في محل نصب؛ نعتاً لـ (قوماً) أي: كيف يهدي من جمع بين هذين الأمرين، وإلى هذا ذهب ابن عطية والحويني وأبو البقاء، ورده مكّي، فقال: لا يجوز عطف (شهدوا) على (كفروا) لفساد المعنى. ولم يبين جهة الفساد، فكأنه فهم الترتيب بين الكفر والشهادة، فلذلك فسد المعنى عنده. وهذا غير لازم؛ فإن الواو لا تقتضي ترتيباً، ولذلك قال ابن عطية: المعنى مفهوم أن الشهادة قبل الكفر، والواو لا ترتب»^(١).
- ٥ - لم يطلع على أنها قراءة: قال: «قوله: (بل الله مولاكم) مبتدأ وخبر، وقرأ الحسن بنصب الجلالة؛ على إضمار فعل يدل عليه الشرط الأول، والتقدير: لا تطيعوا الذين كفروا، بل أطيعوا الله، و (مولاكم) صفة. وقال مكّي: وأجاز الفراء: بل الله - بالنصب -، كأنه لم يطلع على أنها قراءة»^(٢).
- ٦ - ويغلطه في رأي: قال: «قوله: (الذين استجابوا) فيه ستة أوجه: أحدها: أنه مبتدأ، وخبره قوله: (للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم) . وقال مكّي: ابتداء وخبره (من بعدما أصابهم القرح) وهذا غلط؛ لأنّ هذا ليس بمفيد ألّبتة، بل (من بعد) متعلق بـ (استجابوا)»^(٣).
- ٧ - تسمية غريبة: قال: «وقال ابن عطية: هي لام المحاذاة والازدواج بمثابة الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول: (لقاتلوكم) . وهي تسمية غريبة، وقد سبقه إليها مكّي، والجمهور على: (فلقاتلوكم) من المفاعلة»^(٤).
- ٨ - ويصحح كلامه: قال: «وقال مكّي بن أبي طالب: هو في موضع نصب على الحال من المضمّر في (مُحلّي) ، وهذا هو الصحيح»^(٥).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥/٣٧٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٥/٥٩٣، وينظر: ٨/٣٣٦، ١٠/٣١٩، ١٥/٣١٥، ١٨/٣٩٢، ١٨/٣٩٤

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٦/٥٤، وينظر: ٦/٣٨٦، ٢٠/٦٨

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٦/٥٥٥

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٧/١٧٤

٩ - **كأنه يتبع المذهب الكوفي:** قال: «(أمين) ؛ لأن اسم الفاعل متى وصف بطل عمله على الصحيح. وخالف الكوفيون في ذلك. وأعرب مكّي هذه الجملة صفة لـ (أمين) ، وليس بجيد لما تقدم، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين»^(١).

١٠ - **مكي من يعرف النحو:** قال: «وقال مكّي - أيضاً - : ونظير ذلك أن يقول الرجل لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار، بكسر (إن) لم تطلق بدخولها الأول؛ لأنه أمر ينتظر، ولو فتح لطلقت عليه؛ لأنه أمر كان ووقع، ففتح (أن) لما هو علة لما كان ووقع، وكسرهما إنما هو لأمر منتظر، والوجهان حسنان على معنيهما وهذا الذي قاله مكّي فصل فيه الفقهاء بين من يعرف النحو، وبين من لا يعرفه»^(٢).

١١ - **ويجمع مكّي رأيين متنافيين:** قال: «قال شهاب الدين: وقد خلط مكّي المذهبين، وجعلهما مذهباً واحداً، فقال: (ليجمعنكم) في موضع نصب على البدل من (الرحمة) واللام لام القسم، فهي جواب (كتب) ؛ أنه بمعنى: أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم، وقد يظهر جواب عما أورده أبو حيان على غير مكّي، وذلك أنهم جعلوا (ليجمعنكم) بدلا من الرحمة - يعني هي وقسيمها المحذوف، واستغنوا عن ذكر القسم، لا سيما وهو غير مذكور. وأما مكّي فلا يظهر هذا جواباً له، لأنه نص على أنه جواب لـ (كتب) ، فمن حيث جعله جواباً لـ (كتب) لا محل له، ومن حيث جعله بدلاً كان محله النصب، فتنافياً، والذي ينبغي في هذه الآية الكريمة أن يكون الوقف عند قوله: (الرحمة) . وقوله: (ليجمعنكم) جواب قسم محذوف أي: والله ليجمعنكم، والجملة القسمية لا محل لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن تعلق به من حيث المعنى»^(٣).

١٢ - **يمنع غير ممنوع:** قال: «كمنية جابر إذ قال: ليبي أصادفه وأتلف بعض مالي

(١) اللباب في علوم الكتاب ٧/١٧٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧/١٨٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٨/٤٦

واعلم أن حذف النون في هذا النحو جائز فصيح، ولا يلتفت إلى قول من منع من ذلك إلا في ضرورة أو قليل من الكلام، ولهذا عيب على مكّي بن أبي طالب حيث قال: «الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن، والقرآن لا يحتمل ذلك فيه؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه»^(١).

١٣- ويلومه على اعتراضه على قراءة سبعية متواترة: قال: «وقال مكّي بن أبي طالب: «ومن قرأ هذه القراءة ونصب (الأولاد) وخفض (الشركاء) فيه قراءة بعيدة، وقد رويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يكون بالظرف»^(٢). وقال ابن عادل: «وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثيرة من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة. أما علو سنده: فإنه قرأ على أبي الدرداء، ووائله بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه. وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه»^(٣).

١٤- ليس رأياً لسيبويه: قال: «قوله: (استعجالهم) فيه أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المصدر التشبيهي، تقديره: استعجالاً مثل استعجالهم، ثم حذف الموصوف، وهو (استعجال)، وأقام صفته مقامه، وهي (مثل)، فبقي: ولو يعجل الله مثل استعجالهم، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، قال مكّي: وهذا مذهب سيبويه، وقد تقدم مراراً أن مذهب سيبويه في هذا، أنه منصوب على الحال من ذلك المصدر المقدر، وإن كان مشهور أقوال المعربين غيره، ففي نسبة ما ذكرناه أولاً لسيبويه نظراً»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٥٤/٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٤٦/٨

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٤٤/٨

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢٧٣/١٠

- ١٥- **ويصحح رأياً لمكي:** قال: «ميت وسيد، في: ميوت سيود، وعلى هذا فهو من مادة الواو، وإلى هذا ذهب ابن قتيبة، وتبعه أبو البقاء. وقال مكي: ولا يجوز أن يكون فعلنا من زال يزول؛ لأنه يلزم في الواو فيكون زولنا. وهذا صحيح، وقد تقدم تحرير ذلك في قوله: ﴿أو متحيزاً إلى فئة﴾ [الأنفال: ١٦]»^(١).
- ١٦- **ويشكك في نقله عن البصريين:** قال: «ونقل مكي: أن اسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلا في شعر، وقد اختلف النقلة عن البصريين؛ فمنهم من نقل المنع، ومنهم من نقل الجواز»^(٢).
- ١٧- **ربما غلط عليه النساخ:** قال: «وقال مكي: (الباء) مزيدة، أي: ضرب سور. ثم قال: والباء متعلقة بالمصدر أي: ضرباً بسور. وهذا متناقض، إلا أن يكون قد غلط عليه من النساخ، والأصل: والباء متعلقة بالمصدر، والقائم مقام الفاعل الظرف، وعلى الجملة هو ضعيف، والسور: البناء المحيط وتقدم اشتقاقه في أول البقرة»^(٣).
- ١٨- **ظاهر كلامه أنه حقيقة:** قال: «وثالثها: أن (وراء) يستعمل بمعنى (قدام)، كقوله تعالى: ﴿من وراءه جهنم﴾ [إبراهيم: ١٦]، ﴿وكان وراءهم ملك﴾ [الكهف: ٧٩]. وقال مكي: سمي (وراء) لتواريه عنك، فظاهر هذا أنه حقيقة، والصحيح أنه استعير لـ (قدام)»^(٤).

(١) الباب في علوم الكتاب ٣١٦/١٠

(٢) الباب في علوم الكتاب ١٢١/١٢

(٣) الباب في علوم الكتاب ٤٧٣/١٨

(٤) الباب في علوم الكتاب ٥٣/٢٠

رابعاً: موقفه من نحاة آخرين.

أ- موقفه من الزمخشري:

اسم (الزمخشري) أكثر أسماء النحاة تردداً في تفسير ابن عادل على الإطلاق^(١)، وعلى الرغم من كونه من المعتزلة نال تقدير واحترام ابن عادل، لسببين: الأول: أنه من أهل البيان، وكان ابن عادل يميل إليهم كثيراً، والثاني: أنه وجد في السمين الحلبي نصيراً ومسانداً ضد أبي حيان في تحامله عليه، كما مرّ بنا قريباً عند الحديث عن أبي حيان، وسوف أخص موقف ابن عادل منه في النقاط الآتية:

١ - لفظ الجلالة (الله) اسم لا صفة: قال: «ومن غريب ما نقل فيه - أيضاً - أنه صفة، وليس باسم، واعتل هذا الذهاب إلى ذلك؛ أن الاسم يعرف المسمى، والله - تعالى - لا يدرك حساً ولا بديهية، فلا يعرفه اسمه، وإنما تعرفه صفاته؛ ولأن العلم قائم مقام الإشارة، وذلك ممتنع في حق الله تعالى. وقد ردّ الزمخشري هذا القول بما معناه: أنك تصفه، ولا تصف به فتقول إله عظيم واحد كما تقول: شيء عظيم، ورجل كريم ولا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء، رجل، ولو كان صفة لوقع صفة لغيره لا موصوفاً^(٢). وثم سبب آخر وهو أن الله تعالى صفات كثيرة، فلو كان لفظ الجلالة (الله) صفة أيضاً، فمن نصف؟

٢ - ويبين معنى كلامه: قال: «والألف: واللام في (الحمد) قيل: للاستغراق.

وقيل: لتعريف الجنس، واختاره الزمخشري؛ وقال الشاعر:

إلى الماجد القرم الجواد الحمد

وقيل: للعهد، ومنع الزمخشري كونها للاستغراق، ولم يبين وجهة ذلك، ويشبه أن يقال: إن المطلوب من العبد إنشاء الحمد، لا الإخبار به، وحينئذ يستحيل كونها

(١) تردد اسم الزمخشري في تفسير ابن عادل (اللباب في علوم الكتاب) أكثر من ٢٧٠٠ مرة.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/١٤٣

للاستغراق، إذ لا يمكن العبد أن ينشئ جميع المحامد منه ومن غيره، بخلاف كونها للجنس»^(١).

٣- ويدافع عنه: قال: «وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في قوله:

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخليلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاعني وخبرته عن أبي الأسود

وقد خطأ بعضهم الزمخشري - رحمه الله تعالى - في جعله هذا ثلاثة التفاتات، وقال: بل هما التفاتان: أحدهما: خروج من الخطاب به في قوله: (ليلك) ، إلى الغيبة في قوله: (وباتت له ليلة) . والثاني: الخروج من هذه الغيبة إلى التكلم، في قوله: (من نبأ جاعني وخبرته) . والجواب: أن قوله أولاً: (تطاول ليلك) فيه التفات؛ لأنه كان أصل الكلام أن يقول: تطاول ليلي؛ لأنه هو المقصود، فالتفت من مقام التكلم إلى مقام الخطاب، ومن مقام الخطاب إلى الغيبة، ثم من الغيبة إلى التكلم الذي هو الأصل»^(٢).

٤- ويخالفه في التقاء الساكنين: قال: «وقرئ شاذاً (الضالين) ، بهمز الألف؛ وانشدوا:

وللأرض أما سودها فتجللت بياضاً، وأما بيضها فادهأمت

قال الزمخشري: وفعلوا ذلك، للجد في الهرب من التقاء الساكنين. وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان؛ قال الشاعر:

وخندف هامة هذا العالم

بهمز) العالم. وقال آخر

ولى نعام بني صفوان زورأة
.....

بهمز ألف، زورأة، والظاهر أنها لغة مطردة؛ فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان: (منسأته) بهمز ساكنة: إن أصلها ألف، فقلبت همزة ساكنة»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/١٧٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/١٩٨-١٩٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/٢٢٤

٥- **ويخالفه في حذف حرف القسم وبقاء أثره:** قال: «والجر من وجه واحد، وهو أنها مقسم بها، حذف حرف القسم، وبقي عمله كقولهم: (الله لأفعلن) أجاز ذلك الزمخشري، وأبو البقاء رحمهما الله، وهذا ضعيف؛ لأن ذلك من خصائص الجلالة المعظمة لا يشار كها فيه غيرها»^(١).

٦- **وينفي عنه الصواب في تلحينه قراءة متواترة:** قال: «وروي عن ورش إبدال الثانية ألفا محضة. ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن، قال: إنما هو بين بين. وهذا منه ليس بصواب، لثبوت هذه القراءة تواترًا»^(٢).

٧- **وخالفه في زيادة الباء في خبر (ما):** قال: «وزعم أبو علي الفارسي، وتبعه الزمخشري أن (الباء) لا تزداد في خبرها إلا إذا كانت عاملة، وهذا مردود بقول الفرزدق، وهو تميمي:

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر

إلا أن المختار في (ما) أن تكون حجازية؛ لأنه لما سقطت (الباء) صرح

بالنصب قال الله تعالى: ﴿ما هن أمهاتهم﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿ما هذا بشرًا﴾ [يوسف:

٣١]»^(٣). هنا خالف ابن عادل الفرزدق في مسألتين، الأولى: أن الباء لا تزداد إلا إذا

كانت عاملة، ورد بيت الفرزدق وهو تميمي، وبنو تميم لا يعملونها، والثانية: أن

المختار أن تكون (ما) الواردة في القرآن الكريم على لغة أهل الحجاز لأن الكتاب

نزل بلغتهم.

٨- **وخالفه في إقحام لفظ الجلالة (الله):** قال: «ومعنى (يخادعون الله) أي: من حيث الصورة لا من حيث المعنى. وقيل: لعدم عرفاتهم بالله تعالى وصفاته ظنوه ممن يخادع. وقال الزمخشري: إن اسم الله تعالى مقحم، والمعنى: يخادعون الذين آمنوا، ويكون من باب: أعجبني زيد وكرمه. والمعنى: أعجبني كرم زيد، وإنما ذكر (زيد) توطئة لذكر

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٥٢/١

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٣١٤/١

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٣١/١

كرمه. وجعل ذلك نظير قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ [التوبة: ٦٢]،
﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وهذا منه غير مرض؛ لأنه إذا صح
نسبة محادثتهم إلى الله تعالى بالأوجه المتقدمة، فلا ضرورة تدعو إلى ادعاء زيادة اسم
الله تعالى. وأما (أعجبنى زيد وكرمه) ، فإن الإعجاب أسند إلى (زيد) بجملته، ثم
عطف عليه بعض صفاته تمييزاً لهذه الصفة من بين سائر الصفات للشرف، فصار من
حيث المعنى نظيراً لقوله تعالى: ﴿وملائكته ورسوله وجبريل وميكال﴾ [البقرة:
٩٨]،^(١).

٩ - وخالفه في أن (أل) عوض عن ياء المتكلم: قال: «وقال الزمخشري: يجوز أن تكون
عوضاً من الضمير كقوله: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ [مریم: ٤]، أي: (أثارها) يعني أن
الأصل: واشتعل رأسي، فعوض (أل) عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين،
بل قال به بعض الكوفيين؛ وهو مردود بأنه لو كانت (أل) عوضاً من الضمير، لما
جمع بينهما، وقد جمع بينهما؛ قال النابغة:

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بحس الندامى بضة المتجرد

فقال: الجيب منها^(٢).

١٠ - وخالفه في المصطلح: عند إعرابه قوله تعالى: (كلما رزقوا منها من ثمرة) ، قال
«وأجاز الزمخشري أن (من) للبيان كقولك: رأيت منك أسداً؛ وفيه نظر؛ لأن من
شرط ذلك أن يحل محلها موصول، وأن يكون ما قبلها محلي بـ (أل) الجنسية،
وأيضاً فليس قبلها شيء يتبين بها، وكونها بيانا لما بعدها بعيد جداً، وهو غير
المصطلح»^(٣).

١١ - وأحياناً يرى رأيه حسناً: قال: «ويجوز أن تكون جملة خبرية عطفت على جملة
طلبية، كأنه تعالى نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق. ومفعول العلم غير

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٣٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٥٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٥٣

مراد؛ لأنّ المعنى: وأنتم من ذوي العلم. وقيل: حذف للعلم به، والتقدير: تعلمون الحق من الباطل. وقدره الزمخشري: وأنتم تعلمون في حال علمكم أنكم لا بسون كاتمون، فجعل المفعول اللبس والكتم المفهومين من الفعلين السابقين. وهو حسن^(١).

١٢ - كأنه يريد تفسير معنى لا الإعراب: قال: «قوله: (فانفجرت) (الفاء) عاطفة على محذوف لا بد من تقديره: فضرب فانفجرت. قال ابن عصفور: إن هذه (الفاء) الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف، والفاء الداخلة على (انفجرت) محذوفة، وكأنه يقول: حذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، وحذفت (الفاء) الثانية لدلالة الأولى عليها. ولا حاجة إلى ذلك، بل يقال: حذفت الفاء، وما عطفته قبلها. وجعلها الزمخشري جواب شرط مقدر قال: أو فإن ضربت فقد انفجرت، قال: وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ. وكأنه يريد تفسير المعنى لا الإعراب^(٢).

١٣ - ويتقوى برأي الزمخشري: قال: «قوله: (بغضب) في موضع الحال من فاعل (باءوا) أي: رجعوا مغضوبًا عليهم، وليس مفعولًا به كـ (مررت بزيد). وقال الزمخشري: هو من قولك: باء فلان بفلان إذا كان حقيقًا بأن يُقتل به لمساواته له ومكافأته، أي صاروا أحقاء بغضبه. وعلى هذا التفسير ينبغي كون الباء للحال^(٣).

١٤ - المشهور خلاف قوله: قال: «قال الزمخشري فإن قلت: كيف جاء بـ (ما) التي لغير أولي العلم مع قوله: (قانتون). قلت: هو كقولك: سبحان ما سخر كمن لنا، وكأنه جاء بـ (ما) دون (من) تحقيرا لهم وتصغيرا لشأنهم، وهذا جنوح منه إلى أن (ما) قد تقع على أولي العلم، ولكن المشهور خلافه^(٤). وفي هذا الكلام تناقض ظاهر، كيف

(١) الباب في علوم الكتاب ٢/٢٤، وينظر: ٦١/٢

(٢) الباب في علوم الكتاب ٢/١٠٧

(٣) الباب في علوم الكتاب ٢/١٢٦

(٤) الباب في علوم الكتاب ٢/٤١٩

يقصد الزمخشري تحقيرهم إذا كان يساوي بين (ما) ، و (مَنْ) ؟. وقد نقل ابن عادل بعد ذلك: «قال الزمخشري: وكفاك دليلاً قول العلماء: (من) لما يعقل»^(١).

١٥ - ويستشهد له بالحديث: قال: «قوله: (نفسه) في نصبه سبعة أوجه: أحدها: وهو المختار أن يكون مفعولاً به؛ لأنه حكى أن (سفه) بكسر الفاء يتعدى بنفسه كما يتعدى (سفه) بفتح الفاء والتشديد، وحكى عن أبي الخطاب أنها لغة، وهو اختيار الزمخشري فإنه قال: «سفه نفسه: امتنها، واستخف بها»، ثم ذكر أوجهاً أخرى. ثم قال الوجه الأول، وكفى شاهداً له بما جاء في الحديث: ((الكبر أن تسفه الحق وتغمض الناس))^(٢).

١٦ - في قوله بزيادة (كان) عاملة؛ نظر: قال: «فيه تأويلان: أحدهما - وذكره الزمخشري - : أن (كان) زائدة، وفي زيادتها عاملة نظر لا يخفى؛ وقد استدل الزمخشري على ذلك بقوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

فإن قوله: (كرام) صفة لـ (جيران) ، وزاد بينهما (كانوا) ، وهي رافعة للضمير، ومن منع ذلك تأول (لنا) خيراً مقدماً، وجملة الكون صف^(٣) لـ (جيران) «^(٣). وفي قول ابن عادل: «وفي زيادتها عاملة نظر لا يخفى»، نظر، لأن النحاة قالوا بزيادة، الكاف في قوله تعالى: (ليس كمثله شيء) ، وهي عاملة كما ترى، وقالوا: بزيادة الباء في قولهم: بحسبك درهم، مع عملها.

١٧ - (قد نرى) لا تدل على الكثرة: أحياناً يرد بواسطة إذا وجد من يكفيه، وهنا تولى الرد أبو حيان، قال: «وقال الزمخشري: ((قد نرى) : ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية؛ كقوله:

قد أترك القرن مضفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٠٦/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤٩٥/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٢٤/٣

قال أبو حيان: وشرحه هذا على التحقيق متضاد؛ لأنه شرح (قد نرى) بـ (ربما نرى) ، و (رب) على مذهب المحققين إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه، أو لتقليل نظيره. ثم قال: «ومعناه كثرة الرؤية»، فهو مضاد لمدلول (رب) على مذهب الجمهور. ثم هذا الذي ادعاه من كثرة الرؤية لا يدل عليه اللفظ، لأنه لم توضع للكثرة (قد) مع المضارع، سواء أريد به المضي أم لا، وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية، وهو التقلب...»^(١).

١٨ - محاکمته بألفاظ أهل البيان: قال: «وقال الزمخشري: «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها». قال أبو حيان: «ولا نعلم أن العطف في الصفة بالواو يدل على الكمال». قال شهاب الدين: «قد علمه علماء البيان، وتقدم تحقيقه في أول سورة البقرة، وما أنشدته على ذلك من لسان العرب...»^(٢).

١٩ - يمدح فصاحة الزمخشري: قال: «قوله: «(ولله على الناس حج البيت) يعني: أنه حق واجب عليهم لله في رقابهم، لا ينفكون عن أدائه والخروج عن عهده. ومنها: أنه ذكر (الناس) ، ثم أبدل منهم (من استطاع إليه سبيلاً) ، وفيه ضربان من التأكيد. أحدهما: أن الإبدال تشبیه المراد وتكرير له. والثاني: أن التفصيل بعد الإجمال، والإيضاح بعد الإبهام، إيراد له في صورتين مختلفتين، قاله الزمخشري، على عادة فصاحته، وتلخيصه المعنى بأقرب لفظ، والألف واللام في (البيت) للعهد؛ لتقدم ذكره، وهو أعلم بالغلبة كالثريا والصعيد. فإذا قيل: زار البيت، لم يتبادر الذهن إلا إلى الكعبة شرفها الله...»^(٣).

٢٠ - الزمخشري يذهل عن قاعدة نحوية: قال: «و (أني هذا) (أني) بمعنى من أين - كما تقدم في قوله: ﴿أني لك هذا﴾ [آل عمران: ٣٧] - ويدل عليه قوله: (من عند أنفسكم) وقوله: (من عند الله) قاله الزمخشري. ورد عليه أبو حيان بأن الظرف إذا

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢٩/٣ - ٣٠

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٩١/٥

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤١٥/٥، وينظر: ٥٠٦/٦

وقع خيراً للمبتدأ لا يقدر داخلاً عليه حرف جر، غير (في) . أما أن يقدر داخلاً عليه (من) فلا؛ لأنه إنما انتصب على إسقاط (في) ولذلك إذا أضمر الظرف تعدى إليه الفعل بواسطة (في) إلا أن يتسع في الفعل فينصبه نصب التشبيه بالمفعول به، فتقدير الزمخشري غير سائغ، واستدلّاه بقوله تعالى: (من عند أنفسكم) وقوله: (من عند الله) وقوف مع مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ، وذهول عن هذه القاعدة التي ذكرناها^(١).

٢١- **الواو لا تفيد الترتيب:** قال: «قال الزمخشري: كأنه قيل: من نفس واحدة أنشأها أو ابتدأها وخلق منها، وإنما حذف لدلالة المعنى عليه، والمعنى شعركم من نفس واحدة هذه صفتها، بصفة هي بيان وتفصيل لكيفية خلقكم منها، وإنما حمل الزمخشري رحمه الله تعالى والقائل الذي قبله على ذلك مراعاة الترتيب الوجودي؛ لأن خلق حواء - وهي المعبر عنها بالزوج - قبل خلقنا ولا حاجة إلى ذلك، لأن الواو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح»^(٢).

٢٢- **لا يظهر فيه مجيء الحال من المضاف إليه:** قال: «وقال مكي بن أبي طالب: هو في موضع نصب على الحال من المضمّر في (مُحَلِّي)، وهذا هو الصحيح. وأما ما ذكره الزمخشري، فلا يظهر فيه مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة»^(٣).

٢٣- **لم يفهم الزمخشري كلام سيويوه:** قال: «قال الزمخشري: وفضلها سيويوه على قراءة العامة؛ لأجل الأمر؛ لأنّ (زيداً فاضربه) أحسن من (زيدٌ فاضربه) . وفي نقله تفضيل النصب على قراءة العامة نظر، ويظهر ذلك بنص سيويوه. قال سيويوه: الوجه في كلام العرب النصب، كما تقول: (زيداً اضربه) ؛ ولكن أبت العامة إلا الرفع. وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب بل معنى كلامه أنّ هذه الآية ليست من الاشتغال في شيء؛ إذ لو كان من باب الاشتغال لكان الوجه النصب، ولكن لم يقرأها

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦/٣٦، ٧/١٠٩، ٧/١٢٨، ٧/١٣٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦/١٤٠

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٧/١٧٤

الجمهور إلا بالرفع، فدل على أن الآية محمولة على كلامين كما تقدم، لا على كلام واحد، وهذا ظاهر^(١). وإذا كان الأمر كذلك فلم اختار سيبويه لفظة: (أبت) ، على غيرها من الألفاظ؟ إنهم معذورون في فهم أنه يفضل القراءة الأخرى على قراءة الجمهور.

٢٤- ينكر عليه إساءة الأدب في إنكار قراءة متواترة: هاجم كثير من النحويين قراءة ابن عامر: (و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم) ، ولم يكن الزمخشري وحده في مهاجمة هذه القراءة السبعية، ولكنه أغلظ في القول وأساء الأدب مع قارئها، قال ابن عادل: «وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثيرة من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة. أما علو سنده: فإنه قرأ على أبي الدرداء، ووائلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه. وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله ﷺ وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه». وبعد أن ساق أقوال كثير من العلماء أمثال: النحاس وأبي علي الفارسي، وأبي عبيد، وابن جني، ومكي، وابن عطية في إنكارهم، وردهم، وطعنهم في هذه القراءة، قال: «وقال الزمخشري فأغلظ وأساء في عبارته -» وأم قراءة ابن عامر فذكرها - فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر، لكان سمجا مردودا كما سمح ورود: زج القلوص أبي مزاده

فكيف به في الكلام المنثور؟ كيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ الذي حملة على ذلك: أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر (الأولاد) و (الشركاء) لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب». قال شهاب الدين: «سيأتي بيان ما تمنى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر، وأنه قد قرأ به، فكان الزمخشري لم يطلع على ذلك، فلهذا تمناه». .

(١) اللباب في علوم الكتاب ٧/٣٢٠

وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعا لا ينبغي أن يلتفت إليها؛ لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر، وأيضا فقد انتصر لها من يقابلهم وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة. قال أبو بكر بن الأنباري: «هذه قراءة صحيحة وإذا كانت العرب قد فصلت بني المتضايين بالجملة في قولهم: (هو غلام - إن شاء الله - أخيك) يريدون: هو غلام أخيك، فأن يفصل بالمفرد أسهل»^(١). وقد أطال ابن عادل في هذه المسألة، وأورد أقوالاً للعلماء وأشعاراً، ليثبت كثرتها في لسان العرب، ولكن القاعدة النحوية يبدو أنها متأصلة راسخة.

٢٥- قاعدة الزمخشري المشهورة: قال: «قوله: (أو عجبتم) ألف استفهام دخلت على واو العطف، وقد تقدم الخلاف في هذه الهمزة السابقة على الواو، وقدّر الزمخشري على قاعدته معطوفاً عليه محذوفاً تقديره: أكذبتهم وعجبتم (أن جاءكم) أي: من جاءكم، فلما حذف الحرف جرى الخلاف المشهور»^(٢).

٢٦- (لن) ليست للتأييد عند الزمخشري: قال: «قوله: (ولا يتمنونه) ، وقال في البقرة: ﴿ولن يتمنوه﴾ [البقرة: ٩٥]. قال الزمخشري: لا فرق بين (لا) و (لن) في أن كل واحد منهما نفي للمستقبل إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا) فأتي مرة بلفظ التأكيد (ولن يتمنوه) ومرة بغير لفظه (ولا يتمنونه) . قال أبو حيان: وهذا رجوع عن مذهبه وهو أن (لن) تقتضي النفي على التأييد إلى مذهب الجماعة وهو أنها لا تقتضيه»^(٣). وهذه من مسائل الاختيارات التي تعرضت لها، وأثبت أن الزمخشري لم يقل عن (لن) أنها للتأييد، فهذا رأيه ولم يتراجع عن شيء.

٢٧- وأحياناً يراه يتمحل لمذهب المعتزلة: قال: «وتمحل الزمخشري لمذهب المعتزلة بطريق أخرى من جهة الصناعة، فقال - بعد أن جعل التقديم في (إلى ربها) مؤذناً

(١) اللباب في علوم الكتاب ٨/٤٤٧

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٩/١٨٢، وينظر: ١٢/٣٣٧

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٩/٧٧، وينظر: ٦/٢٧٧، ١٤/٢٩٤، ١٤/١٥٠

بالاختصاص -: والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي، يريد معنى التوقع والرجاء؛ ومنه قول القائل:

وإذا نظرت إليك من ملك والبحر دونك زدتي نعماً

وسمعت سرية مستجدية بـ (مكة) وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم، ويأوون إلى مقاييلهم تقول: (عينتي نويطرة) إلى الله وإليكم، والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم. قال شهاب الدين: وهذا كالحوم على من يقول إن (ناظرة). بمعنى منتظرة، إلا أن مكياً قد رد هذا القول، فقال: ودخول (إلى) مع النظر يدل على أنه نظر العين، وليس من الانتظار ولو كان من الانتظار لم تدخل معه (إلى)؛ ألا ترى أنك لا تقول: انتظرت^(١).

ب - موقفه من أبي البقاء العكبري:

تردد اسم أبي البقاء كثيراً^(٢) في تفسير ابن عادل، ونراه حيناً يوافقه، وأحياناً كثيرة يعارضه، ويغلطه، ويرى رأيه في نظر، والخلاصة أنه يجراً عليه كثيراً، ولكنه يقدره ويحترمه:

١ - رأيه غير مسلم: قال: ((ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) (من الناس) خبر مقدم، و (من يقول) مبتدأ مؤخر، و (من) تحتل أن تكون موصولة، أو نكرة موصوفة أي: الذي يقول، أو فريق يقول، فالجملة على الأول لا محل لها؛ لكونها صلة، وعلى الثاني محلها الرفع؛ لكونها صفة للمبتدأ. واستضعف أبو البقاء أن تكون موصولة، قال: لأن (الذي) يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام. وهذا منه غير مسلم؛ لأن المنقول أن الآية نزلت في قوم بأعيانهم كعبد الله بن أبي ورهطه^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٥٦٣/١٩

(٢) تردد اسم أبي البقاء في تفسير ابن عادل (اللباب في علوم الكتاب) ١٦٩٥ مرة.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٢٧/١

٢ - **تنظيره بالبيت ليس كما قال:** قال: «قوله: (مثلهم) مبتدأ و (كمثل) جار ومجرور خبره، فيتعلق بمحذوف على قاعدة الباب، ولا مبالاة بخلاف من يقول: إن: كاف التشبيه لا تتعلق بشيء، والتقدير: مثلهم مستقر كمثل. وأجاز أبو البقاء وابن عطية أن تكون (الكاف) اسماً هي الخبر، ونظيره قول الشاعر:

أنتهون؟ ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

وهذا مذهب الأخفش: يجيز أن تكون (الكاف) اسماً مطلقاً.

وأما مذهب سيبويه فلا يجيز ذلك إلا في شعر، وأما تنظيره بالبيت فليس كما قال؛ لأن في البيت نضطر إلى جعلها اسماً لكونها فاعلة، بخلاف الآية^(١). أما قوله: أن مذهب الأخفش تجويز الكاف أن تكون اسماً مطلقاً، فغير صحيح، لأنه أحياناً يوجب كونها زائدة، كما في قوله تعالى: (ليس كمثله شيء)^(٢).

٣ - **الأحوال لا ترتب فيها:** قال: «وقوله: (فهم لا يرجعون) جملة خبرية معطوفة على الجملة الخبرية قبلها. وقيل: بل الأولى دعاء عليهم بالصمم، ولا حاجة إلى ذلك. وقال أبو البقاء: وقيل: (فهم لا يرجعون) حال، وهو خطأ؛ لأنّ (الفاء) ترتب، والأحوال لا ترتب فيها»^(٣).

٤ - **جمع فعيل على أفعال لا يقاس عليه:** قال: «وقال أبو البقاء: (أندادا) جمع (ند) و (نديد)، وفي جعله (نديد) نظر؛ لأنّ أفعالاً يحفظ في فعيل بمعنى فاعل، نحو: شريف وأشرف، ولا يقاس عليه».

٥ - **(كان) لا تختلف عن أخواتها مع (إن) الشرطية:** قال: «و (في ريب) خبر كان، فيتعلق بمحذوف، ومحل (كان) الجزم، وهي إن كانت ماضية لفظاً فهي مستقبلية معنى. وزعم المبرد أنّ لـ (كان) الناقصة حكماً مع (إن)، ليس لغيرها من الأفعال الناقصة، فزعم أنه لقوة (كان) أنّ (إن) الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٧٠

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٣٠٣

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١/٣٨٣

تكون على معناها من المضي، وتبعه في ذلك أبو البقاء، وعلل ذلك بأن كثيراً استعملوها غير دالة على حدث، وهذا مردود عند الجمهور، لأن التعليق إنما يكون في المستقبل، وتأولوا ما ظاهره غير ذلك نحو: ﴿إن كان قميصه قد﴾ [يوسف: ٢٦]، إما بإضمار (يكن) بعد (إن)، وإما على التبيين، والتقدير: إن يكن قميصه، أو إن يتبين كونه قميصه، ولما خفي هذا المعنى على بعضهم جعل (إن) هنا بمتزلة (إذ) وقوله: (في ريب) مجاز من حيث إنه يجعل الريب ظرفاً محيطاً بهم، بمتزلة المكان لكثرة وقوعه منهم^(١). بين ابن عادل فساد رأي المبرد، ولم يبين فساد تعليل أبي البقاء كذلك، بكثرة استعمالها غير دالة على حدث، ومعلوم أن نصيب أخواتها في هذا أكثر منها، لأنهم استثنوها من بين أخواتها لتدل على حدث وزمان (لأنها أم الباب) أي لتكون تامة، فكيف يدعى بعد ذلك دلالتها على غير الحدث.

٦- رأيه ضعيف لوجهين: قال: «قوله: (سبع سموات) في نصبه خمسة أوجه:

أحسنها: أنه بدل من الضمير في (فسواهن) العائد على (السماء) كقولك، أخوك مررت به زيد. الثاني: أنه بدل من الضمير أيضاً، ولكن هذا الضمير يفسره ما بعده، وهذا يضعف بما ضعف به قول الزمخشري المتقدم. الثالث: أنه مفعول به، والأصل، فسوى منهن سبع سموات، وشبهوه بقوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه قاله أبو البقاء وغيره، وهذا ضعيف وجهين:

أحدهما: بالنسبة إلى اللفظ. والثاني: بالنسبة إلى المعنى. أما الأول فلأنه ليس من الأفعال المتعدية لاثنين. أحدهما: بإسقاط الخافض؛ لأنها محصورة في (أمر) و (اختار) أخواتها. الثاني: أنه يقتضي أن يكون ثم سموات كثيرة، سوى من جملة سبعة، وليس كذلك^(٢).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٣١ - ٥٣٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١/٤٨٩ - ٤٩٠

- ٧- لم لا يجوز أن يكون ظرفًا: قال: «قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]، (يومًا) مفعول به، ولا بد من حذف مضاف أي: عذاب يوم أو هول يوم، وأجيز أن يكون منصوبًا على الظرف، والمفعول محذوف تقديره: واتقوا العذاب في يوم صفته كيت وكيت. ومنع أبو البقاء، كونه ظرفًا، قال: لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة. والجواب عما قاله: أنَّ الأمر بالحذر من الأسباب المؤدية إلى العقاب في يوم القيامة»^(١).
- ٨- رأيه فيه نظر: قال في قوله: (وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم) : «وقيل: و (من ربكم) متعلق بـ (بلاء) ، و (من) لا ابتداء الغاية مجازًا. وقال أبو البقاء: هو في موضع رفع صفة لـ (بلاء) ، فيتعلق بمحذوف. وفي هذا نظر، من حيث إنه إذا اجتمع صفتان، إحداهما صريحة، والأخرى مؤولة، قدمت الصريحة، حتى إنَّ بعض الناس يجعل ما سواه ضرورة، و (عظيم) صفة لـ (بلاء) وقد تقدم معناه مستوفى، في أول السورة»^(٢).
- ٩- وينقل رده على غيره: قال: «قوله: (ذلكم خير لكم) . قال بعضهم: (ذلكم) مفرد وقع موقع (ذانكم) المثني؛ لأنه قد تقدم اثنان: التوبة، والقتل. قال أبو البقاء: وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ قوله: (فاقتلوا) تفسير للتوبة فهو واحد»^(٣).
- ١٠- ويرى رأيه ضعيفًا في مسألة: قال: «قوله: (من طيبات) من: لا ابتداء الغاية، أو للتبعية. وقال: أبو البقاء: أو لبيان الجنس. والمفعول محذوف، أي: كلوا شيئًا من طيبات. وهذا ضعيف؛ لأنه كيف يبين شيء ثم يحذف»^(٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٤٧/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦٢/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٨٤/٢

(٤) اللباب في علوم الكتاب ٩١/٢

١١ - هذا تكلف ما لا فائدة فيه: قال: «قوله: (فلولا فضل الله) (لولا) هذه حرف امتناع لوجود، والظاهر أنها بسيطة وقال أبو البقاء: هي مركبة من (لو) ، و (لا) و (لو) قبل التركيب يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و (لا) للنفي، والامتناع نفي في المعنى، وقد دخل النفي بـ (لا) على أحد امتناعي (لو) والامتناع نفي في المعنى، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، فمن ثم صار معنى (لولا) هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره وهذا تكلف ما لا فائدة فيه»^(١).

١٢ - القردة غير عقلاء: قال: «و (قردة خاسئين) يجوز فيه أربعة أوجه: أحدها: أن يكونا خبرين، قال الزمخشري: ، أي: كونوا جامعين بين القردية والخسوء. وهذا التقدير منه بناء على أن الخبر لا يتعدد، فلذلك قدرهما بمعنى خبر واحد من باب: (هذا حلو حامض) وقد تقدم القول فيه. والثاني: أن يكون (خاسئين) نعتًا لـ (قردة) قاله أبو البقاء. وفيه نظر من حيث إن القردة غير عقلاء، وهذا جمع العقلاء. فإن قيل: المخاطبون عقلاء؟ فالجواب: أن ذلك لا يفيد؛ لأن التقدير عندكم حينئذ: كونوا مثل قدرة من صفتهم الخسوء، ولا تعلق للمخاطبين بذلك، إلا أنه يمكن أن يقال: إنهم مشبهون بالعقلاء كقوله: ﴿لي ساجدين﴾ [يوسف: ٤]، و﴿أتينا طائعين﴾ [فصلت: ١١]»^(٢).

١٣ - (سليمان) علم أعجمي لا يدخله الاشتقاق والتصريف: قال: «و (سليمان) علم أعجمي، فلذلك لم ينصرف. وقال أبو البقاء رحمه الله تعالى: وفيه ثلاثة أسباب: العجمة والتعريف والألف والنون، وهذا إنما يثبت بعد دخول الاشتقاق فيه، والتصريف حتى تعرف زيادتها، وقد تقدم أنهما لا يدخلان في الأسماء الأعجمية»^(٣).

١٤ - و يصحح كلامه في اللغة: قال: «وقوله تعالى: (فقد ضل سواء السبيل) قرئ بإدغام الدال في الضاد وإظهارها. و (سواء) قال أبو البقاء: سواء السبيل ظرف بمعنى وسط

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٤١/٢

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٤٩/٢

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٣٢٤/٢

السبيل وأعدله، وهذا صحيح فإنَّ (سواء) جاء بمعنى وسط. قال تعالى: ﴿في سواء الجحيم﴾ [الصفات: ٥٥]. وقال عيسى بن عمر: ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي؛ وقال حسان:

يا ويح أصحاب النبي ورهطه بعد المغيب في سواء الملحد
ومن مجيئه بمعنى العدل قول زهير:
أرنا خطة لا عيب فيها يسوي بيننا فيها السواء^(١).

١٥ - **الجمهور يأبي جعل (الكاف) اسمًا:** قال عند إعرابه (كذلك) في قوله تعالى: ﴿وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم﴾ [البقرة: ١١٣]، «وانتصاب (مثل قولهم) حينئذ إما على أنه نعت لمصدر محذوف، أو مفعول به (يعلمون) تقديره مثل قول اليهود والنصارى: قال الذين لا يعملون اعتقاد اليهود والنصارى، ولا يجوز أن ينتصب نصب المفعول يقال لأنه أخذ مفعوله، وهو العائد على المبتدأ، ذكر ذلك أبو البقاء، وفيه نظر من وجهين: أحدهما: أن الجمهور يأبي جعل الكاف اسمًا.

والثاني: حذف العائد المنصوب، والنحاة ينصون على منعه، ويجعلون قوله:

وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل

ضرورة^(٢).

١٦ - **(حيثما) مضمنة وجوبًا معنى الشرط:** قال عند إعرابه قوله تعالى: (وحيث ما كنتم)، «والثاني: أنها ظرف غير مضمن معنى الشرط، والناصب له قوله: (فولوا) قاله أبو البقاء، وليس بشيء، لأنه متى زيدت عليها (ما) وجب تضمناها معنى

(١) اللباب في علوم الكتاب ٢/٣٨٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٢/٤٠٤

الشرط. وأصل (ولو) : وليوا، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان فحذف أولهما، وهو الياء وضم ما قبله ليجانس الضمير، فوزنه: فعوا^(١).

١٧ - **ليس المعنى عليه**: قال: «قوله: (أني يكون له الملك علينا) في (أني) وجهان: أحدهما: أنها بمعنى كيف، وهذا هو الصحيح. والثاني: أنها بمعنى من أين، اختاره أبو البقاء، وليس المعنى عليه^(٢).

١٨ - **العمل لا يمنع الزيادة**: قال: «كان واللام عندهم هي العاملة النصب في الفعل بنفسها، لا بإضمار (أن) والتقدير عندهم: ما كان الله ليذر المؤمنين. وضعف أبو البقاء مذهب الكوفيين بأن النصب قد وجد بعد هذه اللام، فإن كان النصب بها نفسها فليست زائدة، وإن كان النصب بإضمار (أن) فسد من جهة المعنى لأن (أن) وما في حيزها بتأويل مصدر، والخبر في باب (كان) هو الاسم في المعنى، فيلزم أن يكون المصدر - الذي هو معنى من المعاني - صادقا على اسمها، وهو محال. وجوابه: أما قوله: إن كان النصب بها فليست زائدة ممنوع؛ لأن العمل لا يمنع الزيادة، ألا ترى أن حروف الجر تزداد، وهي عاملة وكذلك (أن) عند الأخفش، و (كان) في قول الشاعر:

. وجيران لنا كانوا كرام^(٣).

١٩ - **وأحيانا يخطئه**: قال في قوله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾ [آل عمران: ١٨٠]،: «والثاني - قاله أبو البقاء -: أنه توكيد، وهو خطأ؛ لأن المضمرة لا تؤكد المظهر. والمفعول الأول اسم مظهر، ولكنه حذف - كما تقدم - وبعضهم يعبر عنه، فيقول: أضمر المفعول الأول - يعني حذف فلا يعبر عنه بهذه العبارة. و (هو) - في هذه المسألة - تتعين فصليته لأنه لا يخلو إما أن يكون مبتدأ، أو بدلاً، أو توكيداً، والأول منتف؛ لنصب ما بعده - وهو (خيرا) -

(١) اللباب في علوم الكتاب ٣/٣٩

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٤/٢٦٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٦/٧٩

وكذلك الثاني؛ لأنه كان يلزم أن يوافق ما قبله في الإعراب، فكان ينبغي أن يقال: إياه، لا (هو) وكذلك الثالث - كما تقدم^(١).

٢٠- وينسب الإخلاص إلى كلامه: قال: «ويقال: أركس وركس بالتشديد وركس بالتخفيف: ثلاث لغات بمعنى واحد، وارتكس هو، أي: رجع. وقرأ عبد الله: (ركسهم) ثلاثياً، وقرئ (ركسهم - ركسوا) بالتشديد فيهما. وقال أبو البقاء: وفيه لغة أخرى: ركسه الله، من غير همز ولا تشديد، ولا أعلم أحداً قرأ به. قلت: قد تقدم أن عبد الله قرأ (والله ركسهم) من غير همز ولا تشديد، ونقل ابن الخطيب أنها قراءة أبي أيضاً وكلام أبي البقاء مخلص؛ فإنه إنما ادعى عدم العلم بأنها قراءة، لا عدم القراءة بها^(٢).

٢١- قوله مرجوح لأنه ضرورة في الشعر: قال: «قوله: (يجبهم) في محل جر؛ لأنها صفة لـ (قوم)، و (يجبونه) فيه وجهان: أظهرهما: أنه معطوف على ما قبله، فيكون في محل جر أيضاً، فوصفهم بصفتين: وصفهم بكونه تعالى يجبهم، وبكونهم يجبونه. والثاني: أجازه أبو البقاء أن يكون في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في (يجبهم)، قال: تقديره: وهم يجبونه. قال شهاب الدين: وإنما قدر أبو البقاء لفظة (هم) ليخرج بذلك من إشكال، وهو أن المضارع المثبت متى وقع حالاً، وجب تجرده من (الواو) نحو: قمت أضحك، ولا يجوز: وأضحك، وإن ورد شيء أول بما ذكره أبو البقاء، كقولهم: قمت وأصك عينه. وقوله:

نجوت وأرهنهم مالكا

أي: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، فتؤول الجملة إلى جملة اسمية، فيصح اقترانها بالواو، ولكن لا ضرورة في الآية الكريمة تدعو إلى ذلك حتى يرتكب، فهو قول مرجوح^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ٦/٨٣

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٦/٥٤٧

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٧/٣٨٨، وينظر: ١٤/٥٦

- ٢٢ - ليس مثل: حلو حامض: قال: «قوله: (والذين كذبوا بآياتنا) مبتدأ، وما بعده الخبر. ويجوز أن يكون (صم) خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر الأول، والتقدير: والذين كذبوا بعضهم صم، وبعضهم بكم. وقال أبو البقاء: (صم وبكم) الخبر مثل: حلو حامض، والواو لا تمنع من ذلك. وهذا الذي قاله لا يجوز من وجهين: أحدهما: أن ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، لأنهما في معنى: (مز) ، وهو: أعسر يسر، بمعنى: أضببط، وأما هذان الخبران فكل منهما مستقل بالفائدة»^(١).
- ٢٣ - يلومه على تضعيف قراءة متواترة: قال: «والجمهور على الوقف على (بأفواههم) ، ويتدئون بـ (يضاهئون) . وقيل: الباء تتعلق بالفعل بعدها، وعلى هذا فلا يحتاج إلى حذف هذا المضاف. واستضعف أبو البقاء قراءة عاصم، وليس بجيد لتواترها»^(٢).
- ٢٤ - وأحياناً يغلظه: قال: «قوله: (هو خيراً) ، العامة على نصب الخير مفعولاً ثانياً، و (هو) إما تأكيد للمفعول الأول، أو فصل. وجوز أبو البقاء: أن يكون بدلاً، وهو غلط، لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله في الإعراب فيقال: إياه»^(٣).

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٣٠/٨

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧٣/١٠

(٣) اللباب في علوم الكتاب ٤٨٨/١٩

الخلاصة

تشتمل على:

نتائج البحث

نتائج البحث

- أما عن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث في رسالته: (اختيارات ابن عادل النحوية - في كتابه الباب في علوم الكتاب) فيمكن تلخيصها بالأمور الآتية:
- ١- تبين للباحث أنّ تفسير ابن عادل موسوعة ضخمة لعلوم القرآن الكريم.
 - ٢- أنّ ابن عادل قد اهتم في تفسيره بعلوم كثيرة، واهتم باللغة والنحو والصرف بشكل خاص، لأنّ الذين ترجموا له نصوا على أنه كان يعلم العربية، والحساب.
 - ٣- دفاعه المشرف عن القراءات القرآنية، ودفاعه عن كبار القراء، وترجيحه للرأي النحوي - كما مرّ - بسبب قراءة أخرى، قد تكون شاذة، ومحاولاته لتأويل القراءات الشاذة.
 - ٤- احتجاجه بالأحاديث النبوية الصحيحة، ومحاولته تخريج المخالف منها للقواعد النحوية.
 - ٥- أنّ ابن عادل نحوي كبير له وزنه واختياراته، ذو شخصية قوية مستقلة.
 - ٦- أنه في غالب اختياراته تابع للبصريين، يسير على نهجهم ويقول بقولهم.
 - ٧- أنه يقول - أحياناً - بقول الكوفيين إذا عاضد قولهم السماع.
 - ٧- عنايته الواضحة بذكر مذاهب العلماء، ويحاسبهم - أحياناً - إذا خرجوا عن مذهبهم.
 - ٨- ميله الكبير إلى القول ببساطة الأدوات النحوية التي قيل إنها مركبة، مثل: (لن) و(ألا)، و(لولا)... إلخ.
 - ٩- لم يخصّ الأندلسيين بمذهب معين، ولا البغداديين كذلك والخلاف عنده كان محصوراً بين مذهبيين فحسب، بين البصريين والكوفيين. وإن كان أحياناً يقول: مذهب فلان وهو لا يقصد به تميزه بمذهب نحوي كامل، بل يعني أنّ للعالم رأياً خاصاً في تلك المسألة.
 - ١٠- تنبيهه لكل ما يؤثر - سلباً أو إيجاباً - على المذهب النحوي، مثل: تأثير المذاهب الفقهية والعقدية على الآراء النحوية، وإن كان هو نفسه وقع بشيء من ذلك.
 - ١١- نلحظ أدبه الجم في مناقشة الخصوم؛ خاصة المعتزلة فيذكر محاسنهم ويناقشهم في

- أخطائهم، ولا يغمطهم حقاً لهم، وقد مرّ بنا كثير من تحاملات أبي حيان على الزمخشري لاعتزاله، واعتراضات ابن عادل على هذه التحاملات.
- ١٢- تحييصه الشديد للآراء بغض الطرف عن مكانة قائلها، فينكر المنكر إن وجد ولذا فقد ردّ على كبار النحويين كالخليل وسيبويه ومن دونهما، ولكنه يعتذر أحياناً عنهم في أنهم لم يقصدوا الإساءة، كقول بعضهم بالعطف على التوهم في القرآن، وهذا مما لا يليق ذكره في كتاب الله.
- ١٣- أنه يتردد في اختياراته أحياناً ويناقض نفسه أحياناً أخرى في موضوعات محددة من تفسيره أشرنا إلى بعض منها.
- ١٤- أنه ليس حنبلياً ولا سلفياً، بل هو شافعي أشعري على الأرجح.
- ١٥- أنه ينقل كثيراً عن بعض المفسرين، كأبي حيان، والزمخشري، والعكبري، وابن عطية، وأسرف في النقل عن السمين الحلبي إلى حد أنه ينقل صفحات وصفحات ويعرف ذلك من مقارنة التفسيرين.
- ١٦- أن هذا التفسير ربما يحتاج إلى تحقيق آخر، أكثر دقة ووضوحاً، لأنه تأكد للباحث أن فيه نقصاً.
- ١٧- أن كثيراً من الآراء النحوية تحتاج إلى تحرير وتوثيق؛ لأنه قد تنسب آراء لنحوي نجدها في أشهر كتبه المنشورة مخالفة لذلك، ولم يشر أن له رأيين أو أكثر في تلك المسألة.
- ١٨- لم يصلنا - مع الأسف الشديد - من آثار المؤلف إلا هذا الكتاب، وربما كان من الصعوبة الحكم عليه حكماً عادلاً من كتاب واحد.
- ١٩- أما عن سبب الاضطراب في اختيارات ابن عادل النحوية، فمردها فيما يبدو للأسباب الآتية:
- (أ) أنه ينقل من كتب قد اضطرب أصحابها في اختيارهم، مثل: اضطراب أبي حيان في كون (أل) عوضاً عن الضمير في مثل قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيباً)، أي رأسي، فقد عارض هذا في المجلد الأول^(١) من البحر المحيط، ووافق عليه في المجلد الثالث^(٢)،

(١) تفسير البحر المحيط ٢٥٦/١

(٢) تفسير البحر المحيط ٢٤٩/٣

- أو اضطرابه الشديد في دلالة (لن) على التأييد، وإنكاره على الزمخشري في ذلك، ثم قوله بقول الزمخشري، بل باستعمال ألفاظه نفسها - كما مرّ - في الاختيارات.
- (ب) كبر حجم الكتاب وكثرة الاختيارات وتعدد الآراء وتأثره بمن يقرأ لهم فقد يقول رأياً في الكتاب ثم ينقضه في آخره لطول الفصل.
- (ج) قد يحصل التناقض في الصفحة الواحدة، وهذا مرده ربما بسبب سقط في الكتاب المحقق، أو سهو من المؤلف. والله أعلم.

الفهارس العامة

وتشتمل على:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث.

ثالثاً: فهرس الأشعار.

رابعاً: فهرس الأعلام.

خامساً: فهرس المسائل النحوية.

سادساً: فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات الكريمة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
سورة الفاتحة			
٢٠٠	١	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	الفاتحة
٢٦٢	١	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	الفاتحة
٤٠٣	١	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	الفاتحة
٦٠٨	١	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	الفاتحة
١٨٧	٤-٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الْآخِرِ ﴿٤﴾﴾	الفاتحة
١٢٩	٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاتحة
١٨٢	٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاتحة
٤٦١	٤	﴿مَلِكِ يَوْمِ الْآخِرِ﴾	الفاتحة
٣٣	٥	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	الفاتحة
٢٨٤	٥	﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	الفاتحة
٤٠٦	٥	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	الفاتحة
٣٥٠	٦	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	الفاتحة
٢١٢	٧	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	الفاتحة
٦١٢	٧	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة
سورة البقرة			
٧٥	٢-١	﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾	البقرة
٨٠	٢	﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	البقرة
٤٨٦	٣	﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ يُفْقُونَ﴾	البقرة
٤٨٨	٣	﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ يُفْقُونَ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٤٩١	٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة
٤٩٨	٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة
٤٧٨	٨	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾	البقرة
٤٨٥	١٠	﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ مَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	البقرة
٦٧	١١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾	البقرة
٦٨	١١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾	البقرة
١٢٥	١١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾	البقرة
٢٤١	١١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾	البقرة
٥٢٠	١١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾	البقرة
٥٦٨	١٢	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾	البقرة
٥٧٠	١٢	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾	البقرة
٣١٢	١٤	﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾	البقرة
١٦٥	١٤	﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
		﴿قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾	
٥٧٧	١٤	﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾	البقرة
٥١٣	١٧	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾	البقرة
٥٤٠	١٧	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾	البقرة
٥٦	١٩	﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي أَهَابِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾	البقرة
٣٣٨	٢٠	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّا اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	البقرة
٣٤١	٢٠	﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾	البقرة
٣٣٩	٢٠	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾	البقرة
٣٤١	٢٠	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾	البقرة
٢٥٣	٢١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	البقرة
٤١١	٢١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	البقرة
٢٤٨	٢٣	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٧٤	٢٣	﴿وَأِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا عَلَىٰ أَنْ يَسُورَ مِنْ مِثْلِهِ ۖ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	البقرة
٣٧٨	٢٣	﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	البقرة
٢٧٦	٢٤	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾	البقرة
٥٦٠	٢٤	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾	البقرة
٤٣٨	٢٤	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾	البقرة
٤٦٧	٢٥	﴿وَيَسِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	البقرة
٤٨٨	٢٥	﴿قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾	البقرة
٦٤٩	٢٦	﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ﴾	البقرة
١٣٥	٢٧	﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾	البقرة
١٥٢	٢٨	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	البقرة
٧٠٧	٢٨	﴿كيف تكفرون﴾	البقرة
٤٢٩	٢٩	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٧٠	٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	البقرة
١٧٥	٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	البقرة
١٧٧	٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	البقرة
١٧٨	٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	البقرة
١٨١	٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	البقرة
٤٥١	٣١	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هٰٓؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صٰٓدِقِينَ﴾	البقرة
٢٩٣	٣٤	﴿وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾	البقرة
٥٤٩	٣٨	﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	البقرة
٦٥٣	٣٨	﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ﴾	البقرة
٢٦	٤٠	﴿يٰٓبَنِي إِسْرٰٓءِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَآرِهُبُونَ﴾	البقرة
١٤	٤١	﴿وَأٰمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كٰفِرِينَ بِهِ وَلَا تُشْرِكُوا بِآبَتِي ثَمٰٓنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَآتَقُونَ﴾	البقرة
٦١٤	٤٤	﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٧٢٥	٤٨	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾	البقرة
١٧٥	٥٠	﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾	البقرة
٤٣٠	٥١	﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾	البقرة
٦٣٠	٥٤	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَلْقَوْنِي بِكُم مَّظْلَمِينَ أَنْفُسِكُمْ بِأَخَذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقْبَلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَثَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾	البقرة
٤٢٢	٥٨	﴿وَادْخُلُوا أَبْوَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَعْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾	البقرة
١٣٥	٦٠	﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	البقرة
٦٠٧	٦١	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	البقرة
٨٢	٦٤	﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	البقرة
٨٥	٦٤	﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	البقرة
٤٧٣	٦٤	﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	البقرة
٣٤٣	٦٧	﴿قَالُوا أَلَن نَّخِذْنَا هَهُنَا﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٤٣	٦٧	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾	البقرة
٦٠٢	٦٧	﴿يَأْمُرُكُمْ﴾	البقرة
١٩٠	٧١	﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾	البقرة
١٩٨	٧١	﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾	البقرة
٣٣٩	٧١	﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	البقرة
٣٤١	٧١	﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	البقرة
٣٤٢	٧١	﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	البقرة
٣٤٣	٧١	﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	البقرة
٢٢٣	٧٢	﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْفُمُونَ﴾	البقرة
٥٠٦	٧٦	﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَا بِعَضُّهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	البقرة
٦١٤	٧٧	﴿أَوْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	البقرة
٦١٥	٧٧	﴿أَوْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ﴾	البقرة
٤٤٠	٨٠	﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾	البقرة
٤٤٦	٨٠	﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾	البقرة
٤٤٠	٨٢	﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	البقرة
٢٨٦	٨٣	﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾	البقرة
٧٠٣	٨٤	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾	البقرة
٤٠	٨٥	﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسْرَى ثَفَدُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
		﴿إخْرَاجُهُمْ﴾	
٦١٤	٨٧	﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾	البقرة
١٩٢	٨٩	﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾	البقرة
٣٣٣	٩٠	﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنَزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾	البقرة
١٦٢	٩١	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾	البقرة
٣٩٣	٩٣	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَسْمِعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ يَسْمَا يَا مُرْكُم بِهِ إِيْمَانِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾	البقرة
٤٤٣	٩٥	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾	البقرة
٧٢١	٩٥	﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ﴾	البقرة
٧١٥	٩٨	﴿وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾	البقرة
٣٥	١٠٢	﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مَلِكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾	البقرة
٦٠٨	١٠٤	﴿رَاعِنَا﴾	البقرة
٣٤٦	١١١	﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	البقرة
٣٠٠	١١٣	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرِي عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرِي﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
		لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۗ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٦٣٧﴾	
٧٢٧	١١٣	﴿وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم﴾	البقرة
٦٣٧	١٢٥	﴿طهرا بيبي للطائفين﴾	البقرة
٣٣٦	١٢٧	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ۗ﴾	البقرة
٤١٩	١٢٧	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦٣٧﴾﴾	البقرة
٢٦٩	١٣٠	﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٦٣٧﴾﴾	البقرة
٢٧١	١٣٠	﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴿٦٣٧﴾﴾	البقرة
٢٧٣	١٣٠	﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴿٦٣٧﴾﴾	البقرة
٧٠٧	١٣٠	﴿إلا من سفه نفسه﴾	البقرة
١٧٦	١٣٣	﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴿١٣٣﴾﴾	البقرة
١٣٩	١٤٤	﴿قَدْ زُرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلتَوَلَّيْتَكَ قِبَلَهُ تَرْضَاهَا قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٤٢٣	١٥٨	﴿إِنَّ الْأَصْفَاءَ وَالْمُرَوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ﴾	البقرة
٤٢٤	١٥٨	﴿إِنَّ الْأَصْفَاءَ وَالْمُرَوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾	البقرة
٥٩٣	١٨٤	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	البقرة
٤٢٤	١٩٦	﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	البقرة
٤٦٢	١٩٦	﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾	البقرة
٤٦٢	٢٠٤	﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَّامِ﴾	البقرة
٦٣	٢١٠	﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾	البقرة
٦١٤	٢١٤	﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾	البقرة
٦١٤	٢١٤	﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾	البقرة
٣٢٣	٢١٦	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	البقرة
٣٢٤	٢١٦	﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	البقرة
١١٤	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	البقرة
١١٨	٢١٧	﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	البقرة
١٢٢	٢١٧	﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	البقرة
١٧٦	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾	البقرة
٦٨٧	٢١٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾	البقرة
٦٢٧	٢٢٢	﴿الْحَيْضِ﴾	البقرة
٤٦٢	٢٢٦	﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٧٣	٢٣٣	﴿وَلِإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾	البقرة
٢٧٣	٢٣٥	﴿وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾	البقرة
٣٩٣	٢٤٣	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾	البقرة
٦١١	٢٤٧	﴿سعة من المال﴾	البقرة
٤٩٦	٢٤٨	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾	البقرة
٩٩	٢٤٩	﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَمَنْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةً غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾	البقرة
١٠١	٢٤٩	﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾	البقرة
٤٤٤	٢٥٥	﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾	البقرة
٤٤٤	٢٥٥	﴿وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾	البقرة
٦١٠	٢٥٥	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾	البقرة
١٩٢	٢٥٩	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾	البقرة
٥٤٥	٢٦٤	﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾	البقرة

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٨٨	٢٧٥	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾	البقرة
٢٩٢	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	البقرة
٢٩٦	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾	البقرة
٢٩٧	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾	البقرة
٢٩٩	٢٨٠	﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾	البقرة
٢٩٦	٢٨٢	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾	البقرة
٢٩٨	٢٨٢	﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾	البقرة
سورة آل عمران			
٢٠٦	٦	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	آل عمران
١٧١	٨	﴿رَبَّنَا لَا تُغِثْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	آل عمران
٣٨٣	١١	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ التَّقَاتُمْ فَعَثَىٰ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَىٰ الْعَيْنُ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾	آل عمران
١٤٧	١٢	﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتْغَابُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾	آل عمران
٦١٥	١٩-١٨	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأِيسَلَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَقِيًّا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ	آل عمران

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
		﴿ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (١٩)	
١٥٨	٢٦	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	آل عمران
٦٢٠	٢٧	﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾	آل عمران
١٤٣	٣٧	﴿ فَتَقْبَلُهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرُؤُا أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِعَيْرِ حِسَابٍ ﴾	آل عمران
٧١٨	٣٧	﴿ أَنْ لَكَ هَذَا ﴾	آل عمران
٦٠١	٤٢	﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا ﴾	آل عمران
٤١٩	٤٣	﴿ يَمْرُؤُا أَفَتُبَدِّلُ لِرَبِّكَ وَاسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾	آل عمران
٦١٢	٥٠	﴿ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَا أُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾	آل عمران
٤٨٥	٦٦	﴿ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾	آل عمران
٣١١	٧٣	﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ هُدًى اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنْ أَلْفَضَلَ بِئِدِ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	آل عمران
٣٣٠	٧٥	﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ	آل عمران

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
		يَأْتَهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّتِنِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٠﴾	
٣٣١	٧٥	﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّتِنِ سَبِيلٌ﴾	آل عمران
٧٠٤	٨٠	﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾	آل عمران
٢٩٨	١١٠	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	آل عمران
٣٥٩	١١٠	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	آل عمران
٣٦٩	١١٠	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	آل عمران
٣٦٩	١١٠	﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَذَّبْتُمْ﴾	آل عمران
٥٣١	١١٣	﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾	آل عمران
٦٨٠	١٤٦	﴿وَكَايِنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِبِّيونَ كَثِيرٌ﴾	آل عمران
٦٠٢	١٦٠	﴿يَنْصُرُكُمْ﴾	آل عمران
١٧٩	١٦٤	﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾	آل عمران
٧٢٨	١٨٠	﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾	آل عمران
سورة النساء			
١١٤	١	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	النساء
١١٨	١	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	النساء
١٢١	١	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	النساء
٤١٨	١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	النساء
٦٢٩	١	﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	النساء

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٦٨٥	١	﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	النساء
٦٨٢	٣	﴿مِثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾	النساء
٥١	٤	﴿وَمَا أَتُوا النَّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبَن لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾	النساء
٧٠٥	٤	﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾	النساء
٢٩٧	١١	﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾	النساء
١٢٢	٢٧	﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	النساء
٢٥٨	٢٩	﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	النساء
١٠٩	٦٤	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾	النساء
٢٥٨	٧٣	﴿يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾	النساء
٥٢٤	٧٣	﴿يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	النساء
٢٣	٧٩	﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	النساء
٢٥٨	٨٦	﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيمًا﴾	النساء
٣٩٣	٩٠	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء
٣٩٤	٩٠	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء
٣٩٧	٩٠	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء
٣٩٨	٩٠	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء
٣٩٨	٩٠	﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾	النساء
٣٩٩	٩٠	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء
٣٩٩	٩٠	﴿أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾	النساء

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٩٩	٩٠	﴿أَوْجَاءُ وَكَمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء
٣٧٠	٩٦	﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	النساء
٣٧١	٩٦	﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	النساء
٩٠	١١٣	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾	النساء
١١٨	١٢٧	﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	النساء
٤٢	١٢٨	﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾	النساء
٥٤٥	١٢٩	﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾	النساء
٤٣٠	١٥٣	﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ﴾	النساء
٥٢٥	١٥٥	﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ بِمِثْقَلِهِمْ﴾	النساء
٣٦٩	١٥٨	﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾	النساء
٣٧١	١٥٨	﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾	النساء
١٨٤	١٦٢	﴿لَنَكِنَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء
١٨٥	١٦٢	﴿لَنَكِنَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء
٤٥٤	١٧٦	﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾	النساء
٩٠	١٨٣	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	النساء

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة المائدة		
المائدة	﴿وَلَا آتِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾	٢	٥٤
المائدة	﴿وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾	٦	٣٧٨
المائدة	﴿لَنْ نَدْخُلَهَا﴾	٢٢	٤٤٠
المائدة	﴿قَالُوا يَمْوِسَّ يَا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾	٢٤	٤٤٦
المائدة	﴿قَالُوا يَمْوِسَّ يَا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾	٢٤	٤٤٧
المائدة	﴿جزاء بما كسبنا نكالا من الله﴾	٣٨	٦٥١
المائدة	﴿وَاحْذَرَهُمْ أُنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾	٤٩	٣١٥
المائدة	﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾	٥٢	٣٢٤
المائدة	﴿من لعنه الله وغضب عليه﴾	٦٠	٦٥٣
المائدة	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾	٧١	٥٢٩
المائدة	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ﴾	٧١	٥٣١
المائدة	﴿ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل﴾	٧٧	٦٥٣
المائدة	﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾	١٠٩	١٧٧
المائدة	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِيبَ ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ﴾	١١٠	١٧٧
المائدة	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِيبَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾	١١٠	٣٩٥
المائدة	﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِيبَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾	١١٠	٤٠١
المائدة	﴿إِن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	١١٦	٣٧٤
المائدة	﴿إِن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	١١٦	٣٧٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المائدة	﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾	١١٦	٣٧٩
المائدة	﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾	١١٦	٣٨١
المائدة	﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾	١١٦	٣٨٢
المائدة	﴿إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾	١١٦	٣٨٢
المائدة	﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾	١١٧	٣٨٢
المائدة	﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	١١٩	٣٨٢
سورة الأنعام			
الأنعام	﴿يَلَيْسَ لَنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٧	٥٢٤
الأنعام	﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾	٣٨	٥٨٥
الأنعام	﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾	٥٣	٦٠٢
الأنعام	﴿قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ مَتَى وَنَ مِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ﴾	٦٤	٤٣٣
الأنعام	﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	٧١-٧٢	٥٠٩
الأنعام	﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾	٧٨	٣٨٨
الأنعام	﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾	٩٦	٢٢٥
الأنعام	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾	١٠٣	٤٤٧
الأنعام	﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	١٢١	٤٥٨
الأنعام	﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلذِّكْرِ وَنَا وَمَحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾	١٣٩	٢٠
الأنعام	﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾	١٤٨	٦٣٧
الأنعام	﴿ذَالِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾	١٥٣-١٥٤	٤٣١

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٦١٧	١٥٤	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾	الأنعام
١٣١	١٦٤	﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾	الأنعام
سورة الأعراف			
٤٣٦	٤	﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾	الأعراف
٤٣١	١١	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾	الأعراف
٤٣٧	١١	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾	الأعراف
٦٨٩	١٢	﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾	الأعراف
٦٦٠	١٦	﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾	الأعراف
٤٥٦	٣٤	﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾	الأعراف
٤٤٤	٤٠	﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾	الأعراف
٣٨٦	٥٦	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	الأعراف
٣٨٨	٥٦	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	الأعراف
٣٩١	٥٦	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	الأعراف
١٧١	٨٦	﴿وَأذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَذَّبْتُمْ﴾	الأعراف
١٧٥	٨٦	﴿وَأذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَذَّبْتُمْ﴾	الأعراف
٣٨٦	٨٧	﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ءَامَنُوا﴾	الأعراف
٣٩٠	٨٧	﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ءَامَنُوا﴾	الأعراف
٣٩١	٨٧	﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ءَامَنُوا﴾	الأعراف
٤٣٩	١٤٣	﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي﴾	الأعراف
٧٢٤	١٥٥	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾	الأعراف
٤٢٢	١٦١	﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَفِّرْ لَكُمْ﴾	الأعراف

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿خَطَيْتِكُمْ﴾		
سورة الأنفال			
الأنفال	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾	٦	٥٢٢
الأنفال	﴿أَوْ مَتَحِيْرًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾	١٦	٧١١
الأنفال	﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾	٢٦	١٧١
الأنفال	﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾	٢٦	٣٦٩
الأنفال	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ﴾	٤١	٥٩٥
سورة التوبة			
التوبة	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	٦	٤٢
التوبة	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	٦	٢٩٠
التوبة	﴿وَوَضَّاعَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضَ بِمَا رَحُبَتْ﴾	٢٥	٤٨٦
التوبة	﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾	٢٨	٦٢٥
التوبة	﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾	٢٨	٦٣٧
التوبة	﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا﴾	٣٢	٥٠٩
التوبة	﴿إِذْ هُمْ فِي﴾	٤٠	١٧١
التوبة	﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾	٤٧	٣١٧
التوبة	﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٦١	٣١١
التوبة	﴿وَاللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾	٦٢	٧١٥
التوبة	﴿وَوَخَّضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	٦٩	٢٢٠
التوبة	﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾	٩٢	٦٥٢
سورة يونس			
يونس	﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾	٢	٣٣١

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣١١	٣	﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ﴾	يونس
٦٧٥	٢٢	﴿فِي الْفَلَكَ وَحَرِينَ بِهِ﴾	يونس
٤٣٢	٤٦	﴿فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾	يونس
٤٥٦	٤٩	﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَسْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾	يونس
٦١٤	٥١	﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾	يونس
٣٥٥	٥٨	﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾	يونس
١٧٨	٦١	﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾	يونس
٣١١	٨٣	﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ﴾	يونس
سورة هود			
٤٠٥	٤١	﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرِبُهَا وَمُرْسَاهَا﴾	هود
٤٠٦	٤١	﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرِبُهَا وَمُرْسَاهَا﴾	هود
٢٩٣	٤٣	﴿فَكَانَ مِنَ الْمُعْرِقِينَ﴾	هود
٤٤٤	٤٦	﴿قَالَ يَنْفُخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	هود
١٣٥	٨٢	﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً﴾	هود
٥٠٢	١١١	﴿وَإِنْ كَلَّا لَنَا﴾	هود
سورة يوسف			
٧٢٦	٤	﴿لِي سَاجِدِينَ﴾	يوسف
٣٩٦	٦	﴿وَكَذَلِكَ يَجْنِبُكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾	يوسف
٥٧٧	١٥	﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾	يوسف
٣١١	١٧	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾	يوسف

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣٧٤	٢٦	﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِي﴾	يوسف
٣٨١	٢٦	﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِي﴾	يوسف
٦٧٨	٢٦	﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ﴾	يوسف
٧٢٤	٢٦	﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ﴾	يوسف
٣٧٧	٢٧	﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِي﴾	يوسف
٦٦٦	٢٧	﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دَبْرٍ فَكَذَبْتَ﴾	يوسف
٤١١	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	يوسف
٤١٢	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	يوسف
٤٧٨	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف
٤٧٩	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف
٤٨١	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف
٥٧٩	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف
٦٨١	٣١	﴿وَقَالَتْ اخْرُجْ﴾	يوسف
٧١٤	٣١	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف
٦٨	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْدَهُمْ سِحْرٍ حِينٍ﴾	يوسف
٧١	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْدَهُمْ﴾	يوسف
٧٣	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنْدَهُمْ﴾	يوسف
٤٦٢	٣٩	﴿يَنْصَحِي السِّجْنَ﴾	يوسف
٤٤٣	٨٠	﴿فَلَنْ أُنْبِرِحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾	يوسف
٢٠٦	٩٠	﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾	يوسف
٧٥	٩٢	﴿قَالَ لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ﴾	يوسف

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
سورة إبراهيم			
إبراهيم	﴿مَنْ وَّرَاءَهُ جَهَنَّمَ﴾	١٦	٧١١
إبراهيم	﴿وَبَيَّنَّا لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	٤٥	٦٨
سورة الحجر			
الحجر	﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لِمُرْزِقِينَ﴾	٢٠	١١٨
الحجر	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	٤	١٩٢
الحجر	﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لِمُرْزِقِينَ﴾	٢٠	١٢٢
الحجر	﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾	٨٧	٦٠٩
سورة النحل			
النحل	﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِ﴾	٢	٦٢٥
النحل	﴿وَلَنِعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾	٣٠	٣٣٦
النحل	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	٩٨	٦٤٥
النحل	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾	٩٨	٦٥٤
سورة الإسراء			
الإسراء	﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾	٣٢	٣٧١
الإسراء	﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾	٥٠	١٣٥
الإسراء	﴿وَلَوْ لَا أَنْ تَبْنِيَنَّكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُّنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾	٧٤	٩١
الإسراء	﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	١٣٩
الإسراء	﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	١٤٠
الإسراء	﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	٦٣٩
سورة الكهف			
الكهف	﴿لَنْ نَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾	١٤	٤٤٢

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٢٣	١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف
٢٢٥	١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف
٢٢٨	١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف
٢٢٩	١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف
٢٣٩	١٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	الكهف
٣١٦	٢٨	﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾	الكهف
٦٢٥	٤٩	﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾	الكهف
٣٥٤	٦٤	﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَأَرْتَدَّ اَعْلَىءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾﴾	الكهف
٧١١	٧٩	﴿وَكَانَ وِرَاعَهُمْ مَلِكٌ﴾	الكهف
١٧٤	٩٩	﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَمَجَّعْنَهُمْ جَمْعًا﴾	الكهف
سورة مريم			
٤٦٧	٤	﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مريم
٤٦٨	٤	﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مريم
٤٩٨	٤	﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	مريم
٥٠٢	٤	﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	مريم
٧١٥	٤	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مريم
١٧٦	١٦	﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾	مريم
٦٢٥	١٧	﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾	مريم
٤٤٣	٢٦	﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا﴾	مريم
٣٦٣	٢٩	﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾	مريم
٥٧	٣٨	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	مريم

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٦٣	٣٨	﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	مریم
سورة طه			
٣٤٢	٢٨-٢٤	﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَأَخْلَلْ عُقَدَةَ مِنَ لِسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾	طه
١٧	٦٧	﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾	طه
٣١١	٧١	﴿ آمَنَّا لَهُ ﴾	طه
٣١٤	٧١	﴿ وَلَا أَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾	طه
٣١٨	٧١	﴿ وَلَا أَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾	طه
٣١٩	٧١	﴿ وَلَا أَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾	طه
٣٢٠	٧١	﴿ وَلَا أَصْلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾	طه
٤٣٢	٨٢	﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾	طه
٤٤٣	٩١	﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾	طه
٧٧	٩٧	﴿ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾	طه
٦٦١	٩٧	﴿ ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾	طه
٥٢٢	٩٨	﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾	طه
٨٩	-١١٨ ١١٩	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿١١٩﴾ ﴾	طه
سورة الأنبياء			
٥٣٠	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	الأنبياء
٥٣٥	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	الأنبياء
٥٣٦	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	الأنبياء
٥٣٨	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	الأنبياء

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٣١٥	٧٧	﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾	الأنبياء
٥٢٢	١٠٨	﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾	الأنبياء
سورة الحج			
٥٨٥	٤٦	﴿ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾	الحج
٦٢٢	٥٢	﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ﴾	الحج
٤٤٠	٧٣	﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾	الحج
٤٤٣	٧٣	﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾	الحج
٤٢٤	٧٧	﴿ بِتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾	الحج
٤٢٦	٧٧	﴿ بِتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾	الحج
سورة المؤمنون			
٤٣٦	١٤-١٢	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾	المؤمنون
٤٣٣	١٤	﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾	المؤمنون
٤٣٤	١٦-١٥	﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾ ﴾	المؤمنون
٥٢٥	٤٠	﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾	المؤمنون
٢٩٦	٩١	﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنَ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾	المؤمنون
٧٧	١٠١	﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾	المؤمنون

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
سورة النور			
النور	﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن﴾	٣١	٦٦١
النور	﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾	٤٠	٣٣٨
النور	﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾	٤٠	٥٨
النور	﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾	٤٠	٣٤١
النور	﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾	٤٠	٣٤١
النور	﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾	٤٠	٣٤٣
سورة الفرقان			
الفرقان	﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾	١	١٣٠
سورة الشعراء			
الشعراء	﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ لَنَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾	١١	٧٧
الشعراء	﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهَا عَلَيَّ﴾	٢٢	٧٠١
الشعراء	﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٢٤﴾﴾	٢٣-٢٤	١٣٠
الشعراء	﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٢٤﴾﴾	٢٣-٢٤	١٣١
الشعراء	﴿آتَاوُنَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾	١٦٥	١٣٠
الشعراء	﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ﴾	٢١٠	١٦٥
الشعراء	﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾	٢١٠	١٦٥
سورة النمل			
النمل	﴿وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾	١٤	٥٨٨
النمل	﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾	٢٨	٦١٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النمل	﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَنِقَةُ مَكْرِهِمْ﴾	٥١	٣٦١
النمل	﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾	٧٢	٣٢٢
النمل	﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ﴾	٨٧	٣٩٥
النمل	﴿صَنَّعَ اللَّهُ﴾	٨٨	٧٠٥
سورة القصص			
القصص	﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عُدُوِّهِ﴾	١٥	٢٣٠
القصص	﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾	١٥	٢٣٠
القصص	﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾	١٥	٣٩٥
القصص	﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٤٤٧
القصص	﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾	٤٨	٦٠٦
القصص	﴿أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾	٥٨	٢٧١
القصص	﴿أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾	٥٨	٢٧٤
القصص	﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾	٥٨	٧٠٧
سورة العنكبوت			
العنكبوت	﴿وَمَا يَقُولُهَا إِلَّا الْعٰلِمُونَ﴾	٤٣	١٣٣
العنكبوت	﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾	٦٩	٦٩٢
سورة الروم			
الروم	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	٤	٤٠٦
الروم	﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾	٦	٧٠٥
سورة السجدة			
السجدة	﴿وَيَدَأُ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُؤْلَةٍ مِّنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُّوحِهِ﴾	٧-٩	٤٣١

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٦٨	٢٦	﴿أَوْلَم يَهْدِهِمْ كَم أَهْلَكُنَا﴾	السجدة
٧١	٢٦	﴿أَوْلَم يَهْدِهِمْ كَم أَهْلَكُنَا﴾	السجدة
سورة الأحزاب			
٢٣٩	٣٥	﴿وَالْحَفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحٰفِظَاتِ﴾	الأحزاب
٦٠٧	٥٠	﴿لَلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾	الأحزاب
٦٠٧	٥٣	﴿بِبُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا﴾	الأحزاب
٦٨٤	٥٣	﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاهُ﴾	الأحزاب
٧١٥	٥٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	الأحزاب
سورة سبأ			
٣٨٢	٢٤	﴿وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	سبأ
٦١٤	٩	﴿أَفَلَمْ يَرَوْا﴾	سبأ
٢١	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	سبأ
٢٢	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾	سبأ
٨٣	٣١	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	سبأ
٨٥	٣١	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	سبأ
٤٦٢	٣٣	﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	سبأ
٤٦٤	٣٣	﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	سبأ
سورة فاطر			
٦٢٥	١٨	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	فاطر
٨٧	١٩	﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴿٢١﴾﴾	فاطر
٤٤٤	٣٦	﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾	فاطر

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
سورة يس			
يس	﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾	١٩	٤٥٣
يس	﴿فِي الْفَلَكِ الْمَشْحُونِ﴾	٤١	٦٧٥
يس	﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٨٢	٦٢٤
سورة الصافات			
الصافات	﴿فِي سِوَاءِ الْجَحِيمِ﴾	٥٥	٧٢٧
الصافات	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾	١٤٣	٨٥
سورة ص			
ص	﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْيِكَ إِلَيَّ نَعَاجِيَهُ﴾	٢٤	٣١٤
ص	﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾	٣٢	٦٧
ص	﴿حَتَّى تَوَارَتْ﴾	٣٢	٥٨
ص	﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	٥٠	٤٦٩
ص	﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	٥٠	٤٧١
سورة الزُّمَرِ			
الزُّمَرِ	﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	٦	٤٣١
الزُّمَرِ	﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾	١٢	٥٠٧
الزُّمَرِ	﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾	١٢	٥١٢
الزُّمَرِ	﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	٣٦	٣٦١
الزُّمَرِ	﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾﴾	٤٧	٦٠
الزُّمَرِ	﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنِّي لِي كَرَّةٌ فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	٥٨	٥٢٤
الزُّمَرِ	﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ بِعِبَادِهِ﴾	٦٤	٢٨٦

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٢٠	٦٧	﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	الزُّمَر
سورة غافر			
٧٧	١٧	﴿لَا ظَلَمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾	غافر
٦٦٥	٩	﴿وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ﴾	غافر
٦٥٣	٧٠	﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	غافر
١٧٤	٧١-٧٠	﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾﴾	غافر
سورة فُصِّلَتْ			
١٩٢	١٠	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ﴾	فُصِّلَتْ
٦٢٤	١١	﴿قَالْنَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	فُصِّلَتْ
٧٠١	١١	﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾	فُصِّلَتْ
٧٢٦	١١	﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	فُصِّلَتْ
٣٤٣	٤٨	﴿وَطَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجْرٍ﴾	فُصِّلَتْ
سورة الشورى			
٤٥٧	٩	﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾	الشورى
٣٦١	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى
٥١٧	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى
٥١٦	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	الشورى
٥٤٢	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى
٥٤٥	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٥٤٧	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى
٥٤٨	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى
٧٧	١٥	﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾	الشورى
٣٥٩	٢٠	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾	الشورى
٦٨٨	٢٠	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾	الشورى
٤٥٦	٣٧	﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾	الشورى
٤٥٧	٣٩	﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَبُونَ﴾	الشورى
٣٦١	٥١	﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾	الشورى
سورة الزُّحُرْفُ			
٦٩٤	٢٧-٢٦	﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾	الزُّحُرْفُ
٦٩٤	٢٨	﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً﴾	الزُّحُرْفُ
١٧٦	٣٩	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾	الزُّحُرْفُ
١٧٧	٣٩	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾	الزُّحُرْفُ
سورة الدخان			
١٩٢	٥-٤	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾	الدخان
سورة الجاثية			
٦٩	٣٢	﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾	الجاثية
سورة الأحقاف			

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٦٧٢	٣٣	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾	الأحقاف
سورة الفتح			
٨٣	٢٥	﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾	الفتح
سورة ق			
٣٦١	٣٧	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾	ق
سورة الطور			
٢٧٤	٤٩	﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَيَادْبُرَ النُّجُومِ﴾	الطور
سورة النجم			
٦٣٧	٢٣	﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾	النجم
٦٢٥	٤١-٣٩	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴿٣٩﴾ وَأَنْ سَعِيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴿٤١﴾﴾	النجم
سورة الرحمن			
٦١٩	١٣	﴿فَبِأَيِّ آيَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	الرحمن
٥٤٥	١٤	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾	الرحمن
سورة الواقعة			
٦٦١	٦٥	﴿فَطَلَّمْ تَفْكُهُونَ﴾	الواقعة
سورة الحديد			
٤٠٦	٣	﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾	الحديد
١١٣	٢٠	﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾	الحديد
٥٠٦	٢٣	﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾	الحديد

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٦٥٦	٢٣	﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾	الحديد
٥٠٧	٢٩	﴿تَاتَلَا يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾	الحديد
سورة المجادلة			
٣١٢	١	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾	المجادلة
٣١٧	١	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾	المجادلة
٤٧٨	٢	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	المجادلة
٤٧٩	٢	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	المجادلة
٥٧٩	٢	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	المجادلة
٧١٤	٢	﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	المجادلة
سورة الحشر			
٣١٤	٩	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾	الحشر
سورة المتحنة			
٣٧٧	١	﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾	المتحنة
٥٢٢	٩	﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ﴾	المتحنة
٧٠٥	١٠	﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾	المتحنة
سورة الصف			
٣٩٣	٥	﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمْتُمْ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾	الصف
٥٠٩	٨	﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾	الصف
سورة الجمعة			
٦٥٢	١١	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	الجمعة
سورة المنافقون			
٦١٦	١٠	﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾	المنافقون

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
سورة الطلاق			
الطلاق	﴿وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ﴾	١١	٦٦٣
سورة التحريم			
التحريم	﴿بِدَلَّةِ أَزْوَاجٍ خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسَلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطٍ تَنَبَّتِ عَيْدَاتٍ سَخَّحَتْ ثِيَابَهُنَّ وَأَتَّكَّرْنَ﴾	٥	١٨٨
سورة القلم			
القلم	﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَافٍ مَهِينٍ﴾	١٠	١٨٨
القلم	﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	٣٩	١٩٨
سورة الحاقة			
الحاقة	﴿يَلِيَّتْهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾	٢٧	٢٥٨
سورة المعارج			
المعارج	﴿لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ بِبَنِيهِ﴾	١١	١٧٤
سورة نوح			
نوح	﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرُقُوا﴾	٢٥	٥٢٥
سورة المزمل			
المزمل	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحَجِيمًا﴾	١٢	٤٩٦
سورة المدثر			
المدثر	﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾	٦	٢٨٦
سورة القيامة			
القيامة	﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾	٢٢-٢٣	٦١٩
القيامة	﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾	٢٦	٥٨
القيامة	﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا صَلَى﴾	٣١	٨٨
سورة الإنسان			

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الإنسان	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾	١	٥٠٢
الإنسان	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾	٦	٣١٧
الإنسان	﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَقْطُوفُهَا نَذِيلًا﴾	٣٥	٢٣٥
سورة النبأ			
النبأ	﴿بَلِّغْتَنِي كَيْتُ رَبًّا﴾	٤٠	٢٥٨
سورة النازعات			
النازعات	﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَرْكَنَ﴾	١٨	٣١٩
النازعات	﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٤١﴾﴾	٣٧-٤١	٤٦٩
النازعات	﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	٤١	٤٧١
سورة عبس			
عبس	﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾	١	٥٨
سورة الانفطار			
الانفطار	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾	١	٤٢
سورة المطففين			
المطففين	﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِكُمْ تُكذِّبُونَ﴾	١٧	٦٩
سورة البروج			
البروج	﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾	١٠	٥٩٥
البروج	﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الَّذِي دُورُ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴿١٥﴾ فَقَالَ لِمَا يَرِيدُ﴾	١٤-١٦	١١٠
سورة البلد			
البلد	﴿أَوْ اطْعَمُوهُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	14	٦٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
سورة الشمس			
الشمس	﴿وَالشَّمْسُ وَضحاها﴾	١	٧٠٠
سورة الليل			
الليل	﴿وَاللَّيْلُ إِذا بَغَىٰ ① وَالنَّهَارُ إِذا تَجَلَّىٰ ②﴾	٢-١	١٧١
الليل	﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نارًا تَلظُن﴾	١٤	٣٩٠
سورة الضحى			
الضحى	﴿والضحى﴾	١	٧٠٠
الضحى	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾	٥	٣٣٧
سورة الشرح			
الشرح	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	٥٠٤
الشرح	﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	٥	١٠١
سورة العلق			
العلق	﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	١	٤٠٥
العلق	﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَق﴾	١	٤٠٦
العلق	﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَق﴾	١	٤١٠
العلق	﴿كلا لنسفعا﴾	١٥	٥٦٤
سورة الزلزلة			
الزلزلة	﴿يَوْمَ إِذا تُخِطُّ أَبْجَارُها﴾	٤	١٧١
سورة العاديات			
العاديات	﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ② فَأَنْزَلْنَ بِهِ نَقْعًا ④﴾	٤-٣	٢١٨
سورة الفيل			
الفيل	﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيل﴾	٤	١٣٥
سورة المسد			

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٨٤	٤	﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	المسّد
١٨٧	٤	﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	المسّد
سورة الإخلاص			
٤٩٨	٣	﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾	الإخلاص
٥٠٣	٣	﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾	الإخلاص
٦٤٠	٣	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	الإخلاص

فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٣	((ابدؤوا بما بدأ الله به))
٦٣٧	((إذا روي عني حديث، فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه، وإلا فردوه))
٦٠٨	((ألا أخبرك بآية لم تنزل على أحدٍ بعد سُليمانَ بن داود - عليهما السلام - غيري؟ فقلت: بلى، قال: بأي شيء يُفْتَحُ القرآن إذا افتتحت الصلاة؟ قلت: بسم الله الرحمن الرحيم قال: هيَ هي))
٦٢٤	((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله))
٤٥٨	((إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيف، متى يقيم مقامك رقباً))
٢٥٤	((. . . إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفاً))
٤٩٣ ، ٢٥٦	((إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفاً))
٦٣٢	((إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون))
١١٨	((إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: . . . الحديث))
٤١٠	((باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه))
٣٥٥	((برّزه ولو بشوكة))
١٧٩	((بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طلع علينا رجل))
١٩١	((سابق رسول الله < بين الخيل، فأتى فرسٌ له سابقاً))
٤٢٥	((صلوا كما رأيتموني أصلي))
١٩٦	((صلى رسول الله < قاعداً وصلّى وراءه رجالٌ قياماً))
٦٢٤	((فأقضي له بنحو ما أسمع))

الصفحة	الحديث
٤٦٢	((فلا يجدون أعلم من عالم المدينة))
٣٥٥	((فلتسوا صفوفكم))
٣٥٥	((فياخذ الناس مصافهم))
٦٠٨	((قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب، فعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آية منها وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آية، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آية، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ آية، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ آية، اهدنا السُّرَّاطَ الْمُسْتَقِيمَ آية، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ آية))
٤٢٥	((قل ومن عصى الله ورسوله فقد غوى))
١٦٨	((كان يخر رجال من قامتهم في الصلاة من الخصاصة حتى يقول الأعراب: مجانين أو مجانون))
٧١٧	((الكبر أن تسفه الحق وتغضب الناس))
٧٧	((لا أحد أغير من الله))
٤٣٥	((لا تقولوها، وقولوا ما شاء الله ثم شئت))
٧٧	((لا ضرر ولا ضرار))
٧٧	((لا طيرة ولا عدوى))
٣٥٦	((لتأخذوا مصافكم))
٣٥٦	((لتقوموا إلى مصافكم))
٨٦	((لولا تعيرني قريش لأقررت بها عينك))
٨٩	((لولا تعيرني قريش . . .))
٨٢	((لولا قومك حديثو عهد بكفر))
٩١	((لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بايين))
١٠٦	((مسكين مسكين رجل لا زوج له))

الصفحة	الحديث
٦٣٧	((من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل الكعبة فهو آمن))
٤٥٨	((من يقيم ليلة القدر غفر له))
٦٦٢	((والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تمنوا حتى تحابوا))
٦٠٦	((والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا))
٣٥٦	((ولتزره ولو بشوكة))
٣٦٣	((يا نبي الله أو نبي كان آدم؟))
٥٢٩	((يتعاقبون فيكم ملائكة))
٥٣١	((يتعاقبون فيكم ملائكة .))
٦٣٢	((يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم))

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٦٣٢	—	وظباءً	إنّ من
٧٢٧	زهير	السواء	أرنا
٥٤٦	مسلم بن معبد الوالي	دواء	فلا والله
٧٠	—	بداء	لعلك
٢١	—	إباء	غافلاً
٢١١	—	العصا	ألم تر
٣٥٤	متمم ابن نويرة	بكى	على مثل
٥٤٥	—	حبّاً	تيم القلب
٢٥٦	—	عريبا	ليت
٢٤٢	—	رَبِّهْ	وإنما
٥٤٠	—	وثاباً	وزَعْتُ
٢٤٢	جرير	الكلابا	ولو ولدت
٤٨٦	—	ذهابا	يسر المرء
١٠	—	يشعب	إمام
٥٨	—	وكليب	تعفّق
٥٦٣	جابر الطائي	مشوب	فإنّ أمسك
٤٢	امرؤ القيس	متغيب	فضل لنا
٦٨٩	ضابئ البرجمي	لغريب	فمن يك
٢١	كثير عزة	لحيبٌ	لئن كان
٤٦٩	ذو الرّمة	شنب	لمياء
٦١٦	—	غُرَابُهَا	مَشَائِمُ
٣٣٦	—	جانبه	والله

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٥٣، ٥٢	ذو الرُّمة	ومذاهبه	وقائلةٌ
١٢٩	الأعشى	وقصابها	وقابلنا
٥٣١	الفرزدق	أقاربه	ولكن ديافي
١٨٦	—	خصيب	وما غرني
١١	ابن شهاب	التشاعب	إذا فسروا
٣٦٦	—	ذنوبي	أعاذل
٣٦٤، ٣٦٣، ٢٩٣	—	العراب	سراة بني
٣٦٧، ١١٩	—	عجب	فاليوم
٣٨٥	الأعشى	أودى بها	فإما تري
٤٦٩	—	كاذب	ما ولدتكم
٦١٨	حبيب	أشيب	هُمَا أَظْلَمًا
٥٩	امرؤ القيس	مغلب	وإنك
٥٩	—	مُذهب	وَكُمْنَا
٥٥١	سواد بن قارب	قارب	وكن لي
٤٣٦	أبو دواد الإيادي	اضطرب	كهز
٦٨١	—	تبيت	أَلَا رَجُلًا
٢٣٥	رجل من الطائيين	مرت	خبير
٣٤٨	—	يهاتي	لله
١١٢، ١١٠	—	مشتي	من يك
٧١٣	—	فادهامت	وللأرض
٣١٨	—	نتيج	شربن
٤٦١	—	السَّاج	أَمَّا النَّهَارُ
٩٧	—	سماهيح	جرت
١٦١	—	العُوج	يا دار

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٣٨٤	أبو ذؤيب الهذليّ	طليحا	بعيدُ
٣٥٤	—	السريحا	وطرتُ
١٥٩	—	أفراحا	يا أيها الربع
٣٣٨، ٣٤٢	ذو الرمة	يبرح	إذا غير
٢٢٥	مختلف فيه	الطوائح	لُييك
٥٥٧، ٥٥١، ٥٤٩ ٧٠٤، ٥٥٨	سعد بن مالك	لَا بَرَا حُ	مَنْ صَدَّ
١٧٣	أبو ذؤيب الهذلي	صحيح	نهيتك
١١٩	—	الفوادح	بنا أبدأ
٤٤٩، ٤٣٨	النابعة	بالصَّفَدِ	هذا الثناء
٢٥٥	عمر بن أبي ربيعة	أُسدا	إذا اسود
٥٢٢	الفرزدق	المقيدا	أعد نظراً
٦٧٢	—	أَفْسَدَا	آلَيْتُ
٢٣٧	جرير	غدا	فبتُ
٧٠٧	—	مزاده	فزججتها
٢٤٢	رؤبة	سيّدا	لم يُعَنَ
٤٣	الزباء	حديدا	ما للجمال
٤٧٨	—	أَقْوَادَهَا	وَأَنَا النَّذِيرُ
٢١	—	شديد	إذا المرء
٣٢٧	—	فأعودها	فقلت
٥٥٥	جرير	الجدودُ	فلا حسباً
٣٨٥	من بني أسد	حدائدهُ	فلاقي
٤٣١	أبو نواس	جده	قل لمن
٧١٢	—	المحمد	. . .

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٤٥	النابعة	قاصدٍ
١١٩	—	الولائد	أريجوا
٦٧٩ ، ٥٩٢ ، ٧٢	طرفة	مخلدي	ألا أيهذا
٥٢٢	النابعة الذبياني	فَقَدِ	ألا ليتما
٣٤٣ ، ٣٣٨	أبو العلاء المعري	وَتَمُودِ	أَنحويّ
١٠٦	—	الأبعادِ	بنونا
٢١	—	عندي	تسلّيت طراً
٧١٣	امرؤ القيس	ولم ترقد	تطاول
٤٧٠	طرفة	المتجرد	رحيب
٧١٥ ، ٤٦٧	النابعة	الْمُتَجَرِّدِ	رَحِيبٌ
٤٤	النابعة	الأسودي	زعم البوارحُ
٣٦٧	حسان	رماد	على ما قام
٥٢٠	النابعة الذبياني	فَقَدِ	قَالَتْ
٨٦	الجموح	السود	قالت أمامة
٧١٧	—	بفرصاد	قد أترك
٣٨٥	الفرزدق	قَعْدُ	قَرَبِي
٤٦٨	طرفة بن العبد	المتجرد	قطوب
٤٧٧	—	لمحدود	لا در
٦٦٣	—	الأعادي	لست
٢٧٢	أمية بن أبي الصلت	ينادي	له داعٍ
٣٨٥	أبو زبيد الطائي	هَجُودِ	مُسْتَحِنٌّ
٢١٥	—	معدّ	من القوم
٢٢٠	الأشهب بن رميلة	خالد	وإنّ الذي
٤٣	النابعة الذبياني	قاصدٍ	ولا بدّ

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
١٥٨	النابعة	الأبد	يا دار مية
٧٢٧	حسان	الملحد	يا ويح
٢٤٢	يزيد بن القعقاع	نذيرا	أثيح
٢١	—	ولا نصرا	بنا عاذ
٥٨٥	—	قفرا	حراجيح
٢٧٨ ، ٢٧٧	—	شرا	فيا الغلامان
٤٩٤	—	أطيرا	لا تتركني
١٣٥	الأعشى	قصاره	لا ناقصي
٥٤٤	—	الصرار	أبدأ
٤٤٩	—	منظر	أيادي
٣٩٨	أبو عطاء السندي	السمر	ذكرتك
٢٧٤ ، ٢٧١	—	والسمر	علام
٢٨٨	تأبط شرا	تصفر	فأبت
٢٦٠ ، ١٧٨	الفرزدق	بشرا	فأصبحوا
٣٨٨	—	يا عامر	قامت
٥٤٥	الأخطل	الزجر	قليل
٧١٤ ، ٤٨٠	الفرزدق	ولا متيسر	لعمرك
٦٨٩	—	ولا عمر	ما كان
٢٧٣	—	القدور	نغالي
١٨٥	الأخطل	ذكر	نفسى
٣٩٥	أبو صخر الهذلي	القطر	وإني لتعروني
٢٥٠	ذو الرمة	مخاطر	وغبراء
١١٩	—	وسعيرها	إذا أوقدوا
٤٨٧	—	والغدر	أليس

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٢٧٤	أبو النجم العجلي	قصورها	باعد
٣٢	أمية بن أبي الصلت	الدهارير	بالوارث
٤٦٣	حسان بن ثابت	جسور	تسائل
٢٧٤، ٢٧١	راشد اليشكري	عمرو	رأيتك
٥٣١	العتبي	النواضر	رأين
٢١	النابعة الذبياني	حُذارِ	رهط ابن
١٨٤	عروة الصعاليك العبسي	وزور	سقوني
٣٣٣	—	فأخِرِ	صَبَّحَكَ
٣٦٤	الفرزدق	مشكورِ	في غرف
٧٨		قري	فيا رب
١٨٥	حسان بن ثابت	العصافير	لا بأس
١٨٤	الخرنق بنت بدر بن هفان القيسية	الجُزْرِ	لا يبعدن
٨٥	تميم بن مقبل	عوري	لولا الحياءُ
٥٠٣	—	بالجار	لولا فوارس
٤٦٣	عمر ابن أبي ربيعة	تفتت	من الحور
٣٧٠	الهذليّ	مئزري	وكنتُ
٣٥١	زهير	الذعرِ	ولأنت
٦٩	—	بكير	وما راعني
٣٣٥	—	من جار	يا لعنة الله
١٣٦	—	بالأخجرِ	يرميني
٤٠٨، ٤٠٧	ليبد	اعتذرُ	إلى الحولِ
٥٠٤	—	قُدِرُ	في أيّ
٤٦٣	عمر ابن أبي ربيعة	منهمر	وغيث

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٢٥٤	—	قفيزا	إنَّ العجوزَ
١٨٠	العباس بن مرداس	المجلس	إذما أتيت
٣٠٤	رؤبة	ليسي	عددت
٥٨	—	احبس	فأين
٦٩٢	—	مناصٍ	جشأت
٦١٣	—	بعض	أبا منذر
٣٨٩	—	العرض	وممن
١١٣	—	غائظه	يداك
٣٦٤	رجل من طيئ	يافعا	صدقت
٣٢٨	متمم بن نويرة	أجدعا	لعلك يوماً
٢٥٥	العجاج	رواجعا	يا ليت
٢٥٧	العجاج	رواجعا	ياليت
٤٩	—	شفيعتها	...
٢٩٣	—	أصنعُ	إذا مت
٢١٩	—	وأمانعُ	ألم ترني
٥٨١	—	تَفَنُّعُ	والنَّفْسُ
٣٨٥	الكميت بن معروف	يافعُ	ومازلت
١١٢	—	هاجعُ	ينام
١٧٩	—	راعي	بيننا نحن
٢٥٩، ٢٥٥	أبو نخيلة	تشوفاً	كانَّ
١١٩	مسكين الدارمي	نfanفُ	تعلق
٥٩٢	—	الشُّفُوفِ	للبسُ
٤٤٩، ٤٣٨	—	الحلقةُ	لنَّ يخبِ
٣٥٦	—	العيوقُ	فلتكنَّ

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٦٢٣	أبو النجم	الْحَقِي	إِذْ قَالَتْ
٦٤٧	أبو صخر	طريق	أريد
٢٧٤	القطامي	المستقي	تولي
٨٧	—	بباق	فما الدنيا
١١٩	—	المحرق	هلاً سألت
٥٤٠	امرؤ القيس	وَتَرْتَقِي	وَرُحْنَا
٧٢٩	—	مالكا	...
٣٢	حميد الأرقط	الأراكا	أتتك
٣٢٧	رؤبة بن العجاج	عساكا	تقول
٦٠٧	العباس بن مرداس	هداكا	يا خاتم
٥٤٦	رؤبة	مثلكا	يا عاذلي
٦٠٦	—	الذكي	أبيت أسري
٥٣٧	—	مالك	تجاوزت
٦٤٧	—	لك	ليبك
٢٢٠	الأخطل	الأغلا	أبني كليب
٢٣٧	—	والفعلا	إذا كنت
٦١٣	—	خللا	إنّ الأمور
١٣٣	جرير	عيالا	تنصفه
٦٣٨	—	ثاقلا	حسبت
٢٣٥	زهير بن مسعود الضبي	قال: يا لا	فخيرٌ نحن
٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦ ٣٨٣، ٣٩١، ٣٨٥	الأعشى	إِيقَالَهَا	فلا مزنة
٣٥٦، ٣٥٣	—	تبالا	محمدٌ تَفَدِّ
٢٧١	—	الصهिला	ولقد أغتدي

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
١٩٢	رجل من طي	الأملا	يا صاح
٢٥٨	—	أولا	يا ليتها
٢٣٧	امرؤ القيس	كاهلا	يا لهف
٨٢، ٩٠	المعري	لسالا	يذيب
٦٨٩	—	نائله	أبي جوده
٥٩٣، ٥٤٠، ٧٢٣	—	والقتل	أنتهون
٣٨٥	طُفَيْلُ العَنَوِيِّ	مَكْحُولُ	إذ هي
٤٣٦	—	شمالها	إذا مَسَمَعُ
٦٣١، ٥٩٠	—	معولُ	أليس
٣٦٤	أم عقيل بن أبي طالب	بليلُ	أنت
٦٣١، ٥٨٩	—	وجهول	سلي
٥٩١	—	سبيل	فإن هو
٣٩١	—	مكحول	فهي أحوى
٧٠٦	—	يزيلُ	كما خط
١٩٣	—	طللُ	لعزة
١٩١	كثير	خِللُ	لمية
٤٩٣	—	الأولُ	ليت الشباب
٢٥، ٢١	—	سبيلُ	مشغوفةً
٥٩	الأعشى	زوالها	هذا النهار
٥٣١	أمية ابن أبي الصلت	يعذل	يلوموني
٥٨١	—	فَتَجَمَلِ	...
٦١٧	الحمدانيّ	تَعَالِي
٢٤	الفرزدق	كعقال	أبنو كليب
٥٣، ٥٢	بشر بن أبي حازم	المزاييل	إذا فاقدُ

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٥٧٠	—	أمثالي	ألا اصطبار
٤٧٧ ، ٨٦	أبو ذؤيب الهذلي	شغلي	ألا زعمت
٦٣٥	—	المرسل	أو ذو
١٧٩	—	جمله	بينما
٦٠٤ ، ٦٦٩ ، ٣٨٨	الحطيئة	عيالي	ثلاثة
٣٦٦	—	بمشغول	عدو
٥٠٣	ذو الرمة	تؤهل	فأضحت
٦٧٧ ، ٦٠٢	امرؤ القيس	وَأَغْلِي	فَالْيَوْمَ
٢١	طليحة بن خويلد	حبال	فإن تكُ
٦٠٦	أبو طالب	باهل	فإن يك
١٤	طليحة بن خويلد	حِبَالِ	فَإِنْ يَكُ
٢٥	—	حبال	فإن يك رهط ابن
٣٩٧	امرؤ القيس	المتفضل	فجئتُ
٣٥٦	—	ولا أبالي	لِتَبْعَدُ
٤٤٨	الأعشى	الجبال	لن تزالوا
٥٤٤	جميل بثينة	رسائي	لو كان
٢٣٩ ، ٢١٤	الفرزدق	والجدل	ما أنت
٧٢٧	—	بالباطل	وخالد
٣٦٤	—	المختال	ولبست
٥٢٢	امرؤ القيس	أمثالي	ولكنما
٨٢	—	احْتِمَالِي	وَكَلَوَلَا
٨٧	—	بال	وما الدنيا
٦٨٩	—	غافل	ويلحيني

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٧٠٢	—	مرجلي	ويوم دخلت
٣٦٧	—	فخل	فإن كنت
٥٤٢، ٥٤٠	رؤبة	مأكول	فصيروا
٣٣٣، ٣٣٥	حسان ابن ثابت	ومعدما	ألست
٣٣٦	حسان ابن ثابت	مصرما	ألست
٤٩٩	—	لا أَلَمَّا	إن تُعْفِرِ
٤٧٠	—	يا اللهم	إني إذا
٩٣	الراعي	لمامًا	فريشي
٧٢٢، ٦١٩	—	نعما	وإذا نظرت
٩٩	الراعي	لماما	وريشي
٥٢٢	ابن كراع	حالم	تحلل
٦١٢	—	حمامها	تراك
٥٣١	عبيد الله بن قيس الرقيات	وحميم	تولى
٤٧	—	يدوم	صددت
٤٥٤	—	الحسام	فطلقها
٦٨٩، ٦٥٦، ٢٥٣	—	شريم	لعلَّ الله
٣٨٦، ٣٨٤	جرير	وشام	لقد ولد
١٣٩	طرفة بن العبد	قدمه	للفتي
٣٨٥	الفرزدق	دعائمه	وكنا
٧٢	ليبيد	سهامها	ولقد
٢٧٢	النابعة الذبياني	سنام	ونأخذ
١١٠	حميد بن ثور	نائم	ينام
٣٧٨	الفرزدق	خازم	أتغضب
٥٠٣	إبراهيم بن هرمة	وإن لم	احفظ

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٥٤٤	العجاج	جم	بيض
٣٠٧	—	بالجام	تهدي
١٣١	العجاج	العالم	فخندف
٧١٧، ٣٦٢، ٣٦٢، ٢٩٣	الفرزدق	كرام	فكيف
٣٦٤	الفرزدق	والإسلام	في حومة
١٩٦	عنتره	الأسحم	فيها اثنتان
١٥٩	النابعة الذبياني	لأقوام	قالت بنو
٥٤٤	النابعة الذبياني	كالأدم	لا يبرمون
١٩٢	قطري بن الفجاءة	لحمام	لا يركن
١٩٣	—	مستديم	لعزة
٧١٣	—	العالم	وخذف
٦١٠	عدي بن الرقاع	بنائم	وسنان
٦٩٧	—	السقيم	وكم
١٢٨	—	واللهازم	وكنت
٩٧	قطري بن الفجاءة	وأمامي	ولقد أراي
٦٨٧	عنتره	لم تحرم	يا شاة
٤٨١	الفرزدق	بدائم	يقول
٦٨٤	—	السلم	كأن
٤٦٣	الأعشى	حرم	مهادي
٣١٣	—	والعيونا	إذا ما الغانيات
٣٣٧	—	لانا	إذن لقام
٥٧٢، ٥٧٠	عمرو بن كلثوم	الجاهلينا	ألا لا يجهلن
٥٥٥	—	جيرانا	أنكرتها
٣٩٧	عبد الشارق بن	انحنينا	فآبوا

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
	عبد العزى الجهني		
٣٥٦	—	المسلمينا	لِتَقْمُ
١٩٢	—	مشحونا	بِحَيْتِ
٥٥١	—	حصينا	نصرتك
٤٤٥	أبو طالب	دفيانا	والله لن
٥٤٢	المجاشعي	يؤثفين	وصاليات
٢٥٦	—	إته	ويقلن
٢٤٨	—	دُونُهَا	أَلَمْ تَرِ
٢٤٩	الحنفي	دُونُهَا	ألم تريا
٥٩٥	—	يكونُ	فوالله
٦٨٤	—	وَقَحْطَانُ	قَوْمِي
٣٩٥	الفند الزماني	ملاَنُ	وطعنِ
٦٥٠	—	الأماني	أجل
٦٢٩ ، ٥٩٩	—	الأماني	أجل المرء
٦٦٠	—	لقضاني	تحن
١٤١	—	تَكُنِ	جاز لك
١٤١	—	الأزمان	حيثما
٢٧٩ ، ٢٧٧	—	بالود عني	فديتك
٢٧٦	—	عَنِّي	مِنْ أَجْلِكَ
٢٥١	ابن قيس الرقيات	دونِ	وإذا ما نسبتها
١٨٥	—	بيان	وقد كنا
٣٢٨	عمران بن حطان	عساني	ولي نفس
٦١٠	—	وإنْ	قالت
١١٨	العباس بن مرداس	سواها	أكر

الصفحة	قائله	آخر البيت	أول البيت
٤٨١	المتنخل الهذلي	قواه	لعمرك
٥٥٤	المتنبي	باقيا	إذا الجود
٥٥١ ، ٥٤٩	—	واقيا	تعزّ
٤٢٤	سحيم الرياحي	ناهيا	عميرة
٥٩	سوّار بن المضرب	راضيا	فإن كان
٥٥٥ ، ٥٤٩	النابعة الجعدي	مُتْرَاحِيَا	وَحَلَّتْ
٥٥٢	—	للمطيّ	لاهيثم
٦٤٣	—	لتركيّ	مرّت
١٠٦	حسان	وافيها	قبيلة
١٦١	—	صياصيه	يا بشرُ
٨٢	—	. . .	فَلَوْلَا بَنُوها
٦١٢	—	. . .	وبالطويل
٧١٣	—	. . .	ولى نعام

فهرس الأعلام

- إبراهيم النخعي ١١٤
 ابن أبي الربيع ٥٢، ٥٤، ٦١، ١٨٣، ١٨٨، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٦٣،
 ٢٧٠، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٢، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٣٥،
 ٥٥٥، ٥٣٩
 ابن آحروم ١٥٣
 أحمد بن أبي طالب ٩
 الأخطل ١٨٥، ٢٢٠، ٥٤٤
 الأخفش الصغير ٥٦٢
 الأخفش ١٥، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٤٤، ٤٧، ٤٨،
 ٦٧، ٩٠، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٦، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦،
 ١٤٧، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩،
 ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧،
 ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٨٤، ٣٠٠، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٦٠،
 ٣٦٦، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٧، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٥،
 ٤٤٢، ٤٥٨، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢١،
 ٥٢٣، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦٢،
 ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٢٨، ٦٣٣، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٦٠، ٦٧٢، ٦٨٧،
 ٦٩٤، ٧٠١، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٢٣، ٧٢٨
 الأزهري ١٥٢
 الأشموني ٥١، ٥٧، ٧٦، ١٠٤، ١٤٧، ١٨٣، ٤١٣، ٤٤٢، ٤٤٨
 الأصمعي ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩، ٢٥٩، ٣١٣، ٣١٨، ٥٨٤، ٧٠٤
 الأعشى ٥٩، ١٢٩، ١٣٥، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٤٨، ٤٦٢، ٥٤٤
 الأعلم ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ١١٧، ١٦٠، ٣٥١
 الأعمش ١١٤، ١١٥، ٦١١

- الألوسي ١٦٨، ١٣٢
 امرؤ القيس ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٥٩، ٢٣٧، ٣٩٧، ٥٢٢، ٦٧٧، ٧١٣
 أمية بن أبي الصلت ٣٢، ٢٧٢، ٥٣١
 الأنباري ١٦، ١٧، ١٩، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٤٥، ٨٠، ٨٢، ٨٣،
 ٨٤، ١٢٦، ١٤٤، ١٥٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٥٣، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٩،
 ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٤١٣، ٤١٤،
 ٤٢٩، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٧، ٥٠٠، ٥٠٨، ٥٦٥، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٣٥،
 ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٥٢، ٧٢١
 ابن الأنباري ٨٣، ٣١٢، ٣٢٤، ٦٢٨
 الأندلسي ٧٦، ١٤٧
 ابن الباذش ١٠٣، ٧٠٣
 الباقولي ٤٥، ٧٨، ٤٤٢
 أبو البركات الأنباري ٩٤، ٩٥، ٢٦٢، ٣٤٠، ٥٣٢
 ابن برهان ١٥، ٢٥، ٢٩٤
 ابن بري ١٢٦، ١٥٧، ١٧٨، ١٧٩
 بشر بن أبي حازم ٥٣
 البغدادي ٤٤، ٤٩، ٥٨، ٦١، ٦٣، ١٦٠، ١٩٧، ٢١٥، ٣٨٩، ٤٣٢،
 ٤٣٣، ٤٣٥، ٥٤٦
 أبو البقاء العكبري ٣٥، ٥٤، ٦٧، ٨٣، ٨٨، ١٣٩، ١٧٦، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٣٠،
 ٣٧٥، ٣٧٦، ٤١٣، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٤٥، ٤٥٦، ٥١٣، ٥٧١، ٥٨٥، ٥٨٨،
 ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠١، ٦١٣، ٦٢٨، ٦٣٤، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٧،
 ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٧٨، ٦٨٠، ٧١١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧،
 ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠
 أبو بكر ٢٩٣، ٣٦٣، ٣٦٤، ٦٦٢
 أبو تمام ٦١٨

- ٨٥ تميم بن مقبل
ثعلب ٢٢، ٤٢، ٤٨، ٦٨، ١٠١، ١٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١،
٣٢٥، ٣٢٨، ٣٤٠، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٧، ٥٢٥، ٥٦٢، ٦٨٣، ٦٨٦، ٦٩٠،
٦٩٢، ٦٩١
- ٥٦٣ جابر الطائي
الجامي ٤١٥، ٤١٣
الجرجاني ٣٦، ٢٩٤، ٣٢٥
الجرمي ١١٦، ١٢٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٣، ٣١٣، ٣٦٦، ٤٨٠، ٥٧٩،
٦٣٨، ٦٢٩
- جرير ٩٣، ٩٧، ١٣٣، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٦، ٣٨٤، ٣٨٦، ٥٥٥
الجزولي ٧٦، ٧٩، ٨٠، ١٠٤، ١٢١، ٣٠٧، ٤٩٨، ٥٢٥، ٥٤١
أبو جعفر الدينوري ٤١٩، ٤٢١
جعفر الصادق ١٣٠
جمال الدين البساطي المالكي ١٠
- ابن جني ١٥، ١٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٤٥، ٤٧، ٨٨، ٩٤، ٩٧،
١٠٤، ١٠٧، ١١٥، ١٢١، ١٢٥، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٢، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٦،
١٧٨، ١٧٩، ١٩٤، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٩٤، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٥،
٣٤٠، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٨٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٦، ٤٥٨، ٤٦٨،
٤٧٤، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٥١٩، ٥٤١، ٥٤٣،
٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٧١، ٦٢٢، ٦٤٢، ٦٤٤، ٧٢٠
- الجوهري ١٣٦، ١٣٨، ٣٤٧، ٣٦٨، ٣٨٤
ابن الحاج ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٥٦،
٥٧، ٦١، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ١١٥، ١١٦، ١٢١،
١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧،
١٤٩، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠

١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢١،
 ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠،
 ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥،
 ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠،
 ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧،
 ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٨، ٣٩٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣١،
 ٤٣٤، ٤٤١، ٤٥٢، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦،
 ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣،
 ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦١،
 ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧١

ابن الحاجب ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٥،
 ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ١١٥، ١١٦، ١٢١،
 ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧،
 ١٤٨، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨،
 ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٣،
 ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٥٩،
 ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٠،
 ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩،
 ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦،
 ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٨، ٣٩٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦،
 ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٥٢، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٥،
 ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣،
 ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦١،
 ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧١

حسان ١٠٦، ١٨٥، ٢٥١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦٧، ٤٠٨، ٤٦٣

٧٢٧

الحسن بن أبي الحسن ١٩٨

حفص ٦٣٠

حمزة ١١٤، ١١٥، ١٢١، ١٢٤، ٢٢٥، ٦٠٢، ٦١١، ٦٢٩، ٦٣٠،

٦٣٣، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦٥

ابن الحنبلي ١٢

أبو حيان ٧ ، ١٢، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٣،

٥٧، ٦٣، ٦٥، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٩١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١١٦،

١٢١، ١٢٦، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٧،

١٧٩، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٩،

٢٣١، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٤،

٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٦٨، ٣٧٠،

٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٩٤، ٤٠٧، ٤١٣، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥،

٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٨،

٤٧٤، ٤٩٩، ٥٠٥، ٥١٣، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٥،

٥٥٧، ٥٥٩، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٨٥، ٦٠٠، ٦٣١، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦،

٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٩، ٧١٢، ٧١٧، ٧١٨، ٧٢١، ٧٣٣

الحيدرة اليمني ٧٩، ١٦٢، ١٨٣، ٢٦٢، ٢٧٠، ٣٦١، ٤٤١

خالد الأزهري ١٤، ٢٣، ٩٦، ٤٠٧، ٤١٩، ٥١٣

ابن الخباز ١٩٤، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣٦٨، ٤٤١

ابن خروف ٣٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٤٦،

٢٨٤، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٣، ٤٧١، ٤٨٩، ٦٣٢

الخضري ٤٤٢، ٤١٣

ابن خلف ٤٩

الخليل ٢٦، ٢٨، ٣٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٩، ١١٠،

١٢٠، ١٣٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٨، ١٨٣، ١٩٤، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٧٨، ٢٨١،
 ٣٠٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥١،
 ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٣، ٥٠٨، ٥٢٤،
 ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢،
 ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٦٤، ٧٣٣

أبو داود ١٩٦، ٥٣١

ابن درستويه ٣١، ٥٨٩، ٦٣١

الدماميني ١٧٥، ٢٢٠، ٤٣٣، ٥٧٣

ذو الرمة ٥٢، ٥٣، ٢٥٠، ٣٤٢، ٥٠٣

رؤية ١١٠، ١٦٦، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٢٧، ٥٢٣، ٥٤٢

٧٠٧، ٥٤٦

الفخر الرازي ١٠١، ١٠٢، ١١٥، ١١٦، ١٣١، ١٣٣، ١٧٤، ٢٢٤، ٣٣٩

٢٢٨، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٨٨، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩

٥٣٦، ٥١٦

الراعي ٩٣، ٩٧، ٩٩

الراغب ١١٦، ١١٧، ١٣١، ١٣٣، ٢٩٨، ٥٧٩، ٦٣١، ٧٠٦

الربيعي ٤١٩

الرضي ٢٧، ٣٠، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٤، ٦٩، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ١٢١

١٢٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠

١٧٩، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٢٤

٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨١

٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨١

٣٩٠، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٦٣، ٤٨٧، ٤٩٩، ٥٠١

٥٢٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٦٧، ٥٦٨

الرماني ٩١، ٩٢، ٩٤، ١١٥، ١٤١، ٢٢٤، ٢٣٧، ٣١١، ٣١٦، ٤٨٦

٦٤٣، ٥٠٨

١٢٥ الرياشي

٣٨٥ أبو زبيد الطائي

٤٨٤، ٢٤٦، ١١٦ الزبيدي

١٢٥، ١٢٠، ١١٧، ١١٥، ٩٦، ٧١، ٣٠، ٢٧، ٢٢، ١٩ الزجاج

٣٢٥، ٣٠٠، ٢٨٥، ٢٧٣، ٢٧٠، ٢٦٣، ٢٠١، ١٨١، ١٧٥، ١٤٨، ١٣١

٥٣٧، ٥٣٠، ٥٢١، ٥٠٨، ٥٠٦، ٤٧١، ٤٦٨، ٤٠٥، ٣٧٩، ٣٣٩، ٣٢٦

٦٧٣، ٦٥٩، ٦٤٢، ٦٠٠، ٥٨٤، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٣

٦٩٠، ٦٨٣، ٦٨٢، ٦٨١، ٦٨٠

٥٢، ٤٨، ٤٧، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٣٥، ٢٠، ١٩، ١٨ الزجاجي

١٢٣، ١١٦، ١١٥، ١١٢، ١٠٧، ١٠٤، ٩٠، ٨٣، ٧٩، ٧٦، ٦٤، ٥٣

١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٣، ١٥٢، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٠، ١٣٩

٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١٠، ٢٠٥، ٢٠٤، ١٩٥، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٣

٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣١، ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٧، ٢١٦

٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٦٢، ٢٥٩، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٦

٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٨٨، ٢٨٤، ٢٧٥، ٢٧٢، ٢٧١

٣٧٠، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٥، ٣٥٣، ٣٤٦، ٣٣٩، ٣٣١، ٣١٨

٤٧٩، ٤٧٤، ٤٧٢، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٥٢، ٤١٨، ٣٨٦، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١

٥٠٩، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٨٩، ٤٨٧، ٤٨٥

٥٦٨، ٥٦٢، ٥٤٣، ٥٤١، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٣٠، ٥٢٦، ٥٢٣، ٥٢١، ٥١٤

٦٤٢، ٦٤١

٤٧٤، ٤٤١، ٢٢٨، ٥٧ الزركشي

٧١، ٦٨، ٦٧، ٣٧، ٣٦، ٣٣، ٢٩، ٢٧، ٢٣، ٢٢، ٢٠، ١٩، ٧، ٥ الزمخشري

١٤٧، ١٢٥، ١٢١، ١٠٤، ١٠٢، ١٠١، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٦، ٧٤

٢٦٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٣، ٢١٢، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٧٩، ١٦٧

٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣٠٩ ، ٣٠٧ ، ٢٩٥ ، ٢٨٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦
 ، ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤١٨ ، ٤٠٧ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٠
 ، ٥٤٣ ، ٥٤١ ، ٥٣٧ ، ٥٢١ ، ٥١٦ ، ٥١٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٥٧ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦
 ، ٦١٩ ، ٥٩٣ ، ٥٨٦ ، ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٥٦٩ ، ٥٦٨ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٨
 ، ٧١٢ ، ٦٩٩ ، ٦٩٨ ، ٦٩٧ ، ٦٩٦ ، ٦٩٤ ، ٦٩٣ ، ٦٦٤ ، ٦٥٧ ، ٦٤٧ ، ٦٢٨
 ، ٧٢٦ ، ٧٢٤ ، ٧٢١ ، ٧٢٠ ، ٧١٩ ، ٧١٨ ، ٧١٧ ، ٧١٦ ، ٧١٥ ، ٧١٤ ، ٧١٣
 ٧٣٤ ، ٧٣٣

الزيادي ١٢٣ ، ١١٦

سحيم الرياحي ٤٢٤

ابن السراج ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٧٤ ، ١٨٠
 ، ٣٧٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٢٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠١ ، ٢٣٣ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٤
 ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧٥ ، ٥٢١
 ٥٨٧ ، ٥٢٦

سعد بن مالك ٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٥٥١

ابن سعدي ١٣٢

أبو السعود ٤٧٧

ابن السكيت ٣٨٤

السمين الحلبي ٧ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٩٤ ، ٢٤٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣١٦
 ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، ٣٤٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٤٠٠ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩
 ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٥١٨ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٧١٢ ، ٧٣٣

السهيلى ٣٩ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ١٦٢ ، ١٧٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٨
 ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٣ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٦٠ ، ٦٤٣
 ٦٩٣ ، ٦٤٤

سيبويه ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤

٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

،٩٠ ،٩٣ ،٩٤ ،٩٥ ،٩٦ ،٩٧ ،٩٨ ،٩٩ ،١٠٣ ،١٠٥ ،١٠٧ ،١٠٩ ،١١٠ ،١١١ ،١١٥ ،١١٦ ،١١٧ ،١٢٠ ،١٢٥ ،١٢٦ ،١٢٧ ،١٣٣ ،١٤٠ ،١٤١ ،١٤٢ ،١٤٣ ،١٤٤ ،١٤٥ ،١٤٦ ،١٤٧ ،١٤٨ ،١٥٠ ،١٥٢ ،١٥٤ ،١٥٩ ،١٦٠ ،١٦٢ ،١٦٨ ،١٧٠ ،١٧١ ،١٧٤ ،١٧٧ ،١٧٨ ،١٨٠ ،١٨٢ ،١٨٤ ،١٨٥ ،١٨٦ ،١٩٠ ،١٩١ ،١٩٣ ،١٩٤ ،١٩٥ ،٢٠٠ ،٢٠١ ،٢٠٢ ،٢٠٣ ،٢٠٤ ،٢٠٧ ،٢٠٩ ،٢١٠ ،٢١٢ ،٢١٣ ،٢١٦ ،٢٢١ ،٢٢٢ ،٢٢٣ ،٢٢٩ ،٢٣٢ ،٢٣٣ ،٢٣٥ ،٢٣٦ ،٢٣٧ ،٢٤٩ ،٢٥٠ ،٢٥٢ ،٢٥٦ ،٢٥٨ ،٢٦٠ ،٢٦٢ ،٢٦٣ ،٢٦٤ ،٢٦٦ ،٢٦٨ ،٢٧٠ ،٢٧٦ ،٢٨٠ ،٢٨١ ،٢٨٢ ،٢٨٥ ،٢٨٦ ،٢٨٧ ،٢٨٩ ،٢٩٤ ،٢٩٥ ،٣٠٠ ،٣٠٣ ،٣٠٤ ،٣٠٨ ،٣١٩ ،٣٢٤ ،٣٢٥ ،٣٢٦ ،٣٢٨ ،٣٥٠ ،٣٥١ ،٣٥٣ ،٣٥٤ ،٣٥٦ ،٣٥٩ ،٣٦٢ ،٣٦٣ ،٣٦٥ ،٣٦٦ ،٣٧٢ ،٣٨٤ ،٤١١ ،٤١٣ ،٤١٧ ،٤١٨ ،٤٢٠ ،٤٢١ ،٤٢٧ ،٤٢٩ ،٤٣٠ ،٤٣٤ ،٤٣٨ ،٤٥١ ،٤٥٢ ،٤٥٤ ،٤٥٥ ،٤٥٧ ،٤٦٤ ،٤٦٥ ،٤٦٩ ،٤٧٠ ،٤٧١ ،٤٧٢ ،٤٧٤ ،٤٧٥ ،٤٧٦ ،٤٨٥ ،٤٨٦ ،٤٨٧ ،٤٨٨ ،٤٨٩ ،٤٩٠ ،٤٩٢ ،٤٩٤ ،٤٩٨ ،٤٩٩ ،٥٠٠ ،٥٠٢ ،٥٠٦ ،٥١٠ ،٥١٦ ،٥١٨ ،٥٢٠ ،٥٢١ ،٥٢٣ ،٥٢٤ ،٥٢٥ ،٥٢٦ ،٥٢٧ ،٥٢٨ ،٥٣٠ ،٥٣٢ ،٥٣٤ ،٥٣٦ ،٥٤٠ ،٥٤٣ ،٥٤٦ ،٥٤٩ ،٥٥٠ ،٥٥١ ،٥٥٢ ،٥٥٣ ،٥٥٥ ،٥٥٦ ،٥٥٧ ،٥٥٨ ،٥٥٩ ،٥٦٠ ،٥٦٢ ،٥٦٣ ،٥٦٥ ،٥٦٨ ،٥٦٩ ،٥٧٠ ،٥٧١ ،٥٧٢ ،٥٧٩ ،٥٨٩ ،٥٩٠ ،٥٩٤ ،٦٠٢ ،٦٠٧ ،٦٢٣ ،٦٢٤ ،٦٢٨ ،٦٣٢ ،٦٣٤ ،٦٣٨ ،٦٤١ ،٦٤٢ ،٦٤٣ ،٦٤٥ ،٦٥٩ ،٦٦٤ ،٦٧٢ ،٦٧٣ ،٦٧٤ ،٦٧٥ ،٦٧٦ ،٦٧٧ ،٦٧٨ ،٦٧٩ ،٦٨٠ ،٦٨٤ ،٦٩٥ ،٦٩٦ ،٧٠٢ ،٧٠٤ ،٧١٠ ،٧١٩ ،٧٢٣ ،٧٣٣

ابن السيد ٤٨ ،٤٩ ،١٤٢ ،١٥٢ ،١٨٧ ،٣٠٢ ،٣٦٣ ،٥٣٨

السيرافي ٢٧ ،٣٠ ،٤٢ ،٥٧ ،٨٤ ،٨٦ ،١٠٥ ،١٠٧ ،١١٥ ،١٢٥ ،١٤٨ ،١٦٢ ،٢٠٤ ،٢٠٧ ،٢١٣ ،٢١٦ ،٢٢٥ ،٢٢٦ ،٢٣٢ ،٢٥١ ،٢٥٢ ،٢٥٣ ،٢٥٤ ،٢٥٦ ،٢٦٤ ،٢٦٦ ،٢٧٩ ،٢٩٦ ،٣٢٥ ،٣٢٨ ،٣٥١ ،٣٦٦ ،٣٧٢ ،٤٢١

٦٥٦، ٥٧١، ٥٣٦، ٥٠٨

السيوطي ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٨، ٥٢، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٧٩، ١٠٤

١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١٣٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٧١، ١٧٨

١٨٣، ٢٠١، ٢١١، ٢٢٨، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣١٤، ٣٢٣

٣٣١، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٠، ٤١٠، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٨٧، ٥٣٢، ٥٤١

٦٣٠، ٦٢٧

الشافعي ٤١٩، ٦٣٧

الشجري ٩١

ابن الشجري ٢٠، ٢٢، ٣٢، ٤٢، ٥٦، ٥٨، ٧٨، ٧٩، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩١

٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١١٠، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٧٧، ١٧٩

١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٤٥، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٨٩

٥١٣، ٥١٥، ٥٢٤، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٥

٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢

ابن شقير ٣٠١

الشلوبين ٧٦، ٧٩، ٨١، ٩١، ٩٢، ١٠٥، ١٠٧، ١١٦، ١٢٥، ١٢٦

١٧٩، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٥٩، ٣٣٢، ٣٥٠، ٣٧٩، ٥٧١، ٥٧٩، ٦٢٩

٦٣٨، ٦٩٣

ابن شهاب ١١

الشنوكاني ٣٤٩

صدر الأفاضل ٢٩٥، ٤٤١

الصيمري ٧٩، ١٢٥، ١٤٨، ١٨٣، ٢٠٤، ٢٧٠، ٣٧٢

ابن الضائع ٣٧٩، ٥٣٢، ٦٣٢

الضحاك ١٦٥، ٧٠٥

ابن طاهر ٢٣١

الطبرسي ٤٤١

- الطبري ١٣٠، ١٣١، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٧، ٢٦٩، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٨٦،
٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٦٢٣، ٧٠٤
- ابن الطراوة ٩٠، ١٦٢، ٢٠١، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٦٩، ٣٦٨، ٣٧١، ٤١٢، ٤١٥،
٤٦٧، ٤٧٠، ٦٩٣
- طرفة ١٣٩، ١٨٤، ٤٣٢، ٤٦٨، ٤٧٠، ٥٩٢، ٦٧٩
- طلحة بن مصرف ٩٧، ١١٤
- ابن طلحة ١٥٨
- طليحة بن خويلد ٢١
- عائشة رضي الله عنها ٩١
- العاتكي ٤٦٢
- ابن عامر ٢٢٥، ٦٠٣، ٦٣٤
- العباس بن مرداس ١١٩، ١٨٠، ٤١٢، ٦٠٧
- ابن عباس ٤٢٤
- عبد القاهر الجرجاني ٨٠، ٢١٥، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٤١، ٣٩٩،
٤٠٠، ٤١٥، ٤٦١
- عبيد الله بن قيس الرقيات ٥٣١
- أبو عبيد ٤١٩، ٥٣٧، ٧٢٠
- أبو عبيدة ٣٢، ١٧٧، ٢٧٣، ٣١٣، ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨،
٤١٩، ٤٤٩، ٥٠٨، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٨٤، ٦٠٧
- ٦١٢، ٦٣٤، ٦٨٢، ٦٩٢، ٧٠٤
- العجاج ١١٠، ١٣٠، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٢٧، ٤٣٦، ٥٤٢، ٥٤٤
- العز بن عبد السلام ٣١٦، ٣٢١
- ابن عصفور ١٧، ١٨، ٤٥، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٧١، ٧٦، ٩٠، ١٠٤، ١٠٧،
١٠٩، ١١١، ١١٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٥، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٥، ٢١٦،
٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٩، ٣١٨

٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٤٣٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ ،
 ٤٨٧ ، ٥٠٥ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ،
 ٥٧٨ ، ٦٥٦ ، ٦٩٣ ، ٧١٦

٤٨٧ ، ٤٦٢ ، ٤٤٠ ، ٣٩٤ ، ١٤٦ ، ١٢٧ ، ٩١ ، ٧٣ ، ٧٣ عضيمة

١٩٠ ، ١٦٧ ، ١٣١ ، ١٢٠ ، ١٠٣ ، ٧٣ ، ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٤ ، ٣٣ ابن عطية
 ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٣٤٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٥٤٩ ، ٥٥٨ ، ٥٩٠ ، ٦٠٤ ،
 ٦٢٣ ، ٦٤٧ ، ٦٦٣ ، ٦٦٩ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٦٨٦ ، ٦٩٣ ، ٦٩٨ ، ٧٠٠ ،
 ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨

١٢٨ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١١ ، ١٠٤ ، ٧٦ ، ٥١ ، ٤١ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٥ ابن عقيل
 ١٤٤ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٤١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ،
 ٣٣١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٤٢ ، ٥٠٢ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ،
 ٥٥٢

١٢٥ ، ١٢١ ، ٨٨ ، ٨٣ ، ٨٠ ، ٧١ ، ٦٢ ، ٤٥ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ٣١ ، ٢٧ العكيري
 ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ،
 ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٦ ،
 ٤٣٤ ، ٤٤٥ ، ٤٥٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٥٤١ ، ٥٦٨ ، ٥٧١ ، ٦٣٦ ، ٦٤٨ ،
 ٧٢٢ ، ٧٣٣

٥٩ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٤ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ١٥ أبو علي الفارسي
 ٦١ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
 ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ،
 ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ،
 ٣٣١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ،
 ٣٩٩ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٦٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥١٤ ، ٥٤١ ،
 ٥٤٦ ، ٥٦٤ ، ٥٩٨ ، ٦٠٧ ، ٦٤٢ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٩٥ ، ٦٩٧ ، ٧١٤ ، ٧٢٠

علي بن أبي بكر الهيثمي ٩

أبو عمر الزاهد ٤١٩

عمر بن أبي ربيعة ٤٧، ٢٥٥، ٤٦٣

عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١٧٩

أبو عمرو الهذلي ٥٣١، ٥٢٩

أبو عمرو بن العلاء ١٣٠، ٣٠٦، ٣٦٦، ٣٨٤، ٥٢٩، ٥٣١، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢،

٦٠٣، ٦٦٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٨٢، ٦٩٢، ٦٩٤، ٧٠٣

عيسى بن عمر الثقفي ٣٦، ٦٤٠، ٧٢٧

العيني ٧٨، ٩١

ابن فارس ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ٣٣٩، ٤٠٧، ٥٠٠

الفراء ١٥، ١٦، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٣٠، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٤،

٦٥، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٨٣، ٨٤، ٩٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٦،

١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠٤،

٢٠٩، ٢٢٨، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١،

٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٩،

٣١٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦٤،

٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧،

٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١،

٤٣٢، ٤٣٤، ٤٤٨، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٩، ٤٩٣،

٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣١،

٥٣٧، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٩، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٦، ٦١٦، ٦٣٩، ٦٤٩،

٦٥٩، ٦٧٢، ٦٨٦، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧٠٨

الفرزدق ٢٤، ٣٢، ١٧٨، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٦٠، ٢٩٣، ٣٦٢،

٣٦٤، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٨٠، ٤٨١، ٥٢٢، ٥٣١، ٦١٩، ٧١٤

الفند الزماني ٣٩٥

- الفيروزأبادي ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٢
- قتادة ٦٠٣، ١٣٠، ١١٥، ١١٤
- ابن قتيبة ٣٣٣، ٣٢٥، ١٧٧، ٣٦
- القرطي ١٢٠، ١١٨، ١١٦، ١١٥، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٧٣، ٣٧، ٢٦
- ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٦٦، ١٦٧، ٢٥٧، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤٠٥
- ٤٠٧، ٤٢٣، ٤٤٩، ٥٠٢، ٥٣٧، ٥٤١، ٦٢٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٩٣
- قطرب ٤١، ٤٨، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٥٣، ١٥٥، ٣٣٦، ٤٠٧
- ٤١٩، ٤٢٧، ٤٢٩، ٦٦٢
- قطري بن الفجاءة ١٩٢، ٩٧
- قيس بن عاصم ٧٧
- كثير عزة ٢١
- ابن كثير ٢٦، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ٤٢٣، ٤٤١، ٤٤٢، ٥٠٧، ٥٩٨
- ٦١١، ٦٣٤، ٦٩٩
- الكسائي ٢٣، ٣٧، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢
- ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩٢، ٩٦، ٢٠٦، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨
- ٢٢٩، ٢٤٠، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٣
- ٣٩٧، ٤٨٠، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٣٥، ٥٦٠، ٥٦٧، ٥٨٣، ٦١٦، ٦٣٢، ٦٣٣
- ٦٤٩، ٦٦٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٧٠٧
- ابن كيسان ١٥، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٤٨، ٨٣، ١٤٨، ١٥٣، ١٦٢، ٢٠٩
- ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٤١٩، ٥٠٨
- الكيشي ٤٦٢
- المازني ٢٦، ١١٥، ١٥٩، ١٦١، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٧٠
- ٣١٣، ٦٤٢
- المالقي ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٤، ١٠٠، ١٢٦، ٢١٥، ٢٥٥
- ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٥٠، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٧٣، ٤٧٤

٤٩٢، ٥١٤، ٥٢٤، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٦٩، ٦٩٣

ابن مالك ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٦، ٤٤، ٤٨، ٥٤، ٥٦،
٦٢، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١١٠،
١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٨،
١٨٣، ١٨٧، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٣،
٢٢٦، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١،
٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٧،
٣١٢، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٧٠،
٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٤، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٣٧،
٤٤٠، ٤٥٨، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٨١، ٤٩٢، ٤٩٤،
٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٤٩، ٥٥٦

٥٦٩، ٦٣٢، ٦٥٢، ٦٦١، ٦٩٣

الميرد ١٦، ٢٦، ٤١، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥٧، ٦١، ٧٣، ٧٩، ٨٣، ٩٠، ٩٠،
١١٥، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٨،
١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٠، ١٨٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥،
٢١٣، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨،
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٢،
٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨،
٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤١٢، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٥١، ٤٥٣،
٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٢، ٤٩٨، ٤٩٩،
٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٤٠، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢،
٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٩٠، ٥٩٢، ٦٣٤، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨

٦٧٩، ٦٨٠، ٦٩١، ٧٠١، ٧٢٣

المجاشعي ٩٤، ٣١٠

ابن مجاهد ١٢٠، ٢٤٥

- المحلي ١٣١
- محمد بن عبد الوهاب ١٣٢
- محمد بن علي بن مساعد ٩
- المرادي ١٤، ١٩، ٣١، ٣٢، ٧٩، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ١١٥، ١٢٣،
١٢٦، ١٢٨، ١٤٢، ١٦٢، ١٧١، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٤، ٢١٣،
٢٢٣، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٩٤، ٤٢١، ٤٢٧،
٤٣٤، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٢، ٤٩٨، ٤٩٩،
٥٠٢، ٥٠٨، ٥١٣، ٥٢٣، ٥٣٢، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٧، ٥٥٦، ٥٦٢، ٥٦٩،
٦٩٣، ٥٧١
- المرار بن سعيد الفقعسي ٤٢
- ابن مسعود ٦٦٢، ٦٣٩
- مسكين الدارمي ١١٩
- مسلم بن معبد الوالي ٥٤٦
- ابن مضاء ٤١، ٤٩، ٦٤، ٥٤١، ٥٤٧، ٥٤٨، ٦٣٦، ٦٤٤
- مكي ٢٧، ٣١، ٣٤، ٧٣، ٩٦، ١٢٠، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥،
٤٧١، ٦٤٠، ٦٨٠، ٦٩٣، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٩،
٧٢٠
- ابن ملكون ١٥، ٢٥، ٦٩٣
- أبو موسى الحامض ٤٩٨
- النابعة الذبياني ٢٠، ٢١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ١٥٨، ١٦٣، ٢٧٢، ٤٣٨، ٤٤٩،
٤٦٨، ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٥، ٦١٩، ٧١٥
- ابن الناظم ١٥، ٢٠، ٢٤، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٨٣، ٢٣٥،
٢٥١، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣٠٧، ٤٦٤، ٤٦٥
- نافع ٨١، ٢٢٥، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٧، ٦٣٤، ٦٨١
- ابن النحاس ١٩١، ١٩٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧

- النحاس ٧٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١١٨، ١٢٠، ١٣١، ١٦٦، ٢٣١، ٢٤٣،
٢٤٦، ٢٥١، ٢٧٠، ٣٣٩، ٣٤٠، ٥٤٩، ٧٢٠
- النيلي ١٦٢
- الهرمي ٤٤٢، ١٥٣
- الهروي ٥٧١، ٥٥٤، ٤٨٩، ٤٨٦، ٢٢١، ٧٩
- ابن هشام ١٢، ١٤، ١٧، ٢٢، ٢٧، ٢٩، ٤٥، ٤٨، ٥٤، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٧١،
٧٢، ٧٤، ٧٦، ٧٩، ٨٤، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧،
١١٠، ١١٢، ١١٣، ١٢٣، ١٣٧، ١٤١، ١٥٧، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨،
١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٥،
٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٨٤،
٢٨٥، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٥،
٣٢٨، ٣٣١، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٠،
٣٩٩، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٨،
٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨٩، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥١٨،
٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٤٣، ٥٥٠، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٦١،
٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٣
- الواسطي الضرير ١٤٦، ١٥٨، ١٨٣، ٢٩٥، ٤١٣
- ابن الوراق ١٩٦، ٢٢٦، ٣٠٩، ٤٩٧، ٥٠٠، ٦٤٢، ٦٤٣
- وزيرة بنت عمر بن المنجا ٩
- ابن ولاد ٧٣، ١٤٥، ٣٦٢
- يحيى بن وثاب ١١٤
- اليزيدي ٣١٣
- ابن يعيش ٣٠، ٣١، ٦٢، ٧٦، ١٢١، ١٢٦، ١٩٥، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٥٧، ٢٨٤،
٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٠، ٤٠٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤٨٩، ٥٠١، ٥٣٨، ٥٦٥،
٥٧٠

١١٠، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٦٥، ١٦٨، ١٨٤، ١٩٤، ٢٥٣،

يونس

٢٧٨، ٣٨٤، ٣٩٢، ٥٣٤، ٥٧٩، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٨، ٦٨٥

فهرس المسائل النحوية

أولاً: مسائل الأسماء: ١٤ - ٢٧٦

- ١٤ هل يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف؟
الأقوال في إعراب (إيأي) ٢٦
- ٣٥ علة منع (سليمان) ونحوه من الصرف
- ٤٠ هل يجوز تقديم الفاعل على فعله؟
- ٥١ الوصف المشتق إذا وصف لم يعمل
هل يحذف الفاعل وحده؟ ٥٦
- ٦٧ هل تكون الجملة فاعلاً أو نائبة عنه؟
- ٧٥ حذف خبر (لا) النافية للجنس
- ٨٢ الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ
- ٩٣ هل يجوز تسكين عين (مع) في غير الشعر؟
دلالة (مع) على المعية ٩٩
- ١٠٣ هل يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذا استويا تعريفاً وتنكيراً؟
هل يتعدد الخبر؟ ١٠٩
- ١١٤ حكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار
- ١٢٥ (إذا) الفجائية بين الظرفية: الزمانية والمكانية، والحرفية
- ١٢٩ هل يجوز أن يكون (العالمين)؛ جمعاً لـ(عالم)؟
- هل جمع (حجر) على (حجارة) نادر؟ ١٣٥
- هل تجزم (حيث) الشرطية بدون (ما)؟ ١٣٩
- هل المنصوب بعد (دخَلَ) يكون على الظرفية أو المفعولية؟ ١٤٣
- إعراب المخصوص بالمدح والذم ١٤٧
- هل يُجزم بـ(كيف)؟ ١٥٢

- هل يجيء الحال من المنادى؟ ١٥٨
 ما الفصيح في إعراب (شياطين) وبابه؟ ١٦٥
 هل تقع (إذ) ليست ظرفاً أو مضافاً إليها؟ ١٧٠
 متى يجوز في الوصف؛ الإلتباع أو القطع؟ ١٨٢
 هل يسوغ مجيء صاحب الحال نكرة؟ ١٩٠
 ما أعرف المعارف؟ ٢٠٠
 هل (أل) الموصولة؛ اسم أو حرف؟ ٢١٢
 هل يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي؟ ٢٢٣
 هل يجوز إقامة غير المفعول - مع وجوده - مقام الفاعل؟ ٢٤١
 خروج (دون) عن الظرفية ٢٤٨
 نصب الاسم والخبر بعد (لعل) ٢٥٣
 ما العامل في المضاف إليه؟ ٢٦٢
 هل يجيء التمييز معرفة؟ ٢٦٩
 نداء ما فيه (أل) ٢٧٦

ثانياً: مسائل الأفعال: ٢٨٤ - ٣٩٣

- ما الرفع للفعل المضارع؟ ٢٨٤
 متى تكون (كان) تامة؟ ٢٩٢
 (ليس) بين الفعلية والحرفية ٣٠٠
 هل (التضمين) مقيس أم وسيلة تخريج نحوي؟ ٣١١
 (عسى) بين الفعلية والحرفية ٣٢٣
 هل (ليس) التي لا تدل على الحدث؛ تعمل في الظرف وشبهه؟ ٣٣٠
 نعم وبئس بين الاسمية والفعلية ٣٣٣
 هل تختلف (كاد) عن سائر الأفعال في النفي والإثبات؟ ٣٣٨

- هَاتِ)، و(تعال) بين الاسمية والفعلية ٣٤٦
 (فعل الأمر) بين الإعراب والبناء ٣٥٠
 هل تُزاد (كان) أو لا؟ ٣٥٩
 هل تمنع قوة (كان)؛ (إن) الشرطية من قلب معناها للاستقبال؟ ٣٧٤
 حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث المجازي ٣٨٣
 الخلاف في وقوع الماضي المثلث حالاً بدون (قد) ٣٩٣

ثالثاً: مسائل الحروف: ٤٠٣ - ٥٦٨

- تعلق الباء في (بسم الله الرحمن الرحيم) ٤٠٣
 هل (يا) حرف نداء أو فعل أو اسم فعل أو حرف تنبيه؟ ٤١١
 هل يقتضي العطف بـ(الواو) ترتيباً؟ ٤١٨
 هل تأتي (ثم) لغير الترتيب؟ ٤٢٩
 هل يقتضي نفي (لن) للمستقبل؛ التأيد؟ ٤٣٨
 هل يتقدم (إن) الشرطية جوابها؟ ٤٥١
 هل الإضافة بمعنى (في)؛ صحيحة؟ ٤٦١
 هل تأتي (أل) عوضاً عن ياء المتكلم؟ ٤٦٧
 (لولا) بين البساطة والتركيب ٤٧٣
 (ما) النافية في القرآن الكريم، حجازية ٤٧٨
 (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية ٤٨٥
 هل ترفع (إن) الخبر؟ ٤٩١
 (لم) تنفي الماضي مطلقاً ٤٩٨
 هل النصب بـ(كي) أم بـ(أن) مضمرة بعد لامها؟ ٥٠٦
 هل تتعلق (كاف التشبيه) بشيء؟ ٥١٣
 إعمال (ليتما) أولى ٥٢٠

- ٥٢٩ إعراب (الواو) في لغة أكلوني البراغيث
- ٥٤٠ كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية
- ٥٤٩ إعمال (لا) عمل (ليس)
- ٥٦٠ (لن) بين البساطة والتركيب
- ٥٦٨ هل (ألا) بسيطة أم مركبة؟

فهرس المصادر والمراجع

- ١- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، تحقيق: د/طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ
- ٢- ابن الحاج النحوي، د/ حسن موسى الشاعر، دار القلم، دمشق - بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ
- ٣- ابن طلحة النحوي، د/ عياد الشبيبي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩هـ
- ٤- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدة - السعودية، ط ١، ١٤٠٥هـ
- ٥- الإقتان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: فواز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ
- ٦- آثار الحنابلة في علوم القرآن (المطبوع - المخطوط - المفقود)، د/ سعود بن عبد الله الفنينان، ط ١
- ٧- أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق: عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٨هـ
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، القاهرة، ط ١، ١٣٩٨هـ
- ٩- الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي، مقابلة: محمد أحمد الأمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ
- ١٠- أدب الكاتب، ابن قتيبة، شرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ
- ١١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٨هـ
- ١٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمود نصار، دار

- الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ -
- ١٣- الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين القرشي الكيشي، ط ١، ١٩٩٩م، دار ابن خلدون، الإسكندرية - مصر
- ١٤- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠١هـ -
- ١٥- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ -
- ١٦- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، العز بن عبد السلام، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة
- ١٧- الأشباه و النظائر، السيوطي، دار الحديث، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٤هـ -
- ١٨- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د/ حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ -
- ١٩- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ -
- ٢٠- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ -
- ٢١- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ -
- ٢٢- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ -
- ٢٣- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ٧، ١٩٨٦م -
- ٢٤- الإعراب في جمل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٣٩١هـ -
- ٢٥- الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ عبد الله بن عمر الحاج، المجمع الثقافي، دبي، ١٤٢٤هـ -

- ٢٦- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، أبو الحسين ابن الطراوة، تحقيق: د/ عياد الشيبتي، دار التراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٢٧- الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، تحقيق: د/ محمود فجال، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ٢٨- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، تحقيق: مصطفى السقا ود/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.
- ٢٩- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، تحقيق: د/ فخر صالح قداره، دار عمار، عمان - الأردن، دار الجليل، بيروت - لبنان، ١٤٠٩هـ.
- ٣٠- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.
- ٣١- أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- ٣٢- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد البناء، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٣٣- أمالي القالي، أبو علي القالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ٣٤- الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ٣٦- إنكار المجاز عند ابن تيمية، إبراهيم بن منصور التركي، دار المعراج الدولية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٣٧- الأتموزج في النحو، الزمخشري، تحقيق: سامي بن حمد المنصور، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٣٨- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ٣٩- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية.

- ٤٠- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط٣، ١٣٩٩هـ -
- ٤١- البحث البلاغي عند ابن تيمية، إبراهيم بن منصور التركي، نادي القصيم الأدبي، بريدة، ط١، ١٤٢١هـ -
- ٤٢- بدائع الفوائد، ابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان -
- ٤٣- البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعرف، بيروت - لبنان، ط٥، ١٤٠٤هـ -
- ٤٤- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - صيدا - لبنان، ١٤٢٧هـ -
- ٤٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق: د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ -
- ٤٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان -
- ٤٧- البلبل في أصول الفقه لسليمان بن عبد القوي الصرصري الحنبلي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ -
- ٤٨- البيان في إعراب غريب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان -
- ٤٩- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ -
- ٥٠- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي للصيمري، تحقيق: د/ يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ -
- ٥١- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة - مصر، ط١، ١٤٢٢هـ -
- ٥٢- التبيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ -
- ٥٣- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلام

- الشتنمري، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط ١،
١٩٩٢ م
- ٥٤- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق: د/ عباس مصطفى الصالحي،
دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ -
- ٥٥- التخمير (شرح المفصل)، صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين،
مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ -
- ٥٦- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة،
بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ -
- ٥٧- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن
هنداوي، دار القلم، دمشق - سورية، ط ١، ١٤١٨هـ -
- ٥٨- ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عادل محسن
العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ -
- ٥٩- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم،
ط ١، ١٤١٨هـ -
- ٦٠- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ -
- ٦١- التعليقة على كتاب سيويه، أبو علي للفارسي، تحقيق: د/ عوض القوزي، مطبعة
الأمانة، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٠هـ -
- ٦٢- تفسر القرطي، القرطي، تحقيق: سالم مصطفى البدرى، دار الكتب العلمية، بيروت
- لبنان، ط ٢، ١٤٢٤هـ -
- ٦٣- تفسير ابن سعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)، عبد الرحمن بن نصر
السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٩، ١٤١٨هـ -
- ٦٤- تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار الفكر، بيروت - لبنان،
١٤٠٤هـ -
- ٦٥- تفسير أبي السعود، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي،

بيروت - لبنان

- ٦٦- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ -
- ٦٧- تفسير الجلالين، جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٣٧٤هـ -
- ٦٨- تفسير الرازي (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ -
- ٦٩- تفسير الراغب الأصفهاني، الراغب الأصفهاني، تحقيق: د/عادل بن علي الشدي، مدار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ -
- ٧٠- تفسير الطبري (جامع لبيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ -
- ٧١- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨١م -
- ٧٢- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، أبو بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني، تحقيق: د/ معيض بن مساعد العوفي، دار المدني، جدة، ط ١، ١٤١٠هـ -
- ٧٣- تهذيب اللغة، محمد أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة -
- ٧٤- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ -
- ٧٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ -
- ٧٦- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١٢، ١٤٠٥هـ -
- ٧٧- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، تحقيق: د/أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠ هـ -

- ٧٨- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٥، ١٤١٧هـ -
- ٧٩- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ -
- ٨٠- الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ -
- ٨١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري، شرح: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٦هـ -
- ٨٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٩هـ -
- ٨٣- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٥، ١٤١٠هـ -
- ٨٤- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ -
- ٨٥- حروف المعاني والصفات، الزجاجي، تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض - السعودية، ١٤٠٢هـ -
- ٨٦- حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي، د/ دياب عبد الجواد عطا، دار المنار، القاهرة - مصر
- ٨٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩هـ -
- ٨٨- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٠٣هـ -
- ٨٩- الخلاف بين النحويين، د/ السيد رزق الطويل، الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ -
- ٩٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد

- معوض ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ -
- ٩١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة،
١٩٧٢م
- ٩٢- ديوان الفرزدق، تحقيق: د/ عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم،
بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ -
- ٩٣- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: د/ حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان،
ط ٣، ١٤١٩هـ -
- ٩٤- ديوان امرئ القيس، دار صادر، دار بيروت
- ٩٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ -
- ٩٦- ديوان ذي الرمة، تحقيق: د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت -
لبنان، ط ٣، ١٤١٤هـ -
- ٩٧- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر ودار بيروت، بيروت - لبنان، ١٣٨٠هـ -
- ٩٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت - لبنان
- ٩٩- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، تحقيق: أيمن ميدان، النادي الأدبي الثقافي بجدة،
السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ -
- ١٠٠- ذيل التقييد، محمد بن أحمد الفاسي المكّي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ -
- ١٠١- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب
العلمية - بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ -
- ١٠٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد
الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ -
- ١٠٣- رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر، تحقيق: د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ -
- ١٠٤- روح المعاني (تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، محمود شكري الألوسي، دار

- إحياء التراث، بيروت - لبنان
- ١٠٥- ریحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، شهاب الدين الخفاجي، مطبعة عيسى الحلبي، ط ١، ١٣٨٦هـ
- ١٠٦- الزهرة، محمد بن داود الأصباني، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط ٢، ١٤٠٦هـ
- ١٠٧- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ
- ١٠٨- السحب الوايلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ
- ١٠٩- سر صناعة لإعراب، ابن جني، تحقيق: د/ حسن هندراوي، دار القلم، دمشق - سورية، ط ١، ١٤٠٥هـ
- ١١٠- السراج المنبر، الخطيب الشربيني، دار المعرفة، بيروت - لبنان
- ١١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٤
- ١١٢- شرح أبيات سيويه، ابن السيرافي، تحقيق: د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ
- ١١٣- شرح أشعار الهذليين، الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ
- ١١٤- شرح الأبيات المشكلة للإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ودارة العلوم والآداب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ
- ١١٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مصر
- ١١٦- شرح الأمودج في النحو للعلامة الزمخشري، جمال الدين الأرييلي، تحقيق: د/ حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر
- ١١٧- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، هجر، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ

- ١١٨- شرح التسهيل، المرادي (القسم النحوي)، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة - مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ -
- ١١٩- شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي، محمد بن أحمد الهواري الأندلسي، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ -
- ١٢٠- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ -
- ١٢١- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ -
- ١٢٢- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ -
- ١٢٣- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، ابن هشام، تحقيق: د/ صلاح راوي، ط ٢، ١٩٨٥م -
- ١٢٤- شرح اللمع في النحو، الباقولي (جامع العلوم)، تحقيق: د/ محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ -
- ١٢٥- شرح اللمع في النحو، الواسطي الضرير، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد ود/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ -
- ١٢٦- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، تحقيق: د/ فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ -
- ١٢٧- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت -
- ١٢٨- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ -
- ١٢٩- شرح المقرب (التعليقة)، ابن النحاس الحلبي، تحقيق: د/ خيرى عبد الراضى عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ -
- ١٣٠- شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، تحقيق: د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ -

- ١٣١- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ -
- ١٣٢- شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ -
- ١٣٣- شرح ديوان الأعشى، شرح: إبراهيم جزيني، دار الكاتب العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٨٨هـ -
- ١٣٤- شرح ديوان جرير، تأليف: محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس، بيروت - لبنان
- ١٣٥- شرح ديوان جميل بثينة، شرح: إبراهيم جزيني، دار الكاتب العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٨٨هـ -
- ١٣٦- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت - لبنان، ١٣٨٦هـ -
- ١٣٧- شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- ١٣٨- شرح شواهد الإيضاح، عبد الله بن بري، تحقيق: د/ عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ -
- ١٣٩- شرح عيون الإعراب، المجاشعي، تحقيق: د/ حنا جميل جداد، مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، ط ١، ١٤٠٦هـ -
- ١٤٠- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة - مصر، ٢٠٠٤م
- ١٤١- شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية)، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: د/ أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٣هـ -
- ١٤٢- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ -
- ١٤٣- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٩هـ -
- ١٤٤- شرح ملحّة الإعراب، أبو محمد الحريري، مكتبة عبد المصور بن محمد عبد الله،

- القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٦هـ -
- ١٤٥- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣هـ -
- ١٤٦- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٣٨٦هـ -
- ١٤٧- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ -
- ١٤٨- الصاحي لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى الحلبي، القاهرة
- ١٤٩- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط٤، ١٩٩٠م
- ١٥٠- صحيح البخاري، الإمام البخاري، تحقيق: الشيخ قاسم الرفاعي، دار القلم، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ -
- ١٥١- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٣٩٧هـ -
- ١٥٢- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية تقي الدين النيلي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ -
- ١٥٣- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م
- ١٥٤- الضوء اللامع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان
- ١٥٥- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني بجدّة
- ١٥٦- علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ -
- ١٥٧- علم اللغة العربية، د/ محمود فهمي حجازي، دار الثقافة
- ١٥٨- العوامل المائة النحوية، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ البدر اوي زهران، دار

- المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م
- ١٥٩- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق: د/ عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ
- ١٦٠- الفصول في العربية، سعيد بن المبارك الدهان، تحقيق: د/ فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ
- ١٦١- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، أحمد بن محمد العاتكي، تحقيق: د/ هزاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢٤هـ
- ١٦٢- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثماني، تحقيق: د/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ
- ١٦٣- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ
- ١٦٤- الكافي في الإفصاح، ابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ
- ١٦٥- الكامل، المبرد، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ
- ١٦٦- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط٢، ١٩٧٧م
- ١٦٧- الكشاف، الزمخشري، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ
- ١٦٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ
- ١٦٩- كشف المشكل في النحو، تحقيق: د/ هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ط١، ١٤٠٤هـ
- ١٧٠- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: د/ عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ
- ١٧١- اللامات، الزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار صادر، بيروت - لبنان، ط٢،

١٤١٢هـ

- ١٧٢- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د/غازي مختار طليمات، ود/ عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤٢٢هـ
- ١٧٣- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ
- ١٧٤- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت - لبنان
- ١٧٥- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٣٩١هـ
- ١٧٦- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: د/ حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ
- ١٧٧- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق: هدى محمد قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ
- ١٧٨- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ
- ١٧٩- مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، وزارة الإعلام - التراث العربي، الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م
- ١٨٠- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦، ٢٠٠٦م
- ١٨١- مجموع مهمات المتون، دار الفكر، ط ٤، ١٣٦٩هـ
- ١٨٢- المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود/ عبد الحلیم النجار ود/عبد الفتاح إسماعيل شلي، ط ٢، ١٤٠٦هـ
- ١٨٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ
- ١٨٤- المحرر في النحو، عمر بن عيسى الهرمي، تحقيق: د/ منصور علي عبد السمیع، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ

- ١٨٥- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: د/ عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ
- ١٨٦- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت - لبنان، ١٣٩٨هـ
- ١٨٧- المخصص، ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
- ١٨٨- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر
- ١٨٩- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ
- ١٩٠- المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣م
- ١٩١- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ حسن هندراوي، دار القلم، دمشق و دار المنارة بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ
- ١٩٢- المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن هندراوي، كنوز أشبيلية، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ
- ١٩٣- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٠٣هـ
- ١٩٤- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: شيخ الراشد، وزارة الثقافة - إحياء التراث العربي، دمشق - سورية، ط١، ١٩٨٦م
- ١٩٥- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- ١٩٦- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د/ محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق
- ١٩٧- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ

- ١٩٨- المسند، الإمام أحمد بن حنبل، المطبعة الميمنية. بمصر، ١٣١٣هـ—
- ١٩٩- مشكل إعراب القرآن، مكى القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق - سورية، ط٢
- ٢٠٠- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ—
- ٢٠١- مصطلحات النحو الكوفي، د/ عبد الله بن حمد الخثران، هجر، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ—
- ٢٠٢- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ—
- ٢٠٣- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د/ يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة - مصر، ١٤٢٥هـ—
- ٢٠٤- معاني القرآن، الأخص الأوسط، تحقيق: د/ فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ—
- ٢٠٥- معاني القرآن، الفراء، الجزء الأول، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور
- ٢٠٦- معاني القرآن، الفراء، الجزء الثالث، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلي، علي النجدي ناصف، دار السرور
- ٢٠٧- معاني القرآن، الفراء، الجزء الثاني، تحقيق: ومحمد علي النجار، دار السرور
- ٢٠٨- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: مرجليوث، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٠هـ—
- ٢٠٩- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ—
- ٢١٠- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران - قم
- ٢١١- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت - لبنان، ط٥، ١٩٧٩م—
- ٢١٢- المفتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي،

- القاهرة - مصر، ط٢، ١٣٩٩هـ -
- ٢١٣- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان
- ٢١٤- المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط٢
- ٢١٥- المقاصد النحوية للعيبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ -
- ٢١٦- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م
- ٢١٧- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق: د/شعبان عبد الوهاب محمد، دار أم القرى، ط١، ١٤٠٨هـ -
- ٢١٨- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: د/ أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ -
- ٢١٩- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، ج١، تحقيق: د/علي سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ -
- ٢٢٠- منازل الحروف للرماني، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، ١٩٨٤م
- ٢٢١- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٠هـ -
- ٢٢٢- المنصف شرح التصريف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ -
- ٢٢٣- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، الإمام يحيى العلوي، تحقيق: د/هادي ناجي، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ -
- ٢٢٤- منهج ابن عادل في تفسيره (اللباب في علوم الكتاب)، تحقيق تفسير سورة الفاتحة (رسالة دكتوراه)، مناع بن محمد القرني، إشراف: د/ زاهر الأملعي، ١٤١٤هـ -
- ٢٢٥- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهرى، مكتبة لبنان والشركة المصرية

العالمية للنشر، ط ١، ١٩٩٨م

- ٢٢٦- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: د/محمد البنا، دار الرياض، السعودية، ط ٢
- ٢٢٧- نحو الزمخشري، بين النظرية والتطبيق، زكريا شحاته محمد الفقي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ
- ٢٢٨- نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ
- ٢٢٩- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ
- ٢٣٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلام الشنتمري، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ
- ٢٣١- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، دار الشروق، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠١هـ
- ٢٣٢- هدية العارفين - أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا بغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ
- ٢٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: د/ عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ
- ٢٣٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن خلكان، تحقيق: د/إحسان عباس، دارصادر - بيروت، ١٣٩٨هـ

الموضوعات

المقدمة: ٤-١٢

- ٤..... أسباب اختيار الموضوع
- ٥..... خطة البحث
- ٧..... منهج العمل
- ٩..... ترجمة ابن عادل

القسم الأول: اختياراته النحوية

أولاً: مسائل الأسماء: ١٤-٢٨٢

- ١٤..... هل يجوز تقديم الحال على صاحبها المحرور بحرف؟
- ٢٦..... الأقوال في إعراب (إيأي)
- ٣٥..... علة منع (سليمان) ونحوه من الصرف
- ٤٠..... هل يجوز تقديم الفاعل على فعله؟
- ٥١..... الوصف المشتق إذا وصف لم يعمل
- ٥٦..... هل يحذف الفاعل وحده؟
- ٦٧..... هل تكون الجملة فاعلاً أو نائبة عنه؟
- ٧٥..... حذف خبر (لا) النافية للجنس
- ٨٢..... الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ
- ٩٣..... هل يجوز تسكين عين (مَع) في غير الشعر؟
- ٩٩..... دلالة (مع) على المعية
- ١٠٣..... هل يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذا استويا تعريفاً وتنكيراً؟
- ١٠٩..... هل يتعدد الخبر؟
- ١١٤..... حكم العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار
- ١٢٥..... (إذا) الفجائية بين الظرفية: الزمانية والمكانية، والحرفية
- ١٢٩..... هل يجوز أن يكون (العالمين)؛ جمعاً لـ(عَالَم)؟

- ١٣٥ هل جمع (حَجَرَ) على (حِجَارَة) نادر؟
- ١٣٩ هل تجزم (حيث) الشرطية بدون (ما)؟
- ١٤٣ هل المنصوب بعد (دَخَلَ) يكون على الظرفية أو المفعولية؟
- ١٤٧ إعراب المخصوص بالمدح والذم
- ١٥٢ هل يُجزم بـ (كيف)؟
- ١٥٨ هل يجيء الحال من المنادى؟
- ١٦٥ ما الفصيح في (شياطين) وبابه؟
- ١٧٠ هل تقع (إِذْ) ليست ظرفاً أو مضافاً إليها؟
- ١٨٢ متى يجوز في الوصف؛ الإتيان أو القطع؟
- ١٩٠ هل يسوغ مجيء صاحب الحال نكرة؟
- ٢٠٠ ما أعرف المعارف؟
- ٢١٢ هل (أل) الموصولة؛ اسم أو حرف؟
- ٢٢٣ هل يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي؟
- ٢٤١ هل يجوز إقامة غير المفعول - مع وجوده - مقام الفاعل؟
- ٢٤٨ خروج (دون) عن الظرفية
- ٢٥٣ نصب الاسم والخبر بعد (لعل)
- ٢٦٢ ما العامل في المضاف إليه؟
- ٢٦٩ هل يجيء التمييز معرفة؟
- ٢٧٦ نداء ما فيه (أل)

ثانياً: مسائل الأفعال: ٢٨٤ - ٤٠١

- ٢٨٤ ما الرفع للفعل المضارع؟
- ٢٩٢ متى تكون (كان) تامة؟
- ٣٠٠ (ليس) بين الفعلية والحرفية
- ٣١١ هل (التضمين) مقيس أم وسيلة تخريج نحوي؟
- ٣٢٣ (عسى) بين الفعلية والحرفية

- هل (ليس) التي لا تدل على الحدث؛ تعمل في الظرف وشبهه؟ ٣٣٠
- نعم ويئس بين الاسمية والفعلية ٣٣٣
- هل تختلف (كاد) عن سائر الأفعال في النفي والإثبات؟ ٣٣٨
- (هَاتِ)، و(تعال) بين الاسمية والفعلية ٣٤٦
- (فعل الأمر) بين الإعراب والبناء ٣٥٠
- هل تُزاد (كان) أو لا؟ ٣٥٩
- هل تمنع قوة (كان)؛ (إن) الشرطية من قلب معناها للاستقبال؟ ٣٧٤
- حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث ٣٨٣
- الخلاف في وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد) ٣٩٣

ثالثاً: مسائل الحروف: ٤٠٣-٥٧٤

- تعلق الباء في (بسم الله الرحمن الرحيم) ٤٠٣
- هل (يا) حرف نداء أو فعل أو اسم فعل أو حرف تنبيه؟ ٤١١
- هل يقتضي العطف بـ(الواو) ترتيباً؟ ٤١٨
- هل تأتي (ثم) لغير الترتيب؟ ٤٢٩
- هل يقتضي نفي (لن) للمستقبل؛ التأيد؟ ٤٣٨
- هل يتقدم (إن) الشرطية جوابها؟ ٤٥١
- هل الإضافة بمعنى (في)؛ صحيحة؟ ٤٦١
- هل تأتي (أل) عوضاً عن ياء المتكلم؟ ٤٦٧
- (لولا) بين البساطة والتركيب ٤٧٣
- (ما) النافية في القرآن الكريم، حجازية ٤٧٨
- (ما) المصدرية بين الحرفية والاسمية ٤٨٥
- هل ترفع (إن) الخبر؟ ٤٩١
- (لم) تنفي الماضي مطلقاً ٤٩٨
- هل النصب بـ(كي) أم بـ(أن) مضمرة بعد لامها؟ ٥٠٦
- هل تتعلق (كاف التشبيه) بشيء؟ ٥١٣

- ٥٢٠ (ليتما) بين الأعمال والإهمال
- ٥٢٩ إعراب (الواو) في لغة أكلوني البراغيث
- ٥٤٠ كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية
- ٥٤٩ أعمال (لا) عمل (ليس)
- ٥٦٠ (لن) بين البساطة والتركيب
- ٥٦٨ هل (ألا) بسيطة أم مركبة؟

القسم الثاني: الدراسة

الفصل الأول: عبارات ابن عادل في اختياراته: ٥٧٦-٥٩٥

- ٥٧٧ (أ) عبارات صريحة
- ٥٨٣ (ب) عبارات غير صريحة

الفصل الثاني: الأسس التي قامت عليها اختياراته: ٥٩٧-٦٢٥

- ٥٩٧ أولاً: الاعتداد بالقرآنة المتواترة، والدفاع عنها وعن القراء.
- ٦٠٦ ثانياً: الاعتداد بالأحاديث النبوية الصحيحة
- ٦١٠ ثالثاً: مراعاة القواعد النحوية وما أجمع عليه جمهور النحويين.
- ٦٢١ رابعاً: ما لا يحتاج إلى تأويل أو كى مما يحتاج إلى تأويل أو إضمار
- ٦٢٢ خامساً: الأصل في الكلام الحقيقة
- ٦٢٤ سادساً: الأخذ بظاهر القرآن ما لم يصرف عن ذلك صارف قوي

الفصل الثالث: منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية: ٦٢٧-٦٥٨

- ٦٢٧ أولاً: اعتماده على السماع
- ٦٣٠ أ- القرآن الكريم بقراءاته المختلفة
- ٦٣١ ب- الحديث الشريف
- ٦٣٣ ج- كلام العرب، شعره ونثره
- ٦٣٦ ثانياً: اعتماده على القياس
- ٦٤١ ثالثاً: اعتماده على العلة

- ٦٥٢ رابعاً: اعتماده على استصحاب الحال.
- ٦٥٦ خامساً: اختيارات دون ذكر دليل أو تعليل.

الفصل الرابع: منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية: ٦٥٩-٦٦٩

- ٦٥٩ أولاً: اعتماده على السماع.
- ٦٦٢ ثانياً: مراعاة المعنى.
- ٦٦٤ ثالثاً: اعتماده على الصناعة النحوية.
- ٦٦٨ رابعاً: عدم الأخذ بالأعراب المؤدية إلى حمل القرآن الكريم على غير الصحيح.

الفصل الخامس: موقفه من المذاهب النحوية: ٦٧١-٧٣٠

- ٦٧١ أولاً: موقفه من النحاة البصريين.
- ٦٨٤ ثانياً: موقفه من النحاة الكوفيين.
- ٦٩٣ ثالثاً: موقفه من نحاة الأندلس.
- ٧١٢ رابعاً: موقفه من نحاة آخرين.

الخاتمة: ٧٣٢-٧٣٤

- ٧٣٢ نتائج البحث

الفهارس العامة: ٧٣٥-٨٣٥

- ٧٣٦ فهرس الآيات القرآنية.
- ٧٧٤ فهرس الأحاديث.
- ٧٧٧ فهرس الأشعار.
- ٧٩١ فهرس الأعلام.
- ٨٠٩ فهرس المسائل النحوية.
- ٨١٣ فهرس المصادر والمراجع.
- ٨٣١ الموضوعات.